



29

1000

الاول
في
اسماء
البيوت

وعدا وبلغ في هذا ان يربط
بازدواج في اوقات اخرى
في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة



٢٩٨



كتاب اعصاب في شرح المعاني

كتاب
المعاني

بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين
الحمد لله على ما هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

(Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side)

[illegible]

وغيره من الكتب وروادها لم يخطوها
وليس لم يخطوها من حيث الصف لونه
كل الضمان علم الاسماء في العلم
ما كان كنهه على المعاني والاسان ما لا يعلم

ومنه التواريخ واما البدع فقد جعلوا ذيل العلمي البلاغة لافسها
 براسه فاخذوا المصنف الاصول وترك منها اللغة لان مباحثها جريئة
 مستثناة مع كونها مستقصاة في الكتب البسيطة الا انه جعل القسم
 الاول كتابه في الصرف وخطابه الاستفاد بانواعه الثلاثة لان
 معرفة هيان الفردان النبايتم بمعرفة بعضها الي بعض اصلها ووزنه
 والقسم الثاني في النحو وحكمها بان تمامه يعلى المعاني والبيان وذلك لانها
 بحرمان منه يجري اللبس فيه ولكنه لكونها المرجع في معرفة رفاق
 الكلام ومن اياه والوفاء المنصوبة الى ذروة الاعجاز مع كثرة اصولها
 وفروعها ارادها في القسم الثالث واما جمعها فيه لاجل ايجازها فيها
 هو الغرض منها ما لا اعني البلاغة المكتسبة وما يفرغ عليها من معرفة
 مقامان الكلام حصها والرفق الي الكشف عن وجوه الاعجاز وذكر
 البيان شعب من المعاني ونزعم ان علم الاستدلال اجزاء من علم البلاغة
 الا انه كما قال مبني على التحقيق المحن وتعلم العقل الصرف والنحو عن
 نوايب الاحتمال بخلاف سائر اجزائه المبني على طائفة الناسبات
 الخطابية المستخرجة بقوى الفرائح فلم يمتحن ان يكون معها في قوت ولا
 ان يحمل قسما على جزء فافروا عنها في تكلف القسم الثالث وادعى ان
 البدر في علم المعاني والبيان يتوقف على ما رتبته النحج التي على
 العروض واما الفوا في جعلها من تنمة الغرض منها رادها في فن
 ولما راي بعض الجاهل بطاعن في الفران متعلق بعلية النظم جعل رفاها
 فنا نانيا من تنمة الغرض وظهر ان علم البلاغة هما الغاية القصوي
 يكملان ما ذكر قبلها ويستتبعان ما اخرج عنها وان الكتاب حكمه اخرج
 به محصر في ثلثة اقسام لان التكملة والعين من تنمة القسم الثالث

في هذا الكتاب
 من العلوم
 التي هي
 من العلوم
 التي هي

في هذا الكتاب

ان بعد ما عين ان كل قسم في علم العين في فكر الاقسام فقال اما القسم
 الاول الكتاب فشمس على ثلثة وصول وترك اما في القسمين الباقيين اعتمادا
 على ظهور كونها قسمين الاول واعاد التعبيرين فيها بعد المعهود
 وحيث كان اللام في القسم الثالث للمعهود كما في نظرية فقول من
 الكتاب اما صفة لمؤكد بان يقدر متعلقه معرفة ابن الكافرون
 منه على القول بحوز حذف الموصول مع بعض صفة واما حال مؤكدا من
 البناء عندهم بحون او من ضميره في الخبر اعني في علم المعاني والبيان اذا
 الامانع منها كما في القسم الاول وتبعية العلم تنبئ على انها فواعل منه
 متاثران معلوما وحدا ووظا المعاني والبيان علمان كذا في العلمين
 كما في الحروف فقولك علم المعاني كشجرة الادراك والقسم هو
 هذه العبارات والالفاظ المخصوصة اي هذه العبارات في بيان معلوما
 دعاهو تنمة لها من الحدين والغرض فيكون بيان عدلولان الالفاظ
 قالها وهذا نوسم شائع يقال هذه الآية في تحريم الخمر وتلك القصيدة في
 مدح فلان اي في بيانها او شانها والبيان ما اشهر ايضا من كون الالفاظ
 او عندهم وقولها انفس المعاني كرفها مستفادة وما حوزة منها وقس
 ذلك الفصول والابواب والمقدمات المذكورة في الكتب **قال** وفيه
 مقدمة لا اشكال في كون القسم الثالث هو الكل واحد من جريئة اعني
 المقدمة والفصلين وابراد اللام الحارة في لفظي البيان والظبط لوجود
 معنى الاختصاص ويجوز ابدالها في بناء على التوسع المشهور ولذلك
 قال الفصل الاول في ضبط المعاني قد علم المعاني وتوحيد الغرض للمرولا
 بنا في تفصيله في الحدين الي الاخترازين وجعل العلمين طرفا لاشعا
 باصا له مما به مستغلبين بافادته المرجع عند هو العلم الجامع المانع

معنى العلم الجامع
 من الكتاب الجامع

العرض هو الفلذة المنزلة على الشئ من حيث هي بطوبه
بالاقدام عليه وذكرهما في المقدمة بقصر للطلب تنصيرها
يطلبه اجمالاً وتعين فائدة له فوالله ما يستحقه من الجدة و
الاجتهاد ومعاقدتها موضوعاتها ومبادئها فان ذات السائل
موقوفة عليها مبروطة بها اشد ارتباطاً حتى عدت من اجزاء العلوم
وان كان الراجح ان حقيقة كل علم مسايلة كما يفرضه قوله والكلام
فيها وموضوع المعاني هو التركيب المختبر والاشباه من حيث انها
تفيد معاني مغايرة لاصل المعنى وفي موضوع البيان ايضا لكن من حيث
انها تختلف في وضوح الدلالة وما بين تلك التركيب في الفصل الاول
اقصر في الفصل الثاني في ضبط الدلالات ببيان الخفية الغير
هناك فموضوع كل منها مضبوط في فصلة كما بينا ورضه قوله وفصل
ان لضبط معانيها **قال** المقدمة اعلم ان علم المعاني المقدمة في
بيان حريها والعرض فيها وكلمة اعلم حيث للمخاطب على ان يلقي سمعه
على ان يلقي لوما يعقها وهو شهيد يقال تنبعت الشئ اذا استنف
شياً فشيئاً واراد بالبيع ههنا المعرفة السببية لمفاد مجاز وسخه في
مواقفها ومن حمل كل تركيب يرد عليه على ما بين بحال التكلم فان اللفظ
التكلم فان ايضا على رجاء متفاد فرما يستحسن كلام في مقام مبالغ
فيحل على قايوجه ولا يستحسن مثله في ذلك للمقام من اخرون في الدلالة
فلا يحمل عليها بل على ما يناسب تخارجه **وقوله** ليجوز متعلق بالشيء
وتيسر على العرض ويجوز جعله جزاء من الحذفان فيكون قد لا تكون
لاخراج شئ والمراد ان الاحتراز فائدة هذا العلم الصليها فينبغي ان
يقصد المتبع فلو قصد يحصله عرضاً اخر لم يخرج بذلك عن كونه

فان كان العلم
العرضي هو العلم
الذي لا يستلزم

فان كان العلم
العرضي هو العلم
الذي لا يستلزم

فان كان العلم
العرضي هو العلم
الذي لا يستلزم

المقدمة اعلم ان علم المعاني اي المقدمة في بيان حريها والعرض فيها وكلمة
اعلم حيث للمخاطب على ان يلقي سمعه الى ما يعقها وهو شهيد يقال تنبعت
الشئ اذا استنف شيئاً فشيئاً واراد بالبيع ههنا المعرفة السببية لمفاد مجاز وسخه في
مواقفها ومن حمل كل تركيب يرد عليه على ما بين بحال التكلم فان اللفظ
التكلم فان ايضا على رجاء متفاد فرما يستحسن كلام في مقام مبالغ
فيحل على قايوجه ولا يستحسن مثله في ذلك للمقام من اخرون في الدلالة
فلا يحمل عليها بل على ما يناسب تخارجه **وقوله** ليجوز متعلق بالشيء
وتيسر على العرض ويجوز جعله جزاء من الحذفان فيكون قد لا تكون
لاخراج شئ والمراد ان الاحتراز فائدة هذا العلم الصليها فينبغي ان
يقصد المتبع فلو قصد يحصله عرضاً اخر لم يخرج بذلك عن كونه

فان كان العلم
العرضي هو العلم
الذي لا يستلزم

الشيء

مستكم في مقام يجعل على انه قصد ها ولا يستحسن من خروجه ذلك
 المقام امراء طن فلا يجعل على انه قصد ها ولا بل على ان صدون
 منه اتفاقا وكذا حال المخاطب وقد صرح بذلك حيث قال ومن
 منان البلاغة ما قد سبق لي من ان تظهر الكلام اذا استحسن
 من بليغ لا يمنع ان لا يستحسن مثله من غير البليغ وان اخذ
 المقام بل لا بد لحسن الكلام من انطباق له على ما لا حله ساق
 ومن له عرفان بجهات الحسن لا يتخطاها ولا بد مع ذلك
 من اذن لا فتان الكلام مصروعة وظهر انه لا بد لصاحب
 المعاني مع معرفة الخواص من معرفة كونه التراكيب مستحسنة
 وغير مستحسنة لئلا يمكن من ايراد تراكيب مطبقة على ما
 ساقها لاجله ومستحسنة في مواقعها ومن حصل كل تركيب
 يرد عليه على ما يبين بحال التكلم فان البلاغة ايضا على
 درجات متفاوتة فمنها يستحسن كلام في مقام من بليغ فيجمل
 على دقايق جهة ولا يستحسن مثله في ذلك المقام من اخر دونه
 في البلاغة فلا يجعل عليها بل على ما يناسب محامرتة **وقوله**
 ليحجز من متعلق بالبتع وتنبه على الغرض ويجوز جمل
 جزء من الحد فان قيوده قد لا تكون الاخراج شئ والظاهر
 ان هذا الاحتراز فائدة دون هذا العلم لاصلا فينبغي
 ان يقصد المتبوع فلو قصد تحصيل غرض اخر لم يخرج
 جزء من الحد فان قيوده قد لا تكون الاخراج شئ والمراد
 ان هذا الاحتراز فائدة دون هذا العلم لاصلا فينبغي
 ان يقصد المتبوع فلو قصد تحصيل غرض اخر لم يخرج بذلك كونه علم

من العلم الذي لا ينفك
 عن العلم الذي لا ينفك

علم المعاني وذكر الوقوف بعد المعرفة اشار الى حضور تلك العلوم
 مشاهدة اذ ذلك مع الدعا باللازمة للمشاهدة عادة يتمكن من الاحتراز
 الجاهل هو الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وذلك الوجه
 مقتضى الحال والطبق الكلام على مقتضاة ايراده مثلا عليه فانك
 المخاطب مثلا امر تقتضي باليك الخ لمرده قال انك حاله التاكيد
 مقتضاة وتطيق الكلام على ايراده مؤكدا والكلام غيرك
 حمله على خواص تناسب ما فيه من مقتضات الاحوال لا يرد عليك
 انشاء الله تعالى تفصيل لهذا المقام ثم الخطا في تطبيق تراكيب الكلام
 اما له من معرفة خواصها واما لعدم المعرفة بان تلك التراكيب تتحد
 من اومع من فاعلم ايضا ان اسما العلوم كالمعاني مثلا قد
 تطلق على معلوماتها التي هي القواعد وعلى الملكة التي هي ادراك
 القواعد مرة بعد اخرى فليس ملكة استحضار ما حتى اريد **قال** واعني
 تراكيب الكلام معرفة المضاف من حيث هو مضاف بنوقف على معرفة
 المضاف اليه فاذا احتاج الى تفسير او تعيين كان المضاف اليه ان
 بالتقديم فلذلك قدم على تفسير الخواص تعيين التراكيب التي اطروا
 والاد بها قسماتها التي التراكيب الصادر من عند له فضل تميز به بين
 الادب والادعية الى تركيب الكلام على وجه مختلفه وفصل معرفة
 بدقايق معان مناسبة لتلك الوجوه فهو رد كل من تراكيبه على ان ينفى
 فاصلا به ما يناسبه واما الذي يخرج من معرفة عن الفضل فلا
 يميز بين مقتضات الدواعي ولا يعرف دقايق المعاني فيجوز تراكيبه من
 تلك الوجوه اذ يقصد بها افادة شئ حائسا بها لا حله مقصور
 على افادة المعاني الاصلية بل يعرف منه بعيد به فالتراكيب الصلوة

من العلم الذي لا ينفك
 عن العلم الذي لا ينفك

عنه في تعريفها عن اعمال الروية وافادة الطيفة بمنزلة اصول
 لصدر رغبة جراتان على مقتضى طبعها وقوله هي تركيب للغة
 حلة توسطت بين المرطوفين لزيادة تعيين المواد مع الاسعار
 بان فضل التميز والمعرفة هو البلاغة او ما يباو لها وقد يروى لا
 الصادر مرفوعا معطوفا على تركيب البلاغة فالضمير سيرا
 حينئذ للبناء والصناعة علم فتعلق بكيفية العمل سيرا حصل
 بمرولة العمل كعلم الخطاط او يدونها كعلم الطب مثلا او قد تطلق
 على ملكة تقيد بها على استعمال موضوعات ما على وجه البصيرة لتحل
 غرض من الاعراض بحسب الامكان وانما الخلق عليها لانها المطلوبة
 من العلوم العلمية فصناعة البلاغة علم المعاني والبيان وان حلت
 على المعنى الثاني كانت الاضافة بياضية واما تفسير علم البلاغة وما
 يتعلق به من الزوال والجواب فهو صفة اللاتيق به احوال الكتاب وتكر
 حيواتان للفقد في غير معين وليتوصل به الى تذكير اصوات فترصف
 بحاله اعني بقدر روقال عن محالها دون عنها اشعار بانها محال يخرج
 هذه الاصوات عنها بلا قصد منها ولقظم ما بعد رية اي بحسب اتفاق
 الاصوات وحصولها بلا عزم مقتضية لها فاصلة اياها او موصولة اي
 بحسب ما يتفق معها من الامر التي لا تقتضيها **قال** واعني بخاصية
 التركيب قصد تعريف الخواص لا مجرد تعيين المراد بما كما في التركيب
 فاخبار المفرد الدال على الماهية مضافا الى مفرد مثله لان المقصود
 بالتعريف هو الماهية دون جزئياتها والحق به الياء المستند
 تنبها على قوة الاختصاص بتركيب البلاغة كما مر او دلالة على الخواص
 اسم جمع الى حتم معنى الانزفاء ما خاصة ذلك الشيء اي ما اثره

في تعريف البلاغة
 في تعريف البلاغة
 في تعريف البلاغة

الفاشي منه واما قول الابطاح هذا الدوام يعمل بالخاصية فتدبر
 انها من السبب المحير لكان العلم وهذا الموضع من ملاحظ الكتاب
 فاستمع لما يتلى عليك قد ذكر في صدر الكتاب ان بعضا من علم البلاغة
 مبني على الجاني الاعتبار الخائب وبعضا اخر على التحقير البحت كحار
 نقلنا عنه فصرح في آخر القسم الثالث بان كلامه بالي التحديد والاستدلال
 جزء من علم البلاغة وقال هناك ايضا عندك علم ان مقام الاستدلال
 بالنسبة الى سائر المقادير الكلامية جزء واحد من حملتها وعرف علم الاستدلال
 ما يتبع خواص تراكم في الاستدلال ولم يبين هناك ان المراد بالخواص
 ما ذاق ان يكون تعريفه ههنا الخاصة متناول للخواص الخطائية
 والاستدلالية اي عين بخاصية تركيب البليغ في الافادة المعنى الذي يستفاد
 منه في الفهم عند سماعه حال كونه ذلك المعنى حاريا مجريا للارزاق لذلك
 التركيب لسبب صدور عن البليغ وهذا هو الخواص الخطائية المقلبة على
 المناسبات العرفيات والعلامات من الطيفة كما بين الباكيد في
 المشك او رد الانكار فلهذا الخواص ليست لازمة لتركيبية من
 حيث هو بل جارية مجرى اللازم له لصدور عن هذه اذ البليغ يان
 عرف ان يقصد بتراكيب مناسبتها اذ المعنى الذي يستحق الى الفهم
 من تركيب البليغ حال كونه ذلك المعنى لازما لما هو اي لذاته وهذا
 هو الخواص الاستدلالية التي ادركها في المشك فان عكس القضايا
 وبما ربح الاقله لو الام عقلمه يستحل او كما كان عن تركيبها
 اذ لم يرد بالتركيب ان لفاظه من حيث وانفسها بل من حيث انها
 اذ اعلى معانيها اي يتسع تحققها دون تلك اللازم لسبب
 على قات عقلمه وطبعه **وقوله** حينما انشأ في الخواص الاستدلالية

في تعريف البلاغة
 في تعريف البلاغة

وقد السماع عن العارف معتبر في الجمع وانما قال بغيره نحو منطق بترك النكر
 لاختفاء صورته فيه وحصر المطلوب به في الاختصار لانه لا لزوم فالابدان
 يكون مرصدا للعارف الواحد وانما افادة لفظ اخرى من اللطائف الخفية
 التي يلج بها اليها باب على السند البهيم واحاطوا الراجح الى الاختصار بانية
 مشرة لرفع الاختصار موقفا **قال** وكذا لفظ بالسند البهيم لفظ ذاس كذا
 اشارة الى مصدره الى مصدر يسبق في مثل ما يسبق في مثل السبق في
 هذه الاسئلة السبق اللفظ العارف بالسند البهيم ايم بركة اذهنا كايضا
 يسبق الى فهمه معان مفسورة كالاحتياط وزيادة التمييز وغيرها واما اذا
 ان يكون اشارة الى ما يسبق في مثل ما يسبق في هذه الصور ما يسبق اللفظ
قوله وهكذا اذا عرف الجبر في السند البهيم او تكرر الى اخواته ذكره بحدادان براد
 حذف المفعول عموم من الافعال للسند البهيم وغيره واعادة لفظه كذا حصدا
 بحذف التنبيه اما لكثر ما ذكره بها والكثر مع العموم وامرجه به من امثلة
 الخواص وانما اليها كلها خطاين جار مجري اللازم من ان الاختصار
 وانما المراد بهم بامثلة اللازم لما هو هو لانه افر الخواص الاستدلال في الكلمة
 وقلنا يوجد لازم لذلك من غير ما **قوله** على ما يطلعك بمصدرية والحاج
 متعلق بسبق في مثل ما يسبق اي يسبق هذه الخواص المخرج بها والشار إليها
 كائنه على ان يطلعك عليها فوق الكلام في العليين وقد تحصل موصولة اي
 كائنه على الوجه الذي يطلعك على جميعها عليه ذلك الساف والموصولة بالية
 بمعرفة على قواعد هذين العليين معان الخواص كما عرف هي العاني العاني
 لاصل المعنى وقد تغير عنها بالي بقدرها الزاكي لا يجرى الوضع سراد
 فانها بعض مفرداتها اوها تسمى الزكية ولا يشك ان العاني المجازية والمكي
 عنها داخل فيها فالج عن افان الزاكي الخواص مراد كانت مقصود

هذا هو السند البهيم
 الذي هو السند البهيم
 الذي هو السند البهيم

اصيلة عنها او كانت من مستبعاتها وطيف علم العاني ولذلك ذكر
 فيه معان مجازية وكئي عنها والبحث عن كيفية افادتها المعاني التي قصدت
 بما اصالة وطيف علم البيان لان افادة المستبعات مما لا ينضبط كيفيةها
 انها هو قال الطالع على جميع الخواص من حيث الافادة وكيفيةها انما هو في
 العليين لا في احدها **وقوله** شيا قريبا نصيب على الصداي الطالع اعمد رجا
وقوله باذن الله لعالي اي يشير متعلق بتطلعك او عاف **قال** ولما علم
 البيان ابراد العليين في قسم واحد مشعر بتفادها فحين ذكرها احدها كان
 منطق ان تقع في ذهن الشافع ان هذا الاخر قريب من هذا ويتردد في انه اذا
 فاور كلمة اما تفصيل الحمل الواقع في ذهنه وازالته لندون وقد يقال اراد
 تفصيل ما في المقدمة من الخدين والغرض او لا كلمة اعلم مكانها لانها تقي عبار
 ثم جعل هذه مرية فانظر الى المعنى وتصريحه بالمرية في هذا الحد استاها
 المرادة في الحد الاول كما ان تصريحه بالتبع هناك مشربان المراد منها المر
 المتيقن له اي علم البيان معرفة ابراد كل واحد من العاني التي يقصد اليها في
 تراكيب مختلف في مراتب ووضح الدلالة على فان العارف بالخواص والبيان
 يتمكن به من ابراد كل معنى يقصده في عبارات مختلفة وذلك لان له لازم
 ولان ان مختلفه بحسب الغريب والبعيد مختلف دالته عليه والاشجار
 في الاطراف بما لا يتناهي اجمالا كما في سائر العلوم وذكر الابراد ههنا النب
 بالطرق التي عبر بها عن الزاكي الموصلة الى معانيها البصا الطرق التي يقصد
 كما لان ذكر الافادة هناك انب بالخواص التي هي الانوار واقصر على الوضوح
 لان مقابلته مردودا اما اخلاف مراتبه فلا يفرض نصف بعضها بالخفاء
 ونظر الى ما هو اخفى منه وصرح بالنقصان وان كان مقوفا من الزيادة
 ننمها على انه مقصود ايضا والوضوح اصفه للدلول وصف به الدلالة بتعا

لان الزيادة والنقصان
 معان

اوصفتها للاختلاف بالظهور في انفسها على حسب تفاوت اسبابها
 في القوم وسياتيك في الفصل الثاني ان الاختلاف انما هو في الدلالات
 العقلية دون الرضعية وتبين ههنا ان الدال بالوصفية وحدها
 كما صوات الحيوانات فايراد المعنى الواحد في تلك الطرف انما يكون بالدلالة
 العقلية **وقوله** يستمر متعلق بالمعرفه وتبين على اهو فائدة العلم
 وينبغي ان يكون مقصود المعارف كما ولا حاجة الي جعله جزءا من الى
 للخارج معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لانها خارجة عن المعرفة
 المبني للنسب وذكر الوقوف لما مره المراد من الكلام هو المعنى الذي يناد
 وتام المراسنة كيفية افادتها باه فانها تواقع افادة المعنى ومنها والتكفل
 بالاحتراز عن الخطاء في الافادة علم المعاني وعن الخطاء في كيفية علم طليان
 وتجد بل النطق بالطائفة تبيين في العبارة واسان الى ان تصرف
 التكم في الافادة اكثر منه في كيفية **قال** وفيما ذكرنا ما بينه قد بين ما ذكر
 في الحديث ان معرفة خواص تركيب البلفاء وكيفية افادتها هو كذا
 هذين العليين ولا شك ان خواص تركيب نظم القرآن اكثر وجوه دلالتها
 عليها احسن والطف فلا بد من اراد الوقوف عليها اذ لم ينفاس ليل
 في تحصيل مراده من هذين العليين وبذلك يظهر فضلها وجوب الاعتناء
 بشايتها وقد عرف ان المراس من الكلام هو الخواص وان تمام كيفية افادتها
 ولا امتناع في وقوف البرز على تمام مران تعاب هذا المعنى وان كان وقوف على
 جميع ما اراده من كلامه مستعاضا عن بعض المعترلة ومهمة المصنف وقد تباد
 اراد بر جميع ما اراد فهم من الشروفي قوله بينه اشارة الى ان فهمه ان يكون
 معلوما الا انه قد تغلب عنه وقد اصاب بذكر الحليم **وقوله** قالوا لا تتغير
 عن التفسير في تحصيلها وبيان الفرة اصابها والنصور فيها وذلك ان

الخ القطع والحر كان القطع
 انه واقع في سائر

الدال لا يكون طائفا
 به في الوقوف على

يعرف من ذكر قواعدهما وشرع في تفسير القرآن استخراج لطائف احكام
 غالباً وان اصاب نادرا كان مخاطبا في اقداره على برابه ومنه يعلم ان
 التام في العلوم الاسلامية يجب ان يعني بها اذ لا يخلو عن اخذ في تفسير
 ابا من **قوله** ولما كان علم البيان فرع عما وضع المقدمة له بيان للحديث
 والفرق فالحق به بيان ترتيب ايراد العليين في المصطلح وحاصله ان علم
 المعاني كما عرفت بحث فيه عن افادة التركيب خواصها وعلم البيان يبحث
 فيه عن كيفية تلك الافادة والاختصاص كيفية الافادة متفرعة عليها وبها
 شعبة منها وكما مركب بالقياس اليها فكان حق العلم الباحث عنها ان يوجز عما
 بحث عن الافادة نفسها **وقوله** لا ينفصل يروي ببيان الصبر على ان الجملة
 صفة شعبة وتذكره على انه خبر ثان ولا اعتبار الزايد هو الكيفية التي
 ضمت الى الافادة على وجه الاضافة **وقوله** جري جواب لما رتب كونها مركبة على كونها
 شعب ورتب تأخير على تركيبه وكلمة في من وجه المفرد اتصاله كافي قوله
 علم السلام انت مني بمنزلة هارون من موسى والاولى صنف لحدود والثانية
 حال اي جري مجري كما بناه من مجري التركيب كما بناه المفرد والجمع اثرنا على
 اسبنا فيمن بيان للنسبة قال الفراء صيغة لاجرم في الاصل لا بد ولا محالة
 ثم استعمل بمعنى حرف مجري القسم وجواب اللام فقال لاجرم لا ضل
قال الفصل الاول اضافة المعاني الى علم المعاني وحده ذلك على ان ضبط معاق
 البيان في الفصل الثاني كما اسر اليه لكن غير اسلوب الكلام هناك فقال الفصل
 الثاني في علم البيان ان في ضبط معاقه والكلام فيه ولم يصرح بذلك اعتقاده
 على ما ذكره ههنا والكلام بمعنى الكلام ومعطوف على الضبط ولما اراد ضبط الزا
 التي هي موضوع علم المعاني ولم تكن تلك التركيب موضوعا لمطلق بل هي حيث
 يقصد بها على يقين في الحال ولم تكن ذلك النطق ايضا على الإطلاق كما توهم

لكننا لم نجرى بها على القسم لان اوله الاصل
 احرازه بالفضل في هذا التام كما في قوله

صحت الامور على
 ضبط فصوله

من صارت في بيان الغرض بل بعد القطف الحال الذي يقتضي ما يقتضي فادبته
 الى ان يدرج دلائل وصفية احصاها الى تمهيد ذلك الاصل اعني انقسام مقتضى
 الحال الى دينك القسمين واستثناء القسم الاول عن علم المعاني والذي يترتب
 الدوق السليم هو ان قوله فناداه واخرى تفصل لقوله ان مقتضى الحال عند
 التكلم يتفاوت اي فان يكون مقتضاه ما لا يقتضيه واخرى ما يقتضيه وان حرقه
 كما يستغنى ان يكون مراد من القسم الثاني لانه المستحق لان يفصل ويعني
 به في هذا العلم لانه ما در بالحواله وفعلا ان يتوهم من اول الامر ان تفصله
 الذي شرع فيه واق باراد من بيان تفاوته وليس كذلك بل هو مقدار حاجته اليه
 ههنا والمراد بالاعتراض في ناديته اس ادا له والغاية الى السامع هو المعنى لانه المقصود
 الاصل بالادام وجاز ان يراد اللفظ لانه وبلغ اليه ايضا واراد بالذات الوجه
 دلالات الفردان وبقوله كيف كانت ان الالفاظ لا يعتبر فيها كونهما فصلا و
 اللام في قوله لم يرد يتعلق بنظم على معنى التعليل اي بنظم وجمعها التحصيل مجزئيا
 سها حتى ينادي بها اصل المعنى لا التحصيل ككيفية ومما ان يتفاضل بها من تركيب
 الكلام ويستفاد منها خواصها وتتحقق ان يحسن جمع مفرداتها تنظم تنبها
 نظم الدود المتناسق **قوله** يخرجها صفة لنظم اي تلك النظم المحصل لمجرد
 التأليف بين تلك الالفاظ يخرجها عن حكم التعليق وهو شأن الى ما ذكره في
 النحوس ان وضع المفردات ليس الافادة مما لا استلزامها الدود كما
 هو المشهور بل الافادة المعاني التركيبية فالمفردات بلا تأليف في حكم التيق
 لخلوها عن الفادة فاذا الف على القواعد النحوية خرجت عن حكم وفاد
 فائدة معتبرة في ضامة النحوي لكنها في صفاة البلاغة الحيوانات والاقرب
 بحسب المعنى ان يحمل يخرجها صفة للتأليف على انه في قوة التكرار والضمير
 في سبناه ونزلناه راجع الى لا يستغنى عن عني به المعنى احيى في الثاني الختيرا

نزلناه لفظه وان عني به اللفظ احيى اليه في الاول اي سبناه معناه لا يقال
 اذا كان مقتضى الحال ما ذكر وقد وجب على البليغ وعيانية كان الصادر عنه
 محضون الحيوانات لا نأقول اذا كان الخطاب من لا يفهم الاصل المعنى
 لزم ان يخاطبه بما يناسبه لكنه مع ذلك يفقد بكلامه معنى زائدا فهم
 سامع اخر هو جرحه عن الخواص رعاية مقتضى الحال وبذلك يرتفع عن
 منزلة تلك الامور **قال** فظاهر ان الخطاء اي الخطاء في تطبيق الكلام
 على مقتضى الحال الذي نحن بصدره اي قريب من مجمل المعاني وسبلة الى الاخر
 عنه لا جامع فيما لا يقتضي اديته الى ازيد من دلائل وصفية من المبالغة
 التميز فكيف ينصور وقوعه من ليعمل ووظاير واما الذي يتوهم منه
 الخطاء المذكور فوردان الغيار المانع عن الابصار هو القسم الثاني فيجاء
 فيه الى علم المعاني دون الاول وفصل مصدر منصوب بفعل محذوف ابداء
 بتوسط بين ادني واعلى المنبه بنفي الادني واستبعاد على نفي الاعلى وانما لانه
 فيقع بعد نفي صريح كقوله لا يجمع اوضحين كافي قولك تفاهت اطهم عن
 ظوام العلوم فضل عن رفاقتها هو من قولك فضل عن المال كذا اذا
 ذهب اكثره وبقي اقله ولما اشتمل على معين الذهب والفضة ومعنى
 العلم را اكثر من ظهر هناك بوجهان فمن نظر الى البعض الاول قال تقرير
 الكلام هنا فضل اي بقي عدم محامته الخطاء الادني التميز عن وقوعه من
 العاقل المنطق اي وقوعه من مستنف بالكلية والباقي هو ذلك العدم
 وجنيد بقوت شباه معتبرا في اصل الاستعمال اكثر الباقي من جنس
 الناهب وكونه اقرب منه اذ ليس انتفاء الادني من جنس الاعلى والمعنى
 كونه اقرب منه ومن نظر الى المعنى الثاني قال نقدر فضل انتفاء محامته الخطا
 لادني التميز عن انتفاء وقوعه من العاقل المنطق اي مجامعة للفظانية على

وليس كذلك العقل المحذوف
 محض الاول انما على ذلك الخطا في النقص
 الباب هو الاول من وضع النحوس
 عيسى

ان نوعه من عاقل
 اذ في الاعلى من علم محامته
 لادني التميز من نوعه اذ في كونه
 راجع وادني الاعلى من

لا بد ان لا يكون
 من نوعه

ان الانتفاء الاول لكونه انتفاء ممكن مستبعد قليل بالنسبة الى الانتفاء
 الثاني لانه انتفاء متمتع وحيد من مزايا الاستعمال معنى الذهاب
 والبقاء يحتاج الى تقدير البقي بعد فضلا او في تكلف في تعلق كلمة عن المقدر
 ههنا بان يحمل تعلقها بفضلا باعتبار معنى الفلز او باعتبار الاستعمال الا على
 دون المعنى المراد وقد يوجب فوجها ثالث مبنيا على اعتبار وورد والنفي على اللاد
 بعد توسط فضلا بين وبين الاعلى كانه قبل جامع الخطاء اذ في التميز فضلا عن
 مجامعة للفظاء على معنى فضلت اي بقيت الجامعة الادنى التي هي جسر الثاني
 وفي هبة الثانية ثم اورد النفي على البقية واذا انتفى بقية الشيء كان
 ما عداها اقدم منها في الانتفاء وكان حاصل المعنى بعبث البقية في الانتفاء
 لما عداها فيظهر المبالغة المقصودة **قال** وان اخرج قد بين ان مقتضى
 الحال على قسمين وان الاحتراز عن الخطاء في القسم الاول لا يحتاج
 فيه الى علم المعاني فتبين ان الاحتياج اليه انما يكون في القسم الثاني
 فاشار الى شهم ربما وقعت في بعض الادها وان اردتها بكلمة ان ولفظ
 الاختلاج الدال على الخطر والاضطراب مع ذكر الوهم الذي يناله الا
 باطل على معوها وتقريرها ان الاحتراز عن الخطاء في القسم الثاني ان لم
 يتوقف علم المعاني كان مستغنى عنه بالكلية وان توقف عليه لم ان يتوقف
 تعريفه اي يحصل المعرفة بعلم المعاني اي معلوما على تعريفه سابق
 على التعريف الاول وذلك ان العلوم المدونة كسيرة سواء كانت قطعية
 او ظنية فلا يدها من اولها بناسبها ونكت هي منها ومن اخذ شيئا منها
 تعلما لا يسمى عالما به بل احكاما له ثم ان علم المعاني يتوقف معرفة قواعد استخراج
 من تتبع جزيئات من تركيب اللغات تعرف ماها من الخواص المستفادة
 منها بحث نقصان الاحوال مثلا اذا اتت جزيئات كثيرة من تركيب

كان لعلل ما
 من على الكسبي كسبي

سنة ١٢٠٠
 سنة ١٢٠١
 سنة ١٢٠٢
 سنة ١٢٠٣
 سنة ١٢٠٤
 سنة ١٢٠٥
 سنة ١٢٠٦
 سنة ١٢٠٧
 سنة ١٢٠٨
 سنة ١٢٠٩
 سنة ١٢١٠
 سنة ١٢١١
 سنة ١٢١٢
 سنة ١٢١٣
 سنة ١٢١٤
 سنة ١٢١٥
 سنة ١٢١٦
 سنة ١٢١٧
 سنة ١٢١٨
 سنة ١٢١٩
 سنة ١٢٢٠

الكلام المؤكد ونعرفت انها بفسد دفع الشك اورد الاكارا وغيرهما وبين
 ان افادتها تلك المعاني الشما لها على التاكيد المناسب لها ووجه خطاى حصل
 عندك قلعة كلية هي ان كلام مؤكدا من حيث هو مؤكدا صلا الافاد تلك
 المعاني هذه القاعدة مسلمة من علم المعاني دليلها استقرار تلك الجزئيات
 ونس على ذلك تتبع جزيئات سائر انواع التركيب واستخراج القواعد منها
 فتكون الجزئيات التي استقرت دلائل استقرارها للقواعد فيتوقف
 معرفتها على معرفة خواص تلك الجزئيات ولا شك ان خواص تلك الجزئيات
 ما يتقرر في تاديتها الى ان يد من دلالات وضعه في القسم الثاني
 الوقوف على علم المعاني فيتوقف معرفة تلك الخواص على علم المعاني فقد
 توقف علم المعاني على تعريفه سابقا فبين ان كان متعلقا بتعريفين
 علما واحدا اذ اري توقف تعريفه على نفسه والاسس فان قبل جاز بعد
 التعريف المتعلق واما ذكر تعريفه دون معرفته لانه بتوضيحه في
 علم المعاني قد يضرى لتعليمه فقيل له ان تعلمك هذا محال ودخل الفاء
 في قوله فيتوقف لوقوع الفصل وان كان الفاصل مما يتبين به لزوم الجزء
 للشرط **قال** فاستخرج ما احبته هذا جواب لقوله وان اخرج فقال استخرج
 الشيء اذا وضعت يدك على عينيك نظر هل تراه واذا قيل ظرف لاجزاء واخار
 كلمة او في موضع الواو اشارة الى ان تقدير الشبهة ثارة بكفاية العقل راجعي
 بكفاية الطبع ولو كانت بمعنى الواو لقال بكفين اي ان كان العقل كافيا في تعلم
 علم الاستدلال اي في حصول العلم به لكونه ضروريا لم يكن كافيا في حصول العلم
 به لكونه كسبيا اجمع في تعليله الى قانون اخر لاكتساب هو ايضا كسبي فيحتاج
 الى تعليله الى الاول فبدون راي قانون ثالث كسبي ايضا فيستلزم ونس على
 ذلك حال الطبع في المرض **قوله** فليست من علمها اي من تعليم

كل

وذلك ان العلم
 لا يوجب الا على علم الحاد
 المطلق

وذلك ان العلم
 لا يوجب الا على علم الحاد
 المطلق

العلم

كلفها ان كان العقل والطبع كافيين فيها وعن تعليم احدهما ان كان الكا
 احدهما في باب وكذا الكل في قوله والا كان تعليمها موقوفا وقصده لهذا المعنى
 مما لا يشبه على احد من اهل كلامه على الحدف او على ان التعليم المنزلة اليها
 يتناول بعموم المجاز ما يتعلق بكل منهما وما يتعلق باحدهما والمخصص للآخر
 الذي اشار اليه في الاستدلال ان بعضا منه ضروري فيتمتع بالمخاطبة عليه
 فان لم يتنبه ليجوزاه عن دفتر المخاطبين اذ كل سر لما خلق له وان تنبه
 علماء البعض الاخر البسي وبذلك علم الجواب في علم المعاني فيقال لفرجاعة
 فهو اسلفتمهم خراسا من ثبات كثير من تركيب البلفاء واستبطنها
 قواعد فدونها واستشهدوا عليها بتلك الجزئيات فاذا ارادوا تعليم تلك
 القواعد لغيرهم فنبهوه على خراس تلك الجزئيات فان تنبه طاعوا القواعد
 بدلا لها والاعرضوا عنه وعلى هذا القياس علم السان والنحو والفرق **قال**
 واذ قد عرفت اذا تحققت الاصل الذي هو وابته من اخذ الج شبهه
 وجعلها بطريق الاشارة ظهور ذلك اذ من تركيب بالخواص اي معان يتفرق
 في مادتها الى اربعة دلائل وضعية وان علم المعاني بحيث فيه عن تلك
 الخواص واقادة التركيب اياها والاشد ان التعرض لخواص تركيب الكلام من
 حيث انها مفادة موفوف على التعرض لتركيبه فوفا معلوما بالفروقة فيجب
 ان يتعرض لها بايرادها تحت الضبط لضبط التركيب التي هي موضوع علم المعاني
قوله لكن ينبغي عليك حال التعرض لها متشرة اي هي علم الاشارة معلومة
 لك في علم النحو وليس يحصل به امر مقصود ما من ضبط معاد المعاني **قوله**
 وسابق في الاعتبار اي في نظر ارباب هذه الصناعة وقوله ثم حمل معطوف
 على تعيين فان الضبط انما يحصل بالتعيين والحمل شيئا ثانيا اي حمل
 استدراكا بنا على ما رجح سوق الكلام وقبض لا يقال اذ الحمل الدرج

اي كل احد من لاطو الرطب
 ويسمى عليه رطب

واذ اخففت الى الملك
 في يد السهم وهو يحمل
 فصارا على ان السهم لا يترك
 وزنه

من تمام الضبط لم يحصل الضبط الابتدائي ايضا لانا نقول بكيف هي
 الضبط الحاصل بتعيين الاصل وحمل اعداء عليه **اجالا قال** والسابق في
 الاعتبار وخبر اصول التركيب النام والنحو والطب المحصر عند الفصح واللا
 استفهام والامر والهي والبداء وادعي ان ما سوى ذلك فروع متولدة
 فقيل اراد ما هو المذكور من النحو والطب فان الخبر ايضا قد يمنع
 اجمله على اصله فجعل على معنى اخر كالدعاء في رحمة الله وكالمعاني المقصودة
 بوضع المقود وغيرها وقيل اراد ما هو الابواب الخمسة لانه تعرض للحمل
 هناك فقال صدر القانون الثاني حين امتنع اجراء هذه الابواب
 على الاصل تولد منها ما يناسب المقام وساق الكلام في بيان المعاني
 المتولدة منها احوالا وعرض لها ايضا في مفاصل الابواب الخمسة وكما
 ايلفت الى نتائج امتناع اجزاء الخبر على اصله اما قلنا او لعدم تعلق
 عرض بالبحث عنهما لم بعد ايضا بالرجح لا بخطا لانه عن ان بعد اصل
 براسه وعدم اندراج في هذا الاصلين وعند بعضهم ان طلب الاقبال
 خارج عن النداء الذي هو صوت رقيق به الرجل لكن يلزمه وان
 التميز ليس طلبا ولا يستلزمه فان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالة **قال**
 وعمل الحكم بان ما هو ذلك فروع نشأت من امتناع اجراء الكلام
 على الاصل ما يستعد ويرطبان ما يرى به جزا اذ هناك انواع كثيرة
 الاستعمال كالتمديد والاكثار والتجديد والاستطاد والتهديد وغيرها
 فاني بياني رفضا لما ذكر دفعه بالاشارة بالالة الخفاء عنه
 على وجه يستيقنه وما فماني اما مصدره اي في ظنك او موصولة
 اي في الذي انا ما يحمل مفعلا في اياه والمعامل في الطرف عين
 لما فيه هامن معنى المعارية اي لملك قارب في ظنك اذ في شان

قد يقال التوكيد العلم الاخر والاشارة
 والاشارة المطلب او غرضه وقد يقال هو الماخر
 او غرضه وعمل الخبر بالاشارة ان ما رخص سميت ما قصد
 التلخيص لانه لا غرض المقود في البحث والادح والدم والطلب ان لم
 يكن كذلك وقال له هو اجيب او طلب ان لم

تعدى اقسام الطلب المندرج اليها
 الداء منها

ما ريتة والضمير في نفخة لما ذكره من ان ما هو في ذلك رفع او
 للموصول الذي هو عبارة عنه يقال اقتضه عيني اي ادركته واستغفرت
 واجليت المروءة انظر اليها جلوه كهو في شبه الصورة المعقولة
 بالصورة المحسوسة فثبت لها انتقام العين والاجلاء وكذا القناع
قوله بخلافه اي بخلاف الانتقام اي وجدت من نفسك الانتقام
 والاستقام قد تعينها اي اذا كان السابق في الاعتبار والطلب
 وجب علينا تعينها لا اقتناع الحديث للمخرج منتصون له وموجون
 اليه من بيان خواص الزاكي **قال** اعلم ان المعين **قوله** فخرها اي علم
 باحتياجها الى التزيف وتزعم انها كسبان ومحمولة ما استدله على الاختيار
 من استثناء الخبر عن التزيف ان العقلاء الذين لم يزاوا لو اكتساب الاشياء
 بالحدود والرسوم ولا عرفوا كيف تكسب الاشياء بها بل الصغار الذين لا يتوهم
 فيهم ذلك اصلا يعرفون مفهومي ايقار فلا لكاذب الذين يوصف بها التكلم
 وذلك لانهم اذا صدقوا التكلم اي حكموا بانه صادق او ردوا بانه مضيق
 في مقام التصديق اي في مقام صلاح في نفسه لان يوصف فيه المتكلم بانه
 صادق وكذلك الكاذب اي وضوه بانه كاذب فلو لانهم عارفون بحديث
 المفهومين ويميزون المقامات الصالحة في نفسها لهما عن غيرها لما ينسب
 منهم ذلك على الاستمرار قطعا ثم ان مفهوم الصادق هو التكلم بالخبر الصادق
 ومفهوم الكاذب هو التكلم بالخبر الكذب فيتوقف معرفتهما على معرفة
 مفهوم الخبر والذي هو جزم لهما وما يتوقف عليه الصور الفردي
 اولى بان يكون ضروريا وانت تعلم ان يرجع ما ذكره الى ان الحكم بان هذا
 صادق وذلك كاذب ضروري لا يتوقف على كسب وطبع الصدور عن
 لا يتصور منه انساب اصلا فوجب ان يكون تصور ان امرافه ما يتوقف

وفي الخبر المذكور ما يحكي في اوله من
 انما كان يجمع بين علم العالي ولهم ما لا درسه
 فلس هو ذلك الرتبة المروءة لذلك اذا وقعت على كل
 من الناحية ان علمه لا يزداد في العلم ان جليل الفوائد لا يحصى
 دكا كده الكلام في هذا المقام وبعد عن غيره

عليه ضرورة لا انسد او عليه ان الحكم بذلك الحكمين الغاما
 الصالحة في انفسها لا انصاق الحكم عليه بالمحكوم به فيها غير كذا وبنا
 المقدار لا يندفع السهول المشهورة وان اللازم بدام تصور من
 الصادق والكاذب بوجه فاوليس يلزم منها بلاهه تصور كنه الخبر
 الذي هو المتنازع فيه **قوله** اما الخبر اي اما اختيارا فانهم قوطه
 اي الاستقاء وما في الايراد ومن لم يمارس صفة مخصوصة اكل احد
 بعد تخصيصه بصفة كونه من العقلاء وقابل الحدود وبالرغم على بطل
 القوم بالصفة في نفي المارسة **قوله** بل الصغار يروى بالقب
 عطفا على كذا احد والضمير في خبر لهما معا او للضد فيقدر لكل
 احد خبرا يعرف وبالر عطفا على العقلاء وعطفه على من لم يمارس
 منه اذ في غير مجمع الضمير في يعرفون حينئذ الرجوع الى ما دل
 عليه كل واحد من معنى الجماعة والمراد ملك ان عرفانهم للصادق والكاذب
 وان لم يكن مطلوبنا لكن يستلزمه فاستدراك لدفع توهم عدم الاستدراك
 الخبر الصادق والخبر الكاذب اي الصادق والكاذب قال الخبر يوصف
 بها اصالة والتكلم بها او ما لم يعبر بلفظها رعا لتوهم الحد
 بما ذكره او **قال** هذا الحدود ويدل ان تصور الخبر يدعي فلا يصح تحديد
 اصلا الا انه تنزل عن ذلك الى تزييف حدود الغرض والاو لي
 ليعلموا ابطال انما على مذهبهم ايضا **قال** هذا الحدود وصندلاء
 خبر لهما صحت اما على تقدير التولد على الشهادة او ما على ناوله معنى
 لا يصلح لا نقول وفي صفة لتمي اشارة الى ان صلوحها كما لتسجيل
 وتجيز وقوع الانشابه خبرا البتة بلا تقدير ولا باويل ليس
 لسي والحد الا اول المحور والادوا بالكلام المركب انسام النناول

اي لم يعل الخبر الصادق والخبر الكاذب
 لئلا يسموا ان يعل الصادق والكاذب بها
 هو معنى الصدق والكاذب الكوري
 وانما فائدة البنية على الصدق
 والكاذب فان داسا الخبر الكاذب

الخبر والاشارة واما احتمال الصدق والكذب ان ذلك الكلام اذا لم يلاحظ
 معه حضرة التكلم والاحضوة بل نظر الى المحصل مفهوما وهو ان
 المحكوم عليه هو المحكوم به وليس اياه كان صاحب ان الصادق يعلم
 منهما بل ان لا احد على هو ان في خبر الصادق وطعا
 قولنا اجتماع المقتضين حوايا طلق ان بعضهم بدلو في هذا
 الحد الصدق وبالكذب بالصدق والكذب منوهين بدفع الدرع
 بذلك الكلام الذي يحتمل ان يقال في شأنه صادق او كاذب والحد الثاني
 لا الى الحسين واتباعه وادوايا الكلام على ما هو جازم المتكلم من الحروف
 السريعة التميز فلحد فواحد وانظم من الحروف السريعة
 المتغيرة او المكتوبة وانظم من السريعة التي لا يميز ليس بكلام وقد
 اذا بعد التميز قيدان اجزان يقال الموضع عليها اذا صدرت عن فادر
 واحد فيخرج بالاول المهلان التي هي على اكثر من حرف واحد والثاني
 مخوف اذا صدرت حروف من فادان مثلا قالوا هذا هو الكلام
 الذي يسمى به الشخص مكلفا في اللغة فان اورد عليهم حوايا بان مركب
 من الحروف تقدير او ما نحو هذه الاستفهام فلا يخلص فيه الا ان التزام
 وانما تعرض الحنف لترتيب الكلام بهذا لما يورد عليهم من الالتزام
 واخرجوا بقيد البقيد اضافة امر الى امر الا ان كان الموزع وبقيد النفع
 وان اثبات المركبان الناقصة كالاضافة والوصفية والمركبان الثاني
 الانشائية بالقياس الى معانيها الطبيعية وبقيد نفسه اي بمرجع كاسيا
 المركبان الانشائية من حيث افادتها للوازم الخبرية كفاية فم مثلا في
 الطلب منك القيام والمراد بالاضافة ان كان المعنى المصدري فنيا و
 اثباتا نصب على المصدرية اي اضافة في او اثباتا وان اريد بها النسبة

النظام يستعمل لازما
 وتقدرا لا بد
 وفيه ما فيه لان المكتوبة تفسر
 لا يفسر

لان السمع على حد واحد
 على حد واحد لا ينظم الحروف
 ولكن اذ يضاف الواحد

التي بين الامرين فالنصب على البدل ان نسبة في او اثبات وفائدة
 من الامور تأكيد الاطلاق في جاني السند والسند اليه واعلم ان
 الطلب يستعمل في معنى الخبر مجازا دخل في الحد الاول لان احتمال الصدق
 والكذب انما هو الظاهر الى المعنى المقصود لا في الثاني لان اضافة المعنى
 الخبري ليست بنفسه بل بالترتبة الا اذا صار حقيقة فيه بالاستعمال
 ولما جاءه ان يلزم ذلك الا ترى ان مفردات الكلم قد تستعمل في معاني
 اخرى لم يفسر ولا يخرج بذلك عن امرها وجودها والحد الثاني
 بعد الفهم وهو خرب من الحد الثاني والفعل بمعنى المركب مطلق
 والمقتضى بمعنى السند وبمرجع بقيد فائدة بنفسه والنسبة بمعنى الامر
 مضمونا اليه صفة العلموية وقد اشار بذلك الى ان السند والسند
 اليه لا بد ان يكون معلوماين ولم يوجه **ما** ما تزي ابطال الحد الاول
 صاحبه حين اراد تفسيره بتصوير الصدق والكذب الماخوذ به فيه
 اخذ في تعريفهما الخبر فصار حد دوريا واجيب عنه بان الماخوذ
 في حد الخبر هو الصدق والكذب اللذان هما صفة التشكل وايضا
 الخبر الماخوذ اعني مطابقته للواقع وعدم مطابقة له وما اخذ في حد
 الخبر صفة التكلم وايضا الخبر الماخوذ في تعريفهما ليس بمعنى الكلام
 بل معنى الاخبار اي الكشف والاعلام ولهذا عدي بهن قصد قائل المتكلم
 اخباره وكشفه عن الشيء الذي هو السند اليه على الوجه الذي هو في
 نفسه بل نفس بذلك الوجه من ثبوت السند له او انتقام عنه وكذا اخباره
 وكشفه عن الشيء له على ما هو به وحمل الشيء على النسبة اي الاخبار
 عنها على الوجه الذي هي لتبسم به من الثبوت او الانتقال بقيد لان الثبات
 في الاستعمال اخبر من زيد مثلا دون اخبر من نسبة القيام اليه

اراد من تعيين الكلام الذي هو
 والواقع ان اصحابا لا يفسر بغير
 الكلام وعدم مطابقته النظام الخبري
 العدم

اليه من قال ومن ترك في هذا الحد الصدق والكذب واهما الى التقدير
 الكذب فقد وقع دائرة الدور لان تصديق الكلام هو الحكم بكونه
 صادقا وتكذيبه الحكم بكونه كاذبا فيزيد في الدور مرتبة فيخرج ويخرج
قوله كيف دار منقول ثان لتري وكلمة كيف في موضع الحال من خبر دار
 اي على اي صفة دار الحد الاول والعني انه دار كائنا على صفة عجيبة
 ظاهرة فقد انسلخ عن معنى الاستفهام فجاز ان يعمل في الظروف السابرة
 عليه اعني حين عرف وان روي جانب الصفة قد كيف دار قبل جبهه ويحمل
 المذكور تفسيره واما جعل طرفا لتري فهو محسب المعنى كما ترى وقس
 على ذلك حال الظروف والاستفهام المذكورين في كل واحد من الطرفين
 الاخرين **قال** والحد الثاني اي واما نفي الحد الثاني كيف خرج عن
 ان تكون مطروحة حين اوجب فابطل بتقاده باليس من الحد وهو
 مثل قولنا في باب الوصف دون الاخبار الغلام الذي لا يزيد او ليس من
 لزيد مثل قولنا ان زيدا غلام او ليس غلاما بفتح ان لا كرها فلا يكون نظرا
 وبين دخولها في الحد بان كل واحد منهما كلام عند صاحبه لكونه منظرا
 من الحروف المستمرة التامة ومقيدا بصرجه اضافة امر الى امر انا
 او نفي او ذلك لانها تبين ان اضافة الغلام الى زيدا ثباتا ونفيا وهذا
 ظاهر في المثال الثاني واما في الاول فالاول ان يقال انه يفيد نسبة
 امر هو الكون لزيد الى امر هو الغلام لان تقديره هكذا الغلام الذي
 كان اي حصل لزيد بالسبب هو الكيفية لزيد والسبب اليه هو الغلام
 وليس المراد بالنسبة مجرى التعلق الذي يوجد في غلام زيدا بل يصلح ان
 اثبات والنفي لا يقال بل يرمي المثال الاول معنى قولنا في باب الوصف
 ايضا انه الذي له غلام وليس له غلام وبذلك يتم كلامه لا زاد انظر

اساره لما اخبره المعروف من كل رسم
 في قوله لا يزداد غلاما او ليس غلاما
 في قوله لا يزداد غلاما او ليس غلاما
 في قوله لا يزداد غلاما او ليس غلاما

الى هذه المعنى اللانتم لم يكن المثال صفة بصرجه على ان المنزلي
 هذا المعنى هو حصول الغلام لزيد لا كونه غلاما كما فهم من كلامه وكانت
 لزيد بصرجه مكان نفسه تنسبها على اتحاد مرداهما وبين خروج الثاني
 عن الحد وادعي الخبر بانتفاء لانهما عنها اعني افعال الصدق والكذب
 لكن بالغ في نفسه الاحتمال فزاد الصحة اي لا يصلح لهما الاحتمال بفضل عن
 الاتصاف **قوله** فلا تراعى رفع لان يقال قد بلغهم كونه المحتمل للصدق والصدق
 حد الخبر فكيف جعلتم الاحتمال لهما الخبر فتدبر بانقضاء على انتفاء
 الخبر اذ على هذا يكون تقديره صحيحا اي لا تراعى لاحد في ان الاحتمال لازم
 بخبره بل يجمع افراده ائنا لا تراعى ان يكون مذكورا في حد **قوله** والحد
 ما تقدم من لزوم الدور والجواب ان المراد بالاثبات والنفي هو الحكم بكونه
 النسبة او لا فروعها اعني ابقاها او انزعها وليس في شيء من المثالين
 ابقاء ولا انتزاع صادرة التكميل بل فيها اشارة الى حكم معلوم كما يصرح به
 المصنف فلا نقض لهما اصلا **قال** والحد الثالث ابطل او لا يتم انكسار
 الخرج ما هو من افراد الحد وادعي افعليه وقال لا امتناع ان يقال مبالغ في امتناع
 كونه ما لا يعلم بوجه من الوجوه معلوما حتى كان القول به متنع وثانيا لعدم الطراد
 لا تنقاض بالعضوين المذكورين في بطل الحد الثاني وقال تقديره اي في انتفاء
 بهما وذلك بان تعلم ان القول بهما وكما كان كلاما في الحد الثاني وان
 المتعني بصرجه الى اخر لا يخرجها على قياس ما عرفت التام اذ لا سند له
 ولا اصل احاد ما عدم الانشاء من اعتبار المعلومية وجه وقع بذكر في
 الخواشي وادبها اي وللعول الذي نشأ من اعتبار المعلومية وجه وقع
 بذكر في الخواشي وادبها خاشي الفتح البتة وعدا في صدر الكتاب
 ولعل ذلك الوجه هو ان ما لا يعلم بوجه من الوجوه اعني المحمول مطلقا لصفة

هناك وانتصاف من غفلة ان لا يجعل
 القول لزيد في الكلام بغيره

فانه القول بحجب الله مساول المراد ان لا يملأ مساول
 السداد او لا يملأ مساول العلم وادعي ما لا يملأ مساول
 الاصل طالع البرزخ لانه هو ما لا يملأ مساول

لما هنا

وذا ان فذلك الصفة اعني مفهوم اللامعروف بل استنباه كما ان مفهوم
المعلوم كذلك وتلك الذات الصفة باللامعروف اذ توجه العقل اليها
بهذه الصفة كافي فوالا ما لا يعلم توجه من الوجود صارت معلومة اخرى
لا يخرجها على قياس معرفتها والنقص عند فان بما لا يعمل القول مراد
فالكلام بمعنى المركب التام اذ لا يستدل لغة ولا اصطلاح او ما عدا ان يعكس
فقد اشار الى بيانه بقوله واموال المعلوماتية وجه رفع اي والسؤال الذي
نشأ من اعتبار المعلوماتية وجه رفع يذكر في الجواب وادبها حواشي الفتح
التي وعدتها في صدر الكتاب ولعل ذلك الوجه هو ان ما لا يعلم توجه من
الوجه اعني المجهول مطلقا لصفة وذا ان فذلك الصفة اعني مفهوم الاعتبار
معلوم معلومة بل استنباه كما ان مفهوم المعلوم كذلك وتلك الذات الصفة
باللامعروف اذ توجه العقل اليها بهذا الى هذه الاعتبار وصالحه لان حكم
عليها بانها متصفة باستماع الحكم من حيث انصافها بهذه الصفة فمعلوماتيتها
باعتبار التوجه اليها باعتبار الصفة كافي في انهما جهات تحت العلوم ودخول
ذلك في حد الجرح ومصلحة الحكم عليها بانها لا تثبت ولا تنفي اي لا يحكم عليها
اصلا او بما يقال ان عبارة شنعان بان هناك سوالا يرد به اعتراض بعدم
الانعكاس وهو اننا لانسلم ان ما لا يعلم توجه من الوجه ليس معلوما بل هو
معلوم باعتبار صفة اللامعروف كما عرفت ولذلك السؤال وجه رفع وهو
ان لو كان ما لا يعلم توجه من الوجه معلوما باعتبار اجتماع النقصان لانه لا بد
ما لا يكون معلوما بوجه دايما والجواب عن هذا الوجه انك اذا قلت ما لا يعلم توجه
من الوجه دايما فقد توخيت باللامعروف الدائمة الى ذات فلا بد ان نصير
معلومة لك في نفس اللام بغير اعتبار والاعطوية الدائمة فيجب فرض
العقل حيث نرم اليها بهذه الصفة لا بحسب نفس الامر فلا يناقض وانما حكم

ويعني ان الالب ما معلوم هو ان تعال
وسمى الالب معلوم ولا يخبر اسم ايم وسام
وسمى الحد لا يلحق به الانسان لما يقع من سمى
بشرعيه النعمان هو مقصود ذلك الاجتناف فادرك
لما ورد في الطريق

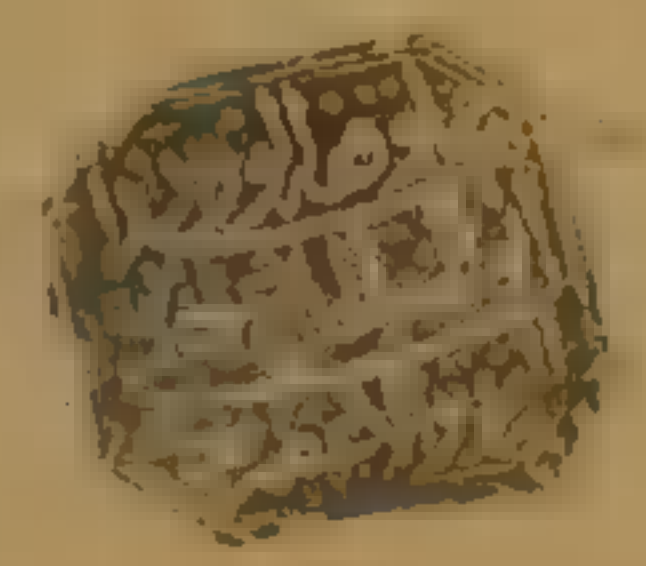
في حد ذاته كذا
في حد ذاته كذا
في حد ذاته كذا

على الحد الاول بالخروج عن كونه مرفوعا على الاخيرين بالخروج عن المراد
والانعكاس اشارة الى ان الدور لا يفسد معرفة اصلا لاستلزامه الحال وان غير
المراد وغير التعليل قد يفسدان معرفة توجه ما ولذلك حوز جماعة في التعريفات
الناقصة ان يكون اعم واحض **قوله** واما في الطلب استدلال على استثناء
الطلب عن التعريف لكونه بيانيا بان كل واحد من العقلاء الذين لم يمارسوا الكمال
النسوي من الحد وود الرسوم ولا عرفوا كيفية ذلك الانساب بل الصغار والذ
لهم ادنى تميز ولا يتوهم الانساب منهم اصلا ويردون كلاله اقيام الكلام الظلي
الذي اعني معنى السوء الاستفهام والامر والهي والنداء في موضع علم بذلك
البراد واختيار ولا يحيطون فذلك فلا يردون الكلام الدال على التميز مثلا
في موضع الاستفهام واذ اجابوا عن شئ منها اجابوا بما يناسب فهم عالمون بتلك
الاقسام ومما يناسب مواضعها لا يقرها واجوبتها المناسبة اياها وكل واحد منها
كلام طليعي مخصوص والعلم بالخاص يربط بتصور العام فيكون مطلقا لكلام
الطليعي معلوما بالهول لا بد منه والجواب ان ذلك نابع من اذ كان العام ذاتا للخاص
والخاص معلوما بالكنه وهما متوحدان ههنا وان اراد ان هذه اقسام ومطلق
الكلام الطليعي معلوم بتوجه ما فلا نزاع فيه انما الكلام في تصور الطلب بالكنه
قوله واما في الطلب اي واما اختيارنا في الطلب قوله الفرقة الثانية الفالبة
ما استعنا به من التعريف **وقوله** يعني اي بالي بكلام يدل على التميز وهو وما
عطف عليه خيران ويوجد كل ابد منه وجعل الاول صفة لكل واحد والثاني
خبر الابل انهم ما مرفي تحت الخبر **قال** ثم ان الخبر يريد انهما بعد اقتراحهما وحدا
بالحقيقة ما البدحيين يفرقان ايضا باللازم المشهور بثبوت الخبر واستقوا
عن الطلب وهذان نوع توطئة منه لما يندكر من بيان مرجع الخبرية ولما قدم
مباحث الخبرية بطولها على مباحث الطلب الا ان يحمل الشارع في كتابه

والاصح ان يكون سلك
فان العلم لا يكون مطلقا
سلكه لا بد له
من الطائفة لما ذكره
من الخبرية

هو الحقيقة لازم
والا لازم الطلب مستلزام الاخلاق

على صدق رجاء وفقة باستغناء تلك الباحث الموزع ايضا فقال والكلام
 في الطلب وانسبنا اليه من اقسامه الخمسة وما يتولد منها لا يقتصر على هذا الكلام
 الاحاطي الذي وردناه ههنا وقد عناه به سماع من غير ان يتقديف
 ويصل معناه على ما ينبغي الى قليل لكن في اوان الصدق في التحسين مباحه
 مستفوع ويجب تيسر والله تعالى يقضي اذ ينكح حيث يصل الى صاخذ كل
 اما يتقضي في ذلك صور مباحه من كيفية اقسامه الى قسامه وقاصيل
 احوالها وتولدها اما تولدها النفس الجني الذي لا خفاء فيه وهذا وعاد في
 واشتمل ما سبق وعاد كشف القناع عن وجود المتولدات **قال** ولكنك عطف
 على مقدمي فسترع في المقصود الاصل ولكنك وصرح بان ما ذكر في معرض الاستدلال
 على استغناءها عن التعريف ينتمى على حكم بدعي اشارة الى ان ما عترض به علم لا يجد
 نفا وقيد التعريف بالحدى اي الذي يحصل في الذهن صورة لم تكن حاصلة فيه
 احتراز من التعريف اللطفي اعني الذي يقصد به تعيين صورة حاصلة من بين سائر
 الصور بانها المرادة بلفظ كذا كقولك الفضة الاسدية فانه يجري في البديهيان
 ايضا بخلاف الاول سواء كان حاسما محصل الصور فهو ان او حقا محصل
 الصور حقا في الوجودات والقانون كلمة سر بانية بمعنى السطر ثم يقل الى القضية
 الكلية من حيث يستخرج بها احكام جزئيات المحكم عليه فيها وتسمى تلك القضية
 ايضا اصلا وقاعدة وتلك الاحكام فروعا واستخراجها من ذلك الاصل بقرنها وانما
 سمي كل امر باي الكلام في الخبر والطلب فاننا لا نشتماله على بيان قوانين ومسا
 علم **القانون** الاول فيما يتعلق بالخبر قدم مباحث الخبر لكونه اكثر استغناء
 واوفر اشتمالا على الخواص واقدام في اعتبار في الاستغناء فان العلم بالطلب
 مأخوذة بتصرف في الفاظ الخبر ثم ان مثل قولنا زيد قائم يطلو عليه انه خير
 ومحمول للصدق والكذب وانه مفيد للمخاطب وانه صادق او كاذب فاراد



سنة ١٢١١
 رجب ١٢١١
 ١٢١١

ان بين مرجع ذلك كله فقال اعلم ان مرجع اي رجوع الخبر الى محصلها
 في الحقيقة احوال الصدق والكذب الى الحكم الصادق من التكلم في خبر فان
 هذا الحكم يتصف بتلك الاحوال اولا وبالذات ثم يتصف به المجموع المركب منه
 ومن طرفية ثانيا وبالعرض وتلخصه ان النصف بالجزء هو المجموع لكن اذا احتج خبره
 رجعت الى السعال الذي هو من الصادق الثانية الاولى الحكم فاذا قيل الكلام الخبر كان خبره
 انه انما حكمه محتمل **قوله** الخبر اي الذي هو بهذا الاخبار الاملا من غير حكمه راجع الى
 الموصول صوبان غير الحكم على نفس من الفعل كما يريد اليه قوله فاعلاذ لك اي يفضله ما
 في حين مفهوم المفهوم اشارة الى ان نفيها في ما يجذب باعتباره عن الحكم اي كالحكم
 الذي جحد الخبر فاعلاذ لك الحكم فضع اسم الاشارة موضع الضمير وكما جردت
 من الهاء في حكمه واما مصدرية والحال من مخبر الخبر في حكمه اي
 كما بنا على حاله مثل حاله وجعلت اياه واعلا والحكم ههنا بمعنى اتقاع
 النسبة او انزاعها لانه الموصوف بالاحتمال وبالصدق او بالكذب وهو
 الذي يفضله المجردون وقوع النسبة اولا وقومها وانما قال هو لزيد
 باللام تنبيهها على ان الاصل في السندان ببقاء درسته الوصف **قوله**
 لا الى حكمه مفعول اذا الى التكلم بلفظ مشتمل على ب لم يفعل
 فيه حكما بانقاع تلك النسبة او انزاعها بل اشارة الى حكمه مفعول فان
 ذلك اللفظ المشتمل على الاشارة الى الحكم المفعول اشارة اليه ومثل
 لذلك بمثابة احدى الحلة الواقعة صلة فان لا يكون خبر اي محتمل
 للصدق والكذب فلم يكن رجوع الخبرية الى الحكم المفعول اشارة اليه ومثل
 لذلك بمثابة احدى الحلة الواقعة صلة فان فيها اشارة الى نسبة قد علمها
 وحكم بها قبل ان يحصل هذه الحلة صلة والثاني للحلة التي دخل عليها ان الفو
 فاننا اذا قلنا عندى ان اريدا فامر فقد اشرت الى حكمه يكونه فاما قبل

اسرار ذلك ان قوله واحوال الصدق
 والصدق على الخبرية
 الصدق لهادس

ان تجعل ان مع خبرها محكوم عليه وكان الاولي ان يقتصر على ذلك كما
 فان قولك متكون ان زيدا فامر ليس فيه اشارة الى حكم مفعول لاحد من الفاعل
 مع ما في خبرها بنا ويلزم من حكم عليه اوجه وليس يقتضي ان يشار به الى حكم مفعول
 اشارة الى حكم المخاطب قطعاً هذا وما يقال من ان الصلة حلة خبرية لم يريد
 لانها خبر حال كونها صلة بل انها كانت خبراً قيل ذلك وكذا الحال في
 الجملة الخبرية الواقعة خبراً مستدراً وصفه للمكرة او حالاً
 فانها حلة وليست خبراً اي كل انما مقابل للطلب وذلك
 الخروج نسبتها عن كونها مقصورة بالذات فاذا قلت
 زيد ابون مطلق كان القصد كان القصد الى اثبات الطلاق
 الا بزيد لا الى اثبات الانطلاق لا بية فانه
 مقصود بنوعاً فليس كل جملة كل امارا لكل حلة غير انشائية
 خبراً فاما السبب فتعلم ان الخبرية صفة للكلام فانها
 في الحال صفة راجعة الى الاحتمال الذي هو صفة دانية
 للحكم المفعول للخبر في خبره ويوصف به الكلام تبعاً لذلك
 الحكم فالان يريد بيان سبب انصاف الحكم والخبر الى الاحتمال
 فذكر كلمة اما المثل ما مر في حد البيان وصدرها بالفاء لان
 ذكر الانصاف بالاعمال يقتضي ذكر سببه وشارب ذلك الحكم
 في الحال صفة راجعة الى الاحتمال الذي هو صفة دانية
 للحكم المفعول للخبر في خبره ويوصف به الكلام تبعاً لذلك
 الحكم فالان يريد بيان سبب انصاف الحكم والخبر الى الاحتمال
 فذكر كلمة اما المثل ما مر في حد البيان وصدرها بالفاء لان
 ذكر الانصاف بالاعمال يقتضي ذكر سببه وشارب ذلك الحكم الى

اعلم ان الجملة اسم من الكلام
 والكلام اسم من الخبر

ان خبرها محكوم عليه وكان الاولي ان يقتصر على ذلك كما
 فان قولك متكون ان زيدا فامر ليس فيه اشارة الى حكم مفعول لاحد من الفاعل
 مع ما في خبرها بنا ويلزم من حكم عليه اوجه وليس يقتضي ان يشار به الى حكم مفعول
 اشارة الى حكم المخاطب قطعاً هذا وما يقال من ان الصلة حلة خبرية لم يريد
 لانها خبر حال كونها صلة بل انها كانت خبراً قيل ذلك وكذا الحال في
 الجملة الخبرية الواقعة خبراً مستدراً وصفه للمكرة او حالاً
 فانها حلة وليست خبراً اي كل انما مقابل للطلب وذلك
 الخروج نسبتها عن كونها مقصورة بالذات فاذا قلت
 زيد ابون مطلق كان القصد كان القصد الى اثبات الطلاق
 الا بزيد لا الى اثبات الانطلاق لا بية فانه
 مقصود بنوعاً فليس كل جملة كل امارا لكل حلة غير انشائية
 خبراً فاما السبب فتعلم ان الخبرية صفة للكلام فانها
 في الحال صفة راجعة الى الاحتمال الذي هو صفة دانية
 للحكم المفعول للخبر في خبره ويوصف به الكلام تبعاً لذلك
 الحكم فالان يريد بيان سبب انصاف الحكم والخبر الى الاحتمال
 فذكر كلمة اما المثل ما مر في حد البيان وصدرها بالفاء لان
 ذكر الانصاف بالاعمال يقتضي ذكر سببه وشارب ذلك الحكم
 في الحال صفة راجعة الى الاحتمال الذي هو صفة دانية
 للحكم المفعول للخبر في خبره ويوصف به الكلام تبعاً لذلك
 الحكم فالان يريد بيان سبب انصاف الحكم والخبر الى الاحتمال
 فذكر كلمة اما المثل ما مر في حد البيان وصدرها بالفاء لان
 ذكر الانصاف بالاعمال يقتضي ذكر سببه وشارب ذلك الحكم الى

الحكم المفعول

الحكم المفعول للمفعول وقال من حيث هو حكم محتمل عليها على مرقى حد الخبر من حيث
 انظر خصوصاً المحرر والحكم لتتصف الحكم بالاحتمال في جميع الصور فان قلت احتمال
 الحكم للصدق والكذب هو بعينه امكن تحققة مع كل منهما بل لا عن الاخر فقلت
 سبباً لقلت ان الاحتمال هو الا لا مكان الذي اعني تردد الذهن وقد عطل
 بالمكان الذي هو نفس الامر اي احتمال الحكم لهما في العقل لا مكان تحققة
 مع كل منهما في نفس الامر وقد يتوهم ان الحسب احتمال الخبر ونسبته احتمال الحكم
 وموضع كون الخبر مفيد اي علم ان مريض كونه مفيد او الطاهر من عبادته ان
 ذلك الحكم يشارة الى الحكم المفعول للخبر في خبره اعني الاتباع او الاستماع لكن
 المقصود الاصل من الحكم كمالا يحكي افادة الى طيب الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا
 فذلك الحكم المفعول وسيلة اليه فان الى طيب سيفيد من الخبر ويقفل فمالي
 الذي هو هذا الحكم المقصود بالاعلام فكانه خبراً مبهين عن وقوع النسبة او لا
 وتوهم ان ذلك الحكم لان ذكر ما يتعلق به اعني الحكم المفعول في قوة ذكره شك الى
 ذلك قوله او استفادته منه انك تعلم ذلك الحكم اذا استنبه ان المراد علم الحكم
 لا بالالاتباع الصادر عنه ولو قال الى استفادة الى طيب منه الحكم كان الامر
 هو ان فان قلت الاستفاده فرع الافادة فقلت بوجه الافادة الى خبرها قلت ان
 حكمها يكون الخبر مفيد الى طيب بالنظر الى استفادته منه احد بين الامرين والحكمة
 افادته كما افادته اياه احد بما قال لم يفده شيئاً منها لم يفده احد من الحكم
 السما فوناً وبسبب هذا اي الحكم بمعنى الوقوع او الالاتبع فائق الخبر
 لانه المقصود الاصل الذي وضع الخبر للاعلام به وكذا الارز فائق المكون
 علماً بالوقوع او الالاتبع وقد صرح ذلك في تعريف المسند اليه قال والبيان ذلك
 سوان فائق الخبر لا كانت هي الحكم او لارز كما عرفت في ما قبل فان قوله المفعول
 وهو انك تعلم حكمه ايضا فمن قال فائق الخبر استفادة الحكم ولازمها استفادته يكون

الحكم المفعول للمفعول وقال من حيث هو حكم محتمل عليها على مرقى حد الخبر من حيث
 انظر خصوصاً المحرر والحكم لتتصف الحكم بالاحتمال في جميع الصور فان قلت احتمال
 الحكم للصدق والكذب هو بعينه امكن تحققة مع كل منهما بل لا عن الاخر فقلت
 سبباً لقلت ان الاحتمال هو الا لا مكان الذي اعني تردد الذهن وقد عطل
 بالمكان الذي هو نفس الامر اي احتمال الحكم لهما في العقل لا مكان تحققة
 مع كل منهما في نفس الامر وقد يتوهم ان الحسب احتمال الخبر ونسبته احتمال الحكم
 وموضع كون الخبر مفيد اي علم ان مريض كونه مفيد او الطاهر من عبادته ان
 ذلك الحكم يشارة الى الحكم المفعول للخبر في خبره اعني الاتباع او الاستماع لكن
 المقصود الاصل من الحكم كمالا يحكي افادة الى طيب الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا
 فذلك الحكم المفعول وسيلة اليه فان الى طيب سيفيد من الخبر ويقفل فمالي
 الذي هو هذا الحكم المقصود بالاعلام فكانه خبراً مبهين عن وقوع النسبة او لا
 وتوهم ان ذلك الحكم لان ذكر ما يتعلق به اعني الحكم المفعول في قوة ذكره شك الى
 ذلك قوله او استفادته منه انك تعلم ذلك الحكم اذا استنبه ان المراد علم الحكم
 لا بالالاتباع الصادر عنه ولو قال الى استفادة الى طيب منه الحكم كان الامر
 هو ان فان قلت الاستفاده فرع الافادة فقلت بوجه الافادة الى خبرها قلت ان
 حكمها يكون الخبر مفيد الى طيب بالنظر الى استفادته منه احد بين الامرين والحكمة
 افادته كما افادته اياه احد بما قال لم يفده شيئاً منها لم يفده احد من الحكم
 السما فوناً وبسبب هذا اي الحكم بمعنى الوقوع او الالاتبع فائق الخبر
 لانه المقصود الاصل الذي وضع الخبر للاعلام به وكذا الارز فائق المكون
 علماً بالوقوع او الالاتبع وقد صرح ذلك في تعريف المسند اليه قال والبيان ذلك
 سوان فائق الخبر لا كانت هي الحكم او لارز كما عرفت في ما قبل فان قوله المفعول
 وهو انك تعلم حكمه ايضا فمن قال فائق الخبر استفادة الحكم ولازمها استفادته يكون

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

علما فقد فسر الكلام على الاثر في به صاحبه واما من حفظ التوريت لانه ما ندر روي على
والاولى بدون هذه بمعنى ان نسبتها باسماء الارام فائدة الخبر انما هي كونها
لها وادب قوله هذه لازم فائدة الخبر وانته باعتبار انه في نفسه الصلوات
به عبارته المنقولة انما ومعنى الاول بدون هذه انه كلما حصل للحي طالع العلم بالحكم
من الخبر نفسه وجب ان يحصل له منه العلم بكون الخبر عالما بالحكم وذلك لا يعرف من ان
المعتبر في العرف فتم المعاني المقصودة المتكلم فاد حصل للحي طالع من خبر علم
بالحكم اي اعتقاده في قطعي او ظني فانه سمي علما في التوافق كما في كتابه علم
المتكلم عالم به قاصدا بالخبر يقتضي اياه وهذه بدون الاول لا تمنع كجواز حصول
من الخبر علم بكون المتكلم عالما بالحكم ولا يحصل له منه العلم بالحكم لكونه معلوما له قبل
ذلك الخبر كما في حفظ التوريت وما يقال من ان علم الحاطب بالحكم من خبر هو حضوره
في زينة مجرد سماعه سواء اعتقده ام لا فليس شي لان ذلك الحضور وحصل سماع الخبر
من التام ولا بعد خبره مجتهدا عند راي البعده وكذا مجرد حضوره اهل الحكم لا بعد
علما عندهم اصله ولا كان لزوم علم المتكلم بالخبر للحكم باعتبار علم الحاطب بهام الخبر نفسه
نفسه كما يشاهد لا باعتبار تحققها في نفسها كما هو المتبادر من لزوم احد السبل للاختصاص
كان ذلك باعتبار على تفسير فائدة الخبر ولا زما بالاستعداد بين ابي العليين والاقوله
اللازم المجهول المتناه فاما ما سألته في مقام ان يجعل كتابه قوله للارام انتم سبأ
كونه اولي مجهول المسأوه وقد يقال ان تمتنع ولا تمتنع بمعنى حكم العقل بالاستماع
وعدم حكمه ابي العقل حكم بالاستماع الاول اللازم المجهول المتناه فان العقل حكم
لمرؤيه والحكم امتناعه دون مرؤيه وبما كان في الواقع او اعم ورحم كونه صدقا
وكذا بالاسرار بذلك الحكم الى الحكم المفعول والخبر في خبره اعني الاتباع او الانتراع فانه
فما هو المفعول للخبر وهو المحتمل للصدق والكذب هو المنصف بمطابقة الواقع اولا
مطابقة دون وقوع النسبة اولا ووقوعها محل الحكم في هذه المواضع الثلاثة على الواقع

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

۵۰
 مدونا انشا
 ادری حاضرا
 مر حاضرا
 و ادری
 ماشعرا
 بدونا
 مر حاضرا

91

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

14

19

او الاول وقوع كفاي تحت افادة الجبر فالوجه الصحة ومدى جمهور المحققين في ذلك
 ان الجملة الجبرية كزبد قائم او ليس قائم لا يحسم ان الجملة الجبرية تبدل بحكمة تامه
 ذهنية مشفرة بحصول نسبة اخرى في الواقع موافقة للاولى في الكيفية هذه النسبة
 الاخرى مدلول الجبر بوسط الاولى الذي انحصر بالافادة كما مر فان كانت هذه النسبة
 الاخرى المشعر عليها حاصدا كان الجبر صادقا والا كان كاذبا ومن ثم قيل ان صدق
 الجبر هو ثبوت مدلوله وكذبه تخلف مدلوله عنه ولا استحالة في ذلك لان دلالة
 الجملة الجبرية على النسبة الذهنية وضعفية لا عقلية ودلالة الذهنية على حصول النسبة
 بطريق الاستحالة من دان هذا ثم عطف على ان تخلف عن الجملة الجبرية مدلولها ابدا
 واسطة فضلا عن مدلولها بواسطة وهذا معنى ما قيل من ان مدلول الجبر هو الصدق في
 الكثرة فاحتمال عقلي او غير مطابق له او لا مطابقة جعل غير معنى لا كما
 في قوله واللاطبقة والاحوز ارادة غير المطابقة مطلقا لان بارضائنا الحكم كالمشقة
 والظنية والفرادة الكسبية معارفة للمطابقة وليس مرجع الكذب اليها وارادة
 بمرجع كون الجبر صادقا او كاذبا اليها ان معنى صدق وكذبه مطابقة للواقع وعدم
 له وهذا هو المتعارف بين جمهور الناس فانهم لا يعرفون شيئا سوى ذلك عليه التعويل في
 الملازمة من اجماع المسلمين على تصديق اليهودي وتكذيبه في قوام مع تاييده
 ما ينفصل عن طائفة اللغة والتعارف بما بين ايديها وعند بعض ابي مرجع كون الجبر
 اذ كانا عند بعض ارادة النظام ونكرة تخلف الحذبة في هذا المطلب لطلبان الحكم
 المستعمل في خبره لا اعتقاده الجازم او ظنه واللاطبقة لذلك الاعتقاد او الظن
 فاذا كان حكمه مطلقا مطابقا لا ذكر كان صادقا سواء طابق الواقع او لم يطابق الواقع
 والا كان كاذبا فلا واسطة بين الصادق والكاذب عنده ايضا لان لا يطابق الاعتقاد
 كاذب سواء كان نهائيا اعتقادا او لا وقد تم كون الاعتقاد خطأ على كونه صوابا
 نظرا لان من معنى الصدق ولم يرد قوله سواء كان ذلك في الظن او في العقل

[illegible]

قال كما يترجى ويكشف عنه اي عن انه قول عن صميم القلب
 اي خالصه وقوله لا راي بالبلادة متعلق بترجم **قال** واذا قد عرفت
 ان للزحصر اصول تركيب الكلمة في قسمين وبين حل نصيها وجعل
 القانون الاول الجزوف كمرجع خبريته فشرح في ضبط بيان الاحوال التي
 لها يفيد الخبر خواص اي عرفت مما معني من بيان مرجع الجزية ان الخبر
 يرجع الى الحكم الذي يحكمه الخبر في خبر بمفهوم المفهوم يعني ان الخبر
 لا بد فيه من ذلك الحكم الذي لا بد له من طرفيه فتحققه بهذه الاشياء
 الثلاثة التي هي اجزاء بلا توقف على غيرها الا ان الحكم لما كان جزائيا
 كالصورة واستلزام الطرفين جعله مرجعا للخبر وانما قال لمفهومنا
 الى ان المحكوم عليه هو العدة الكبرى لانه الذي قصد في الخبر اثبات
 صفه له او نفيها عنه ولذلك سماه محكوما له وفي قوله تسمية اشارة
 الى ان هناك معني آخر للاسناد فان النجاة يفسر من الاسناد الخبري
 بصم كلمة الى اخرى على وجوب يدل على ذلك الحكم ومثل بالثبوت والاثبات
 لانها في غاية الصور والانهاء اي هذا القدر كاف في تحقق الخبر
 والذين خصم في المحكوم عليه اوبه فليس بمعتبر في تحقق
 ماهيته بل في تربية الفائدة والتكثير في بني يدل على الصفة
 اي شيء من الاشياء بخلاف وقوعه ببدء والرد بالاثبات سلب
 الثبوت ونفيه وقد يقال في السالبة بالمعدولة اشعار بان الثبوت
 اذا وقع محولا ليركن بينهما فرق لان معناه انتفاء الموضوع في
 الخارج ولما تقتضيان اذا جعل الثبوت رابطة كفا في قولك زيد ليس
 بكاتب فهذا الكاتب فاقلت اذا كان الخبر اجمالا الى الحكم بمفهوم المفهوم

ان الخبر كرجع الى الحكم عليه لمفهوم وهو الذي
 يحكمه الخبر في خبر بمفهوم المفهوم يعني ان الخبر
 يرجع الى الحكم الذي يحكمه الخبر في خبر بمفهوم المفهوم يعني ان الخبر
 لا بد فيه من ذلك الحكم الذي لا بد له من طرفيه فتحققه بهذه الاشياء
 الثلاثة التي هي اجزاء بلا توقف على غيرها الا ان الحكم لما كان جزائيا
 كالصورة واستلزام الطرفين جعله مرجعا للخبر وانما قال لمفهومنا
 الى ان المحكوم عليه هو العدة الكبرى لانه الذي قصد في الخبر اثبات
 صفه له او نفيها عنه ولذلك سماه محكوما له وفي قوله تسمية اشارة
 الى ان هناك معني آخر للاسناد فان النجاة يفسر من الاسناد الخبري
 بصم كلمة الى اخرى على وجوب يدل على ذلك الحكم ومثل بالثبوت والاثبات
 لانها في غاية الصور والانهاء اي هذا القدر كاف في تحقق الخبر
 والذين خصم في المحكوم عليه اوبه فليس بمعتبر في تحقق
 ماهيته بل في تربية الفائدة والتكثير في بني يدل على الصفة
 اي شيء من الاشياء بخلاف وقوعه ببدء والرد بالاثبات سلب
 الثبوت ونفيه وقد يقال في السالبة بالمعدولة اشعار بان الثبوت
 اذا وقع محولا ليركن بينهما فرق لان معناه انتفاء الموضوع في
 الخارج ولما تقتضيان اذا جعل الثبوت رابطة كفا في قولك زيد ليس
 بكاتب فهذا الكاتب فاقلت اذا كان الخبر اجمالا الى الحكم بمفهوم المفهوم

ان الخبر كرجع الى الحكم عليه لمفهوم وهو الذي
 يحكمه الخبر في خبر بمفهوم المفهوم يعني ان الخبر
 يرجع الى الحكم الذي يحكمه الخبر في خبر بمفهوم المفهوم يعني ان الخبر
 لا بد فيه من ذلك الحكم الذي لا بد له من طرفيه فتحققه بهذه الاشياء
 الثلاثة التي هي اجزاء بلا توقف على غيرها الا ان الحكم لما كان جزائيا
 كالصورة واستلزام الطرفين جعله مرجعا للخبر وانما قال لمفهومنا
 الى ان المحكوم عليه هو العدة الكبرى لانه الذي قصد في الخبر اثبات
 صفه له او نفيها عنه ولذلك سماه محكوما له وفي قوله تسمية اشارة
 الى ان هناك معني آخر للاسناد فان النجاة يفسر من الاسناد الخبري
 بصم كلمة الى اخرى على وجوب يدل على ذلك الحكم ومثل بالثبوت والاثبات
 لانها في غاية الصور والانهاء اي هذا القدر كاف في تحقق الخبر
 والذين خصم في المحكوم عليه اوبه فليس بمعتبر في تحقق
 ماهيته بل في تربية الفائدة والتكثير في بني يدل على الصفة
 اي شيء من الاشياء بخلاف وقوعه ببدء والرد بالاثبات سلب
 الثبوت ونفيه وقد يقال في السالبة بالمعدولة اشعار بان الثبوت
 اذا وقع محولا ليركن بينهما فرق لان معناه انتفاء الموضوع في
 الخارج ولما تقتضيان اذا جعل الثبوت رابطة كفا في قولك زيد ليس
 بكاتب فهذا الكاتب فاقلت اذا كان الخبر اجمالا الى الحكم بمفهوم المفهوم

يسفر الواسطة بل اراد انه انه الاعتبار بمطابقة الواقع ولا مطابقة في
 المذهب اصلا بنا، انما هو ان تقول له او حال او مصدر لفعل مقدر وهو
 حال وانما لم يصرح بقوله او مرصها عند بعض اي حكم بعض رجوعها الى المذكور
 البناء او ما بنا او بني بنا، واحتمل عطف على دعوى اي هذا العوض
 على ان الخبر شئ ظهر خيرة بان خبره كان على وقت اعتقاده او ظنه وسلم ذلك
 من خبره بل لا اريد ان يكون عدم مطابقة الواقع لما صح ذلك منه وتاسلمه له
 فوجب ان يكون الصدق فطابقة الاعتقاد ايضا والحواس انما يتبرع عن الكذب
 عند ايجاع العلم بكونه كذابا فلو لا استحقاق الالامية عرفنا لكن تكدينا استه
 عن قوله بنا، دفعا لتوهم استحكامه وتشيدها بني عليه اي اجماع المسلمين على كذب
 اليهودي في قوله الاسلام باطل مع مطابقة الاعتقاد واجماعهم على صدق
 بني قوله الاسلام حتى مع مخالفة الاعتقاد في تخيان اي يقبل ان بالفتح على هذا البناء
 يقال اي عليه بالسوط اذا اقبل به عليه والنجية انما قلعا ان هذا البناء هو ما عليه
 باقبال وتوجه تام فهو ابلغ من قلعا في معنى هذا دليل قطعي ثبت في خبر
 ويصحح به مذهب النظام وينتج ان بناء عليه لانه كفي ضعيف جدا صاد
 فاطعا مخرج عن كونه صالحا للمتمسك به فلم يبق اثر من البناء المذكور في الخبر
 والنجية عليه ويسترجع ان اي استحقاق وذلك لان الالامية هي ظاهرة
 على راي النظام وقد اختلفت في قبالة القاطع الذي يستحق بل يوجب تأويل
 الظاهر اي خبره عن ظاهره اما ظهوره في ان الله تعالى كذب المتأقين بالغ
 عنهم من قولهم انكم لسوا الله مع مطابقة الواقع والاعتقاد فتعقبت الكذب
 لا مطابقة الاعتقاد الصدق فطابقة الاعتقاد ايضا والحواس انما يتبرع عن الكذب
 راجع الى خبره صنفه شجرة باكية ثم كل اعم بان واللام وكون الجملة اسمية وهو خبر
 ما صاد عن صميم قلنا وظننا اعتقادا وفوق غشيا واطا الى خبره المذكور
 ولقد نفع توهم رجوعه الى الصريح زيد قوله العلم انكم لسوا الله ما سبنا انما الظاهر

هذا هو الراجح في خبره عن كذب الكاذب
 كذا في الخبرين
 كذا في الخبرين
 كذا في الخبرين

هذا هو الراجح في خبره عن كذب الكاذب
 كذا في الخبرين
 كذا في الخبرين
 كذا في الخبرين

لكن الخبر هو العلم انكم لسوا الله
 زيد

هذا هو الراجح في خبره عن كذب الكاذب
 كذا في الخبرين
 كذا في الخبرين
 كذا في الخبرين

فدکے

فہرست

فتمسك كونه محمداً على السكينة وكونه مقارناً له وللمكانة أساساً كالكرور ولام الاسماء
احواتها الماسفرة او مجموعها حسب هذه الامور الى الركبت حيث قال فليكون الركبت مارة
عبر مكره الى اخره لظهور هذه الامور في الركبت وان كانت فائدة راجعة الى الحكم والادب
كاف الرشيد اشعاراً بحجور السكينة بوجه اخر مما ذكره في بعض السج فليكون ملاكاف السند
اشعاراً على هذه النسخة بقوله في الاسات مطلق بقوله فليكون الركبت مارة عبر مكره وقوله
في السج فليكون الركبت عبر مكره معطوف على كونه الركبت في الاسات الا انه قد تم مطلق الركبت
المعطوف وعلى النسخة الاولى مصدر الكلام في الاسات والاعصار اوضح الى الحكم في النسخة
كون الركبت وادراكها في كونه الركبت او كونه الاشياء وقوله لا يصلح في غير مكره على
ان لا يصلح في مكره لان ما فيه الحسنة في مكره او لا يصلح في مكره راجع الى النسخة
الاسماء كونه راجع لثبوتهم من ان الاسماء راجعة الى مكره في مكره من السكينة لاصح
الذي هو فعل ولام الاسماء او راجع الى السند الى السند فلهذا اعصاراً راجعاً الى الحكم
او الحكم في مكره الى الحكم فاشارة الى ان الحكم في مكره راجع الى الحكم كما مر **قال** واما الاسماء
الراجعة الى السند في مكره الاسماء راجع الى الاسماء لانه في مكره راجع الى الحكم في مكره
بالاعصار والراجع الى السند لانه في مكره راجع الى الحكم في مكره راجع الى الحكم في مكره
في مكره راجع الى الحكم في مكره راجع الى الحكم في مكره راجع الى الحكم في مكره
منه وقوله في مكره راجع الى الحكم في مكره راجع الى الحكم في مكره راجع الى الحكم في مكره
ساسة وكره في السند الى الركبت في السند فلهذا الاعصار وقوله في مكره راجع الى الحكم في مكره
نحو مطلق برك السند له وقد تكرر في الاسماء في السند الى الحكم في مكره راجع الى الحكم في مكره
الركبت لا اعظم مكانه وكره في مكره راجع الى الحكم في مكره راجع الى الحكم في مكره
على الاسماء كونه اوضح راجع الى الحكم في مكره راجع الى الحكم في مكره راجع الى الحكم في مكره
افضل وكره في مكره راجع الى الحكم في مكره راجع الى الحكم في مكره راجع الى الحكم في مكره

بقي اقبال في السند
كله - حوت - اقبال
في السند كلونه من ذكاء
مستطير

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

115

فقال
وكنوا
سما
السلام
ابن
سما
فوق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاهله

فما ذكره الامام المذكور في هذه المسألة هو انه
المتنون والمنفرد في احواله وانما قدم احوال الاله
الكرام الاشراف لان احوال المتشبهين في الكلام غير
فما ذكره الامام المذكور في هذه المسألة هو انه

2. 11. 16

وغيره من اصناف عوارض العباد واما انما
مطابق للواقع والاسات وخطا في عدم مطابقته ووجه الخطا
انما هو المقتضى للسؤال انما هو خطا في عدم مطابقته ووجه الخطا
خطا في اول سبب عدم المطابقة بالمتن في قوله تعالى
عنه واما انما هو الخطا في عدم مطابقته ووجه الخطا
اي عيب معناه في كلامه واما انما هو الخطا في عدم مطابقته ووجه الخطا
لقد كان السائل في قوله تعالى واما انما هو الخطا في عدم مطابقته ووجه الخطا
فيكون حقا عند ذلك
فمن الاعمار

قوما
 من بني المزدك
 حلفوا على عهد رسول الله
 لا يقاتلون في الدين
 الا بالحق بالحق والعدل
 انما هو الاصل
 من بني المزدك
 حلفوا على عهد رسول الله
 لا يقاتلون في الدين
 الا بالحق بالحق والعدل
 انما هو الاصل

A detail from a manuscript page showing a list of names in a Gothic script, written in black ink with some red initials or rubrics. The text is arranged in a single column, with some words appearing to be part of a larger list or index.

عنه في الاستدلال فقد مره في قوله اسامه على وجه الوجود المذكور. يعني كونه موقفاً
المعارف الى اخر ما ذكره وقد تكسر بعد ان كان قوله موقفاً وما يصح بيقينه صوابه
ما ساقوله في من الخصائص يعني كونه مفرداً او جلياً ما في قوله عند اساطير الجليل
مع الاخرى الاولى ان يحل محل اخرى على الجملة الاولى لان كل شيء يدخل على المسبوق
التابع فمفرداً او وصلها راجع الى المحل كما نصيبه سابق الكلام وكذا في
معها اي مع اساطيرها وقدر الاطراف على جلي ولا طيفها غير من اجل
المستطاب لان طيفها دون ذلك ولا طيف مندرجات في الفنون النظم واعلم
ان مقتضى ما ذكره في الوجود الذي نصيبه في الكلام عليه من اطلاق
الحكم وما كنهه على المسند اليه ودراسة وركب المسند وكونه وكونه محاد في
بها اجمالاً وسياكة في نصيبه اما في الحكم المصنف في اللغات للقدم للماضي
للمعريف للسبكر فمستحق الكلام على مقتضى ايراداً شاملاً عليه وتدرجاً
الحال هو الكلام الشامل على ذلك الوجه ونظيره جعله مندرجات في مقتضى ايراداً
نحت الحكمي فلا تارة مثلاً نصيبه كلاماً موكداً فاداً على ان رتبة التام كان مطالعاً
هو جازم له وبذلك قوله في يوم الثاني يطبق الكلام على ما نصيبه في ذلك
المدكور فمقتضى هو الكلام لا خلاف في التدرج وانما في مقتضى المصنف في الكلام
واداه التوفيق مما يدركه وجب على الذكر على التعليل راجعاً الى الاحوال
وكانه في مقتضى الحال ايراداً في الكلام وانما في مقتضى اللغات سموها لعل
بالسبكر جعله في مقتضى ما ساقوله في قوله **فوقه** وما ذكرناه حديثاً في الاجل
من نصيبه اي من فصله كذا حديث مقتضى الاحوال المستطاب بالاعشار المذكورة
معها في كل حال وما نصيبه وقد رتب الكلام فيها اي في فصله تلك الاعشار
فنون اربعة هي اجزاء ذلك الكلام بغير الفصل والاول اربعة سماها بالفنون

هذا هو مقتضى الكلام في قوله اسامه على وجه الوجود المذكور. يعني كونه موقفاً
المعارف الى اخر ما ذكره وقد تكسر بعد ان كان قوله موقفاً وما يصح بيقينه صوابه
ما ساقوله في من الخصائص يعني كونه مفرداً او جلياً ما في قوله عند اساطير الجليل
مع الاخرى الاولى ان يحل محل اخرى على الجملة الاولى لان كل شيء يدخل على المسبوق
التابع فمفرداً او وصلها راجع الى المحل كما نصيبه سابق الكلام وكذا في
معها اي مع اساطيرها وقدر الاطراف على جلي ولا طيفها غير من اجل
المستطاب لان طيفها دون ذلك ولا طيف مندرجات في الفنون النظم واعلم
ان مقتضى ما ذكره في الوجود الذي نصيبه في الكلام عليه من اطلاق
الحكم وما كنهه على المسند اليه ودراسة وركب المسند وكونه وكونه محاد في
بها اجمالاً وسياكة في نصيبه اما في الحكم المصنف في اللغات للقدم للماضي
للمعريف للسبكر فمستحق الكلام على مقتضى ايراداً شاملاً عليه وتدرجاً
الحال هو الكلام الشامل على ذلك الوجه ونظيره جعله مندرجات في مقتضى ايراداً
نحت الحكمي فلا تارة مثلاً نصيبه كلاماً موكداً فاداً على ان رتبة التام كان مطالعاً
هو جازم له وبذلك قوله في يوم الثاني يطبق الكلام على ما نصيبه في ذلك
المدكور فمقتضى هو الكلام لا خلاف في التدرج وانما في مقتضى المصنف في الكلام
واداه التوفيق مما يدركه وجب على الذكر على التعليل راجعاً الى الاحوال
وكانه في مقتضى الحال ايراداً في الكلام وانما في مقتضى اللغات سموها لعل
بالسبكر جعله في مقتضى ما ساقوله في قوله **فوقه** وما ذكرناه حديثاً في الاجل
من نصيبه اي من فصله كذا حديث مقتضى الاحوال المستطاب بالاعشار المذكورة
معها في كل حال وما نصيبه وقد رتب الكلام فيها اي في فصله تلك الاعشار
فنون اربعة هي اجزاء ذلك الكلام بغير الفصل والاول اربعة سماها بالفنون

انها هي فنون الاعشار اربعة وكل من الفصل والوصف حيث امر
للحج المنقطع يكون مقتضى الكلام واعشاراً في سبيله ولذلك قال اولاً او كان المصنف
فصلها او فصلها ومن حيث ان له امور اسبق به يكون الوصل بالاول او غير
وكونه للتميز اذ في الاحكام ويكون الفصل لظاهر الاصل والاضطراب يكون له اعشاراً
ولذلك قال في مقتضى اعشار الفصول والوصف وكذا الكلام في الاجزاء
والاطراف **فوقه** وقدر ان يخرج على اصله من مقتضى التيات على فروع العلوم
مساكنها رجا ان يحل على خطوطه كماله وله وان في واعطاء فنون الاعشار
الذكر كسر الدال وهو ما ليس ان فصله عبارات تجوزها وتساويها في قوله
اي ذلك الاصل على ذكره في مقتضى الدال وانما في مقتضى الدال في مقتضى
اي است على ذكره اي في مقتضى لا يقتضيه قوله في مقتضى في مقتضى
المرج اي ارجح في اصولها وفروعها المجدد العلمان لعل عليها ما لا يقتضيه
تفصيله كالعلوم الحكمية في مقتضى في مقتضى في مقتضى في مقتضى
ولم يتركه وانما في مقتضى في مقتضى في مقتضى في مقتضى في مقتضى
حالة اذ كنهه في مقتضى في مقتضى في مقتضى في مقتضى في مقتضى
التي في مقتضى في مقتضى في مقتضى في مقتضى في مقتضى في مقتضى
وضعية تكون الكلام مثلاً للما كنهه الى اعشار في مقتضى في مقتضى
البقاء البنية على مناسبات ما يدركه كنهه في مقتضى في مقتضى في مقتضى
وانما في مقتضى في مقتضى في مقتضى في مقتضى في مقتضى في مقتضى
لعله في مقتضى في مقتضى في مقتضى في مقتضى في مقتضى في مقتضى
الضرر في مقتضى في مقتضى في مقتضى في مقتضى في مقتضى في مقتضى
وان لم يتركه في مقتضى في مقتضى في مقتضى في مقتضى في مقتضى في مقتضى

بنيته

هذا هو مقتضى الكلام في قوله اسامه على وجه الوجود المذكور. يعني كونه موقفاً
المعارف الى اخر ما ذكره وقد تكسر بعد ان كان قوله موقفاً وما يصح بيقينه صوابه
ما ساقوله في من الخصائص يعني كونه مفرداً او جلياً ما في قوله عند اساطير الجليل
مع الاخرى الاولى ان يحل محل اخرى على الجملة الاولى لان كل شيء يدخل على المسبوق
التابع فمفرداً او وصلها راجع الى المحل كما نصيبه سابق الكلام وكذا في
معها اي مع اساطيرها وقدر الاطراف على جلي ولا طيفها غير من اجل
المستطاب لان طيفها دون ذلك ولا طيف مندرجات في الفنون النظم واعلم
ان مقتضى ما ذكره في الوجود الذي نصيبه في الكلام عليه من اطلاق
الحكم وما كنهه على المسند اليه ودراسة وركب المسند وكونه وكونه محاد في
بها اجمالاً وسياكة في نصيبه اما في الحكم المصنف في اللغات للقدم للماضي
للمعريف للسبكر فمستحق الكلام على مقتضى ايراداً شاملاً عليه وتدرجاً
الحال هو الكلام الشامل على ذلك الوجه ونظيره جعله مندرجات في مقتضى ايراداً
نحت الحكمي فلا تارة مثلاً نصيبه كلاماً موكداً فاداً على ان رتبة التام كان مطالعاً
هو جازم له وبذلك قوله في يوم الثاني يطبق الكلام على ما نصيبه في ذلك
المدكور فمقتضى هو الكلام لا خلاف في التدرج وانما في مقتضى المصنف في الكلام
واداه التوفيق مما يدركه وجب على الذكر على التعليل راجعاً الى الاحوال
وكانه في مقتضى الحال ايراداً في الكلام وانما في مقتضى اللغات سموها لعل
بالسبكر جعله في مقتضى ما ساقوله في قوله **فوقه** وما ذكرناه حديثاً في الاجل
من نصيبه اي من فصله كذا حديث مقتضى الاحوال المستطاب بالاعشار المذكورة
معها في كل حال وما نصيبه وقد رتب الكلام فيها اي في فصله تلك الاعشار
فنون اربعة هي اجزاء ذلك الكلام بغير الفصل والاول اربعة سماها بالفنون

ثم اطلق على الطبيعة نفسها ونظم جعله ذاتا طائفة حركة للسرور والذهن قوة مودة
لاكتساب المعارف والعلوم اراد ان لا نفس ترتاح للمراصعة الى هذا النوع الواسع
يتبع ضلال وروده عليها والقواج تمتد بوصولها اليها والقوى الدماكية تتحرك ورا
بقدره منار لها قوله ولا امر ما ي ولا من الامور عظيم تجد والطراد من نارده
التيان في الحرب اعني جل بعضهم على بعض بقال هم فوان الطراد والجار اعني في ميدانها
بكم يتم تعلق بالطراد الرامية اي الذين يرمون سهم البلاء في هدف البليان العاصم
والمراد اصابة المحمي في الاعراب على الضمير والمجاورة الجوابه وانه اي هذا الفن
هو فن الكلام لا على مقتضى الظاهر سمي بالكتابة اي يطلق عليه الكتابة ويطلق
ان الخبر المجرى عن التاكيد يدل على خلو ذهن الخاطب عن التردد والاكثار في عرف البلغاء
دلالة واضحة في الغاية والمؤكد بتاكيد قوي يدل على الكثرة كذلك نادى التي احدهما الى
الخاطب وقصده بالاضح دلالة عليه من قبل التصريح كما مر واذ التي المجرى الى العالم
اريد به ما يستلزم خلوده وعدم علمه استلزاما ادعائيا فقد ذكر ما يدل على العلم
اعني الخلو لستقل منه الى ملزومه الادعائي واذ التي المجرى الى النكر واريدها مع العلم اذا
تأمل او يتبع عن الاكثار فقد اطلق ما يدل على اللزوم اعني عدم الاكثار واريدها مع العلم اذا
تأمل فيه واذ التي المجرى الى التردد وقصده ان مع ما يزيل تردده فقد اطلق ما يدل على
اللزوم اعني عدم التردد واريدها ما يستلزم اذا تأمل وكذلك اذ التي المؤكدة الى العالم
اي قصده الكثرة بل ملازمة لما استلزم الكثرة فالكل من قبل الكتابة اول اشارة بالغة
عن ارادة معانيها الظاهرة وقس على ذلك سائر الاصنام ولا يلتفت الى ان يقال من ان
ايراد الكلام في مقام لا تناسبه بحسب الظاهر كناية عن التاكيد ذلك المقام فخره العام
الذي يطابقه ذلك الكلام بظاهرة لان هذا التبريل ما يستلزم ذلك الا بزيادة في نقل
من اللزوم اعني ايراد الكلام على الوجه المذكور الى ملزومه الذي هو التبريل وانما ثبت
ذلك لان التبريل والاراد المذكورين فخلان من افعال الكلام منها لزوم وفي الملزوم فخلان

اعني الخلو لستقل منه الى ملزومه الادعائي واذ التي المجرى الى النكر واريدها مع العلم اذا تأمل او يتبع عن الاكثار فقد اطلق ما يدل على اللزوم اعني عدم الاكثار واريدها مع العلم اذا تأمل فيه واذ التي المجرى الى التردد وقصده ان مع ما يزيل تردده فقد اطلق ما يدل على اللزوم اعني عدم التردد واريدها ما يستلزم اذا تأمل وكذلك اذ التي المؤكدة الى العالم اي قصده الكثرة بل ملازمة لما استلزم الكثرة فالكل من قبل الكتابة اول اشارة بالغة عن ارادة معانيها الظاهرة وقس على ذلك سائر الاصنام ولا يلتفت الى ان يقال من ان ايراد الكلام في مقام لا تناسبه بحسب الظاهر كناية عن التاكيد ذلك المقام فخره العام الذي يطابقه ذلك الكلام بظاهرة لان هذا التبريل ما يستلزم ذلك الا بزيادة في نقل من اللزوم اعني ايراد الكلام على الوجه المذكور الى ملزومه الذي هو التبريل وانما ثبت ذلك لان التبريل والاراد المذكورين فخلان من افعال الكلام منها لزوم وفي الملزوم فخلان

من لازم الظاهر اليه فيكون هذا اشقا لا من نفس اللزوم الى ملزومه فلا يكون كناية
اصطلاحية اذ لا بد فيها من استعمال لفظة ال على اللزوم في ملزومه كما في قوله فخلان فخلان
والقول بان المراد من تسمية بالكتابة تسمية بالكتابة اي ابا بطله صرح عبارة الكاتب ان
الحمد والحمد والكساة او صاف للخطا فغيبته الى معانيها التي هي اعراض اصلية كنهها
وما ذكرتم في المعاني اعراضا اصلية من المركبات المذكورة قلت هي اعراض اصلية منها
البلغاء وكلاهما فيه **قال** وله اي كناية تباين بل ترك التصريح انواعا في تسمية الثلاثة
اعني ما يطلب بنفس الموصوف ما يطلب بنفس الموصوف وما يطلب بنفس الموصوف
وقد قسم ايضا باعتبار اخر الى تعريض وتلويح وازمروا ما استوفى عليها كلها هناك اي في
علم البيان فالتلويح في الفن اعني قول الكلام لا على مقتضى الظاهر من اي قسم تتركه
قلت الظاهر انه من كناية التي يطلب بها نفس الموصوف فان الخطا قوله اي في علمك فهم
رأى اشارة الى علامات الاكثار **قال** وان هذا الفن يشابه كما هو مقتضى المسان الى التلويح
الكلام لا على مقتضى الظاهر لان اعراضه على مقتضى الظاهر سهل الما حذر من التناول
والحركة الطبيعية وقوة السام فبالفان لانت عركته اي كبريت نخوة وصار يعين
السام عبارة عن التقيد والدخول تحت القرف والعمل ويقال وانقاد زوارة
واستحقت قرونة اي ذلت نفسه وتابعة على الامر والضمير في منه راصح الى الفن وفي ظنا
الى صور وفي تكرار الى الصور واحواها وكذا ما في الصار يعين ان المارة في
الفن لا يتيسر مجرد الاطاحة بصورته واخوات لما بل لا بد ايضا من مرادله التلويح
والاشغال في التعلم في ارضه مطاولة ولا بد مع ذلك مما هو متصل وهو منه من اللزوم الى
منه خلل في اعني سلامة العطرة عن الالفات الخاصة في ادراك الدقائق واستقامة الطريقة
على سنن الصواب في تحصيل المطالب وسد فوة الاشغال اليها وصفا النوع المستطاع لها
ودور النوع الجارية بها لئلا يخرج عن كثرتها **قال** ومن فنن الضوابط المذكورة في احوال
على مقتضى الظاهر وعلى طائفة كانت عامة تتناول للنفي الا ان الامثلة كانت في الآيات

من لازم الظاهر اليه فيكون هذا اشقا لا من نفس اللزوم الى ملزومه فلا يكون كناية اصطلاحية اذ لا بد فيها من استعمال لفظة ال على اللزوم في ملزومه كما في قوله فخلان فخلان والقول بان المراد من تسمية بالكتابة تسمية بالكتابة اي ابا بطله صرح عبارة الكاتب ان الحمد والحمد والكساة او صاف للخطا فغيبته الى معانيها التي هي اعراض اصلية كنهها وما ذكرتم في المعاني اعراضا اصلية من المركبات المذكورة قلت هي اعراض اصلية منها البلغاء وكلاهما فيه قال وله اي كناية تباين بل ترك التصريح انواعا في تسمية الثلاثة اعني ما يطلب بنفس الموصوف ما يطلب بنفس الموصوف وما يطلب بنفس الموصوف وقد قسم ايضا باعتبار اخر الى تعريض وتلويح وازمروا ما استوفى عليها كلها هناك اي في علم البيان فالتلويح في الفن اعني قول الكلام لا على مقتضى الظاهر من اي قسم تتركه قلت الظاهر انه من كناية التي يطلب بها نفس الموصوف فان الخطا قوله اي في علمك فهم رأى اشارة الى علامات الاكثار قال وان هذا الفن يشابه كما هو مقتضى المسان الى التلويح الكلام لا على مقتضى الظاهر لان اعراضه على مقتضى الظاهر سهل الما حذر من التناول والحركة الطبيعية وقوة السام فبالفان لانت عركته اي كبريت نخوة وصار يعين السام عبارة عن التقيد والدخول تحت القرف والعمل ويقال وانقاد زوارة واستحقت قرونة اي ذلت نفسه وتابعة على الامر والضمير في منه راصح الى الفن وفي ظنا الى صور وفي تكرار الى الصور واحواها وكذا ما في الصار يعين ان المارة في الفن لا يتيسر مجرد الاطاحة بصورته واخوات لما بل لا بد ايضا من مرادله التلويح والاشغال في التعلم في ارضه مطاولة ولا بد مع ذلك مما هو متصل وهو منه من اللزوم الى منه خلل في اعني سلامة العطرة عن الالفات الخاصة في ادراك الدقائق واستقامة الطريقة على سنن الصواب في تحصيل المطالب وسد فوة الاشغال اليها وصفا النوع المستطاع لها ودور النوع الجارية بها لئلا يخرج عن كثرتها قال ومن فنن الضوابط المذكورة في احوال على مقتضى الظاهر وعلى طائفة كانت عامة تتناول للنفي الا ان الامثلة كانت في الآيات

من لازم الظاهر اليه فيكون هذا اشقا لا من نفس اللزوم الى ملزومه فلا يكون كناية اصطلاحية اذ لا بد فيها من استعمال لفظة ال على اللزوم في ملزومه كما في قوله فخلان فخلان والقول بان المراد من تسمية بالكتابة تسمية بالكتابة اي ابا بطله صرح عبارة الكاتب ان الحمد والحمد والكساة او صاف للخطا فغيبته الى معانيها التي هي اعراض اصلية كنهها وما ذكرتم في المعاني اعراضا اصلية من المركبات المذكورة قلت هي اعراض اصلية منها البلغاء وكلاهما فيه قال وله اي كناية تباين بل ترك التصريح انواعا في تسمية الثلاثة اعني ما يطلب بنفس الموصوف ما يطلب بنفس الموصوف وما يطلب بنفس الموصوف وقد قسم ايضا باعتبار اخر الى تعريض وتلويح وازمروا ما استوفى عليها كلها هناك اي في علم البيان فالتلويح في الفن اعني قول الكلام لا على مقتضى الظاهر من اي قسم تتركه قلت الظاهر انه من كناية التي يطلب بها نفس الموصوف فان الخطا قوله اي في علمك فهم رأى اشارة الى علامات الاكثار قال وان هذا الفن يشابه كما هو مقتضى المسان الى التلويح الكلام لا على مقتضى الظاهر لان اعراضه على مقتضى الظاهر سهل الما حذر من التناول والحركة الطبيعية وقوة السام فبالفان لانت عركته اي كبريت نخوة وصار يعين السام عبارة عن التقيد والدخول تحت القرف والعمل ويقال وانقاد زوارة واستحقت قرونة اي ذلت نفسه وتابعة على الامر والضمير في منه راصح الى الفن وفي ظنا الى صور وفي تكرار الى الصور واحواها وكذا ما في الصار يعين ان المارة في الفن لا يتيسر مجرد الاطاحة بصورته واخوات لما بل لا بد ايضا من مرادله التلويح والاشغال في التعلم في ارضه مطاولة ولا بد مع ذلك مما هو متصل وهو منه من اللزوم الى منه خلل في اعني سلامة العطرة عن الالفات الخاصة في ادراك الدقائق واستقامة الطريقة على سنن الصواب في تحصيل المطالب وسد فوة الاشغال اليها وصفا النوع المستطاع لها ودور النوع الجارية بها لئلا يخرج عن كثرتها قال ومن فنن الضوابط المذكورة في احوال على مقتضى الظاهر وعلى طائفة كانت عامة تتناول للنفي الا ان الامثلة كانت في الآيات

من لازم الظاهر اليه فيكون هذا اشقا لا من نفس اللزوم الى ملزومه فلا يكون كناية اصطلاحية اذ لا بد فيها من استعمال لفظة ال على اللزوم في ملزومه كما في قوله فخلان فخلان والقول بان المراد من تسمية بالكتابة تسمية بالكتابة اي ابا بطله صرح عبارة الكاتب ان الحمد والحمد والكساة او صاف للخطا فغيبته الى معانيها التي هي اعراض اصلية كنهها وما ذكرتم في المعاني اعراضا اصلية من المركبات المذكورة قلت هي اعراض اصلية منها البلغاء وكلاهما فيه قال وله اي كناية تباين بل ترك التصريح انواعا في تسمية الثلاثة اعني ما يطلب بنفس الموصوف ما يطلب بنفس الموصوف وما يطلب بنفس الموصوف وقد قسم ايضا باعتبار اخر الى تعريض وتلويح وازمروا ما استوفى عليها كلها هناك اي في علم البيان فالتلويح في الفن اعني قول الكلام لا على مقتضى الظاهر من اي قسم تتركه قلت الظاهر انه من كناية التي يطلب بها نفس الموصوف فان الخطا قوله اي في علمك فهم رأى اشارة الى علامات الاكثار قال وان هذا الفن يشابه كما هو مقتضى المسان الى التلويح الكلام لا على مقتضى الظاهر لان اعراضه على مقتضى الظاهر سهل الما حذر من التناول والحركة الطبيعية وقوة السام فبالفان لانت عركته اي كبريت نخوة وصار يعين السام عبارة عن التقيد والدخول تحت القرف والعمل ويقال وانقاد زوارة واستحقت قرونة اي ذلت نفسه وتابعة على الامر والضمير في منه راصح الى الفن وفي ظنا الى صور وفي تكرار الى الصور واحواها وكذا ما في الصار يعين ان المارة في الفن لا يتيسر مجرد الاطاحة بصورته واخوات لما بل لا بد ايضا من مرادله التلويح والاشغال في التعلم في ارضه مطاولة ولا بد مع ذلك مما هو متصل وهو منه من اللزوم الى منه خلل في اعني سلامة العطرة عن الالفات الخاصة في ادراك الدقائق واستقامة الطريقة على سنن الصواب في تحصيل المطالب وسد فوة الاشغال اليها وصفا النوع المستطاع لها ودور النوع الجارية بها لئلا يخرج عن كثرتها قال ومن فنن الضوابط المذكورة في احوال على مقتضى الظاهر وعلى طائفة كانت عامة تتناول للنفي الا ان الامثلة كانت في الآيات

هذا هو الالزام في اعتبارات الالزامات كافي في الوقوف على اعتبارات التي
فذلك تركت اشك في ذلك واعلم انك اذا خذت في هذا الفن اي فن اسناد وشمس ذلك
انما الى اعتبارات التي الجارية على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عند من له دوق سلم وان
انزال القرآن المجيد على سائر التسمين مع الهداية الهادية وصدق الله خلوها بالبركة
واستغفار الجهد بالضم بدل الطاق والجرى اي طيس الجري صدق عندك في استخراج
جهدك الجري ذلك والمخترعة من الزواجر انما سلف الجدار اسود وعلل
وضمير للفن كغيره والعشور الاطلاع اي تطلع على تفاصيل الاسباب المقتضية لوروده على
سائر الاحاج على مقتضى الظاهر وعلى خلافه قال الفن الثاني لما تقوان مدارج الكلام
على انطباق ركبته قد تقدم ان انفع ان الكلام في الحسن والى طه في تحت الطباقة
على مقتضى الحال في تفاوت حسن زيادة وتفاوتات الانطباق عليه في ضعفه
يعلم ان مدارج الحسن على الانطباق يوجد بوجوه وعدم بعد فقه علم هناك ايضا
مدارجه اعني احسنه على الانطباق قوله على انطباق ركبته شارة بزيادة لفظ ترك
الى ان انطباق الكلام على مقتضى الحال انما هو بحسب ركبته سواء كان راجعا الى الترتيب
او الى مفرداته من حيث انها واقعة في قوله وحيث ان رجع قوله الى المعنى
وصفة الحرف والانتصاب والتخصيص بطلانه وبشيء على انه لا بحث في اعتبارات
الا المنصف بها والاتقاج استخراج النام الزند والاعلى من العود والاشغال رتبة
والزاد جمع فان جعل على حقيقه الجمعية كان مجازا عن القوي الادراكه لان كل لسان
من الزندان جعل على مجموع العود من الذين بها كالة واحدة فقد شبه العقل به لا محالة
على انه للغة مفسر حرج منه بالا عتلى كسقط النار بالاتقاج والمرتبة الفصل و
التعالي الفصل كالتالي في السبق والتفاضل في الرمي والحل في اصل ما يحل
في القلب ثم اطلق على محله اعني القلب وقوله نور عقلك وعين بصرك من قبل حسن
وجاز يستعار النور للقوي الدراكه وان جعل البصير خبيلا على نفسه البصيرة بالنظر

الذي هو الالزام في اعتبارات الالزامات كافي في الوقوف على اعتبارات التي
فذلك تركت اشك في ذلك واعلم انك اذا خذت في هذا الفن اي فن اسناد وشمس ذلك
انما الى اعتبارات التي الجارية على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عند من له دوق سلم وان
انزال القرآن المجيد على سائر التسمين مع الهداية الهادية وصدق الله خلوها بالبركة
واستغفار الجهد بالضم بدل الطاق والجرى اي طيس الجري صدق عندك في استخراج
جهدك الجري ذلك والمخترعة من الزواجر انما سلف الجدار اسود وعلل
وضمير للفن كغيره والعشور الاطلاع اي تطلع على تفاصيل الاسباب المقتضية لوروده على
سائر الاحاج على مقتضى الظاهر وعلى خلافه قال الفن الثاني لما تقوان مدارج الكلام
على انطباق ركبته قد تقدم ان انفع ان الكلام في الحسن والى طه في تحت الطباقة
على مقتضى الحال في تفاوت حسن زيادة وتفاوتات الانطباق عليه في ضعفه
يعلم ان مدارج الحسن على الانطباق يوجد بوجوه وعدم بعد فقه علم هناك ايضا
مدارجه اعني احسنه على الانطباق قوله على انطباق ركبته شارة بزيادة لفظ ترك
الى ان انطباق الكلام على مقتضى الحال انما هو بحسب ركبته سواء كان راجعا الى الترتيب
او الى مفرداته من حيث انها واقعة في قوله وحيث ان رجع قوله الى المعنى
وصفة الحرف والانتصاب والتخصيص بطلانه وبشيء على انه لا بحث في اعتبارات
الا المنصف بها والاتقاج استخراج النام الزند والاعلى من العود والاشغال رتبة
والزاد جمع فان جعل على حقيقه الجمعية كان مجازا عن القوي الادراكه لان كل لسان
من الزندان جعل على مجموع العود من الذين بها كالة واحدة فقد شبه العقل به لا محالة
على انه للغة مفسر حرج منه بالا عتلى كسقط النار بالاتقاج والمرتبة الفصل و
التعالي الفصل كالتالي في السبق والتفاضل في الرمي والحل في اصل ما يحل
في القلب ثم اطلق على محله اعني القلب وقوله نور عقلك وعين بصرك من قبل حسن
وجاز يستعار النور للقوي الدراكه وان جعل البصير خبيلا على نفسه البصيرة بالنظر

اعني

اعني نور العين وقوله بالنصف شقلى ترجع في ايراد حال مقتضيات او الاحوال
بالكتيبات المختلفة كالآليات والتعريف والوصف والصورة المتشابهة بالاجتماع
كالخريف والآليات والتعريف والسكر وقد قال المتعلق مع بقائه على لفظ كالدكر الجدة
والاسم وانما هي المتشابهة ما تبدل بها اللفظ كالتعريف بالاضمار والعلمية والاشارة
والموصولة وصحي متعلقة بترجع والعرض الثوب الذي تعرض فيه الجارية على المشتري
ضمير هو بروز المسند اليه والكرمان مصدر راسية الراد يا راس على واجتماع الجواد
من الفرس والفضاء في الاصل المناضلة اي المرافاة والمراد ما يناضل عليه فترج
بالنصف عطف على ترجع والتضمة مع العلم على بالاستفهام وكله ما في اما راء
وفي قوله تعرفه وتكره تنبيه على المصادرة الافعال المبنيبة للمفعول وايضا تنبيه
عاد الى لفظ التكرير في قوله او اطلاقه حال التكرير في قوله واما الحالة التي تقتضي
تكريره قوله او محرفا باللام عطف على الاحوال المذكورة اعني مضرا وعاطف عليه اي
او تعرفه محرفا باللام ولوقال او باللام على تقدير او تعرفه باللام لا بد عطف
والتعريف على حال قوله تعقيب اي تعقب المسند اليه المعروف قد تقدم سبب تخصيص
بالعرف وان الفصل محصور به قوله يقتضي تقدير اي تقدير المسند اليه المعروف وقد تقدم
سبب تخصيص التوابع بالعرف وان الفصل محصور به قوله يقتضي تقدير اي تقدير المسند اليه
معرفا او متكررا كما يدل عليه ما خبر عن تكرره ولما كان التقدم متبادلا للمعروف والتكرير
قد مره على ما يخص المتكبر من التخصيص والاطلاق واما ما خبره القصر عنه اعني على ما يخص
فقد تقدمه نظر المسند واما قال على الخبر المسند لان خبره لا يتصور الا اذا
في موقع الخبر فالتفت لما اذا قابل خصص المتكررا بطلانه ولم يحل تعقيب العرف
اعني تركه قلت لان مقتضى هو القصد الى زيادة تخصيصه كما سيذكره فالمقتضى ترك
التعقيب عدم التصديق بها ولما فصل الاول على ما سبق اعني بعرض ذكر الثاني وتقبله
اما خصص المتكررا بطلانه فلم فصل النول في شي منها بل احالها على الهارة فيما تقدم

بالجمع

مقتضيات الاحوال

الطبعة

هذا هو الالزام في اعتبارات الالزامات كافي في الوقوف على اعتبارات التي

هذا هو الالزام في اعتبارات الالزامات كافي في الوقوف على اعتبارات التي

هذا هو الالزام في اعتبارات الالزامات كافي في الوقوف على اعتبارات التي

هذا هو الالزام في اعتبارات الالزامات كافي في الوقوف على اعتبارات التي

اختار في الفعل في القبول لان للقبول ثمانية ثبوت وتحقق في الجملة واختار في التطهر الادغام
لان امره في محض وليس شائبة تحقق اصلا فان بعض اللسان في كلف يترك على حقيقته خبيث
او يحسن امره في كلف وكذا يحسن اللفظ ان سماه جريان ذكره على لسان حبيب او حبيب ه من
فذلك

هذا هو الوجه في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله

فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله

فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله

فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله

فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله

فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله

فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله

فلما بد من ذكرها صرحا واحدا معا شاعرا انهما بكل منهما قال اما الى الشرع
في ذلك المسند اليه شرع في التوصل بعد الاجمال الضابط وكل اذا هتأ طرفه مجرد
به الى الشرع ثابته في وقت كون السمع مستحضر الى اخره ولعلم من ان خصوصه الى
مضون انضبط الى الطرف وقد قال اذا لم يستطع بل ان لم يستطع بل ان لم يستطع بل
كون السمع مستحضر ان احصا المسند اليه وعرفانه تصدك اليه عند ذكر المسند
اليه وجود القرينة المجردة للهدف فان الهدف هو هنا الغاوة والقيمة ولا بد منها من تحصار
السماع ذات المسند اليه من عرفانه قصد الحكم اليه عند ذكر المسند ولا بد من القرينة
المجردة من مرجع يندفع به الحكم وضيق المقام اما لاختزال الوزن او خوف ملال السمع او
ساعة الحكم او خوف الغرض وانما قال بناء على الظاهر لان المسند اليه عن الكلام
يكون ذكره غيبا في الحقيقة بل بالنظر الى الظاهر لوجود القرينة الغيبة عنه ولا يحصل
ذكره معها فائدة خفية كالتمسك على عبادة السامع والاسناد وعمره ما يذوقه في التفتيش
اي ايقاع الشئ في المال على ان يادركه ليس من تحقيق بل اليه في الهدف العقل
مع اللفظ المقدر وفي الذكر اللفظ مع العقل ايضا وقوله من حيث الظاهر يحمل بل
ان هناك تحجيلا ما يسمي به حيث الظاهر قوله وكما بين شهادته اي كم فرق حاصل
في الشهادة بين اي منهما فرق كبير قبل هذه الجملة الاسمية في موضع الحال في شهادته
العقل وشهادته اللفظ قوله واما لايام ارا دانه امره في وهي محض الحلق لا اصلا كلاما
القول او مما كان من ثبوت واطلق اللسان لا لايام لا دعاء كونه في الحلق والردالة
يثبت كل لسان بذكره وقدره بالحيطة بالاسعاد وان بدعيه من الزلف والنباتية
ثبوت كل لسان بذكره بل ذلك نواضع من الحكم على معنى اني امونة عرب في قوله واما لان
الحجة لا يصح الادلة انما هي على المسند لانه على ان المسند اليه المحذور ولا يمكن الاستدلال ان
لا هدف وادور ولذا امثالا محصوا لعلته والحق ان حلق لساننا حلقه وفاعله لا يرد
ظاير على المصدر انما ثابته وورد ايمان الكافر وطاعة العاصي ولا يخلوها ولا يفضلهما وسال

فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله

الا فانه في كل ما يسمي بالابوف الى الامير فان ظنت ان المصلح امر الا انه كان صوابا احتار عن الحجة
فان قيل في قوله ان اللفظ لا يعدم صلاحه لغيره فصار لللفظ الى الاصدار عن العبد فصار ان
يصلح كل منهما مع الذي هو في الامر وان قصد معاودة على ذلك سار العبد الى الحكم
ولا امان لا استعمال وادور على تركه او ترك نظاره وادور على استعماله على تركه مساو لالغاء
وغيره في كل ما سمعت من العرب كلاما صوابا المسند اليه من غير ان يملكه في كل ما
على ما بينته قد رايت استعمال الورد على تركه كقولك رمت من غير ان يملكه في كل ما
تلفظه ذلك واذا سمعت منهم ما صواب المسند اليه فاسا وبكلمة من عينه في عرض
من اللواحيك قد رايت استعمال الورد على تركه ترك نظاره في محض اليقين والحق
الهدف لورود الاستعمال على تركه لا تصور من تركه بل الكلام او لا كلام الهدف لورود
الاستعمال على تركه نظاره فانه تصور منه ومن غيره فالغرض كقولهم ان كان للعصا كان سالا
لا استعمال الورد على تركه نظاره ان كان للشيء ولم سمعوا خصوصه هذا السر
وان سمعوا كان مثالا لاستعمال الورد على تركه وما كان في انباء الابد
الاستعمال مع صواب قوله تعالى واما الاغراض سوى ما ذكره في ان
لا سمعها كما ذكرها في اعراس اخرى كما صارت تنبيه السامع او مقدر تنبيهه
والتنبيه على فطانتهم والاصدار عن عرسه الى الغاوة او غير مقدر تنبيهه
المسند اليه وكما صرح الامور المذكورة ثناء او ثلث او اربعة كما شرعنا في قوله لا يهدى الى
امثاله الا العقل السليم والطبع السليم اي بما يهدى الى الادراك بل
الاغراض من تراكم البليغ دون غيرها فتشع تراكمهم وراجمها من قصد
سماها من الاغراض من رتبته اليها ولذلك امر بالمراحمه اليها في الا
التي ذكرها في كل ما وكلها في علمها وطامسا كانه للفعلة عن طلب العلم
ولذلك كانت موصولة واذا جعلت مصدرة والمصدر فاعلا
فحقها ان تكتب موصولة وبها ان شاء الله في موضع الايدي الى

فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله

فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله

فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله

فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله

فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله
فان قيل في قوله

الأعراض ومعنى الفعل الفى يدل على التحصر السابق قوله إذا لم يعد
إنا عليه ولا يصح جعله ظرفاً للنحو ولا لقوله راجعاً إلى هو فعليه
للمراجعة وكذا حيث وصي المذكور أن فيما بعد واحد من هذه الحكمة
ضيق المقام والاحراز عن العيب وحسن التقويل وسر دأبه بما يتبادر
إلى بي سر أو خبراً ي سبب على سر و الحمد استأنف به فهدى فعلى الله
الأول ما بك عليه أو على الثاني ما شئت على ويظن وجهه حاله
من ضمير سريع والهدف التطهير اللسان عنه والمهدف اسم الطاهر
لا ضميره كما توهم منه قوله هو سريع والسن في ساسكو للباكية
أعني لا أتركه البتة وإن تأخر وأما دى جمع أيد من
اليد بمعنى النعمة وهو مفعول ثانٍ أو تعار كثرته
النعمة أو بدل اشتمال من عمر دى أبادى كره ولم تمن
من المنية أو الله المن بمعنى القطع ولا منظر الشكر
يروى بالجر على أن لا زائدة المحمودة ولا بعد من يلى

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring various words and phrases.

او ایچ خلط کک ایاد و عینه او فریضه
مندی



السا
صح

راجدة موكدة لفظي الذي تضمنه عرف بالرفع على ابناء معني غير لكن التي اعربا على العبر
 بالرفع وركه الفعل كناية عن الفقر والحذف لتطهيره عن اللسان او ادعاء التعيين
 ما يدل على الرجل من مفاع نفسه وابائه والمعني ان احب اليهم كما نادى ووجههم كما نادى
 لهم ليل اليهم ودلت وجاء بالضياء الى عايتي تنسب الناقب المجمع وهو بفتح الهمزة
 المعروضة منسجمة في سلكه وهذا الخليل وتصور في شرف احبابهم وسماوي ووجههم
 قوله كلما انقض كوكب صفته انهم بتقدير العايد اي كوكب منها والمراد انهم ساد كبر
 يستدي بهم اذا مات منهم سيد قام مقام اخر منهم يجمع اليه الباقيون قابلا لفت على النهر
 اي عرفا بليته وتكمل قال **قوله** لم يقل هذه سورة انشاؤا وذلك لتعنين الخبر لها قال السورة
 الموصوفة بما ذكر من الصفات ليست الا نزهة ومحوران كمثل من خفف من حذر المسند اي

اوجبت اليك سورة ابراهيم او المحذوف في نار جهنم لك اخفاها ورفع الكتاب على
 هؤلاء الذين هم في الكتاب به سنة ^{تكون} ^{اوله} ^{من} ^{الكتاب}
 التوحي والاما حال علي احد الاعبار من ههنا ^{الاسيا} ^ي ^{من} ^{علمها} ^{علي} ^{حذف} ^{الخبر} ^{اي} ^{مير} ^{عمل}
 اجل وطاعة معروفه اصل قوله **بحذف** المعروفه فان **الحذف** المشهوره كطاعة المحذوف
 من المؤمنين فالقدير امرهم والذي يطلب حكمه وان فرت بالمشهوره بانها باللسان
 القدره فالقدير طاعة **قوله** فاقبل لا بد في الحذف من اخفاء المحذوف كما مر فكيف جاز

في كلام واحد ان قدر المسند ثمانية والمسند اليه احدى على وجه مختلف قلت جاز ذلك
باعتبار معارض القرآن فما عتبار كل قرينة معين بمخروف **قال** واما الحالة التي تخص
اثباته في ان يكون الخبر به العبارة في بيان الحالة اظهر ما ذكر فيها اذا وقي ما ان
المذكور منها نفس الحالة لاطرفها الذي يحوج الى ما يدل وهو ان يقال التلك الحالة
اعتبار ان خصوصيتها وكونها حالة مقتضية لكذا فهي بالاعتبار الثاني حاصل في
مخبرها بالاعتبار الاول والمراد بعدم نسبة الخبر الى كل مسند اليه ان يكون الخبر
المذكور في ذلك المقام صالحا لا يشوب اليه تعدد واما لعدم قرينة معينة واما
لتعارض القرآن المعنى فان لم يرد جند محض المسند اي اثباته معين جاز الحدف

٩
 اذ ارجع الى اهل القاه
 اذ ارجع الى اهل القاه
 حاله مقيمة في القاه
 اشارك
 ان لا اذعن
 يجب للمقام
 في نفسه
 اشار ايضا الى ان
 سبيل اليه هو المقود

علي سهاره القسط والنفاد بينهما كبر خوار أبو يدون الثانية منه

يفهم حيث لا قرينة معينة أصلاً انسابه إلى كل ما يصلح له دفعا للتحكم في كون
 هذا النسخ أي كل واحد حيث تعارض القرآن يحمل على مقتضى كل ما لا ينافي له
 معروفة وإن أراد تخصيصه بواحد على التخصيص أي إثباته له فقط فلا بد من ذكر
 قرينة معينة على الخصوص وليس المراد بالتحصيل القرينة في النبوت بل القرينة في
 في الآيات ومن ثم إن عموم نسبة الخبر بمعنى صلاحية في نفسه بمقتضى دلالة
 كناية عن عدم القرينة مطلقاً لأن مثل حاله لا ينافي، وخبر من هذا الجاهل وحده قرينة
 الخلف فقد سماه لأن شفا، قرنتين محمولتين لا يستلزم اتصافاً مطلقاً بغير
 آخر كقوله المذكور في الروايات فالتفت إذا لم توجد قرينة الخلف في ذلك فكان
 موجباً للآيات لا مرجح له قلت الحالة المتقدمة تتناول التورج والمرج فلا شك
قوله زيد جاء على صيغة اسم إلى على أو على صيغة الماضي فيتمكّن من الجملة الفعلية في الجبر للفرق
 وانح من نحو الآخر إذا تيسر وسهل البلدي بزيادة في المفعول أي الله يستعملها
 وأسهل حصولاً من كل ما يطلب من حيث حاجته إذا تضمنها وبيناً التفصيل بين باب
 الأفعال قياساً على سبويه والباب حينئذ للهيئة الآلية أي هو القضي للواقع من كل
 يتوكل فيها ولو لمّا لاحظته الآلية لكان الخبر حقيقةً بتعيينه له تعالى لما لا يقتضي الجواب
 لكنه ربما كان غيره أو لم يكن يجعل وسيلة له في طلبها والحقيقة بما يحمله الترك خلفه
 وإضافتها إلى الرجل مجازية لا دني ملازمة **قوله** وإذا تردد إلى قبل فتح عطف
 على رابعة لا على مفعولها أي إذا رغبت لها الف والمعنى قد أشار في الخبر إلى الجملة
 الشريطة أيضاً لكنه ترك الاسم **قوله** أو يذكر نفس عطف على يكون والمعنى
 أو يراود غيره فإن رادته ذكره لا يقتضي حاله معصية لاثباته لا الذكر
 وإيضاحاً لمفعول له على طريقة ولكن خبر زيدا يادياً **قوله** لقد علمه الاحتياط
 بالقرآن متعلق بالاعتماد على التخصيص معنى الوقت **قوله** أو للتبعية عطف على احتياط
 فإن حذف الاسم من شرط النص على واجب إذا رادته الانصاح أن السند

يكون

على هذا لا ينفك عن قوله في كتابه كقولك لا ينفك عن قوله في كتابه كقولك لا ينفك عن قوله في كتابه

لمن وأضحى لأجل القرآن لكنه يذكر زيادة انصاحه وتفرقه في المناسبات
 كما يكون في بعض الاسامي يعني كاسماء الأوصاف مثل العالم والراحم و
 الجليل والواسع وكالاعلام للعبية والكنى والاعلام الاسمية أو قد لاحظ
 فيها المعاني الأصلية كاسم كل و أبي فضل و أبي جيل **قوله** والمقام تمام ذلك
 أي تمام ما في جمل التعظيم أو الأمانة وهذا الشرط معتبر في جميع ذلك ما ذكر
 وما سيأتي في المسند إليه كغيره إلا أنه يشير إليه في بعض المواضع كما هو ظاهر
 ولذلك أعاد الفعل في قوله أو يذكر كبركاً ولو أبدل انصاح السامع سماع
 لتناول بسط موسى كان **قوله** فيسقط بالرفع على أي جازاً أي جازاً بسط
 بالنصب عطف على المقدّر المنسوب أي أدان يذكر للأصناف فيسقط والافتراض
 الفرصة واعتقاد الوقت والرواية قوله وكان للعطف على قبل أو الحال
 قد من ضربه وأما كان ثم الجواب مجرّد عصا لأن السؤال عن الجنس كما إذا قبل لك عندك
 فنفعل كقولك وكله ثم للراخي في الرتبة وهي عطف على مقدّر أي فلم تنص على
 جواب تام والمعطوف يتم بوجه الإفعال الثلاثة أعني ذكر المسند إليه وزاد
 وللعطف على كان وجه حسن أي يتم تخلي الجواب التام وقيل كان المراد السؤال
 عن الجنس كجوابها به نصفاً لها نظراً للمبانيئة البعيدة من العلوب عن
 إليه ونشاهد القدرة الباهرة فلا فطن موسى لذلك أحاط بها حشيت
 جنس العصا متضمنة بما تنصف أفراد جنسها من الأكل عليها والمشى بها
 يناسبها فلم ينسك مط لك لا فراض الذي ربما يجد حراً في تلك الحفرة
قوله ونظيره في البسط أي في مجرد البسط لا في كونه للاقتراض أو البسط منها
 لاحتياجها ولا في كونه يذكر المسند إليه والزيادة عليه والأصل أن يقال بالمواظبة عليها
 أي على العبادة الأبدية من الخافض وعبد المصدر بالانصاح **قوله** أو لأن الأصل أي
 التراجع هو ذكره في جوار الخلف لتمام القرينة بقصد رعاية الأهل أو المعبود

اذ لم يمارس شي من كذا الحذف **قوله** او اخرى هذا المحرر يريد به بدل من سطر
 على السام والتصحح باسم السند اليه ليستشرف بحريته على سائر ما لا يشترط
 او ليحب منه نحو البصري لادام السند واصل زيادة المسرة الى الخاطبة كحجته
 وتعيين كونه مقدا او موقرا او كان حق العبارة ان يقال او اخرى هذا المحرر لانه
 عطف على المحرور الذي كثر حذف اللام منه اعني قوله لان **الاصل** قال واما الخاطبة
 فتعني تعرفه اي كونه معروفا على وجه مختلف ذكره ولا الى له المقصود لتعرفه على
 ثم ين على الحالات المقصود لذلك الوجه ضبط الكلام وتوضيحا للام و زاد
 لفظ مثل ليحيا لفائدة بان ما هو على حالها او صنعتها معتد بها وفي الاعتدال
 ايها تعدي في متعارفي الناس فائدة فعال فاعدي كذا **قوله** والسبب ذلك اي في
 اقتضاء القصد الى افادة الفائدة المقصود بها تعرف السند اليه و اراد بزيادة
 الخبر مهننا ما هو اعلم من المصطلح عليها واليكم وقوع النسبة او لا وقوعها وبلازمه كون
 الحكم عالما لذلك الحكم كالموجود للمحذوف اي لا كانت فائدة الحكم او لا
 الذي هو حكم ايضا انخرط فائدة الخبر في الحكم ولا شك ان الاحكام متعادلة فيها ما
 تحققت في نفس الامر لكثرة شرائط وموانع ومنها ما يقرب لعلها متى كان الحكم بعيد
 التحقيق في الواقع كان بعيد الارشاد في الايمان وكان لعلها للسامع مما يعتد به وتبي
 كان تحققة البعد كان اربابا ايضا بعد وكان تعريفها اي اعلاها اين قد اراد الاعتدال
 بالحكم على بعده عن كونه معلوما لان الحكم الذي يشانه ان يعلم باني التواتر لا يعتد
 عرفنا ومدار بعده عن المعلومية على بعد تحققة في نفسه وبعد تحققة في نفسه بحسب
 طرفية اعني السند اليه وسند كلاما اراد ان يحصل اراد الحكم بعد او كلاما اراد ا
 عموما اراد الحكم قويا واشتد منها على ذكرناه فاعتبر حال الحكم في المتأخرين
 لك ما قرناه من بعد من ان بعد تحققة بحسب السند اليه وسند اليه ومن الاعتدال
 بحسب البعد واما نسب البعد فارة الى تحت الحكم واخرى الى احتمال تحققة نفسا

ويصح

ويصح محروما على انه جواب لامر اعني فاعتبر **قوله** ثم ان يحصل السند اليه يريد به
 قد يعبر بما قدم ان السند اليه اذا كان اخص كانت فائدة الخبر اعم ثم ان
 في اخصه مراتب اقوالا اركان معرفة خبرها اذا كانت مقيدة بغيره اريد
 فانه ان القصد الى افادة فائدة كاملة بعيدا عنها يقتضي تعرف السند اليه **قوله**
 وبشيء من اسام المعرفات واما ترك العطف بين الاخيرينها على ان المجموع
 المحقق خبر واحد لا تقسم كانه قيل انقسام المعرفات هذه الاشياء ولما يقال ان الخبر
 اذا تعدد لفظا تعدد المعنى او حقيقة او حكما وجب ادخال الواو بين العطف والخبر
 بان المجموع خبر واحد لم يفت اليه المصطلح انما العطف باستقلال كل خبر على حده
 اظهر الا ترى ان ترك الواو في كل واحد من اقسام الخبر الذي حرره ابو علي والقيد المذكور
 في علم النحو هو ان يكون المضاف متوقفا في الابهام كشيء وغيره اذا لم يشتر المضاف
 المضاف والسبب به **قوله** او لما زاد على ذلك اي على كون السند اليه اقسام
 المعرفات والضمير في قوله من كونه للسند اليه المعروف او لاحد الانقسام التواتر
 تابع لانه صار اسما بوقوعه كانه صدر من الفاعل او جمع تابع بوقوعه بغير
 كانه في نسبه المصنوع وما عدا المعطوف من التواتر كخصه السند اليه ظاهر فكانه ارجع
 فيها تعقبا او نظرا الى العطف بكلامه في وقوف حال الفصل وكونه محصيا للحكم
قال اما الى انه لا يقتضي كونه مضرا فني اذا كان المقام تمام حكاية اي كان الموضوع
 موضع حكاية وتعبير عن نفس الحكم في نفس السند اليه **قوله** انا الذي تجددني معناه الى
 صرت عصبه في صدورهم لازمة لا تسوغ ولا توجب ترك نون التواتر مع نون الاعراب
 في تجددني واورد بدل ضمير الغائب الرجوع الى الموصول ضمير الحكم نظر الى اي
 الموصول بالابتداء الذي هو انا كانه في قوله كرم الله وجهه انا الذي سمعني اي حيدرة
 ونظيره تولد انت الذي ينزل الايام واخوانه المذكورة بعد وفي صدورهم معقول بان
 الجددني ولا ارتقى حاله الصدر بالفتح اسم المصدر بفتح الهمزة على الال او على المصدر التقاء

حاضر في ذهن السامع وخصوره فيه اما لكونه قد نور الوفا او مغي اما لكونه في
 علم المذكر لقران الاحوال لفظية كانت او معنوية ب ان يوصد الاشياء
 من حيث انه حافضه واذ لم يكن حافرا لم يعرفه بغير الغيبة الا اذا احرى ^{حالات}
 متحقق الظاهر كما في ضمير الشان في خبر باب نعم على ما سباني وكذا اذا كان حاضرا
 ولم يوصد الاشياء اليه من هذه الجنبية كقولك ان جارك قد فقد جارك فاسئل
 كامل اجمع اجتماع هذا من الامر من قد ترك الضمير احرى على خلاف مقتضى الظاهر كقولك
 جاري رجل فقال الرجل من من هو الوجه اى من البيض وجوههم مني شيان
 بدل او نصب على المدح وحيث شأوا مفعول حلو اى محلا شأوا من المفعول
 الرقيق المكنت من الحب الموروث واما اسحاق كنية المعصم بالبريد العلي
 استعاره كنية وتخييل وطول اليد كناية عن القدر او الوصول الى المطالب العالي
 وقناه الظاهر بجمع فقراته وقيام القناه استواء القام واستعداد الكمال باثنتين
 المكتفين عبارة عن غاية القوة وغاية الثبات وادى شرطه خرا او فاعلمه ومعه
 بانيته واللحمة معطى الارواح والى الساحت على البحر قوله وعنه يداه اى
 طرق يدوس فيها ويغشى بها عن المكره والبصر عليه فكيف لا يجد اذا لم يكن هناك
 طريق من تلك الطرق فان قيل لا يلزم من كونه محمدا حال الاصططار ان يكون محمدا حال
 الاصططار فضلا عن كونه طريق الاولي كما يشعرب فكيف لا يجب بانه في حال اختيار
 القاتل النفس في التهلكة باضمار فاذا اجمعه انا كان ما لم يكن القاتل بالجد اولى و
 كونه محمدا كناية عن وجوب التراب اليه والتعويل عليه **قوله** ليس عن من مهرب لا مهرب
 عنها سواء دفعا للتناقض او لامر اصلا واراد بكون البصر مريانا من مهرب المهرب
 المبحى فانه اذا اطمأن النفس بان الخطب لا مهرب الا لانه المهرب المبحى في الحال **قال**
 واما الى لا السر لمضى كونه **قوله** بعينه اى بلبسها بعينه وشخصه اذ اعين المظهر
 وقول اية اى اول مرة احتراز عن ضم الغيبة والمعرف بلام التعهد وقوله طريق

كال

نحو

كيفية اى لا يطلق على غيره باعتبار وضع واحد ولا يخرج به الاعلام كسر له على سائر
 اى رت فان قلت هذا القيد يخرج ما عدا العلم من المعارف والمكرات فلا حاجة
 الى غيره قلت نعم لكن في توفيل القيد والاحترازات يحتمل لو ان العلم على وجه
 اى لا يتناول علم الجنس كاسماء خارج عن الضابط المذكور لانا نعمل لا باس اذا كان
 في الاعلام الجمع وعليه ساء تعذيبه لضرورة الاحكام **قوله** لو انك
 من قدرت الشئ اذ احسنت عليه لا يتجاوز الى غيره اى هو لكوم واهل بيته
 لا يظهر حاجة ويشيع عطية ولفظ الاله كذا معروفا باللام على ما في
 الحقة والمحق واما الله من الاعلام العاليه نظر الى امله ومن لم يحضره نظر الى
 بعد حذف الهمة لا يصح اطلاقه على غيره تعالى والله يعلم حري القوم
 ما تركت قائلهم والباقي باسفر للتعدي اى حتى مرحون وعلوا وسيهم آخر
 ذى زبد لكثرة وعلمانه بعد ريدك عن فراره **قوله** قال الله تعالى تبت يداه
 غير الاسلوب لان العلم هنا مضاف اليه في الظاهر وسند اليه في الحقة لان كونه
 كناية اى تبت ابولمب وادعاء وتب الذي بعد خبر **قوله** والاسم صالح اى العلم
 للتعظيم او الالمانية دون غيره من الاسماء التي يمكن ان يعبر بها عن المسند اليه وصلاحيته
 العلم لاحد مما باعتبار اياته بحسب معناه الا على من شرف وكما في اخلاصه
 فالكنية علم صدر باسم اوابن ونبى واللقب علم يشعر مدح او ذم مقصود منه
 قطعاً وما عداها من الاعلام سمي اسما والكنى واللقب المحموده كاي الفضل
 واي المعالي واي المعافاة ومنسب اليه ونحو الاسلام وصدر الافاضل والمدموم
 كاي الشرواي الفضل واي جميل وفقة وبطو كر **قوله** او كناية عطف على التعظيم
 او الهامة وتوجيه الكناية في ابي لمب انهم قد يعترفون في الاعلام الاصلى التاركم
 بنون اولادهم ويلقبونهم بما يدل على معان حسنة فيقالون بذكر ومن البين
 في ملاحظ المعنى الاصل في الكنية قول الشاعر قصدت اما الحاسن كى الله شوق

المعنى

كان يجوز ان يثبت ان رايك ايت فردا ولم ار من اينه لدية وقول من خاطب من
 الكثرة الصديق رضي الله عنه بالي الفضل والولع بمغناه الاصيلي ملائمتي للطلب
 ملازمة كان معني الي الجبر ملازم الخير وكون الشخص جميعا ملزوم لكونه ملائمتا للطلب
 المحقق فاطلق الولع على الشخص المستحب به ولو حط معه مغناه الاصيلي اغنى
 اللبس لنقل منه الي ملزومه وهو كونه جميعا وانما قال يد اعمى بالنكر تنويلا لكانه
 قال في جميع ذلك ان تقول لما اشتبه هذا الاسم ويكون جميعا صار هذا الاسم
 على كونه جميعا دلالة حاصلة على انه جازي فالأصل على ذلك السبب وقصده الانتقال
 الي وصفه لم يكن مختصرا مجازا بل كناية ايضا بلا اعتبار للمعنى الاصيلي وان كان
 احمر كان استعاره واذا قلت البوجهل وقصدت الكناية صاعدا لا تفقد اعتبار المعنى
 الاصيلي ولم يجعله كناية عن شي تنافي فان هذا المقام مما استتبعه على اقوام **قوله** او
 تمام ايهام عطف على مقام عظيم وترك لفظ الاسم مازا بالاعلام اولى
 بالاسناد والترك **قوله** او ما مثا كل عطف على مقام احصاء او مقام ايهام
 وذلك اشارة الي جميع ما ذكر من الامور التي تدخل في الاعتبار في العلم المطبق
 في المسرة نحو سعد وسعيد وفي المساء نحو سواك وسفاح والتبعية على غياوتها لا
 يتغير عن المسند اليه الا باسم الذي ينفخه **قال** واما الى له الشر فقصي كونه اي كونه
 المسند اليه وصولا اي مجرعا عنه بموصول في حاصله في زمان صحيح احضاره الي
 اخر ولفظ متي لمجرد الظرفه سجا زاد مال المعية بمتي **قوله** معلوم للكتاب
 الي مثا رايه اي الي عين عنده المطالب رايه باعتبار عينه عنده واما الجملة
 الواقعة صفة في معلومة الانتساب الي شي ما لا الي شي معني عنده الا ترى انها
 لا تقع صفة الا لكثرة **قوله** وانصل بجواره شارة الي مرجع الموصول عند
 المصحح ولا بد منها في كل حاله لكنه قد انفصلها القلة المنهج كما في المصنف والعلم
 وقد انفصلها كما في الموصول واسم الاشارة واراد بالعرض الباعث المتداول

لغاية

لغاية التي يقصد حصولها بآراء الموصول كزيادة التقرر والاباء الي وجه
 التقرر والامل الذي يتقدم وجوده على ابراده لعدم العلم بعلم الصلة
 سواء اي سوي انتساب الجملة اليه **قوله** تقول ان يرفع مجيذا لول فان قلت
 ان هذا تلك الجملة صفة للكثرة فلا يتعين الموصول تلك الكلام على تقرر كونه
 المتعقبة والمقصود بتعريف وجه التعريف انما في المثال الاول انما كانت
 انب بخره وقال في المثال الثاني معادون معي ليعلم علم المطب بالصلة
 في المثال الثالث على انه اذا استفي على الحكم والمطاب معاني مائة جازان
 انما يتبينها لواحد **قوله** او ان يقصد ان يقصد ليعبر مع الاعراض
 في كونه حائلا متقدما للوجود على ذكر الموصول فان زيادة التقرر غاية غاية
 عنه والمراد من فاعله من رايد واد اذا جاءوا ذهبا كالدني كجاءه صاحب
 عما في يد اي خادعة عن نفسه واحتمالت في طلبه واقعة بالامان في الحكم
 بالمرادة على المرأة البصرح باسمها وذكورت بالموصول الذي يزيد زيادة تقرر
 نبوت المسند اليه فان في كونه في بيتها ومكثها من شاة هذه جملة
 محسنا ما تحق في مرادها وبقيد ايضا زيادة تقرر المقصود اعني تقرر
 على السلام لان امتناعه منها كمال قدرته عليها بدل على طهارة ذيله جدا
 ايضا زيادة تقرر المسند اليه وتعيينه لان في رايها وامراه العزيز بسبب
 في الاول واراد الجنس في الثاني احتمالا ليس في الترهوني بينهما لانه
 الي معهود معينة **قوله** والعدول عن التصرح باخبرته اسطراد عن التمثيل لقوله
 رادته الترهوني منها ما يدل على ان المثال للاستحسان وزيادة التقرر
 انما يصح كثر او انما كثر او ان ادرك المصير بطولها من لطائف
 ايج اعني لعدول عن المصير ما يحكمه الشاعري قوله قالت لرب معك
 اي قصر هذا الذي اراده من قالت في تذكروا الخوام عاش قالت طقات

لمن ودلالة ابن خلدون على ما كمل على المطلب شهادة العرف وقرينة المقام
المختصة للعام فان الثاني يتناول اخاه والاول يتناول له وابن حاله اخرى
لبعدل عن التفرج بنسبه المحافه الى المكر اراد انه لما لم يصرح باسمه بل كني عنه
نسبه الجاهل وغير مخرج بها بتعالان الثانية مسناني في نفس النسبة والريفة جمل
يشبهه صغار الغنم وتكره للتعظيم ولا يحل له بمعنى لا بد من حال يحول الى حال ولا
استحال عن احصاء الامرين بل هو لازم قطعاً لانه ان كان صادقا في اقراره فقد حصل
في رتبة الكذب بالانكار وان كان كاذبا فيه فقد دخل بالانكار في رتبة التهمة فخرج
ورسب لا محالة بين الكذب والتهمة مشاعرا عليه بها **قوله** وكذا ما يحكي قبل ما امل
ليوافق المحطوف عليه والظاهر ان اراد نسبة المحكي الى المحكي لا المحكي الى المحكي
ان انت في اي حال انت بحسب فكرتك فربما قال لا شئ في قصصنا ولما كان في
هذا السؤال سوراد بظاير حاشية محمد على مفهومه الحقيقي اعني السؤال عن المكان واجاب
غلظة اي ابا من جادين **قوله** بعد تحقيق اي مكانك بعينه في عتبة الجعنة فثبت
في الانتقال عنه وتبين نوع سخريته منه الاتحالة بالافانق فيه ولا اطلع ما جرى
على قلبه انكر سورده عصبه فرجت به وقال خبر مودم ثم دعاه الى عرس
الموافقة والسنن وزاد في الدعا يكون الولد مهنيا اي لا يقابره مضيا وتلوه
حد الفردسية **قوله** الشوط المكنى عليه او كذا ونحوه اثل ضرب في وجوب
المحاظ على الشرط والعهد اي هو افوي ملكا ونهرا فافيك في رجبك
اي يحكي عليك الوفاء بالشرط **قوله** على ما سبق عدي بالقرح بغير لقصته المتضمن
قال وان توي عطف على قوله او العبد وهذا هو الغرض الرابع وهو غاية متناه
عني اراد المسند اليه موصولا وقد ذكره باسم الخطا كالعرض الاول في ذكر
الثاني والثالث وصيغة المبني للفعول ونحو ذلك اشارة الى اراد المسند اليه
موصولا واحتمل لفظ الجعد الجعد العهد المشارة الى توطئة العهد والحدول

بعد قسرا الوجه بجله اغساب الجبر الى المسند اليه نظر الى ظاهر الحالين فورد ان
الوجه بهذا المعنى لم يوجد في بعض الاشكال المتفرعة على الايام كقول الذي
سنة السما وان الذي ضربت ان الذين تروهم وان الذي الوضحة في دارة
فذا بعضهم ان كلمة هذا في قوله ثم تنفر على هذا السادة الى اراد المسند اليه
وهو مردود بان لفظة ثم وذكر التفرع واسم الاشارة للتقريب شاذ في علمه
وفي ايضا بطريقة الخوض منه كوكك علفت هذا العمل على وجه عكسك اي على
طريقة وطرزه فالجواب ان ما بالموصول مع الصلة للشارة الى ان الجبر عليه
من الجبر على جنس من الثواب والعقاب والمدح والذم الى غير ذلك حاصل ان
ما في بفتحة الكلام على وجه يقيد الوطن على فاعلمه كالا رصا في علم المدح
ليس شئ اما لا فلا تفتنه استدر اك لفظ البناء لان الذي له طرق واجاب
مختلفة هو الجبر نفسه لا البناء وانما ما يظن الايام بهذا المعنى لا يكون ذروا
وسيلة الى التعظيم والالفة وسائر المعاني المتفرعة كما يستعمل في العوالم
يغسر الوجه بجله بنا الجبر الى اسناده الى المسند او ربطه به سواء كانت عليه
الجبر له في نفس الامر او لا فالامان سبب لثبوت الدرجات وعلا بجله على
الى الموصول وبناء عليه كذا الكفر بالقياس الى الدركات **قوله** ثم تنفر على
اي على الايام الى وجه بنا الجبر وعطف على تقدير بدل عليه ان توي اي حصل
الايام ثم تنفر في قوله بما جعل استئناف لبيان الاعتبار بالظن **قوله** التي
بالتعظيم اي لغير الجبر من الحكم والمخاطب والغائب نحو الذي يرافقي وقرأ
او برافقي زيدا فالمرافقة المقيدة ما حده على ثبوت الاحكام تعاوينة
بعد بيانها وذكره وسيله الى التعظيم وكذا الحال اذ اقلت الجبر وعرف
منه اي ومن التعريف بالتعظيم في باب الموصول اما فصله ليس بما
المسند اليه وايضا التعريف بالتعظيم فمما حذف لانه لا يما واجابوا

بعد الخط الصغيرة الكبيرة التي تفرع العينة عنها بالكرها وقطاعها **قوله** در **قوله**
 زوجه الى تعظيم شأن الجبر اذ تعظيم شأن الجبر عاقل مقدم لانه لظهوره بمسألة الصريح
 الى اصله خاف الكلام وربما جعل درجه الى محقق الجبر ايضا كقولك الذي لا
 الفقه قد صنف فيه وسلك السبيل ليس عليه لبناء البيت بل هو عليه حصلا **قوله**
 الى ما استدل به وبما عليه ودرجه الى تعظيم شأن الجبر بنا على ان الجبر اذ هو
 الواحد والماكون هذه الصلة بحيث توي الى ان الجبر على الموصول من النساء
 فلما دخل في التعظيم لا ترى انه لو قبل بني لبناء الذي سلك السبيل كان
 تعظيم شأن بني البيت باقيا بل اسببه ولا ينافيه بهذا المعنى اصلا **قوله**
 ما شئ من ذكر الصلة لاسيما الى جبر نفس على ذلك حال المرافقة والما
 فان التعظيم او الالافه شئ منها تقدم الموصول او ما هو ضرب البيت في مكان
 المهاجرة محلول لرد الالحقة عادة لكنه سبب حامل لاسناد الروايل بها ودرجه
 الى تحقيق الدوال ودليل على بونه محال في سلك السبيل را دلايل على محيى البيت
 ولو قيل غالت نقول ودالترضيق بينا مهاجرة لكان فيه تحقيق الجبر ايضا
 ظن اني طبع يكون ذلك بانه اخوانا لهم عليه باعثة على اسناد شعاع الغسل لهم
 ودرجه للتبني على الخطا ولو قبل شئ من حكم على صدور الدين زودهم اخوانهم
 القسبة على الخطا باقيا على حاله وكذا اثبت الوحش في دار الميت ما عرفت على الاجار
 باناس الرجاء سلبية للتخفيف فيه عليه على معنى اخر وهو ان الاول في علم
 ما وجب له الجنة من حرهم وتجهيم ولو اخر الموصول لكان السبيل على ذلك
 باقيا قطعا فقد استبان ان الالافه بمعنى الاشجار كجس الجبر ليس سببا الى تلك
 المعاني كيف لا يشبه على مسك ان قولك الذي را فلك شئ الاجار **قوله**
 الذي را فلك سببا وان في التعظيم الاشئ من اراد السند الى موصول ان
 الله او رد الكلام في الجملة الاسمية كونه على الوضع الطبعي من تقدم كماله

على الصفة فذكر بنا الجبر دون ابيات المستند والافا فرق بينهما وبين العقلية
 في القادة هذا الملك اعني الالافه وما يتفرع عليه واما اطباء في توضيح المقام
 لتبين ان قد امك في رفع موهبات الالافه **قوله** بيتا برديت العز والشرف
 دعاء ذلك البيت اعز اى اقوى واطول من دعاء كل بيت وسبقت الكوفة
 كونهما بجند لا فامه جند كرى بها غالب اى اهلك ودعا لي غول فلما جرى جمع
 ذلك الرد اليها تروى نعم نظمتهم والعدل ما يحده الانسان من سدة الخط و
 حرار العيش حال صرع اى الفاه على الارض **قوله** وربما قصد بذلك عطف على
 الالافه من المذكورة بحسب المعنى اى يقصد بآراء السند الى موصول ما ذكر وربما
 قصد ولا يجوز عطفه على قوله وربما جعل درجه لانه قد استوفى فروع الالافه
 بقوله او على معنى اخر معطوفا على خطا وايضا كان المناسب جند لفظه
 القرب الالافه وانما لم يقل وان قصد عطا على ان توي بل غير الاسكوب الى ربما
 اشار الى اراد السند الى موصول لا يدخل ما في الشئ في المذكور ليس
 ما فادته ادلايل من قوله ان هذا المعنى انه قد قصد بآراء السند الى موصول
 شئ في السامع ونوجه ديمه الى سماع الجبر وذلك ان يكون الصلة امرعا
 مشوقا الى سماع الجبر فباخذ الجبر من السامع مكانه اى يمكن فيه وذلك **قوله**
 بعد الوجه والانتظار اعز وادخل في القبول وحي متعلق بشئ متصور حال
 فاعرف ان لم يذ السامع في تنوير السقط المراد منه ان في حلقه ادم عليه السلام
 من الجاد الذي هو التراب قد يقال اراد جوتهم في حشر الاجساد لان البيت من
 برني بها فبقيا حنفي **قوله** في هذه الاعبارات اى في المعاني التي تتصور
 اعراضا من اراد السند الى موصول وحم من حام الطائر حل الى يقع على الموضع
 الذي يمكن فيه من شربه بل في المعاني كالترغب في قولك الذي جسد في كل حاله
 منتظر على الارب النفس كما يقول الذي دم خلقه ودم حلقه الخ على اكرم ما في

هذا هو الحق
في كل شيء
لا يخفى على
الحكيم

هذا هو الحق
في كل شيء
لا يخفى على
الحكيم

وفي الخبر غرض من المصنف اليه وقد جعل اللام في الكل الخمس لكن قصد الخمس من حيث
في ضمير فردية لا بعينية كما ينبغي ان يكون في غيره ولا يقع انما في كل واحد
من الخمس **قوله** ونعم اجل حكمه على تعريف الخمس للبعينة كما ينبغي ان يكون في كل واحد
الجامعة للخصائص او الباطنية الى هذا الخمس هو ذلك المخصوص الذي لا يشارك في
الخمس من حيث وجوده في ضمير فرد لا بعينية فرجع الى ما ذكره من ان اللام فيه للعلم
وسايبك تمام الكلام في باب الاطلاق انما هو في **قوله** من تعريف الخمس من قبل
لا ضمه الاستحقاق في هذه الامثلة والست الاول يسلم على اربعة امثلة هي
الكل الخمس **قوله** يدعي بيان لوجه التسمية المعنى سدي خليلي لا يدعي كل من
الحاصل لصاحبه **قوله** ان السائل اي لهذا الخمس صفة حيث كانوا ذلك علمه
والحكم والنوع محوله على الخمس فقلت على الاستحقاق ايضا لان الاستحقاق
الى الاشياء وانما يتم وزيا يتم وقد اتوا جميع الكتب والاحكام والنبوات على
التوزيع **قوله** ولما كان مقتضى قوله تعالى ومن حال من السائل في انما لم يزل
للتعريف نفسه الا انه في الحقيقة ظهرت لظهوره وهذا التعريف استشارة الى تعريف
والفظة هي مستدركة لان المقصود ان يترك الاسم فكل غير حرف يسمى من التعريفات
فيما القرب انما هو بين المنكر وبين الموصوف باللام الخمس اذا اراد الخمس من حيث
وجوده في ضمير فرد لا بعينية لاجل قرينة تنقضي ذلك حيث لا يشارك في
وهو الفرد المنفرد كما قلت اكلت خبرا او شربت ماء والفرق هو ان في الموصوف
الي كون ما به ذلك الفرد معلومة وليس في المنكر هذه الشهادة والتعريف المأخوذ
بهذا الاعتبار هو ما يسمى تعريف العهد الذي هو اذا قصد بالمعرف تمام الخمس الى الابد
من حيث هي كافي الاشياء التي لا تتجدد او اقرار الاحكام على ما هي في الحقيقة
والمنكرين بعيدا عن المراءى بعينه الا به من غير ان يلاحظ معها وجوده في ضمير
من افرادها بالانفراد منها بهم نعم المصادر التي ليس فيها لسانه الوحدة كرجعي وذكر

والشئ

هذا هو الحق
في كل شيء
لا يخفى على
الحكيم

وشره في تحديد مودى من غيرها ومثلها وهو الماهية من حيث هي الا ان في المصنف
اشارة الى حضورها دون المنكر كما يجوز ان يعامل المصنف اذا اراد به الفرد
معاملة المنكر كما هو المشهور من ان يجوز ذلك في هذه المصادر **قوله** يجعل من ذلك
معاملة غير المصنف اراد ان هذه المعاملة جائزة اذ يجوز الضمان بحمل هذه المصنف
باعتبارها ودحاك لبار المصنف **قوله** على التسم لم يرد به لسانا معينا اذ ليس فيه
ملكه الحكم ولا الماهية من حيث هي بقرينة المرور واللاستحقاق بل الخمس من حيث
في ضمير بعض افراده والبعين وقد مورث على لسانه من اللام فدخل الى امره لا استمراره
بالحق انما هو موصوفه بصفة الحمل **قوله** ولذلك اي ذلك هو بمعنى لسانه لسانا
لا حاله والمراد ان ذلك مخرج للحدوث عن الحال الى الوصف لانه مخرج للوصفية على
الحالية بل المرجح ان جعل وصفا على وقاره من ان جعل قيد المرور فكان امره على
لسم موطن على سببي فلا التفت اليه واقول في الحقيقة اي لا يرد في كل شيء
او لا ينبغي الاشتغال به والانتقام منه **قوله** وله اي والمصنف الذي يعامل
المنكر غير سببي له نظائر كثيرة والبراد الامثلة او قوله على التسم سببي نظائر
اشياء كثيرة في القرآن كقوله تعالى كل من عمل الحمار يحمل اثاره او قوله لا تضعفون
ارجالا والنساء والولدان لا يستطيعون في الكشف ان يحمل صفة الحمار ولا
صفة للضعفين او للرجال والنساء والولدان فيه انهم المضعفون صفة الذين
انتم عليهم اذ لم يقصد بهذه الموصوفات شي بعينه ومن ثم يعلم ان الموصوف
كالعرف باللام في هذه المعاملة **قوله** او العموم والاستحقاق عطف على نفس
اي او اراد بالمسند اليه بل بتعريف عموم المصنف لا افرادها ولما كان العموم قد يطلق
على التناول على سبيل المدل عطف عليه الاستحقاق بعينه للمراد انما جعل تعريف
الاستحقاق مقابل تعريف الخمس من حيث هي بالمشهور وسحقى امره مع العهد
الذي يترتب تعريف الخمس لانه اشار منها الى اندراج الذي يترتب
ان يكون اظهر من حمل لسانا على صفة وقوله الاستحقاق في ان لسانا في الاستحقاق

اي على عطف لسانه على المصنف
مبني على قوله في المصنف

وفي المبالين الاصل من صحة ورودها فان قلت اللام في الارق والاصل
وعوم الحكم مستفاد من عليه السيرة والحق قلت ان لم يكن اللام موصولا
الموصول في حكم المعرفة باللام ولا شك ان صحة استثنائها في عدد مراد يدل على
عموم اللفظ مع قطع النظر عن العلية لا ان كان الالف عاما وقد وضع في حيز
الشيء وحيث ان لم يقدر في العموم لا عموم الشيء لما استشهد من ان الشيء يتوجه الى
الكلام لا الى افعاله لا انما تقول ليس ذلك كلفها الا ترى الى عموم قوله تعالى ان
كل قاتل غورا يستوفيه انه ان اعتبر فيه فقد العموم في الكلام او الامم وهو الحق
عليه ما كان الشيء واردا على الحقيقة فانيا لغيره المعنى عموم وان كان القيد
واردا على المعنى فمقتضى العموم نفسه والقول في تعيين احد الاعتبارين على ذلك
قوله او كان المسند اليه محصورا في الحقيقة عطف على قوله او كان المسند اليه محصورا
وانما لم يقل او محصورا في الحقيقة عطف على نفس الحقيقة او العموم شيئا را
بان يعرف العباد في مستقل من التعريف فاعلم ان التعريف الجنس ليس كالاستغناء
من التعريف الجنسي قوله كما اذا قال لك فاني في نفسي على ان الحقيقة المعهودة من
قد يكون اكثر وعلى ان معهوده الشيء قد يكون باعتبار كونه مذكورا في كلامه
وقوله تعالى فجمع الشجرة شارة الى جمع المذكورين في معنى كل شيء علم ولا شك ان
هذا الجمع خصه معهوده من جهة الشجرة وليس في الشجرة استغناء او اذ الحقيقة
وليس اللام في استغناء موصولا وان كان صفة انما ذلك في الصفات التي تصف بها
الحدوث لا في الصفات التي تصف بها الامور وليس لمقدمه في حكم
المعروف باللام فان قلت اذا قلنا مثلا كل عدد الماروج او فرد والاعداد
عنها كان العمود والاستغناء مجتمعين في لفظ الاعداد قلت اذ اقصى لفظ
الاعداد استغناء الافراد فلا حاجة الى ملاحظة كونه مذكورة حتى يكون معهودا
فمن اراد ان يصح ما على ان الخص المعهودة من الحقيقة لا تصدق على جميع افرادها قطعا
فلا يحتاج الى صلا قوله فخص في عن الرسول انه ما يراده على ان التعريف باللام لا يجوز

المسند الى

المسند الى كثر ما يورد الا من غير الباب الذي هو فيها على عدم اختصاص
فقال بك ان المسند الى في غير الباب ايضا فلا حاجة الى تأويلها
بارد الى الباب **قوله** وتكون ما ذكرنا من افاضة اللام الاستغناء او العهد
فيكون في الفرض ان كانت ذكرها ان القول بافاضة اللام يعرف الحقيقة
شك في حق كونه افاضة اياها بان اللام موضوعه للعهد وكان الاول
به ان ذكرها تعرف الحقيقة **اضاف قال** واما الى راس السمع في التعريف بالاصطلاح
اي تعرف المسند اليه بالاصطلاح **قوله** الى احصائه اي عينه يتعلق بطريق
لستفاد معنى موصلا واصلا مصدر موكدا لا تنفكا والطريق او حال من طريق
اي استغنى طريق سوانا انتفا بالكلية **قوله** ان لم يكن عندك منه اي من الكلام
شي من طريق التعريف سواه اي سوي انه علام به او لم يكن عندك
شي سواه وفيه بحث لان النسبة الاضافية هي التي هي معلومة اليها للمعنى
ولا شك انها هو علام زيد فيرجع الى ان الاضافة احصاء **قوله** او طريق سوانا
احصا اي لم يكن عند الحكم طريق غير الاضافة احصا من الاضافة ففهم منه عفا
ان الاضافة احصا الطريق الى صله عند في احصائه بعينه وكان يجعل سوانا
استغناء من طريق احصا فبدل على ان الاضافة احصا الطريق لقوله هو اي هو
ومعجوب احصا الذي هو هو واليه انما يرجع بان بمعنى معنى حذف اصلي
وعرض عنها الالف الموصولة اي بعد من استغنى في الارض اذا اريد بها
جنب محصور مستبعد فاعلم ان كل تابع متقاد جنب يريد ان جنب راحل كونه
وخصي فمقتضى فاختار الاختصاص لعدم الاتي الى بسط الكلام **قوله**
اولا ان عطف على مقدم بحسب المعنى اي تعريف المسند اليه بالاصطلاح
طريق سوانا او للاختصاص اولان في اضافية حصول مطلوب المخصوص
وقد يقال هو عطف على معنى لم يكن عطف طريق على طريق اي الحالة الحقيقة للاضافة

او اسقى طين بالكلية

تصيح ان تقع صلة بال
تصرف لا لشيء على ان
مكة فقال انما

حاصله متى لم يكن طريق او حاصله لان في اضافته وفيه ان اللام طاهرة في الحال
 فلا يلزم العطف على الزمان **قوله** مثل ان تعني بالنصب على انه يدل من حصول الحال
 من مطلوب خروجه على انه صفة **قوله** او الاولى عطف على المقذور وتركه
 فاعل له فبذلك اعمال اسم التفضيل في الفعل الظاهر بدون الشرائط المعينة
 في مسله التحليل اذا اوجاز ان يكون الاولى تركه جملة اسمية معطوفة على هذا اللام في
 نظر الى المعنى كانه قال عن التفضيل الذي تعذر او الاولى تركه فبذلك جعل الاسمية
 صلة اللام على وجه البعينة **قوله** لجهة من الجهات كضيق المقام لعدم الفرصة واداء
 التفضيل الى طلال السمع وشمائل اسمائهم على فعل او كراهة منع او صلاحية
 تظير وكاستحسان التصريح بنسبة الفعل للفتح الى صريح اسمائهم فبقضاء
 تقديم بعض على بعض فيورث عدالة او اذا خاطر **قوله** وسو مطروحة وان قيل
 المعد عادة لا يشرط التفضيل ويوم اللقا بمحول المعنى التشبيه المستفاد
 من كاهنم والعدول الى جهة وحقان ماسده مشهورة والاسد اذا كان في شل اي
 اي وله كان شدة مماثلة ومطابقة **قوله** اولاد جفنة مما ترك تفضله لاولاد
 او المراد اشخاص محدودة ون والمخفى انهم لم يتفوقوا بالموت ايهم عن غيرهم
 وانهم لا يتفوقون كسائر الاعراب كتحصيلهم استمرارا عن عدم تحصيلهم
 بعض وعن الصريح باسمي الالباب الداخلية فيهم وما ربه ام جفنة قومي ام
 باسماء قتل آخيه والاقارب ولم يفضلها لانه يورث تاكيدا لعدالة وانهم
 سبغة امهم اسم امراء كانت تلوم على ترك الانتقام فدفع لائمتها بان انتقام
 منهم يعود بالمضرة اليه لان عز الرجل بعشيرته **قوله** قبايلنا سبع ترك فيه
 لان مقصود التفضيل باعتبار كثرة العدد المعلوم من سبع هربا فيصيح
 وايضا الاخبار سبع عن الفضل فيكون لغوا وايضا قد يستحق التصريح ببعض
 سمي القبايل ككذب وكذب وكذب وكذب وكذب وكذب وكذب وكذب وكذب وكذب

فيكون

اجمع الرصد
 عس فواستمر

م

ثم عاد الى ثلث **قوله** او قل اي يفضي الى الاضافة اعتبارا لطيفا منسوبا
 الى المجاز كما في الاضافة لادني ملاسته فان الماسة المركبة في صام
 اللامية موضوعه للاختصاص الكامل **قوله** لان كسر عن المضاف بالضم
 لان كسر عن المضاف بالضم المضاف اليه فاد انتمت في ادني ملاسته كانت
 اخويا لاحكامها كما يتوهم لان المجاز في الحكم لما يكون لغير النسبة عن مجملها الى
 الى محل اخر لاجل ملاسته من المجلين وظاهره لم يقصد حرف نسبة الكواكب
 عن شيء الى الحرفا بواسطة ملاسته بينهما بل نسب الكواكب اليها لظهور جديها
 في تسمية ملاسته الشعا بتقريبها قطبها في قراستها ليعزل طاني زمان طلوغة
 هو ابتداء البرد فجعلت هذه الملاسته بمنزلة الاختصاص الكامل وفيه لطف
قوله او قال اسمها واحد هما ان الانا المضيف وقد اضافة الى الضيف الملاسته
 اياه في ثربه منه وفي جعل هذه الملاسته بمنزلة الاختصاص الكامل في ما لولي
 اكرام الضيف والطف والناهي ان ذاعبني الصاحب يريد به اللين والصف
 الى الانا الملاسته اياه لكونه فيه فمذه ايضا اضافة لادني ملاسته اي اذا
 قال الضيف حسي شربت قال المصاحف بالمدحفة واللام في لقيني جواب
 العسم واليا منصوصه بتقدير النون الحنفية اي لتقنين والانا لك عني
 لتجملته في غنى مني كان الطعام محتاج الى من يطعمه وقد يروي بكسر اللام على
 ان لا يسكن شي من هذين المضافين مسند اليه فكان الاولى بتغيير السلوب
 الالائه تركه تقنيا في ايراد الامثلة الخارجية عن الباب **قوله** او مثل ان
 نوع تعظيم اي المضاف اليه او المضاف او غيرهما باعتبار كمالا لكثرة الكثرة
 والمصاحبة في الامثلة الثلاثة المذكورة ومثال تحقير المضاف اليه ضاربه
 بالاسم ومثال التضرع المذكور في الكتاب **قوله** او عرضا عطف على نوع تعظيم
 وذلك كالقصر على ادا حق المضاف اليه في قولك صدق بك يا اباي وذلك

المعج

۱۰

بومن وبصلي وركي فوايد **ا** ان المحسنات كلها ساء ومضاي اي صلا
 مضيت هي فيه زانستغ غمهي نهما اصلا وهو شرط لصحتها اغني الايمان
ب انقسام المحسنات الي خيلسة فلبية وقالبيه ومالبيه **ج** الاختصار
 من العلبية على الايمان ومن الاجرس على الصلوة والركوة بتبنيها على انها
 اصول واعداها منظوية تخمدا **د** الاشارة بترتيب ذكرها على تقاضيتها
هـ الايام الي ان واحد من العبادات البدنية اغني الصلوة والركوة والى
 مستتبص لماعداها لكنها ليستا شرطن لصحة فان الامم قد يستغني
 بعد الولادة بخلاف الامساك **قوله** وذكرنا اننا عطف على ذكرنا اسان
قوله ونظيره اي ونظر قولك المتقي الذي من وبصلي وركي فصلة عاقده
 لان الموصوف بهما ليس سندا اليه وانما قال في تخريل الوصف منزه الكاشف
 اي في الكشف لا كونه كاشفا على اللطف وجهه ولم يعطى ان الوصف كاشفا
 لان الكاشف المطلق هو المحذور وقد عرفت ان وصف المتقي منزه المحذور
 في قول اوس انما منزل منزله **قوله** للمحرم عليه اي الموصوف وعليه فاعلى للمحرم
 اذ فيه ضمير الموصوف ترك ابراره والا لمعني بالرفع على انه خبر ان في
 السابق اغني قوله ان الذي جمع السحابة والنجدة والبر والتقي بها او السحب
 على المدح وخبر ان قوله بعد خمسة ايات اودي فلا تنفع الانساحة من امر لمن قد
 يحاول البدع او وصفه الا لمعني وهو الزكي المتوقد بما يكشف به معناه على ان
 التماس وهو انه يصيب في طمنا كانه راى المظنون او سمعه اودي اي
 والانساحة المحذرة والبغية الامر الغريب اي لا ينفع طالب الامور العبرية
 المحذرة من امر كائن لا محال **قوله** حكى عن الانصبي استيف يدل على كون الوصف
 كاشفا للمعنى لا للمالعي **قوله** وما هو اخي هذا اي نيا ب قول اوس فصل
 عنه لكون الموصوف فيه نكرة لا اتصال ان لا يكون جزوعا ومنوعا صوغا

هذا هو المقصود من الكلام
 في ان الصفات قبل العلم بها اجبار والافكار بعد العلم بها صواب
 في ان صفاتها ان يكونا معلومين التحقق للموصوف والمخبر عنه عند الحكم فان قلت قد
 بالوصف المدح او غيره دون التميز فلا يثبت المدح على ما قلت الا في العلم
 هو التميز خاصا لكن ربما يقصد به معنى اخر مع كون التميز حاصل ايضا
 كما مبنا اشارة الى ذلك انما قال يمكنك ان توصل لان العلم بالموصوف
 غير كاف في حصول المطلوب بل لابد من التأمل والنظر **قوله** لا ترى متعلق
 والتعريف بما تراه المطلب الثاني ان حق كل صفة ان يكون ثابتا في نفسه وذلك
 لان حقيقة الموصوف فرع على تحققه في نفسه فان قلت لا يلزم من كون معلوم
 التحقق للموصوف عند السامح والممكن ان يكون متحققا حتى يلزم منه حقيقة
 في نفسه فلو ان كان اعتقادها غير مطابق للواقع الكلام على تقرير مطابقة
 ذلك الاعتقاد لم يقول يلزم من حقيقة الموصوف حقيقة في نفسه وانما الاعتقاد
 يتحققه فيستلزم الاعتقاد بتحققه في نفسه لا كحقيقة في نفسه وانما قال ثابتا
 متحققا بنفسها على ان الثبوت والتحقق بمعنى واحد وذلك المعنى عند المعبر
 اعم من الوجود فلا يرد عليهم النقص بالافاضة والاعتبارية والاعتبارية
 لا وجود لها في الاعيان كالابوة والبنوة والعي جواران يقولوا انها ثابتة
 في انفسها وان لم تكن موجودة ولا كان هذا الحكم متناولا للمخبر ايضا
 فعلى ان حق كل ما يقصد ابي ولا يشبه عليك ان حق كل ما يقصد بوجه
 للغير سواء كان طريق العلم والافكار كما في الخبر او طريق الاشارة
 والافكار كما في الوصف ان يكون في نفسه ثابتا لا علمه من ان تحق
 بشي فرع على تحققه في نفسه وراود منها ثبوت عند الحكم حيث قال
 لان قصدك ثبوت شي غيره وحكمك يستلزم عليك ثبوتك له وهو
 لعلمك ثبوت في نفسه فافهم من ذلك كله ان الشيء اذا كان ثابتا في غيره جاب

هذا هو المقصود من الكلام
 في ان الصفات قبل العلم بها اجبار والافكار بعد العلم بها صواب

هذا هو المقصود من الكلام
 في ان الصفات قبل العلم بها اجبار والافكار بعد العلم بها صواب

هذا هو المقصود من الكلام
 في ان الصفات قبل العلم بها اجبار والافكار بعد العلم بها صواب

هذا هو المقصود من الكلام
 في ان الصفات قبل العلم بها اجبار والافكار بعد العلم بها صواب

هذا هو المقصود من الكلام
 في ان الصفات قبل العلم بها اجبار والافكار بعد العلم بها صواب

كل حال لا قبل وعلى التعريفين مجموعهما بمنزلة الكاشف للملوح **قوله** عن عبد بن
 هو ابو العباس ثعلب اي يفي هذا الكلام اعني قال **قوله** او مدح له عطف على قوله
 مبنا اي كان الوصف مدحا لمنه اليه **قوله** او كما اذا قلت الداعي ان قال
 او كما قلت لانه عطف على قوله سيرد عليك كلام في اذا مدحه والمواد بالمتقي
 ههنا اي التزمي ايضا الا انك ثبتت الكلام على انه معلوم للسامع وذكرته
 الامور مدحا وحضتها بالذكر اظاهرا وتصلها على غير ذلك لا يستلزم عليك
 كما في حرة الكشف بل هي المارة وحده **قوله** زياد يخصص ذلك لان الموصوف
 معروفي فيه يخصص مطلقا فيفيد الوصف زياد يخصص اي توصي بارادة الابهام
 وفي قوله من غير فائدة الكشف او المدح اشارة الى ان التخصيص اي التميز هو
 في الوصف الكاشف والمدح ايضا لكن المقصود هناك احد ما لا يحد التخصيص كافي
 الصفة المخصصة ولم يذكر للام اختصاصا **قوله** وانت تريد بالمتقي المجتنب
 اراد بالمعاصي المنهيات التي تعلق النهي بها صريحا وترك الراجح مني عند صفته فلا
 يدخل في المعاصي المعنى المذكور فلا بد ان المجتنب عن المعاصي كلها يكون ثابتا بالابتن
 عن اخر فلا يكون الوصف مخصصا واعلم ان صاحب الكشاف ذكر في هذا الموضع
 هذه الوجوه الثلاثة وتعلقها بالمعنى الى المثال المذكور ليكون من السند اليه **قوله** كان
 متعلق عطف على كان الوصف مبنا او مدحا الى اخره وكان متعلق الوصف من البيان
 والكشف والمدح والذم والتخصيص التاكيد **قوله** ولا ترى مقصوده الا في
 ههنا اثبات مطلب ثمة بين كلامها تقديم العدة على الحكم ليقبله الذهن حال اورد
 عليه لا توقف الاول ان الوصف حتمه ان يكون معلوم الثبوت للموصوف عند الحكم
 قبل حمله صفة له وذلك لان الموصوف بالوصف تميز الحال للموصوف عن غيره
 فلا بد ان يكون معلوم الثبوت للموصوف عنده لا سيما انه من شيا عن شي لا يعرف
 بوثقه له بخلاف الخبر اذ حتمه ان لا يكون معلوم الثبوت للمخبر عنه عند الحكم بل هذا

هذا هو المقصود من الكلام
 في ان الصفات قبل العلم بها اجبار والافكار بعد العلم بها صواب

٤١

قبل ان الصفات قبل العلم بها اجبار والافكار بعد العلم بها صواب
 في ان صفاتها ان يكونا معلومين التحقق للموصوف والمخبر عنه عند الحكم فان قلت قد
 بالوصف المدح او غيره دون التميز فلا يثبت المدح على ما قلت الا في العلم
 هو التميز خاصا لكن ربما يقصد به معنى اخر مع كون التميز حاصل ايضا
 كما مبنا اشارة الى ذلك انما قال يمكنك ان توصل لان العلم بالموصوف
 غير كاف في حصول المطلوب بل لابد من التأمل والنظر **قوله** لا ترى متعلق
 والتعريف بما تراه المطلب الثاني ان حق كل صفة ان يكون ثابتا في نفسه وذلك
 لان حقيقة الموصوف فرع على تحققه في نفسه فان قلت لا يلزم من كون معلوم
 التحقق للموصوف عند السامح والممكن ان يكون متحققا حتى يلزم منه حقيقة
 في نفسه فلو ان كان اعتقادها غير مطابق للواقع الكلام على تقرير مطابقة
 ذلك الاعتقاد لم يقول يلزم من حقيقة الموصوف حقيقة في نفسه وانما الاعتقاد
 يتحققه فيستلزم الاعتقاد بتحققه في نفسه لا كحقيقة في نفسه وانما قال ثابتا
 متحققا بنفسها على ان الثبوت والتحقق بمعنى واحد وذلك المعنى عند المعبر
 اعم من الوجود فلا يرد عليهم النقص بالافاضة والاعتبارية والاعتبارية
 لا وجود لها في الاعيان كالابوة والبنوة والعي جواران يقولوا انها ثابتة
 في انفسها وان لم تكن موجودة ولا كان هذا الحكم متناولا للمخبر ايضا
 فعلى ان حق كل ما يقصد ابي ولا يشبه عليك ان حق كل ما يقصد بوجه
 للغير سواء كان طريق العلم والافكار كما في الخبر او طريق الاشارة
 والافكار كما في الوصف ان يكون في نفسه ثابتا لا علمه من ان تحق
 بشي فرع على تحققه في نفسه وراود منها ثبوت عند الحكم حيث قال
 لان قصدك ثبوت شي غيره وحكمك يستلزم عليك ثبوتك له وهو
 لعلمك ثبوت في نفسه فافهم من ذلك كله ان الشيء اذا كان ثابتا في غيره جاب

هذا هو المقصود من الكلام
 في ان الصفات قبل العلم بها اجبار والافكار بعد العلم بها صواب

هذا هو المقصود من الكلام
 في ان الصفات قبل العلم بها اجبار والافكار بعد العلم بها صواب

هذا هو المقصود من الكلام
 في ان الصفات قبل العلم بها اجبار والافكار بعد العلم بها صواب

هذا هو المقصود من الكلام
 في ان الصفات قبل العلم بها اجبار والافكار بعد العلم بها صواب

فان كان بطريق الوصفية جازما فيكون
منه فيكون

والطريق الثاني بطريق البرهنة
وجب ان يكون معلوما في الحكم

يكون ثابتا في نفسه وانه اذا قصد اثباته لذلك العرفية ثبوت في نفسه معلوم
وحده ثم ان معنى قوله كل المقصد ثبوت للغير كل ما يملك ان يجعل وصفا او خيرا او
قوله حجة كذا هو ان يكون متصفا كذا او خيرا فالنقطة المثبتة فيها هي قوله كل
ما يملك ان يجعل وصفا او خيرا يكون ثابتا في نفسه وعند ذلك لا يمكن
عكس النقطة على طريقة المتقدم من الى قولنا كل ما لا يكون ثابتا كذلك اي في نفسه
وعند ذلك لا يمكن ان يتبين متغير تلك حجة وصفا كذا يجعله خيرا او خيرا
اشارة الى انه لا فرق بين العبادتين ومنها ان يكون متغيرا في انما كان
في تحققه ولا يثبت له اصلا وقد يوصف بصفات وحكم عليه احكام صادرة كقولك
المستحيل الذي لم يحصل امتنع الحكم عليه ولا يمكن ان تكون الصفات الاخيرة ثابتة
في انفسها بحسب الجواب واما اثبوت انه غير ثابت لا يقولون **قوله** وعسى ان يكون
في هذه اشارة الى انه كذا في ان سماع المعركة قسموا الى الله
والصفة وعرفوا الغائب بالعلم او يعلم بحسب قوله ان العلم لا يعلم الا بالعلم
الذات في الحقيقة وما يفرغ عليها من جهة الاخبار فدخل في حد الذات
فرد عليهم بان ما بيناه من كون الوصف النحوي معلوم للتحقق لغيره وفي نفسه يدل
على ان الصورة العاقلة للذات معلومة ايضا فان قولك عالم مثلا معناه شئ في العلم
فان شئ هو الذات ومعنى لا العلم هو الصفة عندهم فاذا جعل عالم الخفا كان
ما يتبين في منوره معلوما ايضا فالصواب بذكره ان الجحيم من ان الصورة تعلم بتبعها
لا اصالة وكيفية انهم وحدوا النسب المرحل الات للملاحظة اطرافها وتعرف
احوالها بحيث لا يمكن الاخبار عنها من هذه الجهة ولا العلم بما على الاستقلال
فسموا صفات وما عداها ذوات فالصفة معلوم بتعاقب جعلت الذات اهدى
غير كالمراة للصورة السر في ما فيها هذه المصادر من المعلومات لا يتبين في
اذ لا بد للغير عنه من ان يكون مكتوبا في نفسه فلا يلزم اندراج الصفة في حد الذات

بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اد

بسم الله الرحمن الرحيم
فان كان بطريق الوصفية جازما فيكون
منه فيكون

داسر صحت معلق نفسي ان كذب فاعلم سي وحد الصبح عبادة
عن التوفيق والحفظ من الدليل **قوله** وان تحقق عطف على ان كذب
الموصوف والمخبرين صحتها ان يكونا ثابتين في انفسهما لانه قد اثبت لهما
ثابت في نفسه وثبوت الشئ لا يخرج ثبوت ذلك لاخر في نفسه فان ثبت لا حاجة
في هذا الاستصحاب ما تقدم قلت نعم لكنه نظر الى انك متى تحققت ان ثبوت
لغيره فرع ثبوت في نفسه تحققت ان ثبوت لغيره فرع ثبوت ذلك لغيره
لان هذا اول الا ترى انهم جازوا ان يكون مبادئ المحولات الخارجية محدودة
في عالمي ولم يجوزوا ذلك في موضوعها **قوله** ان تعلم ان الطلب هذا هو
المطلب الثالث وهو ان الحمد الطلبي متغير ان يجعل وصفا او خيرا ما اورد
لعطه ثم لان اثبات هذا المقصد لا يتم بذكره منها وحده بل مع تقدم
معرفة كون الوصف او الخبر ثابتا عند الحكم كما سياتي في ذلك في قانون
الطلب فانه ذكر هناك ان الطلب ينبغي مطلقا لا محالة يعلم منه ان الطلب
سعي في حصول شئ والا لا يستدعي مطلقا كذا وكذا ايضا ان يستدعي
فيما هو مطلوب به ان لا يكون حاصله وقت الطلب يعلم منه انه متغير يحصل الى اصل
والا لا يستدعي ان يكون مطلوبه غير حاصله وقت الطلب ولو ترك الجواز في
اعتمده على شهادة الميتة بان الطلب سعي في الحصول وان يحصل الى اصل الى
منه بل من مطلوبك اي تعلم ان مثل مطلوبك في قوله رايته وقال عندك
ان يكون المطلوب ثابتا في نفسه ولا يعلم الطالب فيطلبه واذا لم يكن ثابتا عندك
لم يكن لك ان تجعله وصفا او خيرا فاعلم ان يقول به لول الكلام الطلبي هو الطلب
ان ثبت عند الحكم في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصله فالصواب ان
يقال الوصف يجب ان يكون معلوم الانسحاب الى الموصوف غير المتساوي قبل ان
على الموصوف والطلب لا يعلمه الى ان الكلام الصادر عند الحكم الدال عليه

ما

بسم الله الرحمن الرحيم
فان كان بطريق الوصفية جازما فيكون
منه فيكون

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible][illegible]

قوله انما
الاولاد
منهم عليهم
السلام
وهم من
الاولاد
عليهم
السلام

٧٦
وانما العبد الذي وصفه الله تعالى
في التوبة والذوق والعدل
على الحد والحق والعدل

[illegible]

المسند الى المحرر
اي نسبه المسند الى غير
ما هو له تاد و لم اعلم

انه محمول انما قد سبنا يقال في البيت مولاك للاستعارة كجوار الاميرين ^{وغير}
على قول اي ولذلك سمى تفسيرا والظاهر انه اراد تقدير القول في الآية وحاصل القول
اللهي هو اذ خارجا قد راعى القول معرفا اي القول عنده وان جعل هو اذ هنا قد مر ان
عنده وعلى الوجهين يجوز ان يقدر مولا على انه حال فان الحال في حكم الخبر وقيل اراد التفسير
على وجهين صفة بلا تقدير القول فان قال في قوله هو ان المعنى هو العذاب المهيمن الشدة القطع
الغاية قوله من فرعون في معنى صفة معروفة **فان** على لفظه الاستعانة في اخراجه عن احواله
بلفظ من الجارة فيكون حال اي كبا من فرعون **فان** انه متعلق بتفسير الضمير كنهه للعذاب
كنهه في السعة والنضاعة وهو معروفه بدل من قوله من فرعون ومن هو بدل من قول
في ربط متعلق بمعنى العذاب المستند من من هو كانه قبل اي حال هو في ظرف عتوه والكنهه
المحيية المعروفة في لم الغرس والكنهه مثل في ظرف الالابا على الانقياد والفرعون
ويعجز الالح في الظلم فخره لفظ فرعون كسما رة ذلك وقوله فاطمكم بدل من هو معروفه
والعذب على صفة اسم الفاعل وخبره للعذاب **فان** ثم عرف على قال اي عرف حال فرعون
في ظرف عتوه وشدة عكبه وسيطع لما اظهر لقوله ولا تزي الى سبنا معاني في بقية لطيفة
كاسماء كانت مجتمعة في الكا ما اشار الى ان من فهم كناية هذا احتجته اظهر على
لعا كسرة **فان** والاحالة السرفقتني كيد اي تعقيب المسند اليه المعروف بالتابع ^{الاسم}
تاكيدا والمراد بالنظن التوهم والاحتمال فان السامع ربما يتوهم في حكم المسند
طريقة الجواز العقيد او سهوت فيه بان غفلت عما هو له ذكر استغرة مكانه ان شئت
فوضعت غيره موضعه وهو تنبيه صاحبها بالني تنبيه لانه زوال الصور عن
فقط ان النسيان فانه زوالها عن الذاكرة والحافظة مع فتحها الى تحصيلها استدار
اردت دفع ذلك التوهم كدت المسند اليه كيدا لفظا اما باعادة لفظه بغيره
عرف زيد زيد واما بذكرها هو في حكم اعادته مثل عرفت انما في دفعه توهم يجوز
والهو النسيان او كيدا معنويا بلفظ النفس او العين في دفع به لوهم التجرؤون

والنسيان لاحتمال ان يتوهم وقوعه في نفسه موقوعا عن نفسه هو الاسباب و
كان ياتي بمركان الحصد بنا كذا المستند اليه التاكيد اللغوي او المعنوي المذكور
تقريره اي كمن مضى في ذهنه مع فائده ان قلت جازي اي بدو توهم ان معنى
لم يتقرر في ذهن السامع اكدته باعادة تقريره فيه وانما قال مجرد التقرير فيها على ان
تقدم تشتمل على التقرير ايضا لان قصد به شي اخر من دفع الجوار وغيره فان
اللفظ ذكر الشيء مرتين فيفيد تقريره قطعا ولفظه نفسه في قوله اكثر من ذلك
من التقرير وادور لفظه بما اشعار بان فليل بالقياس الى ما تقدم كما يطلعك
ليس متعلقا بقوله واما كان القصد مجرد التقرير كما توهم العبارة او ليس فلهذا
التقديم والتأخير مع الفعل يطلعك على ان التاكيد قد يقصد به مجرد التقرير بل يتوهم
بما قبله ودرجته التقرير اعراض بينهما كانه قبل ارادة دفع توهم الجوار او السهو او
تقصير ما كذا المستند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكرنا ان قوله انما
في حاجتك يقيد التقرير وان قوله كسحت انا في حاجتك يقيد به دفع احتمال التوهم
والسهو في نسيان علمه في ذلك ان تكرار المستند اليه في انما عرفت لا يفيد دفع ذلك التوهم
بل انما يفيد تكرره على وجه ان يكون ارادة دفعه مقتضيه لتاكيد المستند اليه لتكرره
مطلقا **قوله** او خلاف الشمول عطف على جوار اي لا يظن بك السمع في حلك اعادة الشمول
عطف على جوار اي لا يظن بك السمع في حلك اعادة خلاف الشمول والاحاطة بالمستند اليه
كان عاكا اي اذا ابراهم ان قصد به بعضا جاز ان توهم السمع انما قصدت بعضا
الحكم لما محيطا فيكون لكل دفع للتوهم اللغوي كقولك جازي الى الرجال كلهم وليس
يدفع به توهم السهو والنسيان او التجوز العقلي والمعرفي الى الرجال كلهم فقد قلنا
تقرير الشمول لا يرفع خلافه اذ الشيء نص في مدلوله فلا يجوز ان يقصد به بعضه وقلنا
لقد خلافت الشمول في الحكم بناء على ان الفعل الصلاد في احد المصاحف مستند اليها
فيكون حذو التجوز العقلي واللغوي ولما اذا اردت دفع توهم ان الجاني رسولان منها وجب ان يقول

في قوله جازي اي بدو توهم ان معنى لم يتقرر في ذهن السامع اكدته باعادة تقريره فيه وانما قال مجرد التقرير فيها على ان تقدم تشتمل على التقرير ايضا لان قصد به شي اخر من دفع الجوار وغيره فان اللفظ ذكر الشيء مرتين فيفيد تقريره قطعا ولفظه نفسه في قوله اكثر من ذلك من التقرير وادور لفظه بما اشعار بان فليل بالقياس الى ما تقدم كما يطلعك ليس متعلقا بقوله واما كان القصد مجرد التقرير كما توهم العبارة او ليس فلهذا التقديم والتأخير مع الفعل يطلعك على ان التاكيد قد يقصد به مجرد التقرير بل يتوهم بما قبله ودرجته التقرير اعراض بينهما كانه قبل ارادة دفع توهم الجوار او السهو او تقصير ما كذا المستند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكرنا ان قوله انما في حاجتك يقيد التقرير وان قوله كسحت انا في حاجتك يقيد به دفع احتمال التوهم والسهو في نسيان علمه في ذلك ان تكرار المستند اليه في انما عرفت لا يفيد دفع ذلك التوهم بل انما يفيد تكرره على وجه ان يكون ارادة دفعه مقتضيه لتاكيد المستند اليه لتكرره مطلقا **قوله** او خلاف الشمول عطف على جوار اي لا يظن بك السمع في حلك اعادة الشمول عطف على جوار اي لا يظن بك السمع في حلك اعادة خلاف الشمول والاحاطة بالمستند اليه كان عاكا اي اذا ابراهم ان قصد به بعضا جاز ان توهم السمع انما قصدت بعضا الحكم لما محيطا فيكون لكل دفع للتوهم اللغوي كقولك جازي الى الرجال كلهم وليس يدفع به توهم السهو والنسيان او التجوز العقلي والمعرفي الى الرجال كلهم فقد قلنا تقرير الشمول لا يرفع خلافه اذ الشيء نص في مدلوله فلا يجوز ان يقصد به بعضه وقلنا لقد خلافت الشمول في الحكم بناء على ان الفعل الصلاد في احد المصاحف مستند اليها فيكون حذو التجوز العقلي واللغوي ولما اذا اردت دفع توهم ان الجاني رسولان منها وجب ان يقول

ان
الوجه
منها
الاول
والثاني
والثالث

ان يقول انفسها لا كلاما وكذا اذا اردت دفع توهم احد جازا والآخر محصلا
فذلك الجاني بطريق عموم الجاز وحده لا يقال جازي الى الرجال لان توهم التجوز اللغوي
اما هو المستند واذا اردت دفع توهم السهو والنسيان وجب ان يقول الرجال
قوله ومنه كل رطل اي ما دفع به ظن خلاف الشمول وان لم يكن تاكيد الاصطلاح وذلك
لانه في معنى قولك الرجال كلهم عارفين بهذا الاعتبار فيه وفي خلاف الشمول وقد يقال
الجزء اذا كان نسبتا الى جميع افراد الجنس على سواهم من الكثرة العموم كما في قولك
خير من حراة فرحل وانسان في المثلين للمادة الشمول ولفظ كل يدفع توهم خلافه وان
تركبت المكلف كان لفظ كل المثلين للمادة الشمول ابتداء لا دفع توهم خلافه
واما الى السر تفضي بانه اي تحقيق المستند اليه المعروف بالتابع الذي سيج عطف بيان
بيان متبوعه وتفسيره وانما قال بانه ايضا لان المعروف لا يخلو عن وضع ما يخصه
من الاسم بناء على العلم وبغيره فان سبب الحرام عطف بيان للمكسبة على سبب المدح ولا
ان يكون اختصاص ذلك الاسم به على الاطلاق بل اللازم ان يكون اختصاصه في الجوز واقفه
بالقياس الى بعض ما يظن عليه لفظ المتبوع لستصور ايضا اياه وقد صرح في
قسم نحو يكون عطف البيان عطف ليس لازما منه كونه موصوفا بجزا او موصوفا
عند الاحتجاج ولا يكون اوضح منه عند الافراد **قوله** وقلنا عطف على كلمة متبوعه من هذا
القبيل من قبيل التابع الذي يراد به البيان والتفسير وان لم يكن عطف بيان ضاعيا
ولا متبوعا مستندا اليه فان شئت وواحد من الصفات المذكورة الا انه لم يقصد
مجرد التاكيد كما في امس الدار ونحوه بل قصد بيان ان الغرض الاصيل منبوعا
هو ذلك المعنى التفسير والبيان في البيان كالمصداق الشافعي اذ فيها بيان مفهوم
وفيها بيان القصد الاصيل من مفهوم وتوهم كونها عطف البيان باطل لانه عطف
في النحو ما يذكر بعد الشئ الذي هو عليه لا على بعض احواله بانه كونه اعرف الا ترى
الجانة اورد الالة الاخرى مهنها ولا ياتي التوهم كونها عطف البيان لانه

في قوله جازي اي بدو توهم ان معنى لم يتقرر في ذهن السامع اكدته باعادة تقريره فيه وانما قال مجرد التقرير فيها على ان تقدم تشتمل على التقرير ايضا لان قصد به شي اخر من دفع الجوار وغيره فان اللفظ ذكر الشيء مرتين فيفيد تقريره قطعا ولفظه نفسه في قوله اكثر من ذلك من التقرير وادور لفظه بما اشعار بان فليل بالقياس الى ما تقدم كما يطلعك ليس متعلقا بقوله واما كان القصد مجرد التقرير كما توهم العبارة او ليس فلهذا التقديم والتأخير مع الفعل يطلعك على ان التاكيد قد يقصد به مجرد التقرير بل يتوهم بما قبله ودرجته التقرير اعراض بينهما كانه قبل ارادة دفع توهم الجوار او السهو او تقصير ما كذا المستند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكرنا ان قوله انما في حاجتك يقيد التقرير وان قوله كسحت انا في حاجتك يقيد به دفع احتمال التوهم والسهو في نسيان علمه في ذلك ان تكرار المستند اليه في انما عرفت لا يفيد دفع ذلك التوهم بل انما يفيد تكرره على وجه ان يكون ارادة دفعه مقتضيه لتاكيد المستند اليه لتكرره مطلقا **قوله** او خلاف الشمول عطف على جوار اي لا يظن بك السمع في حلك اعادة الشمول عطف على جوار اي لا يظن بك السمع في حلك اعادة خلاف الشمول والاحاطة بالمستند اليه كان عاكا اي اذا ابراهم ان قصد به بعضا جاز ان توهم السمع انما قصدت بعضا الحكم لما محيطا فيكون لكل دفع للتوهم اللغوي كقولك جازي الى الرجال كلهم وليس يدفع به توهم السهو والنسيان او التجوز العقلي والمعرفي الى الرجال كلهم فقد قلنا تقرير الشمول لا يرفع خلافه اذ الشيء نص في مدلوله فلا يجوز ان يقصد به بعضه وقلنا لقد خلافت الشمول في الحكم بناء على ان الفعل الصلاد في احد المصاحف مستند اليها فيكون حذو التجوز العقلي واللغوي ولما اذا اردت دفع توهم ان الجاني رسولان منها وجب ان يقول

جاني اي بدو توهم ان معنى لم يتقرر في ذهن السامع اكدته باعادة تقريره فيه وانما قال مجرد التقرير فيها على ان تقدم تشتمل على التقرير ايضا لان قصد به شي اخر من دفع الجوار وغيره فان اللفظ ذكر الشيء مرتين فيفيد تقريره قطعا ولفظه نفسه في قوله اكثر من ذلك من التقرير وادور لفظه بما اشعار بان فليل بالقياس الى ما تقدم كما يطلعك ليس متعلقا بقوله واما كان القصد مجرد التقرير كما توهم العبارة او ليس فلهذا التقديم والتأخير مع الفعل يطلعك على ان التاكيد قد يقصد به مجرد التقرير بل يتوهم بما قبله ودرجته التقرير اعراض بينهما كانه قبل ارادة دفع توهم الجوار او السهو او تقصير ما كذا المستند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكرنا ان قوله انما في حاجتك يقيد التقرير وان قوله كسحت انا في حاجتك يقيد به دفع احتمال التوهم والسهو في نسيان علمه في ذلك ان تكرار المستند اليه في انما عرفت لا يفيد دفع ذلك التوهم بل انما يفيد تكرره على وجه ان يكون ارادة دفعه مقتضيه لتاكيد المستند اليه لتكرره مطلقا **قوله** او خلاف الشمول عطف على جوار اي لا يظن بك السمع في حلك اعادة الشمول عطف على جوار اي لا يظن بك السمع في حلك اعادة خلاف الشمول والاحاطة بالمستند اليه كان عاكا اي اذا ابراهم ان قصد به بعضا جاز ان توهم السمع انما قصدت بعضا الحكم لما محيطا فيكون لكل دفع للتوهم اللغوي كقولك جازي الى الرجال كلهم وليس يدفع به توهم السهو والنسيان او التجوز العقلي والمعرفي الى الرجال كلهم فقد قلنا تقرير الشمول لا يرفع خلافه اذ الشيء نص في مدلوله فلا يجوز ان يقصد به بعضه وقلنا لقد خلافت الشمول في الحكم بناء على ان الفعل الصلاد في احد المصاحف مستند اليها فيكون حذو التجوز العقلي واللغوي ولما اذا اردت دفع توهم ان الجاني رسولان منها وجب ان يقول

جاني اي بدو توهم ان معنى لم يتقرر في ذهن السامع اكدته باعادة تقريره فيه وانما قال مجرد التقرير فيها على ان تقدم تشتمل على التقرير ايضا لان قصد به شي اخر من دفع الجوار وغيره فان اللفظ ذكر الشيء مرتين فيفيد تقريره قطعا ولفظه نفسه في قوله اكثر من ذلك من التقرير وادور لفظه بما اشعار بان فليل بالقياس الى ما تقدم كما يطلعك ليس متعلقا بقوله واما كان القصد مجرد التقرير كما توهم العبارة او ليس فلهذا التقديم والتأخير مع الفعل يطلعك على ان التاكيد قد يقصد به مجرد التقرير بل يتوهم بما قبله ودرجته التقرير اعراض بينهما كانه قبل ارادة دفع توهم الجوار او السهو او تقصير ما كذا المستند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكرنا ان قوله انما في حاجتك يقيد التقرير وان قوله كسحت انا في حاجتك يقيد به دفع احتمال التوهم والسهو في نسيان علمه في ذلك ان تكرار المستند اليه في انما عرفت لا يفيد دفع ذلك التوهم بل انما يفيد تكرره على وجه ان يكون ارادة دفعه مقتضيه لتاكيد المستند اليه لتكرره مطلقا **قوله** او خلاف الشمول عطف على جوار اي لا يظن بك السمع في حلك اعادة الشمول عطف على جوار اي لا يظن بك السمع في حلك اعادة خلاف الشمول والاحاطة بالمستند اليه كان عاكا اي اذا ابراهم ان قصد به بعضا جاز ان توهم السمع انما قصدت بعضا الحكم لما محيطا فيكون لكل دفع للتوهم اللغوي كقولك جازي الى الرجال كلهم وليس يدفع به توهم السهو والنسيان او التجوز العقلي والمعرفي الى الرجال كلهم فقد قلنا تقرير الشمول لا يرفع خلافه اذ الشيء نص في مدلوله فلا يجوز ان يقصد به بعضه وقلنا لقد خلافت الشمول في الحكم بناء على ان الفعل الصلاد في احد المصاحف مستند اليها فيكون حذو التجوز العقلي واللغوي ولما اذا اردت دفع توهم ان الجاني رسولان منها وجب ان يقول

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الجنس لا يصدق على الواحد
لانه لو صدق على الواحد لكان الواحد من جنس واحد
ولم يكن له صفة تميزه عن غيره من الجنس

اسما وكذا لفظ الجنس لا يحمل الجنسية والوحدة وذلك لان اسم الجنس لا يصدق
شئاً ان كان موضوعاً له بغير الوحدة لغير الفرد المنتشر كانت الوحدة
في مفهومه لا لا يتبين داخله في مفهوم الجنس وان كانت له بغيره
كانت الوحدة مستفادة من تكراره وتوحيده ولو التزم **قوله** الذي لا الكلام
مستوفى هو العدد في الاول في ذلك لان كونه الكمال الذي عن اتحاد الاثنين من جنس الاله
لا عن اتحاد جنس الاله اثنين فمفصل النهر والاصل فيه هو العدد واما الجنس فمفصل
عنه نعم اياه **قوله** والوحدة في الثاني في ذلك لان المقصود اثبات الوحدة في الاول
لا اثبات الالوهية فانها مسلمة **قوله** فغير يعني ان يفسر بما هذا الوصف الذي هو
بيان ما هو الغرض الاصل منها **قوله** من هذا الباب حجة اي في بيان التفسير
وقصد من الآية الاولى لاختلافها في ان الصفة في الاولى اسم وفي الثانية فعل وطرف
وكانت هذه البعده من عطف البيان فلهذا كان وجه وانما الصفة في الاولى لبيان
ان الغرض الاصل هو العدد والوحدة مع كون الجنس في الاول كذا لانه لسان التصدي
من لفظ دابة ولفظ طائر اما هو الى الجنس والى تقريرها لكانت شارة تقرير
الى ان اسم الجنس موضوع له بغيره فكان التصدي الى الجنس تقريراً له على معناه الاصلي
وخرج دعاء عرض الى ان اسمها باعتبار التنوين والتكرار وادكان التصدي دابة
وطائر الى الجنس فلا يحال الى الاجزاء عنها بقوله لا كلام فيكم كانه قول ما من جنس
به الجنس الا اعم ولا تنك الى الجنس مفهوم واحد فلا يصح كون الوصف مفيداً
لزيادة النعم في الكثرة ان المقصود بهذين المصطلحين الوصفين زيادة النعم في
الكثرة كانه قبل ما من دابة قد في جميع الارض السبع واما طائر وطير في
السماء من جميع ما يطير في حياض الارض فكل ما لكم محفوظه اخو المانع مما لا يحال
ان التكرار في سياق الذي بعد النعم لكن جاز ان يراد ما دواب الارض والسماء وطير
هو واحد فلو كان آخره لفظ ذكر وصفان نسبتهما الى دواب الارض كانت وطير

لانه لو صدق على الواحد لكان الواحد من جنس واحد
ولم يكن له صفة تميزه عن غيره من الجنس

والتكرار في قوله دابة ولفظ طائر اما هو الى الجنس
والى تقريرها لكانت شارة تقرير الى ان اسم الجنس
موضوع له بغيره فكان التصدي الى الجنس تقريراً له على معناه الاصلي

وخرج دعاء عرض الى ان اسمها باعتبار التنوين والتكرار
وادكان التصدي دابة وطائر الى الجنس فلا يحال الى الاجزاء عنها

بأنه لو صدق على الواحد لكان الواحد من جنس واحد
ولم يكن له صفة تميزه عن غيره من الجنس

اي حكاية السوا انما هي ان جميع مبادي دواب جمع الارض وطور
الافاق فظهر ان الوصفين بعد ان زيادة النعم والاحاطة لكن رد عليه ان التكرار المفردة
في سياق القول على كل فرد فلا يصح الاشارة عنها بقوله اعم وكذا لا يصح
الاجابة ان اراد بذلك التكرار النوع لان كل نوع له لفظ اعم حوايه ان التكرار
محمول على المجموع من حيث هو بقرينة الخبر والى السؤال والمجواب حيث قال فان
كيفية الاعم مع افراد الدابة والظاهر قلت لكان قوله وما من دابة ولا طائر
على جميع الاستغراق ومعناه ان يقال وما من دواب ولا طيور على قول الاعم على المعنى
واذا تحقق ما قررناه فكيف ان كلام الشخص ليس متعين **قوله** اما لانه
لتعني البديل عن الابدال عن المسند اليه لبيان ان التكرار في التأكيد
فان المراد بها معانيها المصدرة وانما قال بغير التكرار الحكم ولم يقل اذ كان المراد
تقرير الحكم لان المتبادر من هذه العبارة تكرار الحكم لفظاً وليس كذلك بل هو تكرار
وقصد **قوله** وذكر المسند اليه معطوف على نية وقد جعل البديل منه نارة مسند اليه
نظراً الى الظاهر واخرى توطئة للمسند اليه الذي هو البديل نظر الى الحقيقة
لزيادة التقرير متعلق بتكرار المسند اليه وانما قال في التأكيد ورجا ان يكون المقصود
التقرير وقال منها لزيادة التقرير فيها على ان المقصود الاصلي في البديل كونه
اليه فيكون التقرير فيه امراراً بخلاف التأكيد فان التقرير فيه مقصود اصلي اذ
بهذا فنقول في الابدال ان اكرار الحكم بغيره وذلك لكون البديل في حكم تكرار الحكم
بناء على انه المقصود بنسبة فتكرار العاطل وانما في البديل
الحال صحيح كونه زيادة التقرير والابتنافح وذلك لان المسند اليه
بعد توطئة يقتضي ذكره مرتين فيوجب تفرده وايضا قطعاً وكونه مذكور آخر
ظاهري في الكل وفي بدل البعض ايضاً واما في الاشتغال فلان قولك سبعة بدو
جميع سكت شي يدل عليه ومن ثم يقال في بدل الاشتغال ذكر المسند اليه اعم قصداً

بأنه لو صدق على الواحد لكان الواحد من جنس واحد
ولم يكن له صفة تميزه عن غيره من الجنس

فقد سئل عن معنى قوله دابة ولفظ طائر اما هو الى الجنس
والى تقريرها لكانت شارة تقرير الى ان اسم الجنس موضوع له بغيره

فانما المقصود بهذين المصطلحين الوصفين زيادة النعم في الكثرة

فانما المقصود بهذين المصطلحين الوصفين زيادة النعم في الكثرة

فانما المقصود بهذين المصطلحين الوصفين زيادة النعم في الكثرة

هذا هو الكتاب الذي فيه
 ما كان عليه من قبل
 من غير ان يغيره احد
 من الناس ولا يزيده
 ولا ينقصه احد

فبدل البعض من اوصاف اوصاف اخرى بدل الكل وان كانا اضعف من
 وقد يكون الثاني في بدل الكل او ضعيف الاول فيفيد ايضا فافهم هذه الجهة ايضا
 وتقدم الاستدلال والبعض على الكل لكونها اطرف في الاوصاف وارجح في البدلية بدل
 الكل تحت عطف البيان عابا ولظهور التوطيق فيها لان بدل الكل على المبدل فيحصل
 احد ما توطيق نوع حكم **قوله** في الاوصاف الثلاثة متعلق بكونك او ما لم يمتنع
 ان البلاغ اني بدل الكل الخطا اما يكون في كلام يصدر عن رتبة ووطاه فهو
 بمنزلة عن رتبة السبق ومن يحدده **قوله** اما في الالهة السبع العظمى على
 السند اليه وخروجه على رتبة احد شرر منها ام لا خصوصا بالاشهاد
 والكلام في الخبر قالوا واذا عطف بها على السند اليه كان المقصود تفضله في
 مفصلة مع رعاية الاختصاص فلو قيل مثلا جابر رجل فان التوصل ولو قيل جابر
 وجابر وكان من عطف الحمل وفات الاختصاص وليس في الواو تفصل السند
 لا يدل على ان الخبر واحد مما قبل الاخر او يكون او مع فلا يفرق منها تفضله ويؤيد
 بل نعم منها اشتراكها في مطلق المحي نعم بل نعم عطفها بعد تعدد افراد المحي لا
 قيام عرض واحد محليين والفا لتوصل السند اليه لالتقاء على التعقيب وهو ان
 المحرر الثاني بعد الاول بلا ملة فيفهم منها تفضله وتعدده واما تفصل السند اليه
 فهو ان كان لازما في الفا الا انه ليس مقصودا بل المقصود الاصل في بيان التعقيب كان
 فذلك جازي زيد وعمر وخطاب فمن عرف محسبها ولم يعرف البعض منها وعرف
 منها ايضا اقرارا على مثل قولك جازي زيد في علمه ونتم مثل الفا الا انها بدل
 على الملة وحق في الترتيب واما تفصل السند اليه لانه لا بد فيها من الترتيب
 بان يكون السند اليه في الاجزاء متعلقا بالسند شيئا فشيئا حتى يبلغ حده الاخر
 اي الاخر والا في المذكور بعد حتى والترتيب على هذا الوجه متبع في الترتيب
 دون الخارج اذها كان حصول السند لا يوجب في الخارج قبل حصولها فلو

هذا هو الكتاب الذي فيه
 ما كان عليه من قبل
 من غير ان يغيره احد
 من الناس ولا يزيده
 ولا ينقصه احد

اشارة

اشارة كوكبات كتاب حتى ادم ومات انا من حتى الاسباب واما السند على الترتيب
 بالبيت لظهوره فان التابع لا يتقلب بتبوعا لم يتبوع لا يتبدل ولا يتغير
 الترتيب حتى وان كانت لعطف الحمل فان صار حده عطف تحت على فارغ
 والمبعض راني الى الشراة ورقاني الى ان صار متبوعا بانني وبقوة لغت
 حتى مات احد بعد دفاني شرا ليس بجدي **قوله** او كان المراد
 السماع من استعمل لاني قصر القلب والافراد وفي دليل على ان السند لا يتغير
 فقط وادور لكن في قصر القلب اذ لم يوجد استعملها في الافراد الا ان كان
 اذ لم يكن غير ذلك من الوجود الذي في الكلام اني قصص ان يكون قولك جابر
 المراد حرف حكم حكمه بل اذا كان جابرا متبوعا لغيره في الحكم على الاول وحده
 حكم المسكوت تحت يحمل ثبوت السند له وعدمه كان الحكم في الحكم على الثاني ولا
 انقوض لما دل ومن قال ان الحكم على الاول كان خطأ اذ ان فرضنا ان السند
 للاول كان كذلك لان ثبوت السند لكان غير مطابق للواقع حتى يلزم انتفاء
 عنه فانه مما لم يقل به احد واذا كان باقيل بل متفقا وبني عند المبرر تدل على حرف
 ذلك البقي عن الاول وجعله في حكم المسكوت كما في الاثبات بعينه وعند المحرر
 بدل على ثبوت السند الثاني وكون الاول في حكم المسكوت فلا حرف الحكم على من يفرق
 احرازه من المبرر وذهب جماعة الى ان السند في السبع متحقق كالاثبات
 التابع وعلى هذا المذهب يكون بل مقيد للوقر كما سيجل بها المصنف في مباحثه
 واما اذا فادت كون الاول في حكم المسكوت فلا يبعد قصر الاول بدونه من حكميات
 ونفي **قوله** او كان المراد الشك في اي شك الحكم في السند اليه بل هو الاول
 او الثاني او الشك في السماع في ذلك فان الشك في مقصود العرض متعلق
قوله على قول الجمهور على ان حرف تفسر واعد عطف بيان لما قبله ليدل ان

قد وقع في كلامه من الجارية الى الحكم على الاول كان خطأ
 وادراكه ان السند على الترتيب فلا بد من خطا
 كذا في علمه من غير ان يغيره احد من الناس ولا يزيده
 ولا ينقصه احد

هذا هو الكتاب الذي فيه
 ما كان عليه من قبل
 من غير ان يغيره احد
 من الناس ولا يزيده
 ولا ينقصه احد

اشارة

في قوله تعالى
والمعول عليه

والجاء حذف اي محذوف في بعض النسخ المعول عليه وقال ابن بركون هو محذوف
المسالك شمل على قصد التكثير والتعظيم معا والى الاول ان قوله دوو عدد كثير
والى الثاني لقوله او لو الامت الى قوله وعنده واما قوله ما استعمل الاست عامي
به علاه من جهة الحالات المتعلمات ان يريد به ما استعمله فذلك كونه مقتضا
كقصد العموم في قوله تعالى علمت نفس قره ضمره جادة والى سباق الكلام
والعطف بالواو ان يريد ما استعمله في حجة تعظيم الرسل والافعال من شي
من مقتضيات السكر حتى نعم لاجله والتكثير في علمت نفس لاجل ان تعلم ادعائي
او المقصود استقلال التكثير في مقام الكبرياء والتكثير في مرة للأفراد في العموم
مستفاد من ذلك في نسبة الخبر الى افراد الجنس كما قال **قال** فهو متى كان ذكره
العلم في ذكر المسند فيقدم المسند اليه لذلك المسند قال سبيد في ذكر الناحية
والمعول كأنهم قد وزن الذي هو عندهم اهم ويحييه اعني وان كان جميعا بها وهم
يعني انهم وذكر الشيخ عبد الله بن ابراهيم بن محمد بن باقر جري حوي الاصل في التقديم سوي
الغاية الا انه لا ينبغي ان يقال قد تم الغاية بل لابد ان يفسر وجه الغاية ليس يعرف
فيحتمل فذلك كشرح المصنف بيان وجوب الابعاد اختار لفظه ثم للدلالة على الترتيب
في الرتبة **وقر** اما لان اصله اي الراجح في المسند اليه هو تقدمه على المسند لان
له احوال من هو له فيكون مقدما عليه طبقا فاسب ان يراعي ذلك في اللفظ اذ الم
ما ع كان في ان كان كون الفعل عالما من تقدمه عليه في هذا المعنى اي في ان
الشيء تقدم اذ كان اصله التقدم ولا يقتضيه للعدل عنه وقد فصل في آخر
الفن الثاني بين ذلك كالمبتدأ المعروف وذي الحال المعروف الى اخر ما ذكره هناك
وقر اما لانه مقتضى الاستفهام كان الادبي ان لا يعرض له لانه في قانون الخبر
كالم يعرض لام في مباحث العطف وكانه نظر الى انه من احوال المسند اليه الحكم
وان لم يكن خبرا فادركه منسبا على طريقة ايراد الله من غير المسند اليه وتقرر

في قوله تعالى
والمعول عليه
في قوله تعالى
والمعول عليه

ليكن

في القانون الثاني اي استقر منها ك الوجه في اقتضا الضمن الاستفهام التعميم هو
الى ما ذكره في اخر باب اهتمام من انه طلب الطلب ان يكون لما يملكه او يملكه
فلا يجزى لزم كمال الاستفهام صدر الكلام **وقر** اما لانه صيرت في القصة في الضم
راجع الى حكم جري في الذين في خبر راي بعرض ذلك الخبر ان في ذكر الضم في القصة
فجئت الا ان استعمل على انه لا يثبت الا اذا كان في الجملة التفسيره فثبت غير فضله
كذلك في نه طبعه وكلمة عن في قوله عن قريب بمعنى بعد كونه ومنه عن من قبل
اي وبعد قريب يعرف السر يعرفه عرفا اتصال المعول بالقيوت ابو يعنى على قوله
ورج القدر للخبر فان رايته عن السخيرا لا يزال يريد اي عرف السخيرا على قوله
مخرج هذا السخري وضع المضمرة موضع المظهر حيث قال متى لم نهم السخري معني من الصبر في
منظر العصى الكلام كيف يكون فيمكن المسح بعد فضل يمكن في ذهني السخري
الترام تقدمه **وقر** اذا اوردته اي وادخلها مع اوردته ولا يخفى في الترتيب
الى الخبر اما بطر اذا كان في المسند اليه طول في تقوى اذا استعمل على امر غير ذلك
اور في المسالك عطف البيان والصفة والاب معني الاستعمال كونه ان على الصانع
كما حاصل الباع والخبر صدوق ورجل توطئه له وفي ذكره مباحته كما قيل صيد
معدود من احوال الصدق **وقر** وهو احدى خواص تركب الاخبار في باب الذي لم يخل
في تركب بان الاخبار بالذي على ما هو المشهور لئلا يتوهم كون الباع صله للاخبار
التي تحتاج الى دفعه بانها للاستعانة وانما حصل التثنية احدى امارتها التكرير في
الاضافة اذ له خواص اخر كالقصر وما كيد الحكم والاحمال والتفصيل كما اذا قلت اي
كالتثنية الذي يحصل اذ قلت وبدل نصيب على الحال استاء بل التكرير المعول هو الذي
هو زيد منطلق ولا يبعد ان يجعله بمعنى مكان طرفا مقدر كما ذكره في نصيب سوي
في الاستثناء ومنه في الاخبار عن المسند وما بنا للاخبار عن المسند الى المضاف ما خذوا
مع ما اضف اليه او متبع الاخبار المضاف حده وما لنا للاخبار عن المضاف اليه حده

في قوله تعالى
والمعول عليه

في قوله تعالى
والمعول عليه

في قوله تعالى
والمعول عليه

في قوله تعالى
والمعول عليه

وهو الذي يستوفى الى الخبر بالسبب يريد انهم لما التزموا في هذا الباب...
المتروا ما خبره اذ لو قدم لم يقصر استوفى اليه وانما قصر سبب التزم ما خبر الخبر في التوثيق
لانه العهد الكبري من خواص باب الخبر بالذي وكما تقدم المبتدأ مقفرا عليه
قصد تاكيد الحكم او الاجمال والتفصيل **قوله** امتناع اي وهو سبب في امتناع الاخبار
عن خبر ان ذلك لان ما خبر عنه في هذا الباب يكون خبرا والتوثيق يوجب خبر
في هذا الباب فله اجبر عن خبر ان اوجب خبره وهو متفق بالتوثيق بتوسط الخبر
صار سببا لامتناع الاخبار عن خبر ان **قوله** المراد ما لا يخبر عن الخبرين يريد ان
يحتوي كونه لا خبري ذكره وكان مستملا على خبره وقد غرض اوردناه سطر ادا
الى اي استتم في الكلام اي سواء كان متروبا او متروبا اليه فحصله او غرض فان
الاخبار جاز في الكل اذا لم يكن فيه رعايه سبب **قوله** فترد خلفه اي يترد الى غير الكلام
وتجوز خبر **قوله** واما اذا كانت فعلية فله اي يقصر ما عداه صفة للذي لا لا لاف
بمعناه وفيه اسناد الى ان الموصول بمجموع الالف والكلام لا الكلام وحده كما اشار
في حروف التعريف وقوله واضعوا مراد فان من فاعل ترطفه او قصر لفظ
في ذلك اسناد الى المذكور غير الرخصة والوضع ومنه منصوب على انه بدل من ما اورد
قوله وان الضمير لا ينصب مفعولا الاولي ان يقول بانه وان الضمير لا يعمل بفعل منه امتناع
عن الاسم العامل بدون مفعوله سواء عمل فيه الرفع او النصب او الجر وكانه نظر الى المثال
الذي يورد ولا امتناع اعمال الضمير اذ هناك يلزم نصب المفعول ليتحقق حيث ذلك
اي ليتحقق كسبفته الاخبار عما يصح ان خبر عنه وامتناعه فيما لا يصح **قوله** وعن الباب
الذي اظنه وان اخبرت بالاسم عن الباب قلت انما يطير في الجو فنصب ان هذا الباب
وعن الجو قلت الطائر انما الباب يطير فيه الجو فنصب وكذا ابرز الضمير للفاعل
في الكل لا جوار الصفة على غير مني له ولا يخبر عطف على قل وليس قوله هو الذي
زيد اذ كانا واجب من باب خبري زيدا اقاما لان الحال من خبرنا من تيم المبتدأ **قوله** واما لان

بسمه الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

هذا الخبر هو الخبر
الذي هو الخبر
الذي هو الخبر
الذي هو الخبر
الذي هو الخبر

هذا الخبر هو الخبر
الذي هو الخبر
الذي هو الخبر
الذي هو الخبر
الذي هو الخبر

يقوى عطف على قوله واما لان في تقديمه شوقا قد يقال اذ كان تقدم المسند اليه
للتوثيق الى الخبر او لتقوى اسناده اليه او بنينا عن يعطيه كما سبكر كان جعل
امثال هذه حالات محتضنة للتقدم ملا توسط اللاحقة اولى من جعلها من اعتبارات
اللاحقة بناء على ان تقدمه لما كان عند هذه المعاني كان ذكره اهم من ذكر المسند
المصنف اذ رجحنا في تلك الاعبارات رولا لفظ التقدم وحصره في اللاحقة على
اي تقوى اسناد الخبر الى المسند اليه حال كون الكلام تحري على ظاهره وهو ان يكون مقدم
كانا متساويين في ما عرفت مبتدأ خبره ما بعده ملا اعتبار تقدمه وما خبر تقوى
تكرره واما اذا اعتبر كونه موقفا في الاصل ثم قدم كان التقدم عند التخصص
في تحت تقدم المسند فان قيل انما عرفت تحري مارة على ظاهره وهو ان يكون مبتدأ وعرف
خبره فلا يقيد الا تقوى الحكم واخرى على ان اصله عرفت انما يقيد التخصص وقد يقال
اراد ان التقوى بناء على الظاهر دون التحقيق لان بناء على تكرر اسناد الخبر بان خبره
المبتدأ الى نفسه او لا ويرده اليه الضمير بنا ولا يخفى ان ذلك الصواب بناء على الظاهر
و ايضا الخبر المحقق هو الفعل مع الضمير وليس اسناد هذا المجموع متكرر الا ان
الظاهر هو ان اسناد الفعل الى الضمير من اسناده الى المبتدأ يصلح للتفقال
اراد به ما يتناول الخبر والشهره خاصة بالخبر وتعمل في الشر الظاهر تقدم
اي اذ كان الاسم يصلح للتفقال وتقدم التفقال فتقدم الاسم الى الاسم مقدم
على المسند لتفقال به يحصل مرة واحدة وذلك لان التفقال والسطر انما يكونان
بمستل الكلام لا يابيد كذا في انما فبطل ما توهم من ان التفقال حاصل قدم الاسم
اخر فالمتقضى لتقدمه تعجيل المسرة او المساءة بتعجيل التفقال واما قال في دار
فلان اذن ارك ليل ان توهم ان المراد تفقال مخاطب محمول جدي في دار فانه
تفقال متعلق بمجموع الكلام وليس يقتضي تقدم المسند اليه اما يقتضيه التفقال الى
محرر سماع اسم جدي جدي في المثال الثاني دار صديق يصح فيه النظر الى

هذا الخبر هو الخبر
الذي هو الخبر
الذي هو الخبر
الذي هو الخبر
الذي هو الخبر

هذا الخبر هو الخبر
الذي هو الخبر
الذي هو الخبر
الذي هو الخبر
الذي هو الخبر

هذا الخبر هو الخبر
الذي هو الخبر
الذي هو الخبر
الذي هو الخبر
الذي هو الخبر

هذا الخبر هو الخبر
الذي هو الخبر
الذي هو الخبر
الذي هو الخبر
الذي هو الخبر

هذا الخبر هو الخبر
الذي هو الخبر
الذي هو الخبر
الذي هو الخبر
الذي هو الخبر

هذا هو المقصود من الكلام
في بيان ان المسند اليه
هو المطلوب في كل وقت
وكان على بصيرة قوله
واما لان كونه متصفا بالحق
فان المطلوب هو الحق
وكان على بصيرة قوله
واما لان كونه متصفا بالحق
فان المطلوب هو الحق

محجج الكلام مع النظر المتعلق بسماح اسم المسند اليه فبرر له المسألة
وكن على بصيرة قوله واما لان كونه متصفا بالحق يكون هو المطلوب
انصافه بمضمون الخبر على الاستمرار بحيث بعد من المتضمن المستبين يكون
المطلوب من الكلام لا مجرد الاخبار كحصوله في الخبر الاول لمعنى خبر المسند اليه
مع الاخبار وههنا حيث هو ان الاستمرار في قولك انما يبرز في نظر
في قوله تعالى لا اله الا الله يستلزم لهم ليس مستفاد من عدم بل من المضارع فانه بعيد
استمراره بخلافه اذ كان هناك في نية كافي في قوله تعالى لو لم يكن في كل من الارض
تعالى قولهم ما كتبتم ايديهم وويل لهم عما كانوا يعملون ففهموا انهم قد تعلموا
وههنا قرينة دالة على ان المضارع للاستمرار وهي ان كيف انما نسال بها عن كل
المستمرة في اكثر الاوقات وقيل اراد ان موصوفة المسند اليه بمضمون الخبر هو
دون مضمون الخبر له وهما اعتباران متساويان لكنه قد فصل في صدر الاول اذ كان
الكلام في الزايد دلالة على تنصيف الخبر فيقال الزايد يبرز في قصد حاشا الى
الناهي كما اذ كان الكلام في الزايد انه يرفع وصفه للزايد فيقال في الزايد
قوله واما لتوهم اي انت ان المسند اليه لا يزل عن خاطر كونه متعلقا بالحق
كقولك وما لك بغيتي اذ ان مسندك عندك فتحرره على انك متعلقا بحاشا الى
قوله واما لان قوله في انباء العدم في الدلالة على العظم والتقدم في الشرف
على المتأخر متعارف الا ان المتأخر ههنا هو الخبر وسائر شرف المسند عليه مما
لا يلتفت فكانه اراد ان الاقتراح يبنى صدق الكلام لما كان على سنن الظاهر
المتعارفة انباء عن عظمه وشرفه في الحمد وقوله والمتعالم يقتضي ذلك كبر ما هو
معتبر فيما تقدم وما هو قوله زيادة كخص لم يراد كخص في النبوت على العظيم
العلم اذ انما سبب في المثالين من الخصائص الالهية والخصائص الانسانية
لكن برز ان الخصص هذا المعنى صلا ملائقات قد تم المسند اليه لواقع فلا يكون

هذا هو المقصود من الكلام
في بيان ان المسند اليه
هو المطلوب في كل وقت
وكان على بصيرة قوله
واما لان كونه متصفا بالحق
فان المطلوب هو الحق
وكان على بصيرة قوله
واما لان كونه متصفا بالحق
فان المطلوب هو الحق

هذا هو المقصود من الكلام
في بيان ان المسند اليه
هو المطلوب في كل وقت
وكان على بصيرة قوله
واما لان كونه متصفا بالحق
فان المطلوب هو الحق
وكان على بصيرة قوله
واما لان كونه متصفا بالحق
فان المطلوب هو الحق

هذا هو المقصود من الكلام
في بيان ان المسند اليه
هو المطلوب في كل وقت
وكان على بصيرة قوله
واما لان كونه متصفا بالحق
فان المطلوب هو الحق
وكان على بصيرة قوله
واما لان كونه متصفا بالحق
فان المطلوب هو الحق

تقدمه فبعد زيادة هذا التخصيص وجعلت اضافة الرتبة سابقة اولاً
عامة ما يكلف له ان الضمير كان موحداً لا محذور ان يكون مستنداً الى
فاذا ذكر الضمير في الايات يتم بعد هذا التوهم ولا قدم الضمير كخصائص
بهم مجرداً عن الاتصال فكان كخصائصهم قد تقوى ما تقدم واراد به ان يقال
من انه اراد زيادة التخصيص بالنسبة الى الحكم بسبب تكرارها وليس لانها
هو معنى تقوى الاسناد اليه وههنا حيث هو ان ما اذا لم يذكر في مقتضيات تقدم
المسند اليه التخصيص المحض في مثل انما حيث في حاجتك كما ذكر في مقتضيات
تقدم المسند قبل لان لفظاً انما مثلاً في المثال المذكور عندنا مع قدم على شيوعه
فليكون فيما على حاله لا مسند اليه وساده ظاهر وانما حيث في عمل التخصيص
على التصرع عدم الظهور في المثالين اقل كلفاً او دعوى كونه مشروطاً بكون
فعلاً لا شياً بل هو بل هو ضرورة لنقص حكمه بقوله تعالى كلمة هو قال لعلوا
انت علينا بغير هذا الفكر والبعث ونوقظ قبيله ويزان جمع الزن هو
الوقر والحفوف جمع حاف به تن الحفة وضعهم بالخط في الاثر كما هم سوف
وباشي عه حيث لم ينفوا السلاح والسكون والتوفيق في الجملة لا سماع
ما فهم في عدم الاضافه وقراهم والمراد بهم خوف اي محل الاستعداد
ذلك لا قوله كخدمهم سيونا اذ ليس تقدم المسند اليه له ذلك لا قوله كخدمهم سيونا
تقدمه فيه موحداً والباقي بحسب زيادة معناه كافك وهو متنازع
ان يخلوا والمضمر من الضررة اي مال شرا ومنه ضرر اي تمتع ما نذاج ووح
ما في المعجزة الرجال من لاطاح له ومن التخم من لاطيمه او الملح بالمعنى انصاف
اتباعه والحوار ولد الناقة قبل الفصل لانت حلو ولانت مزاى لا
نافع للاولياء ولا لاضار للاعداء بل انت محي بالعدم كالمسند اليه لانت له
كل واحد من المسند على حده جالوت او شيا ذلك ويرد في مقتضى

هذا هو المقصود من الكلام
في بيان ان المسند اليه
هو المطلوب في كل وقت
وكان على بصيرة قوله
واما لان كونه متصفا بالحق
فان المطلوب هو الحق
وكان على بصيرة قوله
واما لان كونه متصفا بالحق
فان المطلوب هو الحق

هذا هو المقصود من الكلام
في بيان ان المسند اليه
هو المطلوب في كل وقت
وكان على بصيرة قوله
واما لان كونه متصفا بالحق
فان المطلوب هو الحق
وكان على بصيرة قوله
واما لان كونه متصفا بالحق
فان المطلوب هو الحق

هذا هو المقصود من الكلام
في بيان ان المسند اليه
هو المطلوب في كل وقت
وكان على بصيرة قوله
واما لان كونه متصفا بالحق
فان المطلوب هو الحق
وكان على بصيرة قوله
واما لان كونه متصفا بالحق
فان المطلوب هو الحق

一

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

الکفر

القولين هو احد الارضين والموكول الي السامع لم يتبين فلهذا اجمعا ان
الحالتان في اقتضاء احد الارضين لا في اقتضاءهما معا وقوله حال السكر يتعلق بهما بان كل واحد منهما
من حيث المعنى بكلا واحد مما لاطلاق والتحصيل استغنية عن التعريف فهناك الاختيار او جهة

اعرف لجامعة الشارقة

三

60

باب الغيبيل الظاهر الكافر

يخرج ان يداخل في قوله فيما تقدم
 وانفع فيما نحن فيه بطريق المقالة ايضا
 فيجوز المسئلة تعبد بالاضافة
 او بالتعديج لان مال المقضيات المذكورة
 في الموقف يعتبر اطلاقه عنها لا تنفك
 الحائز للمقضيات المذكورة عنه
 الضم في قوله
 بعد ذلك من الضم في قوله
 الحائز فاما بيان اصدان في قوله
 منها ما ومن الحائز ان وقع في المقضيات
 فغضه بما هو دفع لوجه الواقع في المقضيات
 المسئلة في قوله
 فاما تدوين قيام زيد فغضه
 من ذلك حكم بتدوين احدكما وهو جواب
 وتضع في التقضيات لا تنفك بها عند فليس
 حكم بانها متساوية في الواقع احداهما
 حتى يكون خطأ بل يعلم ان الواقع احداهما
 لكنه لا يعلم من الظاهر من ذلك
 العطف والاشتراك بما والا
 في قوله انما
 فكانه استغنى بذكره هناك
 علم بذكره هناك ويتوضو للعلل
 في فضل الفقره

عالم الف و لا بد له
قطعه من زبركون
صلا بن

الثاني ذلك قوله مصرون على الصلاح مبي على ان الاصلاح **قوله** لا ياتي ما امر سواه
 لبيان قصر الافراد كما ان لا يتحقق ما نسبت بعض الغلب اى ليس يتجاوز وترك
 صفة الملكية الى البشرية **قوله** هو ليس كلمة ثم الترافى في الرتبة فان عدم حصص
 النقص عما بين المسند اليه والمسند وشيوعه فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول في الحال
 والحال اى غير ذلك على رتبة من جريانه فيها **قوله** تفرعات كانقاسه الى التفرع
 والقلب واتباعه بطرق متعددة كانها شروط واحكام مختلفة ولا شك ان افراد
 الفصل للعرض ما جره عن سائر مباحث القانون يقتضي ان يرد وجهه اليه قصد على
 حده مع افراجه بالقبول ذلك اقرب الى الوقوف عليه من ان لا يفرد **فصل**
 او يورد فضله في اتساع مباحث قانون **قال** واعلم ان جمع ذلك اى جمع
 ما ذكر من مباحث المسند اليه هو مقتضى ظاهر الحاشي فقلت قد تقدم مرارا ان هذا ليس
 على مقتضى الظاهر كقوله ادلك على هدى فمن بهم وادلك ابى وهذا الحق
 فان اسم الانسانية فيها وضع موضع الضمير لتقدم ذكر المشار اليه قبل قوله نظر
 اى ان الاعيان اذا ذكرت صارت بمنزلة المشار اليه جملة باسم الانسانية
 في موضوع خلاف المعاني اذا ذكرت فان جعلها اى جعلها بالضمير فادع عن
 باسم الانسانية فقد وضع موضع الضمير ثم انه اشار الى بعض صور احوال المسند
 اليه على مقتضى الظاهر شيئا دال على كونه سلك طريقه وما كان لبعض الصور
 انشائها من قبيل الالفاظ اسفل الى وسط الكلام فيه لانه من من
 البلاغة له شيوع في الكلام بعلم المسند اليه وغيره وله فائدة عامة ولطائف
 في تحقيقها واقعه **قوله** اما لانه خفي شرع لفصل سائر احوال العناية بتميز المسند
 اليه مثل ان يخص كل مدعى فيعتني بتمييزه لعلم ان هذا الميزة الحقيقية
 له هذا الحكم المحض ان كان في قوله كم عائل اى كامل فوعقده اعيت اى عجزته
 من اية اى طرفه فاعاشه فليس متدي اليها وجاهل عائل اى كامل في جملة نقاه

[illegible]

مرزوقا وهذا السارة الي ما ذكر من كون العاقل مختل الحال والجاهل خارج البال
وقد اخضع حكمه بدع وهو جعل الادام حابره والعالم الخمر زنديقا اي مطبعا
للكفر نانيا للنصاع احكم اوقا يلا ما بين حالي الشر وخالي الخير والانه
مقصد التكم السامع قد تعال التكم السامع والنداء على كمال ملائمة افطنته
ادعاء الطور لا يقتضي شي منها كمال الغاية بالتبني فلا يكون من اسبابه
ليقتضي اسم الاسارة سواء قصد به كمال الغاية بالتبني ام لا ويحيى ان اسم
بغية اكل من غير كاسر ولا شك ان التكم مثلا يريد زيادة التبني فاد قصد
التكم اعتنى بالتبني فيقصد اكل التبني فاد واد اسم الاثارة اصلا فاع
في انتقاء انثا رايه يحسن حتى يكون المصير هناك بمنزلة فاد البصر عن
صلاحية الخطا بالاسارة الحسية فيعين قصد التكم بلا شبهة او قصد
ادعاء اعداد الفعل الطول الفصل ولان تقدم متعلق السامع وهذا السند السند
تعالفت اي ظهرت العلة والمرض واشجى من شجى بالكسر اي عزن وزند جال
ورستاف وقد طرفت استيفاء اخر وركت وافق نوع الضمير الراسخ الي العقل
لا ادعاء ظهوره كالمحسوس بالبصرة وما شاكل ذلك اي ذلك المثل لورسها كمال
الغاية وهو عطف على ادعاء وكان اختيار الواو على او تفنن العبارة مع التثنية
على عدم منع الجمع واداءات كل ما بغية اسم الاسارة من بيان القرب البعد
والوسط والتحقير والتعظيم وبوضع المضمر موضع المظهر كقولهم اي اوضع
في قولهم وابتداء مصدر الفعل في موضع الحال اي يتبدون ابتداء من غير
كالبيان لابتداء ولفظا نص على المصدر اي ذكر القطب واورثه حال عطف
على لفظا بمعنى او تقدير او قد روي محمدا عطف على جري مبقية في لفظا بلا
وكان طرف قولهم على قول من لا يرى حاله نعم جلا ووسل صلا واما
في القيد لا الضمير على قول الاخر محتمل يكون راجعا الى المحصور لكنه التام

[illegible]

في قوله تعالى
 لا يفرحون
 في قوله تعالى
 لا يفرحون
 في قوله تعالى
 لا يفرحون

افراد فقبل نعم رحلت الزمان ونعم حالا الرزق لان مخصوصها غايات
 فغيره من غير ما لا يصير لهم **قوله** ليسكن متعلق بوضع المضمر المستتر في
 يعقبه لما وادان رزق للمضمر **قوله** يعقبه الكلام اي اخره فضل على في
 لان انسان محبول على شوقه الى معرفة المجهول فيناه ببقية ما سبق اليه بعد
 الطلب وهذا لا يستقيم في مثل نعم حالا اذ لا يعرف السامع ان هناك
 ضمير لا يذكر الكثرة ومن لم قبل لتكلم متعلق بقوله وقولهم هو زيد عالم
 وهي نه طبعه فقط وايد بان قوله هو السري التزام تقدمه انشراح
 البيان محض صمرا لان لانه الذي لعدم الوعد بيان سريه اي التكميل في
 السامع فضل مكن هو سري في التزام تقدمه صمرا لان ورد بان التكميل المذكور
 وما يتفرع عليه من التزام التقدم جاري لكل ضمير يارزق مظهر فالضمير في
 تقدمه للمضمر الذي وضع موضع المظهر والسر الموعود داخل في السر المذكور
 قال الله تعالى استشهدا على ان الفادى في تكريم يعقب الصمرا في ذلك بما
 يظهر اذا كان يعقبه مما يعقبه ان قدرا يمكنه كما في الايتين حيي لا اله الا الله
 ان يقال هو الذي يظهر في التمسك **قوله** كما بوضع المظهر متعلق بقوله
 ويوضع المضمر وارادوا بالمظهر عرسهم اياه لما سبق وبالمضمر عرسهم
 لما ساقى مرقوله وترك الحكاية الى المظهر **قوله** اذا اراد مكنه يعقبه اي ان
 المظهر موضع المضمر فيمكن نفس المظهر اي مكن المعسر الذي اراد به تحلات
 وضع المضمر موضع المظهر فانه يعقبه مكن ما يعقبه كما مر **قوله** انت والحق
 نطق الحق بالله فيه وضع الظاهر موضع ضمير العايد الى الما ط ايضا اذ صله
 نطق اياكم والحق الوضع المظهر موضع ضمير مطلقا فاجابة الى ما قبل محمول الحق
 مسند اليه وكانه اقتبح خارج الباب ممتا في قوله به رجلا لينتهى اول
 الامر على السمع **قوله** وبطوره اي ونظيره قوله الله الصمد وضع المظهر موضع

في قوله

في قوله تعالى
 لا يفرحون
 في قوله تعالى
 لا يفرحون
 في قوله تعالى
 لا يفرحون

المصير حال موت تلك المظهر في خارج باب المسند اليه على المخرج مهيما
 في قوله بدلك به رجلا ونطق الحق تعقبا في عبارته وتذكيرا في بعض المواضع
 مع عدم الالتباس في شي منها اي وما اثرنا القرآن الا ملتبسا اي
 اي بالحكمة الداعية اي ازاله وما اثرنا الا ملتبسا واذ افسر الحق السامع
 والنواهي لم يتركها في **قوله** وترك الحكاية الى المظهر ليعلم حديث
 وفعل مضب على انه مضد وترك لانه فعل ايضا كانه قبل ترك الخلق
قوله ادخال الروعة بين اذالم يكم له خوف واريد اصدانه وترتيبها اذ كان
 له خوف واريد اصدانه ولم يدخل منها او لتعارفها وقد يقال اليانية
 براد باعرا الى ان السكون في قلبنا طريقا الى الملك وترتيبها فواتها
 بارد يادلا واما الروعة فالحول الذي يتجدد بها طبعهم قوله او نوبة عطف
 ادخال الروعة عليه اي ويترك الحكاية الى المظهر لتقوية داعي الاحور وان
 لفظ الله معني عن كمال العبرة ووجه الاطاعة وسعة الرحمة واستحقاق توفيق
 الامر اليه فيقوي الداعي الى التوكل عليه **قوله** او فعل عطف على فعل الخلق
 حيث يقول اي حين قول استعرجت للزمان **قوله** عليه اي وعلم ترك الحكاية
 الى المظهر لكونه ادخل في الخطا فان لفظ العهد اذ دخل فيه بالضم
 اذا اضيف الى المحاط به قام السبب مقرا له وقد دعا **قوله** ما جرى
 مجرى هذا الاعتبار وهو عطف على تقدم نظر الى المعنى اي ترك الحكاية
 الى المظهر كما ذكر وما جرى مجراه كالمكس من اجراء الوصف في قوله تعالى فاصفوا
 بالبدور قوله البسر الذي وقوله عبدك العاصي فان المضمر خصوصا المتكلم لا
 يوصف وكالتعظيم فذلك الفصل العصر كما ذكر الى غير ذلك المعاني التي
 يصلح لها ذلك الاسم المظهر **قوله** واعلم ان هذا النوع يريد ان هذا النوع
 الاحراج لا على مقتضى الظاهر وهو فعل الكلام عن الحكاية الى الغيبة لكل واحد

في قوله تعالى
 لا يفرحون
 في قوله تعالى
 لا يفرحون
 في قوله تعالى
 لا يفرحون

في قوله تعالى
 لا يفرحون
 في قوله تعالى
 لا يفرحون
 في قوله تعالى
 لا يفرحون

في قوله تعالى
 لا يفرحون
 في قوله تعالى
 لا يفرحون
 في قوله تعالى
 لا يفرحون

[illegible]

ففيه بعضه على ان المصائب لو كان غايها لم يتغير كثر في عليه على ان جميع ذلك ايج
 ما ذكر من نظام اليبس وانفخ الرقاد وتقام اشد بالليل ان كان لما خصه اي لائل
 امر حصه ولم يجرى اورد الى غيره يريد ان يسهل في السقاة الثالث على ان تلك السقاة
 كانت لا مردور عليه فيكون هو مبتلي بذلك الشدة و مراد ان ذلك المخلط والنفاس
 المذكورين ولولا الالتفات الثالث لجاز ان يراد بهما غيره فيكون تلك الشدة لا مردور
 و روى غيره لا عليه وقد يقال حصر محي البناء في الحكم بنهم معونة المقام ونحو الكلام
 وان لم يكن في اللفظ ما يدل على الحصر اياي اهلك حار اياي ابراي متجبر اياي اهلك اياي
 في المعنى حال صفة فظن بالفتح قال فظنت للشي نقطة ثم الحكاية بيان للمقتضى ومنها
 بحث وهو ان حاصل هذه الكلمة ان قوله نظام اليبس صدر عنه لا عن غيره ونظام
 بمنزلة كلام السكران فلا يكون الخطاب الذي فيه من جهات حسن الكلام ولا بقصد انصاف
 على ما ذكر وعامة ما يكلف لذلك ان يقال لم ير ادائه على ان ذلك البناء جليل كذا
 على ما ساد من العبارة فانه غير معقول بل اراد ان يسهل على ان ذلك البناء لا يسهل
 بحيث اذا ورد على انسان سلب عنه نقطة لمقصي الحال وجعل بحيث يجرى على
 ما كان الفولانك ان التنبية على هذا المعنى من كمال نقطة للحال الذي هو مردور
 ونقطة لمقتضاه الذي هو الخطاب وكذا اراد بقوله والان ان اذ ادبته اي
 اصابه وعليه ما حار الى ان الان اذ ابدى مثل هذه الحكاية لا يسهل كلامه
 ما ذكر الان الشاعر لرسوخ عقله وكان نظامه تنبى في هذا المقام ونحو
قوله ما وجد خبرانه وبعد الصدة طرف له قدم عليه نوحا وحين فان بدل من بعد
 وشيئا نصيب المصدر اي افاته ما ودر كاحال من ضم افاق **قوله** غاظه ذلك انك
 تنبتهما وتبصره فاما اي لمستحق للعار والظرف اعني حين محمول الى فاما ان جعل
 العاد اضله على في تقدير اي فولي حين كنت واما ان جعل الظرف مفعول شرط
 جوابه وولي والمجرب جواب نا على او يعني دون العا اذ في صكت مبالغة لا جعل

الغنية

فان كان في الكلام
 فانه لا يكون له معنى

فان كان في الكلام
 فانه لا يكون له معنى

فان كان في الكلام
 فانه لا يكون له معنى

فان كان في الكلام
 فانه لا يكون له معنى

التقديرين يتجان المتعارفين
 جوابا هو الفعل الماضي
 لفظا

الحامل

الحامل على فعل كالا مربه والمعري عليه يعبر عن كونه بالسكوت وتدبير صميمه
 ونظرا غائبا فانه وجدني بعض النسخ المعبرة خاطبك اولم احاط بك فبقا بك
 الحراف والدودة الكلام مع النفس خفيا **قوله** وانما ذكرت لك ما ذكرت برمدان
 التمثيل ما بك بعد كاف لا تخفى قصده من ان الالتفات قد يخص مواعظ
 وكان الا اني ذكرت هذه الامثلة في الحقيقة في التفات امر العيس ليعلم ان
 لما اذا استمر بالمعاني واغرف له بها مع ان ذكرها ارشاد للمتعلم الى كيفية استخراج
 اللطائف المحضة بالسمات احوال البزل جميعا بل وهو البصر الذي في السابعة
 روح تنشق بابه وبصر في عتبة الفوق وقوله لا يرى نسب من يقال رجل نظر الى اسم
 وتوهم انه اراد به اسم كسبي شي والمطايي جمع مطوي مرضع الطي والتفائل
 ابتداء كلام كالا عراض وضمير شيها بها لللطائف الاعتبار فذكر الاشياء
 يجمع الامثال المحم لها وقيل الضمير لا ذكرت والتفات باعتبار المعنى **قال** واعلم ان
 الاعتبار ان اراد باللطائف الخالص وما لا اعتبارات مما يشبهها في ذلك اللغز
 لا من روعة بالنصب فهو اللطائف وهذا الفوق في السبعة اليه والمطايي جمع مطوي
 وهو ارتقاء البصر والنازجة بالجر صوم المطايي جعل ما شئ اللطائف بعد ما في معرفة
 بها صليها وما يشاء منها على ما سي في المواضع المرتفعة البعيدة واللطائف المستخرجة
 منها كالا امور المرفوعة هناك كالبصر واستخراجها منها كرفع تلك الامور **قوله** لا
 تشبهها اي لا يتحقق تلك اللطائف ولا تعرفها في معرفتها الا باورثته **قوله** الجيد البليغ
 والسعي الكامل صدق الهمة ووفور الرغبة **قوله** النفس البعطي والذهبي الصافي
 وانما ذكرت على هذا الترتيب لانه اعتبار اكر اللطائف ثم ما يقرب من اعلى السعي ثم هو
 مبدأ السعي ثم ذكر ما هو الاصل والواعية الواقع لا انعكس الترتيب والاعتراف انما هو
 وهو سعي الصانع لاخراج الدر والاشراف رفع البصر للفظ وسط الكف فوقه الى حيث لا
 من النفس انما لك اي اللطائف التي لا تملك المطايي والظفر بالهم للسياج ودوات الخاف

الغنى عن حاجته الى الدنيا
 النفس خاضعة وحده التذلل الى الله
 السعي في الدنيا هو الحقيقة والدار الآخرة

فان كان في الكلام
 فانه لا يكون له معنى

فان كان في الكلام
 فانه لا يكون له معنى

فان كان في الكلام
 فانه لا يكون له معنى

وجوه اللغات اللطيفة للقول البها شحوصه عن معادها اي هو معيها
 المتقدمة بها فقد اشار به الى علمي البلاغة وقوله ان طبعه الى قاي
 اعني ادراك العجز والقرآن على الوصل الذي ادره اباب البلاغة السابقة
 يقال اسطاعت رايه طلت الاطلاع على الطبع بالكمالات والاطلاع
 و بالاصناف الى الاعجاز التزلي صا روعا في الاطلاع **قوله** ان طبعه الى قاي
 يكونه معجرا وكفا مصدر كفاية اذا فاقته وصرت بطره وهو سنان نصرت
 الى المعنى الثاني والمتى من اسم محمول من تحته اذا ناعتته في فعله يستل
 الغلبة فهو اي طبع الاعجاز المعنى الاطلاع عليه هو الطلبة الى المطلوب من
 البلاغة وما يتعلق به **قوله** ان لا بد من قول علمت وان مخففة وضمت المحذوف
 مقتضيا الى ايراد فتح الضاد مع كلمة في هو الحوافي لما صدرت
 في بعض النسخ بكسر الضاد ويراد على انه محمول على المعاني فلا وجه لانتفاء
 في الاحوال المتقدمة لانواع القنات في المسند لانها لا تفارق لفظه كقول
 به ولا اعتمادا كما نقول هو في المعنى معتمد على الموصوف لان الاضافة
 فكانه قيل لا هو انقصه اراد المسند اليه لانه ان تصح المقدمات تسبق
 تصح المقدمات وما عكس فكل واحد من النسخين كلاما تاما تاما
 اما صورة **قوله** وفي افراده وفي كونه جملة معطوفان على قوله في المسند
 اي لانواع المتفاوت في افراده وفي كونه جملة قدم الفعل لانه الاصل في المسند
 مثل ما هو في المسند دون الامر لان الكلام في الجبر وقدم في الاسم
 لانه الاصل معينا الى الحرف وبه روي قوله جملة المعرفات الى انهاء لخصه
 كل منها في حاله فخصها **قوله** فبها ضو فعلا وما عطف عليه واور وكل
 مثالا ومن كونه مفرغ عطف على كونه مفرغا كما قدمنا خبر المسند منها لانه
 الاصل في واور في ضبط الاعتبارات بنا على ان تعديده من عن الاحوال

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين

فان قيل لا بد من قول علمت وان مخففة وضمت المحذوف مقتضيا الى ايراد فتح الضاد مع كلمة في هو الحوافي لما صدرت في بعض النسخ بكسر الضاد ويراد على انه محمول على المعاني فلا وجه لانتفاء في الاحوال المتقدمة لانواع القنات في المسند لانها لا تفارق لفظه كقول به ولا اعتمادا كما نقول هو في المعنى معتمد على الموصوف لان الاضافة فكانه قيل لا هو انقصه اراد المسند اليه لانه ان تصح المقدمات تسبق تصح المقدمات وما عكس فكل واحد من النسخين كلاما تاما تاما اما صورة قوله وفي افراده وفي كونه جملة معطوفان على قوله في المسند اي لانواع المتفاوت في افراده وفي كونه جملة قدم الفعل لانه الاصل في المسند مثل ما هو في المسند دون الامر لان الكلام في الجبر وقدم في الاسم لانه الاصل معينا الى الحرف وبه روي قوله جملة المعرفات الى انهاء لخصه كل منها في حاله فخصها قوله فبها ضو فعلا وما عطف عليه واور وكل مثالا ومن كونه مفرغ عطف على كونه مفرغا كما قدمنا خبر المسند منها لانه الاصل في واور في ضبط الاعتبارات بنا على ان تعديده من عن الاحوال

لأنه الاصل معينا الى الحرف وبه روي قوله جملة المعرفات الى انهاء لخصه كل منها في حاله فخصها قوله فبها ضو فعلا وما عطف عليه واور وكل مثالا ومن كونه مفرغ عطف على كونه مفرغا كما قدمنا خبر المسند منها لانه الاصل في واور في ضبط الاعتبارات بنا على ان تعديده من عن الاحوال

في هذا العطف على قوله في المسند

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين

ل وقوله حتى فيها متعلق بتخص فاعل ضم المسند واسمه العلامة فمحم
 اي اعدل طريقه والصبر لكل تناسم فهو اي المذكور من الانشام والامر والمطامح
 اسم مكان من طارحوا الكلام اذا طرحه بعضهم على بعض كما في المناظره
 تراراي تخش من الله وترتفع الملهة على المعجز والمطامح اسم مكان من طارحوا
 انفسا ان بعضهم بعضا والمجدع من العرس فتم له سنان والقادر ما تم
 له حسن بنوح قوي **قوله** واما الحالة التي هي الغنصه لترك المسند انصار الى
 القرنه المحبزه لتركه قوله مني كان ذكر المسند اليه كحال يوفيه اي من ذلك
 الى المسند والى المرجع على الايات بقوله وتعلق بتركه عرض اي ادع سوا كان
 غايه قصد حصولها بالترك او انما متقدم الوجود عليه على ما سلف من مصل
 الاعراض وانما سماع الاستعمال انما يكون عرضا لغير المستعمل الاول وهو على
 اتباع الاستعمال الوارد على تركه كما في الاصله اسمية نحو كلاما وغيره اي
 واريد ان يترك في الاصله المتبني عليها من القياسات **قوله** ان سماع الاستعمال
 على تركه بطوره كما في الاصله المتبني عليها من القياسات والاضابط في خبري
 ما يما يكون المبتدأ مصدر منصوبا الى فاعله او مفعوله او اليها بعد ذلك
 او من احداهما او اقل فخصيصا ما الى مصدر كتركه والاضابط في كل رجل وصحة
 ان يحطف على المبتدأ او او معني مع فيكون الخبر المتعارف اي كل رجل يقرن بصحة
 وصحة مفعوله به والاضابط في قولنا ان تقع لتركه لا فعله واما سماع الاستعمال
 المبتدأ او لولا ويكون الخبر امر عاما **قوله** ونحو ذلك يعني من قولك لتركه لا فعله
 به الصواب مستوفاه في كتب النحو **قوله** واما قصد الاختصار لم يترك لفظ المصدر
 في اتباع الاستعمال لان اتباعه في الاصله التذكير واجتبا الاختصار فتركه
 فيترك المسند وقد لا قصد فلا يترك والاقول زروى مفعولا ومجورا والجمع
 بينه وبين الاختصار رغبة على جواز الاجتماع في الاعتبار ولذلك جمع فخص من انام

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين

واذا المفاجأة بدل على
مطلق الوجود في حذف
خبر المبتدأ و
بعدها م

معها فانها مركبات يجوز اعتبارها بجمعة وفرادى حواريات سا اذ كانا عا
فهو ان قصدنا اتباع الاستعمال ايضا ويجوز ان منطلق وعرواى مطلق اقول
عطف الجملة بـ على منها فقد حذف فيه السند الجدة الثانية لانه السند الاول
عليه وان قصد فيه عطف عمرو على زيد وعطف منطلق الجدة على منطلق المذكور فعد
حذف السند ايضا ولا يفتح في ذلك كون الحذف معطوفا على مستند اخر في عطف
مفردى جملة على مفردى جملة اخرى كافي قوله كان زيدا با وعروفا قاعد اذ قد عطف
اذا حملته على تقدير النار شره منكم اى من عطفكم على من تملو عليكم الايات واد
عمل على تقدير هو النار كان من حذف السند اليه ولعل اولي لان السمع قد عرف ما هو
ولم يعرف خصوصية فوطاب الحكم عليه بالتعيين **قوله** واما ضيق المقام لكلام الحكم
وفوت الفرصة فان ضيق المقام تابع في العرضية او بان ضيق المقام لا يخلو عن الاختصار
الذي هو لازم في الكل قالت اى الجبسية والحال انها ذات صفراء وحمى من
اى من المطالب بهذا الصفراء والمجاري به وتهدت اى تفتت تفصل الضعفاء
ما جبرتها قاطلا المستطوي الانسان المستند هو المطالب واذا حمل على هو اى المطالب
المستند كان فحذف السند **قوله** اى التقديرين ادلى اقول اذا جعل كل من في السؤال
متدا والمطالب خبر اليه كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه كان التقدير الاول ادلى
الى السؤال عن معنى يحكم عليه المطالب به كانه قيل زيد المطالب ام عمرو ام خالد الا
اختصر في العبارة قال بل يطلب بهذا السؤال حكما يكون المطالب به في حكم ما به والخصومة
كالشبهة لا يحكموا عليها فيجب ان يلقى اليه الحكم على الوجه الذي يطلبه كما ستعرف
ذلك حكم الشيخ عبد الله بن هارون صاحب الكشاف باذنه اذا استخرج من الباب فقل زيد كان
لتقدير زيد الثاني واذا جعل المطالب به مبتدأ وكله من خبره كان التقدير الثاني
اولي لان الـ لـ يطلب كطالع المطالب به بالتعيين في انما راي ما يطلبه
هو المطابقة من السؤال والحوار هي المطابقة المعنوية التي اوصارها ما فيها

قسمه در اول
در اگاه من
مستوفی
اول

کتابخانه
مجلس
۱۳۰۵

1501

...

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

والمسألة

॥ ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

2

في نحو زيد اخوك وانك زيد حيث قالوا انما يقدم وحكم على تصور ان
طالب الحكم عليه وانما زيد في جواب من قام هو مطابق للسؤال هذه الطائفة
المعنوية سواء جعل فاعلا او مبتدأ لان قام سنده في المعنى الى زيد قدم او
لكنه اذا جعل فاعلا لا مبتدأ فان الطائفة النقطية لان الجواب جملة فعلية
السؤال اسمية وانما اختار في الفوات هذه الطائفة النقطية لثلاثة هي ان
الاستفهام ما الفعل الذي هو ذلك من قام اصدا قام زيد ام قام عمر وام قام
بغير فلما تعذر التفصيل وضع لفظ **الاع** الذات مطلقا ومعنى الاستفهام
فوجب تقديم على الفعل فصارت الجملة في الصورة اسمية وهي في المعنى على
فعليتها فاجبت في الجواب الفعلية اذا لم يكن هناك مانع منها على اصل السؤال
والدليل على هذا الاحتيار التصرح بالفعلية بحرف في قوله تعالى قل بحسبها الذي انشا
اول مرة وقوله خلعتن العزير العلم وانما قوله تعالى قل الله يحكم في جواب من
فعله مانع من التصدي الى افاده الوقف على الذهب المختار واذا اجعلت فاعلا
المتكلم **تت** صفات في عاية الطهور ولكن من لم يجعل الله له نورا فلا
اي مخزن ما عندنا راضون فالقرينة ههنا ما خروجه المحذوف الا ان في قوله
نوع اشعار بذلك الخبر **المقدر** وبن العرفين وبن وهو قوله في باب **السند**
وكم من شهدا **دين** ذلك انما خذ من هذا القليل اي من هذا السند
احد ورسوله كذلك فاق خبر الاول انما الى موضع خبرنا ان يكون كالعوض عنه
خبر الثاني **دال** على خبر الاول في كلامه **ش** رة الى هناك وجبا اخرج وهو ان
غير واضح خبر عنها واخر الصبر في رضوه لكونهما في حكم المرضي واصدا فان
رضي لول الله رضي الله وفيه اعتبار لطيف هو التورية برفقة شاه وعلو مكانه
عليه السلام **و** وانما ان كرج وفي بعض النسخ **لا** كرج وكلاهما صحيح فان اخرج
الذكر الى **بليس** عزاد باعث على الترك وقد عرفت ان الغرض اعم منها كما اذا

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.


طاهر

رجوعه

1907

خبر

والله اعلم



١٠٠

والم
اح
خ

...

علا
الذ

والمستحب لغيره من الخلق الصالحين ما يشاءون
ان يفعلوا من الخير ما يشاءون من غير ان
يكونوا من الخلق الصالحين

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

باب ۲۰ در موض
الحجۃ بالسنۃ
و ۹ اشعار
مضمون

حسنه
وکلان
ای

وضعا او الدوام باقتضا المعام والاسم ارا النبوي بحسب الفرائض وادراك
 مضار عاقله استمررا بحد ما فليس كل حكمية متقدمة للدوام فان قولك
 قائم بقدر خود القيام كما ينبغي ان يكون المسند فعلية وقوله فاصل الاسم يعني
 من ان الصفات كالتسمية والفعل والمفعول يدل على الزمان والحد ويعني ان الاسم
 صفة كان كعالم او غير صفة كحلام الدلالة على النبوت والامانة على الخلق فادع
 في الصفات فلا اعتداد **قوله** يستفاد الجود اي صريحا فان الفعل يدل على
 على الجود اي الحدوث والافتقار بالزمان وكذا قول نبوت اصحاب النبوت الجود
 اراد به صريحا الا انه اكتفى بذكره في الاسم ولا شك ان ذكر الطرف يورث ذلك
 الاضمار صريحا بخلاف القرينة التي تدل على تعيين الطرف وكذا اذا فرضت الازمنة
 بتعيينه **قوله** ما حاصله او حصل اختيارا في موضع الواو نظرا الى انها متبادلة
 عنه **قوله** ما يتك اي في الحالة المتقدمة لافراد المسند في اي في الطرف الواو
 كلام يدل على ان الاقوى تقدير الفعل **قوله** لشمول هذه الاعتبارات اي لاكثرها
 لما صرح به في بعض النسخ او ليس بها مثال للبعيد والامانة المسند اليه فلا ينال
 ما اراد اليه بقوله او غير ذلك والكل صالح للزيادة التقرر والتعويض تعاقب
 السامح المالحق والاستلزام ووسط الكلام ورعاية الاصل وتعيين اللاحقة
 من التلخيص وفي الاكثر تعظيم المسند اليه والمعرفة لما وجبوا على الله تعالى
 وعقاب العاصرين ونفوا عنه خلق الاعمال القبيحة وادارتها وزعموا ان صفات
 عين ذاته سمو اسمهم اهل الجود والوحدانية نحن قائلون بانه تعالى عادل اي
 اليعول قسما ولا يخل بواجب بانه تعالى متوحد بالقدم لا شريك فيه وذكر اسم
 الذين بعد ما ربح المصنف وهو الرابع والثلثون من اهل الخلفاء الوهابية
 سنة خمس مائة وتسعين وثمانين سنة استثنى عن ستمائة **قوله**
 واما الحالة المتقدمة لافراد المسند وضع لفظ المسند موضع ضميره لانه لا بد

فان

فان المسند المفرد يستعمل على عدة ام وادام المفرد والمعامل الحكم المالك وصط
 المسند باجماع امين كون المسند فعليا وان لا يفرض نفس الترتيب لقوى الحكم
 واخره بالاول عن كونه سببيا وما الثاني عن قصد التقوي بنفس الترتيب فان
 كلاهما يتحقق كون المسند فعلية كما ينبغي لا يقال يجوز ان قائم قصد بنفس ترتيبه
 وغير المسند فعلية بل مفرد الا انما نقول ليس فيه من التقوي ما يعتد به لكونه سببيا
 بالحالي عن الضمير كما ستعرف فلا يتناول لفظ التقوي عند اطلاقه واما قال من نفس
 الترتيب اخره عن قصد التقوي بالترتيب او اداة التاكيد فانه لا ينبغي انفراد
 كقولك قائم زيد قائم زيد وان زيد قائم **قوله** واعني بالمسند الفعل جعل في
 الوصف على قسمين فعليا وهو ما يكون مفهومه بانهما التبعي وجوزت برحل كرم
 سماه الخيون وصف شي حال نفسه وسببيا وهو ما يكون مفهومه تابعا لغيره
 بمقتضى جود برحل كرم الوهم وهو الذي سموه وصف الشيء حاله فعليا
 وذلك انما سجد جعل المسند قسمين فعليا وسببيا فقولنا النبوت للمسند اليه
 به ما هو المتبادر من لفظ اعني النبوت الحقيقة وهو قوله المسند اليه كونه حاله
 واداء بالانتفاء عنه ما يتقابل اعني رفع النبوت الحقيقة بذلك على ذلك انما قال
 المسند السببية هو ان يكون مفهومه الحكم عليه بالنبوت لما هو مبني عليه او انا
 عنه مظهر التعليل بغير ما هو مبني عليه فخلق اثبات له بنوع ما او بنوع ما
 كقولك زيد الوهم او انطلق في مقابلة النبوت لما هو مبني عليه او الانتفاء عنه
 دليل ظاهر على انه اراد بالنبوت والانتفاء ما ذكرنا لا ما يتناول التعليل
 واما ذكره في تفسير الوصف الفعلي والسببية شحاذ بذلك ايضا فلا بد ما توهم من ان
 تفسير للمسند الفعلي يجب ان يكون تفسير المطلق المسند في الجملة الخبرية اذ لا معنى
 فيها الا كما حكم بنبوته للمسند اليه او ما يتقارب عنه فبما ان المسند السببية الذي جعله
 متبادلا للفعل **قوله** كقولك تمثيل للمسند الفعلي هو ان كان مفردا او جمدا لا رتبة له

فان جعله تعليل اسما
 ما او بنوع ما

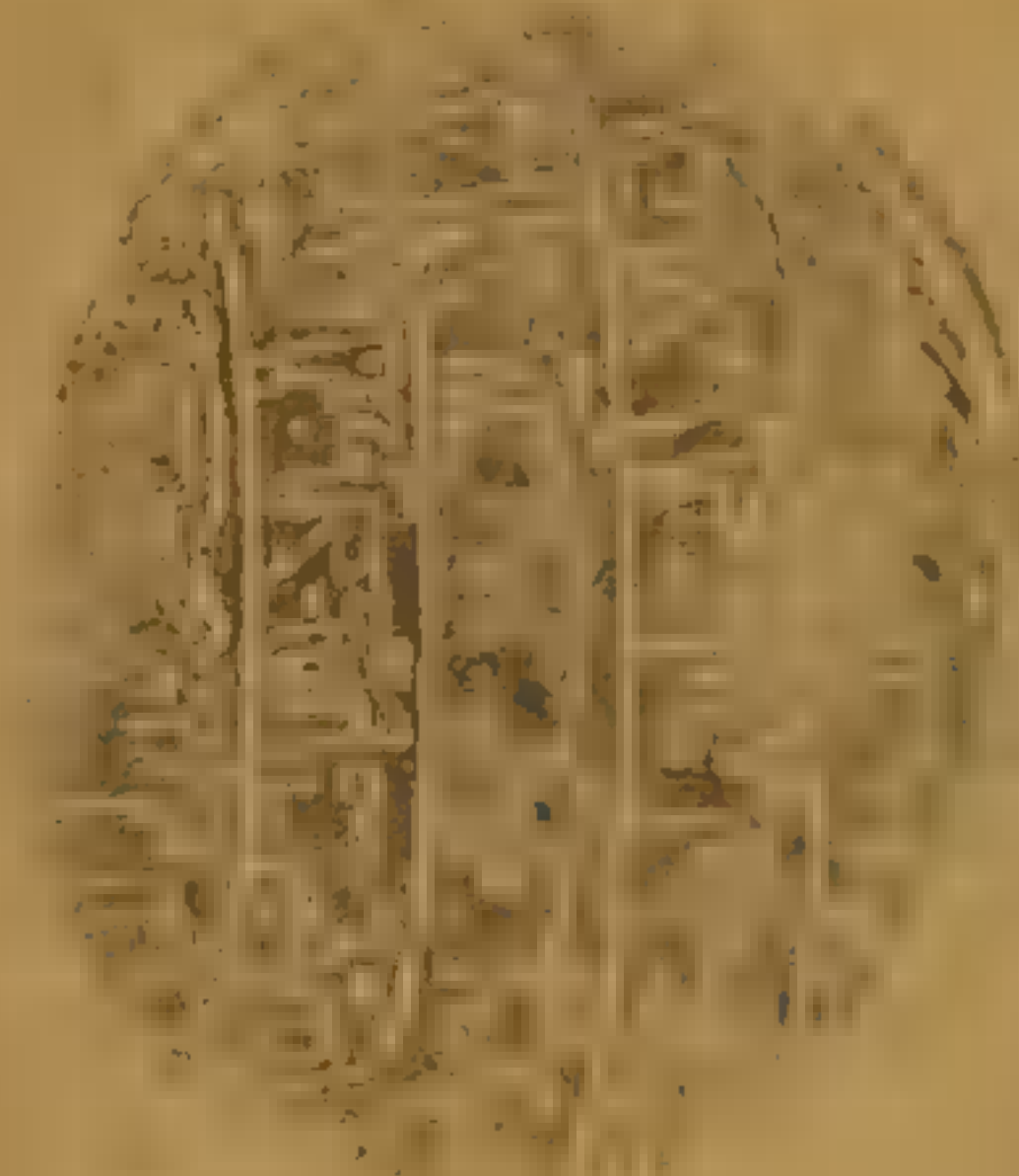
الفعلية

الاضمة بعد تفسيره ثم قال في تفسيره قولي الحكم بذكر فيما بعد فلو كانت اضمة
 انفراد ولا ورودها عقبة التفسير بقيدك بضامة الافراد كما يشهد به
 السليم فاما المثال الاول للفعل الذي هو اسم مفرد والثاني لما هو ظرف متضمن
 عن مسند اليه محتمل لكونه جهة ومفردا الثالث لما هو ظرف غير مفرد والاربع
 لما هو مضارع بقيد الشرط وكلاهما مفرد وقدم الظرف على الفعل في المثال
 الاول في صيرورته بالتصرف في السبب الذي هو اسمية والحق في المثال
 مقدم على المسند اليه واما اخره لعدم ثباته لظرف الاول فمما ذكره كماله
 يتبادر في الدارضة ولم يقصد لقوله او قد تراه استقرا وحصل انه لو قدر ان
 الفعل لم يمسند بالفعل لما كان المعنى في المسند الفعلي هو الثبوت الحقيقي
 او انشاق ولم ذلك ظاهر اني قولك الدار اذا قد تراه ما يكون هو
 اليه ثبوت حقيقة الا انه قد تراه ما هو المحل رغبة وادور في سبيل الاستطراد
 عليه وهو ان الظرف يقع صدق ويكون محذورا بالفعل اتفاقا وكذا ينبغي ان
 يقدر اذا وقع خبره لان معناه فيها واحد لا يقال اذا كان في الدار محذورا
 كان الخبر فاعلم ان المسند انما هو تقديره عليه كما في زيد قام لانا نقول سبب عدم الالاتساق
 بالفاعل ولا التباس بها لان الظرف غير متقدم فلا يجوز ان يحل محلها في رتبة
 لم يحل المسند المفرد منها لانه الفعل ماض او مضارع واما اسم غير مفرد
 كقولنا بعد صلتها وقوا يدع ولا يصح لفظي مثال سوى ما ذكر في اقسامه
 يستثنى من قدر اسم الفاعل وان في الدار خال المحل على ان خال فاعل للظرف كما هو
 في هذا الاختصاص بناء على ان الاضمة المسند المفرد قد تعطف بلا طائل **قوله** واما
 الى الغضبة لكونه جملة من كونه فعلا واما اخره فقولنا اما الحالة الغضبية لكونه جملة
 ومعنى محذورا من احد الارض جعله محذورا ومقدارا الماضي والماضي والمستعمل
 واما ان كان الفعل اخره ما كان في الظرف لانه على الحد الذي هو مسند على ان كان محذورا

يكن

هذا قولنا في قوله
 ما هو المحل رغبة
 وادور في سبيل
 الاستطراد

بجانب الاسم فانه يحتاج فيه للدلالة على الزمان في اسمي كقولك زيد قام في الزمان
 وقد يقال خرج بعد التوقيد ايضا بخود زيد قام فانه يقيد بالحد الا وهو في الجملة
 لكنه ليس بخبر لا في حكم اللفظ ولا في الحاجة الى ذلك الكلام في تعيين الحال المحضة
 لكونه فعلا بعد تحقق الحالة الغضبية لكونه مفردا كما عرفت فحمل زيد قام خارجا لصاط
 واما افادة الحد في الحدوث فلا ريب ان الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يقصد به ذلك
 مجردا عن الحدوث بل ان كان بل صفة فيه فذكر كذا افادة الحد في تحقيق المقام لا يقيد
 لاحد من نحو علم الدار والحد لا يقصد به تحدد علمه حتى يترجم تغير القديم على الحدوث
 ولا محذور فيه كما علم في موضوعه بخلاف ما كانت الحال في مفهوم الحد والاختصاص بالحد
 بقرينة العقول والقوام وخصوصية الحد لا يجب اصل وضعه واما تعرض
 الالام في دلالة على كسبت وكذا تم للماض في كسبون فيقولون في ذلك في الالام
 موصولة في الموضعين او مصدر يمكن بان المقصود لما قوله كسبت ما لم يكن محل لهم وقوله
 من احد الرشي شيئا رغبة لكونها موصولة فيها واما ما بين المكسوب ما خذ الرشي لا
 بالرشي لان المكسوب العبد حقيقة فعله الذي يتابع عليه لاوليات واما اطلق
 المكسوب على الرشي مثلا اريدا بها المكسوب تحصيلها **قوله** مما يكسبون بذلك
 بعد اي بعد ما مضى في كسبون للمحال وكذا يقولون او ليس الفعل اصاح محضا لانهم قبلوا
 لان بعضه اغني فعل عليه السلام لم يتيسر بعد ولا استقيلا محضا لانهم قبلوا بعضا كذا
 وشعبا عليها السلام في يقولون محاذ عيني حيث سجد قتل الاسباب لثمة
 الى الحاضر من ومحاذ لغوي ايضا حيث جعل قصد الفعل بمنزلة القتل فان قصد
 سائر الكليات ثابت في الحال في محاذ عليه السلام ولم يدر في الفرقين وقد يقال
 قتله عليه السلام لم تقع اصله وقتل من قبل قد تقدم محذوره فاني جمعها في الحال
 المعبر ما وخر الجاضر واول المستقبل فالوجه ان يراد بالفرق الثاني من قبل
 من الاسباب او يكون المعبر عن كسبها تلك الصفة الشبهة والالام بالثبوت



الثالث الأخيرة: انه لا يستعمل صيغة **قوله** والمراد بان المصداق
 بنوعه نعم منها هو المفعول بعباراتها فلا يجزئ ان يقطعت
 ظرف زمان فليزوم ان يكون للزمان الماضي زمان اخر وجد هو فيه او يكون
 ظرفا لنفسه ولان لفظ **قوله** ان جعل معنى الاستعمال في الاستعمال وان
 حصل معنى الحال كان كل حال والاستعمال في نفسه في تعريف الاخر على انه قد
 التفترا لا اعتباري لصح للظرف في الجملة وقد بين في علوم اخرى لفظ فيها
 جانب المعنى فقط فان تقدم اخر الزمان بعضا على بعض واما لا يرد
 خلافا زمانيات **قوله** والحال في ذلك هو العرف لا يرد ان يستعمل
 الى ان يفيض الى العرف بحسب الافعال فلا يقبل له تقدير مخصوص فيقال
 يا كل ومشي ورجح القوان وتكتب القرآن ويحارب الكفار ويورد كل ذلك
 حالا ولا شك في اختلاف تعادلاتها هذا واما القائلون بان الزمان موجود
 متصل لا يجوز اجتماع اجزائه فقد دعوا الى ان يضر عرض حال في الزمان هو الان
 كالنقطة في الخط ولا وجود للزمان عند التكلم بل هو عند توهيم محقق **قال**
 واما الى المنقضة لتقييد ما يقييد المسند المفرد الذي هو الفعل كما
 في سياق الكلام واما خضبة كرمية جران في التقييدات في الاسماء
 في الافعال كالمصدر والصفات لانه الاصل في هذا التقييد تقييد
 بالتأنيست عاين واما قوله فمذه كلما تقييدات للمسند فاشارة الى التعميم
 بمسند ايراد الاخذ من غير الباب **قوله** مما يتصل به اي يتعلق بالفعل سواء
 كان محولا له فاعاد الشرط او لا كما لشرط وفائدة لفظ نحو في قوله من نحو
 يتنا وادكر اسمنا كالمستثنى المنصوب في مثل ذلك ما جازي احد الا
 ثم انه قدم المصدر لانه اتصال الفعل بوصف لظرفه فمذه وعقبه
 بالزمان اذ قد يكون له لول الفعل كالمصدر ثم بالمكان لما سبقت اياه ثم

فان معنى الاستعمال
 لانه متصور ترتيب
 الاستعمال

فكون

يقال

له لكونه لازما للافعال لا اعتبارا به عند وعمر عنه بالحال ليسا والاعمال
 المطلوب الباعث المقدم واوردها لتمام ذكر المفعول به وجعل بالوسط
 مفعولا على ان الى رواجها ومرتبط بها هو قرب اليه من المعنى فيقال
 كل ما صرح فيه بالحال فهو مفعول به اصطلاحا وهو مستبعد في مثل صرته في
 يزوم الجملة لتأنيست وقوله او ما ضربت الا انه اشارة الى ان الموصوف
 بين الفعل والمفعول به قد لا يكون حرف جر والاشبهه في ان يرد المفعول به
 لان المستثنى منه مفعول لفظا ولذلك لم يجعل بدل منه واما كونه توسط
 حرف فلان الفعل المنفي لا يتعدى الى ما قصد وقوعه الا ماداه الاستثنائية
 كقولهم ان ضربت عرو وقد تم التمثيل بما هو عروا من مفعول فمفعول
 لفظا لانه اظهرها اختاره في الشرطية اخذت هو على صيغة الخطا
 اي سوار اخذت الشرط او قدمت فانه قد تمسك في الجراء والفرق انه اذ قدم
 الجراء اذ اوصدت شرائطه واما رفع منها بغير على هو الرواية في
 الشرطية كونه فعل تاني **قوله** يردوا الكلام بما بعد اي فكون الى ان
 في تعريفه اقوى كما سبق تحق **قوله** ولم اذكر كانه قيل ان كان مسند هو قول
 قيد هو خبره الشئ بالمفعول فكان عليك ان تذكره صريحا فاجاب بالخبر
 في هذا الكلام هو المسند في الحقيقة لا قد المسند وذكر لان الافعال انما
 لا يتم مفعولا بها كل ما في في الصورة مستندة اليها هو فاعلم ان في المسند
 فيود للمسند الترتيبا جازيا الاتري ان كان في كانه مطلقا قيد
 الذي هو الاطلاق بالزمان الماضي حيث كان في المقام فمذه لفظه
 الصورة الحقيقة امرنا تامل **قوله** قد ظهر لك في اي ما ذكرناه من ان
 الشرطية المسند في الجراء ان الجملة الشرطية اي المركبة الشرطية والجاء
 خبره مفعول الجاء مقيدة بقيد مخصوص هو مفعول الشرط وقوله في مفعول

كانه على اول انتم بني النعمان **قد** فان كون المسند اليه مكره تحليل لاقتضاها
 المسند اليه تنكير المسند **قد** ليس في كلام العرب خبر ان وسوا خبرا
 هو قنبا يمتنع او قنبا يصح بنا وبل المصدر او بمعنى الواو اي ستومان قولنا
 يمتنع وقولنا يصح وهذه الجملة معترضة بينهما اشارة الى ان بعضهم قالوا بانها
 عقلا وليس شي فان الذي يحكم عقلا هو ان يكون كل واحد من المحكوم عليه حكوم
 به معلوما بوجه ما سوا كانا معرفتين او مكرتين مختلفتين اذ لا شك ان المكره
 معلوم بوجه ما وان لم يكن فيها اشارة الى تعيينها ومعلوميتها والقول بان
 رك افضل في المسند والمسند اليه مما يمتنع عقلا فلا يلتفت الى الاصل
قد وكحيث في اي في انه يمتنع عقلا او لا ليس باليهما الا ان لم يكن
 لما نحن فيه التمسك بقدم الوقوع المعلوم بالافتقار لا يقال ان هذا ممتنع
 ان من في فن او كذا كذا في كم مالك مبتدا خبره فاعده فقد استغفرت
 الى المكره لانا نقول اراد الله ان ذلك ليس واقعا في الجملة فان قلت فارد
 ذلك في الجملة ايضا فقولنا ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ونحو
 ررت رجل افضل من ابو فان سبوه على ان تفعل مبتدا واول خبره قلت لان
 يحمل ذلك على القلب الذي يذكره **قد** واما ما جاء كانه قيل كيف ادعيت
 كون المسند اليه مكره والمسند مكره ليس في كلام العرب مع وروده في كلام
 فصحي هم ناجا ثلث ذلك على طريق القلب هو ان محري حكم احد عربي الكلام
 على الاخر فمنها جعل كل واحد من المسند اليه المسند في حكم الاخر واعترافا
 رجعت ههنا الى اصل الاسماء الذي ورد به الاعتبار وحدث المسند اليه
 معرود والمسند مكره والاسماء الثلاثة مكرية سبوت الى ان الثالث
 لم يتعين قايده فنسب الى الكتاب ليعتمد عليه والبيت الاول للوطي
 عمر بن سلم الطيلي وصدره قفي قبل الترتيب ايضا عا وهو ختم ضامة

والالف للاطلاق وقوله الوداعا تنقد رخصا في الوداع والمراد
 الوداع بان لا يكون وداع وفراق والبيت الثاني في مقبده يجهها ابا
 سفيان ويخرج النبي عليه السلام واوله كان سبسته من بيت راس السنة
 بالهمزة الحرة المشددة للشرب وبيت راس قرينة مرثية من بيت راس
 اشهرت بجوده خورما وجر كان قوله بعده على اثباتها او طعم محض
 بهضه اخضا يشبه ريحها بخمر فحت بعسل وما او طعم نواح
 اخضا راسه من الشعر كمال نصفي ولطافة صدر البيت الثالث فائد
 لا ياتي بعد خول وبعده لفتحة لا سافل بالا على وياح اللوم وخط
 النجار اي ذم السودد وعليه على الناس اللوم والدناءة والشد
 الاصل حتى لو لووا على هذه الحالة سنة لا ياتي الى ان ايجنا كان
 بجهن وتوجيه كون هذا البيت من تنكير المسند اليه وتعرف المسند هو
 مرفوع على انه اسم المكان المحذوف المفسر كان المذكور وانما المصنف
 واما اخيره فقد ركان لان استغمام بالفعل اولى **قد** ولا انطس
 القاب خارجا نحن فيه اي مكره المسند معرود والمسند اليه مكره
 والصبر معرود فعلى ان كان عايدا الى مكره لانه اشار الى ذلك المتأخر
 من حيث انه معلوم بوجه ما لا ترى انه تقع مبتدا في نحو قوله حياي
 وهو كونه يفسر بذلك الرجل فاسم كان خبره معرفتان فهدية
 خبر المبتدا المكر الذي هو ظي المحصنة استغمام **قد** فليس اراد
 اي لم نرد ان محل ورودها كان المكر ان اسم كان هذه مكره وخبرها
 معرود حتى يثبت ان اسمها معرود وهو معرود اما المراد ان مورد المكر هو ظي
 المكر على اسم كان المقدر لما عرفت والعدول الى حمله مبتدا كما ذكرتم
 مخالفة اصل وترك الاول بلا ضرورة ولذا كذا لان ارنج بطي بالفعل

المفسر لا يبتدأ، وربما اصلاً الكلام اطيسا كان امك فمجدنا طيسا
 واكتسبنا البه حتى يرجع الكلام الى اصله من كون المسند كونه المسند
 معرفة **قوله** وفي البيت اي بيت الدنيا اعتبارات بعضها سوا بعضها
 حوايل والتجنيث القول في شئ بلا علم كأنه اعتماد على البيت **قوله** فمجدنا
 على انه حوايل التبر لانك والتجنيث بمعنى لا تحت من السؤل ما مرته لم لا
 يجوز ان يكون طيسا مبتدأ خبره الجملة فلا يكون البيت مما نحن فيه وحوايل
 ما مرهنا حوايل عدول عن الاول بلا ضرورة ومنها انه اورد ركان البه ذاهبه
 على الفعل فمجدنا وحوايل الوجود مفسره فكانه لا فعل هناك فلا يخلو في التعادل
 وسهنا ان الضمير العائد الى الكثرة اقوى منها في الابهام لانه كانه عنها
 ان يكون نكرة وعلى هذا ايراد الشكاك على انك ان جعل اسم كان ضمير طيسا
 ان معنى التعرف هو التعرف اي الإشارة الى معلوم من حيث هو معلوم
 كان فيها وهذا المعنى موجود في ضمير العائد الى الكثرة فوننا ولهذا يحكى
 عليه احكام المعارف اتفاقا منها انه سندا اليه في اصل الاسماء لما كان امك
 وجب ثابت الفعل لا يمتد الى موند حتى يخرج الادمين من انفراد
 الفعل المفرد موندنا كان مفسره ايضا كذلك وخواريه ان العذر منسند الى
 الى طيسا فروعي تدكره نعم كان الواجب على المصنف في بيان اصل الاسماء ان يقول
 اطيسا كانت امك ثابت الفعل كلف نظر الى عدم التحيز المذكور فمجدنا
 الواقع من المذكور والموند لذات واحد فمجدنا يثبت تدكره ثم اخبار
 ما وافق نظم البيت **قال** وان هذا الخطا في هذا النوع من التصرف في الكلام
 الذي ذكرناه من شئ مما بين علم المعاني بالفتى فقلت الحوايل قد ظاهره
 باطناً وباطنه ظاهر او ما ثبت الضمير باعتبار الشبهة وفي قوله ما نوردت الكلام
 ملاصقة الى ان الفتى نفسه تحسن الكلام ويرينه قبولاً مطلقاً وان

اعتبار

اعتبار الطبع اذ حسنه على تباين الاتفاق **قوله** ولا يحسن عليها
 البلاغة فان الكلام في البلاغة مفسوف في الكلام تفننا فقلت
 احكام اجزاء الكلام بعضها على بعض اذ ليس هناك اليأس في التوضيح
 اما بسماهة المعنى او اللفظ او شهادتها مع اطوار قوة التصرف في
 احوال اللفظ وقوله ياتي بيان لقوله لها شئوع الا ان الموجود في اكثر
 نسخ الرواية كبر الضمير نظر الى القلب وقد سلك في ازاله منهجاً
 القدر واستكراه سبيل الترتيب في حوايل واقع فتقولون على سبيل الترتيب
 عرضت النافذة على الخوص مل واقع في اخبار العصى الماضين من ثابت
 في كلام الله الذي هو فوق كل كلام ولله شأان قصد الترتيب اعاد الحار
 في المعطوفين **قوله** رددون عرضت الخوص على النافذة وذلك لان الخوص
 على وجه ان يكون دشتور واضمار وفي هذا القلب اعتبار لطيف هو ان
 المعنا ان نولي بالخوص الى الخوص على فمجدنا الى ما توافقت الى الخوص
 جعلت كانه مودعة عليه من طياره اذ خلت الخاتم في الاصل
 في الاراس واول قول العطا في فلما ان جرى سمن عليها اي على النافذة حال
 طيسا سطح ملحة وسوينه لطيف والحدرك الكسر الحصر والسماح الطين
 بافتق نصف باقة بسمن واما كفرن طين وصدرت السماء ولدت
 ولم توثب حبي ليا كما عصب الضمير لي منه لانه لم توثب ثم كلفه والي
 العصب الشدة والعبا عصب الفتى اي انا منه لانه عثره ثم الى عصبته
 لا عصب العبا، بالتعود بل شد واقوى منه فليس في البيت العشار
 لطيف والحمل على البانحة يجعل الامل فرعاً مستبعداً **قوله** ولشئ اوله
 ولشئ خيلها هو اداة منها الهوداة اللين والرفق والضايرة صفا
 وهو اصل الضم الذي لا ينع فيه ولا تفتة عند كبر جمع الخمر اللين من

وقيل من لا سلاح معه اي سلاحهم وشتى رجال العالم لهم ليعال في
 القلوب بغيره على قوة شقا بهم وكثرة حتى كان ينادي منهم الي الرياح وقد قال جعل
 ضربهم بالريح شقا الماد لاله على خستم وانهم ليسوا الا بالان يطعنوا بها فلما
 قلبح كما في استار الشقا بالكسر ايضا والهمزة الفارة والمغرة الملوقة
 يكون العيار ولا رجا الا اطراف جمع رجا بالضم وفي قلب الشقة في غرة
 لو الساجي كما في اصل منها **قوله** شتى من ذرور ان شحا قد تحني فلهن
 خرج الصدر ودخول الظهر ضد الحد بالاكبا السقوط على الوجه يقال كفاك
 والفترة الدلة اي رات الخواشي شتى منحنيا وقد صار اهدب اذا شتى بكلف
 مشية الاخر خوف السقوط او بغض فليكن في القلب تحجيل انه من غايه ضعف
 يسقط على وجهه قبل عتاره **قوله** على احد الوجهين وفائدة القلب الذي في هذا
 الوجه الجاذبة في قلب الا بالاك بهم حتى كانهم ان يكون قبل محي ليليس اي العوارض
 والاعلى الوجه الآخر هو ان معنى ايكلمنا اوردنا ايكلمنا فلما قلبت فذاك وضاعت
 لم يبق في اليد وهو ان المعنى ايكلمنا بالتحكم في باسنا اي اي شقة ذلك في باس
 الكس **قوله** على كل حال من ذرور كفاي به انا لقة اي هو من القلب حال كونه
 على الوجه الذي يحل عليه رديك لان له محلا اخر لا قلب فيه وهو ان المعنى
 ثم تول عنهم الى مكان قرب متواري فيه كسب كذا مع ما نظرنا في رجوعنا
 اي جواب ردون والكلمة القلب طلب منه في المراجعة حتى كان رجوع
 قبل ان يسمع الجواب **قوله** كل على يد في ذنبي وذلك لان القلب يكلف القرب
 وتطلبه فيكون متقدما على الدور وفي لفظ يحل اسارا الى ان له محلا اخر لا قلب
 فيه وهو ان القلب هو التعلق من الهوا اي فاجبر سل من النبي عليها السلام
 فيبقى متديا من الهوا واقفا من السماء والارض من ذرور الشجرة من شجرة
قوله اذا كان السند اليه معرفة عطف على قوله اذا كان السند اليه معرفة واذا كان

منهم

مفهوم الاستماتة من الافعال فان لها مفهومات مستندة الى استناد الى
 بوصف بما وتعرفها اما للبعد او للجنس فقوله غيرهم واخره ان مثل
 قولك زيد المطلق اذا اردت به معهودا **قوله** لا مقصود الا انحصار قرار
 عن مثل قولك زيد الامين اذا اردت الجنس فانه يفيد الانحصار وادب
 وانما يفيد اذا كان المقام خطايا واما اذا كان اسند اليها فلا كما في
 فلا يكون انتقا والعمد وقصد الانحصار مقتضا لتكثير المسند **قوله** ارتفع
 الشان لم يقل من ارتفع شانه لم يتقدم في تكثير المسند لاسي عن ارتفع
 المسند اليه بل قصد ما ارتفع الشان الجنس الضمير الخطاطه لسان ودلالة
 النعت في شتى عظيم على ارتفع الشان لا ينافي دلالة التكثير عليه ايضا
 كما مر **قوله** المقصود للتخصيص اي تخصيص المسند الذي هو الاسم المتكروخض الاضمار
 والوصف بالذكر لان تخصيص الاسم من حيث انه اسم اما يكون بهما وانما يخص
 بالمفعول ونحوه فهو باعتبار كونه في معنى الفعل وتسمية الامانة والوصف
 مختصا بالمفعول ونحوه منه مجرد اصطلاح وربما يوجب ان الفعل يستند
 ثم يفيد والاسم يضاف او يوصف ثم يستند في الاول تقييد مسند في الثاني
 اسنادا ومنه سمي كل قسم باسم تميز بينهما وكان المختص بالاسم
 اولى لان العموم والاستغراق في الاسماء **قوله** ان كان باسحق على ذكره
 يعني قوله اذا منع عن تربته الفاعل مانع قرب او بعيد **قوله** واما الثاني
 لكونه اسما موقفا في اذا كان اي المسند عند السامع متشخصا اي متفينا
 باحدى طرق التعريف **قوله** معهودا باليكيد لكونه متشخصا اي معلوما
 احدى تلك الطرق وقد توهم ان الثاني اشارة الى سبب تعريفه مطلقا
 فان التعريف هو ان يشار الى المعلوم من حيث انه معلوم والاول
 اشارة الى تعيين تعريفه بطريق مخصوص وعلى هذا كان الواجب تقديم

الثاني على الاول ولب خبر كاني اسحق خال ادخرا من والفا في قوله فانه
 متبينة على ان السؤال ناشئ من الكلام السابق وانما نشأ منه على ظاهر الحال
 من ان محط الفائدة هو الخبر فاذا كان معلوما فاني يتصور الفائق خبرا
 اذا كان المستند اليه ايضا معلوما واحاط به يستفاد لازم الحكم او الحكم لان
 العلم لكل واحد من الطرفين باحدى طرق التعرف لا يستلزم العلم بالاكسناد وقدم
 اللازم لانه الاول ما يستفاد منه من قبل واكثر ايضا وانما جعل الخبر محط
 الفائدة على معنى ان المقصود الاصل من الكلام استناد الى الخبر غنة لانه في نفسه
 مقصود منه **قوله** كما ترى اي كاستفادته زائما في قولك نعرفنا حال خبر
 قولك **قوله** اذا قلت وذا خبر قوله لكن لا يعرف ان ذلك الانسان هو غيره
 بل ان لم يقدم الاخر في الاشارة بل باخيره فكان الوجه ان يقول لكن لا يعرف ان
 احدهما هو الاخر كما اشار اليه فيما بعد معرقاله في جميع ذلك حال من خبر
 قولك او من خبر اذا قلت الاول مع ما عطف عليه ولا يقدم فيها
 فيه من ان طر في الكلام الخبري اذا كانا معرفتين جاز ان يستفاد السام الحكم
 اولاه و مثل ذلك امثلة قدم فيها احدى العرفتين وامثلة اخرى قدم فيها
 المعرفة الاخرى فاما رهنما الى ان ما تقدم من العرفتين لا يقدم
 الامري جبرافا ب و دواع اليه وهذا مثل في الجملة فان المغلبة من الحكم
 باحد من السوتة شيئا ونسكون في ذلك لانه الامير نعم من الدار
 في ملك الامنة وغيره والضاوية في التقديم ان راعي حال السام فاذ
 مثلا قدمته وجعلته محكوما عليه بالاخرى رعاية للمطابقة مع ماني دمين
 وكذا تقدمه اذ انصورت كالطالب ان تعلم لازم حكم عليه **قوله** لكن اذا اني
 اذكر استنداك من لا تقدم اي لكن اذا اني تقدم اذ هناك سبب يقتضيه
 بل تعلم وقوله بل حكم على ذلك الجيني به اشارة الى ان السام يستفيد منها

للا ر

لازم الحكم لان الحكم معلوم له قطعا **قوله** على الوجه المتصور اي على الوجه الذي يتصور
 كالطالب للحكم على ذلك الوجه المتصور لا كذا بمعنى قوله على ما يتصوره
 قوله كيف حكمك عليه وعلى ذلك الاخر حمله محكوما عليه وان كان محكوما به
 لان الخبرية في باب الذي هو الخبر غنة في المعنى اي كيف حكمك على المشتري الذي
 هو في حكمك والاخر حكمك على المشتري طالع اعمد او اشتهر فقط او بالآخر
 او بهما معا فاني في المثال استفيد السام من خبر المشتري فيه وان المعتمد به ثبوت
 فقط على سبيل خبر التعيين كما في قول الذي اني على ثبوت معتد به اني فيكون
 استفيد الحكم **قوله** محضه ومحض غيره متعلق بنقل المثال بقدر التعيين
 فيستفيد السام من الحكم ايضا على ما عرفت فلا بد ان يكون ذلك الخبر قد اني
 عليه ايضا واذا نقل المثال محضه ونصرت به كالمستفاد من حكم عليه المشتري
 استفاد منه لازم الحكم اذ لم يكن هناك ثبوت من غيره **قوله** لكن لا يعلم على التعيين
 اي لم يتعين عند انه زيدا او عمرا لانه لم يتعين اعتبار رتبة الاخوة لاصح
 اخوك بلاحك **قوله** واما باعتبار تعريف الحقيقة واستمرانها عطف الاستمران
 على تعريف الحقيقة كانه تفسير له لان اسم الجنس اذا عرفت تعريف الحقيقة تقدم
 به الاستمران في المقام الخطأ في فقال زيد المنطلق اي كلمة على طريقة قوله بهم
 القوم كل القوم باهم خالده **قوله** اعتركت على معنى قول النجاشي يريد انهم حكموا بالامانة
 تقدم الخبر على المستند اذا كانا معرفتين ونحو ذلك على امر لفظي هو وضع
 الالتماس ولذلك اجازوا اذ لم يلبس كاني قوله بنوا بنوا بنوا بنوا لم
 يمتوا في ذلك امر محض يا دعي اليه لئلا يملك اذا ما طلبت بالثبوت عليك عرفت
 طلب الحكم ان السام الحكم في ذلك هو ان ما تقدم من العرفتين هو الذي طار الحكم
 عليه فيجب ان يكون مبتدأ ومحكوما عليه وفيه بحث لان ما ذكره انما يحكي الجملة
 عليه في افاده خواص التركيب برعاية مقتضيات الاحوال التي هي في التركيب مادية

أظهر بطلان ما تقدم والمانع الملازمة فثبت على اعتبار الفردية فقد دفع بها كذا
إلى منها قوله أو نحو القرب وأنه كون اللام في أسماء الأجناس كلها أو
في المصادر واحد لا تكايد تعريف في أسماء الأجناس الحقيقة مما لم يقل به أحد
الاختلال الثاني أن المراد بتعريف الحقيقة قصد إيهام حال حضورها أو تقديرها ولم
نزل ذلك إلا لتأنيد تعريف الحقيقة عن تعريف العمد التحقيق أو التقدير كما نزل
مع تعريف العمد سوى القصد والاشارة إلى الحاضر في الذهن حضوره حقيقة
أو مجازيا يلزم أن يكون تعريف الحقيقة مندرجا في تعريف العمد فسمانه لا قبله
كما يرغمونه وإنما ذكر معنى تعريف العمد بطريق المحققين على اندفاع ما توهم من أن
العمد هو القصد والاشارة إلى حضور الحقيقة لا إلى حضور الحقيقة فيتميز التعريف
مطلقا فكانه قال معنى تعريف العمد هو مجرد القصد والاشارة إلى آخره حيث أيجز
وأما أن ذلك الحاضر الحقيقة أو حصه منها فامر خارج عن حصة تعريف العمد بل هو
راجع إلى عروض التعريف أي الحاضر لا إلى معنى التعريف أي الاشارة إلى الحضور
فلو اعتبر خصوصية الحاضر وشيخ الأشارة إلى حضور الحقيقة تعريف الحقيقة في حضور
الحصة تعريف العمد كان ذلك سائر اصطلاح والكلام في كنه ما به تعريف
الحقيقة وامتيازها في تعريف العمد ثم إن سياق كلامه يقتضي أن يكون مراده
بالتحقيق والتقدير في العمد كنه الحضور والتقديره ويريد ذلك قوله حقيقة الجذا
فإن الحضور المجازي أن لا يكون الشيء حاضرا لكنه محل الحاضر في سبيل من الوجوه
الخطابية وح يلزم أن يكون تعريف المطلق والذكر للعهد الحقيقة أيضا لأن المراد
بها حاضريها في كنه حقيقة وأن لم يكن ذكر اللفظ فقد ذكر مثال التقدير
اعتمادا على ما سلكه من بيان وجوه التقدير وقد يقال الظاهر أنه أراد بالعمد
التقديرية ما ليس بذكر لفظا إنما هو مشهور وجعلها مثالين له للاختلال الثالث
أن المراد بتعريف الحقيقة هو الاستغراق ويلزم محذور أن يكون اللام الموضوع

الحقيقة

الحقيقة هو الاستغراق موضوعا لغير التعريف وذلك أن الاستغراق معنى
للتعريف لوجوده حيث لا يتوهم ناك تعريفه لكل محال ورجل ولا رجل
ولا رجل وقوله إذا مات متعلق بمرم على أنه لظهور لزوم لا نفسه - أن يكون
الجمع بين اللام الحقيقة ولفظ المفرد جمعيا بين المتناسبين لدلالة اللام صدى على
الكثرة ودلالة لفظ المفرد على الوحدة وهذا ما يلزم إذا كان الجنس المفرد
والا على ما به مرجح في فلا على أنه جاز على الأول وإن مجرد عن معنى الواحد
غير أن محل الكل كلمة واحدة أو يراد به كل فرد فرد لا مجموع الأفراد فلا منافاه أيضا
وله وإن صبر في الجمع بينهما أي أن يرجع والنجي في الجمع بينهما إلى أن المفرد سلك
دلالة على معناه بالوحدة وضم إليه اللام جعل الجمع لا يعنى أحدهما مطلقا
وله الوجه كثره مثل جواز ثبوت الفعل نحو حارت الرجل وجوده كونه بالجمع
وجوده دخول من عليه كاني الجمع وجوده وضمير الجمع إليه نحو الرجل ضربوا ولزوم
أن يكون الداعي في الرجل كلمة تسما كالواو والنون في ملحون **وله** إذا ما جعل
وجوب الوصف بالجمع أو حواره أي الوجود أي أقلها محذور أصالة وقد يقال أراد
أقربا إلى الوقوع أو صحة على جوب المقصود أن الوجه برفع بالمحافظة
على الصيغة الأصلية فلا دفع للجواز والصحة كاني الأسماء المجموع وقد صحى قوله
على الاطراد لأن وصفه بالجمع مسجوع في الجملة إلا أنه لا يقياس عليه نحوها كالتأني
الدرهم البصير والدينار الصفر **وله** وأقل أي لا أقل من الصحة على الاطراد أي
جده معرضة واعتبار معنى العمد نظر إلى أن الصحة بالنسبة إلى الوجوه كالبصير
الكل وكل ذلك على ما ترى فاسد بشاره إلى أن مبدئيا ومن الواضح في الحال
الثاني والثالث وقد ظهر لك ما قلناه أن القول بكون اللام استغراقا للحقيقة كل
أيضا كما ادعاه في صدر الكلام فلا بد أن دليله قاصر عن مدعاه **قال** والأقرب
بناء على ما ذهبنا إليه من أن الغرض من قوله أي يدل عليه أن يقال وكذا اللام موضوعا

لتعريف العهد لا غير كما قال به بعض ائمة الاصول هو الصواب بل معنى التعريف
 مطلقا هو العهد اعني الاشادة الى ان يدلول اللفظ فهو اى معلوم
 حاضر في ذهن السامع قبي الكشاف ان معنى تعريف الجنس في الجملة هو الاشادة
 الى العرفه كل واحد من ان الجملة هو وفي ايضا والتفصيل ان زيد موضوع للمعهود
 يمكنه ان يكون محالين وان غلام زيد المعهود يتبعها بحسب النسبة المخصوصة
 ولا نسبة لاحد في اعتبار معنى العهد في الموصول واذا كانت اللام موصولة
 لمعنى العهد مطلقا اى سوار كان الخاص به اية واحدة منها كان تعريف الحقيقة
 قسما من العهد كما ان ما سمى تعريف العهد قسم اخر منه نعم ان الخاص به اية
 كان اوجهه حاز ان يكون محصورا بحقيقة وان يكون تقديره اى كان الاول به الاول
 تعريف الحقيقة اية تعريف العهد هو ان يكون الحاضر الحقيقة المتحققة كما
 في قولك الحمد لله او هو الحق بالحمد والمقدر بان ينزل الحقيقة منزلة المعهود
 الحقيقة اوجه من الوصف الخطائية الالهة تفرض لنسبة منزلة المعهود لحقائه
 ونسبة وجوده بخلاف كونها معهودا بحقيقة فانه قليل **والا** لان ذلك الشيء يدل
 من قوله بوجه لتعارف اللام والباء الى المعنى واختار ذكر الشيء ليعلم الحقيقة
 و غير ما فانه ايضا قد ينزل منزلة المعهود وتحققها **ف** قوله ذلك حاضر في
 الذهن اى كالحاضر فكانه معهودا حقيقة كجوهري الشيء والاكولات المعنوية
 الغالبة او على طريق التهنيم ان يكون ذلك الشيء مستعجلا عنه فينزل منزلة
 عنه منزلة الاحتياج اليه التهنيم الى الشجرة والاستنارة او لتبليغ فيشتد
 ما يارم الاحتياج كالحضور والمعهودية فتعرف باللام ويأتي في علم البيان
 ان الجنس ينزل منزلة الجماعة لاحد هذين المذكورين فيفعال للبيان **والا**
 على احد الطرفين اى التحقيق اذ التهنيم في شأنه صفة اسما مشبهة
 اى متعاضدة **ف** او غير ذلك المعهود عطف على ما بعد اللام من قوله **والا** لان ذلك

الشيء

الشيء او غير ذلك المذكور قبل كونه امر عجبيا خارجا عن البطاير او قطعيا
 قطعيا فيجعل كالحاضر واما مرفوع كما في بعض النسخ المعبرة فليكن عطفا
 على ما تقدم نظر الى المعنى **ف** بتمام الحقيقة لذلك مقام المعهود راجع
 الى ما كان بعده من بيان تعريف الحقيقة بعد الاشادة الى التهنيم بذكر الشيء
 كما مر **ف** نعم ان الحقيقة الظاهر من كلام النجاشي ان اللام بما مقيدان تعريف
 الحقيقة وتعريف العهد ومن كلام بعضهم ان الاستغراق معنى ثالث وقد توهم
 ان هناك معنى رابعا هو العهد الذي يعنى الذي في حكم المنكر وقد بين ان معنى
 اللام واحد هو العهد المتداول لتعريف الحقيقة فلا بد من ان يجعل تعريف
 الحقيقة معنى اخر متعللا للعهد كما فخلوع وان الاستغراق لا يجوز ان يكون معنى اللام
 فشرع يبين كيفية استفادته الاستغراق والعهد الذي يعنى من اللام مع
 موضوعه لذلك الحقيقة الواحدة وقوة عبارة الكتاب في تشييد الاصل
 عليه اكثر النسخ هكذا اتم ان الحقيقة كونه من حيث هي لا متعده لتحقيقها
 مع التعدد وللا متعده في تحقيقها مع الوحد **ف** قد صرح عن المعهود بانه
 قوله لا متعده لتحقيقها مع التوحد وللا متعده بتحقيقها مع التكثر ومعنى
 النسبة البعده البها ظاهر وهو ما استهزى اكلت الكلامية من ان الالهية
 من حيث هي ليست واحدة ولا كثره ولا سمان من التعاليمات محل عليها
 والا لا اختلفت مع التعاليل الاخرى في صانحة لكل واحد من التعاليل
 غير متفكة عنها مساو اما النسبة القديمة فقد علمت على نفي التعليل **والا**
 في تحقيقها متعلقة بتعدد والتبني استفاد من لا التي بمعنى غير متفكة
 التعليل وكذا اللام في تحقيقها مع الوحد متعلقة بمعنى لا متعده اى متعده
 والا الاولى بذكره للتبني وذلك لانه ربما يتوهم ان الالهية لا تحققها مع
 كون متعده او انها بسبب تحقيقها مع الالهية اى التوحد يكون لا متعده

اي موحدة ولا الادلي مذكورة للتفني وذلك لانه ربما يتوهم ان الماهية نسبت كحكما
 مع التعدد ويكون متحدة اذ انما نسبت كحكما مع التعدد اي التوحد
 يكون لا متحدة فتبقى كل واحد من هذين التوحيدين وانما خبرهما فانما كان
 الماهية مع صفته لا يستلزم ان يكون مخصصا لهما وبان كل واحد منهما
 يدفع الاخر وبان تعليل صلوجها للتوحد والتكثير بلبس التعليل المذكور
 لان بغيرهم فاسد ناشي فالاصلح ان يكون مثله لا يكون سببا له كالتوحد
 في نفس الامر ولا دليل عليه كما لا يخفى على ذي قرة سليمة اذ جعلت على التعليل
 ايضا لان تحققها مع التعدد مثالا يدل على ان التعدد ليس نفسا لهما ولا جرم لان
 الجرم متقدم فلو كان امر خارجا عنها عارضا لها ورد بان العلة الزمانية لا تأتي في
 الحركية والمعدة الزمانية تنافي الوجود لان العوض متأخر ان الخارج عن الشيء يكون
 لازما له متقبلا لانه فلا يكون ذلك الشيء صالحا لبقائه ولعل الاعراض عن ترجية
 بالامال تحت ادي **د** صالحة خبره الحقيقة واللام في لكونها متعلقة به من
 حيث هي حال من صير لكونها اي ماخوذة من هذه الحقيقة ولا تتعدده لغير
 على الخبرة **د** فيكون الحكم اي اذا كانت الحقيقة صالحة والتكثير لم يكن الموقوف
 باللام والابتنفس على الوحدة والتكثير بل على نفس الحقيقة بحيث حضورها في الذهن
 تحققت او تقديرها فان قصدت به الماهية من هذه الحقيقة كما في مقام التعريفات
 واجراء الكلام على الماهيات فذلك ان قصدت اليها مجتنب وجودها في صفته
 الافراد بناء على الاحكام الجارية عليها اما ثبت طحا في ضمنها كان استغراقها
 وعدم استغراقها فوضا الى مقتضى المقام فاد كان المقام خطا بيا بطلب
 للذهن للظن دون اليقين حمل على الاستغراق دفعا لتوهم التبرجح بلا مرجع واذا
 كان استدلالا بطلب اليقين حمل على اقل ما يتحقق فيه الحقيقة فتدبر جميع الاستغراق
 والعدد الذي اعني الحمل على غير معين الى تعريف الحقيقة فالحكم شي اذا عرف

اللام

باللام فان كان هناك جهة من الابهة معبوده حمل عليها والافان لم يكن
 ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث وجودها في ضمن افرادها حمل على الحقيقة ان
 دلت قرينة على ارادتها من حيث الوجود فان كان المقام مناسباً لاسم
 حمل عليه والافان حمل على معين واما قدم الحقيقة على الابهة لانها اعرف واكثر
 في معنى العدد والمطلوبية **د** استغراقا فمميز لكونه والعربا لك هو الذي
 يخرج بسهولة لعله تجاربه والحب بالفتح الجراج المجرى **د** مفردا خبر كان الجملة
 خارج الموقوف باللام الحقيقة والمراد التسوية بين المفرد والجمع في الحمل على
 الاستغراق او الاقل وتقدم خبر كان في مثل هذا الموضع احب واما زاد لفظ الامام
 وهو الاتباع في دهم **د** لان ما يجمع جميع الافراد في تحقق الحقيقة بها لا
 ان يكون لبعضها ترشح من جهات اخرى **د** على اقل ما يحتمل هو على صفة المسمى
 وكذلك فلا موجب وفي قوله اراد على الاثنين بواحد شرا ما لا يرتفعه
 من كون الاثنين جمعا اي هو العدد اراد على الاثنين لا الانسان وفيه تنبيه
 على ان النسبة من المفرد والثنائي والجمع كالترتيب من الواحد والاثنين والثلثة
 وعلى ان الجمع اذا اطلق على ما هو اريد من اثنين اقل من واحد كان مجازا ايضا في
 قوله تعالى **الجمع** اشهر معلومات **د** وستقن على هذا اي على الحمل على الاقل
 المستيقن في المقام الاستدلال في نفي الاستدلال حيث قال هناك الجملة
 الشرا لكون مبينة الى في الكل وخلافه قوله المومن غير كرم سميت **د** احتمال
 سميت جملة الاحكام في الكل وخلافه ان سميت لم يستعمل الا في المستيقن
 وهو البعض والمطلب اليقين في الاستدلال لا في الحقيقة فيه الى انما زاد
 الصريح الى الكتابة **د** وبني كلامي هذا المعنى حكم بان الاقل في الجمع هو ما زاد
 على الاثنين واحد **د** ليس بجمع اي ليس بحرثي من الحيات الرصد
 عليها حصره في المطلوب للمجموع الاصطلاحية والمراد بها تلك الصاعه علم

البداية وسواها اللغة والصرف والنحو ولو اصبحت الحدود والاستدلال
 او علم العربية فمعنى سواها السوابق منها كذا معنى لواحقها وهي علم المعاني
 وما يتبعه زبدان من تلك العلوم تبارك الله في الجمع بالحد والصحة وعود
 الضمير وجوز التناوب في نحو جارت الرجال دون الرجال وهذه التوضيحات
 لصاحب الكتب فثبت قال في أشهر معجمات ان لفظ الجمع يشترك فيه
 ما وراء الواحد **وهو** عربي الاستغراق العربي ما بعد في العرف شمولاً واحاط
 مع خروج بعض الافراد وغير العربي وهو يسمى بالجمعية يكون شمولاً لجميع الافراد
 في بعض الامور **وهو** غفار الذنوب اي من شأنه ان يغفر ما كلفه الا ان يغفر
 الكتاب برقيته بالتوبة عند العزلة وغفران الشكر عند بقاء الكل ولا يحد
 ذلك في شمول الذنوب جميع افراد **وهو** واستغراق المفرد يكون شمولاً زائد
 لفظ يكون اشعاراً بان استغراق المفرد قد يكون اشتمالاً دائماً ومثل بالكرة
 المنقبة بوضوح ذلك فيها وانما صدق لارحال مع وجود رجل او طين لان
 مدلول الجمع مركب من الجنس والجمعية فاذا انفي هذا المفهوم المركب انتفى افراده
 وسيجمل الجنس ليس الواحد والاشنان منها واعلم ان المفرد اذا عرف بلام
 الجنس وقصد به الاستغراق تناول كل واحد من افراد مضمونه اعني الاحاد فاذا
 سب اليه حكم كان متبياً الى كل واحد والجمع السعوى فمقتضى على المفرد
 يقتضيه تناوله كل جماعة وفي شرط ان لا يتداخل الجماعات واجزاءها صدر عن
 التكرار فاذا نسب الحكم كان متبياً الى كل جماعة فاذا استلزم ثبوتها
 كالجمعي مثلاً فم ثبوت لكل واحد والافلا واليه مال المصداق ان نسبة الجنس
 الموهن الى العظام لا تدل على ثبوت الوهن لكل عظم فاختصر اللفظ بالافراد
 وتوصل الى اللطاب في معناه وسيأتي بيان الكلام في باب الايجاز **وهو**
 تعالي في الكسوف ان الملك اكثر من الملكة وروي عن ابي بكر بن منن ان النسب

لكن

اكثر من الكسوف واذا كان معناه كل جماعة خرج عنه الواحد والاشنان يكون
 استغراق المفرد اشتمالاً لكن جمهور ائمة التفسير واللغة على ان الجمع المحلي
 باللام والمضاف كالعالمين والمحبين وعبيدي يتناول كل واحد كالمفرد
 وذلك ليعال لفظ عن معنى الجمعية وصار للجمعية ولولده صفة اشتراك
 والاشنان منه نحو جاني الرجال الا ان هذا اقدرا على الجمع الكل المجموع كما في
 بولك لرجل عندي زبدان اذ لا يترك الا انهم واحد وتفرق في العرف
 من المفرد والجمع في جانب الفلتان المفرد يجوز ان يراد به بعض الجنس الى
 الواحد وفي الجمع يراد به بعضه لا الى الواحد **وهو** واذا عرفت هذا اي
 كون العرف باللام في المقام الخطابي محملاً على الاختراق لزوم ان لا يكون
 غير زيد منطقاً لان معنى الاول زيد كل منطوق ومعنى الثاني كل منطوق زيد
 فلا يصح زيد المنطق وعمد الاستدلال التناقض وصح لا عمداً لانه لا ياكيد
 ويصح المنطق زيد وعمد والواو ايضا لان الفقد الى جهة المنطق فيها معاً
 قنابل **وهو** لجماعات اعتبارية مثلاً ان يكون جود غير حاتم مثلاً قليلاً في نفسه
 او ضحياً او غير عام او غير اصل الى الخ طبع **قال** واما الى القضية لكونه
 حجة جعل الى القضية لكونه سبباً اما الاول فلامه اذا اراد ذلك
 التقوى وجب ان يستند الفعل الى ضمير المستند او يستند المجمع اليه فيكون
 ويكون المستند حجة واكثر من نفس الترتيب اذا اراد تقوى الى ما يكره او
 اداة التاكيد كما هو المستند اذا كان حجة سبباً لم يتصوره تقوى الحكم
 على ما صورناه فلم يعمل به اذ المستند اليه في الفعل مفعول على احوال اللغة وعظم
 لشدة الكلام في اداة التقوى وعطف الظاهر لان الضمير قد يخص
 انصافاً **وهو** كما سيأتي في باب ما سببه من بيان سبب التقوى اعني كبر
 الاستناد وذكر الشرط من غير اداة مع عدم الفرق في التقوى للعرف

يشترك الفعلية المحضة في التقوى لما عرفت من ان الشرطية الح واعداد في
 لفظ تلك في النظرية الكاف ايضا لان الظروف بعد الاحكام الافراد
 بخلاف الشرطية فانها جمة مقيدة واما الثاني فلما تبين قوله وادان سببا
 الى اخره وهو عطف على قوله اذا اريد دعوى الحكم قد تقدم المسبب
 بمسألة وصف الشيء كمال متعلقه الا ان مثل هذا رجل كريم ابوه وصف مسيئ
 زيد كريم ابوه لا بعد مسند سببا كما سيأتي ثم ان ظاهر قوله اذا كان
 المسند سببا يدل على ان المسند سببي يكون نفسه جملة لان المتبادر من قوله
 المسند هو المسند الذي يفدي لبيان ان الالفة المقصية تكون جملة وعلى هذا
 فالمسند سببي في هذه الالفة هو جملة ابوه منطوق ونظيره كذا نعرفه
 بتضي ان يكون المسند سببي نفس منطوق وانطلق ففعل يطين السبي على كل
 واحد منهما فانه بعبارة على ذلك فاراد بالمسند المعنى ان اول بصره
 في قوله وهو ان يكون مفهومه المعنى الثاني على طريقة الاستخدام وهو كون
 المسند سببا وان يرجع الضمير الى المسند اخرج الى تقدير اي دوان يكون
 مع الحكم عليه العبارة الظاهرة ان الحال مع الحكم ثبوت لما هو مبني عليه
 فان مفهوم المسند ليس محكوما عليه واجيب بان كل حرف من اجزاء الكلام علم
 كان او فصل قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند مثلا حكم عليه بانه ثابت
 للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه الفعل والمراد بالمسند هو المبتدأ فانه
 اساس بني عليه الخبر **مطلوب** التعليق باللفظ ضرر ان يكون وتعليق
 اثبات مضمون على انه مصدر التعليق مثلا او لا بالفعل ثم بالصفة المستقة
 ثم الطرف واكتفى بانه الاثبات لانا اصل وقوله او يكون لفظ عطا على ان
 يكون كذا قوله فيطلب لفظ عطا على او يكون ووصف الفعل باستدعاء
 الاستناد الى ما بعده فلو ان كل فعل كذلك لزم عليه قوله فيطلب سبب

مانند

ما قبله اي ملتبسا بتعلق ما قبله اي متعلقا به كتعليق الاخ بزيد وقال نوع انباء
 لان ضرب اخيه الشخص ليس ثابتا ثبوتيا حقيقيا بل هو منسوب اليه نوع ثبوت فان
 قلت كان يمكن ان يجمع بين قسم المسند السببي في حد واحد بان يقول هو ان يكون
 مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مسند اليه او بالانقضاء عنه الح فلماذا عدل
 قلت لئلا ينتقص ثبوت زيد منطلق ابوه فان المسند هنا ليس سببيا و
 قيد المسند في القسم الثاني بكونه فعلا واكد به بان عطف عليه لشيء متصلا
 ولم يذكر في اثر المقصود الفعل التفضيل لانه لا يعمل فيما هو سبب مما قبله والشر الذي
 يطلق عليه هو ان الاسم المتصل بالفعل مع فاعله الظاهر جعل في الاثر اذا باعلا
 فاعله مضمرا واما جعل مع المضمرة مفردا شبهة بالحي عن الضمير لعدم تغيره
 الحكاية والخطاب الغيبة ومنها ابحاث الاول ان منطلق ابوه ليس مسندا
 فعلا فبمعنى ان يكون سببيا كما يقتضيه قياسه على لفظ قلنا ثم لکنه اخرج
 عن السبي محافظة على اللفظ في اقتضا السببية كون المسند جملة الثاني ان المسند
 في مثل ما عرفت اذا قصد به التحقير جملة وليس سببيا ولم قصد به ان تقوى الحكم
 ايضا واجيب بان ذلك الضمير تأكيد مقدم لا مبتدأ فالمسند مفرد والكلام فعلية
 وليس شيئا كسبائي وقد يجاب بان المقصود الاصل هناك التحقير الا انه لما كان
 سبب التقوى متوقفا كان ايضا مراد ايتجا برشدك الى انك اذا
 فرى انما عرفت على ظاهره لا بغية الا التقوى فاذا اعترف به تقديمه بآخر يقيد
 التحقير فلم يورد صيغة المحضر في فاعله التحقير الثالث ان الجملة الواقعة ضمرا
 عن ضمير الثالث ان عبارة عما جعله ضابطا لكون المسند جملة واجيب بان جعلها مستثناة
 عن الحكم المستفاد مضمون الضابط تنبيه على خروجها منه فلا ضمير الرابع ان المسند
 مثل زيد اخوه عمرو وشكل جعله سببيا اذا لا حاصل التعليق ذلك الحامد بالمسند الاول
 فتعليق اثبات قلنا هو ماول يكون مسيئ بعرو كما مر فظهر صحة تعليقه بزيد كما كان

المشتقات والافعال الى مسان بخوريد ضربته او ضربت غلامه او قام عمرو
 في دوره لا تقوي فيه وليس بالبدل الفعل اعني فاعليه سبب قبله واجيب بالزام
 التقوي بناء على ان الضمير مطلقا بصرف الجذر الى المبتدأ نائيا فيكفي الحكم
 قوة ما يسيح وانت تعلم ان كون المسند الي زيد جمله في هذه الصور لم يتشأ
 قصد التقوي حتى اذا لم قصد كان ايضا مسندا الي زيد ولكن مفردا كما في انا
 عرفت فذكر **قوله** وما ذكرت لك اي من ان الحقيقة لكون المسند جمله اما
 التقوي او كون المسند سببا اذا علت حمولة مضمونه اغترك على قلت مكنه
 بما في علم النحو الاول وجه قول النحاة لا بد من الجهة الواقعة خبرا من ذكر لغو
 الى المبتدأ وان كان مقدور اذ ذلك لان التقوي المذكور اما يكون باسم الفعل الى
 المبتدأ وبصرف الضمير مطلقا من الجذر الى المبتدأ والمسند السببي بعد بناء على
 علمه او اسناده الى ما بعده لا يكون مطلوب التعليل بغير الا اذا كان للضمير عليه
 لا يكون مطلوب التعليل بغير الا اذا او المسند اليه تعلق وارتباط بذلك الخبر الثاني
 ان كان الجملة الواقعة خبرا لثان مستثناه عن هذا الحكم الكلي اعني اشتراط
 العايد فذلك لان التقوي انما يقصد اذا اريد به اثبات معنى المبتدأ وكون
 المسند سببا انما يتصور اذا اريد تعلق معنى به وليس خبرا لثان لان
 المبتدأ لكونه تفسيرا له ورافعا لابهامه فهو مقصود مرتبط بمبتدأه كالخبر
 المفرد بل اقوي منه انما نشأ وجه نيابة تعريف الجنس للعموم عن الضمير وذلك
 لان المعصود هو الربط وحاصلها كما في الضمير قالوا اوني عطف سببه للعموم
 على نيابة تعريف الجنس شعار بان ليس معنى الجنس الاتصاف بل الماهية الشر
 وهي جنس يد بطلق عليه وبما غيره فاذ ذكرنا الخبر عن زيد علم انه لو كان
 رابطا بزيد واما كون العموم رابطا فظاهر اي لا تقع اجرهم واجر غيرهم
قوله واما حاله المقصود لكون الجملة فعلية بين ما يقتضيه كون المسند جمله على الاطلاق

فتح

فشرح بين الحالات المقصود لمقصودات الحمل الرابع على النمط الذي سبق
 في المسند المفرد و**قوله** فني اذا كان المراد اي من الجملة السردية
 مسند التجرد اي حدثت المسند للمسند اليه فريد انطلق بترك انطلق
 زيد في الدلالة على تجرد الانطلاق وبما بينه في افادة التقوي واللام في قوله
 ما افادة ليست هذه للوضع بل هي للغاينة واراد بالافادة الدلالة كمالا في
 ما ذكر في خانة النحوس ان الالفاظ المفردة لا تفيد السامع شيئا انما تفيد
 معانيها التركيبية **قوله** موزن بذلك اي يكون الفعل موضوعا للدلالة على التحرفان
 الفعل مادل على افتراض حدث زمان هو مجرد متغير وقطعا تب ان يرعى
 في وضعه مجرد ذلك الحدث في ذلك الزمان لا مجرد افتراضه **قوله** اذا كان المراد
 خلاف التجرد والتعبير به اما يجري في الاسمية الترخيضية اسم كالمثال
 المذكور واما بخوريد ابوه انطلق فانه يفيد التجرد لا يري الى قوله فالاسم الج
 فانه يدل على ان طواف التجرد مسند الى الاسم الذي وقع مسندا في الاسمية
 الى الاسمية مطلقا فانه توهم فاسد والمراد بخلاف التجرد مطلق الثبوت اعني
 بلا تعرض للحدث لا الاستمرار الثبوت فانه موقوف الى العام فان الاستمرار
 التجرد في المضارع موقوف اليه ايضا كما مر **قوله** الا بالعرض كاسم الفاعل
 اذا كان عاملا فانه يدل على الزمان اعني الى ان استحقاق فمفيد التجرد كالفعل
 الا انه عارض كاسم الموضوع للفعل نحو سمات فانه توسط ذلك الفعل
 يدل على التجرد **قوله** ويسمى مرافقات الجملتين الفعلية والاسمية يعني سواء
 وقعتا بمبتدأ كما مر اد كما في الامايات المذكورة وتجرد الضمير على التمر وضمير
 ففصل للمحصراي هو يطلعك لا غيره وضمير على انه للثان وخبره
 طبق وانما جاز ذلك مع ان المفسر لغير ان لا يكون الاجملة خبرية
 لانه اجمع عن معنى الاستفهام وصاحبه طبع تطبيقا بلغا كما ملأ وقيم

حاز ان يكون حين ادعى طرفا لطيف وقد سبق بطرءه وجايز حال من
او برضهم في قوتهم والضمير في القول وقوله لم يردج متعلق بجايزين
ذلك إشارة الى ادعاء الاحداث اي لوجاوا بالاسمية بدعيين فانهم ثابتون
في الايمان لم يكن رايهم نقبلا منهم كيف والمبادر ادعاء
وحيث جي متعلق بطق ومع الباء عطف على جملة اسمية اي وكما
مع الباء وقوله تعالى فاعل طلق والوجه في تطبيقه الفصل في رد دعواهم
الكاذبة انهم ادعوا احداث الايمان لا ثبوت ليردج عنهم فرد ذلك عليهم
بانهم ستمون على عدم الايمان مع التاكيد بالباء فان الجملة الاسمية محررها
كما اذا كانت مثبتة تفقد بها بحسب العلامات استمرار الثبوت كذلك
اذا كانت منقبة بعدد ما بحسب استمرار النفي ويزم من استمراره انتفاء الثبوت
فما كانت الشبهة ولو قبل ما اذنوا لم يبلغ هذه المرتبة في الرد وقيل
تفقد بالاسمية في الجواب اخرج ذواتهم عن لفظ ايمان ويزم انتفاء
احداثه **وعلى** فتاوت عطف على قوله على انه والمناسب لما تقدم وما
ان يقال على ان تفاوت ولام يوجد كلمة ان جعل كيف اصاب يدل على
مختلفات اي يطلعك على عادات كلامهم على كيفية اصابته والضمير اعني
قوله وهو راجع الى ما قبله ولا شك ان المحكي اسما وانما معكم الالة ادخل ما قبل
به الى الحكاية في المحكي تعليقا وبهذا الاعتبار صح ان يكون فيما يحكى طفا
تفاوت كلام السائقين بل انكلف تحريم وقوله عاداتنا مصدر للتفرد والى
جملة متعلق بالاول على ان ظهر وان كانت كلمة الحاضرة والزمى المرمى واداء
الاسم كالمسمى ثم المرام وانما اختاروا مع المؤمنين الفعلية لانهم
يدعون احداث الايمان وجردها عن التاكيد لان انفسهم لا تعدم
هذا الكلام ومع سياطهم الاسمية لانهم يدعون الثبات على اليهودية والادوية
لانهم في ذلك على صدق رغبة ووقور نشا طو لفظ بلانا من هذا

الدر

الاله على التجرد ورفع على انه مبتدأ محذوف الخبر اي عليكم فبدل على ثبوت
السلام بل على دواءه بحسب اقتضاء المقام فيكون تحية عليه السلام حسن
من تحيتهم **وقد** استغف عنها في مواضعها اي في الحالات المعقضية
الفعل بالشروط المختلفة وانما جعل الحالة المعقضية لكونها طرفا ارادة احتمال
التجرد او الثبوت لان الكلام في الجملة الواقعة خبرا والظرف لا يكون جملة
تقدير الفعل وقوله بدل استقر نصب على الحال اي مبدلا من استقر على اتي
الاحتمالين حال من خبر مبدلا اي كائنا عليه وعلى ما تقدم حال من خبر كائنا
احوال متداخلة ويظهر لك من هذا اي من كون الطرفين اخضا والفعلية
مع ما تقدم من ان الشرطية جملة خبرية تفقده بعينه مخصوص هو الشرطان مرجح
التفكير الجمل الاربع المشهورة الى اثنين لان الطرفين رجعت الى الفعلية
والشرطية الى الجملة التي وقعت جزاء وهي اما فعلية او اسمية **قال** اما
الحالة المعقضية فتأخير السند عدل عن ضمير السند الى الضمير المحل الى اصل
اعني تفاصيل الجمع مع رعاية حسن الاجتماع بين لفظي السند والسند اليه وقد تقدم
الوجه في اسناد تأخير السند الى مقتضيات تقديم السند ونسب اليه
الكونية ان كون الحكم على السند اليه مطلوبا بوجوب صدر الكلام اذ لا بد ان
يعمل المحكوم عليه او لا حتى يكون الحكم على محقق وبذلك يجب تأخير السند ايضا
فلا حاجة الى ذكر في تقديم السند اليه فردة بقوله وياك ان تظن اي لا تظن استجاب
صدر الكلام للسند اليه حاصلا يكون الحكم عليه مطلوبا اذ ليس كون الحكم عليه مطلوبا
هناك اي في مرتبة استيجاب الصدر اي جعله واجبا بل هو في مرتبة ادنى
او ليس الاستيجاب في مرتبة كون الحكم عليه مطلوبا بل هو في مرتبة اعلى وفي قوله
فلا يغفل إشارة الى ان هذا الظن من شأنه العقلية فان الحكم كما يتوقف
على تعقل المحكوم عليه يتوقف على تعقل المحكوم به فلا يجب من هذه الجهة تقدم

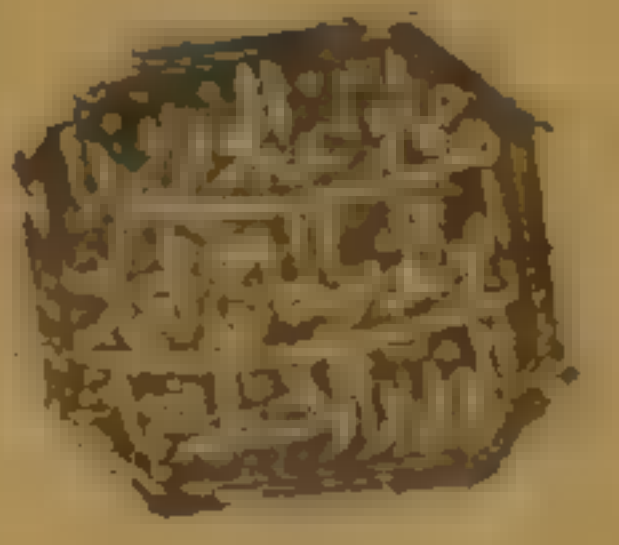
على الاخرى التعقل على ان المتقدم في التعقل لا يستلزم التقدم في اللفظ
نعم على المسند اليه انما يطلب له الحكم بالوصف الذي هو المستند
الاصل تقدمه عليه ليعمل او ذكر او اما تقدمه عليه لذلك فلا يلزم الى وجود
ما يخرجه في الجملة الفعلية وجوازه في الاسمية **فان** واما الحالة المتقدمة لتقدم
قد سلف منه احواله ما هو المستند اليه على ما يقتضي تقدم المسند فلا بد من
الاتهام بتواصل هذه الحالة **فان** موضع تقدمه اي تقدمه كونه **فان**
مقتضا للتقدم او ان يكون المراد تخصيص المسند اليه الاصل في لفظ
المخصص والاختصاص والمخصص ان يستعمل باذخال الباء على ان
عليه اعني ماله الخاصة فيقال مثلا خص المال بزيد اي المال لزيد وعنه الا
المعارف في الاعمال اذ خال الباء على الموصوفين اعني الخاصة كقولك خص
بالمال بانه على تضمن معنى التميز والافراد وذلك لان تخصيصه
في قوة تميزه لا غيره فبانك قد كنت متميزا بالمال عن غيره ومن هذا
خصمت فلانا بالذكور وخصك بالعباد وخصص نوابه ويخصص بجمعة من
وكذا انه تخصيص المسند اليه اي تميز المسند وافراده من بين الاشياء المتصلة
لان جعل بانباته للمسند اليه وهذا يعني قصر المسند البعز المسند ومن
الاصح قوله من هنا من غير ان يخص باصدا وقوله في ضمير الموصول اذا كان المراد
تخصيص المسند اليه كالمعنى ومعنى قوله تعالى لكم دينكم ولي دين ان دينكم
مقصود على الموصول لكم لا يتجاوز الى الموصول لي ودينه مقصور على المسند
الموصول لا يتجاوز الى الموصول لكم والقصر للافراد والمقصود بالداركة
سحت بانه التوكل وكون الامام المجازة مبيحة للاختصاص بمعنى المخصص
سلم لم يبق دالة التقديم عليه الجواز الادلة على مدلول واحد
فبرده بين القيام والقعود **فان** الى باسمي نظر تقدمه ان كان عدم

مقدم

داخلا

داخلا في الافراد **فان** وارد خبر المبتدأ الذي هو قوله على هذا
اي علم كونه جوازا للمتمرد ويمكن جعل المثلين لقصر القلب بان يعتقد انما
كون زيد قاعدا او كون المسكلم قبا واما جعلها لقطع التكرار فلا يقتضي
بين الوصفين وسيا تيك في هذا المعنى اي في قصر المسند المتقدم
بكلام كقولها اي قول القائل وبي ام تابط شر اكانت موصوفة
بكيه وشره فسلبت عن شيئا عنه فذكرت كلمات سورة مجتنب
ولقد جعلت في بيته مظنة متدودة حبك النطاق تحت راسي
وعلى ابيه درع اشارت بذلك ما يزعم العرب من ان المراد اذا غرت
عم وطيت انت بالولد سجاها والحبك جمع الحبك وهو الطرفة في
الرمح ونحوه والنطاق شقة ليس لها حجرة ولا ينفق ولا ساقان
المرأة بها فتشد وسطها وترسل اعلاها على يعلها الى الركبة والاعمال
يخرج على الارض وقد يقال تحت راسي سرح حال من جعلت بلا واد
والظاهر ان سرح فاعل للظرف لا مبتدأ فلا يكون ما نحن فيه وكأنه مثل
به على الاحتمال المرجوح اعني كونه اسمية وقعت حالا بالضم ووجه
له من ايات حبان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم وقوله له رجه
لو ان مولا زحودا على البركان الراندي من البحر والكرة ههنا فلا
تقدم الظرف عليها كما في قوله تعالى واجل يسر عنه كما صرح به الا ان
الكثر في الاعمال تقدم الظرف على الكرة الموصوفة تعالى عندي لو
وكنا نفيس وعبدت وذلك لانه لو اخر لاصلا يكون متعلقا
اخر وكانه يابر اد الا منه من الكرة موصوفة بغيره موصوفة على
تقدم الظرف للكرة المذكور فسمان واجب والاولى وانما لم تقدم اجل
منه لان المعنى فاني اجل مني عنه فحيث ان الباء لا يبعد

ارجح حل التقديم في له سمح للتخصيص **لها** اي للدرج فانها حوت سماجي
 جمع حلقه وصيغ مصدر وصف به والوصف من المنوع في وصف البيع
 سبعة وتذكر الضمير المحرور في وضعت للنظر الى الصيق والاحاسن
 بالبار وغيره اني استنسا مقطوع اي للكني والبيت للبدن قاله عند النزاع
 وادعوا لكرم الشرف في اصد الايض الجبهة من الفرس والايح المضي من
 الصبح ايضا وادعوا في ايم اي بقتدي والهداة جمع لا وداعلم الجمل في را
 نارجله اسعته وقعت صعد وانا يكون مارفا على الطرف الاعتماد على
 فلا يكون مما نحن فيه **ف** وما شاكل ذلك **س** كذا كذا من الامثلة وفوقه فان
 فان التعت متعلق بقوله لاغت او تعليل لكون التقديم بينهما على ان التقديم خبر
 لاغت ولذلك **س** ولان لغت لا تقدم بل اجابني واكبا على انه حال ولا
 شك انه لو اخر لكان لغتا مرفوعا فلم يمتنع تقدم لغت لما رفته قدما
 وربما يقال اراد انه يجب تقدم الحال اذا كان هو الحال كقوله لاغت
 اذا كان صاحبها منصوبا ولو كان تقدم لغت لم يرتفع الالتباس في صورة
 المنصوب ايضا **و** لان الطرف يريد ان هذا التنية انما يصار اليه كما اذا كان
 المبتدأ المكرة والمخبر فانه لا لاخر الطرف لكان محله على الوصف اولى وانما قال
 عن المكر لان المخبر عن المرفوع لا يصح ان يكون وصفا اذا قدر بالفعل او باسم الحال
 المكرر والضمير منه للطرف ونظما بالجل يتعلقان باولى الا ان الاول باعتبار الصلة
 والثاني باعتبار المفعول كقولك زيد بالاكرام اخذ منه بالامانة وقوله لا
 تعليل لاولية وذلك اشارة الى الجمل على الوصف وقوله استعنا **ع** عطفا عليه
 بدل من يرس وما سبق في الفن الثاني هو ما ذكر في تعريف السند اليه ان طرفي
 الحكم كما اذا اذ اخذوا اذ اذ الحكم بعد اخذت في الثامنة في الاعلام **و**



اير

٨٧
 اي ولان المصير الى التنية بالتقديم لتعاضد الامر في الجمل على الوصف لا يجب تقديم الطرف
 لا كما عند ان كانا اذا كان المكرر موصوفا فان التكرار لا يستدعي الوصف سبعة عاوه اذا لم يكن
 موصوفا فلا يثبت تلك الاولوية فلا يجب التقديم فالتسوية الاولى الجمل على الوصف اذا
 انما تقتضي اولوية التقديم لا وجوب قلت تلك الاولوية القائمة عليه باعنه على التزام التقديم
 فاذا انقضت صارت باعنه على ترجيح كما دلت **و** وان هذا التقديم لما حكم بان الطرف
 وقع خبرا عن المكرر وجب تقديمه واراد في بان التكرار اذا كان موصوفا لم يجب ذلك التقديم كان
 التبادر مريلا وجوب التقديم مطلقا اذا لم يكن التكرار موصوفا فاشا الى ان يماك
 تفصيلا وهو ان الطرف الواقع خبرا ان لم يكن له حق باخر عن ذلك التكرار قبل ضرورة
 فانه يجب تقديمه عليه كما مر وان كان له حق باخر عنه لم يجب محافظته على الحق القديم وخرقا
 بين التسمين لا يقال هناك صور اخرى لا يجب التقديم فيها ايضا مثل قولك ما احذر من
 وارجل في الدار لانا نول يوف حائما بالمقاييس على التكرار الموصوف فاما ان الوصف يخص
 تلك الاولوية معه كذلك حرف النفي والاستفهام وجبان تخصيصا فليس في تلك الاولوية معها
 ايضا مثل المصدر بالفعول كلام عليك وبالفعل له كقول **ف** فلا اي فلا يسترهم وخرقا
 لنفي الالتزام وقوله عن مبتدأ ذلك اي عن مبتدأ المكر الذي ليس موصوفا **و** ذلك اي التكرار
 الذي لم يصير بعد مبتدأ وللفظ حق باخر عنه فذلك ما عليك وقوله من لا حال من كلاما
 لان اللفظ المحكي معرفة وكذا المصدر حال منه لذلك اي لكونه منزلا منزلا اسم عليك منزلة
 منزلة اشارة الى جوب حرف الفعل وقيام المصدر مقامه فيكون هو العامل في
 ونظرك حق باخر عنه والقياس في كل قبل ضرورية مبتدأ ان يقال ولما لك
 ويل في الطرف لانه بمعنى هذا كما ان التامع في الاستعمال وملك الاضافة واعاد لفظ
 بين طول العهد **ف** ليس له ذلك اي في في التاخر وانما قبل ضرورية مبتدأ لانه
 بعد ما صار مبتدأ كان حق الكل تاخر عنه **ف** قد ملك خصمك لاشك ان كل احد ينظر
 هناك خصمه فهو المهم عنده ولو اذ ذكر هذا لم يحسن ذكر الخصم **ف** اولاه صاع عطفا على

المعنى كانه قبل واما تقديم المسند فلكونه متصفاً للاستفهام اولاً لصاح للفاعل نحو
سعيد من رافقت اولاً لانه اهم عند الفاعل كالاشياء المذكورة **لو** باستحقاقه **جاء**
النعيم او من شدايد النعم فان غداً الرخص انما يكون بموجب قوي فيكون شديداً او قدم
المسند لان اتمام بالوقوع عليه **لو** او كونه عطفت البيت الاول باو بنيتها على
في الاستقلال بجهة التمثيل على طريقة او كصير او لاصحالة قصد التخصيص بالتقديم مبالغة
في اثبات السلام على المرأة السر كانت مع كانهما فلفظه ثم ونظم البيت الثاني في
سلوك الامم لاولا ولا شتر اكل النظم وتنوين مطر الاول للضرورة وتقدم عليك لان
الاهم بالنفي تعنى السلام بالمخاطب وتقدم خبري ليس ولم يكن اعني محض ومن الضلوع
للاهمية ايضا والمعنى اذ لم يكن في قلب المحبوب مودة وويل لم تستر شفاعته فخرج
وصال وويل وحيث كان التفاضل واهتمام الفاعل فربما من عقد قلبه بالسبح واهتمام
قرنها وغير الاسلوب فيها ثم عاد الى اسلوبه فقال اذ ان يكون المراد بتقديم **لو**
ثمة في تقديم هذا المسند مع تنكيره للابهام ووصفه بالاطل بهتم الكس بحرفة تنو
تمام الى ذكر المسند اليه والى الفاعل فاعل تشرق اي تضمني بهجة به الشدة وقيل
الذي يات من شروق على انه متعديا بنفسه او بتضمين الانارة وفاعله ضمير الله
وفيه عدول عن الاستعمال السابق الى انداد وعن المعنى القوي الى الضعيف واما
جعل الدنيا ظرفا لاشتران الشدة فمن قبيل مسخ الكلام وقد يقال الحسن ان جعل
ثمة مبتدا خبره محذوف اي لنا ثمة بهذا امر صوته بكة افيكون سلس الضحى وما
عطفت عليه بدلا او بياناً ويكون المثال خارجا عن محض فيه **لو** وكان راجعاً الى
قدم كانه راجعاً الى المحرق ومن رماه على او اخر ما للتشويق اي من جنس الرماه او اخر
المحرق واولها دخان اي هو من جنس المراد بيان وجه التسمية يعني ان زمان الصبا
فيه ظلمات الجمل وكدرات الطوار بمنزلة الدخان وزمان الشحوة فيه ضعف النور
واستبلا البرد والبس بمنزلة الرماه وقبله عيشة الشباب ليس منها صباي

لا دواشي الحان **لو** تطرد الكلام في المسند اذ هناك زوائد التشويق الى المسند
التي تمكن زيادة مكن كاتري في ثمة تشرق الدنيا دون كان روم رماه
لو او يكون عطفت على ما بعد ان من قوله ان يكون اي اذا اريد بالجملة افادة التجرد
جعل مسنداً فعلا لانه الموضوع لا فائدة وقد م السية على المسند اليه الذي هو
فاعله فكما ان افادة التجرد تقتضي كون المسند المفرد فعلا على مر كذا تقتضي
كونه مقدما على المسند اليه وكيف لا يكون فعلا يستندم تقدمه على فاعله **لو**
يريد انه لو قال وتقدم السية على ما يستند اليه بلا تقييد بقوله في الدرجة الاولى لورد
عليه نحو انا عرفت فان الفعل فيه قد استند الى المبتدا ولم تقدم عليه فلما قيده به
لم يرد واراد بخوا انا عرفت الجملة الاسمية التمسند بها جمله تعبه **لو**
اليه فيها ضم اعادة الى المبتدا وقد علم من هذا التقييد ايضا ان افادة التجرد
انما تقتضي وجوب تقدم المسند الذي هو الفعل على ما يستند اليه في الدرجة الاولى
لأن ما يستند اليه مطلقا فلا يدر من ذلك ان الاسمية في خوا انا عرفت لا يقتضي التجرد
بالقياس الى المبتدا بل التنبؤ فانه توهم فاسد لان الضمير وارجع اليه شي
واحد فكيف قصد ثبوت المسند افاد تجرده للمسند اليه فلا تعقل **لو** واذ كانت
هذه الطريقة هي ان يستند الفعل الى ما بعده من ضمير ابتداء ثم بواسطة عوده الى ما قبله
يستند اليه الفعل في الدرجة الثانية **لو** هو ان انا مبتدا من اول الامر لا اعتبار
تقدم وما خبر وقوله ولا يقدّر بالنصب عطفت على خبري وشبهه في هذا الاعتبار
عارف وزيد عرف لانها متعينان لهذا الاعتبار **لو** الا اني التلطف اي تقدير
وما خبر في التلطف على معنى ان هناك تقدما وما خبرا صوريا بحسب التلطف لا حقيقة
بحسب المعنى فان ذلك انما يكون في المزال عن مقره لا فيما هو ثابت في محله وكلمة
الهم تستعمل بها اذ قصد استثناء امر نادر مستبعد كانه يستعان بالله في تحصيله
لو ثم قال قدم انا يعني وجعل مبتدأ لانه بقي ما كيدا على حاله حتى يكون انا

عرفت جملته كما نقض بعضهم على المصاحح فان اصاح تقدم التوابع في السعة مشهور بها
 بينهم وسياقي في كلامه ما يدل عليه وتحتها بالتوابع وتعرفها بكل ما كان من
 ذلك ايضا **لا يفيد الاتقوي الحكم** اي لا يفيد التخصيص وليس هناك تقدم
 معنوي بسناده التخصيص ويرد عليه انه يجوز استفادته من التقدم اللفظي كما
 ذهب اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى يسط الرزق لمن يشاء وسيب توبة
 صرح اوله بان الفعل في نحو انما عرفت مستند الي ما بعده من الضمير انما ثم توبه
 عوده الي المبتدأ يستند اليه في الدرجة الثانية وثانيا بان المبتدأ اذا جاء
 ما يصلح ان يستند اليه صرف المبتدأ الي نفسه فيستغنى عنها حكمه مع قطع النظر عن وجود الضمير
 وعدمه ثم ان كان هناك ضمير صرفه ذلك الضمير الي المبتدأ ثانيا ونظير من كلامه
 مع ان في نحو انما عرفت ثلثة سبب الاول الاستناد الي المبتدأ الى اصل نصه
 الي نفسه الثاني استناد الفعل الي الضمير الثالث استناده الي المبتدأ بتوسط عود
 الضمير اليه هذا الثالث انه كور في الموضوع وقد حكم بآخيه عن الاولين فممن من التزم
 السبب الثلثة هو بعد جدا لانه ان نظر الى المعنى فليس هناك الاستناد واحد هو
 الاستناد الفعل الي الضمير واستناد الضمير واستناده الي المبتدأ بتوسط عود الضمير
 متجان بالذات ومختلفان بالاعبار اذ هناك استناد الفعل الي الضمير اصطلاحا
 فان اعتبر الضمير في نفسه سمي ذلك استناد الفعل اليه والى غير كونه عابدا الى ما عليه
 وعبارة عنه سمي ذلك استناد الفعل الي المبتدأ بتوسط العود ولا شك
 ان اعتبار الضمير في نفسه متقدم على اعتبار عوده الي ما قبله فلهذا قال استناد
 الفعل الي الضمير في الدرجة الاولى واستناده الي المبتدأ بتوسط عود الضمير اليه
 في الدرجة الثانية فاصح به اولا ليس الاستناد واحد الاعتبار احد ما
 متقدم على الاخر واما الاستناد الي المبتدأ بصرفه ما يعود الي نفسه فهو استناد
 اخر واما استناد الي المبتدأ بخلاف بالذات للاستناد المذكور لانه لا هو ظاهر

تقدم

ومتقدم في الاعتبار على الاستناد الاول باعتبار ما ذكره وذلك لان المعنى لهذا
 استناد هو المبتدأ المتقدم مع مطلق صلاحية المعنى لهذا المبتدأ كونه
 وملاحظة هذا المطلق متقدمة على اعتبار استناله على الضمير وعوده الي المبتدأ
 الا انه اشار الي تقدمه على الاعتبار الثاني من الاستناد الاول حيث قال انما اذا
 كان متضمنا لضمير صرفه ذلك الضمير الي المبتدأ ثانيا واما ان قصر منها على ذكر
 اعتباره الثاني لانه داخل فيه وهذا القول هو الصواب فان نحو انما عرفت متجان
 كبري وضميرى اتفاقا وفي كل واحد منهما استناد واحد في الضمير استناد
 الفعل الي الضمير وفي الكبرى استناد الجملة الفعلية الي المبتدأ لكن المصراع
 في استناد الفعل الي الضمير اعتبارا واسما استناد الفعل الي المبتدأ فظن قوم
 انه استناد مغاير بالذات لاستناد الفعل الي الضمير واستناد الجملة الي المبتدأ
 فوفقوا في الثالث **او يزيد عطف** ما ولانه لا يحتمل التخصيص كما يحتمل انحاء
 المتراكمة في التقوي ثم ان ظاهر ما ذكره في تحليل التقوي يقتضي تقوي الحكم في ثلثة
 زيد ويزيد او متعلق فان التزم وردانه جعل السبب السبب فيهما لا يراى في التقوي
 وان خص الضمير المذكور في التحليل باستناده الي الفعل او كان يقتضيه الماد لل
 واجبا بان الاستناده المذكور به ما تقدم من الفعل يستند الي الضمير ابتداء
 يدلان على هذا التقييد وفيه بحث سبر عليك **قوله** فاذا قلت متعلق بقوله لا يفيد
 الاتقوي الحكم اي اذا اخرى هو على الجواب على ظاهره لو فوج في تمام لا يتأيد
 التخصيص انما التقوي فقط وعليه اي وعلى الاعتبار الاول المفيد للتقوي
 ورد هذه الايات وليس معنى التخصيص ملايا لها ونظم الآية الاولى وتقدم
 من دونه من دون السبب هو سبب قلم والمراد بقوله وهو متعلق بالصالحين تحقير قوله
 لهم لا حصة فيه اذا غيره قد يتولا هم ومعنى يوزعون يحسون ويعنون اي
 يحسن او الملمح ليعني بهم او اخرهم وذلك لكثرة هم والمقصود بتحقيق المعنى

غيرهم لا يوزعون واريد قوله وهم قد خرجوا به تحقيق فوجهه ملتبس بالقرينة
علي انتفاء ما انخلوا من احداث الايمان بعد الدخول لا فخر الخروج بالثبوت عليهم
وخل قد دخلوا وما عطف عليه نصب على الحال من فاعل قالوا **وذلك** اذا عطف
عطف على فاذا قلت وفصله لانه مثال من التقى يريد ان التقوى لا يختلف يكون خبر
المبتدأ المقدم متفيا لان سبب تقوى موجود متبنا كان الخبر متفيا
شبهه اذ ليس في لا تكذب بغير تأكيد الاصل اذ في كونه اقوى من لا تكذب انت
لكنها تزول بان انت هناك تأكيد المسند اليه لا تأكيد الحكم وتقوية فان تقوى الحكم
انما هو كثر الاسناد القريب على كون انت بعد ادوا اليه في قوله بانهم هو لا غيره
متعلق تأكيد والوجه ان الحكم منوجه اليه نفسه لم يعدل اليه من غير تجزؤ وهو اذ
شيانا لان انتفاء الكذب باناله دون غيره فيكون تخصيصا قدر اي شي
من ان فائدة تأكيد المسند اليه بقرره ودفع ما يتوهم من التجوز واليه هو الشيانا
ومن ان سبب تقوى الحكم تكرر الاسناد لتوضيح لك الفرق بين انت لا تكذب لا
تكذب انت وعلمه اي وعي تقوى الحكم بالخبر المتقنى ورد منه الاشارة لان المتخصص
لا ياسبها بل قصد في الاول تحقيق عدم اشتراككم لا تخصيصه وفي الثاني تحقيق عدم
ايمان اكثر من اهلكه وفي الثالث تحقيق عدم ايمان اكثر من اهلكه وفي الثالث
تحقيق عدم سواة اهلكه وفي الرابع تحقيق عدم ايمان الكفار ومعنى حق
القول ثبت الحكم وسبق العلم بانهم لا يؤمنون ومعنى غيبت عليهم استترت عليهم
طرق الاخبار فلا يتسارلون عما يحتجون به بل يكون خيرة والوطا عا اولاسال
بعضهم بعضا لما كان داهم في الحق الدنيا **وتوب** ذلك لاسناد عارف الى
ضمير عايد اليه في تكرر اسناد فيفيد زيدا عارف تقوى الحكم دون التخصص على
قباس زيد عرف قيل واما عارف فيعرف من هو عرف في التقوى وسواية
في التخصص يجوز ان يفهم ريقه هو خرا على انه تأكيد المسند في عارف وفيه تأمل

والضمير

والضمير في قوله راجع الي عارف لعل السبب في عدم تفاوت عارف حكاية وخطايا
نعمته هو ان الخب على تقدير موصوف اي انا نزل عارف وانت رجل عارف هو
رجل عارف لعدم تفاوته **اشبه** الخالي على الضمير من الجواهر كيو ان مثلا فيضعف
فلا يكون نظرا بل فرسا ولذلك اي وشبهه في ان وضو رته بهذا الشبه في حكم
كلمه واحد **فكم** حكم على عارف مع ضميره بان جمله ولا عمل معاملة جمله في البناء
والذي يدل على ان عارف مع ضميره ليس متبنا انا تعلم ان الخبر في مثل زيد عارف
هو عارف مع ضميره كما ان الخبر في زيد عرف هو عرف مع ضميره ونعلم ايضا ان الاعراب
الخالي على عارف هو الذي استحقه الجميع بسبب كونه خبرا لكن لا انتفع احراره
على الخبر الثاني احرى على الاول ولا تشك ان ما احرى عليه اعرابه الذي استحقه لا يكون
متبنا وليس لعارف هذه استحقاق الاعراب الذي احرى عليه حتى يقال لا يلزم
من اعراب الخبر الاول ان يكون الجميع موحدا كما في زيد ضرب فان الضرب والاعراب
في نفسه واداد وقع فاعله خبر المبتدأ كان للجميع اعراب اخرى تختلف بحسب
دواخل المبتدأ دون اعرابه في نفسه وكذا اداد وقع صفة تغير اعرابه المحكي بحسب اعراب
الموصوف دون اعرابه الاول واما عارف فانه تغير اعرابه الخالي عليه بحسب
دواخل المبتدأ وبحسب اعراب موصوفه فلعل على انه الاعراب الدليل استحقه الجميع
بكونه خبرا او صفة وانته كانه قبل عارف اذا كان مسند الى ضمير متبنا
الخالي لعدم تفاوته كان ككلمه واحدة فلا يجعل جمله ولا يني واما اذا كان مسند الى
ظاهر فليس فيه هذا الشبه فبقي ان يكون جمله ومتبنا فاحايه المسند اليه الظاهر
جعل ما جاز المسند اليه الضمير في الافراد وعدم البناء فنقول انته راجع الي عارف
وفاعله نحو عارف ابن الاله **تسبح** فقال خزيمه عارف ابو و اعلم ان الوصف
في كونه رتب رجل عارف ابو هو الجميع المركب من اسم المخل مع فاعله على قياس
عرف ابو الاله احرى اعراب في نفسه وان المشهور عند النحاة ان اسم الخالي

الوصف على الخبر الاول
لا ذكره من الاتباع ولان
الخبر الثاني واعرابه

مع فاعله ليس من جهة لعدم استعماله على سبب اصلية الالة اذ وقع صدق كان
 بالعدل ووجهه في الاعراب الجاري عليه اشكال واما نحو اقام الزيدان فملا كلام
 ايضا لا يستعمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات **وهو** وبالاختصار الثاني اي
 ونظم الكلام بالاقتدار الثاني بعد التخصيص وقد مر ان ترك ضيغة المص في اعادة
 التخصيص اشعار بكونه مفعلا للتقوية ايضا لا لتفاد سببه وان لم يكن مقصودا
 اصليا بناء على ان اصل الفعل مفعول عند السامع فلا حاجة الى التاكيد لكنه لازم
 قطعا فيقصد اليه بما لا يري ان صاحب الكتاب جمع بينهما في قوله تعالى الله
 نزل اسس الحديث حيث قال في اتباع اسم الله مبتدأ وابتداء نزل عليه تاكيد
 لاسناد حسن الحديث الى الله وانه في عنده وان من له لا يجوز ان يصدر الالة عنه
 مردوا الى قوم مردوا على التناقض اي في كل من عتدوا فيه وتعودوا به والسويدا حية
 القلب وسبب بيان اي بيان ان نظم الكلام بالاقتدار الثاني بعد التخصيص
 وهو اشارة الى قوله في ذلك الفصل في الحارة المنقضية للنوع الاول الى اخره
 كان اعتبار الالة اي زيد عرف او عرفه قطعا لانه لو فرض انه كان مفعولا
 ثم قدم لم يكن لرفعه وجه وقوله الرفع بقية تحقيق انك عرفت زيدا يدل على ان
 في تحليل التقوي محمول على اطلاقه فيقال من هذا زيد صرف الى نفسه ما بعده وهو نوع
 العرفان عليه ثم لا يضمن الخبر انواع العرفان على ضميره تحتها او تقدير انكره
 الوقوع اليه والتقوي الحكم وقس على ذلك نظاره وهذا هو البحث الذي وعدناه
قوله ووجهه على باب التاكيد اي باب التاكيد بالكرر فان المعذر الباني اثره
 حكم المفعول فتمسك بتركيبه يعني بغيره تاكيد اوليا فيه امتناع اجتماع المفسر
 والمفسر صريحا كما توهم **وهو** فيس في الالة التخصيص اي ليس يحمل الالة التخصيص
 يعني ان المضمون على شرطه الغير اذ كان مصدر اما كما في الآية لم يحرك ان
 يعذر في المفسر الا مخر الان تقديره قدما بودى الى قوله في لاف الشرط والقرآن

حما

فاذكره وانه متنع فلا يفيد الالة التخصيص اعترض عليه بان الهداية المذكورة
 انه الله على ما لوصل الى المطلوب ليست مخصوصة بنفود واجيب بان التخصيص
 هو الهداية مع ما عطف عليها من استحبابهم العمى على الهدى والصواب ان تقدير الكلام
 هما كبري شي فهدى بنفود فوضع كلمة اما موضع حرف الشرط وقد قدم شي
 بهما في غير الفاء اعني ثبوت عليها فاصلا بين الحرفين وكما لو فرض ان الشرط
 ولابد على ان المقصود بيان حال الاسم الواقع بعد ما اعني ثبوت مثلا
 فالعدم منها هذه القواعد القواعد التخصيص الذي لا يلزم الالة وما ذكره
 الالة اذ لم يلفظ طهر ويؤيد ما ذكرنا انك اذا قلت جاني زيد وعز وجل
 لك ماذا فعلت بهما تقول اما زيد انصرفه واما عز وانا كرمته بل اقصه الى
 تخصيص في قراءة النصبتا كيد اثبات الهداية لهم وتحتية بالكرر وكلمة
 اما واما على قراءة الرفع فتقوى الحكم تكرر الاسناد وتكرار ما في الامر الالة
 على التزم والتحقيق **قال** واما نحو زيد عرف رجل عرف فليست تام فبيل عرفت
 في احوال الاعتبارين اي الاجزاء على الظاهر وتقدم وتقدم لعدم التمايز
 وهما المراد ان ايضا بوجه تقوي الحكم ووجه التخصيص وفي قوله على السواء
 الى ان نحو زيد عرف يحمل اعتبار التخصيص مرجوحا لا ترى الى قوله في ما استنبهنا
 فلا يحمل نحو قوله تعالى والله ان لكم على التقدير فليس المراد ان الاذن منكر من
 الله دون غيره فدون كونه وتوهم كونه ايضا الى ان نحو رجل عرف يحمل
 التقوي مرجوحا فيما اذا كان المنكر موصوفا نحو رجل مسمى عنه اي حمل عنه
 مردود بان كلامه في منكر لا يكون موصوفا كما يدل عليه قوله واما يتركب عند المنكر
 لقوات شرط الميتة ان نحو رجل عرف لا يشا دل المنكر الموصوف وفي قوله بل
 حق الموصوف اي الاول والابن كماله نوع اشعار بذلك الاحتمال ايضا واما قوله
 وحق المنكر تلك الكلمة اذ قد جرح ان كلامه في منكر لا يصلح للابتداء الابنية التوهم

محمد علي وجه التخصيص يكون واجبا **ان** ضمير ان في هذا الضمير بالفاعل لان
 الضمير مطلقا اسباب اخره اراد فاعل الفعل بقرينة قوله الا اذا **ان**
 وقال في موضع الالباس خوزيد عمر وخره هو اخره از عن خوزيد زيد خريته
 اذ لا يتوصل فاعل خريته لارتجاع الالباس بل هو التاء واما الصفة
 الجارية على غير من بي له فلا يشترط في التوصل ضمير الالباس بل هو
 زيد صارت بي وخره التوصل في هذين السببين في التوصل اذا كان
 فان حذفه يوصي التوصل ايضا كونه تعالى لو انتم تملكون **و** ادا لم
 يكن هو فاعلا احتمل التقديم على ان اراد تقديمه عليه فيا على اسم وسمه
 فاحتمل لما به ممنوع فان كونه ناكدا او بدلا لا يمنع تقديمه كما ان يكون زيدا
 ممتنع وان اراد تقديمه عليه باخره عن كونه تابعا وجعله مبتدا فمحمدا جاز
 في الفاعل ايضا واجبت عن ذلك بانه بان المصه خالفت اجماع النحاة
 في خوزيد تقديم التوابع في السوء كما خالفت علماء البيان في انكاه المجرى العقلي
 وينافي به ما سيذكره من ان نحو عليك ورحمة الله سلام بلزوم ان يكون عدم
 وان لا يسوغ الانية التقديم وان خير واخرى بان نسخ التوابع واجزا
 عن التبيين واقع كما في جرد قطيفة والمومن العايد ان الطير دون جرح الفاعل
 وايضا الفاعل عمدة فاد نسخ زالت الجملة وبقي الفعل بلا فاعل ويرد عليه
 النسخ ليس امر محققا لا اعتبارا يمكن اعتباره في زيد قام كما في جرد قطيفة
 وهو عرف فمن اين الاتساع وتقاء الفعل بلا فاعل ينفع باعتبار الضمير
 لا اعتبار النسخ **ان** مرفوعا يعرف اي على انه فاعل له لا على انه يدل على فاعل
 المستتر لان جعل الضمير المهم فاعل الفعل ثم ابدل الاسم المظهر منه كما قيل في
 اسروا الجوى فليس في كلام العرب فلا وجه لجعل زيد عرف مع كثرة استعمال
 على انه مرفوع ذلك التعليل فان قلت كيف لا يحمل عليه طريق الامكان وردده

في اوضح الكلام قلت في الآية وجوه اخر سوى الابدال ان يكون الواو
ان على كون الفاعل محكما في الكلوني البري حيث وان يكون الذين ظلوا
 نصبا على الذنوب او رفعا عليه او على انه مبتدا يقدم عليه خبره اذ لا
 الباس كما في زيد قام وعلى تقدير الابدال في الآية لا الباس فيها فاعل
 لا يزال الضمير بخلاف عرف زيد فان الحمل فيه على البديل بوجوب الباس في
 لا يترك الوجه البعيد هو ان يحمل زيد بدلا من الضمير المهم **ل**واو
 يعي فوات ما عدا التقديم من الشروط فحوار عالم جازي لا يترك فيه ذلك
 البعيد لوجود شرط الابدال وقوله اذ لم يمنع متعلق بقوله وانما تركت وقوله
 كما اذا قلت فقال لا مانع فيه وايضا السمع متعلق بقوله الصلة وثنية على
 ان صحة ارادة الخصم منسوبة له من حيث يصح ان يكون سائعا لنبه على
 ان اقتناع ارادته من شبه اهر ذانا كذا كذا ذلك لان هر راكلك صوته
 عند تاديه وعجزه عما لو دية قال في الصحاح هو صوته دون شانه من قد صره على الرد
 قال اهر لا يكون الا من شرف من قال المني ان الذي اهر من جنس الشراطين
 الخبر فقد وهم **ان** الا اذا حملت متعلق بقوله دون قولهم اي في قولهم مانع
 من ارادة التخصيص الا اذا حملت التخصيص على وجه اخر وهو تخصيص الفردى
 ليس فيه ذلك كما في الذي كان في سائر الكلام بصار اليه كثير
 في مقامات مثل هذا التركيب نحو رجل جازي لا يترك فيه التركيب بعينه ولكن
 قدمه عليه والاستبعاد المتبادر من لفظ اللهم الدال على النذرة راجع
 الى حمل التخصيص على هذا الوجه في هذا التركيب بعينه في مواضع مستحقة فلا
 ينافي ملك الكثرة **قوله** وهو شر اهر ذانا لا شران عطية قوله رجل جازي
 لا يصلح وانما كان ما يباع لطلال استعلا انهم يستعملونه في تمام تفخيم الشر
 وتقطيعه لاني جاني افزاده واذا قد صرح الانية بتخصيصه الى الخبر فحيث

بما نقله تخصص الكره بالصحة وتوهمها ابتداء حتى يقال تخصص الكره الواحدة
 مبتدأ واحد صرحوا به أم لا **لا** فالوجه جواب اذا اي اذ قد مر جوابه
 مع تحقق ما قد بيناه من امتناع التخصص الحصري ونحو التخصص الفردي لزم طلبه
 وجهه هو تفتيح الشك في تحمل تكثيره على التناول والتعظيم ليكون تخصص نوعيا
 اذ لا مانع منه أي شئ عظيم انما هو ذاتا لا من صفة **ف** فهو محرم أي التعظيم محرم
 تاويله به من اصحاب الحر وطلق الفصل وقد اورد ان المخرج موصوف فيصحب
 به كالمظهر المعروف فلا يتركب به ايضا للتقدم والتأخر فلا يستفاد التخصص
 واجيب بأنه يستفاد من طريق آخر هو نوم الصفة كما تقول ضربته كبر اخوك اي
 لا اصغرها وهو معتبر في عرف اللغة كما سيصح به من ان قولك ما ضربت كبر اخوك
 بنيد يدل الخطاب ان يكون ضارا لا اصغرها **ف** ولا عرف من ان بناء الفعل
 على المبتدأ اقوى اي استتقوته للحكم فاقوى اقل تفصيل مبني من المبتدأ واداه
 قوة للمادة الحكم والشد طية اعني اذ لا يستعمله لا يكادون ثابته معولي تراهم
 اي البغار ووجه الكناية في ذلك لا يحل ان البخل اذ انقي عن كون على خص
 او صافه وسببه قد بقي عنه قطعا وفي غيرك لا يوجد الوجود لا بد له من كل
 فاذا انقي عن بغيره فقد اثبت له بل يشبهه وقوله من غير متعلق باستعملوا
 وكلمة غير بمعنى لا اي استعمالا شيئا من عدم ارادة التعرض اي لم ينشأ ارادة
 على ان ان متعلق بالتعرض على تضمن معنى الاطلاق اي على ان تضمنين
 يقصد اليهما بلفظ المثال والغير كان يراد مثلا ان زيد المشتهر بمائته الى طلب
 او بغيره لا يحل او لا يجوز فليس في الكلام حينئذ كناية حكيمة لان قصد
 حكم على زيد بعدم البخل والوجود قد صرح به وليس فيه ايضا تعريض مطلقا
 اعني انما الكلام الى عرض اي الى جانب منه لان الكلام موجه نحو ذلك انما
 ومن حالها بطريق الاستقابة بل فيه نوع خفاء لعدم صريح بخصوصية حيث

في

كني عن ذاتها بما شتمت به من الممانعة والمعايرة فكانه عرض بها **ل** كونه
 تدليل للمعنى في الكادون واعون من الاعانة واذا ذاك طرف للمراد اي
 الذي اريد بلفظي المثال والخبر اذ ذاك الاحتمال الذي هو بطن الكناية
 لما تعرض ويحقق على صيغة المبني للمفعول من حقيقة اذ علمت حقيقة وبتأثير
 الى كون التقدم اعون اي سيعلم هناك ان الكناية فيها من قبيل الكناية في الحكم
 وان المقصود بالكناية تقوية فنعلم حينئذ انما ان تقدمها اعون لا اراد بها
 واما اذا قصد بها الى ان من فليس يبرم تقديمها لتعدان ذكر المتضمنة
 له اعني كونه اعني على المراد بها **ف** فاضداد اعلم ان هذا هو الفصل الذي
 في الى المتضمنة لتبقيد الفعل انه نذكره في اخر هذا الفن وقد عاود منها
 ذكره **ف** الاعتبارات اعني التركب اخواته مع كونها مذكورة هناك لتعبد
 وليعني عليها في صلها ولم يرد ان كل واحد من هذه الاعتبارات جاري كل
 واحد من الفعل وما يتعلق به من الاعل وغيره فان اوصافا في الفعل
 والحال والتميز بل ارادها جارية احوال في الفعل ومتعلقة واما خص عدم
 جريان التركب في العامل بالتعرض لشيء الى ان جريانه في غير الاعل لا يصح
 ايضا حاطا به الا فيما ذكره وقوله عن التخصص حال من الكلام اوفي موضع
 المصدر له اي كلما كائنا على التخصص **ف** الى فاعله اي فاعل الفعل فانه
 لا يحذف وحده وان كان يحذف مع فاعله بخلاف فاعل المصدر فانه يحذف
 ويجوز انك تحذف فاعل الفعل في تناسخ العالمين مردود في تركب
 وما اكرم الا انما لم يوجد في كلام العرب العربا فم بعد به وان جمله جمهور
 على حذف العامل **ف** الى نفس الفعل اي يحذف وحده كما يحذف مع فاعله
 ايضا وكما ثبت بلفظ النفس منها الى ان العامل لا يوصف الحذف الى
 عكس وذكر النفس في العامل كان الظاهر في المراد **ف** الى قولك

داخل في مفعول الفعل المتعدي ما دام لم يترك في الالفين سببا له الى انه
 وتطلب معرفة حاله بل هو متعدي او متعدي بحسب القرائن فلهذا لا يكتشف حاله
 ان ترك الالف فاما ومن تركه مقتضيات بخلاف غيره مما لا يدخل في مفعول الفعل
 قال ترك لا يرفع فيه كذلك ويعلم حاله في الترك كما ذكر في ترك المفعول به على طرفه
 المتعدي ان تعني قرائن الاحوال اراد بها ما يوفق مع اللفظية والعنونه وجهها
 نظر الى مواد جنس الفعل لان الكلام في تركيبه والافعال الاله الواحد فكيفها قرة
 واحد ان تقصر من مرجحات الترك على ذكر الاختصار واتباع استعماله لان مقتضاه
 منها بيان القرائن فاعند في تفصيل مرجحات تلك الترك الفعل على ما تقدم في
 ترك المسند وقد فصلنا ذلك على اتباع استعماله وان استعماله الوارد على ترك شي
 يتبادل القياس ايضا كما يظهر من تفصيله بمزيد المثلين فان حذف الفعل
 فيها قياسي قطعا وخطية من حطيت المرأة عند رجاء صارت ذات خطية واليه
 من الالف لو اذ انصرف اصله ان رجلا كان يحطى عنده امرأة فلما تزوج به جهدت
 في ان يحطى عنده فلم تنفع وطلعتا فالت ذلك اي ان لم ينفع لك النساء خطية
 فانما غير ماليتها فغيره في مضيق السمين اي ان لم تكن خطية فلم تكن اليه نصرا
 في كل قضية كان الانسان اهدا لما يجتهد فيها لكنها انتفت عليه بعارض لا من جهة
 وقصه حاتم في قوله لو ذات سوار لطمتي شهوة وجواب المحذوف اي طامع في كل
 هو معنى التمني فلا حاجة الى جواب لكنه لا يتعين لان لا لو بمعنى التمني لا يستلزم
 الفعل او غير ذلك بالجر عطف على قولهم اي او كما اذا اردت ضرب المثل
 بغير ذلك المحذوف من الاشكال الواردة على حذف الفعل كما اذا قلت ان زيد
 جاء ولو عود فذهب يعني اذ لم يكن هذه الكلام محوما بعينه اذ لو كان محوما
 لما كان يقصد فيه اتباع استعمال الوارد على تركه فلو كان القرائن اي التي تعني في ترك
 الفعل تعني حينئذ ما جاز او اما وجوبا واما وحده او مع فاعله كسيرة واما

اضط

٩٢
 ٩٧
 اضط اي اجمع لك من القرائن في هذا المقام يستعين به على ترك شي
 محذوف بان نفسه عليه وكما عسي في غير او يتقيد القول لان الحمد الاشياء لا تقع
 المتوصل وقوله يشهد بان لا يكون في ما هو فائدة ما لا يشاء بان يشهد
 لفظ محذوف لا قطعي ومنها ان يكون اي الفعل نفسه في حذف وجوبا لان المقصود الالف
 محذوف ثم تفسره فلذلك لم يفسر بغيره من المعنى والاسم المرفوع لعدا له
 وما محذوف عن انه فاعل الفعل محذوف لا يستلزم لاختصاص هذه الكلمات بالاعمال
 ولذا ما بعد ادال الشبهة على الاكثر واما همة الاستفهام فمجرد جعل ما بعده مستندا
 لجورز دخولها على الاسماء والافعال وقد جعل فاعلا كما في الحارة لان الاستفهام
 ما لفعل اولى فلا يترك الى الكمن والتبني على الفرق اعاد لفظه محذوف
 منه ثلثة لان المعسر لفظا ومعنى كما في اريد ذهب او معني كما في اريد ذهب
 اي اذهب واما ان يباين كما في اريد ذهب اخوه اي الفرد ونحوه
 فارهبون اعاد لفظه كقولان المحذوف منها العمل مع الفعل والمذكور منصوص
 وفيما سبق كان المحذوف مجرد الفعل والمذكور مرفوعا وسببا في الكلام في فاء
 فارهبون كما سبق التوضيح اي كون الفعل محذوف فاعضه على الوجه
 المذكور فانه ذكر في المفعول به الفعل بضم شريطة انفسر اما لفظه معناه
 واما بمخاضه او ملازمه وان حذف الشرط والتخصيص لم يمتنع دخولها على غير
 وان دخول الاستفهام اذ اعلى الفعل وقع وقد مثل في حيث ان الفعل الاسم والفعل
 وحده قوله ان ذلوله لانا ومنها ان يكون هناك اي في موضع حذف الفعل
 حرف اضافته اي حرف جر فلو لم يوضع على ان تعني معانيها اي على ان
 توصيها الى الاسماء ونصبها وتبنيها اليها ولذلك سميت حرف اضافته
 فمعه الحروف لا تنفك عن معاني الافعال لكنها لا يدل على خصوصية فعل بل على
 الفعل المطلق فاما ان يرد تقييده ذلك المطلق بخصوصية جهة الالف الاخرى

تملك الدلالة الاخرى متفاوتة فمارة تكون في اي فعل الذي يضمن اللفظ الدال عليه
اي فان الشروع في القراءة بعد ان المراد بالاسم اقرا والبار في الاسم اما للباس على معنى طلبت
اقرا واما للاستعانة اي باستعانة اسم اقرا والاول حسن وقدر اقرا ابتد القراء ليفيد
تفسير القراء كلها باسم تعالى واخر قصد الى الاختصاص ان اسم القام والافهم والاهتمام
فانه يفيد ذلك فان الشروع يفيد تقدير الفعل الذي شئ فيه هو خرا عن الاسم **وكون** الاخر ان
اليعتبر الفعل كونه بالاول الذي يقتضي تقدير الفعل لا ان يعترن به مجرد الشروع فيه كما في الاسم والقراء
الموافقة والالتزام وهذا دعاء الى المبالغة في التفسير وقد ورد النهي عنه والاعتذار عن بعض ذلك
لغزو الالبس الى العمل الاختيار بعدد ذلك في الطرف الواقع خبر لا يكون استعارة لا يجوز ان
يكون اليك منها مستقرا واقتناعا بغير المعنى العام والمحدث في هذه الصور جاز
و فمارة تكون اي تلك الدلالة الاخرى عموم الاستعمال اي كثرة استعمال الجواب والمجرد مقصود
يعني ذلك الفعل المقيد او كثرة ذلك المعنى لوجوده في ضمن جميع الانفعال لا ليراد المعنى العام
الذي يقصد اليه في الطرف اذا لم يكن هناك قرينة محصورة وانما قال بمعنى الحصول منها على
تقدير الالكون الثبوت وغير ذلك مما هو معناه ثم ان مفهوم الحصول يحتمل عمومه للانفعال بخصوص
بما يتعارف عن سائر ما كالقيام والقعود فلما نفاة بين عمومه وكونه فعلا مقيدا والمحدث في هذه
الصورة واجبة **من** مقدمات الاحوال اي الاحوال المقيدة للفعل المطلق الذي دل عليه حرف
الاضافة وذلك ان سبق ذكر الفعل فحضرته اليوم والتا ديب بسبق ما يدل عليه نحو
اي اني فعل الفعل **ف** فتكون الحال معينة دل على انه اراد بالحال ما يقع المقام لان المعنى منها
قول القائل من يكتب وقد يقال جعل القرينة كونه جوابا للسؤال فيكون قرينة حاله ولو اعتبر
مثل هذا التأويل لم يثبت قرينة لفظية أصلاً **و** عليه اي ذلك الفعل جازا لكون
الكلام جوابا لسؤال واقع قوله تعالى ولكن انتم وذلك لان السؤال نفسه واقع في الايتين
اي حاصل تذكور فيها الا ان كان السؤال سؤالا مفروض مقدرا فيها وذلك لا يتحقق في وقوع
ذات السؤال فلا يتألف لسان الذي ذكره اولاني الاحتمال عن سؤال واقع وانما راعينا

بان السؤال فيه مقصود بالوالية تحتها وقد عرفت السر في اختيار كونها في جواب من قام فعلا
تقدير **و** السؤال مقدر يعني ان ذات السؤال مقدر غير تذكور **ضارح** محصورة اي دليل
لاجل خصوصية وهو فاعل فعل محذوف اي عليه ضارح وقيل اي ليكية والثاني التي بالمعنى
والاول انبى السؤال المقدر ومحيطا بما يطرح الطواحي اي سأل من اجل طاعة المطيحات اي
اي تلك الملمات باله والمقصود ان يزيد كان معاونا لا دالا مراعي للفقرات ونظم الآية
هكذا او كذلك بوجي اليك والي الذين من قبلك الله العزيز الحكيم قوله بوجي اليك بكونه
وقع منه منها وفي قسم الخواص **و** من البناء على السؤال المقدر فصد عنه لانه لا يزال
المقدر منها قرينة للبدء المحذوف للفعل كانه لما قيل نعم الرجل سأل سأل من اجل جواب
زيد والمطابقة المعنوية بين السؤال والجواب مرعية منها اذا جعل كل من خبر الما بعد **اي**
اعني الرجل على عكس ما تقدم في زيد جوابا لتوكل من اناب فيمكن ذلك عند ذكر منك
طه الباب اي باب نعم ليس **و** ان هذا التركيب اي التركيب الذي بني فيه الفعل
وذكر الفاعل مرفوعا المقدر والمناطحة مضارع اليك يبين نفوذها والسمك كوكب من النواير
خصر بالذكر لانه اسم على الموصوف اي العلو والارتفاع واقصا الكلام ارجاء الاقارب
جميع اثنان جمع من معني السبع وحق معناه وسط وحقيقة وقصص شي محمارة
مفوض الخاتم ومستبغات التركيب ما ينفذ من اللطائف السري نواير الخاتم معناه الذي
المقصود الاصل منه **ف** فان جهر الكلام تعبد لكون موقعه الا الاقرب الى الصل بربيع كامل الى
منه وخصر سننها اي طرقتا لسأله وهي طلب المراجعة والانتع ذاك اي ما ذكر من
والتي عن علم منه اي علم عظيم تام من الحكم وقوله فان السامع تعبد لقوله ولا يقع ذاك الى
بينه اي بين الكلام البليغ وبين ما دونه اكره اي لم يقبله ولم يعنه بقرينة ما سبق
اي بذلك الحكم الذي سار به اعتقاده **و** هو ما يشهد كسبه اي بان السامع
اسا بالمحكم اعتقاده الخ ونية روي في الكشاف من ان قراءة علي رضي الله عنه
استوفون بلفظ المبني فلما علمنا قصص ما روي عنه من تحطية القائل من التوفى بلفظ التمس

ومخلص في الكتاب ان التوقي بمعنى الاستيفاء واحد حتى كذا لكنه صار حقيقة غيره في
 الرفع واستيفاء ما فيكون فاعدا بالمعنى المتعارف هو الله او الملك وجاز ان يراد
 استيفاء مدة العمر ويجعل كناية عن الموت فيكون فاعدا الميت وهذا وجه التوقي
 اليه رضي الله عنه الا ان هذه الكناية فيها دقة فلم يكن يتبع عنده بحال ذلك بل ينزل
 كلامه على المتعارف واجابه بما يناسب مخطبا اليه فلو انما السخا اراد ان يرد على
 فاذنية اي في استخراج علم النحو وتعميد قواعد بعد امره به على رضي الله عنه لكانت
 دعه الى الامر منها ان قرأه فاري ان يدرى من السركين ورسوله بحرسه ومنها
 ان ينسب الى الاسود قال الحسن بن علي بن فضال في كتابه في بيان
 اردت التجب قال كنت تولين ما احسن السماع ونقل القصة الى علي رضي الله عنه فقال هذه
 مخالطة العجم قال ابو سعيد السمراني اكثر الناس علي ان اول من رسم النحو ابو الهيثم
 واذا قد عرفت هذا اي ما ذكرنا من ان موقعه البطل اذا استخرج ما يحدنا بها
 اي بتلك الجملات والمرايا بالجملة الملول عليها يزيد جعل زيادة الال على السوال اوله
 لم يقدر سوال الان الدال على خصوصية السوال هو كسب القرآن بخلافه متعلق باب
 الكلام مناسب المحل الثالث ملتبس باختلاف الكلام اذا قيل متى كان اجمع للغوايد
 كلام اخر كان يلغ منه يعني اذا تدا واما دوحرفا واما بعد الفعل فمضد تمام اصل الكلام
 بدونه لانه ليس مقصودا اصلا والتقريب هو تطبيق الال على المدعي اعني التوقي
 على وجه يفيد المطلوب ظاهرهما وهو ان الكلام اذا دخل على المضد كان كناية احكم
 وسيدار كان فيكون انما يشتمل على مضد بخلافه اي بخلاف الكلام في النظم الاخر
 الذي بني فيه الفعل للفعل فان اوله مطع فان قلت لا شك ان الى اصل بعد اعز
 من المناسب بل تعجب فيعارض ما ذكرتم قلت لا معارضة لارمزون من حيث التجب
 الذي قبله انفس اليه اكثر من الاعز على ان النظم الاخر ليس فيه طول يقتضي ثوبا وطبعا
 غرة ان الكلام على ذلك النظم الاخر الذي فيه البناء للفعل يكون كالمضد في حيث

الظاهر

الظاهر اي اذا نظر الى ظاهره كان هناك شبهة التناقض فاذا توكل في حقيقة ال
 فان كون الفاعل عن والمفعول فمضد انما هو نظر الى حصول اصل الكلام لا بالنظر الى ادا
 المعنى المقصود به والتقديم انما يدل على الاعتناء بشأنه في الذكر وادراكه في الكلام
 وقد يكون تعلق الفعل بالمفعول هو المقصود من اصل الكلام مع ان حصول اصل كلام لا يتوقف
 عليه فليس هناك شبهة التناقض وتعلق النظر الذي احاله على الخواشي هو ان اسام
 الجمع بين المتماثلين من محسنات الكلام على ما ذكره في وجه حسن نعم الرجل زيد في حيث
 الاطباء وقيل هو انه يلزم من هذا الوجه ان يكون التشبيه يقع من الاستعارة سيما المرحمة
 اذ بين دعوى الاستدراك ونصب القومته المماثلة تشبها قضا وقيل هو ان تقدم
 على انما حصل في النظم الاول ايضا اذ تقديره بكيفية زيد وادان هذا التقديم
 الاتصال فلا يدل على ذلك الاقنانه احوالا او لا استنار الالهي في موضعين
 في كسبه وفي كسبه ولا شك ان كسبه الاستدراك والذو الابع وايضا ذكر الشئ محلا او لا
 مفعلا ما ياتي اوقع في قلب السامع من ذكره مفعلا ابتداء ومن قبل ما نحن بصدده
 جعله من قبيل الاشتر كنهاني حذف الفعل بناء على السوال المودع وان تباير ان المحذوف
 فيما هو مبدد رافع للفعل المذكور ومنها ما نصب للمفعول في قوله تعالى وجعلوا الله
 ذمهم جماعة الى ان الفعل اول الجمل او شرا كالمفعول الثاني ولقد ظفرت
 متعلق بشرا ومحمد بعد المفعولين كما ان محل شرا كالمفعول الثاني لان كان في الكلام
 والكار اثبات الشرا كالمقدم ما هو داخل في الامكان فادخل ولم يرض به المصنف لان
 المقصود الذي سبق الكلام انكار انما الشرا كالمفعول الثاني مطلقا جنسيا كان وغيره واستفاده
 هذا المعنى من تقديم شرا كالمفعول الثاني لا يخلو عن ضعف واختار ان لا يشر كما
 مفعولا جعلوا لانه قدم المفعول الثاني لانه محو الامكان ولان المفعول الاول انكر حتى
 انما خبر وجعل المفعول الثاني مفعول مضمون عليه السوال المقدار الثاني من جعلوا الله
 وفائدة المحذوف زيادة التوضيح حيث انشأوا شرا كالمفعول الثاني لا يمكن ان يكون له شرا كالمفعول الثاني

وقد يقال الجن عطف بيان لشركا او بدل منه وليس الجدل في حكم الساقط حتى يحل
الكلام برجوعه الى قوتنا وجعلنا الله شركا الجن وليس مرضي ايضا لما عرفت
فاستمال العام على جهة من جهات الاستدعاء لانك المتضمني لذات الثبات الفعل
هو تلك الجهة الا انه استدعاء لا تنصا الى اسمال العام عليها واسطفا عطف
اللفظ به اي بالفعل الاستدعاء الى الفعل على طريقة العجني زيد وكره ان
الجهات المتضمنة لكونه مذکور المفعول كعدم القرينة واصله المذكور وسط الكلام
التقدير والتوضيح بعبارة السامع الى غير ذلك لا الجهات المستعملة للفعل اي
لكون المسند فعلا او جملة فعلية كإفادة التجرد والتخصيص باحد الازمنة على ان
وجه وتقوي الحكم فانها متضمنة لذات الفعل مثبتا كان او محذورا وقد فرغ عن بعضها
غير مرة اي اكثر من مرة واحدة وذلك انه ذكر امثال هذه الجهات مرة في اثبات
المسند اليه واخرى في اثبات المسند مطلقا وانما قال على ما لها اما تخفى لها
لانك انتهت على عيان بل على ما لها **فاما** الحالة المتضمنة لترك مفعول
للتصدي الى التعميم اذ قصد تعميم المفعول مع الاختصار بترك لم يذكر مفعول خاص والافعال
الاختصار والتعميم ان السامع ربما يقتصر الفعل على ذكره ولا يذكر ايضا مفعول عام
والافعال الاختصار والمطلوب فانك لا بد هناك من قرينة تدل على المفعول العام
وجند كان الحذف مجرد الاختصار والعموم مستفاد من ذلك المقدر قلت انما تعميم
المفعول مع حذفه على وجهين **ان** تدل على ذلك المقدر قرينة على مفعول عام كان يذكر
عندنا في الكلام كل احد ثم يقال قد كان منك ما يولم اي كل احد فالحذف هنا مجرد
الاختصار والعموم مستفاد من المقدر **ان** لا يكون هناك قرينة غير الحذف تدل على
تعيين امر خاص او عام من العمومات فيتوصل بعدم ذكر المفعول في المقام الخطا
الى تقديره عما ياتى على ان تقدير خاص دون اخر صحيح بلا مزج فالحذف على هذا الوجه
مدخل في تقديره عاما دون جزئي على الوجه الاول فذلك فاما الحذف المفعول للتصدي



الى التعميم وقد حذف التصدي الى مجرد الاختصار ومن لم يميز عنده احد الوجهين على ان
اشكل الامر عليه وانت تعلم على ان العام المقدر على الوجه الاول يتغير لفظه معناه
وعلى الثاني يتغير معناه فقط ويتوي توير جميع الالفاظ الدالة على ذلك المعنى
قوله والامتناع بروي بالرفع عطفا على التصدي بالجر عطفا على التعميم والمراد بالامتناع
على الاول امتناع الحكم على الثاني امتناع الفعل وانه اي ترك المفعول التصدي
مع الاختصار احد انواع سحر الكلام **ويعطى** اي كل ما يصلح ان يعطى ويدعوا
اي كل احد وقس البواقي عليها **قوله** بما حال من فاعل تزيل لكونه متروكا واما ما
تعليل لزمنا والبيان المحل على جميع افراد الحقيقة في المقام الخطا كانه قيل فعل
كل اعطى والطريق المذكور هو انما ان التصدي الى فرد منها دون اخر فيكون الى
بلامرجه والسبب في ذلك انه اذ قصد نفس الفعل كان بمنزلة ان يعرف مصدره بلام
الحقيقة كما اشار اليه قوله فعل الاعطى ووجد هذه الحقيقة فيجوز فيه ما جرى في
المعرف بلام الجنس فيصير تارة الى التعميم كما في قوله ان يعطى واخرى الى نفس
الحقيقة بلام التعميم كما في قوله تعالى وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والعرفم
عليه في امر دياتكم من جعل الاضام له انداد او عايات الجمل فصياها سميانة
الفعل فتولده عليه اي على التصدي الى نفس الفعل وانما اردت على صيغة المحذورة
جوز فيه تقدير المفعول كما سبقتي بينها على انه الاول كان متعينا او التصدي
الى مجرد الاختصار **قوله** ان يذكر مجرد الى ان الاختصار لازم ترك المفعول مطلقا
الا انه قد قصد نكته اخرى هي التعميم في تركه وقد قصد الاختصار وحده **اذ** لا يلبس
تعليل لا يستفاد من قوله كونه عروفا اي ترك فيه المفعول قصد مجرد الاختصار
لبيان قرائن الاحوال لانه لا يلبس وكذا المالك اخواته اعني قوله لا تنصا
ولطهر واختلفت هذه العبارات من تفنن على ان تقدير المفعول كاستدعاء
الموصول اما **قوله** لا بد منه في صحة الكلام وتقدر فانك بقرينة النظر اليك في عام

الوضح وتعتبر المعامل في الافعال الاربع اعني يسوق واخواته ليس في تلك
من الوضح لاحتمالها قصد الى نفس الفعل كادتهب اليه الشجران بعد التاجر وجار
وذلك لانها اعتبر المفعول هو الابل والغنم مثلا واحدهما يقابل الاخر فلو قدر
المفعول فيقول يسوق ابلهم وزودان غنمها لادهم ان رجم موسى عليه السلام كان
من اجل ان يسوقهم ابلهم وزودان غنمهم وليس كذلك فانها لو كانتا زودان ابلهما
وكانوا يسوقون غنما لهم كان الرجم باقيا بحاله والمضف اعتبر المفعول هو الغنم
المضافة اليهما والمواشي المضافة اليهم والتقابل بينهما باعتبار المضاف اليه
فلو لم يقدّر المفعول قصد المعنى الاتري انها لو كانتا زودان فوسمهم وكانوا
يسوقون غنمها كان لاجل انها كانتا على الزود والناس على السقي وهذه اذ قد نظر
والناسل واضح معني ذلك قال لايضا الكلام الى ارادة يسوقون فوسمهم
لظهور ان المراد لولاء هذا انكم لم تكم قد استخرجت مفعول المشية وما في معانيها
اذا وقعت شرطها وكان مفعولها مضمون الخا او لم يكن يعلق المشية بكاء الدم غربة
فذكر المفعول ليعتد بعلق الفعل به ولا يتوهم ان المفعول غيره كقوله تعالى يدين
شركاكم شيئا معنى للوجه الاخر اذ فيه بعد خلاف الاول والمراد بالاشارة
القصد الى نفس الفعل والقصد الى مجرد الاختصار وانما قال واكثر فواصل القرآن لان
بعض القواصل يتعين فيه القصد الى نفس الفعل كقوله تعالى وتلك حديد الله
لقوم يعلمون وبعضها يتعين فيه القصد الى مجرد الاختصار كقوله تعالى فمضوا
فسوف تعلمون اي مال امرهم وعاقبة والابيات الثلاثة مرقبيل ولو سألهم
وما ذكر بينهما اعني قوله ولك ان سطر ان سطر ادنيه ياراده فيما بين اخذ
المشيئة على ان حذف المفعول في القواصل مظهر في حذف المشية وتفاعل
في قوله اذ اننا ضمير الصريح المذكور في البيت السابق فلو ان من جهة تاجها كان
هو الصريح الاعضاء الصريح بالفتحين هو الوسط من الوعول والاعضام هو الذي

در عيه

در اعبيه باض مسجورة اي ملوطة صفة بحجرة او بركة والتبع شجر شجرة القوي
شجر اسود وقيل هو السوس والارقال ضرب من السراج واللووي والقديره
يقدر من جلد غير مدبوح والحكم المحض نصف ناقية بحظ الاظلمة مخافة من الضرب
لو شئت على صفة الحياية في بعض النسخ المصحح وبلاد بحر نصب ربع الخاق
اي الى بلاد نجد ولا يجوز ان يكون عوده مفعول شئت اذ يلزم تخطئ الجوابين بحر الزبط
مع الالباس مع عوده وزود موضعان او الرعايا لانش ان يقدّر مضى
اي قصد الرعاية لنسب ما تقدم وما اخبر في كونه ما غنا على الترك مقدا عليه
رعاية الناصلة غاية متأخرة عن الترك من الاعتبارات المناسبة للترك كعدم
العلم واخفاء امره ونظيره البيان عنه ومكس واختيار نبيه اسامع مقدر
تنبيهه الى غير ذلك مما ذكر في ترك المسند والمسند اليه **والا** الى المتضمنة
لانباته اي انبات المفعول فعوار العام اي ظهوره من مقتضيات ترك المفعول فيدرك عا
للاصل مع عدم الداعي الى خلافه او القصد اي قد يد المفعول لوجود ما يقتضي انباته كقصد
الي زيادة تقريره والى بسط الكلام به كره وكما رعاية على الناصلة وما شاكل
ذلك كالسجل في القضية والقبية على العباد والاستلزام والترك والتعظيم
والابانة وغيره مما يناسب الابيات وانما عطف تارة بالواو وتارة بالواو
بحوز اجتماع الاحوال واستقلال كل على حiale **والا** الى المتضمنة لاصحابه
لا اعني بالفعل وما يتعلق به ذكر ترك الفعل وابانة مع اندراجها في ترك المسند
وتعرض لحذف المفعول به وابانة لتعاضد على ما يربطه وتارة بالواو
والههارة مع كونها مندرجين في اصنام المسند اليه واظهاره بذكر الابرار احوال
الفاعل كالترتيب والسكر وغيره مما ذكر في المسند اليه وتبينها على احوال غيره
فما يتعلق بالفعل واذا اظهر ما مع كونه اصلا لتوقف معرفة الحالة المتضمنة له
على معرفة الحالة المتضمنة للاضمار حيث قال في كون المعام غير ذكره زارت اي

فانما في حكم المسبوق بالذكر لكونها نصب العين وورد اللسان بطلان العمل بواقي كدور
عليها وهو مستردون السقف بعد قد اتم البيت ونسبه ما على قلايده وادبها اي
من الجواهر النجوم وقد ابد بالطاق المظنة الترسد على الحاضرة وهي انما تصنع
لكن الشقة التي بالمرأة **اور** في الافتتاح اي ابتداء الكلام بلا سبب ذكر انما عمل وان لم
يكن مطلع القصيدة والفعل والقول بمعنى القول منقولان من الافعال والحال في الغرض
والابلاغ ايصال الشيء الى غاية والاستماع الشتم غير ما ذكر في الحكاية والخطاب
وتقدم انه كرمه او حكاه وفي وضع اسم الاشارة موضوعا بالمظهر اعني ذلك
الرجل موضع الضمير زيادة تعين **فيمر** او مستعدا للتفات الامر المضمير الي
المظهر واما اعتبار التقدم والناظر مع الفعل اضافة الاعتبار الى البعد وبيان
اولم يرد به معناه المصدر في بلا لاه الذي يعتبر وراعي حاله لانه تفضل لما من قوله
واعلم ان الفعل ولا يتعلق به اعتبارات مجموعها راجع الى الترك والاثبات الخ ومعنى كونه
مع الفعل ان يكون مصاحبا له سواء كان بينه وبين ما يتعلق به او كان متعلقا به
ان يقع راجع الى اعتبار التقدم والناظر فاعل معنى احراز من الفاعل اللفظي فانه
لا يقدم ولم يمثل بخورجل عرف لفته بخلاف الضمار ومثل للشيخ الثاني بالمعنى الي
واحد والى اثنين تقسيمه دون المعنى الي ثلثة لفته ورجوعه الى ذلك القسمين اذ وجد
منها معياره وانما يتخذان ثم ان الخولين سوا اعتبار او اخذ من تقدم ما على
او تقدم عليه اولها او ثانيا فالاقسام ستة الا انه اكتفي بذكر اثنين منها
واورد في النسخ الثالث التقدم من الفاعل والمفعول بين المفعولين متحد
ومستعارين ان يكون هناك وجود فعل الخ كحل ذلك بحسب زعم الحكم طالع الواقع
اولاد الخطا في قصيدته ان يعتقد شدة كغيره معه وذلك في قصر الافراد واما
قصر التعيين الدخول عند في الافراد فلا خطا فيه بل المقصود به ازالة تردد المطالب
ومن قال انك حكمت بيبا في الطرفين في الواقع بحسب ما يروى وهو خطأ لان

الشك

انما كان فيهما عند معنى رودة بينهما وان كان جاريا بان الواقع في الواقع
احد بهما عينه لكنه لا يعلم **ثريد** دعوي الافراد بل اني باذكري **والقفا**
وهذه العبارة ظاهرة في قصر الافراد الا انه اراد ما يندرج فيه العقب ايضا لانك
اذا ادعيت انك مفرد بالفعل مستندة فقد ادعيت انه صدر منك
من غير كونه كذلك وقيل ان اشار بالافراد الى الافراد وبلاستبداد
العقب وان كان مخالفا لما تقدم وما تأخر من تعديده العقب على الافراد وانما خص
التاكيد في الوجه الاول بخلافه لانه صرح فيما قصده من نفي الغير وخص في الوجه
بمخو وحدي لانه ايضا صرح فيما قصده من قطع الشك فيكون التاكيد في كل
مصيبا بحسب الشبهة الخارجية **ورث** به صدق على ما ذكر من ان التقدم الفاعل
المعنوي لغير الافراد الغير اذ كانت عند من له ذوق لان كمال التعليم انما يقع
موقفا اذ كان الحكم مفردا بالمرئس مستبدا به اذ لو شاركه الخاطيء فيه او افرد
لي ان يكون اعلم منه بحال الضبط فلا ينكر تعليمه اياه وهذا المثل يحكم كلام العقب والافراد
فيستعين بحسب المقام ويضرب لمن يعدي لتعليم من هو اعلم منه وليس اي اذ لم يكن
في الكلام فاعل معنوي او كان ولم يقدم لم يكن هناك تخصيص واد خطا فيعلم ذلك
ان التخصيص فيما ذكر مستفاد من تقدم الفاعل المعنوي واسم ليس ضمرا في اد اقلت
طرف له ويحضره وانما في الوجوب منها اشارة الى وجوبه فيما اقدم **ورث**
فمقصود عطف على ان يكون والتضمير في اد اقلت للمثال الثاني اعني حيث انما في
لانه الذي يدفع به ساسة التجار والسهو والنسيان كما مر خلاف سميت في
حاجتك اذ ليس في ذلك الدفع اصلا وخص البيان الثاني لانه الذي لم ينس با
سميت في حاجتك لا شتما لسان الفاعل المعنوي وقوله غير متروك حال السعي قبل
سميته لانها السوء بهذه الامور به الفاعل الذي هو المؤكد للسعي
قوله ومنه اي ما قصده في الخبر بتقديم الفاعل المعنوي وما انت عليه من الافراد

في لبي الغرة عن سبب السداد واما تها لهرطه فكون محصا لغرة ثم لم يخصص
 عددها به لان المتبادر كما يشهد به الذوق السليم هو التقيد بالاول وكانها اما
 بقوله ومنه لان كلامه في الفعل وتعلقه بالموجود هنا في الفعل اعني الضميمة
 على انه قصد التحصيل ان لو لم يكن كلامه عليه السلام في جوابه مطلقا لمقاله في
 على ذلك ما نرا انما عارف فلا يفيد الاختصاص انما لا يشترط ان يكون الحكم
 التمسك بان قوله ارهطى اخر عليكم جواب له فوجب مطابقة اما ضعيف لجواز ان يكون
 جوابا له بل لو لم ولولا رطه لرجحنا ان ادفعهم بمحوه المقام ان امتناعهم عن رطه
 لغرة رطه عليهم لا خوفهم منهم واعلم ان صاحب الكتاب صرح بالتحصيل في قوله تعالى
 كلمة هو قايما فكيف يقال انما عارف لا يفيد الاختصاص انما لا يشترط ان يكون
 علينا بعز هو الظاهر بان كل النوب للتعظيم فدل على ثبوت اصل الغرة (عليه السلام)
 ولاد لاد لاد لو لم ولولا رطه لرجحنا ان ادفعهم بمحوه المقام ان امتناعهم عن رطه
 عليكم فان قيل شرط التحصيل عند الله ان يكون القوم تحت اذا اخر كان فاعلم ان
 ولا يتصور ذلك فيما نحن فيه فدل ان الصفة بعد الفعل تسهل مع فاعلم ان
 ان يقال ما عزز ان على ان يكون انت تكرر المستتر ثم بعدم ويدخل الباء على
 بعد عدم انت وجعل مبتدأ او كذا قوله واما انما بطارد الدين بن ابي
 عليهم بوليل مالم ي الضمير حرف النفي وكان الخبر ضعفا واما صورة الايات في انما
 فلا يجري فيها ذلك فلا يفيد عند تحصيل وان كانت مبنية اياه عند
 بشرط ذلك كما نقننا به اي من بني الله اخبر بها التقدير لان كلامهم انما
 وقع في تحصيل رطه وانهم لا يعرفونه فلا يطابقه اعز من الله الاستدراك وقد
 لا حاجة في الحقيقة الى التقدير لان تمام بنهم بنى الله تمام بنهم بنهم رطه
 دون رطه اخر عليهم السلام واذ لا يقدح في تقديره اختصاص بغيره في الاول
 مستتبنا كان الكلام او متفيا نهي ان يقال وذلك لان منطق النفي في خاص من مفهوم الاول

قوله

وقوله عند تقديم كسرة الى اذ الم قد تقدم لم يكن مبيها وكلمة لا انت الموصوف
 لا تدخل بها في التناقض انما هي لبيان عام المعنى ولذلك ايضا اي لان تقدم
 المعنوي يفيد التحصيل ثبوت اصل الفعل ويدل في صورة النفي على ان السامع
 ثبوت ذلك الحكم استحسن قوله لاستلزامه ان يكون قد اعتقد لا يشهد بان
 رويته شخص واحد لكل واحد في الدنيا طاهره الاسرار فلا يعتقد ما يعتقد
 في حكاية ولا يصح منك سليم وجوده بنفها غلظ وادعائها بنفها لغز واما قال
 في الاول نهي لان الغرض فيه اعني التناقض في نفس بدلول واما قال في الاول نهي
 وفي الثاني استحسن لان الغرض فيه اعتبار الحق بدلوله في الخارج وايضا يمكن في قوله
 ما تجر على الاستغناء العربي الا ان المتبادر هو الحقيقة فيكون مستبها لانيها وعرف
 بان المنفي في انما رايته احدا هو الروية الواحدة على احد من الناس الا الواقع على
 كل احد منهم واما علم النفي لوقوع الكثرة في سببه فلا يحوم في الايات فلا يلزم الا
 ان يعتقد فيك معتقد انما رايته احد من الناس فنتفى انت تلك الروية غلظ
 وتبينها لغيرك ولا محذور في ذلك واحب ان لا بان المراد كل احد الا ان لفظ كل
 سقط عن العلم وضعفه ظاهر واما بان لفظ احد اذا لم يكن مرة متقلبة عن
 يستعمل في الايات الامة لفظ كل وهذا على قوله صحة ضعف ايضا لان
 جاز في نحو ما انما قلت شعر او ما انما رايته لفظا على ما صرح الشيخ عبد الله والحرى
 فيه استلزام كل في الايات وثالثا بان الفعل اذا نفي على وجهه عن كل قد هو
 على ذلك الوجه يكون ثانيا لغير ذلك الفاعل فيها نفي الروية عن الحكم بالنسبة الى كل
 احد كما قيل بانما رايته زيدا ولا عروا ولا كبرا الخ فبعبه ان هناك من راي كل
 واحد منهم بان ذلك انه لو اراد نفي الروية عنه بالنسبة الى واحد معين زيد مثلا
 لوجب ان يقال بانما رايته زيدا ولو اراد نفيها بالنسبة الى واحد لا بعينه فوقع
 النزاع في رتبة كانه اي عليك انك رايته احد من الناس لانه معهود باعتبار تعلق الروية

به وان لا تعرض لتبني الروية بالنسبة الى باي الاحاد لكونه لغوا ولا تعرض لدل
 ان الروية التي تفتت ان يكون عليها روية واقعة على كل حال احد من الناس فترجم
 المحذور كحلاف ما اذا قلت انما رايك احدا فانه غير مستحب اذ لا يلزم منه الا انه يعتقد
 معتقد ان هناك شخصا لم يرا احد من الناس انه غيرك فبقيته ثابت انك التفتت بعين
 الروية دونة ولا محذور فيه **و** يحترز اخبار لفظ الاحترار لان التفتت الذي يلزم
 انما يتم في صورة واحدة هي ان يكون هناك ضرب واحد متعلق بمفعول واحد وقد وقع النزاع
 في فاعل ذلك الضرب فاد اقلت انما ضربت فاذ قلت انك ضربت فاذ قلت انك ضربت
 فقد اثبت لك ان المفعول ان الضرب واحد ومنهم من لا يثبت ان تقديره ضربه كذا
 ايجبه بحرف النفي ويتبعه بل افضل يقتضي نفي ان يكون ضربه اياها بمعنى ذلك
 اذ الم يستثنى على ما هو فاس الاستثناء ان المفعول في نحو فلك ضربت الارض
 وهو مخرج بالعرض الذي ذكرناه وزعم بعضهم ان الادلي ان يقال ان النفي مقتضى
 بالاحتمال يقتضي ان يكون ضربت زيدا او ذلك لانه ليس يستثنى من النفي بل من الاشياء
 اذ النفي منها للفاعلية لا للفعل فكأنه قبل ضرب كل احد لا زيد اعتنق على ما ثبت
 لغري وقد سمي في ذلك اما اوله فانه ادعى في ما انا رايك احد ان الروية منفية
 على وجه العموم في المفعول فيكون ان يكون بانه للغير كذلك وادالم يكن الفعل متفيا
 الى المفعول وكان النفي مقصرا على الفاعلية لم يصح ذلك الادعاء وكان الكلام
 هناك بثبوت روية احد من الناس فبقية عنى واما به لغري اما يائسا فلان الاشياء
 في ما انا ضربت الارض ليس محام لان المقدم المقدر احد لا تترى انه يحترز ايضا
 ان يقال انما ضربت احد الارض اقل استنادا لزيد فلا يصح ان يستثنى منه الا ان
 مع احد لفظ كل بناء على انه في الاثبات لا استعمال الامور وهو مردود عند هذا الزعم
 وقد جعل استثناء ما انا ضربت الارض اما ذكر في ما انا رايك احد او هو ان النفي هو الضرب
 بالنسبة الى كل احد سوى زيد فنفي ذلك عنك واثبت لغري فاذ قلت هذا الوجه

على رجوع الاستثناء الى اثبات وقد سبق ما فعلت نعم الا ان سها وجها
 اخر وهو ان يجعل الاستثناء رجعا الى النفي فيكون الكلام قد اثبت لنفسه
 زيد ونفي عن ضرب من عداه والتقدم يقتضي اثبات ذلك المنفرد لغري وذلك
 المثبت عنه فكأنه قال انما ضربت زيدا ايا لا غيره واما ضربت من سوى زيد ايا
 ضرب غيري فيكون هناك من ضرب كل احد سوى زيد وهذا وجه وجيه وانت تعلم ان
 هذا المقام من مد اخص الايام مري جماعة فيه قدما هو او لم يثبتوا على ما يخلو
 وقا هو او لقد ثبتا في ثبوتنا واثباتنا من كذا سلطانا بيننا **و** اما الحالة
 المقصية للنوع الثابت لغري اعتبار التقدم والتاخير من الفعل وغير الفاعل
 متعلقاته وقد صورته الى له في مثال آخر من حيث تقدم المفعول به
 واسطة على سبيل التمثيل واقصر على ضرب القلب لانه ادخل في الرد عن الخطا الى
 الصواب واذ اردت بهذا المثال قصر الايراد قلت في ما كيدة زيد اعرفت
 وجه كما مر في الفاعل المعنوي **و** بينهم ان يقال جعله متبها لتقدمه واثبات
 في عده المنه اعني من انفة منطوق اخر الكلام معنوم اوله وكذلك تتناقضان
 فيما اذ اقلت زيد لم اضرب ولا احد من الناس اذ قلت انما لم اضرب زيدا ولا احد
 غري اعني لافرق في لزوم التناقض في صورة العطف بين ان يكون المقدم على
 النفي او يكون مقدما على ايضا والنهي الواقع في مسلي تقدم الفاعل المعنوي
 في صورة النفي مقصور على الحالة المذكورة وهي ان يقصد بالتقدم تقدير الصواب
 الخطا في الفاعل او المفعول واما اذ لم يقصد به التخصيص فلان في كما اذا طرأ على
 ما انك تعتقد قد ضربت عدا او انك تعتقد كون زيد مضربا لغير ذلك
 ثم قال بناء على طنة التماس زيد اضربت او انما ضربت زيدا فقدم المفعول او الفاعل
 في كل امة رد الخطا في زعمه فانه يصح منك ان تقول في جوابه ما زيد اضربت ولا احد
 من الناس او ما انت في زيد ولا احد سواك فتقدم ما في كلامك لتوافق كلامه لا يفيد

المحققين وبنو الفرق الواضح الذي اشار اليه **قوله** وكذلك استغوا اي ومن
 استأثم وانما بهم عن ان يقال ما زيدا ضربت ولا اصدا من الناس استغوا عن ان
 يقال ما زيدا ضربت ولكن اكرهه قوله فربما ينصب جواب للنفي **قوله** وكذلك اذ قلنا
 يزيد مرتب بزيد ان تقدم المفعول بواسطة تنفيذ التخصيص لانهم للتقديم اي التخصيص
 غالبا لتقدم ما حقه التأخير سواء كان فاعلا معنويا او مفعولا به حركيا او غير
 صريح او ظرفا او حالا الى غير ذلك من تعلقات الفعل خبر المتبدا وانما قلنا
 عاليا لان التقدم قد لا يكون للتخصيص بل لموافقة الكلام اليه كما مر انما او
 لمجرد الاتهام او التبرك او الاستعداد او رعاية الفاعل او غيره الا ان **قوله**
 فيجعل في حكم العدم **قوله** وفي معنى قوله وبالاخرة هم يوتنون يدرب لانه تعريض
 لكون داخل في خبر تسميع معطوف على الطرف الذي يتعلق به على قوله في معنى
 اياك بعد واما كسقين يقولون لكنه عدل عن ذلك لانه ليس توتون جمع ائمة
 علم المعاني كظاهرة بل ما ذهب اليه في الكشف فصار نظم الكلام شكا وحب
 ان يجعل جملة يذهب في معنى قوله وبالاخرة عطفا على تسميع اي ولذلك يثبت
 في معنى قوله ان يجعل قوله وفي قوله لكونوا شهداء يقولون وفي قوله لا الى الله عز وجل
 يقولون عطفا على تسميع ايضا لا على قوله في معنى اياك بعد يقولون مع ظهوره لئلا
 يقع الفصل الاجنبى فيما يقولون انها لا تدخل كلمة مصدرية او مكملة والضمير
 للقصة او للاخرة وكذا ضمير وانها لا تسمي ضمير فيما في الواضع التثنية
 للاخرة وقوله في الجنة بدل من فيها او قيد للفعل اعني لا ينددون بعد
 قيد بغيرها وقد يقال الاول يتعلق بالنفي والثاني بالنفي اي لا يكون في الاخرة
 قلنا بهم في الجنة الا بالنسب والارواح العبيقة وقوله ليست بالاخرة خبر ان
 في قوله بان الاخرة واثباتهم بالنصب عطفا على اسمها وقوله في شئ خبر ليس
 ومن الاثبات حال من ان يجوز تقدم حال المجرور او صفه لا يفسر في شئ وغد الله

ظرف

ظرف لمضمون الجملة اي في المتقدمة بالاخرة عند السد في الآية صان احد عام
 بالاخرة اي المؤمنون يوتنون بالاخرة لا شئ هو غير الاخرة قلنا انما هو حقيق
 قصد به التعريض بان الاخرة الترتيبا اهل الكتاب ليست بالحقيقة اخرة وانما
 من تقدمهم هم اي المؤمنون هم المؤمنون بالاخرة لا اهل الكتاب قلنا ايضا انما هو
 حقيقة قصد به التعريض بان ايمان اهل الكتاب بالاخرة الترتيبا عليهم الترتيب
 ايمانهم اثبات شهادتهم على الاحم اي بتبليغ الرسل اليهم رسالات الله
 وذلك كرامه لئلا الامه وفائقة يجعلهم امة وسطا وليس الاختصاص
 يكونوا على الناس يدخل في كرامتهم بخلاف اختصاصهم بكون الرسول شهادا
 عليهم اي محلا لكرامتهم فانه كرامة ثابته وعدي شهيد اهل لقمة مطهي ربيب
 دلالة على ان تعدي اناهم عن خبر والاطلاع على حالهم وتراهم عطف على تسميع
 اي ولذلك ترى انهم علم المعاني والاعتراف بهم كرامتهم طائفة من اهل الكتاب
 بوقوعه في مقابلة علم التثنية الواقعة في مقابلة الكل هو البعض المطلق واذا
 حمل تعريف الناس على العهد اريد به بعض مخصوص بالعرب مثلا في مقابلة البعض
 الاخر اعني ائمة لا الكل فالظاهر ان يقال لئلا يلزم من الاول اختصاصه بذلك
 البعض المعهود فلا يتناول البعض الاخر الذي يقابله الا انه قطع النظر عن
 خصوصية البعض المعهود وادخله في مقابلة الكل وكونه مقابل الجنس الناس
 ظاهرا وكلا الاختصاصين باطل فانه رسول لكل للناس لا لبعضهم ولكل من
 لا لاحد بهما واعلم ان ما ذكره مبني على ان الناس معمولا لرسول بان يكون الاسم
 متعلقا بمعنى الرسالة فقدم على رسولا فيكون من تقدم محمول معنى الفعل على
 اذ لو كان معمولا لاكتسب لكان من تقدم بعض معمولات الفعل على بعضها فلا يفيد
 تخصيصا كما سبان او كان في الاصل صفه لرسولا فقدم فصار حائلا في
 تقدمه ايضا كصفه قد حال تعلقه برسولا فيجعل قوله رسولا كما كذا او الناس

اولي بمنزلة الوصف فيفيد التخصيص مفهوم الحالفة كما ذكره الا ان يتم التخصيص ولا فائدة
 الا ان شاء الله تعالى قدمت بعد قوله والتخصيص الذي لم يتقدم كانت التثبيت وبيده الترتيب كما ذكره الى
 قوله في سائر كتب الهندسة اي من النفي اي ولا فائدة تقدم ما حقه التماثل التخصيص في العلم
 المعاني يعرفون على التقديم الذي يفيد التخصيص الحاصل في ضرورة التيقيد بالوصف كمنشوقا
 ظاهر في متعارف اللغة وكذلك بني التفرع على الاعيان التيقيد بالوصف الذي لا يخلو
 اذ التخصيص الوصف بالذات المعنى المحرر ويذهب الى ان لفظ النفس عند من لا يسمي قد يكون
 عطف على مثل يذهبون واذا المراد الظرفية والغاية في قوله فلما داخله تقرر اعلى وايد بهون
 ايضا عطفا له على يعرفون اي يعرفون على التقديم ما يعرفون على التخصيص فيدهون ايضا
 اذ اقبل ما يراه اضرب الى ان سعي ان يكون ضاربا لسان سواء ذاك بالذات بهم اذ اقبل ما
 الكبر اخوك قد هو الى ان سعي ان يكون ضاربا لسان سواء ذاك بالذات بهم اذ اقبل ما
 ودليل الخطاب مفهوم الحالفة وهو مثل مفهوم الوصف بشرط وغيره والاصل ان ذكر الوصف
 في الاثبات يقتضي النفي عن غير المذكور وفي النفي يقتضي الاثبات له للمنفردة ذكره اذ الخطاب
 فيما اذا لم يظهر الوصف فائدة اخرى فذلك التقديم في الاثبات والنفي يقتضيها كذا يكون
 لغوا **قوله** وذلك اي لان التقديم فيما ذكره على انه ضارب لسان ان عتقون
 لان منطوق العطف ينافي مفهوم التقديم كما مر غمرة فاقلت اذا كان التقديم كالتيقيد
 بالوصف فكما جاز ان يقال اضرب كبر اخوك ولا اضرب ما ينبغي ان يجوز ما زيد اضرب
 من الناس قلت مفهوم الوصف كما اشارنا اليه انما ثبت ان لم يظهر هناك فائدة اخرى
 ذكره ما يتبادر كان المقصود التخصيص على كل منهما فلا يثبت شي من الوصفين مفهوم لذلك
 مفهوم التقديم انما يثبت ان لم يظهر له سوى التخصيص فائدة وانما اذا قدرت فلا الاتري
 حار في دونه ذلك الطاق زيد اضرب ولا احد ان الناس قد موهم ان مفهوم التقديم
 بمنزلة المنطوق عندهم فلا يندفع بمنطوق اخر بل يتدفعان بخلاف مفهوم الوصف فانه
 يفصل بينهما المنطوق وليس شي الا ترى كيف جعل الوصف في اعادة التخصيص اصلا

التقديم

التقديم في افادته **قوله** وسمعهم عطف على تراهم يعرفون معني لا يها عول التعليل
 اللاحصول في محور الاخرة لا ينبغي اذنه الى اللاحصول في محور الدنيا وبعبارة اخرى عدم
 القول مقصور على الحصول في محور الجنة لا يستعداه الى الحصول في محور الدنيا ورجوعها
 الى ذكره بقوله وان المعنى بالسر عطفا على قدم الطرف والمقصود التفرع براد
 الدنيا انما موصوفة بهذه النقيضة الكبرى والعول غلبه الصواع اذ لا يتم او غياله
 العقول بسلبها من حيث لا يدري ونزفون على صفة المنسب للعقول من فرق الرجال اذا
 وتقدمهم على نزفون لتقوى الكمال وتقدم عنها رعاية الحاصل **قوله** ويقولون قوله
 الم ذلك الكتاب هو اعني يقولون مع طرفه التقديم التمام الموصوفة الى جمل موطا على
 كما توهم ولو اجري كلامه على نظام واحد يقال في قوله تعالى الم الخ يقولون عتق **قوله** افاد
 تخصيص نفي الرب بالقرآن جعل معنى كلامه كانه لا اعني النفي جزاء من السند اليه كما
 قرناه في العبارة الاخرى ومحصل المعنى ان جنس الرب مشتق عن القرآن ثابت بما تعلق
 من سائر كتب الله تعالى وانما الجنس بانفسه جميع ازا دونه ثبوت اذ في رد
 عنه ولذلك قال علي بن ريبا بالتكثير للتقليل **قوله** دليل خطاب نصيب على خبر جميع
 اي وبصير التقديم لا فائدة التخصيص بل مفهوم دليل خطاب على اذ كرو الا ان كان التقديم
 خبر المنداء عليه وما سبق انه محكم التقديم بحيث يتبادر له ايضا كذا براد ان البحث في
 متعلقات الفعل عليه **قوله** ميعا هذا متعلق بجواب متي اني افاد اي وافاد تقديم
 الطرف على عائد فان جعل اذ اظرفه محصه محولة لقراءات كان المحرر مستفاد من التقديم
 وحده وان جعلت شرطه محولة لغيره اعني قرات كما هو المشهور كان المحرر مستفاد
 من التعليل بالشرط كما في قوله ان ضلوت قرات وجاز ان يقتصر التقديم على التعليل
 في افادة المحرر وان جعلت محولة للشرط كما ذهب اليه جميع كان التعليل مستقلا
 ولما اصل المثال هذه الوجوه امر بالغتم وقد يقال اراد ان يشرح في بيان اخر فقال
 فانهم اي جميع ما ذكره من الاشارة المفيدة للتخصيص ثم شرع في بيان وجه افادة

عطف على يقولون السابق طرفه
 التقديم عليه فلا حاجة لهم

الاختصاص على ما سئل فائدة ما ذكر من
 تقديم محولات الفعل على عاملها

التقديم التخصيص **قوله** استدعاء الحكم أي استدعاء التقديم الحكم وثبوتها ونفاها ثم والثاني
 الاول تقديم الفاعل المعنوي والثبوت به منطوق والنفي منقوض والثاني تقديم المفعول
 والمنطوق به هو النفي والثالث تقديم الطرف على نفي الاول في المنطوق والمفهوم
قوله لما عرفت متعلق بلزم وحالة التقديم هي الحالة المتقدمة له **قوله** ان ترى صاعدا
 وذلك لان تقديم الفاعل والمفعول او غيرهما يدل على انه المقصود الاصل فلا بد ان يكون اصلا
 لفعل سما على الوجه الذي ذكره والمراد بقوله او غير ذلك من مقدمات الفعل هو
 الطرف وسائر المتعلقات كالحال المحض وغيرهما **قوله** استدعي المقام فذلك
 اي غير الذي نفيت من الفاعل او المفعول او الفرض ان الفعل واقع فلا بد له من فاعل يقع
 منه او مفعول يقع عليه فيجتمع لذلك اي لاستدعاء المقام غير ما نفيت نفسك الذي
 هو منطوق كلامك مع الاثبات الذي هو مفهوم استدعاء المقام واذا ثبت غير من
 كان اعتقده انعكس الامر لكونه خطأ اي يكون اعتقاده خطأ واعلم ان انعكس
 ذكره من وجه افادة التقديم التخصيص جازي تقديم كل واحد من الطرفين مفعولات الفعل
 وخبر المبتدأ انه قد كفي في افادة التخصيص مجرد التقديم كما في قوله تعالى البسيط
 الرزق لمن يشاء **قوله** استدعي المقام في جميع ذلك اي جميع ما ذكره من
 المعنوي والمفعول به وغيرهما من مقدمات الفعل وراى ما سمعت اي بعد ما سمعته
 التخصيص نوع اهتمام واعتبار بان التقديم اي بذكره بالاعتناء والتبرك به او
 استدعاه او كونه نصيب العين فعلى المؤمن بفرع على التقديم فان اراد انه اذا
 كان التقديم بتقديم التخصيص الاهتمام فعلى المؤمن ان يقدم الفعل في بسمه فخره
 مع التقديم التخصيص الاهتمام بسم الله تعظيما له وتبركابه ورد عليه ان السؤال
 باسم ربك غير منزه حينئذ ذلك لان اصل القراءة غير معلوم للمخاطب لان قوله
 الى لم يعلم اول ما نزل على بالذات عليه الاحاديث الصحيحة والحلان انما هو في تمام السورة
 وكان الامر باصل القراءة هو انما سب المقام دون تخصيصها الى ان يتبين على العلم باصلها

الحال

المخاطب به هو النبي عليه السلام كما هو الظاهر ولا يتصور منه تجزئة القراءة بغير اسم تعالى
 حتى يقصد بتقديم احد وجوه التخصيص وان اراد انه اذا كان التقديم بتقديم الاهتمام
 فعلى المؤمن ان يقدم الفعل بوجوه التخصيص الاهتمام باسمه تعالى وان لم يقصد تخصيصا
 توجه ذلك السؤال وكان جوابه انما لم يقدم باسم ربك كقوله اللهم تحمدي النبي هو
 عن هذا التمام ولا يتضح ذلك فيكون اسم الله تعالى اهم في نفسه كما ان ما في الفعل
 في قال الله تعالى وشكرت الله تعالى لا ينافيه وما او صحابه لك المكشوف عندك ان الوجه
 الذي اختاره المصنف لاجابة له سواء قصد بتقديم التخصيص او مجرد الاهتمام وان القول بحل
 باسم الله متعلقا بقراءة الاول باسم ربك متعلقا بقراءة الثاني في تضعيفه في القياس
 والله الهادي الى الارشاد **قوله** مقدم الفعل على المفعول دل على انه جعل باسم ربك مفعول
 اقرا لان المفعول به تطلق على ما يتعلق بالفعل بوساطة حرف الجر كما مر وكذا التعدية
 تطلق على معنى تناول غير المفعول به كما في قوله غير متعدي الى مقروبه ثم ان الفعل فاعل
 منزلة الاسم فوطئ النظر على المفعول بالواسطة كذلك منزلة بقطع النظر عن المفعول
 بوساطة قوله علي نحو ما تقدم تبعية لقطع النظر عما هو بوساطة لقطع النظر عما هو
 واسطة فلا حاجة الى عمل الباطن بوجه مقروبه وفي الآية الرادة كما توهم والوجه
 في عطى ويمنع قصد التخصيص في المفعول بالهدف **قوله** واما الحالة المتقدمة للنوع الثابت
 اي تقدم بعض مفعولات الفعل على بعض دلالة ارادة بروي حرف عا عطا على كون القصة
 وجوه الظاهر والظاهر من كلامه ان تقدم بعض مفعولات الفعل على بعض المفعولات الاهتمام دون
 التخصيص فتوكل على منطلقا بزيادة التخصيص الاهتمام الى الانطلاق التخصيص بزيادة
 في الحقيقة مجرد تقدم الخبر على الخبر المبتدأ فبذلك **قوله** تقدم ما يقدم اراد به ما هو عم منه
 تقديم بعض مفعولات الفعل على بعضها تعجبا للفاعله ولذلك عطف من هذا القبيل اعني
 التقديم لمجرد الاهتمام بتقديم المبتدأ على الخبر وتقدم العامل سواء كان فعلا تاما او
 ناقصا او حرفا او سارا على مفعوله ومثل ايضا بقوله وجه الجيب انما من تقدم

5

المفعول على الفعل احدهما ان يكون فيه سبب لان ذكر السبب لغاية لا قسم منها
وقد يقدّر الاسم اي احدهما لان يكون وتقييد المبتدأ وذي الحال بالعرف احراز على
المشكلة قد علم وجه اتصاله بغيرها والعامل المحي بالموثر والفاعل غنة ويمتثل له الحز
من الفعل واقتضاه في المعامل الترتيب الذي اوردته وقد كنا نقتضيه المفعول المطلق في
في تقييد الفعل بغيره الباقي على ما اختاره وترك المفعول لانه متصرف بالواقع عند
فليس من معمولات الفعل ان كان من قديمة كما مر هناك ولا يتعدان فعال هو من قبيل
التوابع لان اصله المطف لكنه غير من التبعية بتبنيها على الممارسة والمعية واورد للتبني
ولم يقل محذورا غضا لان الكلام في معمولات صرح الفعل وايضا فاعليا متبليا
مستمر ولا يظهر ان تقدمه لكونه فاعلا او في حكمه فاعلا لم يقل في حكمه فاعلا لئلا
يؤهم كونه في حكمه فاعلا للفعل المذكور وليس كذلك بل هو في حكمه فاعلا بالمرجحة كما
في عطيت فان زيدا عا ط اي اقدمه عطيت اي تفاوتت او بالمرجحة كما
في كسوت فان عمرو اكنس وكانه نظر الى هذا الاحتمال فحفظ كسوت على
اعطيت مع الاستغناء عنه لان اب اعطيت عبارة عما يتعدى الى معمولات
وهو التابع ان يكره مع المتبوع اي يهده بلاما اصل الاتحاد سمي في الاعراب جهده
مطابقا الى الذات غالبا **و** وكذلك عرفت انا وفلان زيد اي الموطون
معارفة متبوعه في الذات وبعد عنه شارك بارتوابع في استحقاق التقدم
على غيره واذا اجمعت التوابع قدم الذات ثم التاكيد ثم البيان ثم البدل
ثم العطف **و** وغير ذلك بالمرجحة على التوابع وذلك كالمفعول الاول من اعطيت
والاسم المبهم المميز فان صله التقدم على المميز والاستثنى منه فان صله التقدم
على المسمى والمميز الذي هو في المعية فاعل فان صله التقدم على الطرفين مثلا
في نحو طاب زيد نفسا يوم الجمعة **و** بالاطلاق واحراز عن اسحقان الموضع
عارض كالمفعول اذا كان ضمير احتصا والحال من الكثرة المحرر المنذر ونظائر

وتأنيها ان يكون الغاية فيه ايضا بل لا يخفى عليك نعم النون
وفتحها اي منصوبا قد اهداها وان تفاوتت بفتح الهمزة عطف على كونه خبري محري
التفسير وما في كما مصدرية والتشبيه بحسب المعنى كانه قبل وتأنيها ان
واعناية بتقدم ما تقدم لكونه نصب عنك كما تجدك **و** واري اي
ولفظ قبل عطف عليه وتقول ثاني مفعولي **و** فتقدم اي المفعول على الفعل
عطف على مفعول تفسيره وحق المفسرات بعقب مفسره وتقدم وجه الحب على الفعل
لمجرد الالتفات من نظر الى المقام وقد توهم انه اريد تقدمه على الفاعل ووجه تقدم
من اتصاله تقدمه على الفعل ايضا فذلك لم يقدّر تخصا **و** يفتي
اي نصب فاعلا مفعول له شبهه كما تقدمت عند عرفت شركا على معنى
الانكار والتوبيخ **و** وجعلوا اي اجتنبوا في رغبهم واعتقادهم في الالة
قدم الطرف المعلق بشركاء اعني للعدله وقيل قدّم فيها ولو كسطة على الذي
بغيره وكسطة واذا جعل للمفعول نائبا لجعلوا كان تقدمه على شركا
طريقة قولك في الدار رجل فاحرت اليه شارة **و** او لعارض عطف على
في ثقف وذلك اشارة الى كونه نصب العين فزيد ان التقات الحاظ اليه ثم ان
المصنف اورد للعارض اربعة اشياء من عند نفسه ومن فيها العارض الذي يورث
العناية والاهتمام ثم عقبها باربعة اخرى تأنيها عن نظم القرآن على ترتيب ائمة
اعني ان الاول من الاربعة الاخرى نظر الاول من الاربعة الاولى وبهذا الى
و ملتفت الى طرنا في مفعولي توهمت بمخفي طنت وقور فمخا يمتثل بلا
بنو قف وهذه الكاف للقران في الوقوع بفعال كما جاء زيد جاد وادى تقارن
جسما وقوله مل متعلق اخذت في الحديث مثل اخذك فيه وقوله لصاحبه
قوله مودس هو اهو العارض الذي يورث الاهتمام **و** عجبتني عطف
عجبتني الاول **و** كما اذا عرفت وعدت عطف على اذا اخذت وهو

الذي هو من مثله **الاثالث** يستبعد وقوعه لغير من جبين مختلفين في اقتضا بعده
من جهة بقاءه متعلق بالثبات والمستمري ببقاء البهمة والبارز للموجود
خبر فالك وحال الثبات طرف لجد وضعف وقوة فمخرج نسبة التفاوت الى
الانكار وقوله بالنسبة الى الجبين وخبر قوته للانكار وذلك صفة لتفاوت
التفاوت الذي هو في الضعف والقوة فهو قوته القصد المتفرع على قوة الانكار
المرتبة على قوة الجبهة في التباعد ارض يوجب زيادة الاعتناء بذكر المكون
نصيب من الحكم وقوله في الاول متعلق في المعنى بان قول الابا وحيت ولا يكثر
فما يستدل به قوله وان قول في الثاني فليست بل في الصفح **مذكر عطف على قول**
واراد بالمرجع ههنا الواعظ والتاكيد وما عطف عليه اما المرفوع الذي قدم عليه المتكلم
فهو التاكيد والعطف اذ لا يتصور تقدم على الواعظ لكونه ضمير متصلا فليست
بجوز ان يحصل بتقديمه عليه لغرض المذكور فقال وعنده انما والى وحدى كما
في قولك اضرب الانا لا يجوز ان ليس كل عرض مضحا لا انفصال بل ذلك متوصل الى
الاستعمال **او** كما اذا عرفت في احوال الثالث من مثله وارشاد الاستثناء بصد
ذنت هو العارض الذي ادرت الالهام فاقصى تقدم الى اعمى من تحريك
على الصفح وقوله او مثل الذي في قولك الحمد عطف على مثل الذي في قولك
رايت الجماعة وهو الرابع من مثله والما فطر على السج عارض ادرت زيادة
الالهام بالمجودين اعني الحق وبه اذن حتى قد ما على المتعول بلا واسطه والمناشي
مواضع الحدوث والحصول واراد بقوله لطيفا والطف ان تلك المناشي تتفاوت
فبعضها لطيف وبعضها اللفظ وقيل هي صفة خفا اي تفاوت مراتب الخفا
في اللطافة والصلح القوي من الصلابة ويقال له بالافارسة بملو ادر وعدم
شق الغبار رتبة عن سبق ويقال والظالم هو الذي في مشيئة غيبة اي غمر
هناك اي في مضى المناشي وتقدر امر التزمل بل فجب من مودع لم يقال لاداره

اي

اي لا تخرجه واصل الدر اللين بعدية الاحاطة على لبقين منها معنى ان سماك
بروي بفتح الضاد وكسرها وقوله لا ترى شيئا استئناف لبيان ما قبل منها اي
من الحافظ الاعتبار عليه اي على ذلك الشيء في اي في التزمل وقوله من وجه لطيف
متعلق بمرأى كما ان من اللطف وجوه متعلق بمرأى برهان كل اعتبار لطيف راعي في
كلامهم على وجه لطيف فقد روي ذلك الاعتبار في التزمل على وجوه هي اللطف في كل
جمع من الوجوه والمقصود ان وجوه الرعاية في التزمل اريد في الكيفية اي اللطافة وفي
الكيفية اي العدد وقوله من اللطف وجوه المتعلق من ان اللطف وجه وما نحن فيه هو
العارض واذا اجبت طرف لتستغنى وضمير تحذف للاخذه يعني انك اذا اخذت
الاشته التعلق بها اليك **مذكر عطف على قولك** وانك انبتت بصورها الى مودع عيسى
ظلم عليك من نظارة **مذكر عطف على قولك** فقدم اي المجرد على العامل واللام في الامتنوع مع
المهم او متصور مع تخفيفه وانما في كذا اي جديج والاسفشر الباعث في الخلق
وفاعل فكان ضمير الاشتمال الذي دل عليه اسم العمل والتكديف الجبروتية بمنزلة
للعنصر المراجع الى تلك القرينة وكذا امتنا اي ما لك تترتها واهو منبتها
الكاتب **مذكر عطف على قولك** اي فكره ومعني هذا الكلام في التعبير القرينة بالمدرة
تحقيرت بنا عما بنا اي بحوائجها واطرافها طرف لغو كان وما على علم
الحديث **قوله** ومنها اي من الاشياء ان قال تعالى في سورة المؤمنون قالوا ايد امتنا
وكنا نرا ما وعظما انما لمعوتون لقد وعدنا نحن والاباونا هذا وقال في سورة
الاحقار وقال الذين كفروا اذ اذ لنا ترايا وابانا لمخوفون لقد وعدنا هذا نحن والاباونا
والعالم في اذ اني الاليتين يحسون الامية الموكدة بان واللام اي تحت اذ اننا
انخرج اذا كنا وكرار حرة الاستفهام مبالغة في الانكار وهذا السادة الى البحث
والاخراج من الصور **مذكر عطف على قولك** هناك السارة الى الالية الادبي ومنها الى هذه الالية **مذكر عطف على قولك**
هناك اي في الاله المنظور فيها منها والني بضم الباء وكسرها جمع يه بصورها

وعلى ان

وكسرها على طريقة غنة وغرفة سدة وسدرة كما تعرف معنى تقدم من اللاحق
 ان يذكر بعد المتبوع بلا فاصل فاقبلت جازان يكون من قوم وصفا ايضا بتقدير
 معترفا فلما حاجة في تقديمه الى عارض قلت حذف الموصول مع بعض صلته ما لا يجوز
 عند البصريه على ان المعقود الاصل هو الوصف باللفظ كما في الآية الاولى فيقدم
 الاخر منها بعرض **ان** يكون من صفة الدنيا بروي صفة اي لا احتمال الجوز
 ان يكون كلمة من اللاحقة عليه صفة الدنيا بروي كجاء فيقول المعنى لا احتمال الجوز وان يكون
 من جملة ما يقع صفة الدنيا وان لم يكن بينهما في كلام نظر وهو ان من قوم وان جاز
 ان يكون متعلقا بالدنيا من حيث اللفظ لانه اسم ففصل من اللاحق المعقود على ان
 تعلقه به من حيث المعنى غير معقول اذ لا طائل في ان يقال ان رفعا عادا ونهنا في الموضع
 التردت من قوم نوع الالفاظ بل بعيد وهو ان يراد انت من جميع قوم نوع اي كانت
 قريبة منها في الزمان او شبيهة بها في احوال **للمحافظة** على الفاصلة اي على الفاصلة
 الالغية فيط تقدم **لذلك** على موسي وزيره ليس في الشراء هذا العارض المقترض
 موسي لعدم رعايته الاصلح والمحافظة على الفاصلة النونية ايضا **فما كان العرق**
 اي من اراد الاشارة الى مجرد التنبه على التقديم لعارض ثبوت الاهتمام وضمير فيها
 للنظار رعايتهم حال من المستتر في وتقتصر هذه الاقوال الثلاثة اشارته الى اعتبار
 التقديم واللاحق من الفعل فاعله المعنوي من الفعل وغيره المعنوي اعتباره
 بين مفعولات الفعل فليكن اي ما عرفت فيما سبق على ذكر منك لتعلم ان ذلك الطريق
 قد سلك في هذه الاقوال فيترك المصيب الفاعل والمفعول منزلة المحظي فيقدم وقد سلك
 فيترك التقديم وقد يحل غير الالهام من مفعولات منزلة الالهام فيقدم وقد سلك فيترك
 تقديم الالهام كل ذلك لا اعتبارا خطا سنية فمما ذكرنا **واما** الكلمات المقتضية لتفسير
 الفعل البشروا المختلفة لاخذها فيما لاخذها في استعمال والمضي في عموم العقلاء عدم
 وكي ما عرفت فادستما ظرفا وغير ظرف ولم يعد اذ وجبت فانه لا بد من العمل بالاعتقان

وابتدأ بان لا يها الاصل وعقبها ما زاد الزيادة مناسبتها اياها ثم **ب** رتق
 الارب فلا قرب ثم ما يخص العقل وقد تم ما على ما لا يها اصلا واخر اي الي
 لغتها ونصل لوباد عادة الكاف لا يها لا يعمل اصلا بخلاف اذا فاهنا قد تحزم
 في الشر كونه واذا انصك خصاصة فحل ولا يها للمضي وشروطها تقديره ولم
 اما استغنا عنها عما هو قوله فالذي هو **ابا** وضمير عنها الحلات وقوله لان في
 لشرط في الاستقبال شرع في فاصل ما بين هذه الكلم اي في تعلق حصول
 مضمون هذه يحصل مضمون صلا اخرى في الاستقبال فوله في الاستقبال طرف للمعنى
 في مضمون لفظ الشرط اعني حصول مضمون الجملة الاخرى كما استرنا اليه ولا يصح جعله
 ظرفا للتعليل المنبج في مضمونه ايضا لانه حاصل في الى لا ليس المقصد الى جعله
 ظرفا لحصول مضمون الجملة الاولى كما لا يخفى **المخلوع** المحرم بوقوع الشرط انصهر
 ذلك لان مقصوده ان يدرك ما به يتمايزان واذا او اما المخلوع المحرم بلاقوع الشرط
 فهو مشترك منها وقد يتوهم ان اقتضاه مبني على جواز استعماله في الجاز ليس
 فاهم اتفقوا على انها للمعاني المشكوكه فاصل منها ان لا يحزم شي من طرفي الشرط
 وقد نبه على ذلك حيث قال وهو لا يعلم اكثره ام لا حيث ام لا حيث جعل **ان**
 بالاك من قبل ما هو خارج عن الاصل بسبب المحرم ولانك ان المحرم فيه بلاقوع الشرط
 لا توقعه فاذا استعملت ان في المحال كانت خارجة عن اصلها في تمام المحرم اي بوقوع
 الشرط او لا توقعه **من** استدعا المقام اياه كما اذا نسل العبد بلسيده في
 الدار وهو يعلم انه فيها قتيلا خوفا منه وقال ان كان في الدار اخيرا **ب** كذا باب
 ولا اذا استظلمت ليلتك فقلت ان لم يطلع الصبح فاما اذا اظلمت جازم بانقضاء
 عدم طلوعه لكنت تبيها ضجرا وقولها ان صدقت اي طرصد في فالكلم جازم
 لظهور صدقه في الاستعمال لان المخاطب كانه ان تنبها على شك وانما ان التثبت
 المكمل وممكن في امره وقد يحل ان صدقت من لا تنبها ايضا فانزع حزمه

الف

رأى وقوع الشرط اولاً وتوهم
ينزل منزله الجاهل م

بظهور صدقه في الاستقبال بما هو يرى شكله فيه لا اعتباراً بما يستدعي
 واما منزل الخاطب فممنه الخاطب قد يكون الخاطب الشك في لعدم حرمه على نحو
 علمه كقولك كقول الاب لابن اليهودي ان كنت اباك فلا تودني وان لم اكن اباك
 كيف تراعي حتى وكله كيف لا تكارى لا يكون عليك رعاية حتى فالابن عالم بوقوع
 الشرط في الاول لعدم وقوعه في الثاني الا انه عالم بعمله نزل منزله الى
 انك توبخا وتعيى **و** ولا تمنع الجزم بغيره فلا يترك المضارع اي في الجزم
 وحاصله ان الجزم محقق تحقق الشرط الذي في تحققه يشبه الجزم بالمضارع
 فلا يترك ذلك الى الماضي الا لئلا يعلم ما ذكره من ثبوت شبهة في تحقق ان شرط العمل
 فيه اي ان يكون مضارعاً فلا يعدل عنه الى الماضي الفاعلة وسبب ذلك فصل الكلام في ذلك
 واما قال نظر الى لفظ لان الماضي واسطة حكم الشرط فلا منتقل الى معنى الاستقبال
 الا ان لفظ باعتبار وضعه اللفظي في تحقق مثل اترى مثل لفظ العدول في الجواز
 عن المضارع الى الماضي بقوله تعالى ان تقولوا فانه ذكر فيه ثلث حمل متعاطية كل منها
 مستقلة بالحرانية احدى بما يكونوا اعداء اي يظهروا اعداءهم ويعملوا بمقتضاها
 لان نفس العداوة ثابتة بوقوعه على وجه انهم للمؤمنين وما يتبعها بيسطو الكفر ايهم
 والسنة بالسوء اي بالقتل والفرق بينهما قد ذكرنا ان الجملان بصفة المضارع
 على هو الاصل وما تشبهوا وادوا وقد ذكرت بصفة الماضي بينهما على ان لزوم
 واداءهم كفر المؤمنين بوجه انهم اياهم لا يحتمل من شبهة ما يحتمل لزوم العداوة وسط
 الايدي لجواران فيتحقق حال الوجدان بذكر القرابة والمعارفة السابقة في لاف
 الولاية اذ لا احب عندهم من كفر المؤمنين فانه اضر لسيارهم واضربا للكل
 اذ ينجس مائة الخاصمة وينقطع دابر العائنة والى جرة وانما دل الماضي على
 تحقق اللزوم لان الجزم محقق بشرط فخصاه اذ وقع جزاء تحقق منه بخرام
 على تقدير الشرط ما كان محمولاً ومبرحاً كما لا انية فلا على فان

الوادة حاصلة قبل المصادفة فلا يكون محققاً بها فالاولى ان يجعل دوام الاحوال مستدراً
 او عطف على مجموع الشرطية قلت المراد اظهار الواداة وما يتفرع عنها من الحد
 والاحتياط في ارتدادهم كما عرفت في الحدان وحده حالاً او عطفاً على مجموع
 عدول عن الظاهر بل الظاهر **و** اذا للشرط اراد ان يذكر كمال الشرط مفصلة اي حصة
 بعد راحة فصدقه عندئذ الحكم اما فقال ان وتركها في الواقع التي عطفها عليها
 ولم يجمع بين ان وادامع اشتراكها في انها للشرط في الاستقبال لاحتياطها الى الاستدلال
 على شرطية اذ اقوله قال لا بد ان يستيف لبيان شرطيتها ما حال اذا المفاجأة في
 حراسها كما ادرت في جواران وذلك لقرينها من ان لا اراد المفاجأة مصادفة التي
 بغيره فتساو ترين الشيء على غيره بلا جهل واعتراض على هذا الاستدلال يجوز
 ان يكون اذا ما ذكر المثال فانه مجردة معمولة لمعنى المفاجأة اي ثم جاؤا زماناً ترك
 فربما منهم في زمان اذا قهرتهم منه راحة فالاولى ان يستدل بمثل قولك اذ اجسنتي اكرمتك
 فاصد اعني الاستقبال فلو لا انها للشرط لم تنقلب اكرمتك مستقبلاً فان قلت جاز ان
 يكون الوضع الى ان اتم مستقبل لكن بغيره يصعب اما حتى تنبها على تحقق وقوعه فلا يكون
 هناك انقضاء الى معنى المستقبل متوسط اذ قلت هذا التردد لا يلزم في جميع الاحوال
 واما اذا اجسنتي اكرمتك فيجوز ان يكون اذ انبسط فاجزوا معمولة لا كركم ولا يخفى على
 ان الاستدلال بالاشارة في انظار العقيد لظن الغالب الكافر في مباحث الانواع
 فلا يصدق فيه الاحتمال لان البعده **و** الاصل فيها اي في كماله اذ القطع اي قطع
 المتكلم بوقوع الشرط وذلك لعلية مستحق اذا في المظنرات كعلة سحر ان في
 واثبات الغالب يستدان على الوضع والاصالة اذ المبرم ثم معارض قطعاً مصدر
 المصدر الموقوف على القطع على نحو عجزني فركضه او تحقيقاً صفة له اي قطعاً
 محققاً وقوله اذ باعتبار ما عطف على تحقيق اي او قطعاً لمقتضى ما اعتباراً بظن
 اذ حاصلاً كسب اعتباراً والمراد ان القطع على اثنين حقيقي كان اذا طلعت الشمس وعرف في

المطون قد نزل منزله المقطوع لا عيار خطاي كالماء الوثوق بكونه اذا انعم
عليك زيد فاكره بجعل انعامه مقطوعا به كمال حوده وظهر استحقاقه الى طاهر
الشعف بوقوعه كقوله على اذا لاقيت لبلى بخلتي ريار بيت الله رحلا غانيا
وقد صحف جماعة رجلان رجل اي وبنو اعلية خرافات في لزوم البيت حتى قال قائلهم
وجلاي فاعل زيادة وغانيا حال من ضمير السكيم في اطلاق لانه في معنى ريار في بيت الله
حانيا وانت خير بان نسبة رياره بيت الله الى الرجلين ريكه جدا بان الخافي
اذا لم يكن راجلا لم يكن له مستغف عظمه وقد ذكره المصنف بمحضه من ادباء
الاسم فاحذره اصح له بيلي به **وهو** انكسره اي كون الامل في اذا الجرم
هو النكتة في تخلف لفظ الماصم اذا **استقبل** في الاستعمال متعلق بغيره وقوله
لكن الماضي في تخلف متعلقان بمعنى التامر المستعيا من النكتة وانما قال افرز
الى القطع من المستقبل في الجدة لان المضارع قد يستعمل في الحال فيدل على القطع ولا يكون
الماضي اقرب الى القطع من المضارع مطلقا بل في الجدة وقوله نظر حال المستر في
اقرب اي منظور الى لفظه او مفعول به اي حكمه يكون اقرب الى النظر الى نفسه **قال الله**
تعالى فاذا جاءتهم الحسنة استند بهذه الآية على استعماله في الخطوع مع الماوي
ان في التشكوك مع المضارع بناء على ان كلامه تعالى وادد على سائر كلامهم **والا**
فليس في علمه تعالى الا القطع بالوقوع اما لا وقوع **حيث** اريدت الحسنة المطلقة
وذلك لانه القطع المطلق يجري على اطلاقه اذا لم يكن مائلا على تقيده وانما قوله
وان نصهم حسنة فالمراد بها نوع الحسنة اعني الخصب والرضا لان الآية نزلت في
اليهود حين اشاءوا رسول الله على السلام فالتوا به دخل المدينة فقصت ثمارها و
غلت اسعارها فرد الله عليهم قوله فل كل من الله وكذا اريد بقوله تعالى ولين اصحابكم
فضل الله نوع من الفضل وهو الفتح والعين يدل على ذلك انه وقع في مقابلة
قوله فان اصابتكم مصيبة اقبل دهر من شهاده ما قبله اعني الياء الذين امنوا اخذوا

حذرهم

حذرهم فانفروا نبات او انفروا جمعا وان شكم لمن ليططن ولا شك ان النوع المحم
اقل وقوعا من المطلق فكان موقعا لان مع المستقبل وانما استعمل الاصري ولين اصحابكم
لان شوط مع اللام الموطية لمزمه المصروفات وايضا الله ذو الفضل العظيم فبما
شانه تخفى معنى **بلفظ** اذا متعلق ببال وحيث اريدت تعليل له وقوله لكون
حصول الحسنة المطلقة لتعليل لذلك المحلل على معنى ان ذكر اذا في جانب الحسنة سبب
الحسنة المطلقة انما كان لان حصول الحسنة المطلقة موقوف بقوله كثره وقوع مفعول الموقوف
اي قطع حصولها لكثرة وقوعها وانما عني في الوجود وهذا ما ذكر في الكتابات
من ان حصول الحسنة وقوعه كالواجب لكثرة وانما يحقق في كل نوع من الحسنة
وقع الحسنة فانه بكثرة كثره جسمها **وله** ذلك اي دلالة الحسنة بكثرة الوقوع
في الوجود عرفت تعريف محمد للذات الي كونه ما معدودة او تعرفت من المراد
ان تعريف مطلق الحسنة اعني جسمها اما تعريف مجردي كما هو الاقرب الى الصواب
واما تعريف حسي على انه سبب الجهد راي غير راجع الى جهود لكن اخذ تعريفه على
الوجه الاول افضي لحي البلاغة فانه يدل على اعتبار الحسنة المطلقة لكثرة دورها
فيما بينهم صارت بمنزلة الجهود الحاضرة كانهما نصيب اعينهم فيكون سبب استعمال
اذا وادخل في اليوم على دعوي الاختصاص بذكر الشكر وتعرفت الحسنة على مدبرهم
حال عن هذا الاعتبار وما خفضنا لك النص عندك المصمم من هذا المعال وان دفع
ما توهمه من اشكال فاقم وجبك للدين القيم ودرهم في خوصهم بلعبون
وبلفظ ان في حال السبب عطف على قوله بلفظ اذا اريدت الحسنة كقوله على الحسنة
الا ان وقوع جسم السبب ما دريا نسبة الى وقوع جسم الحسنة لعموم في الادوات في بلفظ
ان في جانب السبب وكثرت لانها اذا وقعت لم تقع الاشياء فليس فيها محال الحسنة فان
الواقع منها انواع غير محصورة **وله** ذلك اي دلالة الحسنة لا تقع الا في الذرة اي في قس من
قل قد عرفت **ومنه** اي ما يستعمل فيه اذا مع الاصري في جانب الحسنة وان مع المضارع

في جانب السد الا ان جهة السد اعني الوجه المذكور كالسنة فاشارة الى وجه التفكير بان الوجه
 منها الى نوع بريد نوع الغلب للنظر الى لفظ الادلة فانه يجب اصل وضعه عن
 معنى القدر وان كان منها مستعار لا يصل اي اذ قوام شيئا من الوجه
 وطوا وان نصيبهم قدر سير من السد فنظروا وشكروا وكان وجه الحجة بالقياس
 الى جيل السد مقطوع به كذا كذا ليل منها بالقياس الى قيل من السد فهو المطابق
 اي القصد تنظر الى لفظ الاذافة هو المطابقة للبلادة لانه على علم بانهم
 وتكثرت في الامور وعدم صبرهم وتكلمهم حيث يطيقون لادني فمعة لو خرجون
 بادي مضره وقد يقال اراد ان غاية الكثرة الجنس فابعد منها النوع المتوسط منها
 جمع بين اذا ولفظ الاذافة والجمع بين المتأخرين بتوفيق كل منهما فقد امكن
 هو المطابق للبلادة واما قوله وان كنتم في ريب مما نطق في الاية للربان في
 حقبة القرآن وفي حقبة حشر الا جاد فقد استعمل فيها هو طبع وقوله بل واقع وذلك
 مناف لما تقدم من ان الاصل فيها عدم الحرم فاشارة الى ان استعمالها فيها قصد
 الى توجيه المخاطبين على الرية ولصور ان تمام لا يصلح الا لغرض الارتباب وذلك
 لا سيما على ما قلنا على الرية على ما قلنا عن اصلها وهو الاعي الذي عليه
 بقوله فاتوا سورة من مثله وابتداء الحنف الذي اشير اليه بقوله فاما حقاكم من
 تراب ثم نطفة فمثل هذا المقام لا يصلح لان ينسب فيه الارتباب الى العاقل الا على
 سبيل الفرض كما تفرض الحالات لا عرض تعلق بفرضها كسبب الختم واثبات
 المطلوب بقضية والمباينة في ثبوت شيء كونه تعالى ولو سمعوا فرض في سماء
 الاضام لغرض التثبيت والالزام وعبر عنها بالوادة التبرهي ضمير العقلاء بناء
 على اعتقاد المخاطبين فيها الا لو هي الترتل لتقل الا الذي العلم ثم الاصل في
 فرض الحال فانه على الحال كذا لو دون ان لا في الحال فمقطوع بلادة فوعده الا ان
 جعل الارتباب الواقع بمنزلة الحال لاجل العالج ثم جعل بمنزلة ما لا قطع ليعلم على

طريق

طريق المسألة وارجاء العنان قصد الى التثبيت ولا يحتمل ما جعل في
 اكتشاف فان امكن جعل ما انتم به من باب التثبيت لان الحق واحد للواحد
 لا يوجد مثل في كل الشك على سبيل الفرض والتقدير ومثله تعالى قل ان كان
 للرحمن ولد فقل ان كان هذا هو الحق من عندك فاعط علينا فان حجة عند ذلك القول
 امر محال وطاره كثيرة ومن ثم توهم ان كلمة لا تستعمل في الالامال قوله واما
 اي المقام عطف على ان لا يصلح ذلك لانه لا الحق الارتباب بالمال لم تصور منزلة
 منزلة المعطوع فصول بل منزلة الشكوك للغرض المذكور ومثله اي مثل ان كنتم في ريب
 قوله ان كنتم فوما سريين فمن نواياكم وذلك ان اسماهم في الكفر وطغيانهم
 في الشرك كان واقعا واستعمل فيه ان قصد التوجيه والتصور بناء على استعمال المقام
 على ما قلنا على ان اصله لا يصلح الا لغرضه ومعنى انقرب بحكم الحكم
 اي اقرت بحكم الذكر اي القرآن وما فيه من المواعظ تصغي نصيب على المصدر اي
 اعراضا وخرافا معول له او حال للاعراض او معرضين واذا قرى ان انفتح كان
 تعليل اي لان كنتم فوما سريين فان قيل الشرط هو الارتباب والاسراف في الا
 وذلك مما لا حزم لوجوده ولا بعده فلا حاجة اليه بل حجب ان الظاهر من
 حال الارتباب المسرف بقاؤه على حاله ومثله في البور في العرف خرافا والصواب
 ليس المراد الارتباب الاسراف المستقبل بل الماضي المستحق في الحال ومن ثم قال
 الكوفيون ان ان معني اذا وعده البرد والرجاء ان كلمة ان التثنية كان المعنى
 الاستقبال التحفة للزمان مع كثره استغناء له فليس كثر من الحاجة الى انه اذا
 اريد بقائه المصير على معناه مع ان جعل شرطها لفظ كان كونه تعالى ان كانت
 وان كان مقصده قد مر قبل قال في الكشاف واداء الجان شيطان منك قبل النبي
 فتح مجال الشبهة من فلا تفقد مهم بعد ان كرنا كذا حيث اراد ان يفسر شرط ان
 الماضي قد ذكره بكان قوله اي وما استعمل فيه ان في تمام القطع ونحوها

قول العامل عند التقاضي الا ان القطع منها بعد شرط الذي هو كونه لم يعمل وصاحب
 كان القطع بوجوده فذلك لم يعمل ونحوه والعمارة بالعمارة العلة والشرط والشرط
 بترجم اي بغيره ويكشف ومفعول قولوا اخذت اي قولوا لم تعمل واقطع نصارى محرم
 جوابا للامر منزله من الاعتقاد انه عمل اي لم يشك في انه عمل فلا يكون للاعتقاد
 بوجوده ولا بعده وانما قال ان اعتقدتم اني لم اعمل لانه بيان لمعني قوله ان كنت
 لم اعمل فلا يصح ان يقال ان لم تعتقدوا اني عملت على ما توهموا وادعي انه قيس من غيرهم
 منزله من الاعتقاد انه عمل قائل وقوله ولكم دعا من العامل عليهم **قوله** وانما اعتقدت على
 قوله فاما قصد التوضيح على اربعة اشياء الى وجه اخر لا يستحال ان في الاشياء
 تحققة وهو ان كان منهم من لا يربط بل يعاد مع كونه عالما بالحقيقة ذلك اي غير الرباب
 ورد على هذا الوجه انه اذا دخل الرباب في حكم الاتساب له كان عدله موطوعا
 به فلا يكون ايضا موقعا لان قد يجاب بان المراد من لا قطع بارتيا به على من قطع
 بارتيا به وانما يقال من انه لما كان لما كان بعضهم مرتابا لفظا وبعضهم غير مرتاب
 منزله اجمعا منزله من لا قطع بوجوده بارتيا به ولا بعده فهو كونه اخرى لا يستحال
 ان في الآية لا تعلق لها بالتعليب **قوله** وبالعليب باب واسم بحري في كل فن
 به بذكر على انه بحري في فنون كثيرة ولا تحقن ما ذكر في انواعه ان يكون اكثر
 من جنس على اقله فينسب الى الجمع ما هو منسوب الى اكثره كما في قصة شعيب عليه
 السلام او غلبت ابناءه عليه في نسبة العود كما غلب هو عليهم في الخطاب
 ففي قوله او لتعودن تعليبا **قوله** والا فاما كان اي وان لم يدخل بحكم التعليب
 لم يصح نسبة العود اليه اذ لم يكن في ملتهم حتى يفتور عوده اليها **قوله** صغيرة فيها
 نوع نكرة كسرة لغز والمطفف كحة وفيه إشارة الى مذهبه كما بين في صفة
 ومنها تعليب المذكور على الموت في صفة شجرة منها تطلق على كل منها نصفه
 عن الصفة الاخرى بعلامة فاذا اراد ان يصفه المذكور كما في قوله تعالى

كقوله تعالى

كقوله تعالى كانت امراه لوطا ومن الجابر بن اي الباقين في القرية والعدا
 وقوله كانت اي مريم من القانتين اي المطيعين **قوله** عدت الاثني من المذكور
 اي عدت منزلة في التبعير بلفظ يخص به المذكور وجها ومنها تعليب الجنس الاخر
 على فرد جنس اخر مع موصوفين تلك الافراد بايجل اسم ذلك الجنس قننا ولا
 لذلك الفرد ايضا كقوله تعالى واذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم لم يسجدوا فغضب
 بلفظ الملائكة وكذلك قننا ولا لآدم سجودا كان استثناء من قوله فغضب
 مستغلا عنه ما هو الاصل في الاستثناء وفي قوله ان الله الاثني من المذكور **قوله**
 الى انه رتب تعليب المذكور على الموت في كون اللفظ قننا ولا لغير ما وضع له ايضا
 مرة لطفة لا تحكي مكانها ومنها تعليب الخطا على الغيبة وهو ان يجمع في لفظ
 جهتا خطا وغيبة فيعمل مع ما ينظر الى جهة الخطا كما في قوله بل اسمهم وهم
 فان لفظ قوم اسم ظاهر واسماء الظاهرة غيبة فعمل على اسم فصاعدا **قوله**
 ثم انه وصفهم بجهلون بالانوار وان لم يخلط بين خطا الاستفاد من جهل على اسم على
 جانب غيبة انما سئل في نفسه لان الخطاب شرف وادل وهو الحققة تغلب جهة
 المعنى على جهة اللفظ فان الغيبة في قوم بحسب لفظ ومعناه الخاطب ومنها تعليب الخطا
 على الغائب بان يعبر عنها بما يصنف موضوعه للخطاب كقوله تعالى وما ربك بظالم
 تعلمون فمن قرأ الخطا بانه لا يجوز منها اعتبار خطاب من يواه عليه السلام **قوله**
 لا ضياع ان الخطاب في كلام واحد انسان او اكثر من غير عطف او شبه او جمع كما
 قبل على ان لا يحد بان يجعل جمع المكلفين وغيرهم وانما على قراءة الغيبة فلا يحل
 على تعليب غيره على عليه السلام اذ لم يحد في كلامه بتعليب الغائب وانما اكثر على الخطاب
 وانما تعليب احدهما على المكلم ولا يحد بان يجعل من تعليب العقلاء على غيرهم بان يرد
 بالواو والجمع ومنها تعليب العقلاء على غيرهم بان يرد بالواو والجمع ومنها تعليب
 العقلاء على غيرهم بان يحد من الجمع بصفة مخصوص العقلاء **قوله** ان الله الاكبر

والانعام وذرقتهم ولما قولنا تعالى يذروكم فقد اجمع فيه تعليبا لان المعنى جعلكم
 اي جعلكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ارجوا اي جلال او ذكورا وانثا
 وحلق من الانعام اي من جنسها ارجوا يذروكم اي يترككم ويترككم ايها الناس
 والانعام فيه اي في هذا الجعل الذي هو منبع الكثرة بالتوالد والتناسل
 وفي لفظكم في يذروكم غلب المحاطون اعني الناس على الغنث اعني الانعام
 والاقبل يذروكم وايها من وغلب فيه ايضا العقلاء على غيرهم والاقبل يذروكم
 وايها من ولقد حسن من قال تغلب المحاطين على الغنث جي بالكتاب لا بالهواء
 وتغلب العقلاء على غيرهم جي بالمعنى لا بالنون ومنها تغلب احد المتكسرين
 على الاخر بان يطلق اسم على الاخر وتنتهي هذه الالفاظ باعتبار قصد اليها ثم المعبر
 هو الاسم على الاخر لا العكس في النشئة كما في الشكر بل لا بد من الاستدراك في معنى
 ليصرف جنس واحد فلهذا هو مختلف فيه فقد جرد بعضهم ان يقال قرآن
 وحيض وعينان لمجارية وما صرة وايضا جاز ان يجعل الاخر في اسم افعالهم
 يا اول اسم المعنى ليحصل مفهوم تناديا لهما فينتفي باعتبارهما كما قيل في التواضع
 معني الاولين من تسمين بالاب والخالق هو الغريب من حق النعم اي عاتق قيل انفسك
 لانه تحق في الكوكب اي يطلع وانما فصل عما قبل ومنه اي من هذا الباب بعد عن
 الانواع المتقدمة المتعارفة المذكورة بعد قوله ومن هذا الباب **باب** **ق** واما قوله اذا
 من انفسهم فلفظ اذا اراد ان يضراي سورا الى ان يذركا لانه قد استعمل اذا
 في المشكوك فيها في ما تقدم ومن ان اهل في اذا الحرم بالوقوف في الحواجر
 عن ذلك بان هناك موردان معا صحت في اقتضا كون الشرع متوقفا على ما
 المسبب مني عن القلة في معنى الاصابة في سبيل الضرر في المقام التوحيدي بدل على
 وقد جعل نحو الامل الناس فيهم لتمامهم في عصبانهم نحو ان لا يحتمل ولا
 كل ضرر في استعمال ادائه على ما س قد سمر من الضر لا مال هو لا هو لا هو

في الا ان يكون الاقل بذكر الكا تعبر
 قلت مجرد اطلاق الاسم ضم

في حكم المقطوع به واحواله على ما في الروم دعوا ربهم يسبحن اليه وقد جردني
 نسخ المتن لفظا دعانا فالصواب حينئذ وادخل الانسان صر على امر في الزمر
 واما في قوله واذ الشكر بربك الشكر منها كما لخصنا في قوله من شكر الله فلهذا
 واحد منها اعترت كبره الا انه باب عنه شي اخر وهو ان الضم راجع الى الانسان
 المعوض المتكبر على يقينه البلاء لا الى مطلق الان من المذكور في قوله واذ ان
 على الان ان على رتبة رالية الوهم فيكون استعمال اذا فيها على ان مثله كذا
 ان يكون استلزاما لشرط وقوعه في حال اي نجاسة اي في كمال الجاهل مع المعنى
 بعد نفسه وذهب بيا عن مجملها وتوابعها كبر او تعظما **باب** **د** وعند المحسن
 اذا في اذا ما انساب للاجمال التي في تعدد الكلمات الشارطة قد علم اذا على
 لكنه على ما يراه اتمام به حيث كان اذلا بالزمان الماضى معى من شرطه فصافى
 الى ما بعد من المجردة وما دخل في الالفاظ القاطعة للاضافة استعمل الى المعنى
 في الاستعمال وكانهم لم يجعلوا اذ ما كلمة براسها كما يزعم بعضهم قياسا
 على اخواتها من اذا ما وبتما وابنها واما ما في بالشرط لان اذا قد يكون محذورا
 الطولية بخلاف اذا ما وقال من حيث المعنى اذ بينهما فرق من حيث ان المحرم اذا ما
 كونه ما در ايضا اقرب الى السعة فال اذا ما حيث سراسم لعله **باب** **هـ** الى الاسماء
 في الاستعمال فان قولك انك اذا طلعت الشمس اذا لم يكن موزنة محمول على كل
 الغد فتستحق الغيث بترك الايمان بخلاف قولك اذا ما طلعت فانه لا يحض وقد
 يقال ان اذا محمول على قية نيابة وجود الشرط فيكون في الزمان بعد المظهر
 مثلا واما ما تنادى له وعنه فلا بعد **باب** **و** ومنها اعني اي شدد واغوى عموما مع
 الحكم المعلق به كل وقت من اوقات وقوع شرطه حتى اذا كان مني دخلت الدار فانت
 طالق في اي وقت دخلت من ليلتها لانه ربما يحض بعض الاحيان كذا فيهما فيكون
 اقوى عموما ويسمى شي منهما تكرر الطلاق تكرر الدخول على ما توهم انما ذكر في كلاما

وعطف الاحيان على الالفة التفسيرية على ان المكان يعتمد على كذا لا على كذا
 الفاعل التوهم الذي يراه العكس كجوابه انما في الالفة على قياس مسمى في الالفة
 نظرا انما في انه لتعميم الالفة ايضا وكله في وجوبها تخص بدوي العلم وعمه في الشرط
 في الاستفهام ايضا اعني اي مباحث اعني كونه اليه قويا اي بوضوح اليهم والحوار
 والمصنف انما فيهم بارغام دما لتعميم الاشياء اي في الشرط وكذا في الاستفهام
 فاذا رايت شيئا من بعيد قلت ما هو واذا عرفت انه انسان قلت من هو وقد يطلق
 كلمة على اولى العلم كافي قوله من لا يعقل ويسال بعبارة ضمنية كقولك ما زيد
 ومما اعلم على تباين ما في ممتنا فيسأل كل شي من الاشياء بحيث لا يحصى في اياته
 قد يخص وجه كونه اعم اذا قد راصد ما طاهر لان الاول شرطه والثاني مفرقة
 لزيادة التعميم كافي ممتنا وانما اذا جعلت كلمة راسما فوجه كونه اعم وضوحه لذلك
 بمناسبة زيادة البناء وزيادة المعنى واذا قل اصلها بمعنى الكف منضمة الى الزنطرة
 فمن زيادة التعميم فيها من الامر بالكف عن شي **وغير ذلك** بعض الحالات الصالحة
 الرجوع الى القراءة كالتوسط بين الجمل والتمسك والخدمة والنقل والطب والكتابة
والمراد المطلوب بهذه العجائز اي التي بدت المطلوبة من هذه الكلمات العديدة
 للعلوم في الازمنة او الالفة او غيرهما ترك التوصل الى الاحمال في هذه الامور اجماع
 كما اذا قصد عدم التصريح بالذكريات مع الاحتراز عن طول اللفظ بالاحصاء او بغيره لكنه على
 والاختصار حاصل في الكل **والمراد** اي عددها ليعني ان ياتي زيدا الى اخره اي في قوله
 المقول في ايهما الى عدد ما تعدد استيعابه فالك اذا لم يقيد بكونه من ياتي تعدد
 استيعابه عدده قطعا وان قيد بكونه من ياتي زيدا لم يعدد **مع** قيا الامداد
 انما في صورة التعدد فالامداد لازم وانما في غير ما قد يكون اما الاستيعاب وقد لا يكون
 قد تعدد صيغة الاختصار وترك التوصل الى الاحمال وقد اخسن من طبع الالفة على ما تقدم
 من المعنى وحدها فير الشئ اعماله واطرافه جمع صفا والظن في نظم الالفة ان تعالج

هو الفاعل وانما ذكر اول ذلك نظرا الى ان عموم الافراد بعيد عن قول الحكم للجمع **والمراد**
 ان الجزاء قد مر على الشرط لانه العمد والشرط فيه له ولان تعدده هو المناسب لقوله
 لما كانا نخلق حصول امر يعني مضمون الجزاء يحصل ليس حاصل معنى مضمون الشرط ولقد
 مانع حيث جعل الجزاء والشرط نفس التعلق واراوان معناه بما مرحت انما جملته
 ذلك التعلق والمقصود ان الاصل في الشرط والجزاء لان الاصل في جعلها المضمون
 كما سيأتي والحصول التعلق هو تحقق نسبة خبرية الجابية او سلبية او محيية او غير ذلك
 فان الجزاء قد يكون انشا والحصول التعلق به تحقق نسبة انشائية لان الشرط
 الصدق اي التعلق في الاستقبال وذلك لا يتصور في الانشاء **استلزم** ذلك اي
 اي كونها تعلق حصول امر الى امره امتناع النبوت اي ثبوت مضمون احداهما في الحال
 اما الشرط فانه ليس حاصل في الحال بل هو مفروض الحصول في الاستقبال واما الجزاء
 فتوقف حصوله على حصول الشرط وقوله فامتنع ان يكونا اسمين او احدهما لم يرد
 الامتناع بالكلية بل اراد ان الاصل مطابقة اللفظ للمعنى بحسب الظاهر فامتنع في
 الكلام بامتناع العدول عنها **والمراد** كما تبين به وقوله وكذا امتناع المضى
 بالنسبة الى وكذا استلزم ذلك امتناع المضى اي امتناع ثبوت مضمونهما في الامر
 فامتنع في الامر باعتبار رعاية المطابقة ايضا ان النحل ان في جملتها ما ضمن
 او احدهما وفي بعض النسخ لم يوجد لفظ فامتنع بعد لفظ المضى فاما قد او جعل ان يكون
 به المضى ومثل للعدول الى الماضى ثم امتنع متعلية الى المعنى الاستقبال ثم عاد لفظ
 نحو للعدول الى الاسمية في الجزاء وحده لان الاسمية لا تقع شرطا لاختصاص
 بالفعول واعادة ثانيا للعدول الى الماضى السابق على معناه المخرج الى التاويل الذي
 الا ان يقيد الماضى الاول بان يدل على ان ذلك الماضى معني الحال فتوالت ان يكون معني
 الان كان المراد في التقييد وانيد **فاما** موجب لكونه مضارعا
 لقوله نحو في المواضع الثلاثة اي من الضرر ان لا يكون معناه ما يوجب كون الفعل مضارعا او مع

لا يجوز العدول اصله وان كان يملك كثره وكلمه ان اكدت بما ذكره
 بالنون لئلا يخط المعصود عن رتبة الاداة والنون المولدة محصورة بالضم
 واذا كان الجزاء مصدر اباليين او سوف او بكلمه ان يجب كونه مضاعفا
 لا يضر اليه جبره لان نحو واعتبر طاعة الكلام لان غير اللفظ منه لا يطلب
 كتمه العدول مثل تومي اودد للمصر الي غير الاصل لكتين طلب ابرار غير
 الحاصل في معرض الحاصل طلب ابرار المعذر في معرض الملقوط ومن لا يبرار
 غير الحاصل في معرض الحاصل اسباب خمسة ثم اشار الى اسباب افعال قوله
 واما كل ذلك لان ما هو للوقع كالواقع اي هو محقق الوقوع في الاسباب كالواقع
 في تحق الوقوع وعليه اي وعلى جعل ما هو للوقع كالواقع والتعبير بلفظ الماضي ان
 لم يكن في الشرط والجزاء قوله تعالى ونادي فانه تعالى عبر عن الاحوال المتغيرة
 الوقوع في الدار الاخرة بالفاظ ماضية وذلك كقوله في القرآن وكذا اي وشي
 نادي انا نحن اذا اريد به فتح مكة لرواها قبل زمان التراجعة من صلح الحديبية و
 للمفسرين افعال اخرى فخره وفتح ارم وفتح ما فتح الله من النبوة والدعوة الى دين
 الاسلام بالحجة والسيف فانه فتح ينطوي فيه كل الفتح وقبل هو من المعاصد وهي
 الحكومة اي قضينا لك قضاء وسنا على امرك ان تدخلها انت واصحابك من قبل
 قوله واما التعريض بهذا السبب الثاني ان السبب المحمدي قال الله تعالى ولين
 استعنا بهوا هم بعد الذي جارك من العلم ما لك من ذي ولا نصير ابرار اتباع
 النبي عليه السلام هو ابرار اليهود والنصارى في معرض الحاصل اعني صفته اي في
 القطع بانه لا يفتح منه تعريضا من صدر عنه اتباعا وما خلق الجزاء بهم اعني كونهم
 لهم من الله ولا نصير وكذا ابرار منكره في قوله لئن اشركت بغيري على من
 الحاصل تعريضا بمن زلوا ويحق الوعيد العظيم بهم اعني نادى عليه قوله فاعلموا
 ان بعد عر حكيم فان قيل استعرض فيما ذكر من الالفاظ انما هي من باب الفعل

١١٢
 الى ما عمل متبع منه ذلك الفعل لا من صفته الا في هذا الاستدلال الذي عليه
 الامكان الذي في فلا يرضى من جهة الاستدلال وان سلم بالتعريض في المعاصد انما يكون
 بمن يحصل منه الاتباع والاشراك والذل في المستقبل ولا طائل تحته لا يقال
 الموطنة توجب كونه شرط ماضيا فدل للتعريض في كونه الشرط ماضيا في
 استعنت ولئن اشركت لانا قول قد عرفت انه لا تأتي بين المنه المتعريضات
 في زعمه ما على انه قد فعل المعصود من الايمان باللام والشرام المضي في
 الشرط هو التعريض ونظيره اي ونظيره ليس تعينت في كونه تعريضا وان لم
 شارك في كونه شرطا وتعريضا ماضيا فليس يحصل المسبب عليه اي على ان
 المراد ما لكم لا تعبدون فيكون تعريضا ولذلك اي وكونه للتعريض قبل
 برسم دون برى ما انه المسبب لولا قصد التعريض وانما اذكر ذلك
 فاسمعون حقا لم على الاضواء ليقفوا على ارادة التعريض فمعنى ما علم
 عليه وقوله هذا التعريض اشارة الى التعريض المذكور في النظر اعني اتي وما لي
 لا اعبد ودانته واما التعريض في الآيات السابقة فما لا يخفى حسن توجه
 طالعني دم المسبح اي قاصدي قتله هو اي ذلك الوجه ترك الموازنة
 والنصح وفي هذا التعريض كنه اخرى هي الاغاثة على قول الحق الذي هو
 وحب عبادة الله وفتح عبادة الاضام حيث دل على ان الحاصل النسخة
 او لا يريد له الا ما اراده لنفسه قوله ومن هذا الاستدلال اي ومن اسلوب
 اسماء الحق على وجه لا يورث مزيد عصب قوله تعالى قل الله انون عا ابرار
 حيث استدل الاحرام الى نفسه وما يعبه والحل الى الخاطئين وكذا ان هذا
 الاسلوب ما قبله اعني قوله وانا واماكم حيث ردوكم من الغرض من الهدى
 والصدرا ولم يصرح بصلح الخاطئين فان قلت ما يرد او الاولى وهذا
 قيل وانا واماكم قلت لان المتبادر من كون التعريض متعاضدا على هدي واما في صلال

وليس محذور ولو ترك ادعاءه مع ترك الاول في بقاء الكلام انه شرعي على ريب
 وخرج عن كونه كلاما مضافا وترك الثانية وعدمها مما سوتش المعنى وعلوم انه لا تعرض
 في رد كل من الفرقين من الهدى والضلالة بل فيه ترك التصريح بالتصليح والما قول
 احوما فقد تعرض باخرام المحاميين فشارك في ذلك الامان السابقة
 فاستحق ان يقدم على ما قبله وايضا هو اوفق في الاضافات من التردد كان
 اولى بالتقديم وهذا النوع من الكلام الى المشتمل على اسماء المحاميين
 لا يورث شرا في غضب اذا كان في غير موضع او لا يسمي المصنف ضار له بوصف
 صاحب جئت لم يحل نفسه مرة على مخاطبه ولان كلامي سمعته قال لمن هو طه قد
 انصرفت صاحب جئت ان ظهرت على صيغة الحكاية فقال لاظهار الرغبة وقد جعل
 مثالا للنفاء ايضا وان قوي على صيغة الخطا كان مخالفا لما عليه وعلى اظهار
 الرغبة قوله تعالى ان اردن اظهار الرغبة في ارادته التحصن وفائدة تفيد النهي
 لا شرط على ان ينضم قصور عقلمن اذا اردن التحصن والتعفف كان الاداء اخص
 به تلك واكثر وايضا زلت الاية فمن كن ردة وبكر من المولى على الزما
 وايضا اذا لم يردن ترك الزما لم يكن الزما فلا يتصور اكرامهم عليه واذا
 اعتبه احد هذه الامور لم يثبت مفهوم الشرط اعني جوار الاكرام اذا لم يردن التحصن
 وما شاكل ذلك عطف على ما تقدم نظر الى المعنى كانه قيل سباب ابرار غير
 الحاصل في موضع الجاهل ما ذكر وما شاكله لا يصلح التمسرة او ان يارة
 كذلك كونه ان كرتك او ان كرتك وكالا سلة اذ هو نوعه بخوان راوي الحب
 وكما طهار الوتوق به بخوان اعطاني فلان كذا من هذا القبيل اي في ابرار
 غير الحاصل في موضع الحاصل فان مقتضى الظاهر ان يقال سرجه الله عليه العبد
 التفاء الى اظهار الرغبة وانما تضلله لانه ليس بشرط **قوله** ومن هنا اي ومن تمام
 تقديرنا وتفضيلا ملك ابرار غير الحاصل في ضرورة الحاصل مقتضى في ذكر محي

الحسنة

الحسنة صفة المسمى واصالة السبحة المصراع وهي طهار الرعدة في وضع
 السبحة على ما يقصده كمال رافعة تعالى لعبادة فان قلت قد صرح فيما حرر ان الكلي في
 تعليل الماضي مع اذا كونه اقرب الى القطع الذي هو الاصل في اذا و مثل هذه
 فاني تصور البنية تفاوت شرطين من ههنا قلت ما صرح به فيما هو السبحة العامة
 لا استعمال الا صريح اذا والى يثبت لها من ههنا اي السبحة الخاصة ببعض موارد
 كما بناه ذلك على ما سأل عن من السبحة العامة والخاصة في الالتفات **قوله**
 و ابرار القدر في موضع الملقوب به عطف على ابرار غير المصلح في موضع المصلح وهذا
 لا يبراز هو السبحة الثانية من كسبي المصير الى خلاف الاصل في الشرط والحرار
 وموضع الملقوب به هو كونه معلقا ومعلقا به بتوسط كلمة الشرط وقد ابراز
 المحذور في المثال المذكور في هذا الموضع لانها الكلام الى معناه شهادة كل
 فطره سلبية فاعند هو على صيغة الامر فتكون طلب الاعتدال ما كرام الحكم
 معلقا بحصول الاعتدال الى طيب كراهه فلا حاجة في اليك والواقع خبر الى ان
 ما اول المحذرة وقد مر امتناع الاشياء شرطها وانما كماله لو فحين كانت لتعيق
 امتنع ما امتنع غير جعل ولا المعلق ما امتنع والمعلق به امتناع غيره وعكس ما
 فقال معلقا لا امتناع اكرامك ما امتنع محي محال فطره كلامه معناه اراد علق
 الامتناع بالامتناع لانه على تقدير المضاف اي لتعيق امتناع ما امتنع ما امتنع
 ومعلقا لا امتناع اكرامك ما امتنع ما امتنع وانما على اعتبار حسيه امتنع اعني امتناع
 الا انه على الجبارة الظاهرة الى ما امتنع متارة في الحرار و متارة في الشرط فليس على
 المضمر فيها ومحصل ما ذكره انما يدل على معنى قولنا لا امتنع الشرط اعني الحرار
 فرجع الى هو السبحة العامة لا امتناع الاول وهذا الاول وهذا لازم معناه
 فانها موضوعا لتعيق حصول امر في الامر حصول امر اخر مقدر فيه وانما كان حصوله محذورا في
 الماضي كان متفصلا فيه وطعا فيلزم لاجل انتفاء انتفاء ما علق به ايضا ما اقلت مثلا لو

جيتي لاسك فقد عرفت حصول الاكرام في الماهي حصول محي مقدرة فلهذا استغناء
 وكون استغناء الاكرام مسببا لا متفقا، اذ في ريع المحل استعمال لومعة المعنى هو
 الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع استغناء اللازم
 به على استغناء المألوم كونه كذا لو كان فيها الهة الا الله تعالى فان لم يتبادر
 على لزوم الفساد اى خروج العالم عن نظام الوجود لتعدد الالهة وعلى ان الفساد
 كانه قبل ما قد ينعلم من ذلك استغناء التعدد ومنه هذا الاستعمال في بعض النسخ
 لاستغناء الثاني وخطا عليه المشهور ولم يدرك ان ذكره معنى بقصد اليه في مقام الاستغناء
 بانستغناء اللازم المعلوم على استغناء اللزوم المحمول ان المعنى المشهور بان سببه
 استغناء محمولين للاخر بحسب الواقع فلا تصور هناك سببه لا فانك اذا قلت لو
 جيتي لاسك لم تصد ان لم تعلم انما طب استغناء المحي من استغناء الاكرام كيف
 وكل الاستغناء من معلوم له بل قد تدت اعلانه بان استغناء الاكرام مستند الى استغناء
 المحي واما استغناء الثاني هو ان قصد بان استغناء المحي في ريع ذلك الشيء بالتقصين
 عليه كونه كذا لانه انما كرمته وقوله لو لم تحف الله لم يحضر وقوله لو كلف الوفاء
 بقضا على سبيل القطع باستغناء غيره وفيه اشعار بان الشرط هو ان الوجود في
 الماضي حيث يكون اشياءه اى استغناء موقوفه على قوله منعت جوارح من تشبهها
 سرته ما اذا امتنع جليا عن الثبوت امتنع ان يكون جليا او احدى هما
 ولزوم ان يكون فعلين ولو قال والفعل باضا لكان طرفان ذلك ظهر لازم
 ايضا من قوله تعلين ما امتنع وقوله ما امتنع على صفة الامر كما عرفت الا انه
 جعله حالا فيكونه اضلا تحت اللزوم **و** استلزم عطف على لم واما على
 مصدره اى استلزم لزوم كونها فعلين مع كون الفعل باضا فان قلت اذا كان
 معطوفا على زم وجب ان يكون المعطوف لازما قوله فحين كانت الخ كما ان المعطوف
 عليه كذا قلت نعم الا انه لازم للشرط بتوسط اللازم الاول اى فحين كانت

استغناء
 الاول

لم

لزوم كونه ما صيا تنزل المستقبل في الايات المذكورة منزلة الماهي المعلوم ومعنى
 على النار اردوا حتى لا يذوقوا واطلقوا عليها كايه تخبرهم او اذ حطوا فمروا
 بعدد عذابها من دفعته على كذا اى عذبه اياه وحواب لوني هذه الايات المذكورة
 محذوف اى لرايت امرنا بلا نجسا فقصر العبارة عن تصور هذه امور
 انما يقع في الآخرة لكنها تحقق وقوعها تنزل منزلة الماهي المقطوع به
 فيها اذ ولو المحض ان بالماضي كانه قبل هذه الاحوال قد تحققت بصفت
 و انقضت وانت ما رايتهما وصيد كان الماسب الى الورايت لكنه
 عدل الى صيغة المستقبل فيها على كنه اخرى اى ان لفظ المستقبل الصادر عن
 في اخباره بمنزلة لفظ الماضي المعلوم المحقق معناه ويمكن ان يقال ان تلك
 ماضية تاويلا واستقبله حقيقة فزوي الجانبان معا **و** تنزل محمول استلزم
 ونظامه للتنزيل ولوا حره عن طرف التنزيل اعني قوله سرته الماهي ليلامح
 التعليل بين اجراء العمل كان اولى **و** سرته و ذلك لان رب المعلوم
 لكونها دالة على تغلب محقق حقا ان خل على فعل باض ولا شك ان واده
 الكافرين كونهم مسلمين امر مستقبل الا انه نزل سرته الماهي في تحقق الوقوع
 واستغناءه ربهم عبرة بل لفظ المستقبل ما عرفت من هذا التفسير والبول
 الاخر للتفسير ان كرمه محي شي موصوفة بكونه معلق به رب محذوف
 اى تحقق وعند التكوين ان التقدير بما كان يود فلا حاجة الى تنزيل الماهي
 سرته الماضي ومعنى تعليل الوداده انهم في سرته الاله واليه هو شون
 فان كانت منهم افاقة ما تمنوا كونهم مسلمين وقيل المراد بكثرة الوداده
و استلزم في مثل قوله عطف على استلزم في مثل قوله فاعلمه ذلك
 ايضا ومنه قوله **و** مستمر الاستغناء قبل عليه ان كلمة لو تدل على استغناء
 وقد دخلت على المصاحح الدال على استمراره فنعلم حينئذ استغناء استلزم

استمرار الانتفاع واجب غداً كما ان المحلة لا سجنه بل لمحوه المعام على دوام النبوت
 فاذا دخل عليها حرف النفي دل على دوام الانتفاء لا على انتفاء الدوام كذلك
 المضارع المحال على حرف الانتفاع يدل على استمرار النبوت فاذا دخل على حرف
 الانتفاع دل على استمرار الانتفاع ولا بعد ذلك لا ترى ان نولك ما يريد ان
 يدل على اختصاص النفي لا على نفي الاختصاص يعني ذلك لو تحسن الى سكرت ان انتفاء
 ان سكر استمرار انتفاء ان لا انتفاء سبب انتفاء استمرار ان فان سكر
 على وجود ان لا استمراره وفوره فيما مضى إشارة الى ان لو على معناه وان المضارع
 الواقع موقع ان استمرار انتفاء الفعل فيما مضى ولما قال وقتاً فوقتاً لا
 ان ان يوجد هكذا عرفنا قسماً انتفاءه بحسب اوقات وجوده لا استمرار انتفاءه
 في جميع الاوقات فيكون المضارع المنفي كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد منه
 لا يتوحي وفوره على نحو حال من قصد انما قال بعد قوله انما معكم انما نحن مستنون
 لنظير ان يقتضي الظاهر ان يقال الله يستمرى فعدل الى استمرى قصد الى استمرار استمرار
 الله تعالى بهم وقتاً فوقتاً وهو انزال الالباب عليهم وادخال الهوان فيهم على مجرد
 انهم يستمرى عطف على استمرى ولولا انه قصد به الاستمرار لقبل ما سبوا
 كما قال ما كتبته وانما فضل قوله لو لم يعلم ولم يعطف على نولك لو تحسن انما لانه
 انما استخصار الصورة كما يحمله قوله لو تحسن انما لان صاوت كشاف محله على متناع
 الاستمرار ولعله اظهر ما اختاره المصنف بالنع فيه حيث حكم بانه وادار على ان يحاط بهم
 عندهم اي وقوعهم في المشقة والهلاك بالمرم من استمراره على السلام على اعيانهم
 فيما بعين لهم واستصوابه اذ فيه خلاف امر الالباب والاعمال الى سبيل مرسو واما
 الظاهر انهم في بعض ما يرونه فيها استمالهم واستجلاب قلوبهم بلا معرفة
 ولكن ترد العرض من لفظ ترى لو تحسن هذا ما ياتي في هذه الاشياء وهو ان
 نقصد بعينه المضارع فيها ان استخصار الصورة في الحال فان المضارع دل على الحال

الذي

الذي من شأنه ان يشهد ما هو واقع فيه فيقصد به الى احضار الصورة في الحال جعلها
 ثم انه جعل الاستخصار في يودراجها الى صورة الواردة وهو ظاهر في لو تحسن الى صورة
 الاحسان على قياس من من ان القصد بل هو تحسن الى استمرار انتفاع ان الاله اثار
 منها لفظ المنع على الانتفاع لزيادة التقييد وذكر في نري استخصار صورة المربى المستتبع
 لاستخصار صورة الروية بنيتها على ان المقصود من استخصار صورة الروية استخصار صورة
 تلك الحالات المرهفة فالتا اذا كان لو تحسن لاستخصار صورة انتفاء الاحسان كان لو
 نري لاستخصار صورة الروية فلتت يجوز ان يعتبر او لا انتقام لو الى المضارع لم يقصد
 استخصار الصورة فكون راجعاً الى الانتفاء ويجوز ان يعطى النظر غنة لقصد الاستخصار
 بالمضارع وحده وانما تعين هذه المعاني بانتفاء العام كما ان تعين استمرار الانتفاع
 وعكسها كما يحسب ولا شك انه لا معنى لاستخصار صورة انتفاء الروية في لو نري
 كما لا طائل في استخصار صورة الاحسان في لو تحسن فقدره ولا يلتفت الى يقال من انه
 جعل لوبي لوتري للمعنى في الانتفاع لان لو التمني ان يختص بالماضى طارحاً حصة الماضى
 قوله فالبين لما يقولون يعني قولهم ربنا ابرهنا وسمعتنا فارجعنا لعل صلياً وقوله
 متقاً ليس بتلك المقالات اشارة الى قوله تعالى رجع بعضهم الى بعض القول الذين
 للذين شككوا والاولا انتم لكننا موثقين اليها فخره فكانه اكتفى بذكر استخصار صورة المبرين
 وانما ليس من العرض لاستخصار صورة الموثقين على اننا لم نلن بالمتنازلة ولا المكذب
 قوله كما في قوله تعالى والله الذي ارسل اى كالا استخصار الذي فيه فان قوله تشرعني
 امارت بدليل فسقاه لان الماضى لا يكون ما فرغ من المستقبل والقول في جميع قزعة
 وهي قطعة من السحاب تقيف والمدفوف المقروء بالمدد وهي الله الذائق تنضم
 اي تنضم بعض تلك القزعة الى بعض ولقطة ثم قائم مقام تارة اخرى اي تكون اولاً عن
 قزعة تنضم ثم ما يبعدن اي يعرض كما سماها متر كما اي متر كما ركب بعضها
 قوله وانه اي العدول عن الماضى الى المضارع لاستخصار الصورة وهو محلي عند النجاة

بحكاية الحال الماضية ثم يأتي قد تغيرت بدل من قوله ما لا تبت في البيت السابق وهو
 مبلغ نقيان فهم بالقيت عند جى بظان وهو موضع القول من السعال كل مملك
 يسمى عند العرب عولا تهوى اى تسرع كانهما تنزل لقط والسبب الغلاء والخصف
 الورقة من القوطى العجى السوي حوت اى سقطت تبال صرعة اى القاه على الارض
 واملكت ولم يونس صريحا لانه بمعنى المنول والجران مقدم عن البعير من يدك الى حجرة
 واللام في اليمين للاختصاص او بمعنى على ومن هذين البستين بستان اخر اى قوله
 فقلت بها كلاما نورا من احواسي فقلت لي مكانى فقلت تهوى فاهوت كاني
 بمصقول باني النور المنزول والشددة الجدة واهوت كاني بالسيف امارت يافى
 ظريتها والضمير للقول والتعيين مرجه اورد البيت الاول من هذا القبيل اى من العود
 الى المضارع كاختصار الصورة واستلزم عطف على رزم او استلزم والناسى فاعلم
 ايضا ضمير للزوم اى واستلزم لروم كون جليتها فعلية بى اى ان جعل انتم على انه فعل
 فعل محذوف لا ابتداء خبره بملكون ليكون لودا صلة على حدة قوله فانه لا يكيد
 فيه بحث لانه لو كان من قبل التكرار لتأكيد وكان الحذف لمجرد الاختصار كما ذكره لم
 يلزم الحذف في نحو وان حدثت كين استجارك فالصواب عليه الجمهور من ان المقصود
 الابهام بالحذف ثم التفسير فلا يجوز اجتماعهما وقوله لدلالة خبره عليه مردود بان كلمة
 يدل على الفعل المطلق وقوله تملكون يدل على خصوصية ولا دخل في ذلك الضمير الذي هو انتم
 على قياس لو ذات سوار اظننى الا ان يقال لولا انتم لما اخرج الى تقدر فله دلالة على
 منفصلا حال من المستتر في المبدل اراجع الى ضمير او تقول بان على نقص الابدال
 يعنى الجعل وقد يقال لاحاجة الى التكلف الاتصال بلاصلة لو تملكون انتم تملكون
 فحذفت الجدة الاولى بسماء ببقى تأكيد فاعلم مع مفسر وكما بان فيه التزام
 كثرة الحذف بالضرورة اكان العود الى المضارع اعني تملكون لا اختصار الصورة ذهب
 المبرد الى ان لو قد يستعمل المستقبل معني ان كما في اطلبوا العلم ولو بالعين وايضا

م

بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وعلى هذا جاز ان كل لومنا على الاستعمال اى
 تملكو انجلوا بحسبة الفاقة وذهب صاحب كشف اليانه لما ضمت الفعل ههنا
 برز الكلام في صرة القندار والخزافا والاختصاص كما يعيد صرح القندار
 في مثل اناسيت في حاجتك المعنى ان الناس هم المختصون بالشئ المتباليه
 هذه اللطائف اى المذكورة في صاحب تقييد الفعل بالشروط المختلفة يقال
 الما في الشجر اى دخل في جاد بقر وعروقه والراص جميع رايض من رقت المهر اذا
 علفه السير وجسته عن التراب الى هنا وهناك وكانه اراد بالراصة الذين ارتقوا
 الى درجة تعليم الغير كما مثله من علم المعاني واللام في قوله ولبينى تعلق ملائم بربان
 سائل علم المعاني بامر بما لا يحيط به الا علمه تعالى وذلك لانما تخرج من جميع
 التركيب وتوف ما بها من لطائف التكت مفضلة على وجه يحصل به قاعدة كلية
 سئل عن علم المعاني ولا شك ان احاد التركيب غير متحصرة فلا يمكن لبشر ان يطلع
 عليها ويخبر جميع لطايفها حتى يستخرج جميع القواعد المتعلقة بجميع نكتها فكيف
 من سائل علم المعاني بعد بالوجه لم يصل اذ بان الراصة اليها ولا الى اللطائف
 الحرة التي تخرج منها بل علم الله تعالى محيط بجميع سائله وتفاصيل لطائف
 الترسى مني تلك السائل ملائمة ولا يدخل كنهه بلغة القرآن الا تحت علمه ان
 يعنى كما ان علم المعاني لا يحيط به الا اعلام العيوب كذلك المقصود ورواى
 اعني العلم بملاعة القرآن ليس حاصله بامه الاله تعالى هذا الفن اى الفن
 الثالث والاشهر اطلب الوري وهو خروج النار من الزند ولا تضع اى
 واراكن من ركض الدابة اذا استحمها للعدو الى ان يري يدي اى ابعد غايته
 متعلق بركض وكذا ابارني باستفراخ طوق اى طاقه والمنفوق المتفزع من
 تفوق الوصل اذا شرب اللبن فواقا فواقا وهو زان بين الجليتين فان البانة
 تخلص ثم ترك زاناما فلما رصعها الوصل لتدروا لافا وفي جميع افواق جميع

جمع فيقه بكسر الفاء وهي اللبن المجمع فيما بين الحلبتين وقوله قوة فهم متعلق بمفوق
 تره هو صفة وهي الحماره وحاصل العلوب سوداها وضرب عليها راح الى ما توثر بها
 يقال خطب مصقع اي طبع مخمر والخباء جمع خبنة وهي الخبثه **بذلك** الذي يما ذكر
 من الركن وما يعقبه من الصفات يات في كذا اذا تأمل فيه استقصاء منتقلا اي
 متدرجا في الانتقال من العلم الاجمالي الى العلم التفصيلي فان شجر المقيدين بالشرع على ان
 باقوا بوجه من ملة دل اجالا على انه متجذر بعلم المعاني والبيان يوصل الى الفصل ذلك
 الاجمال ويعلم ان اعجازها لانه من التلك والطايف الخارجة عن طرق البشر وحاصل
 ما ذكره ان ما اودعناه في الفن الثالث لا يتفهم حتى انصاحا والانتقاد كما سعى
 الاله في طبعه تعالى وطاقه قاد يستخرج طاقته في سعيه لتخليها لا قوي غت على
 كمال الشان وهو الطبع في السعادة العظمى واللذة الكبرى المطلوبة لذاتها **والفوز**
 بالبحر وقد روي بالنصب عظم على محل المثوية **الحسين** **الفن الرابع** قوله ذكره في صدر
 ان ليس بمشغوع والمعنى ان عدم امتناع الاتحاد والمباينة والوسط من مضموني
 مقرر مثبت في ذنبك على وجه كسيل لك الى الحارة وقوله لا تجد اما صفة لذكور
 او حال المستتر فيه او خبر ثان وفاعل ليس الماضير راجع الى اتحاد الشرائع والماضين
 وانما ذكر سلب الامتناع دون الامكان لعل ما يتوهم الامكان الخاص فيجرحه ما كان واجبا
 من هذه الاقسام يقال تاتي زيد وعمر اذا اخذ كل منهما صاحبه اخاله والارتباط
 مصدر مبنى للمفعول يقال ارتبط وربطه كلاهما معي **والسبح** كبريكان من اسحك الشيء صار
 محكما والاواني جمع اخية تشديد الياء فيهما وهي قطع جبل يد في طرفها وطر منها
 عروق تشد اليها الدابة والمراد بالاولاواني جهات الارتباط **والان** ما عطف
 على اتحاد الوساخ الكسائل جمع وشبهه في شجرة ونطق على الواو **المناسك**
 ولا ان يكون اي فهو جملتين بين اي من الاتحاد والمباينة **والاصرة** عطف
 على غيرك من نعم او معروف او غيرهما وان كان في اي من الجملتين **الوسط**

بالنصب

بالنصب عطف على ما بين الاولي اي من الخال الاول التي هي الاتحاد والى الثاني
 انشئ المباينة لذلك اي لا بينهما من جهة اصره الرحم والاتصال بوجه ما ومحصل
 كلامه ان من مضموني اي جملتين فرضنا اما كمال الاتصال وكما لا انقطاع او الوسط
 بينهما **وهو ترك العاطف** ذكره افرد الفهم راجع الى الفصل والوصل لانها صارا
 خبرية اسم واحد باب مخصوص وقدم الفصل الذي هو ترك العاطف لانه اهل ولان
 مداره على جملتين من تلك الجهات الثلاث اعني الاتحاد والمباينة ودار الوصل على جهة
 واحدة هي الوسط ولا يوضح في المدارية التحلف على سبيل الذرة او القدر كالمحل
 لدفع الايام مع المباينة والوصل لما حيا طبع الوسط **والله اعلم** المحل على
 عن البنين ولا يطبا يعني ان مدارهما ايضا على هذه الجهات فلو ان المباينة اذ كان
 بين الجملتين الاتحاد والتناسب يعلم بوسط بعضهما بعضا بصرار المحل على
 والاطار يدان المذكور المدار على وجود القوسية وقصد الاختصار وما تترك عليه من
 التلك وعدمها لا على الجهات المذكورة ثم العدة في الاتحاد على جنس المحل **فان**
 كانت او ازيد وقد يحصل بخلاف المفردات ايضا وقوله عن البنين بوجه اختصاص على
 المحل باثناء الكلام **وهي** وانها اي هذه الجهات الثلاث كالحكمة التي لا تخفى
 الحكم فان طبع فيها الفصل طر كمال ملائمة واصل الحجر الذي يحكم به الذميع
 جودته من روائه ومنقذ البصيرة اي الموضع الذي منقذ فيه البصيرة **ويعرف**
 بوقوفها والتفاضل فاضل الاشياء بعضها على بعض والمعايير الميزان يعرف به
 والمساير التي يعرف بها غور للمرج ومقدار عمقه والمبهم المنظر من حجم البنت اي ظهر
 والمبهم موضع العجم من تحت العود اذا خفضت لتعرف صلابته من رعاوته والحلا
 بالسكر مصدر حدوث اك بن صقلته والصدار بالتمزة والفرق مصدر صدى الحديد
 ووجه واسود والفرج السهم قبل ان يرأس والمجلى هو مع من قد اجاز الحديث
 النصب الاعلى وان لك بفتح التمرة عطف على القدر والابداع الاختراع والكوسى

قوله كذا ان تدكر اي الجمل فتصل للتميز المذكور مع ما يد في العبارة والمراد كذا ان تعرف
 ان الجمل في اي موضع تدكر متعاطفة وفي اي موضع تدكر غير متعاطفة وانما كان
 تميز موضع العطف عن غير موضع هو الاصل في الفن الرابع لان المقصد الاعلى من
 الوصول والوصل لكثرة تميزها ودفعتها منبهة على ذلك التميز المحاج للمخاطب الى مراد
 ثباته وانما بياحت الجملة الحالية والاحداث والاطباء فكانت لتسج المقصود بالوجه
قوله وانه اي العطف او التميز ويشهد للادول شيان ان التعاطف انبثت بالتميز
قوله فاما بعد واما توسط الواو بين جمل لا محل للعطف عليها من الاعراب
 فاما بعد تعاطفه لا يقال رجوع الضمير الى العطف يستلزم استدراك قوله اعلم ان
 تميز موضع العطف الى لانا نقول اذ ايقن ان العطف في اي موضع تقرب في اي
 موضع بعد وانكشف احكامها فقد حصل تميز مواضع العطف عن غير مواضعها
 وانما ذكر الفقد في تميز القريب البعيد حيث قال فيها هو ان يفقد العطف بينهما
 على انه اراد بالعطف الذي حكم عليه بانه نوعان معنى المصدر المبنى للفاعل ولذلك
 قال يعتمد معرفة اصول ثلثة ولم يقل يعتمد اصول ثلثة ولا شك ان العطف بهذا المعنى
 يتضمن الفقد فصرح بما في ضمة **قوله** هو ان العطف في باب ابتداء اي العطف المطابق
 لمقتضى الحال يعتمد معرفة اصول ثلثة واما العطف الذي يقصد به صفة التركيب
 ومادته اصل المعنى فلا حاجة فيه الى الاصل الثالث انجي وجه كونه مقبولا **قوله**
 الموضع الصالح له من حيث الموضع انما اعتبر الموضع لان الموضع في كون الموضع صالحا
 للعطف الى معاني حروفه بحسب الموضع فالموضع الصالح العام ان يكون الموقوف بعد
 المعطوف عليه بلا سمة لان العام موضوعه لذلك الموضع الصالح نعم ان يكون هناك
 سمة وبهذا ينسب الي الخروف فائدة العطف بانه ينسب عليه من كون الثاني من
 الاول على الارتباط الذي يقتضيه معنى الحرف سوارثا كما في معنى اعراب **قوله**
 وجه كون العطف مقبولا عند اللغاة اما في الواو فان يكون بين المعطوفين جهة

واما في غير الواو فان يكون بين المعطوفين سمة مخصوصة تقتضي معنى العاطف **قوله**
 وانت اذا اتقنت معاني الفا بيان لقرب القسم الاول من القريب والعطف
 بغير الواو **قوله** على معنى يحصل اي معين مقصود في نفسه يستدعي ذلك
 من الجمل بيا مخصوصا يشتمل ذلك البين على فائدة العطف وكونه مقبولا في ذلك
 فالاصول الثلثة محمد في العطف بغير الواو مجرد ضبط معانيها الوضعية
 الواو فانه يدل على معنى بغير محصل وهو مطلق المحي في معنى من المعاني على
 المحارة والتعقبات والمدة فليت الاصول الثلثة محمد في الواو مجرد ضبط
 الوضعي وكذلك اذا اتقنت بيان لقرب القسم الثاني من القريب وهو العطف
 بالواو اذا كان للجملة المعطوف عليها محل من الاعراب محل ما ذكره في بيان قربة
 ان الاعراب صفان اصل ويتبع منحصر في خمسة والصف الاول ليس موضع
 للعطف باني حرف كان لقوات شرط العطف فيه اعني تقدم متبوع وكذا اعراب
 من الصف الثاني ليس شي منها موضع للعطف اما لفقدان ذلك
 الشرط حكما كما في البدل فان البدل منه في حكم الابق واما لفقدان مقتضى
 بين المعطوفين كما في الوصف والبيان والتاكيد فتعين ان موضعه هو المحل
 من الصف الثاني وقد تحققت عندك ان كل واحد من وجوه الاعراب الى على معناه
 معني فاذا كان للجملة الاولى محل من الاعراب بظهر فائدة العطف بالواو اعني ان
 في ذلك المعنى وحيد فقد عهد لك من تلك الاصول الثلثة اصلا ان معرفة موضعه
 ومعرفة فائدة ثم اذا عرفت ان شرط مقبولية العطف بالواو هي الجملة
 بين المعطوفين فقد عهد لك الاصل الثالث استبان امر القرب والترح
 الى تفصيل كلامه **قوله** واتقنت ان الصف الثاني اي الاعراب السبعي منه في تلك
 انواع اي لا يوجد الاعراب السبعي الاصلها فلا حاجة الى جعل الاعراب بمعنى
 العرب ولا الى تقدير مضاف على معنى ان ذا الصف الثاني منحصر لكونه

انما له **و** انما الثاني الاول في مع الانساب المذكور من تلك الالوان
 بل هو العطف المعنى المصيري والمعدود في تلك الالوان هو العطف بمعنى
 المعطوف وكان عدل عنه لئلا يصرف في ما بعد انما موضوع النوع الى محله
 ان يقال موضع العطف هو المعطوف دون باقي التواضع وايضا فيما ذكره لانه
 على ان يحكم اي حرف عطف ولهذا انكر فقال بتوسط حرف **و** وعلقت كون المتبوع
 عطف على اتقنت في قوله وكذلك اذا اتقنت **و** انما اور في المعاني ان اتقنت
 الاتقان لكون تلك المعاني متفصلة اي محكم مفرزة في علم النجى شبيهة ولا حاجة
 الى بيان عدل عنه بهما لان كون المبدل منه في حكم النجى والمعرض عنه انما يعلم
 مما وقع في عبارة النجاة من ان المبدل في حكم النجى المبدل منه اي بعيد وازالة
 مع ان كلامهم هذا ليس محرجي على ظاهره بل على معنى ذلك زيد رايته غلاما رجلا
 صالحا ولو كان المبدل منه في حكم اللفظ بالكلية لخلط كلامك عن التباين الى المتبوع
 بل ارادوا ان العطف هو المبدل وما تقدمه نونية له فكان في حكم اللفظ **و**
 ويوصون بتصرح بل في نسبة العطف وذلك يخرج الكلام من ان بعد صادر
 بلار وية فان الحكم يري بتصرح بل انه ذكر الاول بوجه الا انه اضر عنه وعرض
 والتقريب بهما ان قال ان لفظ المبدل مخافه بحسب النجى بالعموم مع ان النجى
 انما يتصور اذا كان الشيء تروكا او في حكم المترك ففي نسبة المبدل بخلاف
 المبدل منه فاذا انضم اليها توصيتهما باظهار كل الاضراب في اقسام التي ظهر
 فيه اطراح المتبوع علم ان الحكم في حكم الطرح بتقدير بل وانما يقال من ان
 المبدل مما لا قبل من **و** وما في الاحكام محمل نظر **و** وعلقت في الوصف
 عطف على علقت ان **و** وهذا ايضا حكم علم بالتاثير في هذه التواضع فقلت ان
 اريد الاتحاد في المعلوم فذلك في بعض صور التاكيد وان اريد الاتحاد
 في الذات فهو لا يمنع من صحة العطف كما في الصفات التي عطف بعضها على

بعض قلت انما جاز تعاطف الصفات لانه لم يقصد شي منها الذات التي هي
 جهات الاتحاد بل المهنومات المتغيرة بخلاف الموصوف والصفة فان
 ما به الاتحاد مراد بالاول **و** ثم رجعت عطف على اتقنت وعلقت اذا رجعت
 بعد التاكيد عليك بما تقدم اليه تاكيد محقق ان معنى الواو اعني النجى
 يستدعي المتغيرة من معطوفه اذ لا يعقل جمع ليسى ونفسه **و** حصل
 لك جواب الشرط الذي هو اذا اتقنت ان الاعراب ما عطف عليه لم يرد
 عليك عطف على حصل يقال ذهب عليه كذا اذا غفل عنه والله المثلثة
 من قبل الصف الاول بناء على ان زيد انا على حال لا عطف على شتر فيه
 وان عمدا مفعول عرفت لا عطف على مفعول مقدر كذا الحار في رايا
 واما نحو قوله الابا بكه من ذات عرق عليك ورحم الله السلام في الصف الاول
 معدوم ومنها موصوف والمراد بمراد عدم النظير انه حذر بان لا يوجد له
 نظير وان وجد على فله كونه ثم شكت لا كما في وسلكه قبر شخرا او قبر
 عبيد ولا يخفى عليك ان كلامه هذا يدل على انشاء تقدم المعطوف
 حارز شرط ثلث الضرورة وعدم التقدم على العالم وكون العاطف احدى
 النجسة اعني الواو والعاء ونم داو ولا قد يقال جاز ان عطف ورحم الله
 على ضمير السلام المستتر في الظروف بل فضل ولا تاكيد على تسهيل التدوير
و اما نحو قوله عرجل واما ي فارهون يريد ان المعطوف على اذا كان
 مقدر انما على المعطوف بقرينة توجب هناك كان العطف تابعا لما
 لان المقدر كما للمفطورة فتوجه فارهون دال على عامل اباي اعني اريهوا
 ومفعوله واما انتم ضمير المفعول لتقدمه على عامله لاجل التخصيص وعطف
 المفسر على المفسر بالغا لان المراد به بعد ربه وجه كونه مفسرا للمعطوف
 عليه باعتبار ان الحاد الفرعي وقد يقال ارادوا انهما من حيث ان

المفرد ان يرفع المفرد كما تنصل بعد الاجال في قوله تعالى فتوبوا الى ربكم
 فانتم انتم انتم على ما هو المشهور والواو اياي لعطف عليه اعني ان يخطو
 اربوا على قوله تعالى واوفوا بعهدي والذي عرض لي في علم النحو هو الاخبار
 على شرطه التفسير فقد عده هذه الآية من قبل هذا الاخبار واما كونه تعالى
 او كلما عايدوا عهده فنظر في علم النحوي انهم وانما ما وقع انتم به محادلية
 همزة الاستفهام على الواو والفاء او ثم فقد قيل عطف على تقدير كما اختاره
 وقيل عطف على ما قبله من الكلام الا انه ادخل همزة العطف من قصد الى
 معنى التوجس وكمن في العطف اياها باعتبار اجتماع المعطوف عليه او رتبة
 عليه بلا مبداء او محذوف **المستدعي** فعلامه لو كان معناه يعني ان حرف الاستفهام
 مستدعي فعلا مطلقا فلا بد من خصوصية معناه المحصل من قرينة اخرى في
 الكلام وانما جمع القرائن نظر الى تعدد المواد الذي يشترط له لفظ نحو في قوله
 وهو الكفر واسما محي لان الفعل الذي حذف مع فاعله هو كفر والاكفر
 والذي عطف على قوله كفر هو الفعل العامل في كلاما عايدوا اعني يندبه
 فرق في منهم قوله وحصل لك ايضا على حصل الاول **ليس** واحد منها
 للعطف بالواو وانما فيه بالواو وان كان في ذلك المعنى وغيره لانه لا يجوز
 بالبحث في هذا المقام ولا بعض الانواع الاربعه صالح للعطف بـ اي او بل
 اعجبي زيد اي حسنة او بل حسنة وجاءني اخوك اي زيد وجاءني زيد بل جاء
 واراد بشرط العطف تقدم المتبوع بشرط معنى العطف بالواو او الفاء
 بين المعطوفين وانما لم يجعل المعايير شرطا لمعنى العطف مطلقا احراز عن
 العطف بـ اي **انما** موضع النوع الى معنى اتباع الثاني الاول في الترتيب
 بتوسط حرف **ان** واما كونه عرسه واما انكناش ربه الى جواب انفسه
 على ما ذكره من ان الوصف ليس مضافا للعطف فان قوله لها كان عطفه على ربه

وتع

وقعت صفة القرينة مع وجود الواو بينهما وتقرر الجواب ان تلك الحال
 قرينة لا وصف لها وانما جارها الى من لا تقدم الحال عليها لانها ليست
 في سياق النفي في حكم الموصوفة اذا المعنى على قرينة من القرينة وحمل قوله لها
 معلوم على الوصف بحول الواو لما كبده لوصف الصفة الموصوف على ما في الكتاب
 ليس شي ادلم ثبت او بعد المعنى واعند المصنف لكتاب ان يراه
 سمونه ولا عيب فيه لان لانه يهول بزل يادني بنية والبشر لا يكلو
 عنه اما العيب في الخطا وهو ان يستقر الصورة المعانيه للمعنى فلتا زرع
 وقد قال يكرر في الكتاب الجمل على الوصف مع بسط وتفصيل فالحكم كونه هو
 سمونه الظاهر ان قوله تعالى وانما منهم ظهيم صفة لسمونه فاما شهد به اخواه
 اعني ثلثه رابعهم كلهم وحسنه دسهم كلهم وايضا ليس سمونه في حكم الموصوف
 حتى يصلح الجمل على الحال انما ولا شك ان معنى الجمع مناسب معنى الموصوف
 بالموصوف فكلون هذه الواو ايضا فرعا للعاطفة كالتي بمعنى مع واليها
 وورد ما روي عن ابن عباس في الحديث انهما انه قال حين وقعت الواو انقطعت
 اي لم يبق بعد ما عطف عاد يلقف اليها وذلك لان المبالغة في التحقير
 لموصوفها يدل على ان هذه العطف هي الصواب **وسير** اذا ذكرت في صحتها
 في اخر هذا الفصل فانه ذكر هناك انه يجوز الحال من المكرة بل تقدم اذا كانت
 مع الواو لعدم الالتباس بالصفة كونها حاء في رجل وعلى ثقبه سيف فادالك
 المكرة مستغرزة كما في هذه الآية كان ذلك ادخل في الجواز **ثم** اذا عطف
 ايضا شروع في عميد الاصل الثاني في الواو فكلمه اذا مع ما مر ما عطفه
 على نظره كما في عميد الاصل الاول وقوله مجرد موضعه ومعه فابيه بدل
 استمار من اصلان لان اصلين هما الوضع والحال لا امرنا بها
 نرى الى قوله والعطف في باب البلاغة يعتمد معرفة اصول ثلثة اصنافها الواو

الصالح الخ فاذا عرفت شروع في تمهيد الاصل الثالث في الواو وانما هاتمة
 عرفت على انقصة وعلمت تفننا في العبارة ومنها على ان ما عديم المتقن
 في علم النحو او معلوم ما ذكر فيه يتامل واما وجه القول في العطف بالواو اعني
 الجملة الجامعة فانما يعرف في علم المعاني كما سبقت لها وادرجها في المفردات
 وان كان الكلام في عطف الجمل اشجارا لجملة الجامعة في عطف المفردات
 ايضا واما قال اول ما حدث واما ما حدثه نظر اليه كذا وكذا وتبينت كلها
 وقد يقال كلها ما كبره المبتدأ هو المذكرات السابقة فوجب ان يثبت كل
 ذلك فانه مبتدأ مذكور **والا** وسيط الواو بين جمل لا محل احد من
 البعد فيما بعد تعاطية **والا** عمره محمده كبريدان تلك الاصول الثلاثة
 محمده منها تباها وذلك لان فائدة العطف بالواو في جعل لا محل لها
 من الاعراب غير ظاهرة ولهذا قيل ان الواو يما بينهما لتفريق اللفظ
 وقال بعضهم انه لا يستغنى في الكلام وابتداءه وكذا موضع المعلوم في النحو
 انما يظهر في المفردات بلا اشتباه ويظهر ايضا فيما هو في حكم المفردات
 من الجمل التي طاعت الاعراب على طريقة المعايير ما دني تامل دون الجمل
 لا محل لها وهو عديم كون الاصول محمده هو السرد والسبب في ان ذلك
 هذا التوسيط **والا** ما قصر على اي وانصر البلاغة على عرفان الفصل
 والوصل وان احدا يفتح الهمزة عطف على مزيد عوض هذا الفن مجري
 مجري الغير اي هو مخصوصة كالعقبة الحيد فلا يتجاوز ما الاخر خلف
 الغنون الاخر اني كالعقبان السليمان **والا** واعلم انك اذا تاملت مزيد
 تقريب الحيد بالخص في القرب وما على قرب ضمير مذكور تاملت والباء
 في تحت لا تحي متعلق بقرب على معنى الطريقة وفي ما دني نسبة متعلق به
 على معنى **والا** كمال الاستعانة وفي ما ذن الله تعالى متعلق **والا** وهو

الصال

اي ادنى النسبة هو ان الجملة متى زلت الخ وزولها مسرلة الجارية عن
 عليها إشارة الى فوات شرط العطف سواء كان بالواو او غيره على عدم
 متبوع على العطف اما فواتنا تحقيقا كما اذا ارد قطع الجملة عما تقدمها او
 كما اذا ارد ابداء جملة اخرى سابقة عليها ونزول الجملة الثانية من الاولى
 منزلة غيرها إشارة الى فوات الجارية التي هي شرط معنى العطف بالواو
 ولم يذكر الصفة منها لان الموصوف ذات يحكم عليها بالصفة حمزة ذلك
 لا يصور في الجملة اصلا فالموصوف ما قبلها تجعل بيانها لا وصفا واما ذكر
 الصفة فيما تقدم لانه جعل البيت هناك تنادا للعطف المفردات كما يدل عليه
 تمهيد الجملة الجامعة لعطف المفردات على ما اثرنا اليه وانما الجملة الجامعة
 بين الجملتين إشارة الى فوات شرط كون العطف بالواو معتولا عند النفاذ فان
 قلت قوله كمال انقطاعها عنها قوله لم يكن منها ومن الاولى جهة جامعة
 فقد عطل انفا الجملة الجامعة كمال الانقطاع والامر بالعكس قلت بل متعلق
 مما بعد اعني قوله لم يكن ايضا موضع لا دخول الواو فان جعلت منها وجه القول
 راجعا الى موضع الصالح الذي هو اصل الاول مع انه عديم فيما سبق اصلا
 لما قلت فائدة الموضع الصالح هناك يكون من حيث الموضع لم تناد بالوجه القول
 من حيث البلاغة واطلق منها تناديه واعتمد في كونه اصلا ما تنال على الفصل
 ابين لا يقال كمال الانقطاع قد يكون لاختلاف الجملتين جبر او طبعا ولعمري
 بهذا اصلا انما نقول لعدة اراد بالجملة الجامعة بهما المناسبة التي تجمع الجامع
 العقلي والوهبي والخيالي وغيره كما كان في نفس بينهما مناسبة جامعة ولا تنك
 ان الاتفاق في الجزئية او الطلبة من المسببات الجامعة فيقول نقول كمال
 الانقطاع مواعها **والا** ما يكون اي الجملة موضعا لا دخول الواو اذا دخلت
 من كمال الاتصال وكما الانقطاع معية اي الجملة الاولى وهذا بمسألة قوله

فيما سبق انما هو صفة النوع الى كس واعلم انه لم تعرض للاصل الثاني اعمى فامدح
 بالواو ومنها اي في محل لا محل لها من الاعراب مع كونه اولى بالتعرض لعدم ظهور
 كما مر فتقول فامدح العطف بالواو وفيما لا محل له من الاعراب التي تتركب من
 من مضموني الجملتين في التحقيق بحسب الامراف قلت انها متشابهة
 في ذلك التحقيق معلوم دون الواو لانه لا دلالة الجملتين على تحقق مضمونهما في الواقع
 فيه وطفا قلت ما ذكرته انما هو بدلالة عقلية ربما الدلالة العقلية بالوضع
 لم يكن مقصودة بها العطف يتبعن المقصد الى بيان الاصطاح وتنقوي الدلالة
 العقلية بالوضعية ويندفع ايضا نوع الاضرار عن الجملة الاولى الى الثانية
قوله لكل من هذه الالات اربع اقسام العطف والادال وكما لا اتصال بالاضاح
 وانما كد وكما لا اتصال والوسط بينهما وغير ذلك من هذه الالات
 في طبق وترتي راجع الى درودها وهناك اشارة الى اقضاء الاحوال والاطراف
 حال من درجه وجوز لتدبيرها وسما وضيقها في الكلام **قوله** اما الى الخصص
 للعطف من اول الاحوال المختصة للانواع المذكورة باسرها على وجه كلي مما
 في اكثرها ثم بعضها ما شئت كثيرة لكل واحد منها ليكون لك عود الى التامل
 في هذه الاحوال مختصا بما فيها من كسرها عطاو و ذلك على غير عرض
 هذا الغن ودقة كما مر **قوله** انما اشارة الى الثاني اي جعل الثاني شريكا للكلام
 اب في ذلك الحكم فالصير معقول ثانيا في الشهادة المعية قدم على الاول لانه
 بالافعل يقال اشركت زيد اعرف اي جعلته شريكا لعمري **قوله** ففقط بالرفع عطف على
 لا زيد ولا يجوز رفعه جوابا للنفي وكله ثم في قوله كما في ثم ان هذا التفسير في
 فان التفسير على مرتبة في ان كان حرا لا محال وفاعل كان ضمرا ان الذي لفظة قصد
 وانما قال قبل الكلام ان في الكلام ان في لا غير المشتمل على مانع اذا كان متصلا
 عن باقي المشتمل عليه لم تقطع لان المبادر العطف على ليس فيه مانع بنا على كونه

لم يرد ان نوعي الى المختصة للعطف
 سميان قطعا واستانام

اوب وعلى هذا قوله ذلك اذا كان لا يوجد معها ان لا يوجد كلام غير مشتمل
 مانع قبل الكلام البين ولا بعده كما لمورد هو على صيغة اسم الى على فان
 الكلام سب كونه متصلا به ان كان لورده والتقييد بالفجوي زياد به
قوله فينزل ويطلب بالرفع اعم في ينزل وجاز نصيبها عطفها على يكون وقوله
 بالرفع ولا يجوز رفعه اذ ليس من تام الى الة المقصية للعطف بل هو متفصلا اي
 فيقطع هذا الثاني عن الكلام السابق بل هو متفصلا لذلك اي يقطع نوعه جوابا
 وتنزل السلام بدلالة عليه الفجوي فان قيل تنبيه مع على مواقع الال اعم
 شئ منه وعدم تقطع كلامه كلاما في صلبه على تقدير العطف ايضا فكيف جعل
 جات مقتضة للعطف اجيب ان التكت المذكورة منها جات مقتضة من الال
 بالجوهرية مواقع والقصدي جعل الثاني جوابا لترك العطف فان قيل الحمد
 ايضا فان ملك المعنى الله حاصلا على تقدير التنزيل اعني على تقدير العطف وتوجه
 ان ذكر الثاني مقتضى الكلام السابق سواء كان مقطوعا عنه او موطوفا عليه ترتب عليه
 المعاني وادعطف لم يكن هناك تنزيل قلت انما هرا ان اذ لم يكن السؤال ينزل
 اذ لم ينزل السؤال منزلة الواقع لم يذكر الثاني وليس لم فعل المراد ان ذلك السطر
 اما مجرد تنبيه السام على موقع السؤال واما لا غنا عن ذلك ان نسبة الى فلا
 والباقي في تحليل اللفظ للمعية لا السببية كما مر في ذلك اليه قوله وهو اي كثيرة
 المعية بتفصيل اللفظ تقدير السؤال وترك العاطف العاطف فان تقدير السؤال
 الى اكثر المعنى وترك العطف اشارة الى اكثر المعنى وترك العطف اي او للتصدي الى غير
 ما ذكره وادعطف في هذا السلب ينزل لاجل السؤال منزلة الواقع وذلك كما
 اب مع لموضع السؤال وادعطف لاجل السؤال بحيث يستغنى عن ذكره والقصد
 الى بسط الكلام مع ذكر الجواب المتفرع على تنزيل السؤال منزلة الواقع **قوله** وسمي
 الاول قطعا الثاني استنباطا كما هو ظاهر عبارة بل اراد وان النوعي القطع

من ذلك النوعين بيان لفظ الاستيفان فتسمية النوع الاول باسمه الى
 باسم العام وايراده غطف على عام المراد بحري منه بحري التفسير على طريقة
 قولك العجني رند وكرمه كانه قبل غرداف ايراد تمام المراد مطلوب ما في نفسه
 اي يكون مطلوبه بالنظر الى ذاته لا بالنظر الى صفاته كغرابية مثلا والقطع هو
 الشئ والعجني ما يقع منه لغرابية واختفاء بسمة واللفظ يادق وحفي
 او غير ذلك غطف على المتصويات يعني به مثل التعظيم والكثرة ماله جهة
 استدعا للاعتناء ببيان المراد وقوله فيبعد بالهيب غطف على كون
 فهو من تمام الحالة المقضية للابدال اذ بينته استيفان القصد الى المعاد
 مجموع القصد من غير الاعتناء بان ثبات تميز مقام الابدال عن تمام البيان
 اذ ليس فيه الا مجرد القصد الى ازالة الحفا **فقط** هرة مثل ان يكون
 عقله او بشهته او توهم يجوز او سهوا ونسيان او خلافت شمول او اريد زيادة
 تقرير **فقط** واما الحالة المقضية بمكان القطع باين الجنتين فهي ان يختلفا
 وطبعا مع تفصيل يوف في الحالة المقضية للتوسط وذلك التفصيل هو ان يكون
 المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف من تعيين الطلب معنى الجزاء وعكس فان
 المقام اذا اشتمل عليه لم يبق بين الجنتين حال الانقطاع لزوال ذلك الاختلاف
 لم يقل مع تفصيل باقي في الحالة المقضية للتوسط لان المذكور هناك ان يكون المقام
 مشتملا على ما يزيل الاختلاف فالتقدير هنا يعرف بما ذكرنا هناك **او ان** انفقنا
 خبر ان لا يكون بينهما ما يجمعهما اقتصر على الخبر ولم يقل وطبعا لان الكلام في ان
 الاول العبارة الظاهر في هذا المقام ان يقال او ان لا يكون بينهما ما يجمعهما
 على ان يختلفا خبرا وطبعا الا انه عدل عنها الى في اننا يبينها على ان عدم
 الجامع بما يوجبها للانعطاف اذا كان مع اتفاق الجنتين في الخبره ذلك
 لان احدا منهما خبرا وطبعا مستقلا كمال الانقطاع بحيث اذا جازع عدم

لم

لم يحدد ولا يقال حينئذ اجتمع هناك سببان جازان لغير مجموعهما او احدهما فذلك
 فذلك جعل للاختلاف سببا على الاطلاق وقد عذر الجامع بتقدير الانق
 والوجه في حل تركيبة ان يقدربعدا والجزا بعدا حتى يكون الجزا بعدا
 الشرطية باسمه موطوفة على الاسم الواحدة بعدا وحواليه فيضرب
 هكذا اذ فان التفتا خبرا في ان لا يكون حينئذ ينظم اللفظ مع رعاية ذلك
دور عند المعركة جوامع جهة العقل العقل قوة للنفس الناطقة بها تدرك
 المهورات الكلية والخيالات لها خزانة لصور المحسوسات والوهم في ذلك
 بها معاني حرة مستزعة عن المحسوسات والكرة قوة تصرف بها الناطقة
 في تدركها تركيبا وتخيلا وما توهم من انه اراد بالجامع العقل ما تدرك
 مع الحليات وبالجامع الوهمي ما يدرك بالوهم من المعاني الحسية وبالجامع الخيالي
 ما يكون صورته مرشحة في الخيال فليس شئ لانه جعل كل واحد من الاقسام الثلاثة
 والتضاهي سواء كانت كلية او جزئية فاما عقليا وجعل كل واحد من
 التماثل والتضاد نسبة التضاد ايضا على الاطلاق جامعا وبما وجعل
 تعارن الصور في الخيال جامعا خاليا وليس تعارن الصور صورته مرشحة
 في الخيال كما لا يخفى بل اراد بالجامع العقل امر اسببه لتعقيل العقل افعال الجنتين
 عند المدركه وبما لوهمي امر اسببه لتعقيل الوهم ذلك بالخالي بسببه فيضرب
 ذلك ثم ان جعلنا ما ميز بين الاشياء والممكنة ونسب اليها الامور
 المطابقة للواقع وكل واحد من الاقسام الثلاثة ايضا في سببها في نفسه
 لاجتماع للاجتماع نسب الجميع بها الى العقل ولما كان الوهم قابلية عليه لا م
 نيابة وكما شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لذلك سبب المقضية في
 نفسها لاجتماع نسب الجميع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا لتفاوت صور
 المحسوسات التي منها شئ صور المهورات والمعقولات نسب الجميع لتعارن

الصور كانت اوجزة محسوسة او موهومة الى الجبال والضايط الى الجبال
 الجمع اما سبب التعارض في خرافة الصور اذ لا فالادل هو الجبال في ذاتها في اماكن
 بواسطة امر سبب الجمع وتقصه كسبب الامر فهو العقلي او لا فهو انومي
 الاتحاد في تصور اي في تصور فاما لشهد له قوله مثل الاتحاد في المحرسة
 او المحرسة في قيد من قودها تعني كالطرف في الحال والمفعول الصفة وتغيرها
 فان قلت المتبادر من كلامه ان الاتحاد في واحد من المحرسة او في قودها
 فيقودها كما في الجمع بين المجلتين وفاده واضح لا يحتاج الى بيان
 الامر المحذور في المحرسة وحاطة زبد تولى فيه قودت لان ذلك لا يحتاج
 فانه اذا قصد بيان الامور الواقعة في يوم الجمعة حار العطف لا المحصور
 بيان الامور الواقعة هو القود اذا قصد بيان وقوع تلك الامور في الواقع
 وجعل يوم الجمعة قيدنا بعالم بحر العطف لانه ليس مما يعامل لاجتماع
 غير متفت اليه كما صرح به في صفي على ما سجي او مما يل عطف على
 اتحادها في اشارة الى تصور تلك الثلاثة وقولها ان العقل تغفل للكون
 التماثل ما يقتضي العقل بسبب اجتماع المجلتين عند المفكرة وانما قال عن
 الشخص في الخارج احرارا عن الشخص في الذهن فانه لا يلزم اذا
 رفع العقل الشخص الخارج عن المثلين بقية الماهية الكلية الواحدة
 التماثل الى الاتحاد واقتضا التماثل للاجتماع طار في المصاحف
 ان مما سواها كانا حقتير كالعدو المعنوية والسبب المسببة او مستورين
 كالعدو والمعلول الشاغل للمحولات والمحولات السبب يرافف العلة و
 المسبب للمعلول وقد يحصل العلة بالموثر والسبب بالغاية او بما يقتضي الى الشيء
 في المحرسة والفعل والعلة مختصان بالمحولات فلهذا عطفها بما هو الاقل
 والافضل لوصف بها الليات وما يتعلق بها من المحولات والمحولات

والعقل

والعقل تغفل تبسبب يكون التماثل جامعا غفيا اجعل ما في الجمع
 المتضايفان في الذهن وان العقل سلطان مطاع مطاع من بحر قاست
 وادف ما هو محصوره وقد يقال تمام حري ان لا يكون سبب الاول في الحق
 ان يتم قولنا وان خلافة لا يستطيع ان يكون هو ان يكون بين تصورهما
 اي من تصور ابي المجلتين شبهة تماثل وانما جمع التصورات نظر الى العود
 والحوادث لان الجامع الوهم كبحر يكون ما عاين كل واحد من تصوراتها
 بل هو على تباين سبب الجامع العقلي وقد شبه على ذلك بقوله كذا ان يكون المحرسة في
 احدهما لوانما في وفي الثمانية تون صفرة فانه الوهم كبحر في ان سرهما
 في معرض المثلين فكان الوهم يدعي ان الصفرة بيضاء زبدية شمس
 لا يخرجها عن حقيقة ولم للوهم من خيل تروج هذا ايضا مطاع فزود كما مر
 وقد فحق به فان الوهم شيطان رجيم والا اي وان لم يصدق في ان الوهم
 سرز ما يشبه المثلين في معرضها فارادهم وقد تقرر يعرف به اصدان الوهم
 هو الذي حسن الجمع من هذه الثلاثة حيث يتماثل الامور المتماثلة بسبب
 الاشتراك في ان اشرفت الدنيا بهجتها اي بهما بينها وطراوتها اشراقا
 جسيما بالشمس القمر ومعلوم ما في اسحاق لا فاضته عليها انواع الجبل
 والاركان هو الذي حسن انما التماثل من الملك والسقا وصغار البهل لا تشارك
 في عدم النوع منهم والاختلاف عنهم كونهما متباينة مقباسة عالية السبب
 وقيل لي عطف عليك قوله سواء اي سوي الوهم طرف تغلق بحسن توفيقا
 قدم عليه انها ما هو في المعية استثناء من الاستثناء التي افرعها بالذي
 حسن وانما قال او قوله استخار ابا ان كل واحد من التولكن وان ما هو محصوره
 اعني ظهور صدقته في اصال الوهم وقد عرفت حال المثلين في قوله كبحر في
 ان سرهما في معرض المثلين اي وقد عرفت حال المثلين في ان الجمع ارجوع الى الاتحاد

لو سطر تجرد بهما عن الشئ فماذا تحقق - احصل الوهم فذلك الشئ المتماثل جامع بينهما او
 تضاد عطف على شئ مماثل والتضادان هما وجوديان لان لا يكون تعقل احداهما بالقياس
 الى الاخر وتعايقان على موضوع واحد ان بينهما غاية الخلاف كما السواد والبياض
 اي تضاد السواد والبياض مثل ادلا بالحيوسات بالذات باحدى الحواس المحس الظاهر
 ثم اعاد الكاف مثل محس اخرى من الافعال البدنية والقلبية وقد تعالى التماثل كما يكون
 من الافعال والقيام والنفوذ من الادضاع والذات والحي والحيوان والجمادات
 بالاضافة فان حركة واحدة هي وذات مقيمة الى شخص والامان والكفر عن
 ادعان الحي وجوده من الاعراض النفسية المحضة بالقلب وانما جعل بعض
 الاقوال والافعال اياها او كفا الانبائية عنه وانما الاقرار والالتزام فبغير نسبة
 الى العيان واخرى الى الخفاء ثم اعاد الكاف ثانيا ومثل الموصوفات بالتضاد
 فانها في حكمها ونسبها ياراد مثالين ما هو من اول الامثلة البقية للتضادين
 على ان قوله وكالتضادات بذلك اي بالادراك في المحس ولا يخفى ان من السماء والارض
 تضاد لا شتمارهما بوصفين متضادين خارجين عنهما لارض لهما على غاية الارتفاع
 وعالية الخطا وانما ليستا كالسود والابيض لان الوصفين باطلان في غيرهما السود
 والابيض خارجان عن مفهوم السماء والارض ولذلك السهل والحل لمهما
 منها وصفات متضادان خارجان عنهما اعني اللباسة والخشونة وانما الاول والثاني
 فانها وان تضادا وصفين متضادين كالسود والابيض اللباسة ليس هي وصفين
 الالوية والثانوية غاية الخلاف فذلك جعلها بينهما شئ تضاد فان الوهم
 ينزل لتعقل كون التضاد وتبينهما في جامع الوهم في ممره المتضادين ذلك لا سيما
 في الضدية التي هي من الاضافات اللازمة لهما لروايتها ولذلك اي وتبين الوهم
 للمتضادين واما بينهما فنزل التضاد بين مجده الضد اقرب خطرا بالاضافة الضد
 عن سائر المعاريات الا ترى ان السواد اقرب خطرا بالاضافة الى البياض من الخلاء

وكذا

وكذا الى من السود والابيض من السماء والارض ونظائرهما وذلك لان الوهم جامع
 في الاحتمال فان قلت اذا كان شئ التماثل والتضاد وتبينهما في ممره المتضادين
 للوهم فكيف يتصور منه الاحتمال والجمع بسبب قلت الادراك في الحقيقة انما هو
 للنفس سواء كان المدرك كلياً او جزئياً الات تستعملها في ادراكها فالوهم
 الى الذات في ادراك العالم والحرية المتعلقة بالمحوسات والنفس السعيدة
 وتستقيس في ادراك سائر المحاسن ايضا ومن ثمة قيل الوهم سلطان القوى الحسية
 بل ربما تستعمل في العقولات المستزعة من المحوسات بل في العقولات الضرورية
 ولذلك كلف فيها ويحكم عليها باحكام المحوسات فان جامع الوهم واحتماله
 فلو كان الوهم انه في هذا الاتضاد انب الجح الى كنهه انب الطبع الى السكن
 والجمالي هو ان يكون من تصوراتها اي من صورته هذه المجردة متصورات
 ملك الحس فاعرف في الخيال اي في القوة التي هي خزانة للصور نحو كانت ادوات
 او معقولة فان الجامع الجمالي لب بعينه فله علة مقتضة في نفسها للاضمار او
 شبيهة بها كما في الجامع العقلي والوهمي بل هو مجرد تقارن من المتصورات في
 الخيال سمي على العطف لاسباب مختلفة فمودة الى ذلك التعارض وقوله فان
 جمع ما ثبت فاعلم ما يدل عليه تقارن مع اسناده الى اسباب متكررة اعني
 تفاوت الصور في التقارن كانه قبل للصورات تقارنات مختلفة لان جملة
 في الخيال مما يصل اليه من الخارج بطرق الحواس يكون ثبوتها وتعارفها فيه بحسب التقارن
 الى التكرار لديه لاسباب مختلفة لذلك التماثل والتكرار فادراكا الى صورته
 واحد موارا متكررة خازنة واضحه عنده ولذلك اي ولان البتوت في الخيال
 بحسب التماثل والتكرار لما لم يكن الاسباب الممودية المتكررة على وتر واحد
 اي طريقة معينة فيما بين معات البشر اختلف الخيال بتبوت الصور في الخيال
 ترتيبا اي اجتماعا على آفة مخصوصة ووضوحا فلم يكن من صورته ترتب

متعده معاد وتكون ادها الى كنهه
 تمارت فيه واذا تادي الصورة اليه

لبعضها لا يرى بعضها بعضا في خيال الآخر متعاقبة في خيال المتعاقبات
 وملك الصور بعضها لا يرى بعضها بعضا في خيال الآخر وهذا السارة الى اختلاف الصور
 ترتيبا في الخيالات وكما من صورة لا تكاد تظهر في خيال ذي عينها في حال السحر كما
 على علم اي جبل مرتفع وهذا السارة الى اختلاف الصور وضوحا وشبهه
 الخيالات وان جئت ان توضح اي زبد في وضوح ياتلج به اليك اي بناء
 اليه يلقى اليك من تفاوت الصور في تعارضها وضوحها في جواب الشرط
 تحدث في البصر سدة النظر من جانب اختيارك اي لاصل امتحانك وتليق
 من تعاقب اذا استقبلت بدل من صدق وحده فلا يحك التعاقب المعنى تلقى كالتأثير
 له الا ترى الى قوله محدودا لك مع ما بعده فالقول بان الكاتب هو المحدود على
 معنى تلقى كالتأثير اي خذ كلامه بتقديره لك توهم والاعتدال مرم النجاشي
 بالفارسية سكتة **قوله** واخر واخر اي وتلقى اخر واخر والمراد بالآخر خصوصية
 الاثنين ولذا جرح الضم فعال ما يلبسون اي بتقدير ما يلبسون وهو لا
 المذكر دون رباب ضاعات مخصوصة بمنزلة الوقت الخاص ثم انتقل الى ذكر
 اهل العرف العام فعال واياها كان في اصحاب العرف الرسم فعال عرفهم ورسمهم
 مستتر راجع الى ما هو مذكور معنى اعني من قد دله **قوله** فتلحق جوابا او قد
 هو مضمون بضمير يفسره هذا الظاهر اي واياها جرد تلقى فتلحق على طريقه واياها
 فارهون **قوله** فانهم يتعدون تلقى والضمير للمذكورين من الكايد والنجاشي وغيرهما
 حال اللام في لصاحبه فتم تلحق بلا سبب دعوى العداي لا بعددته بديعها
 عن العانون في عد الامور واذا غيرت العداي خلاف ما ثبت في خيالات اصحاب
 الضاعات الخاصة او العرف العام استبدعوا والفرق الكار اتماما **قوله** واما
 تشبيهات فاعل فعل يفسره ما بعده اي هل يتلو تشبيهات او كذا المقصود
 ببيان تفاوت الصور في الوضوح بعد استيفاض تفاوتها في التعاقب فيما تقدم وكم

من حركات العروس وبها يحكى حال تشبهات اي كتابه في حله الامور المحكية وكما
 جهة استيفاضه وتوهم سكتة طريق ومركب الحد من قبل الجنب المار اعني اضافة
 الى المشبه والانتظام مستعار لجمع والمحل للنبات على الحد قد حذت ما تان
 الاستعارتان بناء على تشبيه الطريق بالسلك والحد بالركب **قوله** انتساب الحجة
 بالاطلام جعل الظلام كسر سترية الحجة اي الطريق الواضح وجهها والاعتراف
 منقول لان لا دورث الى مراسوي الاخر **قوله** وفيه مبالغة حيث جعل المانع سحر
 باعنا عليه ولقد احسن حيث عبر عن الجدي في السبر بطم خذود الحجة ما يدى
 جمع رافضة وهي الزاغة التي طاشت الى نية كالتأثير قص في الظلام
 جاحزة اذ لم رداه عبارة عن شمول الظلام للواء وسرود لوجه الطريق
 والقائم لهم العصا كناية عن النزول **قوله** فقام لهم عطف على ما استطاع افتر
 الى كشف ذلك الجوس عن زبد خطمهم اي سيرهم على غير صورة فيما مضى
 الى الحد الاسمية للالف بلا سباع وهو ظرفك لاسمهم والرنى نازرا للمحج حجب
 وهي الزاوية لا يعلو بالما ونطق ايضا على حرة تخفى مكان عال لاصطفا
قوله فاذا لمع السبل الزينة كان غابة في الاخفاف والطوبان قد روى بالزينة
 جمع روى والطوبان للفرس كالتي من لمة فاذا ملغها الحوام وكل المتكلمين
 لقطاع الشرود وبلغه النهاية والمحل الاول في تركيب النهاب ومع حاله المستر
 في الطرف اعني في خشيته الظلم او الناي حال البضاعة المستر في مقاساه لانه
 بتقدير روى في مقاساه خبر للمبتدأ اعني هم **قوله** منظم بهم اي خالص لاني لطف
 شمس النور فعال فرس بهم لا يخالط لونه ما يخالطه فلما لم يكونوا اي لم يخالطوا
 ولم يقدروا على منعهم من ان اقبل على كل منهم حال كونه ناطقا بآه واما
 سناء الرصر وهو النور ومساوه بالبد وهو الرقة والسطة اعني اذا
 تشبهت به على كونه **قوله** فيما تشبه بها تشبهه والعدو الى الصانع لتصور

الحالة المأخوذة والابرار الذين هم الى الصلوة او التفاد عطف شبيهات اي
 فيما ذكر ينلو عليك غيره ماثلونا او بخلافك صورة غير ما حلونا واما عطف
 باو اما لان التفاهم راجع الى معنى النفي وكلمة او تعيد علوم النفي كونه تعالى انا
 او كونه اي لا ينلو شئ منها سوى ما ذكرنا من اختلاف الصور والاشياء على
 ان كلامها كاف لغايتها هو اصل المقصود اعني الاختلاف وانت تعلم ان
 التفاد في الابرار على الوجه الذي ذكره بدل على اختلاف الصور في الحالات
 لتأرياد ووضوحها **قوله** فيما يحكيه شغل بالابرار ومنه ذي الحرف مكان الادب
 وقوله حسن الكلام بتقدير القول اي قابلا على انه حال من الجوهر في ذلك الحال في الغاية
 والتعب ككرة وهو التعمق في المعاني ونظم الفطنة هو ترتيب الالفاظ لتستقيم
 المعاني والتوصل هو ان يجعل بين كل لونين حرة للتحقق في الترتيب المعاني
 اللطيفة بالاشياء المفصلة في الحسن والجمال والسمط هو المحيط ما دام فيه الحرز
 والرابي الفاسد المردود من الدرامم والبرج هو الردي الساطع من الكسبي
 وهو موشى يقال لهم برج كذا في الصحاح وهو المراتي للشيخ المصنف في الكتاب
 وقد يقال البرج اقرب الى الموشى قال احمد لاجلته حامي اي خارا والكسر
 متفاح الحداد من زق او جلد غليظ واما الكور بالواو فهو منى من الطين الذي
 فيه النار سبكه اي اذ به وحيث الحديد والذهب ينفى عنهما الغش
 ومعنى كون اللام مركبا في في معنى وجيزة مركبة لك على قياس ذلك في الكلام
 في معنى المدح كما مر والوجيز صفة اللفظ وصف به المعنى تنوعا والعمركون
 وقد يفتح كثر ونثر واللام مصدر الخي اي وجدة مكانا والمعنى اخرج الكلام
 من حيث جداره غير بعيد لغناه بمنزلة السكن والغطيس نوز الغشيق
 المظلمة الغطية واقترض بان فطيس السلام الاتهام قريب من ماء الدام
 والمراد جمع رجل وهو الغدر من نحاس والديان جمع دن والدادون المصفاة

قوس

132 134
 وتسمى عذبة الكلام في القاصد ودقة في الأفكار وحده في العقل ما يترشح من لفظ
 معناه وحده مغارة في نفس السامع ما يترشح اشياء ظاهرة وباطنة حتى يصير
 فتوان الرقم النفس والرسم الانزاسي سمع الامر شكل واهل والملكة بحجته في
 الدمان والمرش من فتح الميم الزخ الخ مد في موق العين وان كان سالما
 فهو غرض والبرود ما يبرديه ويرد العين من الاكل جعل الكلام السليح لمن اعاد
 شبهة لكل من يبرمه **قوله** او مسكر او خمار يحطون ايضا على شئ
قوله قائل الصريح بالقول المقدر فيما تقدم وما آخر يقال به السعري في قوله
 اي انفراد عن الجمهور ارضيق من حجرة الاسماء التي فيها النور وقعت كرامة
 والتي يدونها وقت معرف وتعل السه في ذلك ان التاري جمع ما وجد
 فيه او في بعضه اعني فضة للوحق والافراد فلان سبب التعرف الحسني
 فنزل التعرف في الكل عاية للموافقة **قوله** ولما جاب علم المعاني فضل احتياج
 في هذا الفن اي الفن الرابع الى التنبه والتيقظ لانواع هذا الجامع اي الذي
 يجمع بين الحليتين عند المفكرة لا سيما النوع الجمالي منه وذلك لان
 مشكلات الفن الرابع وهي مباحث الفصل والوصل متبينة على الجامع فلا بد
 من الاعتناء بمعرفة ولما كان النوعان الاولان من الجامع اعني العقيدة والنوحي
 يدرجان تحت القسط حكم العقل والوهم دون النوع الجمالي اذ لا ضابط له
 بل مبناه على الرسوم والحدوات المختلفة وجب مزيد اعتبار بالنوع
 الجمالي **قوله** فمن اسباب معناه فمن الاسباب شيات يجمع بين صومعه وهي
 موضع العبادة وقيدل وقران ومن الاسباب شيات يجمع بين تسكرة وهي
 موضع النفس ودكاكين الحارثين وباري وقران وما ينظر الى هذين النوعين
 من الاسباب نظرنا بين اسباب في ثلث الجمع بين الصور في خزانة الجمال
 تباها بعد اذ كان الامر على ما ذكر من تباين الاسباب واختلافها فيما بين الاعم

والاشخاص قبل ان اذا لم يوف صاحب علم المعاني النوع المجالي حقه من السقوط لثبات
 حقه اي اعطاه انما واثباتا مادام في ذاك والى ان صاحب علم المعاني من اهل
 المدرى الحصرى انى يستحق كل م رب العزة اى كيف من ان يستحقه ويقول
 لعل ودال على غايله اذا والمعنى لا يستحقه اذ لم يوف المعاني حقه مع
 اهل البور متعلق بكلام وكذا اجت متعلق به المستترى بصرفنا ساقا لله سبحانه الكلام
 على الاستناد المجازى وانما جميع الدلائل لان كل واحد من تلك الامور يعمل على الصانع
 الحكم وذلك النسق نصب على المصدر وانما ينظرون الى ما يدل منه بتقدير
 مضاف الى نسق انما ينظرون وانما ينقول به لنا سقا يقال نسقت الكلام اي
 عطفت بعضه على بعض واللام في بعد متعلق بالنسق المستفاد من انما يستحق
 اي لا يستحقه بعد البعير عن خاله من اهل المدرى تمام النظر الى التفكير في معرفة
 الصانع وصفات كماله بالنظر الى مصنوعاته وكلمة ثم للراعى في الرتبة فان بعد
 البعير في خاله عند السماء اكثر واكثر من بعد البعير عن خاله في ذلك المقام **وله**
 وذلك اي تنقطة او توفيه حقه بتعظيمه يحصل اذا نظر كان جل جلاله عزهم
 اي محط ما يعود اليه عزهم تذل المطر كعبه اي يحله وينزل فيه بحره ندله
 في حورنا وصفنا يقال اجاره من ان يطير طام واجاره الله من العذاب منيع
 اي فمتنع على طامه لا يحكمه برد الطر فاني هو شرف عال كعبه بكل طرف المناظر
 اليه يستند على ان خصوصهم الجمال ومن الاصحاب مواسم بذلك اي من لا يصح
 مواسم بذلك اي ومن تكفل لهم بطول الكثرة في منزل من عزم الامور اي من
 الامور واحباتنا فنحن نظره اي نظر المدرى هذا النظر المذكور وعده ظرف لما يدل
 عليه ابرى وهو سبي للمستول على صبغة الخيمة مستند الى ضمير المدرى والمعنى
 افطن المدرى الحصرى عند نظره هذا ان الديو اذ اخذ يفتش الى اخره المراد
 انكار الظن هناك اي في خزانة الصور وضميرها لصورة الابل واللام متعلق بـ

١٣٠
 او تعوره اي البدي من عوره الشى اذا احتاج اليه ولم يقدر عليه وصح بعد منها
 الابل والسماء او لا تنص اي لا ترفع من نصبت الشى رفعة تليها اي
 بعد من اي بعد صور الابل والسماء والجمال **وله** لا اي لا يرى الحصرى البدي
 كدلك لم يتاخذ اي لم يجمع ولم ياخذ بعضها بعضا **وله** على ذلك الوجه
 اي على الترتيب المحصور المذكور فيما بين تلك الصور ظن النسق اي عطف الظروف
 اثنته اعني الى السماء وما بعد على ما قبلها وعطف الاحوال الثلث اعني
 رفعت الى الاخر على ما قبلها لاني افعال كل انسانى الجامع من اجل لا محل لها من
 الاعراب فلا يصح التمثيل بالآية لانا نقول قد مر ان عطف المفردات بعينه
 الجامع ايضا كما في عطف الجمل مطلقا فالتمثيل بالآية تذكير لذلك **وله** اما
 الى له المقصود للتوسط اخر بيان التوسط عن بيان التوسط عن بيان كمال
 الاتصال والاتساع توقف تعقده عليهما وذكر او لا صورة اختلاف المجلتين
 خبرا وطلبا ان لها مباحث فيها دقة وغوص بخلاف ما اذا افقنا ولم نتعرض
 لصورة اتقانها طلبا لانه خروج عن قانون الخبر بالكلية والمقتضى الخرمى الطلبي
 في صورة الاختلاف فتدقق في ذلك الخروج واما ما وسط الشرط اعني قوله ان
 بين البتة والخبر لان آرائه الاختلاف تنفي ساقية الاختلاف وقدره ذكره
 الخبر معنى الطلب على الله هو داخل في انقائون المراجعة تديم الخبر على
 الطلب في قوله خبرا وطلبا اولان مباحث اكثر وادق واراد بضمين احداهما
 الاخر ما يعم استعمال احداهما في معنى الاخر والسياسة الى تقدير الاخر وقوله منبر
 يروى منه دا ومجفوا وهو عطف على شمل وانما قال في جبات جامعة لصيغة الجمع نظرا
 الى الرواد المكثرة للمجلتين المختلفين خبرا وطلبا لان الجملة الجامعة كـ
 في جميع مصوراتها فانه غير واجب كمال اشتراكها اليه وكلمة من في ما تليت بخصيصه
 بيان له مكان تنكير جات ولا يخفى ان ما ذكره من ان لا يسلي كمال الانقطاع الابد



في ابيات التوسط من نفي سبب كمال الاتصال ايضا فكانه اعتمد في ذلك على
 اذ لم يكن في نفي سبب كمال الاتصال بحسب اختلاف ازالة الاختلافات بالتضمن
 فان فيها ما جرت **قوله** على نحو مقتضى قوله مشتمل ومشارك معا اي شاملا
 كما تبين على نحو شمول المقام والشرارة في قوله عر وجل وعلى واد لا تحفي تحليل
 لا شمول المقام في هذه الآية على ما يزيل الاختلاف اي ظاهر لا يتعدون تحفي
 لا يتعدون لان مقام اخذ الميثاق يقتضي الامر والهي فذلك عطف عليه قوله
 والمعني على تقدير القول اي واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل قائلين لا نتعبدا
 وقولوا وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم ولا يتعدون جوابا لملاحظة الى
 تقدير القول وقد يحول لا يتعدون معذرا بان المصدرية تدل على الميثاق فمقتضى
 ان عاد الفعل الى الرفع وعلى هذا فيكون قولوا امر او اقصاد وقوله تعالى وبأول
 احسانا ما يتقدرون وحسنون نظرا الى ان بقا او يتقدرا حسنا نظرا الى
قوله ان المقام شمول على تقنين ان اصحاب الجنة بمعنى الطلب يريد ان قوله ان اصحاب
 الجنة بمعنى معنى فليتما زوالا هو دال على تقديره لانه خير مستعمل في معنى الطلب
 كما استعمال لا يتعدون في معنى لا يتعدوا وبيان بقية اياه ان قوله فاليوم لا نعلم
 نفس شيئا كلامه قول وقت الحشر بدلالة عطفه بالفاء وعلى قوله ان كانت
 الالة متاخرا عن وقوع الصبح واحضار الخلق لا يقال عطفه بالفاء ويدل على ان
 اعني نفي الظلم واقع في ذلك اليوم وما خرا عن الاحضار لا على ان الاحضار
 قبل ذلك الوقت لانا نقول لفظ اليوم اذا اطلق هكذا معروفا متبادرا
 الزمان الحاضر حقيقة فوجب ان يكون المعنى يقال لهم اليوم نعلم نفس شيئا
 متعلق بحال عموم الخلق من السعداء والشقياء لوقوع المكرة في سياق النفي
 يوم الحشر في حقهم على طريقة العينة فمكون الخطا الوارد بعده على سبيل
 الالتفات ايضا عاما لا يدر الحشر لكن التفتا وتغير عن معنى واحد

وطرف

طريقين ولا شك ان قوله ان اصحاب الجنة الى قوله ايها المحرمون تفصل لهذا
 الخطاب العام الدال على الجرا اجمالا وذلك لم يحطف عليه من
 اعني قوله ان اصحاب الجنة مقتضى هذا الخط ويكون المقرر ان اصحاب
 الجنة منكم يا ايها المحشر هذا انما انه قد جاز في التفسير ان هذا الكلام اعني
 ان اصحاب الجنة يقال لا يدر المحشر حين يسار ما يدر الجنة الى الجنة لاني حال
 كونهم مستقرين في الجنة ما هو كون منزلة الكائن بها في الجنة في الحق فقد حرر
 ان معنى الآية هو ان اصحاب الجنة منكم يا ايها المحشر بول حالهم الى سعد حال
 وهذا الحشر في ذلك الحين يفهم منه الفصل الى طلب الامتياز فاشتمل المقام على
 فليتما زوالا عنكم الى الجنة فهذا الطلب المقدر بدلالة ذلك الحشر عطف عليه
 قوله واخرا رد اليوم فان قيل اذا كان قوله ان اصحاب الجنة متولا حين يسارهم
 الى الجنة مع انه تفصل لولم له ولا محدود المعطوف على قوله فاليوم لا نعلم
 نفس شيء يكون فاليوم ايضا نورا في ذلك الحين الذي هو يوم الحساب
 ضرورة ان التفصيل مع الاجمال والمعطوف هو المعطوف عنه وهو باطل لان
 النفا التضمني رتبة ملا حمله على الاحضار الذي هو قبل الحساب حيث ان
 المعطوف بالواو اعني ولا يخرجون لا يكمل ان يكون متارنا للمعطوف عليه في الزمان
 راقا فليتما زوالا مسبب عن قوله ان اصحاب الجنة فكيف عطف عليه متا زوالا
 مع انه لا يصح نسبة لانا نقول يصح نسبة لدلالة بالمفهوم على ان اصحاب
 النار ليسوا كذلك فان قلت لا حاجة الى تقدير منكم وكلف ذلك التطويل
 في بيانه بل ما جاز في التفسير على ما تقدم من ان هذا الكلام يقال لهم حين يسارهم
 وذن بالمطو قبلت لا بد من تقديره لامر بالامتياز على الوجه الذي ذكره
 اعني فليتما زوالا عنكم بل قول للملاحظة الخطاب مع الذين نسب اليهم الحشر
 بطريق الخطا محملا على كل في طلب الامتياز كما يلوح بالتأمل الصادق هذا

وفي الكشاف الف معطوف على برك لان المعنى فدي ان برك وان الف
تفسير لنودي والمعنى قيل له برك من في النار وقيل له اني عصاك قال
والدليل على ذلك قوله تعالى في سورة القصص وان الي عصاك بعد قوله ان يا موسى
اني انا الله على كل شيء شدي التفسير كما تقول كبرت اليه ان حج وان عمد واثبت
قلت واثبت فان قلت فعلي به ايكون اني بلا تضمن معطوف على برك و
داخل المعنى في خبر معنى القول قلت لا يابس لان الخبر والطلب اذا وقع في خبر
القول كان المصدر منهما الي اللفظ المودي للمعنى فتكسر سورة الاختلاف في يجوز
العطف كما تقول قال زيد نهدى للصلوة وصل في المسجد تحكي قوله معطوف على
علي الاخرى قال بدين التولين بل تقول اذا كان لها محل من الاعراب مطعنا جاز
العطف لا ناول كما استعرقه فعل كلام السجين واحد الا ان المعنى شامح بذكر ان
في المعطوف كما تقول عليه قلت ح لا تضمن في التي عصاك لان قوله وقيل
الف على هذا التقدير اطرا لعل المعطوف عليه في المعطوف كما حال معنى جاء
في زيد وعمر وجاه في زيد وجاه في عمرو مثلا لا بعد تضمننا الهم الا ان تخار ان
العامل معطوف لفظا وبحل تضمننا قبله ان يكون وعمر في المثال المذكور معطوفا
علي زيد **قال** واما قوله ونشر يعني قد متوهم ان بشر عطف على اعدت تضمن
احدهما معنى لواقى الاخر كما يشهد له قراءة زيد بن علي بشر على لفظ النبي
المفعول عطف على اعدت فكلون مما نحن بقصده وكس كذلك بل هو عند
جماعة معطوف على فالتقوا اعلى طريقة فذلك ياتي بضم احدز واعقوبة ما شتم
ونشر ما قل ان بني سعد يا حالي الهم واغرض عليه اولابان الجهة الى مو
جسما وان كانت فمخوده باعتبار التقابل بين السند من السند اليهما
الا ان العطف بين امرين لمخاطبين من غير تصريح بالنداء كما صرح به في المثال
المذكور مستقيم بل غير جائز بعضهم واما يا فان فالتقوا اجرا لقوله فان لم

وليس

وليس قوله بشر مسما عن ذلك الشرط فلا يصح عطفه على قوله واخبر
واخبر عن الثاني فان المعنى فالتقوا النار السرا والواو اما عطفهم من
حال اعدت كما في قوله ونشر محامه لان التفسير مقصود في نفس ايضا عظيم
وهذا العذر من الربط كاف وقد ذكر العلامة انه من عطف النصة على النصة لان
المعنى بالعطف هو مجموع وصف ثواب المؤمنين وهو معطوف على مجموع وصف عقاب
الكافرين كما بحقيقة وذهب بعضهم الى انه معطوف على فانه رسم مقدر اعدت
على طريقة قوله داساروا واحار الله المعطوف على كل مقدر اقل بالانسان
اعبدوا وادع بان تقدير القول وبساطة انصاب الكلام الى معناه كشر في القرآن
والكلام فيما نحن فيه منسوب الى معناه فانه تعالى ابرهم ونيهام على ان النبي
واورد عليه ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا ان لم يدخل في خبر القول
اخيل نظم الكلام وان دخل كان اسلام بامور ان يقول وان كنتم في ريب مما نزلنا
على عبدنا وفادة ظاهر واجيب بانه مأمور بتباديه معنى الكلام بعبارة شتى
به كاي قول وان كنتم في ريب مما نزل علي او مأمور بتبليغ هذه العبارة على طريق
الحكاية عن الله تعالى فلا اشكال ونظيره قوله تعالى فلا تسكن ونظيره قوله تعالى قل
لذين كفروا ان انتهوا فيغير لهم اي ادعني هذا الكلام بطريق الخطاب لولا كذاي هذا
الهم بطريق الحكاية الى وقتنا او قائلين كلوا اشارة الى تجزئ السعيرين فالاول
عطف على نزلنا وقد حذف المعطوف مع العاطف والثاني حال من اعلمه وذلك
كر لفظه في ذلك معانته وتصريحه بان كل حرة من هذه الايات مما قد رتب القول بوساطة
انصاء الكلام الى معناه ولما قال او قال ان انت يا موسى اعلم اني فالتقوا النار
لا يضرب المعنى روا لا كان النبي فالتقوا النار هو دونهما بحث وهو ان يقال ان قد دخل
على كل الرزم القس عليه وبين علمه اني اضرب عاير بامثال السقم وان قد مر مثلا
اضرب الرزم القس عليه وبين معوله اعني كلوا ما يرب انكلامه ايضا فالوجه

الفعل معطوف على تقديره او على نصرة المقدر قبل ما تجزى ولو قد العاطف كان
 قوله اي قلنا اتخذوا لم يقدر سنا اسم الفاعل لكان الواو المانع من تقديره حالا
 بل انصرف على تقدير الفعل وان لم يمتنع حذف العطف مع افعال العاطف والظاهر
 انه من عطف الطلب على الخبر اعني جعلنا بتضمن الطلب معني الخبر كما في والى عصا
 قوله اي قولان ربنا انصرف على تقدير الفعل المضارع لتوافق قرأة عبد المسكية
 لكونه حالا مقيدة لرفع افعال على قول اصحابنا اي البصريين لان المصدر عندهم
 قولان اي قائدين وعند الكوفية ان ما في متعلق توصي ما فيه من معني القول وعطف
 بان التوصية قول خاص فان ما يريد بها مطلق القول مجازا لم يكن لا يرد الصلة اعني
 الباء الجارة وجه وان يريد بها معنانيا الخاص لم يتعلق به باني بشهادة
 المعنى واجيب بان المراد الخاص المقصود لتلك الصلة وتعلق به باني نظر الى
 القول المطلق المندرج تحت ذلك الخاص وفيه كلف فالصواب تقدير القول
 اي يقولون دو قوا قدره مضارعا معطوفا على نظيره اعني يصرون لانه
 اولى وان جاز تقديره اسم فاعل معطوفا على مضارع وقع حالا والظاهر
 يحفل مع عطف الطلب على الخبر بتضمن كما هو في قوله واتخذوا اي قولوا
 سحوا انما اخرج الي تقدير القول منها لان عامدهم خطا للمؤمنين وقوله سحوا
 خطا لم يكن فلا ينظم الكلام الا بقدر قوله العدا لانه ذلك انهم عاهدوا
 مشركي التوراة فيكونوا الامانة منهم فامر وانشد العهد الى الساكنين وان يقولوا
 لهم سحوا في الارض اربعة اشهر امين ولا تخرج منكم فيها اي شهر الحرم والعني
 هذه راحة واصدح الله ورسوله الى الذين عاهدتم ولما كانت المعاهدة
 باذن الله واتفاق رسوله نبي البراءة عن العهد لهما كما تنفذ الى المعاهدة
 انهما برياءا عاهدتم به المشركين فاشهدوا اليهم عهدهم **قوله** وكذلك عطف
 قوله **وشرعوا** على قوله وعندى اما معطوف على قول مراد **اي** من عطف

الذين

الذين امنوا على قل مراد اقبل يا ايها الكاس عطف وشرعوا على قل مراد
 قبل يا ايها الذين امنوا ولم يعرض صاحب الكتاب لهذا العطف فالظاهر
 انه جعله معطوفا على استعينوا لانه قبل يا ايها المؤمنون استعينوا او محمد نسيم
قوله لكونه في معني امنوا وذلك لانه دلالة على التجارة المبحنة وتعليم لهاد
 المتعارف في التعليم هو الامور التي ويرد عليه ان يؤمنون بغير التجارة فلا
 يستقيم ان يجعل شرعا خلا في سلكه اذ لا مدخل لانه كثير وفي قوله وكن الحاكم
 ددي انت اشارة الى رجاها اختاره اما في هذه الآية فلما عرفت انها لعدم
 التصريح بالبناء ايضا واما في قوله وشرعوا الصار من امنوا لعدم التصريح
 بالبناء **قوله** وان تنق الجملتان خيرا عطف على قوله ان يكون المقام مستملا
 على ما يزيل الاختلاف وهذه هي الحالة الثانية المعقبة للنسب وهي
 الاتفاق في الخبرية مع اشتراك في الجهة الجامعة وكان النسب بعبارة في
 الى الاول اعني قوله في ان اخلفا خيرا وطبا ان يكون المقام مستملا ان
 بقول سنا او انفق خيرا ان يكون المقام على حال اشتراك بينهما في جوامع
 تقدم الوجه في جميع الجوامع في قوله جيات جامعة **قوله** واطر اما قال ذلك
 لان بعض الجوامع كالعقبي اقوى اظهر واما مرات متوادية في الظهور وكذا الحال
 في الوصي والجميع متقدم على الجاني **قوله** هذا القدر متعلق بقوله ونستم
 يريد انما حسنت الحيات المتقدمة للامور المذكورة فيما بين الحمل على كل ما
 تمثيل في بعض المواضع فالان يدرك ذلك كثره لما اخذ تلك الامنة بصوتك
 وتحفظك عن الزلق ان استقبلك يد اخضر في زمان شر وعك في ملوك طاعت
 لك الحيات وقوله **عسى** كسر الهمزة في النسخ المعول عليها فالشرط اعرضك
 وعسى معجمة لبقوة معني الوضو المستفاد من اداة الشرط والاصح معلى
 شرط كما لا يخفى وتوجد في بعض النسخ بفتح الهمزة اي لان في بعضها

عني ان يفتح ايضا وليسا يظهر مني ولا لفظا **من** منه الوطع للاصطاح لم
 لولا اي لم يعطف اراة على بطن مع الاتي في الجربة والاشتر في الجربة
 الى مع لسا في المستد اعني النون والناس في السند بها اعني الجربة
 كليا يتوهم السمع ان اراة معطوف على اتني لقربة منه واشتر كما في الجاح
 اعني الاتحاد في السند اليه والتاسي في المستد مع الاكاد في فديها وحيد
 يفتد المعنى كما ذكره **قوله** وليس تبعه اسم ليس هو قوله ان يكون قد قطع
 لاصاب يغفل لني الاستبعاد والي ابراد متعلق به واصله ابراد العباد الوال
 اضافة المصدر الى قوله لا يقال اذا كان الكلام في منبص الى ذلك السؤال وجان
 يكون ادعا استينافا لا ما تقول ليس يحل السؤال المنصب اليه الكلام محمدا
 الواقع صحي يحل ان يجاب عنه **قوله** فما هو هناك اي ليس الفصل في ذلك التام وهو
 يكون بثبوت لاجل اللفظ اعني رعاية صح المعنى لان الكلام في تراكيب اللفظ التي
 يحل ان يراعي فيها جانب المعنى ومقصي الى حال فلو عدل عن ذلك الى مجرد عدل
 الوزن الخط في التركيب عن مرتبة الى مادونه واخر في سكر التراكيب التي لا تعد
 بها نعم قد يعتبر في البلاغة مجرد رعاية السجع والتافية والوزن اذ لم يوجد
 بكلمة معنوية **قوله** لم يعطف لهم الفخفة ان يكون يريد ان لهم الفخفة في خبره
 جده فليد على الاصح وفيه الاسمية بترك الفعل اليك بقية اعني رعي في الجبة
 الى مع لسا في حصولها هو ان حاكم دعوى الاتما المهم وحالهم كما ذكرنا في قوله
 ترك العطف بينهما لئلا يتوهم عطف الاسمية على تحول رعيهم نفس معني البيت
 اذ يصحدهم الف وليس كالم لا في داخلها رعي المحاطون فان قلت لا حال
 لسا لسا لان المعنوية مع ما في خبره مفردة معنوية لا فتيق سجع اعني عليها
 جده فتد ليس خرا د معنوية لا محذوف في قول المفردة سجع ذلك لان رعيهم
 معني القول فكانه قبل فليكن احوالهم في قولهم في المعنوية معني لسا في جسد عطف المستعمل

عليها وجازية ان يجعل العطف على كل اسم اعني وان لم يعلم العالم هو لسا
 اراد بالمال بالتمثال كما مر مرارا في القران الى الية وذلك لان رعيهم استمر الى الابد
 ومنه قيل رعيهم مطية الكذب وقال شرح لكل شئ كنهه وكنهه الكذب عموما لالهزوني
 ردات اعني في سدي انسابهم الى قران بالقران بان لم يطاف رحله الشار الى
 العن في رحله الضيف الى الشام للفتارة وليس كمن شئ من بقى الرحلين وايضا
 قد انضم اليه تعالى من خوف الجوع انهم خائفون جايون والاشارة في قوله اولئك اوتموا
 خوفاد جوعا وقد جاعت بنوا سدة وقادوا الالاف مصدر الفة والالاف مصدر الفة
 يوافه والالف مصدر الفة الفة **قوله** وذلك ان الشاعرين ابري طرف الجربان
 اعني الفصل وضمير كان لسا **قوله** واما جده لسا معني مستنون جعلها جلة
 و حذف لان التاسي موكده الادنى مقرة لهما فالعطف على احد هما احد هما **قوله**
 على الهوى ولا كانت الثانية اقرب مع شتمالها على ذكر الاستنار قال لكن لو
 على انما من مستنون الشار كنهه على كونه من قولهم ومنه مفردة اخرى
 في عطف على لسا معكم وسان لسا كنهه افعال لسا موكده الالاف معكم ان ركة في
 بالطرف المقدم الظاهر انه جعل اذ امتهنا لمجد الطرية فيكون قد عفا الفادة
 الاخصاص على شبهة ويحتمل ان يريد انما شرطية قدمت ليقضي معنى
 واللفادة الاخصاص ايضا اذ لا منافاة بينهما والامتنان الاخصاص الى
 السند الشرطية مقدم كان او موقرا فلم تنقث اليه اعرض عليه كوار العطف
 على قالوا ما خرد ارج قنيد سوار سمي جلة فعليه مفردة نظير مقدم اذ شرطية
 فان القيد اذ جعل خرد اخر العطف عليه لم يشاركه العطف في ذلك القيد كما في
 قوله سالي فاذا جاء اجلهم لا يسألون ساء ولا يستفدون فان الفرق مخصوص بالخط
 عليه ان لا يفتي لولا اذ اجلهم لا يستفدون فيكون قد قطع الاستنار لسا
 لا للوجوب **قوله** واما سول اي ذيت تمول منه مستند جاحال من على خلاهم

حرفه فان استمراد و قوله لكل حال ظرف لنفسه اي استمراد الاستفاد على كل حال
وقوله فانهم قد دون تعليل للاستفاد بمعنى الكلام وهو ان احتسابه بديك
الطرف المتقدم ليس بمراد بشهادة ما سبق في نظر **قوله** قطع الا انهم قد تقدم
اي لم يعطف الا انهم هم السفها و على فالوا التلاخيص كونهم سفها بالظرف
المتقدم اعني اذا قيل لهم امسوا ولا على انهم ليسوا بشركه في قوله من قولهم
فان قلت انهم استغفروا عن خطيئتهم قلت قد مر حوا ذلك اذا وقع
محكيين في خير القول والاعتراف بحوار العطف على ما لو اخذوا مع فده متوجه على
الايين ايضا و قد اوجب عنه في الكل ان قالوا في الايات الثلاث ما خود امع طرفه
المقدم عليه معطوف بالواو على يكون في قوله ولم عذاب اليم بما كانوا يكذبون و
داخل فيها هو سبب العذاب اليم فلا يصح ان يعطف الله يستنزي والا انهم هم المقصدون
والا انهم هم السفها على ذلك المعنى ادلا مدخل الشيء منها في سبب العذاب وفيه
بحث لجوار ان يكون واذا قيل لهم لا تفسدوا معطوفا على قول استاذن كان حوا
وح لا يلزم من العطف على ذلك المعنى على ما ذكرتموه من المحذور فالاولي المصير
الى الاستئناف على ما اوضحه ايضا حاتا ما فان قلت لما خالف في اراد الاي
ترتيبها في نظم القرآن قلت لان عطف الله يستنزي على سببها المشتملة
على ذكر الاستمرار اظهر في ابي الراي من العطف في الايتين **قوله**
والبحث على رك العطف الا انهم **قوله** في الذي قبله اي في الكلام الذي قبل الله
يستنزي **قوله** لم يكن من السلاعة ان بعدى الكلام عن الجواب فنزله المصير الى الاستئناف
بمعنى اذا اعتبر تحت الكلام بنحو السؤال ذكره من الوافع لرم المصير
الى الاستئناف لانه لم يرم تعليل الاستئناف على الاطلاق **قال** على ما ادعوى اي على
وجه حصرهم في الصلاح **قوله** و من اشبه الاستئناف قوله عن جماعات العوالم
اشارة الى ان العوالم ان جمع عاذله صفة لجماعة لا لامرأة شهادة قوله صروا

والعزم

والعزم الشدة والاحكام والالتفات فله من مهمالي علم لما صار حوا
وضم كان المعطوف على شرطه راجع الى ابداء الشكائه فبني اي ان
الكلام عليه اي على هذا السؤال وقوله على عليه اي تاركا للعطف على الوجه الذي
ثبت عليه ايراد الجواب بعقب السؤال فانه يكون ملا عطف اما كان الا خلافا
طبا وخيرا اولانه مرتبط به ارتباطا ذاتيا اولان حتهما ان يكون كل واحد منهما فلا
يحال للعطف بينهما وجذب لضم الدال رواية الكتاب يجوز فيها وهو في الاصل
حرف من الجراد والجواب جمع حيث بمعنى الجامع وحيث اسم موضع وهو في الاصل
الارض المظنة فيها بل عرفت اي خط عنها رحلها والاحكام الاراضه ازاله
الكلال والناج موضع لانا صرة والعا دسنة موضع قريب من الكوفة في اي حدب
وذلت اي انما دسنة البر بعد المنزل **قوله** اي اراد الفصل فلم يعطف
قوله عن النساء العادلات شهارة الى انه العوالم منها جمع عاذله صفة لامرأة
مدلته قوله رايه قلن بكي اكثرى البكا والعادل بالكسر موضع برام لعم
وقيل بكسر ما موضع ذمت فيه تلك الغنبي والمحرف بكسر الراء القبة عردين هذا
حرف ما به من الاعذار بان خضر المثل بانه والحرم الامن يعطف كذا على طالت
لاستئناف او كيف يابكهم فان قلت الجواب المذكور لا يطابق هذا السؤال قلت
بل يطابق لان المعنى كيف يابكهم اعلمه بآلهم ام جاهله ولا وجه للبعارح الحمل
فاذن وجب ان تصفهم في وقيل المعنى كيف انهم اصغفهم في كاسي صغفهم في مكان
ان عرنا لهما قول كاور اعلى الاعذار الى آخره ولا يخفى عندك ان الجملة التي قطع عنها
كانوا اعلى طالت اقامتهم غير التي تنها السؤال اعني قوله عفا الله عنهم
وعفا عنهم بعدى ولا بعدى المان السمي المصوت والعفو في الظنوم والويل
الظن والهم طال كثر الظن وهو تابع المطر وقوله اذا عفا جملة اسمية قطعا ما لا
ان يحا عفا يقال لكل من عفاه ومن عفاهم عفاه على طريقة عرفت فيها صفت

لم ينظر الى خصوصية عبارة السؤال بل بقصد الى انهم فيها من الجملة فعلمت على ما سأل
 حقيقة في من تمام ولا ياتي ذلك في ما وصفت اذ جعلت اسمة متماثل
 عناه من هذا هم قبل معناه عناه من هذا بل وسألتهم انهم فيهم من هذا
 والاسم ين بالعرضت اي صحت قلت والعرض من لم يحرك الابداع هل عليه السلام
 تقوية لعل باسم الفاعل بعد طرف لما عرضا قدم عليه وسأطوى عنه شيء
 اعرض عنه حاجته **قوله** بالمتقين الى معينين الايمان بالغيب الى اخره
 هذه العبارة في قول بالمتقين الموصوفين بهذه الصفات المذكورة
 الى معينين منها اشعار بانها مكررة الموصول في الايمانين وزنه بما عداها
 هي ان الايمان بالغيب يصير منه اقامة الصلوة والاعمال والامانة كغيرها
 يرتب عليه الايمان بالآخرة فذكر الموصول في الاصلين وعطف احدهما على الآخر
 بالواو والجماعة عطف على الصفة المحرورة او الموصوفة على الاختصاص محل كل
 اصل منهما في ضم نزع لان كل فرع على اصله يدل على موصوفة وقولا حصوا
 حال من المتقين ولكنه الشيء غايته ووقت الامر كنهه ايضا ولا ينبغي فعل
 وقولهم لا تكتبه اي لا يبلغ نهايته كلام مولد ولا يقدرة اي لا فعال
 قدره ففعلنا ان جعلت متوالي في جميع حال من ضم اختصاصا فان قلت اذ اقد السوال
 هكذا بالمتقين اختصاصا ما لم اختصاصا كان معناه انما سبب اخذت فيهم
 حتى استخرجوا الملك المبداءة وخصوا بها وكان هو الاعين فطابقة الجواب
 دلالة على البقية الكلام في كل على تفصيل السبب الا ان اسم لم ينته به
 فنية عليه انما لا اسم ان رة الاله على ذات المتقين باعتبارهم ملك
 حتى صاروا كالمحمولين هو الى هذا السار قوله فاجيب ان اولئك الموصوفين
 غير مستبعد ولا ينبغي ان يجوزوا اي ظاهر من حالهم استحقاقهم لاختصاصهم بالهدى
 والخراج المكان انما هم تلك الصفات التي اختصاصا بها فادان الاستبعاد

فان قلت انما يصح هذا اذا لم يكن لهم المتقين مجازا بحسب المال قلت لا يخفى ان الذين
 حالهم الى تلك الصفات كان ما لم يكن اليك الاختصاص بالاختيار فان قلت حصر العلاج
 مستغنا ومن يفرق الجذر توسط الفصل والاختصاص الذي فكيف نعم من قول اولئك
 على يدى قلتم من حيث انه جواب عن السوال عن سبب اختصاصهم بالهدى مستغنا عن
 المستغنا ومع يدى المتقين مشير الى ذلك السبب اما لا يكون من رسل الحكم على
 الوصف المناسب المختص يكون مختصا ايضا **قوله** لك ان تقرر هذا في الاية
 هو المختار كما سيأتي **قوله** منطويا على بيان الموجه الى انظر اظا هر فصولا
 والافلا استئناف على الوجه الاول منطويا عليه ايضا لكنه انطوا على احوالي كما
قوله ولك ان تخرج الآية عما نحن بصدده يعني الاستئناف وانما جعل المنصوب
 على الاختصاص من التوابع لانه بحسب المعنى وصفه تابع وكذا اذ جعل مرفوعا
 على الاختصاص فكانه لم يعرض لقلته ولكونه اقرب الى معنى الوصفية من اذا
 به اي الموصول الثاني مع جبر الترتيب يريد ان يابن اخراج الموصول الثاني
 ضمه للمتقين كالموصول الاول الى الترتيب ما لم يكن بلم وهو انبوه محذوف
 الله عليه وسلم طائفة من اسم على الهدى وطائفة من اسم على الهدى
 ذلك فاسد وطعن جائب للسبب الواحد الهدى والعلاج في كل ما يخصان من
 انما انما كانت المنزلة كلها لا بالتورية وحدها وانما بالآخرة على وجهها
 كما رجم هذا الكتاب من انه لا يدخل الجنة الا من كان هو داوود ناري ان
 انما رجمهم الا انما معدودات وان التلذذ في الجنة ليس الا بالزواج
 العفة دون المطامع والشارب المباح **قوله** جازعا عما على جعل الموصول الثاني
 اعرض عما جدد الذين يرون انزل الدلالة الى مستغنا في المنصوب على
 ان هذه الجملة معطوفة مالموا او على حده يدى المتقين فان قلت كيف يصح هذا
 مع ان الجملة الاولى حال حال الثانية لبعدها كذلك قلت من حيث المراد

التفسير الذي ذكره كان في قوله تعالى ليس في اليهود والنصارى
 وقيل هو الاول والآخر والاولى والاولى والاولى والاولى
 وصف القلوب التي عطف ان الدين كقولنا على ما قبله في هذا الوجه ايضا كما
 في الوجهين اب بقتن على ما سباني **قوله** والحمد لله الذي
 والذين يؤمنون بالغيب لجأت انا بالنظر الى الوجه الاول فلان الاستئناف
 بعد ايراد تلك الصفات الظاهرة في احوال الاختصاص ليس فيه مزيد لطف بل
 هناك نوع من قول على السبيلين كما هو وانما استئناف ان الذين يؤمنون بالغيب
 ينطوي على بيان الوجه بخصه موصلا دون سبب او لئلا يكون كونه ايضا
 لا قصد من ان يشاء السوال ومن الجواب كقولنا ليس فيه مزيد لطف
 هناك واما بالنظر الى الوجه الثالث فلان الاستئناف بكثرة الخاطئة لتعليل
 اللفظ وايضا الموصوفان من استئناف في ذلك واحد من الاعراب كقولنا
 في الوجه الثالث وايضا الصحيح عطف الموصول الثاني على ما قبله الوجه الثاني
 يحتاج الى حلف كما تحتمل انهما ولا يحلف فيه على تقدير الاستئناف واما بالنظر
 اليهما معا فلانه لا بد من تأويل الحمد بزيادة الحمد وانما ثلث عليه تأويل
 المتقين ايضا لئلا يرين الى التقوي وعلى التعذير من حسن استئناف الذين
 يؤمنون بالغيب واما استئناف اولئك والايضا بالذين يؤمنون بانزل الملك
 فيحو جان على تقدير الضرورة الى حلف في وصف الضالين بذكر الصفات المخرجة
 على التفتين **قوله** فصل نزل على كل امة رسول حوايا ما عارض عليه ان الحمد الاول
 طلبية فترك العطف للاختلاف طلبيا وخيرا لا يستلزم فيه اجابة لا استلزام
 من في اجماعها التصل وكأنه شبه قوله في نظر على ان في السبب اعراض الاستئناف
 في غاية الظهور فاستند الحكم اليه مع نظر النظر عن صلاح الكلام في العطف
 ووجهها لان من العلوم ان القصد الى كونه هو ايا ذلك السوال والاعمال والالتزام

التفسير

التفسير الذي ذكره كان في قوله تعالى ليس في اليهود والنصارى
 وقيل هو الاول والآخر والاولى والاولى والاولى والاولى
 وصف القلوب التي عطف ان الدين كقولنا على ما قبله في هذا الوجه ايضا كما
 في الوجهين اب بقتن على ما سباني **قوله** والحمد لله الذي
 والذين يؤمنون بالغيب لجأت انا بالنظر الى الوجه الاول فلان الاستئناف
 بعد ايراد تلك الصفات الظاهرة في احوال الاختصاص ليس فيه مزيد لطف بل
 هناك نوع من قول على السبيلين كما هو وانما استئناف ان الذين يؤمنون بالغيب
 ينطوي على بيان الوجه بخصه موصلا دون سبب او لئلا يكون كونه ايضا
 لا قصد من ان يشاء السوال ومن الجواب كقولنا ليس فيه مزيد لطف
 هناك واما بالنظر الى الوجه الثالث فلان الاستئناف بكثرة الخاطئة لتعليل
 اللفظ وايضا الموصوفان من استئناف في ذلك واحد من الاعراب كقولنا
 في الوجه الثالث وايضا الصحيح عطف الموصول الثاني على ما قبله الوجه الثاني
 يحتاج الى حلف كما تحتمل انهما ولا يحلف فيه على تقدير الاستئناف واما بالنظر
 اليهما معا فلانه لا بد من تأويل الحمد بزيادة الحمد وانما ثلث عليه تأويل
 المتقين ايضا لئلا يرين الى التقوي وعلى التعذير من حسن استئناف الذين
 يؤمنون بالغيب واما استئناف اولئك والايضا بالذين يؤمنون بانزل الملك
 فيحو جان على تقدير الضرورة الى حلف في وصف الضالين بذكر الصفات المخرجة
 على التفتين **قوله** فصل نزل على كل امة رسول حوايا ما عارض عليه ان الحمد الاول
 طلبية فترك العطف للاختلاف طلبيا وخيرا لا يستلزم فيه اجابة لا استلزام
 من في اجماعها التصل وكأنه شبه قوله في نظر على ان في السبب اعراض الاستئناف
 في غاية الظهور فاستند الحكم اليه مع نظر النظر عن صلاح الكلام في العطف
 ووجهها لان من العلوم ان القصد الى كونه هو ايا ذلك السوال والاعمال والالتزام

١٤١

التفسير الذي ذكره كان في قوله تعالى ليس في اليهود والنصارى
 وقيل هو الاول والآخر والاولى والاولى والاولى والاولى
 وصف القلوب التي عطف ان الدين كقولنا على ما قبله في هذا الوجه ايضا كما
 في الوجهين اب بقتن على ما سباني **قوله** والحمد لله الذي
 والذين يؤمنون بالغيب لجأت انا بالنظر الى الوجه الاول فلان الاستئناف
 بعد ايراد تلك الصفات الظاهرة في احوال الاختصاص ليس فيه مزيد لطف بل
 هناك نوع من قول على السبيلين كما هو وانما استئناف ان الذين يؤمنون بالغيب
 ينطوي على بيان الوجه بخصه موصلا دون سبب او لئلا يكون كونه ايضا
 لا قصد من ان يشاء السوال ومن الجواب كقولنا ليس فيه مزيد لطف
 هناك واما بالنظر الى الوجه الثالث فلان الاستئناف بكثرة الخاطئة لتعليل
 اللفظ وايضا الموصوفان من استئناف في ذلك واحد من الاعراب كقولنا
 في الوجه الثالث وايضا الصحيح عطف الموصول الثاني على ما قبله الوجه الثاني
 يحتاج الى حلف كما تحتمل انهما ولا يحلف فيه على تقدير الاستئناف واما بالنظر
 اليهما معا فلانه لا بد من تأويل الحمد بزيادة الحمد وانما ثلث عليه تأويل
 المتقين ايضا لئلا يرين الى التقوي وعلى التعذير من حسن استئناف الذين
 يؤمنون بالغيب واما استئناف اولئك والايضا بالذين يؤمنون بانزل الملك
 فيحو جان على تقدير الضرورة الى حلف في وصف الضالين بذكر الصفات المخرجة
 على التفتين **قوله** فصل نزل على كل امة رسول حوايا ما عارض عليه ان الحمد الاول
 طلبية فترك العطف للاختلاف طلبيا وخيرا لا يستلزم فيه اجابة لا استلزام
 من في اجماعها التصل وكأنه شبه قوله في نظر على ان في السبب اعراض الاستئناف
 في غاية الظهور فاستند الحكم اليه مع نظر النظر عن صلاح الكلام في العطف
 ووجهها لان من العلوم ان القصد الى كونه هو ايا ذلك السوال والاعمال والالتزام

خبر المدلول ارجل وعلى هذا المدرك يكون دلالة لا تمنع على كراهة الاقضية
 اصلاها ايضا واما اذا قيل ان النبي يستلزم الكراهة فيجعل المطابقة على
 زيادة ظهور بالقياس الى دلالة ارجل **قوله** مثل ما قال الاولون ان اريد به
 عنهم من قولهم اذا امتنا الح كما هو الظاهر كان مثالا لدل الكل على جروان
 به ما هو اعلم منه كان من قبل دل البعض كالنمل الثالث فلهذا جعل على
 ولم يتعرض للبيان في المثال الرابع لان احتمال اياه بعد هذا ولا يكون
 الكلام الثاني ايضا **قوله** المراد في المثالين الآخرين لظهوره انما ان الاول
 الثاني هو ليس الكلام في وايضا يتجلى المراد في قوله ما ينبغي به **قوله**
 لم يعطف بخادعون على ما فيه لكونه موصيا له وبنينا ذلك ان في قوله ما
 وبالنسبة الى حركته كاذب فيهم من انهم انتم فتمت ان يكون على وجه الخدع
 لا غرض لهم في ذلك وان لا يكون فاذل في هذا الخطاب يعني دعون ومن انهم
 قالوا ادرك خداعا وجوز في اكتشاف ان يكون مستانفا كانه قبل ولم
 يدعون الايمان كاذبين فغرضهم في ذلك تعضل بخادعون والحمل على السبيل
 اولى لانه ايضا لا يفسد ويخرج بان قولهم هذا مجرد هذا ايضا الخداع
 ليس مطلقا بل لانه فلا يكون الجواب عن ذلك ان شأنا وانما قال في
 حكم المخادعين لان مخادعة الله والمؤمنين مما لا يصلح لان علم الخبيث لا يجمع
 ولكم الذي لا يفعل القبيح لا يجمع والمؤمنين وان جاز ان يمدحوا لم يجر
 ان يمدحوا او انما قيل كاذبون لان صورة ضيقهم مع الله المؤمنين سطا
 بالامان وهم كاذبون صورة ضيق المخادعين وكذا صورة ضيق الله
 والمؤمنين معهم حيث اخرجوا عليهم احكام المسلمين من كونهم عندهم في عداد
 شرار الكفرة واما الذي ذكره في صورة الخدع ايضا **قوله**
 بخادعون يخدعون الا انه اخرج عن صفة المعاملة بالغة لان الفعل اذا

عولس

عولس فيه فاعله جار مجزوع وحكم لمراده قوة الداعي اليه عند المعاملة
 قرارة الى عقوبة مخدعون الله والذين امنوا على هذا فاما نفوس في حكم
 الخادعين ايضا او خادعون مجتمعين اريد بجمع الله خدع رسول الله
 عنه ما امره **قوله** **قوله** فوسوس الشيطان الوساوس الخوف الخفي
 يتعد الخيال الى وسوس اليه اي الوساوس ووسوس لاي فعل
 الوساوس لاجل واصله اشجرة الى الخلد على معنى ان لا كل منها سبب
 لخدو الاكل وانه لا يموت اية او ملك لا يسل اي لا تنطق اليه نقصان
 فضلا عن الزوال لم يعطف لاريب فيه عن ذلك الكتاب بظاهر كلامه
 هذا مبني على ما هو المختار في اكتشاف من ان ذلك الكتاب جملة على وجه ولا
 فيه جملة اخرى في الحقيقة جملة بالغة مخدعة للبشر وانما حاربت
 مستأنفة سعة لا حرف نفي لكونها ماحلة احدا بعضا لبعض
 حين كان وزانه اي قياسي به وهو في الاصل مصدر وان خواربه
 وقد يطلق على ما يوزن به جعل لاريب فيه بالقياس الى ذلك الكتاب بارة
 بخبرته انما كنه المعنوي واخرى بمره الى الموكلين ومن الاول قوله
 بذلك على ذلك كونه بمره نفسه في جواربه الخليفة نفسه الخ لم يعلم
 بان تفرد كونه حال الموكلين بظاهر كما استطلع عليه الضمير انه للثبات
 وكله حين مناسبتهم الى ما وجوبها كان عند السامع اي كان الكلام
 المستعمل على وضع الكتاب على تلك المناقشة فظنه انه ما يرى به على سبيل
 المجازفة والسامع يستظنه السامع في سلكه ويوقع مستدالي قوله في
 وصف الكتاب فخر شانه للكمال وذلك ايضا بمره بواقع وحيث
 جعل قد يوقع كذا قوله كسهادة قديله بعد تقيده بالقياس الاول
 والا صول الى الوعد التبريق من ان اسم الالة للتعبد او التعليل

في الترتيب فاد بحسب العام بعد الدرجة اما انحصار في الترتيب في الترتيب
لم يكن صفتا كان مخالفة في كماله ونقصان ما عداه حتى الترتيب بالعدد
بالتسلسل من غير ان يقول المعنى الى ان هذا الكتاب ايضا في كماله اعلى من الكتاب
هو الذي يستحق ان يسمى كتابا بغيره والحق ان بالعدد مصدر جاريا
اخذ الشيء بغير تقدير ومعرفة بكميته والحق ان في الترتيب مستند الى الارب
اي جعل الارب فيه باعتبار ذلك الكتاب نقبا لان يكون خطه ان
الاسم قبل الترتيب في ذلك ما هو في نفسه وقد اصبحت اي في الاسماء
والاسماء في الحلقه مصدر تابعه والخاصه ان الارب فيه لدفع
الحاجه في الكلام كما ان نفسه لدفع توهم الجواز والسر في الحكم في الكلام
عما ذكره ان الفهم المحذور في الارب فيه راجع الى الكلام الثاني في كماله
الكتاب في الارب والارب في هذا الكلام بل هو صادر عن تحقيق
اقتناع وجاز ان يعود الى ما يشير اليه بذلك كما تنبأ من نظم الاله ويكون
ذلك دافعا للحاجه ايضا لان في الارب عن شيء شهادة وتحميل الكلام
لانه لا كمال في كل ما لم يكن واليقين كما لا نقص في نقص ما لا يظن الشهاده
واما كان نقده بكونه خالوا كونه ظاهر الاله بكونه مع الكمال المستفاد من الخبر
الذي هو الكتاب كما ان بينا بكونه مع الخبر الذي هو الحق **قوله** وكذا
عطف على قوله لم يعط الارب فيه على ذلك الكتاب في الكلام في قوله الذي
فيه متعلقه بالتقدير والضمير المحذور في الارب في قوله ذلك الكتاب
الارب فيه موقوف لوصف الترتيب كما كان في ما ديا اشاره الى ان ذلك الكتاب
متبوعا بالارب فيه متبوعا به صار موكدا بعد المتقين بناء على ان
دفع توهم الجواز في الكلام تنبيه فلا يخفى ان الاولى على ما ذكره اعطفت
به في المتقين على رايه لا يستلزم الكمال في انهما ما كنه ان ذلك الكتاب

والمدون

والمدون في الكشاف ان في المتقين بالمدون لارب فيه كمال لارب فيه بالمدون
قوله وان معناه بغير العدد مجرد حاله او موقوفه على جمله تقديره هو
به في فكون ايضا خبرا عن المبتدأ الذي هو قوله به في المتقين وكون
في الكتاب به في محض استفاد من عمل المصدر عليه وكون الارب
بالخبره لا يكتنه كنهها مستفاد من تكبير به **قوله** اما بيان اي
واما بين ان ما قبل به في المتقين موقوف لما ذكر اي لوصف الترتيب كما كان
ما ديا في اراه مع النظم الثاني به اي للتزليل وقوله لاجراءه المبدل
اشتمال ما عاده الحايك واللام في موضع الترتيب الترتيب لاجراءه الترتيب
تصنيف الترتيب في شأن الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب
ذلك النظم الثاني به في الترتيب وقوله ثم تعقبيه عطف على النظم
واما ارد لوطه ثم يقسمها على الترتيب فان قوله الترتيب الترتيب الترتيب
الرتبه عن الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب
بل الثاني للجنس **قوله** وانك يعني وانك بعد ما عرفت ان ذلك
المصدر في شأن الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب
ان في الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب
بالحججه في تفاوت شأن الترتيب في درجات الكمال لان الترتيب الترتيب
بمحصل ما قصد به فاذا دل ذلك النظم على علو شأنه ورفع مرتبه شأنه
جنس الكتاب وجمال كونه نقد على كونه بديا فيضار به في المتقين كما كان
اللفظ لا يبدل حيث اخذ منها في المال خلاف لارب فيه فانه كما كان
المعنون لا يبدل كما **قوله** وكذا قوله ان الذين كفروا اعطى على قوله
اشته الترتيب والتاكيد قوله تعالى الم ذلك الكتاب لارب فيه لارب فيه
وكذا في الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب

قد فانه كمال الانقطاع كما سيأتي في فصل لا يؤمنون ضمن الله فانه كمال
 وذلك لان لا يؤمنون مقرر كما افاده قوله سواء عليهم وانذرهم ام لم ينذرهم
 من ترك اجابتهم الى الايمان فان المقصود بالتسوية **الاجابة** فلا يؤمنون
 التاكيد للفظ فانه قد ورد في خبر الله ان مقرر انقطاع الامانة تسوية
 الانذار وعدم من انه ليس لهم قوت على كل حال حتى اى حصل الى خالصها
 ولا سمح به يكون به حجة ولا يصح يثبتون به غيره ولما كان انتفاء سلامة
 ملك الشئ لازما للتسوية المذكورة خارجا عنها كان ضمن الله خبره التاكيد
 المعنوي لها فان قلت فلا يصل ضمن الله التاكيد لقوله لا يؤمنون قلت لعدم
 دلالة لا يؤمنون على مضمون ضمن الله لا يقال فاذا كانا ما كيد من لعدم
 من الانذار وعدم كان الا الى عطف احد التاكيد من على الاخر لانا نقول
 التاكيد الاول من تنه المؤكدة بالثاني على قياس تقدم وقد تعال ضمن الله سبحانه
 وليس جدي واما قوله تعالى لهم عذاب عظيم فالظاهر انه عطف على جملة
 ان الذين اوعى خبر لان احد التاكيد من لان تنويع العذاب الالهي لا يتبادر
 منه مقرر التسوية كما في التاكيد من سابقين **قوله** كما ترى اي كالتعبير الذي
 ترى **قوله** وكذلك قوله اما معكم اي هو ايضا من اشارة التقر الذي
 التاكيد وقوله ما كان المراد الى اخره بيان لكون الآية من هذا القبيل
 وقوله اما معكم فلو باعته الميزة اذ المراد هو المعنى وخبر الكسر على الحكاية
 بحسب المعنى كذا الحالة الميزة اما انهم ضمير معناه لقوله اما معكم فلو ما
 وقع قوله اما نحن مستنون من خبر اوجه التعديل ان ايهام الامان من نحن
 نفية والاستنزا اياهما يتضمن ايضا كان الثاني في مقرر الاول وذلك
 مع الاول الثبات على اليهودية وسعي الشئ في دفع الاسلام لان
 السنن في شئ المستحق به دافع به قطعا ودفع فتيض الشئ ياكيد لثبات

و منقول

الاول

ومنقول ما به الشئ او كره منهم ان هذا الاطلاق على نبي البشرية وهو
 اعني اثبات الملكة بكونه منقول الثاني واما ما في حال التعظيم لان نبي الاله
 في تمام التحفة ففهم من عرفنا انما الشئ طينية او سمعته او الهيمته وقوله
 كان في ادنيه وقرا اي اظهر انما تعالج السماع من قوله كان لم يستعها
 وهو جملة وقعت حاله من صمدولي مستكسر **قوله** ومن امثلة الانقطاع
 للاختلاف خبر او طلبا منه لانه اولى شئ كمال الانقطاع والمراد
 ان لا يكون هناك ما ينزل ذلك الاختلاف كما مر والرايه هو الذي تقدم
 لطيف الخادم من راد برود اذا جا راد هب حال اربست الشئ الغني
 مرستما لتوقف والمراد له العالي والغير الخوف وقوله فكل فكل فكل
 للامر بالامر بالمراد له والحق هذا كبحر في تحذير اري لغير من اليد
 وقيل في دولان الاخطار قال سبدهم والغير لنفسه وذلك انهم لما رواه
 فيها من الاموال طعموا الى احد ما فامر سبه العوم الملائمين ان رسوا اليها
 خذوا فان قلت اسوا حجة لها محض الاعراب والخطا في جملة لا محل
 قلت النظر منها الى المحكي لخطا من الراد دون الحكاية واعراضها في
 المحكي قد تعال الخطا عام متنازل لانه محلي ايضا فان لا اختلاف خبر او طلبا
 بوجه التفسيرين المحكي مطلقا وليس في ان المحكي التفسير للاحكام
 مخرج بعضهم في حكم المفردات كمن في كون العطف بالواو منها مقبولا
 بالجملة الجامعة من غير الثبات الى ذلك الاختلاف في عدم الارى الى قول
 سوا كما وخصنا الله ونم الولد فان هذا العطف في الحكاية دون المحكي
 والسري في ذلك ان الجمل الشئ لها من الاعراب واقعه موقف المفردات
 النفس التي من احدها مقصودة بالذات فلا التفات الى احدها
 اختلاف تلك الشئ بالجملة والطلبية خبر ما في الجمل المحكية بعد القول

بالجل في حكم المفردات المرفوعة بوقوعها في ظرف الوصف بينهما بالواو وحالات
 لها من الاعراب فان سبها مفعولة مدواتا فيعتبر صفاتها العارضة لها وليس
 نظرها في حكم الوصف بينهما بالواو والابتداء كما مر في تقصير ان يكون بينهما مدواتا
 كما لا يخفى وقد نص العلامة في سورة نوح بوجه قوله قال زيد لودي للصبي ضل في
 المسجد كما ذكرناه سابقا **قوله** ملكية جيلك الجيد عبارة عن الانتقاد
 والدخول تحت النصف الثاني والقائه على غاربه اي كالملة عبارة عن التولية
 وعدم الالتفات اليه لقوله الرعية في مواصلة النصف في وقال اي في الجواهر
 كاذب اي بالاكتمال دعوى جيتي كاذب الا ان الشاعرا حكى معنى كلامه بعبارة
 بعبارة نفسه **قوله** باربع فمها اي في ملكك وادفع وذلك لان الحزم لهما
 محرهما عن صلاح الوصف وجعلها فراء شرط محذوف اي ان يترك ملكك على يد
 انك شي وان يصح ادفع اليك الاجرة فان قلت لماذا اسند النصف في قوله
 وما كلك والكلك رادف الى الاختلاف من الاستيناف كونه حملا للثبات
 الاختلاف ظاهر التحق فالاسناد اليه اولى فان قيل عطف انتم على الخبر الذي
 يليه فلا يجوز والا سار في كونه مفعولا للخبر احسن من المراد ترك عطفه على
 قال وقد يقال اسند تركه الى الاختلاف لانه اظهر السبب في ما يحل استينافا
 قلت استقم الله جوا بالماذ قلت **قوله** ومن ثلثة اي من اثلثة الانواع
 لغير الاختلاف وتعتبر القسم الثاني من كمال الانواع وهو استناد الى
 بعد اتفاق الحليتين في الخبر **قوله** ويوقع في خاطرك غنة اي في انما احدث
 الذي يكون فيه **قوله** في الاول كنت في حديث اي في الاول من الغنة
قوله وان خاتمته اعطف على مذكر اي خاتمته على ما وصفه وان خاتمته
 في قوله ان خاتمته اعطف على مذكر اي خاتمته في قوله ان خاتمته اعطف على
 ليعرف ما كان عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخاتم في نفسه على ان هذا الجامع

مدغبر

في بعض النماذج كان يكون مثلا في تعداد الامور المتعلقة بك وان احوالها تحول
 كم يولي ووسع وخاتم ضيق وضي في ذلك فنقل لكن تمام اشغال اهل مجلسك
 به كراخواتهم منوع عن ترك حرك مع خاتم وكذا في قوله قيل هذا وسبها
 جامع غير ملتفت اليه اشعار بما ذكرناه ايضا فان ما لا يصلح ان يكون جامع
 في شئ من النماذج لا يجمع جامعاً وقد سبق منا كلام محقق هذا المطلب
 بكونه مذكراً بالاولى ملتفت اليها يتوهم من ان قول المصنف كذا صريح في ان
 في المسند لا يصلح جامعاً بين الحليتين اصلاً بل لابد من الجامع بينهما
 ايضا **قوله** اكون في حديث عطف على كون في حديث وقسم له فاشعر قوله
 لغته وقدم والاقسام ثلثة الاول ان لا يكون بين الحليتين تعلق اصلاً
 الثاني ان يكون بينهما جامع غير ملتفت في ذلك الجامع وقد عرفت ان الثالث
 ان يكون بينهما تعلق بالكلية لا يصلح جامعاً اصلاً كما يدل عليه قوله بعد التعلق
 واما فصله عنهما لانه مقدمه ليسا بالفضل قوله تعالى ان الله ينزل الوحي **قوله** وكون
 ما عبقته الظاهر دكونه الا انه وضع المظهر موضع المعبر لا يقال من يدري مع
 جامع هو ذكر العلوم والاساس في سياق كل منهما وكذا في الآية اذ اضاف
 انه هداية للمعتقين وغير نافع للذين كفروا لانا نقول ان المقصود بيان حال
 الجمال عطفها لبيان حالهم بالقياس الى كتاب يسويوه وكونه اساساً لهذا
 اطلق الجمل وسور ما انزلهم جهلهم ولم يعده بكتابه واما ذكر العلوم وعطفت
 الاساس فهو ذلك التعلق بعد ذلك الى الحليتين المقصود ان لا يقع في
 الاشارة سواء كان بالتقارير **قوله** بخلافه متعلق بما عرج الى جرح من معرفة
 العقلا ولم يتيسر خلاف حاله اما صدادا مكر في قوله هو ما سارة الى ان
 ذكر هذه الامور ما عطف ليس تحتها كذا الخط صينها اذ هناك
 صحيح في الدلالة على الاجتماع في نفس الامر بالواو ههنا مجرد الجمع في الذكر

لا والله هو عالم كلمة لا ولا رتبة الجسدية من راس هواه كما حكاها في البيت
 زعمت هو اك غفا العداه كما عفا عنها طلال اللوى ورسوم الخطات هو الكف
 اي ادعت ان هو اك انه رس كما انه رس اثار دياره كذا كذا هو الكف
 الذي عين ما رنت عن سنن الوداد ولا عدت عسى على الفسوك تحرم وفي قوله
 من مرارة النوى وكرم الى الحسن به الى عطف المفرد على المفرد وان كان
 ايضا كما هو الحال من ان كرم الى الحسين له حلاوة اوان مرارة النوى واد كرم
 رواه في لا تخفى سباحته **قوله** يعلم ما لا يعلم في المقدرات لان كلمة مقدرات
 لا استقامتها الا ان توسط تلك المقدرات باعتبار الجامع بين كل الواقعة صلا
 وقوله ان الارشاد للتوسط في الجمل وغير ذلك اما من عطف على متو واما
 عطف على قوله في من قوله وانما لم يتعرض لاختلاف التوسط بآثاره الاختلاف لانها قد
 مستواه **قوله** واعلم ان اصل من حسنة ان يكون الجملتين متساويتين في
 بين كالي الاتصال والاتصال مع العطف من الجملتين في من البلاء كما هو الحال
 بوزنه حسنة ايداع ما يقتضيه اصل البلاء **قوله** وما شاكل ذلك مع كونها شرطيتين
 فيتين وكذا الفعلين بحيث يكون فعلهما ما ضلوا به من غير ان يكون الجملتين
 اسما او فعلا ما ضا او مضارعا الى غير ذلك من تناسل احوال الجمل **قوله** من غير
 موانه من غير ان يفرض التعرض بقدر ما يرد عليه ما ذكره من الاشارة والبر
 انه اذا كان المراد من الاخبار مجرد نسبة الخبر الى الخبر لم يصح تخوفا من زيد لانه
 فيدار انما وخصه النسبة قصد على وجهه **قوله** ان يراى خبره ما عن الخص
 كما في قوله في مطلق فانه يدل على عدم مجرد الانساب بل زمان ولا يحد ولا
 استمرار ومع كونه للثبوت انه لا يدل على الحدوث لانه يدل على عدم او يدل
 على استمرار الانطلاق ودوامه فانه يستغنى بمحوته العام كما مر **قوله** ان
 معها خصوصية معينة فلا يجب رعاية الثيب ادور بالانتمى الجملتين الى

الخص

الخصوصية كما اذا اريد باحديهما الجود والآخرى عدمه ان قصد النسبة في ضمن اي
 كانت فمنا يجب رعاية النسب **قوله** ان راى لصيغة الخطاب في نسخة معتد
 وقد روى بصيغة الغيبة مبنيا للمفعول الاول النسب بقوله فيقول **قوله** وكذا زيد
 قام وعمر وقد فعله لان الخبر في الاسمين فعل وقيل من ان ياتي الجملتين
 ان يكونا فعليتين ايضا فيكونا قدرا متساويتين في الاسمية او الفعلية المختلفين
 فيها انما يصح على مذنب بعض الكونية حيث حوزا قد تم الى كل وان لا يقول
 عطف على ان تراى ولو ترك ان وعطف على فعل كان **قوله** وكذا قام زيد وعمر
 قد اي لا تقول ذلك للاختلاف في الاسمية والفعلية وان اشترتا في انا الخبر
 واقتريا في ان الثانية تعيد التقوي على ما سلف واذا رفعت احد الاسمين في
 احدي الجملتين في باب الاخبار على طريقة التفسير رفعت الاخرى في الاخرى وان
 نصبت نصبت رعاية للتساوي ولا ينبغي لك ان ترفع في احدهما وتصب في
 الاخرى لادايه على الاختلاف في الاسمية والفعلية سواء كان الفعل مستقلا لضمير
 ما ضمير ما كقولك زيد الفقة وعمر مرت به او بمعلقة كقولك زيد اكرمت اياه
 وعمر خربت غلامه وقد به بما ذكره على ان النسب في المثالين الضمير او المتعلق
 يراعى في الجملتين ايضا وقوله اما ذلك يريد به ان في علم الخبر من فعله الاخبار
 على شرط التفسير او ادا احوال ما ذكر منها من الاشارة مطلقا **قوله** والاثبات في الاخرى
 اي واريده عدم الجود في الاخرى فانه لسط بعد تقوية البتوت المستغنى عنه
 رفعاً لتوهم قصد الحدوث به وقيل دفع توهم كون الحمد حالا وعليه على كون المراد
 باحديهما الجود والآخرى الثبوت وان لم يكن العطف بالواد وفي قوله سواء عليكم
 احدتم الدعوة لهم ام اشتمر عليكم فحكم شحار بان العزة وام واختان بحسب
 لم يصب على سبوتين وقد يقال المستويان مهسا مصونا الجملتين كانه قيل انه او
 ام ذاك طبعا لتعنين مما علم ثبوت على الابهام **قوله** اذا حرم امر اي اصابعهم

لمرور وضرر فانه وقت الدعاء والالتجاء لكشف البلي وتوارة احدت بالمجهر من الجهد
المقابل للعب ووقوع استبعاد بالتشديد من التجريد المناسب للاحداث وقوله استبعاد
مفعول له لما دل عليه الكلام اي قالوا ذلك استبعادا **قوله** اعظم كيد الشيطان للعبدين
فيه إشارة الى ما هو المختار وعنده من عدم حوزة التقيد في الاعتقادات والى انه
يقصده الى اياه هم وقوله في عبادة تعالى إشارة الى ما قبل الآية اعني قوله اذ
قال انتم لله ساجدون وقوله ما هذه التماثيل إشارة الى ما قبل الآية اليه انتم لها
عاقبون قالوا اوهنا اباها باطاعا عابدين قال بعد كنتم انتم تعلمون به وانا اكم في
ضلال مبين قالوا اجبتنا **قوله** فيا ترى اني نعمتي به الكلام في الحال لمجسما
بيان لوجه مناسية الحال للفصل والوصل واللام متعلقة بحركة المبتدأ اي الحاق
الكلام في الحال الى الكلام فيهما المتبس بالحري لمجسما وهذه الواو فرع للعاطفة
للعاطفة كما انشأنا اليه ونصرح به ولفظ مارة اما ظرف او مصدر وقوله في الواو
حال اي مقارنتها وقوله لا محها معطوف على مقدر اي ولجسما اخرى جرده للاح
الواو وحصل لانه بمعنى عند مقارنته كخبره ان تابعه اعني محها لا يصلح ان يكون
مضافا اليه **قوله** الكلام في ذلك الحال اي في موضع حي بالواو وفي اي موضع حي بدو
واراد تعويده حال لا اطلاق انه اذ الوصل اطلق لفظ الى انصرف اليه الى الحال
المتعلقة الكثيره اكتمال فاذا ارد به الى الاخرى قيد بالموكلة واراد ما لا يصلح
في الكلام ما هو المراجعي في التباين بحسب المناسية وبالمنهج في استعمال الوجه الواضح الذي
جري عليه لا محال ومن ثم قيل الاصل هو لول الدليل والمنهج مختار استعمال وقد يقال اصل
ما قلنا بالمنهج والمنهج ما قلنا باللفظ وفائدة لفظة معا انه لولا ما لا يوافقهم في كل
منها نجا واحدا كما في قولك نعمادهم اي الكل منها واذ اقبل معا حتى وحده
المنهج بما يشبهه مع كون الاصل معدا **قوله** فاحصل النوع الثاني قد علم بان احد الموكلة
بعد ما اخرنا في الذكر لان العشرة في بيانها اثبات وفي سائر المتفكرات

قوله وصفا ما ياتي لازما لا يتغير وذلك لان الموكلة ما يقرر مضمون اسم وادع الى
الباقة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية فان الموكلة قد ياتي الفعلية
ايضا كقولنا انما انزلناه قرانا غيرنا فان غريبا وكذا مضمون الجملة الصلة المراجعي
الى القرآن الذي نفهم منه كونه عربيا وكذلك تاياما بالقطر وكذا مضمون لفظ الله
في شهادة الله منهم بها القيام بالقسط ولا شك ان الوصف انما لو كان مضمون الاسم
اذا كان من الاوصاف اللازمة ليدل عليه الاسم ضمنا فاذا اخرج به كذا
وبما قدرناه تحق الحال الموكلة لا يجب كونها مفعولة لمضمون جملة عقدا
من اسمين لا محال لهما منها ولا يسعد ان يكون كونهما كذلك شرطا لو جرد
عالمها وتوفرت الحال الموكلة بما يقرر مضمون الجملة انما لفظه مطلقا
ان يكون نحو ولو اريد برين لاقتضوا في الارض مفيد من يقسم صاحبها فبين لم
محبة المصدر احوالا موكلة مع انها ليست ضمنا **قوله** ان يكون وصفا
غير ثابت وذلك لان المعقود من النوع الاول بيان الفعل صدره الى عمل او وقع على المحول
مفيد ابتداء الصفه والتمية والتقيد انما يفيد اذا كان بالصفات المتغيرة المتبدلة
لان كون الفعل صادرا واقعا على السمات والصفات اللازمة امر معلوم ولا
كان الاصل في النوع الثاني هو الثبوت وجب ان يعبر عنه بعبارة تدل على الثبوت
واللزم كالتفصيل المشبهة كجوسيا وشعيفا وشيخا جادا او بطل شيئا
وبالمنسحق كجوسيا ونحوها انما يقع حال الموكلة اذا اقترنت بايدل
على ثبوت كونه بالقسط وما كان الاصل في النوع الاول هو الثبوت وجب ان يعبر
عنه بما لا يدل على الثبوت والذم كاسم اني عار والمفعول فانما لا يدل على
نوع من جنسها الموصوف بها بل يعبر بها على المطلق عن صفات المتبدلة
لاننا في ما تقدم مرارة الاسم سواء كان وصفا او غيره اصدان على الثبوت
لان معنى ذلك انه لا يدل على الحدوث كما يدل على الثبوت فالثبوت ثبات

والمراد منها اللزوم وقد يكون الحال المستقل سمي غير متين كطبا وبرا اذ انهم
 منها ليست غير لازمة او بمعنى ان يقال حال زيد طبا كسر مداه هذه المثل
 ان يكون زيدا في شئ من الالفاظ فيحدث له طول او قصر وفلان يحدث له
 او يماض بسبب السبب الطاري **قوله** وبهذه المعاني استعمال ان ساعا عن
 حرف النفي وذلك لان المقصود من الموكدة تقرير الصفة التي تضمنها الاسم المعكبة
 المستقلة بقتيد الفعل ليست مخصوصة وما دخل عليه حرف النفي انما يدعى على الصفة
 والمسته فان قيل الصفة المنفية قد مراد ما كده فاذن بقتيد الفعل بها
 قلنا المقصود من الحالين تقدير ثبوت الصفة والتعديد بثبوت الوجود
 حمه او اعتباره فان انتفاء الصفة للخصيات مما لا ينصط ولا يتحدد
 فلا بد ان يحترغها ما يدل على الثبوت فان قلت قد نفهم من نفي صفة او ثبوت
 ثبوت اخرى كما نفهم من ثبوت احدى شيئين العكس وح كالنفي منضبطا
 متحصلا قلت ذلك بطريق الالتزام والحق في نفي شيئا بالحدس
 على ثبوت الصفة او المستقصودة فلا ياتي بلفظ في التبع في السلافة وان
 مخالفة بحسب الحق **قوله** لان هذه الواو تعليل لما ذكره من ان النظر الى كونها
 غير متين فبقية عدم دخول الواو انما قال اصلها العطف لانها في الحال ليست عطفية
 فالتكسبات او الحالى او العطف استعملت للوصف فان قلت هي الحالى
 يدعى ان هذا الحالى هو الحق وليس كذلك بل هو عند الجمهور ضمير الموصوف
 المقدر اخر احقه او اشتهر وعند المصنف ضمير الخاطا فمما احقره في قسم الحق
 حيث قال الحق التقدير ان في زيد لو كعطفنا كحكا عطفنا فاذ في الحق
 وبيننا قلت لما كان ذلك الضمير عبارة عن الحق في جملة احاطت والحق ليس صفا
 لدخول الواو لانه سمي بالخبر عنه كالوصف بالموصوف ودين تقدر وجوب الخاتمة
 بين الموصوف والموصوف عليه في غير كلمة اي **قوله** الحق في انما ذكرنا

من

من ان النوعين لا يدخلهما الواو **قوله** الابدان يكون بها اي موضع سطا
 الاعراب للكلمات تعلق معنوي منظم ذلك التعلق معاني تلك الكلمات وذلك
 لان الميمات للعرائية وضعت دالة على بيان معنوية نظرا على ان
 الكلم عند ضم بعضها الى بعض فاداد وجد الاعراب في موضع قد تبادلت فيها
 بدون الواو اي بطريق الاتصال في التبعية كان ذلك لتلاها ان الميم اول
 الكلمة المعرمة تعلقا معنويا ببدل غير ما مر الكلم المنصبة اليها فلا يحتاج
 الى حلف اخر كالواو مثلا والحال كذلك فان لها اعراما اصليا يدل على
 بهية لذكر الحال وبقيد العامل او موكدة لادل عليه والحال حقيقة فحقها ان
 يكونا لما واد مفردة كانت او جملة لان الجملة الواقعة حال لما اعرابا للاتصال
 محل وقطعا وقوله لكن النظر اليها اعتداع عن قول الواو في الحال اذا كانت جملة
 ذلك النظر ان الجملة حيث هي جملة مستقلة ما فادة فائدة هي النسبة اليها
 من طوني وان كانت غير مستقلة بما صيرار عرض لها من نوعها موقف
 وقيد الفعل مثلا فالجملة الحالية اذا كانت حال الموكدة ولا شك انها غير
 عنها بالكلية لوجود الجملة الجامعة بينهما تنزلت منها منزلة الجملة الوسطية
 من كمال الاتصال والانعطاف فلا يحد ان يدخلها الواو الدالة على الاتصال
 والاتصال لتعاقب استقلالها في نفسها ترتبطها بما قبلها وما بعدها ارتباطا
 فانه حالي من الجملة الوسطية من غاي الانقطاع والاتصال فانه حالي لا ينفصل
 منها حال الموكدة وجودها قدم كونها جملة موكدة للجملة التي قبلها ارضا
 ولا تخفى حومان يدل الوجود في النسبة فيه وانما قال الجملة جامعة لصيغة الجمع
 نظرا الى تعدد مواد الحالت كما ترى في نحو جاز زيد فاد الحالتين
 فان هذه الجملة ليست متحدة بالاولى لا مقطوعة عنها لان الحالى يباين ذلك
 والضمير يدبر ربطها بالانفصال وكذا الحال في وسيفه على كفة وقوله مسطخر

فالتفت ما ذكره بحري عينه في الجملة الواقعة منفعة فذكر ان يجوز دخول الواو فيها قلت
 الصفة بالموصوف لا شك انني اقوي فلما لم يتم من الجواز منها الجواز هناك وقد
 يجوز بعضهم ايراد الواو لتأكيد لصوق الصفة بموصوفها الا انه لم يشترط
 اشتها ركون الواو الى حرف فترناه به ليدل على كونه في مبادي الالف
 والجملة اذا وقعت حالا حكمها في دخول الواو على قياس الاصل في الجملة
 فقد منع وقد يحتمل وقد كثر ما مع التاوي والماضي رجحان احد طرفي بعد
 تمهيد الف عن شرح في فاصيل ذلك **قوله** الضابط فيما نحن بصدده في
 دخول الواو وعدمه في الجملة الواقعة حالا منفعة اذ قد ظهر ان الموكلة
 فيها الواو قولان لا سمية كما قلنا في الالف والباء والحاء والهمزة
 خبر الاسمية عند فضيلة نحو قد قام فانه كقام زيد فيجد البحر وكما في الكلام
 على ما هو الاصل في الاسمية كالماء والجملة الفعلية واردة على اصلها الى ما لا يظن
 فاذا كانت على نهيها ايضا ما يكون مشتبه ببيت في حكم المنفعة كما جعلها
 مفارجه مثبت كانت ممكنة في الحالية ترسيه من الى المفرد جدا فالوجه
 ترك الواو جريا على ما هو في الحال في منعها ما عدا دخولها وانما قلنا في
 المنفعة كما سبقت وتلك لم نمنع منها الا ما مضى به وقد نبه بقوله او يؤيد
 على الجواب فيكون فعليا على طريق السند والوصف وقوله لا كما قد تسمع شأنة
 الى ان دخول الواو في المضارع مثبت كالمضارع اعني الحرام اذا اخرج عن طائفة
 واما اذا قدم مع مبتدأ فدخل الواو جارا ومجوعا كقوله انه قولها لم يودوني
 وقد تعذر ان قولهم قلت اصد وجههم وقولنا عرفت واربعهم ما لا
 وذلك ان اسمية الى غير الموكلة انما قيد به لا بالاسمية واردة
 على اصلها الى الموكلة وخص هذا التقييد بالاسمية ولم يعللها شيئا وذلك
 لكون فعلية في الحال غير الموكلة لان الموكلة نوع اسمية ونفردة ولا تقع

قوله فالوجه الواو وذلك لان في جوازها من حالها لم يثبت حالا ما خرج الى
 والاخر صا اذا كان لا سمية منفعة خارجة عن تبيع الحال ايضا وقوله ما جاز
 هذا الاصل ومعه دوة الحوت بالواو اذ لو كان كونه تركه قريبا من المكروه
 دخولها من قبل سفلن المعدي والحقه اختلافات في بعضها ترك الواو
 في الاسمية مطلقا وبعضها اذا كانت في ما قبل منفردا نحو قوله الى في اي
 وبعضها لبعض عدو اي متعادين وبعضها اذا كان ضمير في الحال مصدر الجملة
 كالقوله المذكورة في الكتاب سوى الثالث منها الى غير ذلك ومعنى عوده
 الى يدعي ان رجوعه الى ما ابتدأه على ان البدل مصدر يعنى العود ومخضوله
 ان يرجع في الطريق الذي جازته وقد يؤول ان عوده مرفوع على انه فاعل رجع
 مجازا او بدلا من استعمال المستتر فيه او مضمر على الحالية بحسب ما يدعي المصنف
 او على انه مخول بان يحمل ارجع على المنفرد والكل ضعيف واصلاح المنطق
 كتاب لا ينبغي ان يكون في تصحيح النحاة والاعمال كتاب الا في على العارضي في النحو
 مال المسيب على نصف غواصا نصف النهار نصف النهار من نصف الشيء
 بلغة نفسه والمراد طول مكثه تحت الماء واخره ووفيقه بالغيب لا يدري
 الى العلم اذا حال العواض وفي الصحاح مرفوع النهار من نصف انشرف قاطعة
 الحالية حاله على الظير الصافي اصباح الى ان صدر الواو محذوم اي والما غافره
 اي سائرة وجبان اللبس واللام وستره ما اب اي ارفع **قوله** مصو او هو
 ابيات يرفي بيان غريته ويندر سره انتقام قبله والروح الرزق
 من السرفي اخوانها يدرق ويقال راح اذا دخلت وكشيت ومياليهم
 اي اهلكهم والقدر يكون الدال فوما مآذره الدم الغضا **قوله** لا راع
 قبله متعلق بدخول البيت خالد بن بردين معاذية والورق المصنف
 المحذورة وكان تامة اي القدر وجد فيها مضي حال كونه لست الى الجاهل

والواو زائدة من اسمها وخبرها كالتبوت كما أراد لنا كيد لصوق الصفه لموصوفها
وكذا الكلام في كنهه وبما شئت وبما شئت الوعيد تعالى نهنت الرجل اي وكنت
وزجرته افادوا ان في اي ملكوا اولى القليل من دم وجب علي تنافاة
الامير كنه من الفوق **قول** الا ان ترك الواو اخرج متعلق بقوله فالوجه جواز الازد
معاد انما كان الترك اخرج برحى الاصل على انه ما به الاصل بان موحى الى ترك الواو
قول والمصدر الفعل متصفا مبتدأ خبره متعلق في سلك المضارع فان لم يذكر المنفرد في ترك
الماضي مع المضارع المنفي فيها ورد على أصل الحال دون نهجها وشركه اياه
وهو كون الترك اولى اجيب بانه لم يخل فيها من الابل المضارع المنفي فكانه اراد
ان يجمع بين نفي الماضي ولا يفوق بينهما في بيان حكمها **قول** لو روده لا على نهج الحال
يعني روده على أصلها الذي هو التجرد فلون قد وذلك لانه في حكم حرف
النفي خرجت ان الفعل الماضي كنه كل حرف فربما جازا انما ان الماضي فادخل عليه حرف
من الحال او متعلق عنه ذلك الاحتمال وقور حتى يصلح له ان ينظر فيه لان كلمة قد تتركب
الحال من جميع الزمان الماضي الذي هو زمان الحكم لا من كنهه كنه الفعل
فان الحال من المعنى الذي كلامنا فيه على حسب علمها قد يكون خالفاً وقد يكون متصفاً
كما لا يخفى فاذكره غلطاً في امره شراك لفظ الى والجواب ان الفعل اذا وقعت
فوقه الحالة اختصاصاً بحد لا رصه كان مضيقاً واستحقاقاً وحاليتها بالقياس
الى ذلك المقيد لا الى زمان الحكم كما اذا وقعت مطلقه مستغلة في معانيها اقلية
والاشياء في ما ذكرناه فانهم صرحوا بان ما بعد حتى قد يكون مستغلاً بالقياس
الى قبلها وان كان ما ضا بالنسبة الى زمان الحكم على هذا فادخلت
فيه ركب فممنه تقدم الركوب على الجي فلا يقارن الحال علمها واولاً
قد ركب قرينة الى زمان الجي فيقيم منه قارب اياه كان اسداء الركوب كان
مستغلاً الا انه قارب الجي في الالوام وادخلت حارتي زبد ركب في على قاربها

خبر الحال

وح نظر صحه كلام القوم في هذا المقام وفي وجوب تجزئه الحمد الى علة علمه
كالتبوت وسوف وان لم يادل صدرت بها بتأديتها كونها مستغلة
بالقياس الى علمها وح يجب ان ياول قوله من انما كان الذي اعبره الحكم
ما شترط هناك نقطة قد للتقريب وفيما عداه طرد البنا فلا يحتاج الى ذلك التباد
هذا وانما يقال من انهم استبعثوا ان يقع الماضي المضارع حالاً بعد المعنى الذي نحن
بصدده للتبني بين الماضي والحال فيجوز ان يكون الحكم ما جئ به الى الحال
قد انقرب الى الحال كنهه سورة ذلك التبا في فزول الاستبصار فيما لا ينفك
اليه ويطبع سلم والانتظام في سلك المضارع معناه جواز الامر من ربحان
الترك كما سيصرح به وذلك لا يشترك في العود في حال الواو على المضارع
المنفي وعلى الماضي مطلقاً من المكونه قد جمد ليس يفتح لها اي تعبه
او فعه الى المشته **قول** الا ان ترك الواو في المنفي والاثبات ارجح متعلق بقوله
كس الخ وهذا المحجوع بين وتأكيد الانتظام في سلك المضارع المنفي وكان
المصرح برجحان الترك فيها دفع لتوهم عدم رجحانه في الماضي المشته لا
رعى الى اعانة حرف الجر في الاثبات **قول** بحسب التقديرين يعني تقدير الفعل
كصدد يكون الطرف في جهة فعلته قطعاً وتقدر اسم الفعل كاصدد وان لم
يكنه بعد اسم فظهر بصدق ان يرفع به كوك كحارز على زس كان مفرد قطعاً وان كان
اختصاً كان مفرداً كان متصفاً ثم ان على الى لية فعند الطرف في الطائفة
وان يكون هناك جهة اسمية قد خبره الذي هو طرف قوله وان لا يكون شاك
للافراد وكونه بتقدير علمه اسمية ولا شك ان تقدير الاسمية متفرع على تقدير
اسم على نصيحي قوله وزود ذلك من ان يكون واد اعلى اصل الحال
وهو على تقدير الحمد الاسمية نعم لم يزم حمل كلامه على خلاف ظاهره في قوله ان
انها يتبين ان كالبياح والمجهول ان ترك الواو اخرج من عند القاهر

نحو على كنهه يستحق حال كثر فيها ترك الواو كونه محرجا بالباري على سواد وقد يكون
الواو كونه وان امر اسرى اليك ودم في الارض مواته وبيد اسلم في السيف
عليه ترك الواو امتناعا دخوله على قدر الافراد ورجا الى ترك الظاهر كما في قوله
فخرج على قومه في زينة **قوله** ثم خرج فغلب الكلام في هذه البجته للعقبة
الحالة المصدرية بالواو والمعنى ان من عرف ان السب في تقدم الى على النكرة
دفع الالتباس بالنسبة منه نحو ازياع الجده مع الواو حاله في الذكر ما تقدم
والا لئلا يفسر منها اصلا لا امتناعا دخوله الواو على الصفة كما مر في قوله
اذا كانت تلك النكرة في سياق النفي فانها تعموها وكونها موصوفة في المعنى
بمجرى المعرفة فهذا الاعتبار متصفنا الى اعتبار امتناع الالتباس بعرف
مجرى المعرفة وانه ايضا لو جوب الواء في جاني زحوا على كنهه سبق اذا اريد
الحال دفعا للالتباس في جوبه في انما قال اذا اريد الوصف لا امتناع عطف الصفة
على موصوفها البنية وانما قال فينا لتعرف به لظلال قول من عرف ادعى خلا
وهو سبق ما يحكمه قوله والالتباس افاده بالذكر ادليس من قبيل الافعال
الداخل عليها النفع فلا كان ولا يكون حتى يكون ترك الواو فيه اذ لا قبل
الافعال المنقوصة المتضمنة للنفع كما في واتسع حتى يترجم فيه قدح كونه انما
انجى من هوذا العجب في في الحال صريح فلا محالة لانه قد كنهه ما قام مع خبر مقام
التعذر المنفع او ليس زيد متعلقا في قوله لا تطلق زيد كونه واو ترك ايضا
الا ان ذكره انجى كونه ليدلوا في الاستحالة وذلك لان الجوف للواو هو النفي
وهو في ليس والى في الفعل المنفع بالاداة عارض وقد تعال ان ليس بمنزلة
حرف النفي والجملة بعيد اسمية في الحقيقة فلهذا كان ذكره انه كنهه في
ان يكون ترك سنائي صور معدودة بلحقة بالواو لان صور كنهه كما دل عليه
كلامه وقوله اذا اخرى صفة بالجلادة في الاستعانة بحيث اذا جرى في كنهه

ن

الرساء لم تن في السري من الما اهداه فدان قول لم يسره ما معمول انما في
لا حال اي جمل القليل كنهه على قياس قولك تركت ريدا صريحا في كنهه
صريحا **قال** واما الحالات المتضمنة لترك الواو في الكلام ايجازا او لامتصاص
الطبا با اراد بالكلام الخمس ونحو الجمل نظر الى تقدير الموارد فان الطوي
في موضع واحد لا يحل ان يكون جملا بل يكون جملة واحدة وقد يكون جملتين او
اكثر وجميع الحالات نظر الى ان في الاما والاطباء بحسب مراتبها ذكر
الحالات مجمل لانه حالها جميعا على علمك فاقدر سبق فلا تنفي لذكرها فخصلة
وضعت لترك الواو لا طبعها لانها العمد في وضع هذا التاب وان واحد
والاطباء نظر المفعول لا طبعها ايضا لانه واحد الا انجاز بل اطي
اصلا **الشيخ** ايجازا في قوله ايا راوا طبا ما تنفول لانه قد قال
على انه نسيهما في صدر قانون الجبر بالطي والاطبا وانما لم يصرح
لانه لا فضيلة لكلام الاواسط فالصدر عن السكينة مساو له لا يكون
فيه نكته بعينه كما سياتي وكله منها قائم تمام العائد الى المبتدأ
اعتر الحالات المتضمنة كانه قال استغنى عن كنهه اي العلم المحيط بما سبق
عن ترك الكلام فيها اي الحالات وذلك لانه قد ذكرتها لانه قد ذكرها
على الاطلاق كنهه المسند اليه المسند موقدا او جملة وكنهه المفعول او محو
وكنهه السوال الذي هو جملة في كنهه القرآن وذكر ايضا طوب
على الاطلاق كنهه المسند اليه التواتر وتفسير الاسناد في القعود
وذكر معلقا المسند وكنهه كنهه المتعلقه بما قبلها ما كنهه او ما او بدلا
قد سبق حينه بجارات بطر المفعولات والجملة ومنها كنهه ايضا حالها
المتقنة اياها في نيلها استغنى عن السب منها لانه يعرف ما كنهه المذكور
عليه **قوله** فلكونهما ليسين لا يفسر الكلام فيهما بريدان الا انجاز والاطباء

سبب ضرورة الكلام انما يوصف بهما بالقياس الى الكلام في محقق او مقدر ولا شك ان
 لا ينبغي لا يتحدوا لا يتبسط الا بتعيين المنصور اليه ولا شك ان على مقدار
 معين من كماله مكره منسوب اليه لهما بل كلام كلام يقرض فانه يصح له ذلك لا
 عنناز الموجه عن المطب حيث حكم على به الكلام ما به موجه عن المطب
 ذلك ان مطب لا موجه فان كلاما واحد اذا نسب الى اخر وانقضى بالانحاز
 فانه لا يعينه اذا نسب الى ثالثة تنقض الاطبات فاعلم ان الحال فيها مطب
 والتعقيل منسبا على الخشني الحرف بل لا بد من رك الخشني والياء على امر
 عني ان جعل كلام واساط الساس اعني الذين لا ملائمة لهم ولا فصاحة
 ولا عني ولا فاعلموا ما وقع عليه فانه وان لم يتغير ذلك على الخشني
 الا ان الاساط لا كانوا اكثر من الطرفين كان كلامهم على مجرى متعارفتم
 في مادة المعاني مشهور بين الناس فوامر عني معروف الوجه معلوم
 الطريق فاسب ان جعل اصلا فاس على غيره فلا يكون الياء عليه ر
 جهاته كما توهم انما قرئوا اندفع ايضا ما قال من ان كونه نسبيا لا
 يقتضي التفسير الكلام لا يترك الخشني فان الاضافات كثيرة اما
 تحقق معانيها الا انه يحتاج فيها الى التعرض لما اليه الاضافه على الوجه الذي
 فوري علوم **وقد** جعلنا على انه يدعي الياء وقوله مقسما عليه
 ثانيا فيقول جبار وقوله لا يذعن الا انه او يدعي مقسما على الياء كلفه
 من الخرافات وجود كلام الاساط بل لا وجه لانكاره لقوة نسبتها لهما فيما
 من الناس كما مر في شرح البناء عليه واما ما لا يحد منهم ولا يذعن لانه
 ليس لهم في ذلك اعمال روية ولا رعاية مكسب بل اكتفوا فيه بغير ذلك
 وضعفه فلا يحد لهم ولا مذمة ايضا لكونه وايضا ما هو معصودهم من امور
 دينهم او دنياهم نعم اذا نسب الكلام الى مراتب الثلاثة عد كاصوات

الحركات

الحيوانات واداء صدر من له عن الملغ لداعي ضرورة راعي فيه كمن عن
 لطايفة المعام ابدلك رتقي عن تلك الاصوات كما سلف في صدر الفصل
 الاول وفي تسمية مختار في الاواساط غير راعي كلامهم الذي يكلفوا
 فيه معلل او مكسر وقوله باقل من عبارات معارف الاواساط تناول
 ايجاز الحذف والجاز الحق الذي لا حذف فيه وفي قوله سواء كانت القلة او كثرة
 راجع الى الجدل او الى غير الجدل تصحح بان الاواساط لا يختصان بطي الحل
 ولا طيبها بل كونهان ايضا بطي للفردات ولا طيبها كما ذكرناه **وقد** قلت
 عليك بما سبق طرق الاختصار والطول مع في الفنون الثلاثة وبما في الفصل والو
 اذ قد بين فيها طرق اختصار الكلام بالاطلاق والاسناد وحذف المسند اليه
 والمسند من غيرهما من اوله ومن فيها ايضا طرق تطويله كما كسر ان سناد
 وتذيل المسند اليه او المسند ما يتحقق به وتعريف حكمة اخرى هو كونه لها
 سنادا كما اثرنا اليه انما هو الامام في عين فهمها موطنة وفي لتعرف جواب القسم
 المقدر والمعنى ليركبت نعت تلك الطرق كما هو صحتها فلا محالة تعرف كلام
 الوجارة والاطبات متفادنا زيادة ونقصا على مراتب الحار خصر وتعرف
 ايضا معنى ما قلنا في وصف البلاء انهم ياتون تارة بالكلام في غاية الاطبات
 وتارة في غاية الايجاز كما هم رمزون الى المختصود من راضيا لا يدركه الا اراد
 ان ذكر راضيا برمز من يلاحظ محبوه بغير عينية خوفا من التبادر وقوله
 الملاحظ نصيب المصدر اي يحدرون اي يوجون بمعنى يحدرون وكانيت عليك
 بما سبق تلك الطرق وقد ذكرت هناك ايضا مقامات تحققة اياها مدارس
 بذكرها الى مقامات اخرى تناسبا الى اقتضائها الاختصار والطول فاعلم
 المقامات ومنتقيا ما اذلت انت كالاواساط الذي لا حاجة الى تلك الرعايات ولا محقق
 كلامهم مع ولا ذم لم لا صاحب من اختصارك وتطويلك مع الايات به جازا بالبيان

واما لبيان هذه الامور فاعلم ان الكلام في الكلام هو الكلام
 وسيمسك بالاطراف اكثر او تطويلا لانه اكثر في كلامه وطوله طائل والسطول
 منها تحول على المعنى الاصطلاحي وفي قوله طرق للاختصار والسطول محم (عني)
 اللغوي **قوله** والعلم في الايجاز اي المناسبات المشهورة في الايجاز قوله علمت
 كلمة يقال به علم في هذا المعنى اي شتهره فان قلت الايجاز انما يقاس على طوله
 الاوساط فما كلامهم من حيث يتناسخ اعني قلت ذلك فاعلم ان قوله
 لم يكن معلوما بحسب شخصه فانما علم فقل ان المعاني المنطوية تحت قوله في القصص
 صحت تحت لوارده الاوساط لا اودع بعبارة اطول منه الا ترى الى قوله او غير
 من او غير كلام عند معانيهم في هذا المعنى **قوله** واصابة اي اصابة في العلم
 صحت في البلاء بالاجاز الذي فيه يظهر نقصه وزيادته على ما هو وجر
 كلام عند معانيهم في هذا المعنى اعني قولهم الفصل الثاني للعلم وذلك في وجه قوله
 الحروف فان الملقوط في قوله عشرة اذ لم يعتبر التنوين حرفا على وجه قوله
 اربع عشرة **قوله** الاطراف في كل قصاص صحت وليس كل قتل نفى للقتل فان
 القتل ظاهرا ادعى القتل عدم الاصباح في قوله الى تعدد كحسب المعنى في تقدير
 متعلق الجاز اعني في الصبر في رعاية قاعد لقطعة من قتل اي الصبر
 ولا يدعي قولهم ان تعدد انفي من تركه فاني يتبين صحت من العظم او العتمة
قوله صنعة الطلاق بين الصاهر والمهر **قوله** النص على ما هو المظهر في الدرس
 اعني الحق فان في القدر انما يطلب لانه **قوله** جعل نقص الشيء منقوله
 ما يراد لفظه **قوله** الخلو عن التكرار مع التعارض فانه لا يخلو من اشتقاق فلا يعد
 الاكثر للغير على الصريح في كون حسنا **قوله** عددية اللفظ وسلاسة حيث لم يكن
 فيه فاني قولهم من ولى الاسباب الحقيقة اذ ليس في قولهم حرفان متحركان على التوالي
 في موضع واحد ولا شك ان نقص من سلاسة اللفظ وزيادته على اللسان ان

كون العلم في القدر حيث انه قصاص للم حيث انه قد صرح به في حاشية في قوله
 دون قولهم **قوله** ومنه انما يجازيه ايضا حيازا القصر وقوله ذمنا اما حال
 المستتر في الجواز قوله مدى للمتنقح كان من الاجازة حال كونه به من نفسه الى ان
 المعنى ما ذكره واما منقول لمصنوع الكلام اي بعد من الاجازة لانه ان
 المراد بالمتنقح الضالين الصابرين الى التقوى بعد الضلال واخترت ذلك عن
 المعنى الآخر وهو ان جعل المتنقحين على حقيقة وتخلل اثبات الهدى لهم في قبل
 موتهم للحرر المكرم اعرك الله واكرمك على قصدك الزادة والسياسة اذ
 ليس فيه على المعنى الآخر اي ايجازية وقوله لما ان الهدى تعليل للكون المعنى
 وفي الهدى الهداية ليعلم ان المراد به معناه المعنى اعني الدلالة لا معناه
 اللامر اعني الالتهام اذ لا يصح ان يقال الالتهام للضلال لا للمهدي قال
 في الصحاح يهداه الله هدى ويهدي اي يهدي معناه ووجه حسن الاجازة المذكور
 في الآية شيان **قوله** قصد الحجاز المستفيض اي المشهور نومه وهو وصف في
 يقول الله فانه مجاز في قوله فاني اني اري في اعصر فر اوله واوله
 الا فاجز اكثر او قوله على سلام من قبله فلك لية وقولهم مرض المرء
 وتضيد الضالة وان لم يكن اطلاق المعنى على الضال الصابر الى التقوى اولى
 بحسب شخصه **قوله** التوسيد بهذا الاجازة المبني على ذلك الحجاز الى المصدر
 الدهر او من معنى سوري البقر والخران فحسنا بذلك لانه اشرفها في ربه
 اضربت بكر اسم اولها السيد في هذا المصدر تشويقي الى التقوى واما
 ما لا اعتناء به في المتنقح فانه من قبل من ان هذا المصدر انما يصح اذا كان
 الضالون الصابرون الى التقوى اوليا الله فلهذا ان تصفوا بالتقوى
 ولعمري ذلك **قوله** اظهر من كفى حاله في الوضاعة فانه ايضا اجاز
 التوسيد من جوامع الكلم التي تتولد من قلها بالمعاني الكثيرة اي شتمهم من الم



الشكر بانه فعله و علم شكر فعله وعرفا قلبه في قال ساني وهذا وجه وجوه
 عطف قال على استبانان فوض تربت المحمد على آيتاء العلم وتشريعهم اليهم
 بشهادة العقل فوضنا مثل فوض تربت في ثم يدعوك فان المعنى على نسبة
 اي فانه يدعوك لكنه ترك الفاء واقتصر فيه على الاستنباط كما احرى في الالة العطف
 بالواو وتوضيها للرب الى الله بمعونة المقام وانما جار تربت الدعاء على وجه
 سبيلها من بالقيام ببناء على امر من ان ذكر السبب مرتب على ذكر مسببه وقوله
 تفويضنا نصب على انه مصدر وعاطفه مصحون ما تقدم كانه قبل فوض الاستفاده
 تفويضنا وجازان كونها لغير فاعل اجزا وقال وان يكون مفعولا له لاحد هما و
 مفعول تفويضنا و مثل صفته وانه اي التفويض **قوله** ومن مثل الاختصار فصلها
 على تقدير عدم ادراجها اليها في غير انظر واما ما في ان طالع الكلام بذكر تقدير
 وايداد ذلك الاحتمال وزاد لفظ الاصله تنبيهها على ان للاختصار اربعة اشكال
 والمذكور منها مع كثرتها بعض منها وابدل لفظ الاكاز بالاختصار تفهنا
 في العبارة الايري الى قوله وقد علمت عليك مما يفتق طرف الاختصار والخطوط
 فلتن فهمتها لتعرفن الوجارة متناهية بين وجهين ووجه ووجه الى قوله وذكر ذلك
 ايضا للاختصار والخطوط مقامات الخ فلو ان الاكاز والاختصار متجانين
 لا عرف حال احدهما من الاخر ولما صح قوله وسعي الاكاز اذا ذاك عبادا قد يحال
 ان بينهما عواما من وجه لان مرصع الاكاز الى متعارف الاوساط كما مر في ان الاختصار
 قد يرجع في دعواه فارة الى المتعارف واخرى الى كون المقام خليقا باسط عماد كثر
 ولانه لا يطبق للاختصار والاكاز ان في الكلام حذف دلالة فاء التثنية
 في فكلوا يعني انها على ان الامر بالاكل مسبب عما تقدم وليس في قوله لولا
 كتاب من الله سبق لمسلم فيما اخذتم عذاب عظيم بالصلح ان يكون سببا له في
 مساق الكلام على تقدير اجبت لكم العنايم ويترجم ان هناك فائدة الفاء ايضا اتفاقا

لان المحذوف سبب غير شرط مكان الاول به ان شرطه في سلك قوله فبار عليكم معنى
 له الحكم في الله سبق انبائه في الموح وهو انه لا يعاقب المحذوف في اجتهاده او ان
 الهمزة المغفورة لهم او انه لو اخذ احد الال بعد اكيد الحجة بتقديره النهي لمسلم
 فيما اخذتم من اسارى يد من المذار وما ركنوه الا كما عذاب عظيم روى انه
 لما ترك امسكوا عن العنايم ولم يعدوا اليها ايديهم فنزل فكلوا مما عمنتم
 اي في الحرب وقبل المراءاة القليلة المتروكة عليها لاسما من جملة العنايم
 و صلا لا حار من المعنوم او صفة المصدر اي اكلوا اكلالا **قوله** فلم تعلموا بهم الا لهم
 اهل مكة برمي القنصة من الحصا واخذ المؤمنون قنصون وباسرون فخذوا
 بذلك فكان الرجل يقول قنصت كذا او اسرت كذا فقتلهم فلم تعلموا بهم على
 حواشي ط مقدار في الحسد بسبب الجواب اقيم مقام هذه اي اقمدهم
 فعدوا عن الاقضية راي تجار زوجه لاكم ما قتلتموهم ولكن الله يعلمهم واما
 الاقضية وشكوكا مع كونه واقعا تنبيهها على انه ينبغي ان يكون مفروضا
 واما قوله فلم تعلموا بهم انتم بما ظهرا تاليد ضمير المحذوف نفعه نوع اشعار
 الكلام في التأمل دون العهد كما يدل عليه ولكن الله يعلمهم وقد يحال انما قال
 منها لدلالة الفاء دون السبب اشعارا بانها ليست فصحة عنده
 الا ان السبب **قوله** كذا اور ذلته اشد مصدره مفعول كذا يعني انها ايضا
 مرتبة على الشرط لدلالة الفاء كونه فلم تعلموا بهم فوالله اني فاعلموا
 فان تقديره اذا كان ذلك اي البغية فيما هي اي البغية الاخرى اي صحبة
 واحدة وهي التي الثانية وقيل هي ضمير منهم نفسهم خبره وجاز ان يكون الفاء
 تعليل اي لا تتعدوا فانها سهلة به في قدرته ما هي الا هي واحدة
 فاداهم اي الخلائق كلهم احيا وبصر انظرون **قوله** فانه هو الذي اذا
 تقديره ان ارادوا ليا يحيى فانه هو الذي يحيى فليست حده وليا وقوله

ما تقدم في حذفت سئل الجاريل في حذفت الاختصار **قوله** اذا لم يفسر الجمل عن الامانة
 قد يفسر الجمل في الامانة عن الامانة والعذر فيها بالاشياء عن ادائها من غير ان
 حامل الامانة ويحملها اي لا يودها الى صاحبها حتى يخرج عن ثباتها فان الامانة
 ركنه عليه وهو حاملها الا انهم يقولون ركنه الدقون وعلى غيره حتى لا يفسد
 حذفت ما عرضنا الامانة اي الطاعة فانها لازمة الوجود كما ان الامانة لازمة
 الاداء على هذه الاحرام العظام فانها دلت لنا ان يقابلها وانما كانت
 الطاعة يتأتى من المحادات حيث لم يمنع على مشيئة وادائها ايجادا او
 وتوحيه على خلق مختلفه وهيات متواترة في كل متوحيه في كل متوحيه
 حجة او كونه حيا عاقلا صالحا للتعريف لم يكن خالفا فيما يصح فيه من غير ان
 لا اذ امرنا او انما كان كذلك المحادات فيما يصح منها من الانقياد وعدم
 مل الى عن اداء الامانة محملا اياها وعلى هذا ينظر وصفه على طريق المبالغة بالظلم
 لكونه اداء الامانة وبما جعل لا خطأ به ما بعد مع مكنة منه وهو اداء او لا
 شبه عليك ان عرضنا الامانة على المحادات والاداء واثباتها عن غير ادائها
 مجاز وقد يفسر الجمل بغير التعريف من جعلت الشي على طري ومخى الالة حذفت
 ما كلف به الا ان بلغ من عظمه ونقل محله ان لو عرض على اعظم الاحرام المحلوفة
 واتوا الى ان يشهدوا بحج المسافات لاي حله واستغلاته واغنى منه وقد حله
 على ضعفه بدينه ورفاهه فونه وعلى هذا فلا بد ان بقدر ثم خاس به اي عذر بحمل
 وضمانه فيها حتى يرتبط به قوله انه كان كان ظلوما جهولا فان مجرد الامانة
 الشائنة لا يناسب الوصف للظلم والجمال وليس على التفسير الاول هذا الخلق
 فلا اختصار فيه من هذه الوجهة واشتركا في الاختصار بطريق عرضنا على ان قد يقال
 على التفسير الاول ايضا اختصارا مخصوص به لان نصرة عرضنا الامانة والاشياء من ترك
 ادائها تنصرف تصور القبول قطعا فالاولى ان لا يحذف قوله اذا لم يفسر فان للكون الامانة

من الاختصار لانه لو لم يفسر الجمل في حذفت الاختصار **قوله** اذا لم يفسر الجمل عن الامانة
 قد يفسر الجمل في الامانة عن الامانة والعذر فيها بالاشياء عن ادائها من غير ان
 حامل الامانة ويحملها اي لا يودها الى صاحبها حتى يخرج عن ثباتها فان الامانة
 ركنه عليه وهو حاملها الا انهم يقولون ركنه الدقون وعلى غيره حتى لا يفسد
 حذفت ما عرضنا الامانة اي الطاعة فانها لازمة الوجود كما ان الامانة لازمة
 الاداء على هذه الاحرام العظام فانها دلت لنا ان يقابلها وانما كانت
 الطاعة يتأتى من المحادات حيث لم يمنع على مشيئة وادائها ايجادا او
 وتوحيه على خلق مختلفه وهيات متواترة في كل متوحيه في كل متوحيه
 حجة او كونه حيا عاقلا صالحا للتعريف لم يكن خالفا فيما يصح فيه من غير ان
 لا اذ امرنا او انما كان كذلك المحادات فيما يصح منها من الانقياد وعدم
 مل الى عن اداء الامانة محملا اياها وعلى هذا ينظر وصفه على طريق المبالغة بالظلم
 لكونه اداء الامانة وبما جعل لا خطأ به ما بعد مع مكنة منه وهو اداء او لا
 شبه عليك ان عرضنا الامانة على المحادات والاداء واثباتها عن غير ادائها
 مجاز وقد يفسر الجمل بغير التعريف من جعلت الشي على طري ومخى الالة حذفت
 ما كلف به الا ان بلغ من عظمه ونقل محله ان لو عرض على اعظم الاحرام المحلوفة
 واتوا الى ان يشهدوا بحج المسافات لاي حله واستغلاته واغنى منه وقد حله
 على ضعفه بدينه ورفاهه فونه وعلى هذا فلا بد ان بقدر ثم خاس به اي عذر بحمل
 وضمانه فيها حتى يرتبط به قوله انه كان كان ظلوما جهولا فان مجرد الامانة
 الشائنة لا يناسب الوصف للظلم والجمال وليس على التفسير الاول هذا الخلق
 فلا اختصار فيه من هذه الوجهة واشتركا في الاختصار بطريق عرضنا على ان قد يقال
 على التفسير الاول ايضا اختصارا مخصوص به لان نصرة عرضنا الامانة والاشياء من ترك
 ادائها تنصرف تصور القبول قطعا فالاولى ان لا يحذف قوله اذا لم يفسر فان للكون الامانة

العايد اليه في معال كونه عبارة عن غاية الشدة والوطأة وصلى لا يحسن الرقي في كونه
 صحيح على انه مستأنف مسبب على قبله ونفسه على جعله غاية له انظر قال انما انشئت
 نسخة اي ما تكلم بكلمة **قوله** ومن لا يزيروا قوله عرفا بل انفسه عاقد له لا يندفع من كذا
 التوصل له ضابط مخصوص هو ان ينفي اللازم وما يخرى مجراه قصد الى تقييد وتقييد لزوم
قوله ولا علم الله تعالى متعلق به عهد من ابتداء وحسن مخطوطة على الجمل المتعدي الزمنية
 من اسم لا وخبرها كقوله تعالى حال متعلقة بمعنى كلمة التفسير اي افسر ما لا يعلم تعالى ثبوت
 له ولا علم الله تعالى به حال كوننا في المعلوم الذي هو المنبأ اعمى كون الاضمار
 الله وشعاع لم عند الله ينفي لازمه وهو كونه معلوما لله وانما زاد لفظ الوجوب
 بالعلقة في لزوم وبشيها على انه لا يشبهه فيه واما قوله للعالم بالذات فاشارة
 الى انه به مع اشعار بانه يحجب عموم علمه تعالى للمنهوت كلها لان نسبة ذاته الى الكل
 على سواء ياي اعتبار ركان يعني من الثبوت لذاته او لغيره في الماضي او الحال
 او المستقبل والعقود المبالغة في الانتفا **قوله** ان الذين كفروا يعني اليهود كفروا
 بعيسى والنجيل بعد ايمانهم بموسى والتوراة ثم ارداد كفرا بكفرهم محمد والقوان
 وقبول التوراة لادام لها روماء عليها على نه في الحسين والتفتيح العقل من واما عند
 الانشاعة فلا لزوم عقليا بل علم شرعا ان الله تعالى بفضله يقبل التوبة من عباده فذلك
 قال منها فليكون اي فن ثبت قبول توبته بنسبها على ان عدم قبولها فرع لعدم قيام
 فعلها كذا فلا علم الله تعالى به للاتفاق على ان انتفاء علمه تعالى شيء انما يكون
 في نفسه وربما قال قصد الانشائ في العبارة وقوله الواجب حكمته اشارة الى ما
 ذكره من ان الحكم يصح منه عقلا ان يقبل ثوبه السابق لا يقبل عشرة وان كان قادرا
 على ترك العقول **قوله** انما انشروا كل ما هذه مصدرية وفي ما لم ينزل بموصولة والمعنى
 في قوله الذين كفروا الارب سبب شر اكتم بانه شر كما لا يثبت لها اصلا اي من حيث
 كونها ولا انزل الله ما شر انما كمالها جنة فقد نفي في الآية الفرع الذي هو انزال الحق

الح

الى التي الاصل الذي هو نون كمال ايضا وفي الآية وجه اخر من هذا السلوب
 في نفسه ان نفي الانزال وقصد الانزال وقصد الحق والانزال معا وقوله على
 حال من ضمير متصرف اي كائنا على طريقة قوله سدا يديه ثم ارج بسيرة على لاجب
 لا يهتدي بخباره وقوله لا تفرغ الارنب هو الها ولا تزي الصب بها بحر
 السد ودايد الى الشئ وسدت الناقة وسعت خطها واج الطلم اذا عذله
 حنفت في عده والاصح الطريق الواضح والمساار العلم في الطريق والاشجار
 الدخول الى الجرح وقوله لا نصيب ولا الحاراما الى ان قصد الشاعر نفي الانحجار
 نفي رويته او الى ان في قوله وجهين من ذلك الاسلوب كاني الآية فان رويته
 الانحجار فرغ نونه كما انه فرغ ثبوت الصب في الروية وقصد نفيها مع نفي
 الاصلين جميعا وقوله نصيبا للاصل والفرع يعني في الآية والبسيتين نصيب
 على الحال وفي التفسير بالاصل والفرع تنبيه على ان ليس ههنا لزوم عقلي كما
 في الاليتين ان يفتتن كل لزوم عادي **قوله** ومنه اي وما ورد على اسلوب
 التوصل الى نفي الاصل والفرع معا يعني الفرع وحده **قوله** ما لم يسلط علم
 فانه نفي فيه العلم بالتسليم وقصد به نفي التزيم والعلم معا وكذا قوله ولا يصح
 بطاع او نفي فيه الاطاعة لان النفي متوجه الى التقييد على ان وقصد نفي التبع
 والاطاعة معا واما فصلها عاقد بها لان الاصل والفرعية فيهما قد جردا عن اللزوم
 العقل والعادي ايضا **قوله** ومن لا يحاز به النوع مخصوص من انما جاز المحذوف في قول
 اما لو اسطر او بدونا اعتمادا على اقتضا العمل اما لان الخلط يستدعي مخلوطا
 وقد ذكر المخلوط احد نكان المخلوط فان قلت جازان يكون من قبل قولك خلط الشعر
 والخلط على معنى خلطت كلامها بالآخر فتكون كل من العمل الصالح والسلي المخلوط والمخلوط
 به فلا يحتاج الى تقدير قلت لا بد من هذا ايضا من التقدير اذ المخلوط خلط الشعر والمخلوط

بشيء وجب كون قدر الاله بكده اخلطوا اهل الصالحين بالامرسي والامرسي بالصالحين والامرسي
مكرر او اما على ما ذكره فلا تكرار في المعنى لان الكره اذا اعدت كانت انما في المعنى
والى ذلك ان يقول اي تارة اطاعوا واحيطوا الطاعة بكسرة واخرى نحو او
المتعصب بالتوبة الا ان احاطوا الطاعة بالكسرة من غير ان يكون له في قوله
قولي لك في الماضي في المعنى لا في اللفظ اعتمادا على اقتضاء الفعل المذكور اياه
فذلك لان قوله قدر للدين كقوله امر له عليه السلام بخطابهم الطاهر فله لا ذلك التقيد
بكان مران في خطابهم تبعية الغيبة فلا تستقيم وادان اعتبر ذلك التقيد في مقام الكلام
اذا المراد انهم في القول المراد عليك ارا معنى عبارة الخطاب منك
قوله فمن قرار بما الغيبة انما قال ذلك لانه قرى مستغفرون بآيات الخطات
لا حاجة الى تذكروا كذا الاحاجة الى تذكروا كذا الاحاجة اليه اذا قرى للدين كقوله ان
شبهوا يغفر لكم بآيات الخطات والكاف كافي في معنى ان يسود رضى الله عنه ولا شك ان
الاسم في الدين من قوله قوله في قراءة الخطاب فلهذا على قراءة الغيبة ليتوافقا على
الاسم بمعنى الماحض في الاحتجاج الى تقدير وجه مخرج جدا **قوله** وراى الله الاطباء في
في خلق السموات اخلاف الله والنهار اي اعتقبا بها وباني بما يقع اليك مصدرة اي
بحري في البحر لم يتبعه نفع الحري للسكس هو قوله وث عطف على ازل اي وبانه فيها
او على اصي اي ائت به ونصريف الرياح كونهما في ما بها وادوا لها ترك الاحتجاج
بيان لما شئ من كون الاله من الله الاطباء هو اي ذلك الاحتجاج ان في مخرج
ووجه اي يمكن كان على لا توقع لآيات ايجاعات دالة على وجود الصانع ضعفا
لان ترجح ظاهرا كبره ذات الممكن كان مستندا الى فاعل الماد اجابة او منته اليه
وفعال الدور والتسلسل وقد تقرر في علم الكلام ان حوب الوجود يدل على الوحدة
والعلم والقدرة وعلى سائر الصفات الكلية وانما كذا لآيات نظر الى المحصور
وهو ان في ترجح وجوه الكلمات لآيات وقوله لكونه يتعلل ترك كلامه صفة الكلام

اي غير كانه مع اس نطق والقرآن المبرزان واحد وقوله قرنا فقرأ حال العزيم اي قد
في الوجود متعاقبين والى انقراض متعلق بمعنى التدرج والتعاقب **قوله** وانهم
الغلبة اي في الحال ان في القرون التدرج الكلام معهما تعرفه است اي في الموحدين
ومن قدره اي في اني الاتيين في الرض المستند وقوله من ليس التفسير بيان
من واد كان كذلك فقل اي في مقام الكلام ادعي ترك الكاذبة الى الاطباء
اي لا تمام ادعي للاطباء مع هذا التمام فان في ذكر الحوادث على سبيل التخصيص
زيادة بحركت مع على النظر لان كل واحد منها حركه بحركه وسبعة عليه كلام
محملة وكيف في ملاحظه التوضيل ليس في ملاحظه الاحمال **قوله** وراى الاطباء
على ايجازة بيان لكون الاله من الله الاطباء وتبين شفاف ولما كان طرف لا يرى
وتقرر ما مضى على انه منقول الى السمع عطف على تبيينه ووجه عطف على وتر
والخطاب في قوله المؤمنين والمقصود امرهم بالنيات على ما لو انكراته
الايمان ودخول من على احد كونه منها بمعنى الجماعة **قوله** لا تحري فيه وسببا ما معقول
لا تحري فيه اي لا تقصص الخلق في يوم تقدر العايد اي لا تحري فيه وسببا ما معقول
به او مصدر اي يسامر الحق او قريبا من الجرايد العدل الغدرة لا بها تعادل
استملت الاله على في الخلاص من جميع الوجوه لانه انما نفسه بان يعطى به لا اذ غيره
فاما ان يحري شيئا او شفع او يتهر وتبولع في نفي الضرر بالجملة الاسمية
قوله اذ كان متعلق لم يوزر وكذا قوله لئلا يحض متعلق به ايضا وقوله لنفث
متعلق بكلاما وقوله في الاله الجاهل حال **قوله** لئلا يحض المطلوب منهم اي
الاله وهو شاش صورة ذلك اليوم في ضمائرهم نفهم احد العالم المعرف
والشهادة احد كفا بليهم ان لا يكون بحيث يات قوة سامع كالفهم
وهو سامع كالبليد لانه المراد بقوله او يخلص الى ضمير بعض او بعض هو الفهم
والبليد ولذلك عطف باوده الى او او فان قلت اي فابن في الاطباء بالنسبة

نصبت كان مغولا و على القدر من بني كنانة فعمما ان المضاف اليه مضافا حال
 المفعول اعني لاواصله كماله و اما جار عطف الطلب اعني الدعاء على الجار الذي يربط بين
 سلكه لا دفعا لا بامام كونه دعاء عليه مع ما لم يكن فيه الا بتمام مدفعه ثم قيل
 هذه الواو احسن من واو الاصل على وجه الرد للملاح **قال** ذلك ان تعود
 نعم و ليس يعني ان اللابي كمال او ساط الناس في مادة اصل المعنى المقصود في هذا الاسماء
 ان يقولوا نعم زيد و ليس عمر و لكنه يحكم الوضع غير حار الاحتمال لنا لنظر الى هذا
 الكلام المفروض للاوساط كان في هذا الاطباء الا انه لما لم يقسم عليه
 اعني متعارف الاوساط متحققا كما في سائر الاطباء لم يكن ذلك الاطباء متحققا
 المتكلم فوضعه من الاطباء اليك و نسبته الى الموضع **قوله** وان جعل عطف على
 ان تعود و اخذت نقطة الحكم لانها ليست بالواضح مما لك و نحوه **قوله** في ذلك اي
 في وضع هذا الاطباء و اللام في لاقصا ثما متعلقه متوحي في كونها
 بالاقصاء و الضمير المتين فيها نعم و ليس ضمير كونهما للمدح و الزم العامين المراد
 بشيوعهما في كل خصلة ان قولك نعم الرجل زيد يفيد كونه محمودا في جميع خصال
 حمد الرجال و قولك ليس الرجل عمر و يفيد كونه مذموما في جميع خلافات تلك الخصال
 و كذلك نعم الامير و ليس الامير يفيد ان العموم في جميع خصال حمد الامراء و خلافها
 و عليه ففسر الرقي في ذلك ان نعم و ليس لا يكونا مقيدين بخصلة مخصوصة كقولك
 كرم و لو لم حسن و قبح اذا دأب الاطلاق عموما في التمام و دعا للشيء و لا
 ان يكون المدح او المذموم متصفا بجميع كماله او نقصا به مستوعدا فافهم
 لذلك الى مزيد في الكلام **قوله** و جعل عطف على ان جعل **قوله** مراد باللام
 الجنس و ان الحمد اي الجار ان اللام الجنس كما في قولك نعم الرجل زيد
 او الرجل زيد و ليس المراد الجنس جميعا حتى يفسر به بل معنى الجنس
 دعاء فانه زعم في تمام المبالغة ان زيدا اخلا جوس الرجل لكونه خائفا كمالا

في الجنس فكانه هو ولا تسكن ان هذا المصحح جعل اللام للحمدة الى راجع الى معنى
 حمدة الاحمال و التخصيل على هذا التقدير من فوات تلك المبالغة وان كان هناك
 و لذلك لم يعلل اصله المشهور و كذا المصحح الحمد الذي يربط بين
 الجنس لا بعينه فانه يفوت حمدة المبالغة بادعاء الجنسية و يظهر من ذلك
 ان الفرق بين كون اللام الجنس كونه الحمد الذي يربط بين فوات تلك المبالغة
قوله لكونه من افراد ذلك الجنس اي محسبهم و ان كان كجس الادعاء
 حتى جازت فيه **قوله** و اذا قلت شرط جواز حذف بدل عليه بالعدم الى كيف وجه
 ايضا الملاح الى زيد او لا على سبيل الاحمال **قوله** فاضمة اي اخذت
 و المراد بها ضمها فاعل نعم بوضع المضمة موضع المظهر كما مر الا انه لما اظهر
 النما على غير ذلك باني و فسر بام جنس يعني رجلا فان المراد الجنس
 و فسر ذلك الجنس بزيد كما عرفت كان ذلك الضمير هذا الاعتبار لزيد
 لم يكن زاجعا الى الضمير متصفا بفسره اذ لا ابيات فيه و يمنع ايضا ان
 في مثل نعم رجلين زيدان و نعم رجلا زيدا و **قوله** وان هذا الثاني
 الامارة اسطر ادنى انما مباحث الاطباء قول الواقعي في مرفعة السارة
 الى ما ذكره من ان قام المصحح و الدم العامين يقتضي مزيدا **قوله** و
 تعدر السوال اطلقه و لم يلغفت الى التوالا و نيا، التخصيص على السوال جعل
 مع متدابه المذموم جوابا له و قد عرفت فيما بين اي في مباحث الفصل
 لطف هذا النوع اي البناء على السوال المتعدرة فانه ذكر هناك السوال الخوي
 لاشترط منزلة الواقع الاحمال لطنة كسنية السامع على موقعه و اعلم ان
 غير ذلك لا يعني خص موقع اي موقع الاختصاص بترك المبدأ و ادنيه الاضمار عن التعبد
 و ابلغ ان سطر التوالا على رك النظم **قوله** و لو لم يكن في اي في هذا الباب
 عليه سيق الحديث لبيان ان تفسر هذا الباب بالاطباء لا شري الى قوله فيهم الاطباء

وفيه تقدير السوال وفيه اختصار وفيه ابقاء الضمير في جملة من الاعمال التي تصل الي
 هذا الباب **قوله** سوي انه هذا الباب من الكلام في معرض الاعتدال نظرنا في
 والاختصار الموجود في هذا الباب او سوي ايهامه الجمع بين المتناقضين
 الاطراف للاختصار ايهاماً مثل ايهام ذلك في جملة من الاعمال انما قال ايهام
 الجمع بين المتناقضين لان الجملة تحمله فلاح منها خيمه بل ذلك يمنع قطعاً
 ولا شك ان ذلك الابهام يورث الكلام غمراً مطلقاً وقبل سداد البراز
 في معرض الاعتدال الى هذا الباب وان كان على سبيل التي زعمنا يحسن بل هذا ما فيه
 برز في ذلك المعرض فالضمر في قوله وانه وابهامه للاختصار ترك المبتدأ وضم
 اظهارة واختصاره وجمعه لتكلامه وروى ثم نشر الاختصار في الكلف كون
 ذلك الاختصار موحياً للاعتدال والابهام على ان قوله نظراً الى اظهارة من وجه
 والى اختصاره من وجه اخر الى ان يجعل الاختصار مبرزاً للكلام في معرض اعتدال
 كما يشهد بسلالة النظره والمافيه سداد البراز الى هذا الباب فتم لا
 خصوصية هذا الباب فانها تقتضي اضافة مطلق الكلام في ضمة وهو
قوله لكفي جواب لو لم يكن وقوله قمبي تعليل للظلمة وايضاً من البحر الكلاسي
 عزائية ولطافة المونزه في القلوب المحوتم ايهاماً من حال الى حال كالنحو
 على انما ذلك الى انما ذكرنا في اللطائف **قوله** وقد اطلعناك عطف على الظلمة
 اعني لو لم يكن لكفي اي في هذه اللطائف التي كل واحد منها كافٍ في نفسه
 انحر لم يصرح بها اتعافاً واطلاعاً انما في القبول الاربع على كنفه استخراج
 جهات محسن الكلام فليس فاك نفقت عنها بهذا الباب على احوال
 المحسن مما ذكرنا او احلنا به على نفسك بعد اطلاعنا انك على كيفية التعرض
 لمحات حسن مثل كون المسند فخلاداً لا على مداح وذم عام وكذا المسند اليه
 منظره امراً بالام الجبسي او العهد الذي اوصى او مضمراً انك تراه في ذلك

تستيقب

والاظهار والابهام والتميز والتعقيب ذلك المسند مخصوص بعيناه في ذلك
 الى ذكر المحصول في زيادة تقرير المدح او الذم وكذا السوال والاختصار
 في الجواب وبرز الكلام في معرض الاعتدال والاشتمال على الابهام
قوله وكنت عطف على جواب الامر اعني ترعدل في الماضي قصد الى الحقيقة **قوله**
 في اختيار المختار اي في اختيار ما هو المختار والراجح في نفس الامر قد اختار
 هو ذلك المختار فيما سمي حيث قال مرید باللام المحسن دون العهد حيث قال وفيه
 تقدير السوال **قوله** والفعل الذي يليه اي مع فاعله المضمرة والمظهر ما خودا
 مع فمزه خبراً مقوماً في هذا السوال انما كانت تقدير السوال حذف المبتدأ
 وفيه ايضاً جمل الانشائية خبر المبتدأ مع عدم ظهور تقدير السوال وفيه كلف
 في اعتبار العايد الى المبتدأ بجمل المحسن فمزه العايد وتفسيره في اعتبار
 الابهام والتفسير الذي عليه مني الباب هو ان جعل التزام تقدم الخبره الغالب
 ايهاماً وذكر المبتدأ بعد تفسيره وفيه ان الضمير في نعم رحيل الزيد ان ورجالا
 الزيدون ان جعل اجمال المبتدأ المحذوم زينة وجب مطابقة اياه فلم يحج
 الى تمزؤن جعل متهما كان قطعاً له عما هو حقه للاصباح الى العايد **قوله**
 على ما رايت يعني ما قدره من كونه في صدر اجتهاد حذف عينا ايهاماً على السوال
 المحذوره او ايهاماً اختياراً كون اللام المحسن دون العهد فانت خبراً محسناً فمزه
 لك في اختياره اياه **قوله** اعلم ان باب التميز بلا من ان من فله جهات حسن
 في باب نعم وسر طريقة الاعمال والتوصل في التوصل ذكر ان هذه الطريقة
 مستحسنة جدا اختياراً لك لسلوكها اذ الباب من الكلام كثير في استعماله
 اصله اعني باب التميز طر سوا كان من فمزه اي ذات مذكورة باسم تام باحد الوجوه
 المشهورة او عن جملة اي عن ذات مذكورة في نسبة اياها في الجملة او ماضياً اي بان
 قوله طاب ثبده على معناه طاب سبي زيد ثم فسر ذلك الشئ المنه بالعلم **قوله** فمزه

تأتي معنوي تجدد وانما دلت على ان اصل ما ذكره لا انما ذكره في حكمها المجرى
 الصفات للجناس في كونها بمنزلة لكانها فحقها ان يحركى عليها والفعل في طابع
 زيد نفسا صفا حواجا بسند الى ما هو له اعني النفس وقوله وطير الزرع غير
 وطار الماء الاشارة الى ان الفعل المسند الى المجرى في الأصل قد لا يكون
 الفعل المذكور بعينه بل بلافية في الاشتقاق محال في الفعل في التعدي كما في المثالين
 المذكورين اذ في اللزوم كما في قوله تعالى اجريا الارض فربنا اي يحرك عيوننا
 فلما حجة الى جعل المجرى منها معنويا في المعنى **قوله** ولما حجة معنوي قوله
 ما ترى سريدا من مصادقهما الموقع منها القوي لان تمام المباني اعني اظهار
 الشكوى فتعني زيادة التقرر والمقصود بيان مزيد حسن لطريقة الاحمال
 والتوصل في صورة حرة من التميز بصورة اخرى من غير ذلك كما في
 التميز والصورة المتشابهة اعني اشتغال الراس شيئا قال وفي هذه الجملة فيها
 قبلها لطائف لم نقل في قوله اي وهن العظم مني وبما بعد لطائف انية كلمة
 معتدا بغيره لا تحتوي والمعنى على الجار عدم احتواء كلمة من كلام القرآن على
 اي ليس لا تحتوي الكلمة عليها فضلا عن حلة فضلا عما كان في الجملة والمقصود
 عدم احتواء الكلمة واستحالة عدم احتواء الجملة وزيادة حتى لا يعدم احتواء الجار
 فاعل الفعل الناصب لفصلها هو فتعني عدم الاحتواء اي بقي استثناء عدم
 الكلمة عن عدم احتواء الجملة اي ذهبت في عدم الكلمة ونقي ذلك الاستثناء
 ولا مر ما كلمة ما بامية توكد تنكير العظم واللام الجارة متعلقة بلي واللام
 من البشر سكان الجبال والهدر سكان الانبياء **قوله** هناك اي في تمام تلاوة
 عليهم والموصوف هو الصورة الصورة الصفة توضح المنزل في الوضعية
 والبلاغة او كونه حاصل من في لم كالطاهر الكبرياء وهذا مله الى ان
 مستقر صورة لافو متعلق بقا تو الركاكة المعنى اي لم يتصوروا

اصلا **قوله** على اهم حال من باعلا ما احاد ولا صلوا او ما بهار مع لوم عدم
قوله في زمان الفاجر نفتح الميم مع مخره وهي ما تفخره والاحمر ان
 بصم الميم مع مخره وهي اسم الفاعل من فخرته والشطط بخا ورحة
 والامتهان الاستدال وقوله ياتي لهم العصبة حله بكونه لما تقدم **قوله**
 والعصبة السيف العاطف والكلام الكليل والصفت فعل من صا المطر في
 والمراد منها السيف فاصافة الى المحطات بيانية والجمام السحاب لا ينفذ
قوله منتقرا الى اخذ اصل معنى الكلام ومرتبة الاولى اي واحد مرتبة
 من اللفظ اعني تعارف الاوساط الدال على المعنى اصل ثم الى النظر في التواتر
 بين ذلك الماخوذ اعني اصل المعنى واخرته الاولى ومن علمه نظم القوافي
 المعنى والعبارة الدالة الى النظر في ان احد الطرفين في كم درجته متصل
 بالآخر وترتبط به اذ في كل درجة من تلك الدرجات ثمة مرتبة **قوله** وفي كم درجته
 عطف على قوله في التواتر وقوله متصل صفة لكم درجته تقدر العباد اي الى
 في كم درجته متصل بها احد الطرفين بالآخر وقد يقال في راعني في كم درجته
 متعلق بمتصل والتقرر الى النظر لتعلم في كم درجته متصل الطرف الاولي
 الماخوذ بالطرف الاولي المذكور في القرآن على طريقة قوله تعالى اذ يلقون افعلام
 ايم لكل **قوله** فان الشجوة شتمة اي دلالة اجالا على ضعف البدن **قوله**
 الذين تفرق كمانى الالة كدلالة الجملة على احواها اجالا ولم يرد ان كل واحد
 منهما اذا خلا في الشجوة لاسا لمر السنين وبما عر وادفه **قوله** ثم تركت
 الى تراخي الرتبة وانما قال لتوخي مزيد التقرر اذ كان في مرتبة الاولى اعني
 تقدر ما حصرها اذا انضم اليه كلمة قد فاما لا تحتوي فائدة لكن المتوصل
 اريد تقرر اخيرا **قوله** ثم تركت هذه المرتبة الثانية يعني في البحر
 والاول اعني ضعف بدني ولما كان من العظام ثم تواجى ضعف البدن الثانية

محصلا ما وهنت عظام يدي وفيه لقوي الحكم فان كسفي في افادة لقوي عطلي الضمير
 الرجاء الى المبدأ فالامر ظاهر وان شرط كون ذلك الضمير مستند اليه فتقوا
 هو في معنى انا وهنت واما تقرير لقوي على راي السج عبيد القاهر فلا يخاف
قوله ثم يطلب تقرير ان الواهن عظام يدي ريد النسبة الاسنادية في الي د
 عظام يدي قد قوتت بالبيان على المبدأ وكذا ان ثم طلب تقرير النسبة
 الاضافة اعني نسبة العظام الي يدي بسلوك طريق الاجمال والتفصيل فان
 قوله وهنت العظام يدل على تلك النسبة اجمالا حيث احتمل ان يكون العظام
 من يدي كما احتمل ان يكون من يدي غير يدي وقوله من يدي يدل عليها تفصيلا
 بخلاف قوله وهنت عظام يدي فانه يدل على تلك النسبة تفصيلا لا اجمالا كما ان
 قوله اشترح الى اجمال وتفصيل وان شئت صدر في تفصيل فقط **قوله** تصح حصول الجمع
 ببعض دون كل فرد فرد وذلك لان الحكم النسب الى مجموع قد يقصد اشتبا
 الى كل فرد كقولك جاري الى اجمال وقد لا يقصد كقولك جئت ارجاء الخ فانه يصح
 ان يكون وهنت العظام فردا فردا بخلاف قوله وهنت العظم فانه يدل على مجموع
 الذي من كل فرد فرد وقد حال اراد ان الجمع المستغرق يتناول كل واحد واحد لانه
 افراد علوه يخرج عن الجمع المستغرق الواحد والافعال ولذلك قيل الكتاب
 اكثر من النسب الى كل فرد من الملاكمة وايضا نسبة الوهن الى جماعة لا يستلزم
 نسبة الى كل واحد من الافراد المعاملة في تلك الجماعة على ما يشترط في النسبة
 الى الجميع قال في كتابات انما واحد العظم لان الواحد هو الال على معني
 الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام يشترط ان يكون
 المحدد صاهبه الوهن والوجه لكان قصده الى معنى اخر وهو انه لم يهن
 منه بعض عظامه ولكن كلها كانها كمن يظن انه قد شغل فردا فردا على هذا اجمالا
 ذلك المقام اصلا فانظر في كلامي الشيخين واخرتها ما ثبت **قوله** وبكذا تركت

في نظائهم
 لو هو من اعظام

الحصن

المستعصية عظم من تركت هذه المرتبة الثانية شرع بين مراتب الدرجات في الجلال
 اعني شاي سبي فان شاي اصناف الشيب وسياضه في الراس شيبه سعال
 الراس كان شغل استغارة مصرفة شعبة وان شيب الشيب بالارواث له سعال
 تحسيدا كان هناك استغارة مكنته ولاستغارة حيث انها جاري ابلغ من
 المحصنة تركت اي هذه المرتبة التي هي ابلغ منها اعني طريقة التميز **قوله**
 وكونها ابلغ بقية اخره من جهات **قوله** والفرق يراو شيبه كل دون سقيم
 وقد اصاب بلفظ يترجمه ولولا التفسير لازما للتميز لاني في قصد التعظيم
 واما هذه المباعدة **قوله** على نحو من العظم مني يعني في سلوك الاجمال والتفصيل
 في نسبة الراس اليه فان استغارة الراس بعد اجمالا ومن بعد تفصيلا
قوله القرينة عطف لعليل ترك وقوله لمزيد مزيد التميز لعليل ذلك المفضل
 وقوله وهي اي زيادة مزيد التقرير ايهام حواله مادية مفهوم على العقل لونه
 العطف اذ لا لفظ هناك يدل عليه في بعض النسخ وهو انما هو على السبيل
 والجمعين ولا شك ان الابهام اعني الاتباع في الوهم نوع من الابهام فجاز
 ان يكون مقصودا او موجبا لمزيد مزيد التميز **قوله** واعلم ان الذي هو اي
 رشي والاكمام جمع كم بالكر وهو عظام النور ودعا الطلع والارام
 جمع اذ لا رجع زهر وهو نور الشجر وهذه الجملات شارة الى اللطائف التي منها
 في باطن الجملتين قبل اراد ان المقدمه لما اختصرت ذلك الاختصار وصار
 مع قوله اللفظ مفيدة لكثرة المعنى فقد دلت على ان الكلام الذي سمي
 له تشمل على عناية الاختصار مع كثره المعاني واللطائف ولما كان من
 المكشوف ان الكلام في باطن الجملتين اطمنا بالتمسك الى معارف
 اعني قد تحت شارة الى الاختصار فيها مع اخره وذلك لانه الاختصار في
 المقدمه بالنسبة الى معارف الاو سط فكيف يودن باختصار ما بعد ما

بمعنى آخر ايضا كيف فتى الحكم تلك الجهات عن ابيهم القبول بل المراد ان جميع ما
 المقتضى اذن باختصار ما بعده ولا ترك اختصاره دل ان ذلك لا ينشأ من
 التكت فيقع لها في القول قبول وعلى هذا قوله نعم ان الاختصار قد يندلج
 الا كان والاطنا ب وقوله والذي تحت بعده من القبول الثاني ينبغي ان
 لا يثنى المجلتين توحيدها بالاختصار منه المانع من كونها موضوعتين للاطنا
 بالجمع الاول ويرد عليه ان شيئا من تلك الجهات على حذف الاطنا ولكن
 ان يقال اراد ان حسن مطيع الكلام لوجوب اللطائف المخطوطة فيه قولاً فانه اذا
 لم يكن مستحقاً لم يلحقه الى محاسن ما بعده وعلى هذا قوله والمقتضى للكلام
 خروج في بيان وجه حسن ارتباطا اخر وهو ان اختصار المقتضى يكون باختصار
 ما يورد بعده وهذا الاية ان معمول به منها لوجود الاختصار فيما بعده ولا يخرج
 في ذلك كونه بمعنى اخر لان المختصر في كلا المصنفين فله العبارة وانما تختلفان في
 المنسوب اليه والذي اذن به اختصار المقتضى هو ذلك الشتر في قلت اعتبار
 كون المقام خلقا مابسط مما ذكر الى جهاله قلت لاراد اليها ما يتيسر الى
 العارفين بمقامات الكلام ومتصفا بما كان لاراد اليها في اعتبارها وجبر
 بالتيسر الى الكل على ما مر لا يقال اذا كان المقام مابسط كان البسيط الذي ذكر
 غير مطابق له لانا نقول متيقظا بالمقام هو الايسر لكنه عدل عنه لحرصه
 على تصور العبارة فتداعى وصف اقراض الثبات المقام المشي بالاولى ان
 يختصر الكلام في هذا المعنى والايسر كل البسط **قوله** مع اقراض المقام
 ما حق ومن المقام المستبعد عليه وانما اصدق صفة امام بتقدير التوابع من قول
 اختصار بصورة القول استحسانا له والمرحوشة منه صفت الى ما علمها
 والامر اقل تفصيل اصق الى فاعله على طريقه اضافة الصفة اليه الى
 المقتضى عليه فلا يلزم الجمع المنوع من اللام والاضافة **قوله** ومن في اي

قد

هو

يكمل

ليحل في النسب مع كونه فرعاً عن اعمى ان معنى ان يرضى او يمنع به والاعين على
 مقتضى الموت وهو امر منه وهو امر منه **قوله** فانه لا يكون او ما تشاء ان تطفه
 الله ما تحب حيث يختص كون الاشياء في مشيئة وسند الكل الى قدرته والله
 الموفق للصواب واليه المرجع والاتب **قوله** فقد اعلم ان المقصود من
 المحسن واصطلاحاً جعل طرفي النسبة في الكلام سواء كانت سبباً او غير
 محصوراً بالآخر بحيث لا يتجاوزها اما على الاطلاق او بالاضافة في قول
 كما يجري بين المبتدأ والخبر يجري بين الفعل والفعل انما اراد
 بالمسند اليه والمسند فيما سبق من قوله القصر كما يكون للمسند اليه على
 يكون ايضا للمسند على المسند اليه ثم ليس هو مختصاً بهذا اليه المسند
 والخبر كما اراد بها ايضا بالمسند اليه المسند في مواضع كثيرة من كلامه
 سبق والمراد بقصر الفاعل على المفعول قصر فاعلية اي قصر الفعل على المفعول
 وقس عليه عكس ما بين المفعولين ومعنى قصر ذي الحال ان زيد اشغل في
 حاله المجرى مقصور على صفة الركوب ومعنى قصر ما على ذي الحال المجرى على صفة
 الركوب **قوله** مختصاً مقصور على زيد **قوله** ومن كل طرفين اراد به ان يكون ذلك
 كالوصف والصفة والتميز وما انتصب عنه والفاعل وما بعد المفعول
 من سائر المعامل لا يستغنى عن الحذف فلا يرد انه لا يجري في نحو من زيد
 وابن عمر ولا بين الموصوف والموصوف عليه **قوله** وانت اذا تعقبت
 اراد به ان لا يعتد به من خصصه بالذكر بيان القصر في اخذ اكثر من المسند اليه
 والمسند بل من المسند او الخبر وله ذلك قال في الاخر واذا ذكرنا القصر
 بين المسند والمسند اليه بالظرف التي تحت فقد حان ان يذكره فيما بين غيرهما
 كانهما على المفعول **قال** وحاصل معنى القصر يريد ان القصر من نوعين قصر
 الموصوف على الصفة اي قصر المنسوب اليه على المنسوب وقصر الصفة على الموصوف اي

على اي وجه

فمر السامع على التوسل اليه اولاً به من غير نسبة بين طرفي التوسل كما في قوله
 احد هما على الاخر وان كل واحد من هذين النوعين ينقسم الى قصر افراد وقصر قول
 كخصيص الموصوف عند السامع بشرط ان المراد هو القصر غير المحتق كالمشعره ايضا قوله
 لمن يعتقد شاعرا ونحوه الى قوله من غير نزع فان المعنى لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا
 نزوده اصلاً ولولا هذا الاشعار حكماً باندرج الخفية فيه ايضا فان قوله فان واخر
 يتناول الواحد وما هو اكثر منه والاخراج عن غير القصر بعض انقسام غير المحتق ايضا
 وهو ان يكون القصر بالنسبة الى اوصاف او موضوعات اكثر من اثنين **قوله** توصف
 على الاستعمال الاصيل كما في قوله **قوله** دون ان في موضع الحال اي محاورا وصفا
 بصدق عليه انه ثانياً بالقياس الى الاول واحد كما ان اكثر **قوله** لمن يوصف
 على احد الوصفين اي يعتقد متصفاً باحد الوصفين حكماً مطلقاً ونزود من
 الخصوص **قوله** ويسمى هذا اي في المذكور المتناول للتأليف فيجوز قصر الوصفين
 في الافراد ولا مشاحة في الاصطلاح الا ان في قصر الوصفين ارادة للشركة الجمالية
قوله او يوصف مكان اخر عطف على قوله يوصف دون ان ونحوه مكان مفعول على الظرف
 اي يوصف واقع في مكان وصف اخر واحد كما ان اكثر وقوله ما زيد بمجموع شاعر واد
 على اللعبة التسمية بعناية لموافقة بين المعطوفين في الاعراب الظاهر وكأنه شبه
 بآراء المتأخرين الشعر والتجيم على انه لا يشترط في قصر الوصفين في الوصفين والاخراج
 المثال المذكور من انقسام القصر كما انه شبه بآراء المثال الاول من انقسام القصر
 على انه لا يشترط فيه عدم التناهي بين الوصفين اذ اخرج فيه قصر الوصفين الجارية
 بين المتماثلين غيرهما **قوله** او الى خصص الوصفين عطف على قوله الى
 كخصص الموصوف عند السامع يوصف وقوله قصر افراد وصف على المصدر قائم
 مقام دون موصوفين ان وقوله او قصر قلب عطف عليه وقام مقام مكان موصوف اخر
 وقوله ما شاعر الا زيد وكذا قائم الا زيد كلام مركب مبتدأ وخبر مطلق فيما يتبعه

الحشر

الجبر وبانتفاض الشيء بالا ايضا وقدره ما شاعروا قائم احد الارادتين في الجملة
 من المبتدأ الذي هو واحد في الظاهر عند اقدم عليه جبره وجاز ان يكون فاعلاً ما شاعروا
 وما قائم على انه ضمة زائدة لظاهر وان كان الفاعل الموصوف من الموصوف لوقال او ذلك
 ما قائم الا زيد من يوصف ان هناك قائما لكنه يتردد بين تخصيص المكان لزيد او جبره كون
 بعض الافراد محاورا في قوله او اكثر دلالة على انه لم يزد بقوله فان امر واحد او قوله
 في جهة من الجهات معينة بربطه بشلطة او قرينة او ما شبهها وهذا قبل معتبر في السامع
 متعاً ليكون القصر صادقا بموافق الاستعمال قال الشيخ عبد الغفار اذا قلنا ما قائم
 لم يرد به اليقين في الدنيا قائم سواء كانت حاله بل يرد ما قائم حيث نحن او كقربنا او ما
 اشبه ذلك وانت خبير بما لا ريب في ذلك من ان القصر والقيام كايدي عليه تعبيره
 الشاعر في مثال القلب معينة او طرف معين به او قد يقال **قوله** لا يوصف
 فيما ذكر من السامع يعتقد ان او يتردد فيه بل ربما اعتقد المكمل ان السامع يعتقد انه
 اعتقده بمجاد شاعر او اعتقده على خلاف هو عليه من الشعر والتجيم او يتردد في
 امره فيقول ان شاعرا على طه خطا كان اوصوابا منه قوله تعالى ان انتم
 الا لزيدون كما سيب ويحاط عنه بانه لم يتردد له من هنا ولقد انقضا لم
 يصرح بالقصر الجمع فان اشتهر ان قصر الضمة على الموصوف فان كان مكانه قبل
 وسبب في مثالها وانما في الاخر ان قصر الموصوف على الضمة فلا يكاد يوجد اصلاً الا
 طريقة الادعاء اعني جعل ما عد ملك الضمة كمره لعدم واعلم ان القصر على غير صحة
 لا يعتبر فيه الانقسام الى الافراد والحب كما اثرنا اليه **قوله** والقصر طرف اربعة
 يعني بطرق القصر طرق العامة فلم يكره ضم الفصل وتعرف السند فيهما
 المبتدأ والخبر في تقديرهما ايضا بخلاف التقديم فانه وان عدم ذكره كنه عام
 مجري في امور كثيرة واما الصريح بلفظ الاختصاص فاني حكمه فلا بعد من
 القصر اصطلاحاً وقوله محسب تمام السامع شارة الى ان بعض المثلثة المذكورة

للازاد او للقلب انما هو بالنظر الى حال السامع اعتقاده وادراكه بل بعد النفي للغير
او قلبا مبنيا على مذمبة طائفة من النجاة كما مر واقصر في ذكر لكن لغير القلب
على ما قدم **قوله** بالاعتبارين يعني الازاد والقلب وقد اشار في اقتضائه
بطريق العطف الى التوهم الاثبات تارة وتوهم النفي اخرى **قوله** بقدر لا غير
زيد وصند يكون من غير الصفة على الموصوف كما قصده ويجوز ان يقدر لا غير
ساع ذلك يكون صند من غير الموصوف على الصفة ويصح استعماله في كل
التعريفين **قوله** وبني غير ما يصح على نحو بناء الغايات وذلك كغير المضاف اليه
منها كما في قبل وبعد مع المثابته في الالهام وادانيت غير المفعول كعب
تغير اعراض المعطوف عليه فنقول رايته زيدا لا غيره ومرت زيدا لا
واما ذكر ليس غير وليس الا بهما فليس سبيل الاستطراد للمثابة اولاً فحقها
ليسام طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء ولهذا قدر استسكان
لنعم بالنفي ويكون اخراج المذكور في ذلك العام مفيد للعطف عليه كما يفيد ذلك
ابتداء وليس غير زيد او الازيد افا ان قلت قوله ليس غير الالهام
على تعريف المسند من غير المسند اليه وقد منه في كلام التوفيق المسند في الجملة
هو مستبعد من المحذوف الى ليس عراصة الالهام **قوله** فيجعل النفي عاماً
ليتناول كل شئ يعتقد منه عدا زيد الاشك ان يتناول زيد ايضا واللام
يصح اشتقاقه من فكاكة خص بالذكر من عدا زيد النفاة دون زيد وانما
اي وثمان الطرق الاربعه النفي بادوانه كليب وما وان المذكورة بهما
وتغير عن كلمات النفي بادوانه والاستثناء بالاولاد احدى احوالها
واما الاستثناء من الاثبات كقولك طائر اليوم الازيد افا لم يعد طريق
التعريف فساد ذكر في الاشك الصفة الثابتة كالشعر والمتفعله كالغمام
في صغى الاسم والمضارع واوردهم الافراد منه اربعة ما تشرى له

القلب

القلب مثالا واحد **قوله** نزل الى طوبى نفي انهم وان لم يعتقدوا انهم طوبى
لا استعطفوا اعدم ثبوتهم نزلوا من البعد من طوبى وجعلوا كما انهم يعتقدون
فيه الوصفين ارساء والبعد عن الهلاك فردد عليهم بانه مقصور على ارساء
لا يتجاوز الى البعد عن الهلاك فوهم اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فلا شك ان
دعوى البعد عن الهلاك والتشديد من البعد من ارساء بالصحة من دعوى التشديد
والتشديد من الهلاك كارتفع بعضهم **قوله** مقصور على الاتصاف على ان
مقصود على الكون على ان لا يستعده الى الكون على ولام يكسر معنى الوصفية الظن
الواقع خبرا ظاهرا صرح بذكر الاتصاف بينها على ان الطرف يتضمم معنى يتصف
به المتبادر اعني الحصول النبوت على اني وكان هذه المسألة منه في توضيح
رفع لان توهم ان المقصود من الحاصل على الجور الذي هو الرب فيكون من غير
الصفة على الموصوف دون عكسه الذي هو المقصود **قوله** ان مقصور على المذاكرة
بكر النون مصدر بمعنى الانذار وهذا ايضا من اخراج الكلام لا على مقتضى
الظاهر لان القوم لم يعتقدوا جامعا بين وضع الانذار والطرده ولا
بينهما لكن نزل طائفتهم ورضهم على ذلك من اعتقادهم الجمع **قوله** فالمراد
نستم في دعواكم الرب له عندنا بين الصدق وبين الكذب والحق اني اني
عدي السلام كانوا جارين بصدقهم فنزل الكفرة انهم الالمذون يكون
قلبك لئلا يحد على تص الافراد اعني على قسم السج بغير النجس وهذا مبني على ما ذكرناه
من الحكم اذا اعتقد السامع يعتقد زوده كان له ان يسلك من طريق التعريف
وبانه ان قوله عدنا ليس ظرفا لدعوى اذا طاع فيه بل هو ظرف للتعريف اعني
الصدق وبين الكذب فيكون الرد صمد من الحكم اي قسم كائن عندنا
بين الصدق وبين الكذب والمعنى لست اريد من كونكم صادقين وكاذبين
بل نحن صانعون بكم كاذبون على هذا يتضح التشبيه بظاهر المدعى في ظاهر حاله

ان ترد السام من صدقة وكذبه وسطق على ما ذكرناه عادة الاطباء قولهم انتم عندنا
 معصرون على الكذب وانما قولنا لا يخاف وزنه الى حق كما تدعون فنعناه لا يمكن
 عندنا ان يكونوا على الحق الذي تدعون حتى نتردد بين صدقكم وكذبكم ومنه علم ان
 التردد من هنا الى هناك على معنى انه لا يسمع لكم ان تجرموا الصدق في نفس الامر
 بل غاية امركم ان تردوا انما هو ظاهر من المدعى عند الدعوى فان اراد تردد
 المدعى بين صدقه وكذبه بحسب الامر فهو باطل اذ ليس له حجة في ذلك وان
 زوده بين صدقه وكذبه عند السام كالالمعنى سعي ان تردوا بين الصدق
 والكذب نفس الامر كما ترد المدعى بين صدقه وكذبه عند السام وان ركب
 حجة اذ المقصود انكم تدعون سعي ان ينصرفوا على ما هو ظاهر حال المدعى وليس
 ان يقول مراده ان غاية امركم ان تردوا بين صدقكم وكذبكم عندنا حتى تتناوب المشقة
 لانه لا يلائم الحكم بانه لا يسمع لكم ان تجرموا الصدق فانه بحسب نفس الامر قطعا كما نهنا
 عليه بهذه الحق الكلام والصدق الموثق لمرام **قوله** الاتري الى اقبله اي اقبل قوله
 ما قلت لهم الا ما امرتني به وهذا المراد لكونه مقولا في مقام استمالة المجد الذي ذكره
 وذلك ان قد علمت منها للتقوى والهمة للتقوى فوجدوا غيبا على السلام
 بمرارة من قال بالنسب غرما امره للصدقة وهو دعاها الى عبادة نفسه وانه
 لم يقل لهم ما امره به فمذعباهم الى عبادة وهذا توجع لاولئك الناس حيث
 تركوا عبادة الله واحاروا عبادة غيره كان عيسى عليه السلام مادعا لهم الى
 اليها وامرهم بالايمان يكون قول عيسى قد قلت **قوله** وفي نصر الموصوف
 عطف على قوله في نصر الموصوف على الموصوف واوردها منها الجملة الفعلية كمران نصر
 الصفة فيها دون نصر الموصوف ولم يذكر مثال الا في اورد التردد والكفاء بالعدم
 وقوله لمن يرى ان زيد ليس عروا ان زيد ليس عروا يعني يرى ان عروا شاعر
 وان عروا جاء **قوله** وتحت وجه النصر وجه النصر بطريق الوطف على من شوق الى

ولقد في المشت والمنفى كذا مخرج به كما هو حجة خلاف طريق السعي والاستنباط
 ليس كمن انما صرحا اذا كان الاستنباط موزعا بعد في الكلام فلهذا تعرض
 لتحقيق وجه النصر في ذلك ويحتمل وجه النصر في الاول بمعنى نصر الموصوف على الصفة
قوله بعد علمك متعلق بمقتضى هذه الزطية تجريك فوله ويحتمل ذلك بطلان
 اخرى من علوم العربية حجة مفرقة بين اسم ان وصره ثم انه نقل عن المصنف ان نفس
 الذوات التي تمتنع في الجاهل فانها على ما قيل اكمل النقصان الاستماع
 ولا الزيادة ايضا لا تنفع المدخل وانما كونه بنينا على ما سجد كما ترى
 فعلا ان النصر الواقعة في الاعراض كقوله حب بهم الاعلى بين وقوله ما الراد
 اذ ما يصل البصر خارج عنه والقول ان الاعراض ليس على الجاهل
 اليه لان علم الحكم اعني استماع النفي ليست بمسكرة وذكر بعضهم ان المراد
 حيا في الاشياء سواء كانت حواء او اعراضا اي عند خبره تامة متفرقة
 في انفسها ليست محجولة بحولها على فلا يمكن توجه النفي اليها بل انما
 ينفي عنها الوجود وما يتبعه عن النقصات كما حق في علم الكلام ايضا
 باطل لان الله قد صرح في مباحث بمان النفي والاثبات لا يتوجها الى
 الذوات وانما يتوجها الى الصفات ولا شك ان محسوساتها في انفسها
 بلا جعل صاعلا انما يصح شيئا له توجه النفي والاثبات اليها مع جعلها
 منتفئة في الواقع او تامة فيه وانما يحسب الحكم بانتهايا او بنيتها فلا يحال
 فيه نعم يكون الحكم بالنبوت صادقا بالانتفاء كادبا فلا قصد لذلك لكن
 الحكم بالنبوت صادقا فالصواب ان يقال ان المراد بالذوات المتعلق بالمفهوم
 وهو الذي يصح ان يعلم ويحصر بالصفة بالاستعداد كما مر في مباحث النعت والاعت
 ولا شك ان النفي والاثبات انما يتوجها الى النسبة الحكم اليها لا المتعلق بالمفهوم
 بعلم ذلك من علوم من فيها موارد السلب والاياب بل قول اذ ارجع الحافل الى

وحده انه ظهر ذلك فليكن ان الضرورة معنى زائد او ان كان مثلا ولم يصح شي
 من الوجود او غيره الى النسبة الى شي لم يكن هناك نفي والاثبات قطعي
 فادخلت ما يرد ترجع النفي الى الوصف اعني نسبة شي الى الوصف لا يمكن ان يكون متوجها
 الى نسبة اي شي كان فان نسبة بعض الاشياء الى ثمانية لا يمكن ان تكون الى نسبة
 اليه وقع النزاع فيها بين الحكم والمخاطب فادخلت شي فيها ما لا يشك ان كان ثابتا
 وما عداه متغيرا وهو معنى النقص فادخلت ما يرد شيين اسما في قصر الموصوف على الصفة
 قصر اخيرا **قوله** وحين لا نزاع بغيره الشرط وناظرهما انهما لم يعمل في **قوله** وحين
 القصر في الثاني اي في قصر الصفة على الموصوف **قوله** على الوصف لم يتوجه
 وصف الشعر لم يرد ان من الشعر في نفسه وصف قابل للنفي لانه قد لا يكون
 من قبيل الذوات بالتغير المذكور بل اراد انه مرجح في قيامه بالغير ونسبة
 اليه ينطبق عليه الوصف وان كان الوصف في الحقيقة نسبة الى ذلك الغير
 هذه النسبة مستقلة بالمفهومية وقابلة لورود النفي عليها او اراد ما هو
 فيها مع اخر اعني التوابع بالغير وقد سبق في مثل ذلك في صفة الصفة وانما كان
 فالشخص لا يبعد تقيا فاما ان معنى نسبة الوجود اليه او نفي نسبة اليه
 الا ان الاول ليس مراد فان ثبوته في نفسه لم يوجب ان يتوجه النفي اليه
 ثبوته للمدعي لاي الذي وقع النزاع بين الحكم والمخاطب في ثبوته
قوله ان عاما اي كان المدعي ثبوته له عاما توجه النفي اليه عاما وان خاصا
 فاما في العام اما مطلق او مقيد فمثل لما وفي الاول منها إشارة الى قصر
 الجميع بانه محكم بل وقع في قصر الصفة على الموصوف **قوله** قينا وان عطف
 توجه وقوله لذلك إشارة الى المدعي له وانت حير بان حاصل ذكره
 احواله في علوم اخر هو ان النفي اذا ورد على المحكوم عليه كان متوجها
 الى نسبة شي ما اليه واذا اورد على المحكوم به كان متوجها الى نسبة شي

انتم ذلك شي يتعين بمغوبة المقام وقرار الاحوال سواء كان عاما او خاصا
 لمعقد فادخلت منه بعضه كان شيئا وما عداه باقيا على النفي وهو النقص
 وفيما ذكره من المحققين لصرح بان الاشياء من النفي اثبات عندنا بالعلم لا
قال وانما فيها اي ثالث الطرق الاربعة استعمالا فادخلت منها ان سلك الطريق
 لانه الطريق بالسكر واستغلة لتوصل الى مطلوب التشكك في الوصف والنفي
 الاستناد والتقدم معان مصدر يستعمل بها الحكم للوصول مع النقص
 لفظ انما ذكر معنا معنى مصدر **قوله** انما يرد جاء على صيغة اسم الى علو
 لمن رده من الحجي والذات ابراهيم لانه كان يصرح بالقسم الاول من الافراد
 ايضا كما صرح في قسمه معاني قصر الصفة على الموصوف حيث قال او بره
 وذكر الشيخ عبد الله بن ابي قولك انما جاءني زيد كلام مع من نعم ان الحاشي
 عمرو الامم نعم انما جاءني قال الشيخ وان نعمت ان المعنى انما جاءني من نعم
 زيد وحده كان كلهما الا ان الحكم لم يبلغ اليه **قوله** ويضحي الحجي الى غير ذلك الكلام
 في قصر الصفة لاني قصر الموصوف **قوله** والسبب افادة انما لما كان في افادة
 انما معي القصر نوعا حتى يرد فيها جملة نهار الى السبب في تلك الافادة
 هو ان الواضع ضمن انما معنى ما والا ولا لم يكن ذلك التضمن امر اجليا
 بما يدعي عليه من قول المفسرين وقول الحاشي واما بالمسألة المحسنة للنقص
 ايضا مع تضمنه معانها بما يجرى من بعض احكام والافيه **قوله** وهو الخطاب الى
 ما قاله حران معناه محرم عليكم الميتة هو الخطاب في قراءة الرفع اي رفع
 الميتة مع كون حرم مبيها للتعامل فانها قراءة تذكورية في بعض كتب التفسير
 ويتعين فيها ان يكون ما موصولا والعايد محذوفا اي ان الذي حرم الله عليكم
 ولم يرد رفع الميتة مع كون حرم مبيها للتعامل والا كان يتعين تبيين
 له وانما لم يتعين حرمه كون ما موصولا لاحتمال ان يكون كاد ما

الرجاء وان رجع الوكيل كونه موصولة ببقاء ان علمنا وايضا الى اني قوله صلواتكم
 مفيدة بالفتح في نسخة الرواية واما ما توهم من ان قوله ان المحرم عليكم تعقيب السبب
 فجوابه انه بيان للمعنى لا للتقدير ولا شك ان المحرم عليكم والذي حرره الله عليكم
 يتساويان في المعنى كما ان المنطلق زيد والذي يطلق زيد متساويان في اقتضاء
قوله وتري عطف على تتبع وفي اخيار تري جابته في كثرة مما حتمت حتى صار
 مرثيا به **قوله** ويدكرون عطف على يكون لذلك اي يكون انما لا يثبت
 بعده ونفي ما سواه مما يقابل وقيل عطف على قوله والسبب هو تضمينه معنى ما والا ضمير
 للعلماء وذلك اشارة الى تضمينه معناهما والرعي منسوب الى ربيعة **قوله** لا يثبت
 المسند للمسند اليه فاذا فرض ان المسند في كانت انما يثبت ثبوت ذلك الشيء
 اليه كقوله تعالى فان الله لا يثبت **قوله** على ما يظنه حال من النافية اي كانت على الوجه
 الذي يظنه واما قال يعلم النفي على تضمن الوقوف بمعنى الاحاطة والمراد من الوقوف على
 علم النفي هو الامام الرازي بناء على ان قوله لا النافية مما يتعلق به من كلام الحكمي
 مدرجا فيما اسند الى الرعي فانه ذكر في المحصور ان كلمة ان للانباء وما للشيء فاذا
 اجتمع لم يتوجه الى واحد للزوم التناقض فوجب احديها الى المذكور والاخرى
 الى غير المذكور واما تضمن كلامه ان المذكور لكونها استي والمحي فظة عليها حتى لكونها
 للانباء الذي هو شرف لكن يلزم ما ذكره بطلان صدره ما ونوال حرفي
 الانباء وانفي ثم تعقبها بالمثبت فلفظ وجوب افعال ما في انما وكل ذلك
 كما تري قد علم في العلم انما كانه قطعا **قوله** صاعف جواب لما وفاعله سراج
 الى مصدر اتصلت وفاعلها سراج مصدر صاعف يتاوهل ان يصاعف او يلفظ
 انما هو فاعل ان يضمن واما قال ان سراج اي يضمن لان انما كانه على التاكيد معنى
 النقص كما لا يخفى بل النقص شمله عليه كما ذكره على انه منطوقه اذ الموجود في النقص
 فيما اوردته من المناكح صرح به انباء صرح بمعقبات ثبوت ضمني فثبت ان الاول الثاني

ولم

لكن هناك على تأكيد كافي انما وقد يكلف فيقال اذا اعتقد الى طيب التبرك في المثال
 المذكور كان الاثبات الاول بعد اعتقاد الثبوت تأكيد او تكرار والاثبات الثاني
 تأكيد اعلى تأكيد واما اذا تردد فيه كما ذكره فحاصل محو ان يكون الواقع هذا مع
 ملاحظه لذلك والتجاة اليه نوع اثبات طهذه حتى يكون الاثبات الاول تأكيد
 واما في صورة العطف فحاصل الاثبات الاول تأكيد الاعتقاد وثبوت المحي في الجملة وهذا
 التاويل جار في الكل وايضا ما ذكره من ان الاثبات الصريح والضمني انما يظهر في صورة
 العطف دون قولك ما ساعرا لا يريد ويتمي انما وقديما بان يصحح المسألة
 كيفية بعض الصور ولكن قول ما ذكره الامام بيان للمناسبة ايضا لا الحكم بان
 باقيا على حالها ولا شك ان رعاية المعنى الاصيل بقدر الامكان اولى فان كان
 المسألة اقوى **قوله** والعكس اي والنظر الجان بالعكس وقوله ضمنا انما اي ضمنا
 وما يبينه انما كان في **قوله** انما لان سبب اتصال الضمير معه وولاء انما في هذا
 شيء منها سوى قدر الفصل العرض فان يكون انما ضرب انما في معنى ما ضربت **قوله**
 مثلا اي مثل اتصال الضمير فيما ضربت الا انما فان قلت كيف تسند الفعل الثاني
 لضرب الى ضمير الحكم قلت هو في المحقق سندا الى الثاني اي لضرب الى ضمير
 الحكم قلت المستثنى من المقدار اي ما يضرب احد الا انما فان قلت اذا اريد
 حصر الفعل في الفاعل المضرب بطريق انما قبل بحسب الفضا له اولا قلت ان ذكر الفعل
 شي من مقتضاته وجب اتصاله وتأخره دفعا للالتباس ان لم يذكر حمل الضمير
 طرذا لبيان عدم الوجوب ان يجوز اتصال نطر الى المعنى والاتصال نطر الى
 اللفظ اذ لا يخلو لفظا فتوجه اتصال الضمير منه اراد به بانعم الوجوب عبره الى
 الطائر وذلما الرجل ما يتعلق به مما لم يخبر به لم وعنى من جهه وجهه والحجب
 ما يعود الرجل من مخرقة نفسه واما في نطر النار من القاه على طره اي جابه
قوله وانما التقدّم اي تقدم ما حوذا الباطن فانه يفيد التخصر على ما قدم

جاء في الرجال لا النساء **قوله** وهو ما ينبغي لا يعمد وقد قال هذا المصنف
 والنوع على سواء فكان الاول ان يخل بخبره اضررت لا يعمد **قوله** وهو ما ينبغي
 لا لما كان انما يعنى ما والا كان من المتعدي ان يعنى ما لا العاطفة احدهما دون الآخر
 فيمن ان الوجه في ذلك هو ان الشيء في انما يعنى لا يصرح كاني او الا فانما في حكم
 الاتقال المتضمن للشيء الذي حكم ادوات الشيء ولا العاطفة بجميع الشيء **الضمي**
 دون الصريح اذ لا شبهة في صحة قولك استنع عن الجي زيد لا يعمد مع انه يمتنع ناهيا
 زيد لا يعمد والسبب في ذلك هو انه انبث في الاول الاتساع عن الجي زيد وفي
 ذلك الاتساع بلا ما بعد في قوله وجد منها شرط متبها ونفي في الثاني
 الجي عن زيد فلا يتصور تحقق ذلك **قوله** ضما لا يصرح كاني انما يمتنع عن
 الجي زيد يتضمن نفي الجي عنه لا العاطفة كذلك انما يمتنع نفي الجي عن زيد
 ويحتمل لا العاطفة بخلاف قولك ما جاء زيد فانه صريح في نفي الجي عن زيد فلا يمتنع
 العاطفة وكذلك ما جاء والاريد صريح في نفي الجي عن زيد فلا يمتنع ايضا كما لا يشترك
 من انما استنع في محذور كون الشيء ضمنا اما راجعا الى ما بعد لا كما في انما او الى ما قبلها
 كما في استنع وكذلك الاشتراك بينهما في زيد وبين ما جاء في الاريد في محذور كون
 صريحا اما راجعا الى ما قبل العاطفة كما في الاول او الى ما بعد كما في الثاني واعلم انك اذا
 قلت انما جاء زيد لا يعمد او زيدا اضررت لا يعمد امكن ان يعمد مستندا الى انما او التقدم
 لتقدمها وكانت العاطفة موكدة لذلك التعمد اذا قلت انما يعنى لما كان المحقق مستقفا
 من انما او تقدم الخبر ما كونه في قولك ما يعنى الا انما او اذا قلت انما زيدا اضررت كما ان
 التعمد مستقفا من التقدم لعدم احتياجه الى ما يلي حتى يكون المقصود عليه زيد امكن
 انما موكدة لذلك التعمد الى ان زيدا هو الخبر والخبر رتبة اذ لا يكره قوله ما والا
 الا بما خبر زيد لا كاني ومنه البين في ذلك قوله ساسيها لم ترد معروفا واما لذة
 ذكرنا **قوله** لكن استندرك من قوله وبجميع الطرفين الاخرين فاعلم ان هذا

والله اعلم

في العاطفة صفة لها ومفعول انما وبعثها جواب اول قوله بشرط زيد شرط لصح المحل
 كما يصرح بقوله واذا كان اختصاص لم يعنى فيه اسم الا العاطفة وقد صرح
 الشيخ عبيد بن عمير بشرط المحل مع قوله اضررت انما لم يعنى في محله لا العاطفة
 هذا الشرط لا وجه له ولا استحسانا لكون دلالة على اختصاص ضعف من دلالة انما
قوله الا انما يمتنع ويتعلق بشارة الى ان المراد بالسماح في الآية ما يكون مقورا
 يتعلق المستخرج كاني قوله انما يكون انه او يكون لا يمتنع بشارة الى ان المراد
 هو التوقيف مع مبلغ دعوة ما لا يمتنع فانه المحقق عن شيء اساءه اي عما بها
 هذه الخشية موقوفة على الامان بالله وبالبعث والقيامة وهو المحل لما كان اختصاص
 الاستجابة لمن يسمح ويتعلق في غاية الظهور وجه معلوما لكل عاقل مطلقا وجبت لم
 يكن اختصاص الانداز من تحت كانه حوله مما لا يخفى على احد من مسكر الى
 قدر من العقل سمكت واما اختصاص العجلة بمن خشي الموت فهو ادنى من منتهى
 اذ قد يعمل من لا كاف الموت ولذلك جعله مذكورا في العقول بانيها في كل
 العادة هذا مع ان التفتن في العبارة مطلوب ايضا في هذه الامثلة انما في قوله
 اما الاول والثالث فلاحظا فيها واما الثاني فلان المقصود منه قصر الانداز في
 من تحتها كما ذكره واما بظهر ذلك على قراءة تنوين من ذكر كاني في نسخة الرواية فان
 قلت اذا كان الموصوف ظاهر الاختصاص باحد الضمتين فالظاهر مذكوره استماع
 الجامعة هناك ايضا فلا يقال لمن استمر بان امره الذكر البسطة انما انت
 مذكر لا مبسوط انه قد ورد انما انت مذكر است مسمي مبسوط قلت ان يكون
 ليس اختصاص مسميا كالاختصاص بما ذكرناه او يقول ان هذا الحكم مخصوص
 بلا العاطفة **قال** وطريق النفي والاستثناء هذا هو الوجه الرابع وهو وجه
 وهو ان طريق النفي والاستثناء يسلك مع مخاطب يعتقد في الكلام ان يحكي او
 على خطابه وطريق انما يسلك مع مخاطب يعتقد في الكلام ان يحكي لا يصر على

على خطبه او يحكي عليه دل على ذلك الاستقبال بطور المكسبة يعني انه لا يسلك في
والاستشهاد في المردود وان جاز ذلك في الناس واما العطف والتقدم فلا
فيهما الا هو رولا عدمه **قوله** واما قال الكفار كانه قيل ان الرسل لم يكونوا بشرا
انهم بشر وكان الكفار يعلمون ذلك فكيف خاطبهم بولم انتم الانبياء مثلنا
لاخطا ولا اضرار من الخطا جازانه لم يقل الكفار الرسل في الكلام الاول الى ان
اكرسل عند الكفار في موضع من يدعي انه منفذ منزله عن طريق البشر في حكمها
بالحكمة وذلك لان الكفار كانوا يعتقدون ان الرسول ينبغي ان يكون شرا فاصرا الرسل
على دعوى الرسل انهم بشر الا هو رولا على الكفار البشرية عند الكفار فذلك جعلهم
للبيشيرة وخطبهم باخطبهم **قوله** بيا معقول لمضنون ماتقدم حال ايا
جعلوا الرسل في ذلك الموضع للنسب او بامس وقوله ان الرسول ينبغي ان يكون شرا
بدل من جعلهم ولا يجوز ان يكون معقول جعلهم **قوله** واما سمع اى الانبياء
فولم في موضع اخر فوالا في قول كيف تجد ما يكل عنهم هناك اى في ذلك الموضع وشرح
ما في معقول تجد فاعله ضمير ما يكل ومن قرى بان ما يكلت وكلية هذا صفة لجعلهم
جعلهم الذي هو ان الرسول سمع ان يكون شرا او هو ما يكل عنهم ما انتم الانبياء
واما جوده قدر لذلك الجمل فقرر او اضحى لانهم عقوا الكفار الرسل الرسل هناك
على طريقه الحصر على البيشيرة بانكار انزال الرحمن شيئا وتكذب الرسل بغير حق
همنا فلو لم يقولوا انهم بشر وما كان بعد ايا واما فواتنا سلطانهم كان
ملك الاله في فقر ذلك الجمل اقول في هذه **قوله** واما قال الرسل انهم جوارح على
من ان الكفار ما ادها ما فاه البيشيرة للرسالة وقصر الرسل على البيشيرة نفي انهم
لا يتجاوزونها الى ما فيها اعني الرسالة ووافهم الرسل على ذلك انهم يقولون لم
ان نحن الانبياء فكلهم لم نعلمهم انتفاء الرسالة عنهم وكونهم مقصورين على البيشيرة
وتقر بالحواس ان قولهم في اعياب المأزاة وارضاه العنان في الجمل تسليم

بمقدامه اذا كان حتى يعبر حث براديكته وانما به باطوار بطلان مذهب الباطل وفي
استدراج الخصم الى ان يصير مسكنا لا تثبت له اصلا ومثاله ان ترد ادلائه ضاحك
في الارض المستوية حتى لا تصل الى مرصه زلته وكان الرسل قالوا سلمنا اننا
فانه حق لكن لان سلمنا اننا لا نجتمع الرسل فان لم يكن على من يشاء من عباده واما اذ
تسلم البيشيرة في صفة الحصر لكون على وقف كلام الخصم في الصورة فانه اقول في
المجازاة ولم يهتدوا بذلك سلم الحصر واللام في بعض مقلد المأزاة وحث
براد طرف بعشر وهو في التثنية يعني ذلك **قوله** انا محمدا اذا خرج الكلام على
مقتضى الظاهر كافي ما في الشرح المرفوع كما في بعد خلاف قوله ان انتم الانبياء مثلنا فانه
من اخرج الكلام لا على مقتضى الظاهر ايضا كونه غزقا ما انت الا ان يدبر ايات نذر
لا مسمع من في العتور يعني الكفار المصير على الكفر كما انهم اتوا في القبول **قوله**
لما كان النبي صلى الله عليه وسلم جوايه ابرز لذلك وقوله ما كان متهما ومتى راى معطوفان
على خبر كان اعني منه الحصر لا كان وقد اخل جواب متى ومن لسان الواو والجرن
والكاف سواء الحال والانكسار من الجرن وضمير كاد وفتح للبي وضمير له لما يند
الوجه الذي كان النبي يخرج للبي وضمير اى يملك نفسه لذلك الوجه وبقا عطف
على جملة بني راى هم داخل اى كان النبي عليه السلام يتأقظ اى يلقى نفسه في السقوط
لاجل الحيات على قولهم وما كانت عطف على يتأقظ وبقا حال من قولهم
في ليهيوا متعلق بيلقي تعالى فام في الارض اى ذهب فبحر اوبل كانت اصرا
عن قوله وما كانت ولوط عوده قيدت في بعض النسخ بالصفة من جهة مستوي
وقوله على متعلق بعني تقدم اى كان يدعونهم ويرين لهم الايمان رجاء ان سمعوا
ويحوا اى يخطوا راكبا في ذلك اى في الدعاء وترين الايمان والعصب من الاكل
ما لم يذل وقوله لذلك شارة الى ذكر من كونه شديدا الحصر واما عطف عليه **قوله**
ليس هناك اى في محمل ان يملك عرس الايمان في قولهم قوله ان من الايد برصر

امراد اخرج علي حيد طاف بمقتضى الطاهر **قوله** وقوله عرو على جند خبره مصحوب
 القالب اي في قالب قوله ومانت لمسمع من في العبود ان انت الاله فكم
 على السلام ووسط قربه من الله واصابته في الامور وارثاده الى المنافع والمضار
 اعتقد العوالم فانه على نفسه فعا وضر او انه يعلم الغيب فامر ان يقول لم
 هناك على انما مضى ر على الله اراه والفتنة لا تعد بها الى تلك النوع والظرف علم
 الغيب وانما قال قوم يومنون لان التبشير والانه انا محرابان بالناس السهم
 ويوتران فيهم اذ اراهم في الكافرين في شير المؤمنين فيخبرونهم **قوله** في تمام
 ضو مخاطب اي مخاطب كائن في تمام وجهه لا يصير على خطاه وما عطف على ضو
 تمام بتقدير العايد اي لا يصير في قدره وكل من هو الموصوف على الضم
 مثالا لما يتلقاه الى طاب ولا يصير في خطاه **قوله** اما الله الواحد
 الموصوف على الضم فاما يتلقى على السامح واما حال فمضى الضم على الموصوف
 فيما يتلقى عليه فلو كان انما كان كل شئ الله **قوله** والاصل في انما هذا
 الى من هو وجه الاختلاف فان كان الحكم بحيث لا يعودك بحكمه اي سهل
 عليك حكمه فمضى في السامح انما كان كل شئ الله **قوله** والاصل في انما هذا
 اعتبر في عدم وقد يقال هو مسموع ومفعول محسوس لما ذكره في طرف انما انه في ذلك
 مع مخاطب في تمام لا يصير على خطاه الى يقال اعود الشئ اذا احتاج الى ان يعود
 عليه ترتيب الرجل جعله رتبة التي شغفها والحق هو التوسط وقوله انما هو
 من قبيل الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر قطعا بخلاف قوله انما الله الواحد فانه
 كونه جديا في نفسه بالاولى القطعية الطاهرة دفع فيه لصاحب الشر خطاه واما الاله
 الثالث السابقة فالظاهر فيها الاخراج لا على مقتضى الظاهر من جهة الاخراج على
 مقتضا **قوله** ومن التا قول الشئ هو ان يفسد الزيات مع مصوب من الزيات
قوله شهاب اي كوكب ثابت في افق المحل والاضاءة بكت اي كسوف الظلمة من

نبين

فتمت في الناحية به والجلد بالفتح الوضوح وبعد لي اي يلوي والافاء الاطلا والافاء
 يقال موثنا افاء الناس اذا لم يعلم من عليهم اي على حرجي اياهم والضم لم وحية
 وماقت اي حكمت ولا انت في مدحهم الا بالفضل والكالات التي عطف بها
 قبيلة بعد **قوله** لا ادعي ذكر الادعاء لينايب التليم **قوله** ان كل امر فاعل
 الواقع صله اعني لديه بله اي باله للممدوح بطراي طاهره لا نظيره
قوله وما عطف على قول الشئ عراي من الشئ ما عطف عليهم هذه الاله
 وهو ما نحن مصحون والابيات الثلاثة المتوسطة بينها استحداث على ادعاء
 الطهور في كل ما يدعون مدحهم وقوله ادعوا اسان تكون الحكمي من قبل الله وقوله
 على محري صفة المصدر اي ادعاء كما بنا على محري عادتكم او حال اي حارس على ذلك
 المحري **قوله** ولد لك اي ولا يهتم ادعوا ذلك الادعاء المشتمل على تأكيد راد الا
 وما تضمنه امر على والاضافة في قوله معرفة المحر وموسط الفصل من اصاد اسم
 المفعول الى فاعله وتماثلها باعتبار الضمير العايد منها الى ذي الحال اعني الحمد
قال وادفع ذكرنا الضمير المستند اليه اكثر الامثلة التي ذكرها في باب
 المستند اليه بل من المبتدأ والخبر كما بينهما عليه وفيها امثلة كثيرة من الفعل
 والاعمال وقد ذكر ايضا حال قصر الفعل على المفعول كقوله تعالى ما قلت لهم الا انتم
 به وانما حرم عليكم الميتة وكقوله زيد اضررت ما زيد اضررت **قوله** ونحن نذكره
 اي الضمير في ذلك اي فيما بين غير المستند والمستند اليه فلما اي فطرني النعم والافاء
 وانما هناك اي في القصر من غير المستند اليه عدة اعتبارات كقوله تقدم
 الى على مثل اذا اريد قصر المفعول عليه في ما والا دون **قوله** فتقدم وتوخر بالنصب
 عطفا على قول كانه تفصيل اي لك ان تقدم المستند مع الاداء كان فاعلا
 او مفعولا وتوخر غيره عنه لان ما يلي اداء الاستثناء هو الموصوف عليه قدم او اخر فلا
 لا يفسد معناها في اما الا ان هذا التعميم التاخير قليل الدور في الاعمال المذكورة

قوله لا يلزم التضرع على غيره من ان المراد قصر الفعل على المفعول بقصر الفعل معية
 بها على المفعول وهذا معنى ما قبل من ان المراد قصره عليه عليه وقصر ايضا من
 قصر الصفة على الموصوف وذلك لانه لا شك ان ذلك الفعل باعتبار تعلقه بالمفعول
 صفة له فهو انما يقصر الى فعل على المفعول كون راجعا الى الصفة على الموصوف كانه قبل ما
 مفروا زيدا لا غير وقس على ذلك قصر المفعول على انما على ما قبل جملة من الخاف
 اي امتناع هذا التقدّم وانما خسر فلم يجوزوا ما ضرب الامر ازيد وما ضرب الامر ازيد
 وهذا على تقدير جواز تعدد الاستثناء المفرغ ظاهر او بغير حيد الحصر في المفعول
 معا كانه قبل ما ضرب احد الامر ازيد عمر او اما على تقدير امتناع تعدده وهو الحق
 فلا ظهر له مالا يراه ما اختاره المصنف ويبدو قوله تعالى وما نريد ان نعبد الا الله منهم
 بادي الرأي وقول الشاعر لا استحي ما قوم الا كارتا ما لا امر ولا دفاع في حجب
 وقوله ما اختار الا انكم فارسا وقوله كان لم يمت جي سواك في لم تقم على احد الا بك
 النواج واصبارا التقدير فيها على ما ارتكبه اي استعوك في بادي الرأي ولا
 استعج بالامر واختار فارسا وقامت عليك النواج لا يكون عن ضعف **قوله**
 ما كوت زيد الاحية هذا ايضا من قصر الصفة على الموصوف كانه قبل ما لم يرد
 الاحية وما لم يرد الاحية اكد اما طنت زيد الا مطلقا اي مطلقون
 مطلقا الا زيد وقد اشار في هذه الامثلة ايضا الى جواز تقديم المستثنى مع
 الاستثناء **قوله** واذا اردت قصر في الحال على الحال فقلت ما جاء زيد الا ركبنا
 هذا من قصر الموصوف على الصفة اذ معناه لم يكن زيد في زمان الحكي الا ركبنا
 وقصر الحال على الحال من قصر الصفة على الموصوف اذ معناه في المثال المذكور
 ان الحكي على هذه الركوب لم يثبت الا زيد وقد شهد فيها على صور التقدّم ايضا
قوله والاصل في جميع ذلك اي جميع ما ذكر من انما التضرع بما يوجب
 والمستند اليه واما التضرع منها فقد خفف كما سبق واما خلاص الكلام الناقص باليد

لا يلزم الاستثناء المفرغ كما استدل به يدل مساق كلامه ولم يرد
 من الاستدلال ان كلمة لا تكون مستقلة بحيث لا يكون لغيرها مدخل فيه
 بل هو ما هو اعلم منه فلا يرد انه على العموم المستثنى منه بعد ان يخص الاستثناء
 احد المتساويين فلا يكون الاستدلال قطعا واما عدم العموم في المستثنى
 منه المقدر يكون بحسب نسبة المقام كانه عليه بعيد هذا القول لا يقتضيه المقام
 مع شي من الاشياء **قوله** ولذلك اي ولا يستلزم الا العموم في المستثنى
قوله فثبت ان الضمير الظاهر انما يثبت الفعل كافي الكسافة او لا ضمير هناك
 بل الفعل مستند اليه بعد ان وقد يقال نظر المصنف الى ان الفعل بحسب المعنى مستند الى
 المقام ولم يجوز حذف الفاعل فاعتبر هناك ضميرا راجعا الى ذلك المقام على طرفة
 قوله اذ كان عندا فاني وجعل المذكور بعد الابد لا من ذلك الضمير كما يدل
 منه في الكلام التام وهو زود بقوله للفظ الى ظاهر اللفظ اذ على تقدير الابد
 لا يكون الفعل مستندا في الظاهر الى الموت المذكور بعد الا فكيف يثبت للفظ اليه
 وقبل سيم علامة التانيث ضمير ايجاز او قيد القرائن بالرفع لانه اذا نصب
 فلفظ كانت مستند الى ضمير العنونة او اللحن واذا نصب كانهم كان لفظ تزي
 ينب للفاعل مستند الى الحائط وصدرت في ارم طوى النحر والاحراز في
 نصف النور بالهداية السير والقطط في اي ضمير هنالك والخبر الفرب بالاعتقاد
 والحث على السير والاحراز الدخول في الارض الجزرية التي لا نبات لها
 والعرض بوزن القالب للرجل كالحزام للرجل وقيل فتح صخرة الاحرار على ان جمع
 جزر والصلوح الجراح الخ والصلع العظيمة القوة والحرس من الابل هو العظيم
 القوي **قوله** واصل الزيد في ذلك لان الفعل وان كان بحسب الظاهر لا يمكن
 بحسب الجملة لذلك المقام المقدر وهو من انما كراقتضاه المقام مع شي
 من الاشياء **قوله** وتاثيرها سلبية المستثنى منه ليس في جسمه لم يرد بكونه سلبا

في جنبه محروكة صادقا على المسبب بل لا بد من ذلك من مساسبة خصوصية يقتضي الى
 رعايتها فلا بد من ما جاء في الازد شئ ولا جسم ولا حيوان بل بقدر احد في
 ما كسوة الاحبة بعد ركسوة ولبس في ما صليت الان في المسبب في مكان
 وموضع اعلى هذا القياس **قول** وهذه الاستلزمات اي الادوات التي استلزمها
 حكم الان في الكلام الناقص توجب اي شئت جميع تلك الحكم المذكورة في النظر
 النقي والاشتيا وفيما بين غير المسند المسند اليه من الفعل وغيرهما
 واستلزام في الكلام قصر الفعل على غير المحول ضروري فقد ظهر من ان الكلام
 الناقص اذا رد بالتقدير الى التام كان افادة للقصر معلومة بالضرورة فلا
 اذن الى البحث عن افادة التام للقصر فلهذا خص البحث بالمفوع وايضا استعمال
 المفوع في القصر اكثر من استعمال التام **قول** وكذا اذا قلت ما فرغ الامر واريد
 استارة الى ان التقدير في صورة التقديم كما ذكر في صورة التاخير فلا فرق
قول فيكون اريد مقصورا على الجية يعني ان المكسوز ايد مقصور على الجية وكذا قوله
 فكون الجية مقصورة على زيد اراد به ان المكسوز جية مقصور على زيد كما تحتمل **قول** واذا
 قلت ما اخرت ريثقا لاكمم هذا ايضا في قصر احد المفعولين على الاخر الا ان احدهما
 مفعول ووسط حرف الجر كان التقدير ما اخرت عليكم متصفا بما يوصف
 بما قدر بكذا الا ان المسبب يعني ريثقا موصوف كانه قبل الاشخاص ريثقا
 فلا بد ان يوجد احد موصوفا على الاطلاق ليكون جنب له سببا للتوام **قول**
 وكذا اذا قلت يعني ان قولك ما اخرت الاريفيا مكم فرع لولك اخرت عليكم
 الاريفيا وقولك ما اخرت الاكم فرع لولك ما اخرت ريثقا لاكم كما انكم
 اذا ذكرت احد الاصلين يعني في الاستعمال بدل الاخر كان بينهما فرق واضح
 كذلك اذا ذكرت احد الفرعين الملبس في الاستعمال بدل الاخر لم يفرق
 بل كان بينهما ذلك الفرق بعينه ايضا وهو ان القصر في ما اخرت الاريفيا مكم

انما هو على الرفيق فمتنع ان يختار من المخططين غير الرفيق ولا يمنع ان يختار الرفيق
 من غيرهم والقصر في ما اخرت الاكم انما هو على مكم فمتنع ان يختار الرفيق
 من غيرهم ولا يمنع ان يختار منهم غير الرفيق وذلك لان الرفيقين لم يعد يرى الاصلين
 فلا تفاوت في المعنى بل فيه استعمال اكثر منه وكانه انما قال لم يفرق لان
 ذلك الفرق بين الفرعين يحتاج الى نوع تامل بسبب سطر المقصور عليه من حوا
 المقصور ولا كان ظاهرا هذه العبارة بنسبة عن ضعف الفرق وكان ذكرناه فرقا
 فيما زعم بعضهم انه اراد انك لو قلت ما اخرت الاريفيا مكم بدل ما اخرت
 الاكم ريثقا بتقديم ريثقا وجعل مكم صفة له بعد ان كان في المبدل مفعولا
 تانيا ما اخرت كان بينهما فرق ضعيف لانها بدلان على قصر اختيار الرفيق على
 المخططين الا ان هذا القصر في الاكم ريثقا قصدي وفي الاريفيا مكم في
 لزوم من ضعف الرفيق بكونه منهم وذلك لانه لو اختار من غيرهم ريثقا لم يصدق
 انه لم يختار الاريفيا موصوفا بانه منهم وانت تعلم ان ساق الكلام في هذا المعنى
 باي ما زعمه على ان الفرق حينئذ قوي ايضا الاريفيا مكم ان يختار غير الرفيق منهم
 لا يمنع ذلك انكم ريثقا بل يمنع ان يختار الرفيق من غيرهم **قول** وهذا الذي
 بين الاكم ريثقا والاريفيا مكم يطلعك على الفرق بين قول السيد الحمري في منع
 الى العكس الساجح وبين قولك فان الاول بدل على ان المسر لا يختار الفارس كما
 الخطيب الاكم يعني انه تنصير صاء في اختيار الخليفة عليكم وفي ذلك المدح
 والاطراء بالخفي والتأني بدل على انه لا يختار مكم الفارس فلا يمنع ان يختار من
 غيرهم ايضا فاختل المقصود من المدح قطعا **قول** واذا عرفت هذا اي القصر
 بين المسند المسند اليه فانه المبحر عنه منها وان كان بعض الاصلين الاية
 في انما هو المسند اليه على كس تقدم او لا وقوله لا تضع على صفة النبي
 بيان وقصر لقوله اعرفه ومض عطف عليه انزل صفة امر بيان لما ذكره كذا المراد

بقية الكلام يكون جوازاً بالذات عن الفصولة لا ما يدرك في آخره فظان
 مع صلة المشتمل على هو متقدده قيد واحد وكذا الموصوف مع صفة فالمقصود
 عليه في قولك انما جاءني من كرامة يوم الجمعة امام الامر هو اني على الموصول
 مع صلة وفي قولك انما جاءني بهل عالم هو الموصوف من صفة **قوله** فقد ربحوا ما هم
 زيد بقدر ما يصر الاريد وذلك للتقدير هو ما يصر احد الاريد فيصغر الضرب في زيد
 وكذا الكلام في التقدير الآخر **قوله** وكذا اذا قلت انما زيد يضر بغيره
 تقدير ما زيد الا يضر وذلك التقدير هو ما زيد يفعل فعل الا يضر وانما
 فضله لانه من غير مستند اليه على سند **قوله** ولا نقس له في ذلك
 اي في جواز التقديم والتأخير عليه اي على ما والا وتوحيد ضمير ما باعتبار كونها
 معاً طريقاً واحداً لتوضيح ذلك اي ما دال اهل في افادة التوضيح اذا حاصرت
 الى اعتبار تضمن معنى شي اخر واخر ما سببه معه والقبول بعد التلاخي والجملة
 بعينه بخلاف انما فانه كالرفع عليه في تلك الافادة وانما لم يفعل فرع عليه لان
 للتوضيح ايضاً ما ذكره حديث التضمن والماسية انما هو لاطهار المعنى الذي
 الذي تطرق اليه حياء واختلاف الالتي ان مرتبة الفرع معي ان يكون في من
 مرتبة الاصل وايضاً التقديم والتأخير في ما والا غير ملتبس بالمقصود عليه
 هو ما مل الاقدم قد تم او خوفي انما ملتبس اذا دلالة بها على تعين
 المقصود عليه الا يكون الخبر ان خبر فلو جاز تقديمه لا لبس بغيره وانما لم
 يعكس الامر في انما لان المقصود مقدم طبيعياً فقدم وضعاً ولذلك كان
 تقديم المقصود عليه في ما والا نادراً وقد يقال انما قال هو دال الى الالتي لم
 ملتبس بها رايان الالتي قد رتفع بالنظر الى حال الخاط **قوله** وكذا
 قدر اي قدر انما هذا لك تقدر ما هذا الالك وانما لك في تقدير ما هذا
 تقدير ما هذا التقدير في الاقلية المذكورة مع قدر الاول ما هذا الالك

وانشاء ما لك شي الا انه او كانه فضله ليسني عليه حدث الاجتماع مع لا العاطفة
 فان قلت كون المقصود عليه في انما هو الجواز الا يضر من قولك انما انقلت هذا
 ما قاله الا انما شهادة التقدم وقوله وانما لدق ذكرنا لان المراد قصر الدكر على
 اللذة قلت لا نقص انما بالمثل فلان تقدم المتبادر فيه ليس المقصود عليه
 حتى يكون معناه ما ذكرته بل العبرة على الخبر انما على طريقه قولك انما انقلت هذا
 وانما ثبت فلان تقدمه فيه اعتبار التاخير الذي اذ لا يمكن تقديره
 الا بقولك ما ذكرنا الا بالدق وقس على ما ذكرنا نحو انما شاعر زيد وانما قسني
 فانه قدم فيه الخبر لتوضيح ما على المتبادر على طريقه ما شاعر الاريد وما قسني
 الا ترى كيف قدر انما لك الا انه او اذا تخففت بالكونه تخلصت من رتبة خبره
 وقعت فيها جازمة **قوله** ولا تقول ما جاءني بغير زيد لا عمر والرواية في عمر وهو
 الرفع عطفاً على غير دقاسه على ما جاءني الاريد لا عمر وتضمن عمر عطفاً
 على زيد لانه الواقع موقع ما بعد الا وقل هو مرفوع تقدير لانه خبره ما بعد
 وجوب بضرورة اضافة غير اليه وانتقال اعرابه الى غير قوله لا عمر وعطف
 على زيد لمرفوع تقدير **قوله** واعلم اني همت بذكر شيء من ممدت الامر
 والطمحة وما كبحتم من ممدت الفرائس سطة والتأني الى اخر المعاني **قوله**
 بنا وما اي البناء على تلك التواعد فالاصافة لا دلي ملتبسة والذوق بالكم
 المارة بهت اي همت وادعت والمناجج الطرق الوهمه افديت اي احذرت
 والبارز انق لتأكيد يقال احد الخطام واخذ به الجمل الغلاة لا علم فيها
 والمعتسف موضع الاخذ على غير طرق اي محكم ومعدك عن الجمل ما لا يك
 الى الطريق المستقيم ومرتك اي ملك النابج والاجز الى المتغير لونه وطعمه
 والمطروق الذي رده الدواب كحوض فيه والنمر صيد الاجزاء العليل عراقرق
 العطش اي جنبها تصدتها والفضوال جمع ضالة والمتنورة المطوية فالوصول

الذي لو في هذا العلم من حيث اسما لك مني واسكن لغوهم حيث قواعد من حيث اسما
عبارات اسما كمن اعلم انما لم يعرفه واحد واختلفت العبارة لاختلاف اعتبار
قوله وحدت على صيغة الحكاية في نسخة معول عليها اي جمعت لك منها اي من
الواعد والمناج والاعلام وقيل هي صيغة غيبة فاعلمها ضمير العلم اي جمعت
لك من الضوال المسودة باليت عند احد مجموعته وهذا بيان كلامه في خبر
اي فت قدرت عليها اي على تلك الاثمة ايت عطف على ائت فاعلمه الخط
و ناعل بقرينة ضمير او انعكس اي ايت به الخط ومنت من ان يعرف فيما شئ
الرباعل وعلى هذا فاضم الواعده من الحذف الشرطية الى موصوفها اي ائت انما هو في
شروطها اعني عليها لا في خواصها وقيل فاعلمت ضمير الاثمة اي فتت الاثمة بقرينة
به الخطل وهو الفساد والاضطرار في المنطق يقال خطل في كلامه **قوله** ثم
اذا كنت اي بقرينة الواعده وبنائك عليها ومنع المناج سلكك اياها و
الاعلام واسما لك طما وتعمل الاثمة وحدك عليها اذا كنت ممن تلك الدواعي
السليم الى صلا التمتع منضبا الى الطبع اي التوجه الوطء المستقيمة وصحبت كلام
رب العزة اي نظرت فيه بتامل في طم ومعاينة اطلعك اي تلك الواعده المناج
والاعلام والاثمة مع ما ملكه الدوق والطبع على ما وردك فاك اي في كلام
الفرقة مرا رد الهذه اي حوله السرور وكشف اي تلك الواعده واعلمها
وفضلت هي ايضا لك ما اجملة اشارة اولئك الواضحين الى نهاية بلاغة البشر
المعارضة على المعارضة حتى انتهى الحال بهم الى ما لكم وسبي اولادهم منكم والهم
بلا جالاعلي ان القرآن معراج يمكن للبشر الايمان بالوارثه او بدائنها من قبل علم
الكلام **قوله** فان طلاك اي شرط مع تلك الواعده وحواتها الدوق والطبع لاها
طلاك ان من علم المعاني دون عده من العلوم والا اي وان لم يختر علوما اخر
بلا اختار هذا العلم خط طال اي فائدة فاقدم او ما جرى اي من قبل هذا العلم

ومن عده وكده ولاخر ومعني لا عجب والصح سواي مضى شرق **قوله** اسد كراي سيد كراي
سبل التفضل وبين التكت منه وان شئت في باحث الفصل الوصل انما اعالية
الي ان الخيرة براد بمعنى الطلب **قوله** الثاني ان الثاني من علم المعاني وهو ان الطلب
تعلن في ذكر الثاني من فقال هناك الثاني الاول فيما يتعلق بالخبر والمسا طه ان يقال
ههنا الثاني الثاني اما مبتدأ محذوف الخبر محذوف المبتدأ اي الثاني من الثاني من
اين الثاني الثاني **قوله** استد عليها المتعام وذلك لان بيان احكامها م الطلب
على تلك المقدمة اعني بيان ما لا يد للطلب منه وبيان توجهه الى نوعه والبنية على اوائه
في الكلام والبنية على كيفية توليد اوابه لما سوي اصلها اي اصولها لكنه وجد له من
على طريقة قوله كذا في بعض نظمكم تعفوا في المقدمة مقامات اربعة وهي اي المقدمة المسجلة على
المقامات الاربعة فلفظه مني مبتدأ خبره ان لا ارياب الي قوله اظن الكلام الى
التصديق لا وارب الطلب فالتعام الاول اعني بان ما لا يد للطلب منه ان الطلب لا يد له من تصور
اما اجمالا كتصور شئ ما او تفصلا كتصور القيام على بهتة خصوصه مثلا للاصباح ووجه
الطلب نحو المجهول المطلق ولا بد له ايضا من مطلوب لانه نسبة بين الطالب والمطلوب
واما اخره مع ان الاستد على التصديق بطا انه يستدعي في مطلوبه ان يكون
وقت الطلب ويدكر غيبه انه قد لا يستدعي امكن حصوله وقد يستدعي **قوله** ولكن
به المعني اي استدعاء الطلب ان لا يكون مطلوبه حاصل وقت الطلب فانه يستدعي
به اي مواضع شتى منها قوله واشنع طلب الحاصل توجه الى غير حاصل وقوله اشنع
ان يكون المطلوب الاستهنام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصل الى غير ذلك
من نظائره في توليد المناج ومنها قوله في الساب الرابع ولا نطقن هذا طلبا
لما صدر فان الطلب حار وتوجهه الى الاستهنام كانهت عليه صدر الثاني **قوله**
والطلب هذا هو التعام الثاني اعني بيان توجهه الى نوعه وانما عدم بالاستدعي امكن
المطلوب من كون موهبه سلبا لم يرد الا ههنا ثم انه فان الطلب مظنة لكون مطلوبه

معلوماً ذلك حال الانقسام على الساطع والاضواء المستديرة باية ايد وما يستدعي التواتر
 فهو منه كالواحد من العدد **قوله** اعلم ان عدم استبعاد الامكان كجامع استبعاد الامكان
 يعني الاستبعاد وكجامع الامكان ايضا والتميز في المستحلات والممكنات المستبعد
 وتوحيها **قوله** ان لا اوكظ بين الثبوت والاستبعاد فانها تفصيل التام والاختلاف
 في ثبوت الوجود والعدم على ما قرر في موضعه والحاصل ان المطلوب بان يثبت
 اي مدرك مطلقا واما استبعاد تصور المحرر العقلي ولا بد من اعتبار الحصول لغيره لانه
 المقصود بالطلب لا كان المحرر في نفسه وخارجيا صار الا ان اربعة حصول ثبوت
 او استبعاد في الخارج وحصول ثبوت او استبعاد في الذهن ولا يعني حصول استبعاد
 القيام في الخارج الا تصادف الذات بذلك الاستبعاد في الخارج ولا يلزم فيه كون
 استبعاد القيام وجودا او ثباتا في الخارج **قوله** ثم اذا لم يرد الحصول في الذهن
 على التصور التصديقي اي اذا لم يرد على حصول المدرك التصوري حصول المدرك
 التصديقي لم يخاف ان لا يتم المطلوب ستمية حصول ثبوت مدرك تصور اي مدرك
 تصديقي في الذهن وحصول استبعاد مدرك تصور اي مدرك تصديقي في حصول
 ثبوت مدرك تصور او استبعاد في الخارج واما ما لم يخاف ان لا يتم التبادله ان
 يكون الانقسام ثمانية حاصله من ثمانية الاربعة الاولى في قسمي التصور والتصديقي
 الا انك تعلم ان المدرك التصديقي لا يطلب ثبوته ولا استبعاده في الخارج بل
 لا يتصور ذلك بخلاف المدرك التصوري كالقيام مثلا فانه يطلب ثبوته او استبعاده في
 الخارج فظهر ان المراد بالمحصلة كما استشهدنا اليه هو المدرك مطلقا ولذلك استشهد
 جميع الحكماء وان المراد بالتصور والتصديقي هو المتصور المصدق في اي
 شأنه ان يعلق التصديقي به فلا اعتبار على عبارة **قوله** طلب حصول التصور
 حوارجا على ان يكون صحيح طلب جميع التصوري في الذهن والحال انه متصور حاصل
 فيه فليزوم طلب حصول الحاصل في الحقيقة والجواب ان تصور الشيء على ما يتبادر

في الجهل والتفصيل فالانسان اذا لم يتصور شيئا أصلا لم يمكن من طلبه قطعا واداء
 تصور داما اجالا بان ادركه من حيث انه شيء ما او تفصيلا بان ادركه باعتباره
 مفهوم شخص من مفهوم شيء ما كالانسان مثلا فيكون تفصيلا بالقياس اليه لكنه
 ان يطلب حصوله في الذهن ولم يكن ذلك الطلب متوجها الى ذلك الحاصل من حيث تصور
 بل الى مرتبة غير حاصلة متوضعة بها ذلك المحرر او رداد بها فحصل ذلك الفصل
قوله ووجه ذلك اي وجه رجوع طلب حصول التصور الى التفصيل المحرر او تفصيل
 الموصل واما قال الفصل بالنسبة الى الفصل وكل وجه لا يطلب التصور
قوله اما النوع الاول من الطلب فهو التام في هذا هو المقام الثالث وهو التام
 على اورد الطلب وكما علم بان التام في الاستدعي المكان المطلوب وكان من المستبعد ان يطلب
 العاقل ما لا يمكنه ان يجرى ان التام في الحال العقلية لكون غير الواقع في الزمان
 الماضي واقفاه وفي الحال العادية كعود الشباب والى ان ادعى في الممكن وجب
 ان يكون مستبعدا بحيث لا يتوقع ولا يتطبع فيه فان المتوقع يستعمل في فعل المطروح
 في المتوقع اقوى من الطبع ولذلك قاله لا لك طاعية في وقوعها **قوله** ولما انما
 المسبب لا تقدم ان يقال داما النوع الثاني فالاستدعي الى اخره ان لا يعدل
 عن ذلك لانه لا دليل على انحصار النوع الثاني في هذه الاربعة سوى انما اورد
 لا بعيد غير الظن فادور الكلام على وجه لا يتطرق اليه من حيث ان لا يشبهه في ان لا يشبه
 الاربعة من النوع الثاني ولو سلمت هذه الطريقة والحق التام لا شوب لعدم انحصار
 النوع الاول فيه قد يقال انه لا يعلم حال الشيء بانه المحرر في النوع الاول
 يعني ذهن الخياط في مادي الراي ضروري في سائر الادوات الخشبية المذكورة صدر
 الكلام الكتاب ان حالها اذا فادور وكذا اما يحصل لذلك المحل اذا اراد الترتيب
 مع كونها في سائر الاول في هذا لا ولي مع ان الافتتان في ذكر النوعين
 ايضا **قوله** والاستدعي بالطلب حصول في الذهن الاستدعي انما انما اربعة

من تلك الستة المنحصر فيها اقسام المطلق لان التصور لا تصور مدرك ثبوت كالتصور وانما تصور
استغناء كالا اقسام وكذلك التصديق اما ثبوت مدرك هو التصديق الا
واما استغناء وهو التصديق السليم واختار ان التصديق هو الحكم وحده كما هو
منه الاول وقد مر في التقسيم لان مفهوم وجودي واستغناء الحكم التصديق
من تصور طريقه ظاهر لاستغناء الحكم على شئ او شئ من غير ان يصور بوجه ما **قوله**
ثم المحكوم به اشارة الى ما هو المشهور من ان كل واحد من الوجود والعدم يحول
حولا لا كقولك زيد موجود او معدوم وقد يحول ساطع كقولك زيد يوجد
الكتابة او يعدم عنه الكتابة فالقسم الاول من تصديق بسيط وسطي
بما الطالب له بسيط والثاني من تصديق بسيط وسطي كقولك زيد يوجد
له مركبة وفي قوله ثابت او متحقق او موجود كيف ثبت تنبيه على انها اللفظ
مراد منه مطلقا لا عليه ظهور المعترضة وجعل المحكوم في ما لا انطلاق ثابتا
الاستغناء مطلقا لانه محقق قولك الانطلاق متحقق وفي ليس الانطلاق يقرب
استغناء القرب لانه محقق قولك الانطلاق متحقق عند القرب **قوله** لانه لا يصدق
على هذين النوعين وذلك لان التصديق يتعلق بالثبوت والاستغناء قطعا فان
يتعلق ثبوت شئ واستغناء في نفسه واما ان يتعلق بثبوت لغيره واستغناء لغيره
قوله لا يحتمل الطلب الا التصديق لان التصديق لو وجد شئ او يعدم قد لا يكون
حاصلا في طلب بهذا البسطة وفي المسند اليه انه قد لا يكون متصورا
فيطلب بغيره واما المسند اليه النوع واليوت والاستغناء على الإطلاق
فمتصوره بغيره حاصل لكل عاقل فلا يطلب هذا النوع الثاني يحتمل الطلب
التصديق وطريقه بمعنى انه كجوابه ذلك لا بمعنى ان كل فرد منه كذلك اذ ما كان
التصديق في طريقه في هذا النوع ايضا به سياتي في معنى الطلب بالكلية كقولك
نصف الاثنين **قوله** واما الامر والشيء والنداء هذه الثلاثة من القسمين السابقين

ملك

ملك الستة اعني الحصول للنفس الى الخارج وقد حصل الاتفاق في الخارج لا في
وما اختاره مدعي آي شئ في غير هذه الا ان المطلوب انما هو كلف النفس
لان حصول استغناء الفعل الى الخارج محال وقد عرفت جوابه وقد يقال قد مر ان
الامر والنداء معا لانها لطلب حصول ثبوت متصور الى الخارج كما ذكره واما
شئ للنفس فيكون لا يتحرك لا يتحرك لانه اظهر وان جاريا لعل لا يتحرك
قصدا الى الامر كما سياتي في محققه **قوله** والفرق بين الطلب والاستغناء
قد بينا في استغناء لطلب الحصول الذاتي والامر والشيء والنداء لطلب الحصول
الخارجي فاما امر زيد لوضع الفرق بين الطلبين فقال انما الاستغناء طلب هو
في الخارج ايجل طلبك متعلقا بما هو ثابت في الخارج كالانسان كقيام زيد
مثلا يحصل في ذهابك فثبت له مطابق اي صورة لصورة او تصديقية مطابقة
المختص به والتصديق به انما يتبع في الخارج فنقش الذهني في الاستغناء تابع
لما هو في الخارج وفيما هو في الاستغناء متبوع له لانك تنقش في ذهابك مطابقة
او استغناء خارجي ثم يطلب حصوله الخارج فيحصل فيه والنضاء في هذا الفرق
اذا كان متعلقا بالاستغناء والمطلوب بالامر والخبر حاصلين في الخارج واما اذا
لم يوجد كقولك العنقا و قولك احضر ابن اخي معي كونه ما في الخارج متبوعا
في الاول وما يجاني الثاني نوع خاف فان قلت نحو علمي ونفسي معنى الانسان كونه
فانما يطلب حصول النقش الذهني لما هو في الخارج وليس استغناء فلت المطلوب
الحقيقي في الاستغناء كونه كذا في العلم والعمى والغنى واما العلم والغنى فهو
الى ذلك المطلوب فيكون مطلوبا متبوعا والمطلوب الحقيقي في كونه علمي هو العلم وهو
خارجي لا نقش ذهني واما العلم فهو متفرع عليه تابع لفي الحصول فان قلت اقول
في كونه علم وانهم قد استغناء لطلب حصول النقش في ذهن الطالب واذكر طلب
الحصول في خارج ذهني اعني في غير تلك الاشكال ومن زعم ان المطلوب الاستغناء

مختلف

ان يوجد شي في ذهنك وجودا غير اصله وبتو اعلم ان يوجد شي في ذهنك وجودا اصلا
 هذا بعد عن الصواب **قوله** وتوفية هذه المعاني بربها انتقاس ان شيا
 في الذهن وتكون تلك النصوص مطابقة لما في الخارج بمعنى الاتحاد في الامة او
 بحسب اخر صحتها اي في التصور والتصدق بالبحر والاسد الال لسد على
 آخر **قوله** واذا قد غزت هذا المعنى الرابع من الادب وهو التمسك على كسفة
 الوليد الابواب المحيطة لما هو اصلها ونقطة ادمعوله لمضون حرا ناعا على كسرى
 ان ينس والمجيب على ان ينس اذا قد غزت اي اطلعت ومارفع عبارة على
 الشئ التي بينها وما يتفرع فاعل كيف يتفرع وعلى سبل المحلة متعلق ينس
 واذا لا يد لعل قوله في كسرى وضمير للينس الا جازي **قوله** ثم الحصول تعني
 ان ينس منها احوال الالة اذا امتنع اجزاء هذه الابواب على ما فيها المحل
 حصلت بمخونة المعاني على ما كان اخرها من تلك المعاني ونورد لذلك اقله
 ولا يتعرض ان افادتها لمد المعاني على سبل الجازاء والثانية بل ذلك يعلم من
 التواعد البليانة المستمدة على بيان اقسام الجاز من المرسل المستعار الا على
 والبسعي الى غير ذلك مما حاصله وعلى بيان اقسام الثانية فادار وجه الى تلك
 التواعد واستخرج منها احوال هذه الحركات المندرجة فيها صا والبيان
 ومن منها بطران المطلع على الحواصص في الكلام في الطلوع معا واللام
 في ليل او نارا متعلقة بضمها والضمير للفضول ومارتق متعول ملاذتها
 إشارة اما على علم البيان في متعلق بالبلانة او الى باب كيفية التفرع
 بالتوصل **قوله** كما اذا قلت تمثيل للتقدم الكلية المعززة اخرته على نحو تمثيل التوصل
 بالمفردات ولفظ ما كانه وقيل التفرع كما امتنع اجزاء التمني اذا قلت **قوله**
 والحال ما ذكره كونه كون تلك خطا بالنسبة الى اي حركة من حركاته قصد الى الحاد
 لارالة الهم **قوله** فتطلب بالقب على الجواب للشي الذي تضمنه امتنع العلم

كن

يمكن احراز التمني على اصله فطلب **قوله** وولد بمخونة قرينة الى معنى السؤال كما قلت
 او هذا تخميني الا انك ابررت في معرض التمني اظهارا لجنبك الحديث مع كونه مستبعدا
 غير مطوع فيه واما الى الشكوي من صاحبك فله انهما م شاك **قوله** في عام
 لا يصح امكن التصديق بوجود الشئ وذلك بان يكون لك في التصديق
 بعدد وناية ابراز التمني في صورة الاستغناء اخرج المتي في معرض
 ما يمكن حصوله اعتناء بانه **قوله** وكذا اذا قلت لو يا تمني ان تترك
 في الوطف ما والى الواو واورد لفظ كذا بدل كماله ليس من ابواب الطلب
 لكنه ذكر منها باعتبار ان غير التمني وله التمني بمخونة قرينة الى او قال يا
 ذلولاه لا يمكن اجراءه على اصله بان يحل الجواب محذوف فاعمل لفظ المضارع
 على التصور اذ غيره مما يناسبه فلما نصب المضارع بعد الفاء في حوزة وجب
 ان يراد به معنى احد الاشياء التي ينصب المضارع بعدها في جوابها الذي
 يليق بالمقام هو التمني ووجه المناسبة بين لو والتمني ان لو تفيد رغبة في افعال
 والتمني طلب المستبعد وقوعه **قوله** فيما يفيد لو متعلق بالحصول اي طلب الحصول
 لحصول الوقوع في تقدير الوقوع وسبب سببه خبره هو بعد المراد وغير
 الالوب لان جعل ايضا ليس من الابواب المحسنة وقال باللفظ ذلولاه لم يحل
 على التمني فالنصب هو القرينة وبعد المراد هو الحصول هو المكسب المحسنة فان
 بعد المراد هو بمرله الاحالة او الاستبعاد في التمني **قوله** اذا اذا قلت هذا من جملة
 احله ابواب الطلب فذلك عاد فيه الى الابواب المذكور في لو وجعل **قوله** من رآه
 لا ينزل اي تعلم منه ذلك بقرائن الاحوال **قوله** امتنع انما شئ ان يكون مطلوبك
 ما لا يستغنى عنه في الاتزل تصديقك كمال نزول صاحبك وجودا لا عد ما يكون
 بحال نزول من حيث العدم حاصل لك ايضا واما قال وتوجه قرينة الحال الى
 نحو الاك لمظهر معنى الرض اذ ليس المحصول الحقيقي عرض الزوال بل عرض كونه

قوله العلم بحاله اي كمال الابداء وهو انه واقع والصواب ان يقال وتوجه الى ما لم يسه
 ما لم يعلم اذ لو كان التحسين مجهولا لكان الاستفهام على حقيقة الالاهة استفهاما
 اعني الالاهة في استحقاقه مجازا وانما اعتبر منها بحسب الاستحسان ليكون الانكار على
 والرد اقوى فكانه لم يأت شئ من هذا القول الا لافعله ولم يعبره في الجواب
 لانه في نفسه مستقيم جدا والوجه في استحسانه والتوجه على ظاهر كلامه الالاهة
قوله بل تجوز الالفك او غير نفسك اي لا تجوز غير نفسك فاعلم ان طاهر طاهر
 الصديق بان هو الاب بل هو هو الابن او غيره فيكون تجوز الغير كغيره
 بانه تجوز نفسه حاصل قطعا فوجب الحمل على ما يار القام من الافكار والتوجه
قوله امتنع ان يطلب العلم بتأديك قبل المناسب لعدم لادبيك والامر من
 لانه اذا استفهم عن احد طرفي الغرض مثلا فاما كان زيد كان المطلوب العلم
 بغيره اثباتا او نفيًا لكن يذكر احد طرفه لزيادة اهتمامه والاشياء كلها
 ان يقول وتوجه الى الخواص تا دى فلانا وتولد منه العبد والفرع
 الذي استخرج عن وجه الاستفهام اليه كونه معلوما في الحال يعني ان الذي استخرج
 قطعا فمتنع ان يتوجه اليه اهتماما اثباتا او نفيًا **قوله** واستدعي سببا محمول
 الحال فيه ما قد عرفت من ان اعتبار شئ محمول الى حقيقة او الاستفهام على
قوله امتنع معرفتك عن الاستفهام اي امتنع ان تستفهم عن وقوعها
 اولاد وتوجه لانها معلومة الوقوع وانما قال الظنني لا اعرفك لانه لا كان
 تصلفه محصور من الكلام عرفانه به كان علامة لطفه انه غير عارف به والالم
 يتصلف محصور كما ان الاقدام على الالاهة علامة لبيان التاديب والالاهة
 لم يسي **قوله** امتنع المجي عن الاستفهام للعلم بحصوله وولد بموتة القصة الغير
 المجي وانه في موقعه وقد يستدل بالحكم المجي ايضا **قوله** وتوجه الى المطلوب اي محصور
 بمقتضى العلم بالحصول مثل ما ان غير المدعي وتولد منه البحر اى نسبة الى البحر وحمله

والبحر اى الى الملاحة الى التسليم وهو في اللغة المباشرة والمناظرة في العلم **قوله** الى البحر
 اعرف لانه الشتم ولا تنس وتيس المراد الذكر والرفان بل التهديد **قوله** وتوجه
 الى غير حاصل يرد عليه مثل ما تقدم من انه تنقضي امر النبي على طاهره وانما هذا
 بمعنى الاكترات بالانته في التهديد لان عدم المبالاة بامر الله افق من عدم اعتبار
قوله وتوجه الى غير حاصل مثل تباد الشكوى ذكر غير الى اصل منها واقع في موقع
 لا يجه عليه ما عدم ثم ان هذه المعاني المتولدة المبينة على المناصب العرفية والالاهة
 الظنية بينهما وبين المعاني الاصلية للاولاد الخمسة بينهما من لدن سلم
 وطبع مستقيم فلا يلبثت الى انكار من يحكم بما لا احتمالات العقلية طالما
 للبراهين القطعية وكل علم له مرتبة لا يورث عنها والالاهة العلوم الظنية
 باسرها وكان احتمال التولد والتولد في هذه المعاني شارة الى ان هناك علاقة
 قطعا وان كانت حجة في بعض المواضع جدا **قوله** ونعصر ذكر من المتولدات للثقتي
 واحدا ولدا منها غيره وللأمر اثنين ولكل واحد من النبي والالاهة واحدا
 ثم اشار الى ما ذكره من اسان المتولدات كالفهم شذوذ فان من لا يفتني
 بهذا المقدار من البيان لا يستفهم ايضا ما هو اكثر منه كادل عليه المثل من لم يفتني
 ايضا لم يصح لم يستفهم صباح **قوله** الاول شرع في تفصيل احكام الاولاد
 الخمسة وقد تم التمتي لعمومه وحرمانه في الممكن والمتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة
 سببه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنبي لما سببه الامر في احكامه **قوله**
 مي ليت صدق قد استمرى كلامهم ان مثلا موضوعه للابدية ولم يردوا ومن
 ان من موضوعه للابدية المحض الذي وضع له الابداء باراه حتى يكونا مترا
 بل ارادوا انها موضوعه لكل ابدا خاص متعلق بسبب محصور من حيث افعال
 لها رابطه احدهما بالآخر وعلى هذا الوجه ليس معنى قوله لست موضوعه للثقتي
 انها مرادفة بل معناه انها موضوعه لكل من محصور عن رضى لمحي محصور في

مختص ذلك على ما سعى في جاحظ البيان ان شاء الله تعالى **قوله** واما لو لم يكن قبلها
 ايضا فيفيد ان بالوضع معنى التثنية فلا يصح دعوى كون ليت وصدا موضوعا له فاجاب
 بان الوجه في افادتها معنى التثنية ما سبق من انه اذا امتنع حملها على معناها الحقيقي
 تولد منها معنوية المقام معنى التثنية فليس موضوعا عن التثنية كلف **قوله** كان الحرف
 اورد ولو لم يكن كان لعدم الجرم ما ذكره من التركيب نحو ان يكون كل منهما كلمة براسها
 فان الحرف في الحروف بعد **قوله** ما خودة منها اي من هذين المستعملين
 لا فائدة التثنية وفي قوله مركبة وهو خبر ثان لان سائر الظاهر ان كان مركبتين
 حالان ضمير منهما او يعال مركبة منها ومن لا **قوله** مطلوب باحوال من ضمير مركبة الحالة
 محذوف اي بالترام التركيب فيها والاصل ان لم يرد لو اذا كانا معرودين
 تعيدان مجرد معنى التثنية على سبيل الجواز وادراكها مع لا واما الرتبة المعنى
 لا لا فائدة بل ليتولد منه معنى التثنية في الماضي ومعنى التخصيص المستقبل
 واما لم يجعل الترام التركيب لا فائدة بالتخصيص والتثنية لم يستلزم اربابا بل وسط
 معنى التثنية رعاية للنسبة بين المعاني وفيما ذكره تنبيه على ان التخصيص
 والتثنية من فروع المعنى المتولد من الاستفهام والشرط لا بان براسه كما هو
قوله للاستفهام انا بظهر فيها اذا كانت متقطعة بعد الجبر كقولك انها لا بل
 ام هـ فان الاله منها على الاستفهام هو ام لا غير ومن لم يبعد في كلمات
 الاستفهام جعلها عائدة الى الفقرة داخله في حكمها ولذلك لم تعرض لها
 المصنف تفصيل كلاما استفهاما وعجتها بملأها حرف مثلها واما قال تعالى
 ايا ان يكون اصلها ايا واذ ان لا ووجه منزه او ان وهدف احدى ما
 اي وقف الواد او اعانها في اليا لم يكن الا غير ممكن ياتي ذلك الفصل
 فانك تعرف ذلك الا بالانه يقتضي مقام التخصيص وقد عالج الكسبي
 عوض عن ايا المحذوفة واختلف في ايا انه تعالى نزل او فعلا ان كان

يختلف

يختلف الى ان جعل علما **قوله** واما لو لم يكن قبلها
 بل تعما واما اخره عن التخصيص احد هما لا مفهومه سبلي ثم عاد في التوضيح الى ترتيب
 الاحمال اعني على الكلمات **قوله** وهو طلب تعين الثبوت او الاستثناء في مقام
 التردد وذلك لانك اذا تأملت ادنى تأمل ظهر عندك ان السائل يعلم قطعا وقوع احد
 طرفي التخصيص واما سأل عن التعيين وشراره منها الى ما سبق من التثنية على حال
 التصور تانيه التصديق واما لم يذكر التصديق فيما سبق لانه اراد هناك الجواب عن
 اشكال يخص المصور في على ما ذكره او لاس ان الطلب لا يصح بلا تصور احمالا او لخصلا
قوله تقول في طلب التصديق بما قدمه على طلب التصور لان طلب تصور المسند اليه او
 المسند من حيث انه مسند اليه او مسند ما فرغ عن التصديق بالاسم لا يبين
 وادور للتصديق مثالين احدهما تصديق بسيط في صورة جده فعلية والاخرى في
 جده اسمية وجعل الطرف مسند ابناء على انه منقسم معنى الكائن الذي هو المسند
 في الحقيقة ثم ان قولهم ان مثل قولك ايسر في الانام على طلب تصور المسند اليه او
 او غيرهما مبني على الظاهر توسعا لان تركا ان تصور الدرس حصل حال السائل قبل
 الجواب وبعد على وشيرة واحدة لم يرد بالجواب في تصورهما شي والتحقق المطلوب
 هو التصديق فان قلت حاصل فكيف يطلب قلت الحاصل هو التصديق بان احدهما
 لا يعينه في الانام او المطلوب هو التصديق بان احدهما يعينه فيه وهذا ان
 مختلفان بلا اشتباه الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعين المسند اليه
 احدهما وعدم تعينه في الاخر وكان اصل التصديق حاصلا نحو احكموا انان
 حاصلا والمطلوب هو تصور المسند اليه من حيث انه مسند اليه كما ينبغي عليه وانه
 الحثية اسارة الى انك التصديق المطلوب قائل وقس عليه نظيره **قوله** حصل
 الانطلاق وهو منطلق إشارة الى قسمي التصديق في صورتين مختلفتين كما مر
 في الفهره ولا يصح ان يحلل باسم المسند لانها ليعين احد الامر من حصول

اصل التصديق فيها به الطائفة للتصديق وضعها **قوله** اتصال ام غير متصل
بانه لا يسيل الى اتصالها في قوله بل عندك غير وام شرد ان وقعت الهمزة
في الاصل شرط التصديق فيها احدى المستويين والاخر الهمزة واجبت ان المتصلة
وليها مفرد والاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها وبحوز الحاء من وليها
كما عندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والحق زيد ام عمرو
جواز حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة حسن فادكر المذهب من قبل الحق ان
هذا اشكال ويصح ان يقال بل في اسم المنقطعة لانهما اضرب عايتين وطلب الحكم في
ساقاة بينهما فظهر ان ام في الاتصال لطلب التصور وفي الانقطاع لطلب التصديق
في كالهزة **قوله** دون ام عندك بشر ما يقطع عما فان قيل المنقطعة يجوز ان تقع
بعدها مفرد كقولك ام ساء فيصح ان يقال بل عندك غير وام بشر على الانقطاع
فلا حاجة الى اعادة الجرح فلذلك يجوز مشروط بكون المنقطعة بعد الجرح والاولى
بالمتصلة اما عقبة الاستنهام فيجب ان يكون الواقع بعد الجرح فلهذا افاد الجرح **قوله**
وتبع عطف على امتنع اي ولا اختصاص بل بالتصديق فيجوز بل عندك فسلك من
محو جرح عرف بغير التحصيل في حصول التصديق بهما القول وان الكلام في
انما على اوجهه فالاستنهام فيه انما يكون لتبين المعامل وتصوريه بين
بشر تدافع وانما لم يمتنع جواز ان يحل محل فاعل فعل محذوف فسرده هذا المذكور
فلا يكون هناك تخصيص وتذاع كنه مستقيم وكذا الحال في بل زيدا عرفت
المبادر بالتحصيل وان حمل المحل التقديم لغرض اخر وحل مبتدأ مفعول
لمحذوف مقدم مشروان لم يكن الفعل بعد الفعل عنه لكن كل واحد من الصالحين
بعد تبيين وان دون بل زيدا عرفت فانه غير متبع لان المحذوف المفسر جار مجاز
مؤخر لانه عامل فاصلة التقديم على محموله وكذا لم يقع ارجح عرف وازيد عرفت
لان الهمزة قد يكون لطلب التصور وتعين اني عمدا والمفعول فلان تدافع بينهما وبين

وقوله لا يستحق تعلق بفتح **قوله** وادلم استخبرت من البعاض في صور التقديم
معنى قد سبق المسند اليه التقدم في الذكر على المسند اذا كان مكررا كما تقدم
للتخصص وادكان منظر كان تقديم اللفظ للتقوي فوط وادكان منظر
اصح لتقديم التخصص والتقوي على سواه وان المفعول سواه كان بوسطه او بدو سواه
معلقا بالفعل كالتنظير اذا قدمت عليه افادت التخصص ما عاكبا او دايما فاذا
استخبرت ذلك عرفت فيجوز بل زيدا عرفت وبما يوم الجمعة عرفت وبما في المسجد
صليت وبما راكبا جيت وعرفت عدم فيجوز بل زيدا عرفت وبما يوم الجمعة عرفت
عرفت وادع من انما يتبع ايضا انما تا واجب بانه اراد ان لا يقع من قوله
ولا يلزم من انما يتبع مرفوعة اخرى بي ان بل في اصل بمعنى قد المقتضى للفعل
فلما تارق اليقينا اذا صدره في الكلام كما فيما نحن بصدده وادلم تجد في
بل زيدا قائم سلك عنه ذالمة وعرفت ايضا انه لا يقع شئ من الصور المذكورة مع
الهمزة لكونها صاحبة لطلب التصور فلا تدافع وليس فيها ايضا جهة اخرى تخصيه
بفتح فلا يتبع اصلا وانما قال عكسك ان تسدي لانك استحصار ما سبق يحتاج في استخرج
ما طوي ذكره الى امل **قوله** ولا بد من ان يحل محل المصارع كما استلزم انما
يجوز الواضع كالي السين وسوف فكان الاولى به ان يقول بل يخص المصارع بالسين
فان قوله لا بد يوم ان يحل محل معنى ذلك التحصيل وليس هناك شئ لطلب التصديق
وهو جار في الامور الواقعة في الحال الماضي والاقبال على سواه **قوله** فلا يصح اي
لا يصح ان يراد بالمصارع الدائر عليه بل معنى الحال سواء قصد الاستنهام حقيقة
كقولك بل تقرب زيدا اي الان او قصد به الاسكار كافي المثال المذكور في الكتاب
والتعقيب بالجملة الحالية اعني هو خوك تعليل الاسكار ووجه لطيفه على قصد معنى الحال
بالمصارع لان مضمون تلك الجملة واقع في الحال ومقارن لعامله **قوله** في ان يكون تعلق قوله
على نحو اي لا يصح ان يقال بل تقرب زيدا كانه على نحو التقرب باني ان يكون التقرب

في الحال **قوله** وكون هذا ما عطف عليه انما يستلزم ان يمتنع ان يكون
 يدعي للفعل اشتدادا بباطل من العزة وان اشتركا في ان الاستفهام بالفعل
 ادلى كما مضى وكونه ادعى له من وجهين احدهما ان ما يطلب التخييل في الحكم بالثبوت
 او الاستفهام وقد ثبت فيما سبق ان الاثبات والتخييل اما يتوجهان الى الصفت
 اي النسبة والذات اي المهورات المستقلة في المهورات ولا شك ان النسبة
 الصالحة للثبوت والاثبات داخل في مهورات الافعال ذواتها لا سيما في ذلك
 من حيث اختصاص اي ارتباط وتعلق بالافعال ذواتها في العزة والثاني ان ما يستلزم
 بحكم الوضع المحض الاستقبال ذلك انما يتصور فيما يحتمل الاستقبال ذات خبير
 اذا اعتبرت مهورا غير النسبة كزيد مثلا لم يكن في نفسه احتمالا او تعلقا بزمان واذا
 اعتبرت مهورا لشيء الوجود او غيره اليه حال الاحتمال التعلق والاختصاص
 فالذات من حيث هي ذات ليس فيها احتمال اختصاص لا استقبال ولا غيره
 وانما ذلك النسبة والافعال من حيثها محتمل الاحتمال الاستقبال فيكون هذا ادعى لها
 واكثر تعلقا بها وكان كونه مهورا للوجه الثاني ان يقول من لم يخص المصانع بالاحكام
 كما صرح به او لا يكون ادعى للفعل **قوله** استلزم ذلك يعني استلزم ذلك
 يعني استلزم ذلك المذكور وهو كون ما يطلب الحكم واستدعاء المحقق ورده عليه انه
 على الاستدعاء بما فلا معنى لاسنادها اليها اذ هو في قولك الفضل زيد استوجب
 الفضل لزيد الا كرام وحاجب عنه بانه اراد اعادة التعليل لظول العهد الا انه
 اعاده بطريق الاسناد وهو ان يقال ايضا وكذا في اشارة الى هذا الكلام
 استلزم من مهوره اختصاص له الا انه وضعه على مكانه كما وضع ذلك موضع خبر
قوله اظهر خبر يكون وانما كان في العذر ما ينافي اظهر له خول الزمان في مدلوله وضعها
 ودلالة بعض الاسماء المستعملة في الزمان بطريق العود من ذلك موضع **قوله** وذلك اي
 ولا يلزم من اختصاص بالفعل **قوله** على طلب استكراري اطلب حصوله في الخارج لانه

المراد

مراد وجوب الاستفهام لانتفاء عما عطف عليه **قوله** وهذا انتم تذكرون ذلك
 معيد للتجديد ايضا سواء جعل انتم فاعل على حذف بفسره المذكور كما هو المختار او جعل
 فان الحمد الاسمية اذا كان خبرا فعلا دللت على التجديد كما مر والفرق هو ان في ما انتم
 تذكرون زيادة تأكيد اما بالكرار او جعل فعلية واما متوى الحكم ان جعل اسمية
 وليس في ما تذكرون شي من ذلك **قوله** فترك الفعل موحى به من ادخلوه
 لان ترك الشيء مع ما يقتضيه اتصافا قوي ادل على ان هناك استدعاء في تركه فترك
 الفعل مع ما يكون ادخل في الابطال عن استدعاء التمام عدم التجديد وعن كمال العناية
 باعادة الثبات والدوام **قوله** الا من البليغ لانه الذي يعلم ان ما ادعى للفعل
 ويعلم كنهه الحد والعرف الى الاسم ويراعي مقتضايات المعانيات فلا يقول بل يرتد
 الى ادعاء قوي يدعي اليه كنهه سرية يوصفه واما غيره فهو محمول عن ذلك
 فلا يحسن فيه هذا التركيب المشتمل على بناء الفعل للمفعول ولسنا نذكر الراجح من العمل
 من نوعا ما بعد من كل احد بل على ذلك تلك الكلت المدطية فيه على ما سبق ذكرها **قوله**
 والخطب مع العزة في محاوره متعلقا بهون لان استدعاء في الفعل ليس ملك
 المهرية من الترخيص فاذا ذكر استمع الاسمية فكانه لم يعدل بها عن صحتها فاذا صدر خبر
 عن غير البليغ لم يتوصل حسنة ذلك النقصان الكامل فان قلت اذا دخل على الحمد
 الاسمية وقد قصد بالاستفهام طلب الفعل كما في قوله تعالى فهل انتم تذكرون عقيب
 قوله وعلمنا صيغة لئلا يكون لكم لخصمكم دل على الاعتناء بحصول الفعل ودوامه او قصد
 بالاستفهام الانكار دل على زيادة التقرع بازو وقع على سبيل الثبوت والدوام
 ما كان معنى ان لا يقع على سبيل التجديد والحديث فاذا قصد بالاستفهام صيغة
 يكون فاعل العود قلت فائدة التبيين على ان ذلك العود كالانطلاق مثلا
 في ما يزيد من مطلق مطلقه للاستمرار والدوام **قوله** من طلب حصول التصور بيان
 للتوسع الاول على معنى من المخصص يطلب حصول التصور وقوله على تفصيل حال المستبين

قوله فمن النوع الاول الصحيح منك بطريق تلك الكلمات على التي التي هي
ايضا تلك الكلمات فالستر في استوجب لا وصير المعقول المحذوف للكلمات وتل اي استوجب
اي على الوجه الذي يستوجب الكلام ذلك الوجه بقضاء المقام **قوله** تقول عندك بمعنى
اجناس الاشياء عندك يعني انك قد عرفت ان عندك جنس الاشياء على الاجمال
فتدرك عن خصوصية ذلك الجنس فاذا قال مثلا انسان فذلك انك تصور انك حاضرا عندك
وعرفت ايضا ان الكائن عند الخالق انسان وهذا الصديق انك انما اخبر غير الصديق
الذي كان حاضرا لك لتدل الحوائف هو ان جنسا ما لا اجناس كائنا عندك وكذلك
تقول في الكلام قصد ما تقدم او جهن احد هما ان هذا سوال عن مفهوم اعتباري اصطلاح
وما تقدم سوال عن وجود خارجي وثانيهما الاول سوال عما هو مفهوم مطلقا والثاني
سوال عما لرفع تعين في الجملة كانه قبل مدلول هذه اللفظة اجناس من جنس
فما يربط ما رادف تلك اللفظة ان وجد والاي مركب بعين مفهومها ولا يكون التفضل
الموجود في ذلك المركبات مقصودا بل يقصد مجرد تعين خصوصية مفهومها وقس على
قوله ما الغرض من هذا من مدلوله لغة فانه كما لا شك مثلا وتسمى مثل ذلك اعني
تعين لول اللفظ حدا فظيما واما نحو قولك الانسان سائلا عن تحديد ماهية الجنس
بعد العلم بمدلول الوضع على الخصوص وقوله ما الكلمة طالبا لحد الاسمي الذي يفضل مدلولها
الاصطلاحية بعد معرفة خصوصية اجمالها لكي يحاط بنحو حيوان باطن ولفظ وضعت
لمعني مفرد فهو باعلم بالعلوم التي اذ يطلب فيها ما يصل الحائقي الموجودة و
المفردات الاصطلاحية واما ما للغة فانه تعين بالمعرفة الاجمالية **قوله** اي
من الموجودات توثق في العبادات اراد اي جنس من اجناس الموجودات توثق
فيها كالتعريف مسان كلامه وقد صرح فيما بعد بان من الاستغناء للقول عن الجنس
ذوي العلم ويعلم منه حوز استعمال الموصولة في الجنس من ذوي العلم وغيرهم ايضا
بطريق التغليب **قوله** ادع عن الوصف استعمال في السؤال عن وصف او العلم او غيرهم

سورة

الستر في اللغة منه قولهم وما المفسر دون بان رسول الله قال المذكور ان بعد كثره الذكر
وكذا استعمال الموصولة في ذوي العلم قصد الى الصفة كقوله تعالى
والسماوات وما بينهما اي والقادر الذي بناه **قوله** ويكون بالسؤال عن الجنس
والسؤال عن الوصف وقع بين فرعون بن موسى ما وقع لتوقع هذه اللفظة
بينهما وجوب تدبر كقوله في الكشف **قوله** ان يكون فرعون وادابا لسؤال
انه اي شئ هو من الاشياء التي تنوهدن وعرفت اجناسها فاجاب
موسى بان سجد له عليه فوله تعالى من فاعاله الخاصة ليعرفه انه ليس بشئ
فما تنوهد وعرف من الاجرام والاعراض والمصداق اختيار هذا الوجه الا انه
فيه ما خرج الاعراض عن السؤال بناء على ظهور ان العالمين لا يكون الا
موجودا مستقبلا اي قايما بذاته لا بغيره وقال لما كان فرعون جاهلا
بالدلائل في معرفة الاشياء وكان يعتقد ان لا وجود مستقلا سوى
اجناس الاجسام كما هو اعتقاد كل جاهل لا ينظر فيكون معنى قوله وما رب
العالمين اي اجناس الاجسام هو ولما كان موسى عالما بالبداهات عن
الوصف اي عن سوال الوصف فقال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم
موقنين فذكر وصفه يدل على انه ليس من اجناس الاجسام بل حقيقة متميزة
عن جملة المكنات والشار الى ان تلك الاعتقاد من فرعون ليس من
الايان وحسب ما ذكره على النظر المودى الى العلم اليقيني بذاته وصفاته
فلم يطابق سوال الحوائف عند فرعون الجاهل تعجب الجملة الحاضرين عنده **قوله**
فعدل موسى الى وصف الظاهر الدلالة على وجود الصانع وصفاته لانه من
المتعلقة بالنفس ما تقدم من الايات المتعلقة بالافاق فقال ربكم وربكم
الاولين ولما ان فرعون سجد موسى نبيا على جواب لا يطابق سوال
استغناء به وحشة فاما ان سؤلك الذي ارسل اليكم لمجنون فعدل موسى

الى وصف اطرناك اطر من الالوان المتحدده اذ على صانع جدها
 نوع استمرار وعرض يكون فرعون ابنا به قوله ان كنتم تعبدون عجلطا عليهم
 حث لم يفتقدوا اليه منهم عليهم مرتين من فاسا لهم الحقا وحكمه جوابه
 انكرهم وتقال ان يقول لا يدخل في هذا الوجه لكونه للسؤال عن الوصف كما رغبه
 بل صباه على عدم مطابقة الجواب للسؤال فلو فرض ان السؤال عن الجرس فقط
 كانت هذه القصة بآية على حالنا لا يقال ان الجواب هو جوابه بالوصف مبني
 على انه حمل كلمة ما على السؤال عن الوصف لا بالقول بل مناه على الخطه في السؤال
 على النظر المودي الى العلم بحقيقة المسألة عن جاني المكنت كما ذكره
 ان يكون فرعون قد سأل ما نحن بوجهه ذاته كانه قال اي شيء هو على الاطلاق
 تفهنتنا عن حقيقة الخاصة ما هي موسى بالوصف بنيتها على ان خصوصية
 تلك الحقيقة بحجة عن شئ عتول البشر لا سبيل الى معرفتها انا الذي
 اليه سبيل هو معرفته بصفاته استدلالا بافعالها وعدم الطابق بين
 السؤال والجواب على هذا الوجه الذي لم تفرض له المص ظاهر ايضا ولا تخفى
 ان جعل هذا الوجه مبني على اشتراك بين معنيته اولى **ب** ما اشار اليه
 بقوله ويحمل الى اخره وهو الذي مال اليه العلماء حيث قال الذي هو كمال
 فرعون يعني ادعاه للربوبية ويدل عليه الكلام ايضا ان يكون هو الله هذا
 اكارا لان يكون للعالمين رب سواه فلما نسب موسى الربوبية الى غيره عجب
 قومه من جوابه فلما شئ بفرعون جفنه ونسبه الى قومه وطغنه حيث سماه
 رسوطة فلما ثبت بفرعون عفت والتهب وقال ابن احدث الطاغية قال
 العلامة وهذا يدل على صحة هذا الوجه الاخر **د** ان يكون فرعون قد سأل عما
 عن الوصف لما كان مقصوده ان يعرف موسى ربوبية كان هو الله على الوصف
 ليدكر موسى وصفه من اوصافه المحصورة به لا عن الخيول **و** لكون رب العالمين

عند

عند مشتركا وذلك لان مع ادعاه الربوبية للنفس كان معترفا بربوبية
 تعالى واما انه بنى الامر على دعم الخصم وتسلم قوله والظاهر انه لما سمع افلا
 اطلاق رب العالمين في قوله موسى على غيره سال عن وصف رب العالمين
 طامعا في تعيين موسى اياه ولا حاجة في ذلك الى ثبوت الاشتراك عند
 حقيقة او **س** لانه لم يحدد متعلق بكونه عند مشتركا والقبول القبول
 وتبع الشيطان في خيولته اي في اقصى آفة الفناء الباطل في دعاة
 وتصويره في خياله والباري بتسلم متعلق بفرعون وضمره لفرعون واما الربوبية
 والادعان هو الانقياد والاعتراف بذلك الجلالة بما الى ان يعقبه تعظيم
 اي يدكر وجهته اي يعقبه تعظيم انصار رب العالمين قول رب موسى يارو
قوله وان يكون ذلك السؤال من فرعون عطف على قوله ان يكون فرعون قد سأل
 والطاغية بتخفيف الياء في الطع والضمير جوابه وحاصره ووجهه
 وفيه له لموسي هو منصرف على انه طرف تقدير موسي بمعنى مكانه على سلف
قوله فوجهه بالنصب عطف على محري اي يجعله موسى فرعون بحلص جوابه
 منتهاه بان يدكر وصفه مختصا به وقيل اي يحل فرعون موسى اذا جري على
 منج حاصره مخلصا له من طعن الطاعنين **قوله** تجعله متعلق بطاغية واذا
 كان متعلق بمحمد وضمير ذلك المقام الذي حكم عليه بانه مقام
 وقع فيه اجتماعه به يعني بعد غيبته وهره **قوله** لم يكنه اي لم يكن
 فرعون فاطع وقيل اي لم يكن المخلص من حال تفتيق في كلامه اي توسع
 ولما به فاه **قوله** من المستجوبين اي من الذين عرف حالهم في سجنهم كان ملقهم
 في ممره لا يري فيها نور ولا يسمع صوت الى ان يموتوا **ك** والما من حال
 عن الجرس المشهور انه للسؤال عن الجاهل المشهور الذي العلم فاذا قيل
 من جرس بل يحاب ما يفيد نفسه وشخصه من ان ملكه او كذا او اذا قيل

من كتاب تجريد قلاو قد سد على درود السوال الخمس بقوله من انهم
حيث وقع الخجن في جواب رتبة بحيث اذا انظر الى الشاعر لثاني فساطم
يشخصهم فردوا عليه بان من الخجن من نسل الذي طفتنا **قوله** ومنه
فصله عما تقدم لان استفهام فيه الانكار لا على حقيقة **قوله** الى معنى
الكارب سواي وعلى هذا الوقال لي ابد نعم كان لي **قوله** خلقه
اولي يعولي اعطى لكل شئ ما ينهاني اعطى خلقه كل شئ مما جود
اليه ويرفعون به وجاز ان يكون خلقه ناي المتولين والمعنى اعطى كل
شئ صورته وسكاته المطابق للمنفعة المروية كما اعطى العين طيفها
نظامي الابصار والاذن السك الذي يوافي الاسماع وهكذا
الحال في الاعضاء **قوله** ثم هي اي عرته كيف رتق ما عطي
يعني راه نمود اورا كيفيت سلكي لان در محصل كما لان فاجتن
هذا الجواب كائنا شائنا وما احصره **قوله** وتقدره اياه على قدره
على انه خلقه معولانا لا اعطى **قوله** واستغنى عطف على سلكي
فيه اي في ذلك الطريق او السكوك والحرث هو الدليل الخ رتق
لذلك جواب اذا سكتت يكونه اي يكون ذلك الصانع الذي وصفه
والوجه في اذم الاعتراف بكونه ان النظر والاستدلال بالموضوعات
يؤدي الى العلم بوجوب صانع قديم مصنف لصفات الكمال منزلة عن
النقصان متجحد في ذاته منفرد في صفاته فوجان يكون هو الرتبة
وان كان العباد من الخلق محال له دون غيره وفي وصف العمل بالخارجين
الضلال تنبيه ان الضلال انما نشأ من اتباع التقليد وشوا انهم
قوله احد المنتسرين لكن الكافي فيه باقل ما تصور المنتسرين اعني الذين
واحد وارادوا المنتسرين المنتسرين او المنتسرين المنتسرين

ما اصف اليه اي واما وصفه الا بعموم المنتسرين ما كيد المنتسرين
ايضاح له **قوله** فطلب منه اي من ذلك القائل وصيا ميرزا اي مير
ملك المنتسرين عندك عايت ركه في النوبة وذلك الوصف المنتسرين
ما لكوننا كائنا او قطنا او حررا الى غير ذلك من الاوصاف المنتسرين
في معارف الناس **قوله** انكم ما تبني هذا سوال عما يتردد المنتسرين
في المحضر والخطاب **قوله** وانما كان الخاطبون هناك محضين
بني الثقلين ال معني السوال الى ما ذكره بقوله اي الانبياء ام الخبي
و لم يرد ان اما سوال عن ذوي العلم كمن الا يري كيف نكر الخس
في تفسير من ذكر فيه الاجناس الثلثة فقال معني البشر هو انهم تلك
الثلثة على ان ما صرح به اول من معني اي يرفع توهم الارادة **قوله**
فكذلك قلت اعشرون ام ثلثون فيه إشارة الى انكم استفتيتم
محمدا على العدد الوسطي في نصب الميز وافراده وبهذا التفسير يقال
الاول اذ المناسب للثاني عشر من ام ثلثين **قوله** وتقول كم
درهمك الى احوه تنبيه على ان ميرزا كم حذف كثيرا او بقدر ما يناسب
العام وقوله قال عز وجل قال قائل منهم كم لبستم يعني قال الله تعالى ذلك
في قصة اصحاب الكهف والميرزا محذوف على قدره وقوله وقال كم
لبستم في الارض عدد سنين هذا في حق اهل النار في سورة المؤمن
والمؤمنات كذا يعني عدد سنين وانظروا ان كلمة قال منه من كلام
المصنف عطفها على قال عز وجل وتحمل ان يكون من كلامه تعالى عطفها
على علي قائل قال منهم فان الآية في مصاحف الكوفة قال لم لبستم
والمستتر قال الله اولها مورسوا لهم من الملائكة وفي مصاحف
الحرمين والبصرة والنجف قال كم لبستم كما الخطيب للملك لبعض

رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الخلاف فيما بعد ما عني قوله قال ان يستقيم
 الا قبله **قوله** ما عني اسئلكم ان يتبين هذا السؤال للمفترغ
 والاستفهام للسعر ومن اية منكم قبل اذا فضل منكم ومنكم تفعل
 بتقديره ميره لفظه من رفق لا لئلا يتبين المفعول به ولم يسبح
 في غير موضع هذا الفصل فيمن يروي بنصب الخبر بغير نصب عنه
 او صديقين انكم استفهامية مرفوعة المحل على الابد ايضا
 واما على رواية ترفع عنه فكم اما استفهامية او خبرية اي كم مرة او
 كم صليته بالنصب او بالجر ووجه مبتدأ لكونها مكررة مرفوعة وكلية
 كم اما ظرف او مصدر محمول على المبتدأ اعني جلبت قدم على المبتدأ
 والخبر نعتا على طريقه وذلك بمجموعه او صرنا شديدا ازيد صرنا
 ذلك لا بعد فصل بين العامل ومفعوله بالاجنبى **قوله** وحاله اي تابعه
 لعمه في احوالها الثالث قال رجل افزع اي معوج الرمح من اليد او
 الرجل لا امرأة فذعا **قوله** والاكف فلهذا السؤال عن الحال اي عن وصف
 الشيء وسمته التي يكون عليها فان كيف في حكم الطرف بمعنى في اي حال
 بمقاراة يكون في محل الرفع على الخبرية كما في قوله كيف زيد واخرى
 في محل النصب على انه الى الية كما في قوله كيف كنت **قوله** او خرج هو
 من شئ على وزن فعلن ومعناه والجدلان من الجدال بمعنى العرج **قوله**
 ينظم الاحوال كلها اي لا يختص بعض دون بعض بل نعمها جميعا وقد
 مر ان كيف بيان بياض الاحوال والصفات التي تتألف استمرار
قوله قال الله تعالى فان اتوا احكامكم اني شيتم كانت اليهود والنصر
 ان من جامع امراته وهي حبيبة من دبرها في قبلها كان الولد فزرت
 الية ردا لهم اي فان اتوا احكامكم كيف شيتم وعلى اي وضع اردتم بعد

احول

ان يكون الماتى موضع الحرف وهو القبل **قوله** اي من ارباب هب بعضهم
 الى ان كلمة اتي وحدها بمعنى من اين واخرون الى انها بمعنى ارباب
 فتوزر واي يستعمل احري بمعنى من اين يتناول المذهبين ويعني
 اباان يوم القيمة واما ان يوم الدين اباان وتوقعه فان طرف الزمان
 لا يقع خبرا عن غير الحدث **قوله** واعلم ان هذه الكلمات
 ان هذه الاسماء المتضمنة معنى الاستفهام كشر اما بولد منها نحو
 قراين الاحوال امثال باسقى من المعالي المتولدة من حرف استفهام
 اعني النمرة وهل ذلك اذا امتنع اجرا اما ايضا على حصة الاستفهام
 محمول على معنى يناسب المقام فيقال ما هذا ومن هذا الجرد
 الاستحقاق والتحقيق لا تحق عليك ان يكون التحقير مستفادا من
 اسم الإشارة فيما ذكره من المثال لا ينافي استفادته ايضا و
 مالى لا اري الهه يدفيد التبع من حيث كان على وصف
 معه عدم رويته للهه يد في الكسوف انه قال مالى اراه على معنى
 انه لا يراه وهو حاضر لترسره او غير ذلك ثم لاح له انه
 غائب فاضرب عن ذلك اخذ يقول ام هو غائب كما نبال عن
 صحة ما لاح له ويظهر ما ذكره انه محمول مالى على حصة الاستفهام
 واما كلمة ام فهي منقطعة على الوجهين معا **قوله** وكيف تودى اياك
 لها نكار الايد ابو العجب اي من اربابها والتوجه اي لتعاله قوله
 وعلى ما ذكر من الايد ابو العجب والتوجه وقوله بمعنى العجب اي
 ملتبسا بمعنى العجب اي ملتبسا بمعنى العجب حال من المستتر في
 عليه الرجوع الى المبتدأ اذ من المفعول وانما افزو العجب بالذكر
 مع ان استغناء عنه لانا لا صيل الذي تولد منه الانكار

والتوحيح فان ما يجب منه كونه مستبعدا استغنى عما كان
مكرا او فاعله موحدا لانه المحتاج الى التاويل يرجع الى العباد
لاستحالة التعجب منه تعالى **قوله** ووجه محقق ذلك اي محقق
ورود قوله تعالى كيف تكفرون على ما ذكر من المعاني والمفرد
ما حقه ان كيف للسؤال عن الحال مطلقا الا انه اذا دخل على فعل كان
سواء عن الاحوال التركيب لكون ذلك الفعل مراد اختصاصا بالكون
كيف حيث اي اركبا ام ما يتا ولا شك ان للكفر مراد حصص
وتعلق بالعلم بالصانع والجمال - الا ترى انه ينقسم باعتبار رها
فيقال كاذر معناه وكاذر جاهل فاذ قيل كيف تكفرون بالند كان
المعنى اني حال العلم بالند تكفرون ام في حال الجهل به ثم لما قيل كيف
تكفرون بالله وكنتم الموانا على معية كيف تكفرون انتم عالمون بعبادته
منذ واتفق حال الجهل بالند ايضا وتقرر حال العلم به لان العلم بهذه القضية
يستلزم العلم بالصانع المعنى في اي حال تكفرون حال كونكم عالمين
بهذا الصانع الى مع العظمة والجلال ولا شك ان هذه العلم صائب
فوي المعامل على كفر بالصانع وصدر الفعل عن القادر مع الصواب
منظرة وتجب وانكار وتوحيح فصح ان قوله كيف الى اخر الآية وار
على ما ذكر من المعاني **قوله** راجع من صدر الكفر طرف بمعنى النفي
بالايد واما عالمين يدل من الطرف الواقع خبر ان يكونوا اول
انسان جوابا فاقبل اي انك السوال الى ذلك كقولهم اي
الى كونهم اما عالمين بالند واما جاهلين به **قوله** والحال علم حال هذه
القضية اشارة الى ان قوله وكنتم الموانا في قوله الى في قوله الى
ولست من الواو واهلة على كنهتم الموانا حتى يحس بعد قد دل

على مجموع ما ذكر الى رجوع اي كيف تكفرون بالند وقصصكم انكم كنتم
اي نطقا في اصحاب انما جعلكم احيا ثم منكم بعد الحيرة انتم
حكيم بعد الموت ثم يحسبكم انما كان نقض لند القضية
ما ضا ونقضها مستقبل اذ في التاويل بالعلم لانه مقارن
لعامل الحال اعني تكفرون واما جعل الاحيا الثاني والرجوع
اليه للمعنى معلومين لهم ما وعلمكم من العلم بهما بالند في الآية
الواحدة الموضحة لهما **قوله** صير الكفر حجابا اذا قيدوا المستر
فيه عايد الى مصدر **قوله** هو ان هذه الى اي حال العلم
وتقصده وقوله عن سواه اي عن غيره **قوله** تعجبا وتعجبا ذكر
اليعجب منها لانه مما تولد من اليعجب ايضا فان قلت كيف
للسؤال عن الحال فاذا استعمل في الانكار كان الحال لا للفعل
الذي هو الكفر مثلا قلت حال الكفر دنيئة وبعيدة فاذا
انكر كان انكار الذات الكفر على طريقة انكارة وذلك اقوى
للتوحيح والنفي والاعمال اذ اريد به الانكار بمعنى النفي
لا معية لك وقوله حال يدل على ان الهمزة حرف ليعال كقول
سوال في وقت الحاجة الى الاعانة عن كان يدعي لانه يعجب اي سوالا
واستغما ما عنة على سبيل الانكار للحاجة فيلزم منه انكاره
على وجه رايي وقد يتوهم ان قوله عن كان معلى بالاعانة **قوله** اي
تعتمد على صنعة الخطاب اي كيف تعتمد او من ان تعتمد فاني توكلون
اي تكفرون حال انك تفكر انك لا تفهم الميزة اي صفة اي لم لا كركي
اي من لم لا كركي او كيف يتدرون ويتوكلون بهذه الحالة وبي
الذخا وكيف يثبت بما وعدوه من الايمان عند كشفه وقد جاءهم

ما هو اعظم من كشف الدخان وهو المن بالايات والمحررات قبل وقوعها
 فليس دخان من السماء حين احدثوا بالسم يدعاه عليه السلام و
 كان الرجل يكلم الرجل ولا يراه فاشدوه وواعده ان يوفوا اذا
 كشف عنهم ثم لم يوفوا وقيل هو دخان يأتي من السماء قبل يوم
 القيمة وهو من اسطر الساعه وميتي قلت هذا جحد للقول وال
 الكار له بانكاره فانه فيكون انكارا له مبينه **قوله** وقد عرفت
 الطريق اي طريق استعمال كلمات الاستقمام في معانيها الحقيقية
 وصرها عنها المعنوية القرائن الى ما سئل من المعاني المناسبة
 للمقام فراجع نفسك في ذلك فان كل جملة على حياقتها ذلك
 فان كل جملة على حياقتها **قوله** الا فاجملها على متولداتها واذا
 سلكت تلك الطريق فاسلكها عن كل التسلط والفتنة **قوله**
قوله وتوفا او غير وقوع غير حال نفس الفعل وانما قال نفس
 الفعل لان حال مميزات الفعل غير معلوم واعرض بان قوله او غير
 وقوع مستدرك لان التقدم يقتضي العلم بوقوع الفعل كما مر وجيب
 بانه اشارة الى صفة العلم بوقوعه انما استتمت به فان المتسلط
 فيه منها هو عدم العلم الذي هو شتم وان هذا عدم منسوب
 الى ما اذا لم يعلم من العلم عدم وقوعه قدي ايضا ان العلم
 باحد طرفي التخصيص كعلم العلم بالطرف الاخر فاذا علم
 ان وقوع الفعل حاصل علم ان لا وقوعه ليس حاصل في زمان محلي
 كلامه على التاكيد اذ جعل كل ارمجة الواو **قوله** زيدا ضربت
 مفعول لا يجوز **قوله** كما في علمه **قوله** عن حال وقوعه ضربت اي عن
 انه وقع ام لا وانما ينفي عن ذلك الجوز لان التقدم يستدعي العلم بوقوع

الحل

فعل والسؤال عن كذا الجوز لان وقوعه يستدعي العلم بوقوعه
قوله ولان انت ضربت زيدا بنية التقدم اي لا يجوز هذا ايضا
 عن وقوع الفعل لان علمه النبي شتر كنهيتها وانما قال بنية التقدم
 احراز اعراب جارية على الظاهر اذ لا يخص صيد فلا يدافع ولم
 يعتبر في المفعول ان لا يكون قد جحد الالهام لانه قليل غير مطلق
 اليه خلاف احرار انما عرفت على ظاهره فانه كثر اوي عيار
 التخصيص **قوله** ولا ترض اريد اضرت زيدا اوام لا اضرت
 احد كان الشك في نفس الفعل فيدافع المتقدم قطعا مع
 فوات المعادلة بين ام والهمزة وان حمل على ان المعنى ام لا
 زيدا اضرت بل غير كان ركبا في الاستعمال بعيدا عن الالهام
 وكذا الحال في قولك انت ضربت زيدا ام لا فانه ان حمل على
 ام ضربت اوام لا ضربه احد وقع التدافع وعدم المعادلة وان
 حمل على ام لا انت فخرضته بل غيرك لزم الركك والبعد
 وانما قال مهننا ايضا بنية التقدم لانه اذا اجري على
 جاز اذ لا يخص هناك دلالة افع فان قلت هناك فوات المعادلة
 قلت اذا دخلت الهمزة وام على جملتين جاز ان يكون احدهما سمي
 والاخرى فعلية على انك قد عرفت ان المعادلة حسنة ان كان
قوله وان اردت بالاستقمام بالتقرير اراد بالتقرير مع التحقيق
 والتبشيت ولذلك قال حال بعذر الفعل وحال تقريره الضارب
 ولو اراد بالتقرير مع الحمل على الافرا كاشع في الاستعمال لكان التقدم
 بالفعل والتقرير بانه الضارب **قوله** فاحذر امر من حد الفعل
 بالفعل وعده به على تضمنه معنى القياس والبناء **قوله** على

مثال الانبات يعني انبات الفعل او قيد من يهود كالفاعل للمفعول مثلا اد
 قيد من يهوده كفاعل والمفعول مثلا وذلك لان التقرير هو الانبات
 بطريق المبالغة فلا بد ان يكون نحو اد على مثاله فكما اذا اردت
 انبات الفعل قلت ضربت زيد كذلك اذا اردت تقريره قلت انبات
 ضربت زيدا اذا اردت تقريره قلت انبات ضربت زيدا وعلى
 ذلك حال المفعول وغيره **قوله** فالشجيرة على مثال النقي وذلك لان
 الاكثار الى النقي فكما ان اداة النقي يدخل على ما يريد نقيه كذلك تدخل
 ايضا على ما يريد اكاره من الفعل ومقداره **قوله** او قل اريد اكاره
 ضربت ام عروا المثال الاول اعني ضربت زيدا اصرح في اكاره الفعل
 وهذا المثال كناية عنه فانك اذا اكرت من يرد الى اطار الضرب
 بينهما ويدعي انه ضرب احدهما تولد منه اكار الضرب على وجه
 لا غير مما ليس محلا للضرب اتفاق فاد اكرت لهما لم يبق له محلا
 وانتفا الازم الذي هو المحل يستلزم انتفا ومزده الذي هو
 الضرب من هذا القبيل قوله تعالى قل ان اردكم من حرم ام لا
 اي لو كان من الحريم لكان متعلقا اما بالبدن من حرم حسي الضمان
 والمغرة واما بالاشتمال منها واما بالاشتمال عليه ارحا الامين
 وكذا الحار في الكثرة من حرم حسي الابل والبقر والاشتمال جنهما
 وما اشتملت عليه ارحاها وما المعصود انه تعالى لم يحرم شيئا
 منها كما كانوا يسمونه فانهم كانوا يسمونه حرمون ذكور الانعام
 واخرى اناثا واخرى اولادها كيف كانت ذكور الانعام
 واخرى اناثا او مختلفة وينسبون ذلك التحريم الى الله
 تعالى فرد عليهم بانكار حال التحريم ومعنى قوله اغير الله يكون

انكار

انكار دعاهم غيره عند اصابته الضرر انبات دعاهم اياه عند
 لا صرح به في قوله بل اياه تدعون **قوله** ومنه ايضا فصره عما قوله
 لاحتماله ان يعذر الفعل المحذوف موقفا فيكون انكار الفعل لا
 للمفعول الا ان ساق الكلام دل على انهم انكروا ان يتبعوا
 واحدا من جنسهم وطلبوا ان يكون يتبعهم من جنس الملايكة فوجب
 ان يعذر الفعل موقفا ليعود الانكار الى المفعول وانما قالوا امثال لان
 الاتباع منهم حينئذ بعد وقالوا واحدا استبعاد الاتباع الالة
 الكثيرين واحدا او اراد انه واحد من ابناءهم ليس بافضلهم
قوله فقد ذكر متعلقا بما قبله اعني قوله ليس بمساكين الى ذلك
 لاحتمال وقوله لا تفعل فتعلق بما بعده والمعصود التسمية
 على تفاوت الانكار فانه قد يكون الانكار للتوبيخ على معنى لم كان
 هذا الشيء في الزمان الماضي اي ما كان ينبغي ان يقع فترك اعطيت
 ربك زعمي معنى لم يكون في الحال والاستقبال اي لا سعي ان يكون
 واقعا او ان يقع نحو اعصى ربك وقد يكون الانكار للتكذيب
 على معنى لم يكن في الماضي لقوله تعالى افاصغركم ربكم وقوله استظفي
 اي لم يكن الاصفاء والاصطفاء او على معنى ليس في
 الحال او لا يكون في المستقبل كقوله المزمعوه اي لا لم يكن
 ولا تفسركم على قبول البسنة والامتداد بها وانتم كارهون
 لها **قوله** وانما انزل غير خاطرك التوفيل الذي لا يخفى
 عليك انه ذلك التوفيل فنقضي ان محمل نحو ارجل ضرب على انكار
 الفاعل فقط وفي نحو انت ضربت على انكار الفعل بانه دعاهم على انكار
 اني اعل ارجلي ونحو ارجل ضرب انكار الفعل فقط ثم انه قوله فلا محمل

كقوله تعالى الله اذن الى يدل على انه يجوز اعتبار التقدم في نحو الله
 اذن الا انه لا يناسب المقام اذ ليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون
 غيره وذلك من حيث ما تقدم من ان يجوز ان يعرف حقه ان يحل على وجه
 تقوى الحكم دون التخصيص واعتبار عن ذلك تارة بانه اراد ان في الالة
 مانعا اخر سوى ما تقدم واخرى بانه بين كلامه منها على انه هب من
 يجوز اعتبار التقدم والقادة الاختصاص في المظهر المعروف ايضا
 كالشخص عبد الله و جارا لله فهو الحقيقة اعراض على ما في الكتاب
 من ان هذه الالة من سبل غير الله اتخذ وليا في كون الانكار رجحا
 الى ما يلي التمرة الى الفعل **قوله** مراد انه حال من متحول جملة الراجح
 الى نحو الله اذن وفي قوله تقوية حكم الانكار تنبيه على ان الكلام
 المشتمل على التقوى اذا دخل عليه حرف الانكار افادة تأكيد
 الانكار لا انكار التأكيد كما ان مثل قوله وما هم بمؤمنين لتأكيد
 النفي لا تنفي التأكيد **قوله** وانظم هذا السلك اي تلك نحو قوله الله
 اذن وهو محتمل على الابتداء لتقوية حكم الانكار دون التقدم وهذا ظاهر
 في قوله اذ انت تذكره السبب اذ انت اذ انت لهم سمح الصم اذ المتصور
 منها انكار صدق الفعل من الما ط الانكار كونه هو الفاعل على تقرير اصل
 الفعل واما قوله اهم فيكون فالظاهر منه قصد التخصيص رد القول
 لو انزل به القرآن على رجل من لقنتين عظيم والكار الا ان يكون
 هم المدينين لامر النبوة والمتولين لقسمه رحمه الله لا يرى كيف
 عقبه بقوله نحن فسخنا بينهم وكان المصنف نظر الى ان الما ط لم ينفذ
 فيهم فمقصود النفي رحمه الله حتى يرد عليه قتال وعلم ان مثال
 ذلك في خصوص مختلف باقتضاء المقام وتفاوت الاهتمام

منها

منها اذ المخرج عن سنن الواعد وان ينصه دوطي ليعلم لا يوم
 على اخرين فان قلت تقوية حكم الانكار او الثبوت امر معقول في معنى
 معنى تقوى الحكم في حصة الاستفهام في نحو ذلك وانت صرحت
 محمولا على الابتداء قلت كان المستفهم لما لم يردنه واستفهم عن حقيقة
 وتفرده لا ترى الى كثرة التأكيدات في قوله انك لانت لو
 لظهور العلامات المجيدة كما رتد اليه جوابه عليه السلام بقوله
 انا يوسف وهذا الخي **قوله** واذا قد عرفت هذا بيان لما وعد
 في بحث تقدم السند اليه من ان تضمن الاستفهام مقتضى صدر الكلام
 الا ان ما ذكره لا يفي بما وعد لانه يدل على ان المستفهم الذي
 الذي هو المطلوب لا على ان الطلب اهم فيجب جسد ان تقدم
 المطلوب على اداة الاستفهام فان قلت بالطلب لا اداة
 فيجب تقدم عما قبلت الا اهم الذي ذكره هو ذات المطلوب لا صفة
 مطلوب لا يقال نحن نقول ان الطلب اهم من عدمه وان لم يصدر عنه
 فله اداة لا نقول هذا متعوض بالاضا راد لا بد ان يكون
 اهم من عدمه والالم يصدر عنه قطعا كما ان ما ذكره المصنف متعوض
 بالامر والنهي والقول بان الاستفهام للحصول الذي هو
 هو اشتغال اثر الاجزاء وانتفاضة الصورة الاذراكية
 بخلاف الامر والنهي فانها للحصول الخارجي فليس في تلك التركة
 المرتبة من الاهمية كما لا يلتفت اليه في التور العرفية فان الحصول
 الى رتبة المطلوبة بالامر والنهي الا اهم في معارفهم اهل
 اللغة **قوله** فليجربك صبغة غايبة من العجيب و فاعلم ان
 الاستفهام صدر الكلام اي لصورتها يصدر الكلام وعدم معارفها

اياه والصواب في الاستدلال ان يحسب الاستدلال كلامهم في ان كلمات
 بغير الكلام من نوع الى نوع فوجب ان يعلم من ادل الامر
 نوع الكلام وينفع في هذا الباب مع تفهيم **قوله** ووجوب التقدم
 عطف على اوزم محري محري التفسير وحض بالذكر هذه الظروف الموقرة
 بالجملة على الاصح كقيل يتوهم ان صدارتها في مجملتها كافية فلذلك
 تعدى على ما وقعت هي خبر عنه وانما وجه ذلك لانها في صورته
 وكذا الحال في اياها لانها في معنى ما وصورتها ولعل سر في وجوب
 تعدى كما ان الاستدلال في مثل ان زيد متوجه الى النسبة من زيد
 والحصول في مكان محمول على الاطلاق سواء قدر الطرف بالاسم
 او بالفعل فوجب ان يقع ان في صدره هذا الكلام ثم عمل على هذه
 التي توجه اليها الاستدلال كما في قول في الدار زيد ام في السوق ككلام
 فذلك زيد ان هو فان الاستدلال منها عن النسبة التي في الجملة
 خير عن زيد فيحتاج منها الى تقدير القول لان الجملة المطلوبة
 ضرورية للمبتدأ فلا بد ان يلاحظ فيها ما يجعلها صالحا مرجعا الى
 ما تحقق ولا حاجة اليه في مثل ان زيد لان الاستدلال فيه عن نسبة
 الحصول في المكان الى زيد فلم يقع حله طلبه خبر المبتدأ
 حصصه فتأمل ولا تعطل **قوله** ولما كان كل ذلك متناول
 سائر كلمات الاستدلال حروفا كانت او اسماء كانت قد
 يدخل الجار والمضاف على كلمات الاستدلال كقولك عن مررت غلام
 من حضرت فيسطل صدرها قلت لا يسطل فذلك انه لا يصلح
 بين الجار والمجذور وبين المضاف والمضاف اليه حتى كما سمي
 واحد فذلك بعد الاستدلال بعد ما على الجار والمضاف واما

كما روي عن بعض النحاة انه قال فعل ما اذا وكون ما اذا فقد قيل ان
 فيه متعلق بما خرجت دون تفسيره **قوله** قال لا امر حرف ج
 هذا الحرف انما هو في امر غير الفاعل المحاط به قد يستعمل نادرا في
 امره ايضا وقوله في ضبطها اي ضبط الصغرى شارة الى ان
 ما ليس الصنع المخصوصة منطوقه منصوطة بواو اعد في علم الصرف
 الاسماء المذكورة في علم النحو فسميته يحتاج الى غناء اذ لا يصلح
 لها ما نسب اليه من افعال من الثلاثيات المجردة
 والامر يعني به اللفظ المركب من ام بوقيد لقوله في لغة العرب
 لان امر في عرف النحاة عبارة عن الصيغة المخصوصة كحرف مثلا
 واما كسب اللغة فهو عبارة عما ذكره وهذا المعنى مشتق من قول
 امره بامر هو امره وذلك ما مر وما له الى ما قيل من ان مطلب الفعل
 بالقول على سبيل الاستعلاء فطلب الفعل بالشارة مبتدأ على
 سبيل الاستعلاء الاسمي امر حقة وادرد من اسماء الافعال
 متاين لما نرنا اليه من ان يكون في النحوي عند سيبويه وغيره
 كما هو في سبيل الحسن بن الجواليقي اعتبره جمهور المعشر
 لان الادب اذا كان مستوعلا عند في اللغة امر اسيا للارباب
 ولما بين اب معنى لفظ الامر محسب اللغة هو اسم الملك الانا
 على الوجه المخصوص شرح معنى تلك الالفاظ بحسب اللغة ايضا
 فقال واما هذه الصور التي الالفاظ المذكورة والتي من قبلها
 يعني اخواتها التي لم يذكر ميمها بل هي موضوع في اللغة فتأمل في
 الطلب على سبيل الاستعلاء ام لا فانه مما اختلف فيه على احوال
 مشهورة في كتب اصول الفقه ثم احسن ان الاظهر كونها موضوعا

ان

لذلك والحق في اي طلب سبيل الاستعلاء يستدل على
اختاره بالتبادر الى التعميم حال الاطلاق بل اقره فانه من علامات
الحقيقة **قوله** الى جانب الامري الطلب الاستعلاء اذ عرفت
انه مال المصلحة الذي في الامر به ويدل على ما ذكرنا قوله وتوقف ما سواه
من الدعاء فان هذه المعاني متبادلة للطلب استعلاء لا استعلاء
به ولو جعل لفظ الامر هنا على الاستعمال جعل الضرر المذكور فيما سبق
اعني في فيه راجعا اليه ايضا كما يوهمه كلامه ان كان ركبا
سجيا وجعل طبايا ايمه الله على اضافة الصفة والمثال
واللام الى الامر دون غيره من المعاني التي تستعمل فيها مودعا
استدلال به او لبيان ان المتبادر من اضافة الالفاظ الى المعاني
كونها موضوعة لئلا نأخذ بها التبرينها واوقاها بالمال
بحكمه دليله **قوله** لا يصلح ان يقال المراد بالامر في هذه الالفاظ
نفس الصفة على ان يكون المحوي فيكون الاضافة بيانية مستترة
وقد يقال شتمه الخاف الصفة بالامر دون الالفاظ من افعال
الامر اذ انما علم ان قوله بل هي موضوعة هذه وقوت خبر قوله
ان هذه الصور وكله ان اسمها وخبره مبتدأ اخره فخره فالامر
انها موضوعة والعام محذوف اي فالالفاظ فيه **قوله** ولا يشهد
في ان طلب المصنوع على سبيل الاستعلاء بمرث اي بالبيان المعنى قد
عرفت ان تلك الصور التي من قبيلها موضوعة لان استعمال في طلب المصنوع
على سبيل الاستعلاء هو كاشمته في ان هذه الطلب بمرث اي
البيان بذلك المصنوع على المطلوب منه وهو الامر في بعض
قصد الزام الفعل عليه وحكمه بحيث لا يكون له رخصة في تركه

بقوله

بقوله بمرت على ان الاحكام ليس معنى هذه الصورة لانه
ومصرع عليه ويعلم من ذلك ان الطلب على الاستعلاء ليس
مستتر كما بين الاحكام والذات كما ذهب اليه بعضهم **قوله** يستتبع
احكامه وهو الفعل في ذلك لان الفعل حينئذ يصير بحيث يكون تركه
مطلبا لتوقع كمرده وهو معنى الوجوب وقوله بحسب جهات مختلفة
متعلق بوجوب الفعل اي بحسب الفعل بحسب جهات مختلفة كتوقع
الايلاء والاستحقاق او الملام الى غير ذلك مما قصد احكامها بحسب
احوال من هو اعلى رتبة واحوال الامور ومباشرة المقام وقيل
معناه بحسب الفعل بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والحرف
قوله واللام يستتبع اي ان لم يكن الاستعلاء من هو اعلى رتبة
لم يستتبع اي انه وجوب الفعل اصلا فان قلت تحت الاحكام
بلا وجوب كتحقق انك بذلك راد انه غير معقول قلت قد اشرنا
الي انه اراد بالاحكام قصد الامام حتى صح ان يكون متفرعا
على الطلب الاستعلاء ولم يرد به صفة الامام وقصر الفعل
لا يكون رخصة في تركه فلا اشكال **قوله** فاذا صادقت متفرع
على ما سبق وهذه اشارة الى الالفاظ الامر واصل استعمالها
ان يستعمل في الطلب استعلاء والشرط المذكور هو كون الاستعلاء
من اعلى رتبة **قوله** والادان لم تصادف هذه الاستعمال الاصل
اصل استعمال الشرط المذكور وذلك اما بان يكون الاستعلاء
من غير الاعلى فتفيد احيانا بالاستتباع وجوبه كما مر واما
بان لا يكون هناك استعلاء ومع استعمالها في الطلب فتفيد
طلب للفعل مجردا عن الوجوب والاحكام بان لا يستعمل في طلب

الفعل اصلا فمفيد معني اخر كالتهديد والاباحة **قوله** ان استعملت شيئا
 لتولد ما يناسب المقام والدعاء هو الطلب على سبيل المصريح و
 الاكتمال هو الطلب على سبيل التلطف والشاوي والاباحة
 فظاها انما ليست طلبا لاهل التوبة لا لغيره ولا بدني الطلب
 من رجع والتهديد اولى بان لا يكون طلبا للفعل وكلامه شعرا بان
 فيها طلبا للفعل وقد تنقص فيقال هناك طلب فوصل به الى التوبة
 الطريقين او التهديد على الفعل وكان الاول بالمصداق يقول
 وان استعملت في مقام طلب الافضل فادت الذب **قوله** انما
 الرابع النهي قد عرفت الخلاف في ان المطلوب النهي كلف النفس عن
 الفعل او ترك الفعل وقوله محذو وخذوا الامر محمول على التخصيص اي بدو
 به مذهب الامر ولو لا التخصيص اي مذهب به مذهب الامر ولو لا
 معني الذم باليعمل محذو وخذوه وقد مر مثله والمناصب لما تقدم
 والذم في الامر ان يقول بان اصل استعمال ان يكون على سبيل
 الاستعلاء فان صادف اي لا تفعل ذلك الاصل بالشرط المذكور
 افا دال وجوب اي وجوب ترك ما قلنا المناصب ما ذكرناه
 لانه ليس كون الاستعلاء من الاعلى معتبرا في اصل استعمال الامر بل
 المعتبر فيه مطلق الاستعلاء واما كونه ممن هو اعلى رتبة فهو شرط
 لا فاداه الوجوب خارج عن اصل استعماله فكذا الحال في النهي
 واما ما كان قوله بالشرط متعلقا بحسب المعنى قوله اصل استعمال
 لا تفعل على معني هو مثل الامر في استعمال اصل استعمال طلبه
 باعتبار الشرط المذكور في الجملة فلا يكون داخل في الامور التي
 ايضا بان الاستعلاء معتبرا في كونها حملا والعلومها عال متكون

في الاستعمال فلا يجد ادخاله في اصل استعمال هذا الاستعمال الا
قوله والا وان لم تصادق لا تفعل ذلك الاصل بالشرط المذكور افا
 طلب الترك محض اي بدو في تركه وتفضل الكلام منها على
 قياس ما عرفت في الامور وان استعمل في حق المساوي لوقال
 في استعمال على سبيل التساوي لكان انفق لما سبق ولم ينجح الى
 الاستعلاء ولم يرد عليه انه محض على المصريح وكذا لو قال وان استعمل
 في مقام الاذن بدل قوله في حق المستاذ لكان ظاهرا هو المراد
 فان قلت بالفرق بين امر الاباحة ونهيها قلت هو ان الاول
 في الفعل فيكون الاذن في الفعل مقصودا اصاله وفي الترك
 تنعكسا والنا في بالعكس واعلم انه اطلق الدعاء واخواته في
 الامر على المعاني وفي مباحث النهي على الانباط بنهيها على انما
 عليهما واعلم ايضا انه يستعمل لا تفعل في مقام طلب الاصل فمفيد
 بدو الترك والترك الفعل تزيها **قوله** والامر النهي جعتهما
 الفور يعني انهما اذا تجردا عن القرائن اقتضيا الا بيان بالفعل والترك
 في اقرت اوقات الامكان بحيث يرد بهما واختاره مذهب طائفة
 في الامر والاكثرون على انه اذا تجرد عن القرائن لم يدل على فور ولا على
 تراخ بل يستفاد كل واحد من الفور والتراخي من أصل جاري وهو
 كثير في النهي بناء على ان النهي عند اهم مقتضى تكرار او استغراقا
 بل مقتضى المرة او المطلق الذي يحق في ضمن المرة **قوله** والتراخي
 اي جوار التراخي موقوف على قرائن احوال الخطية كانت او معنوية ونوعها
 يوقف صيغة مجهر لا خفية من التوفيق بحيث جعل الشيء هو قولا وقوله عند
 الانصاف دفع لا يقال ان مطلق الطلب يستدعي تحميلا ولا يجوز

ما جبر الـ كل ذلك محض الى التواضع **قوله** والسطر عند اجرة داما
 منها لا دليل اما لانه يدعي بداية المدعي اولاته بخبر عن القياس
 في اللغة ولا نزاع لاحد في ان الاستفهام والتدريس معان
 الغور والظاهر ان الاستدعاء انما هو لاقتضاء مطلق الطلب
 المطلوب ان احتمال ان يكون ذلك مخصوصة هذا الطلبين
 وما يبيح على ذلك اي على ان الامر والنهي هما الغور وقوله الى ان
 المولى يتعلق بشا در الفهم وقوله دون تقدير حال من الفهم او من الجور
 الى والمعنى شيا در الفهم الى التغيير متبادر تقدير المولى للجمع بين
 القيام والاضطجاع في الامر اي الطلب وقوله واداره مخدور
 معطوف على الجمع اي يتبادر الفهم الى ان المولى يغيره بالقيام
 لا الى انه قد راجع بينهما في الطلب مع ارادة التراضي للقيام وانما
 خص القيام بالتراضي لان الامر بالاضطجاع معقود بالاستمرار الى
 المساء ولو لم يكن مقيداً به لاحتمال هو التراضي ايضا كالقيام وكذا
 الكلام فيما اذا قال المولى لعبده لا تحرك ثم قال لا تسكن الى
 المساء فانه يتبادر الفهم الى التغيير النهائي عن الحركة دون تقدير
 الجمع وادارة التراضي في ترك الحركة **قوله** وكذا استحسان العقلاء
 اي وكذا اجماعهم على ان حتمهما على الغور استحسان العقلاء اي في عدم العبد
 اذا لم يتبادر اليه امره به مولاه وانما يتم هذا التنبه او المكن
 هناك مع الامر قرينة اصلاً **قوله** واما الكلام في ان الامر
 اصل في المرة قدم في الامر المرة لانها اشبه بان يكون مرادة
 بالامر غناً واستمراراً وذلك لان الامر يدل على خصوص المرة كما
 ذهب اليه طائفة واما لان الامر يدل على الالة مطلقاً كما ذهب اليه

ينبغي

بالحجور واما به الفعل محقق مرة واحدة وهذا ان لم يكن شاكراً
 المرة الواحدة توجب الخروج عن عمدة الامر المطلق وانما يختلفان
 في التخرج وقد تم في النهي الاستمرار لانه اشبه بان يكون مراداً به
 عن المرة وذلك لان المقصود به انتفاء ما به الفعل المتبادر
 من ذلك انتفاء ما في جميع الاوقات ومن ثم ذهب اليه كثير من
 واهجار المصير في الامر والنهي تفصيلاً بنا على الاشبه الذي لا يخفى
 وجهه على ذي سلامة فطرة **قوله** ولا تنظر الى قوله قبل ضرورة حالاً
 اعراضاً عن تسطير المعطوف عليه اعني قوله في الامر والمعطوف
 على قوله في النهي قوله كما نهيت في صدر العاقل من اشارة الى قوله
 هناك ان الطلب يستدعي فيما هو مطلوبه ان لا يكون حاصلاً وذلك
 فلهذا اذا كان الطلب مستنداً على ما ذكره فلا بد ان يكون الطلب حال
 وقوعه متوجهاً مطلوب يكون حصوله في زمان الاستقبال بالنسبة
 الى زمان وقوع الطلب لا شك لا وجود المطلوب في المستقبل
 قبل صيرورة الاستقبال حالاً فلا يكون حينئذ المطلوب بقوله
 محرك حاصلاً في الحال فلا يكون قوله محرك طلباً للحال وقوله
 فالاشبه الاستمرار جراً لقوله وان كان الطلب بهما راجعاً الى
 الواقع **قوله** فتذكر في الاعانة على تقدير الشرط بعد ما يعني انها
 قرائن لتقدير الشرط بعد ما وذلك لاننا نل على الطلب والخالف
 في المطلوب ان يكون مطلوباً بالغيره وسيله الى حصوله فاذا ذكر
 بعد الطلب ليصلح توقفه على المطلوب ترتبه عليه فهم المطلوب
 نسب لذلك المذكور وان ذلك المذكور حسب هذه المعنى الظنية
 يستتبع حينئذ عن كذا الشرط واداءه ويؤتي بالمضارع محمداً على انه

جزاء ذلك الشرط المحذور كقولك **لا** كذا **فان** قد مره **ان** في ان
 ان كذا **فان** قد مره **ان** في ان كذا **فان** قد مره **ان** في ان كذا
 بين المعطوفين دفعا لبيان ان الاوالمعنية على تقدير الشرط
 حصة منهورة في كلام **قوله** على هذه اي على انفرادها بل
 هو داخل في الاستفهام لانه من مولداته دخول الدعا في الامر في نحو
 قوله تعالى فبما كنت **لا** كذا **فان** قد مره **ان** في ان كذا
 الانزل قرينة لان تنزل لان القرينة فيه لا الجار والجار النفي اثبات
 فتوافق الشرط المذكور المقدر مثبتا وقرينة كما هو المعنى عند
 الجمهور بخلاف قولك **لا** كذا **فان** قد مره **ان** في ان كذا
 اذ لا توافق هناك **قوله** **وا** اما قرآن الرق المضارع بعد
 هذه الابواب محرم اذا قصد السببية وقد شرط واما اذا لم يقصد
 كان المضارع ياتيا على رفعه اما حالا كقولك تعالى فذرهم في حوتهم
 يلعبون واما وصفا كقولك اكرم ربك بالحكم واما استنبافا كقولك
 اكرمني اكراما برفع ثم الجمهور على ان يرثي بالرفع صفة وليا ووجه
 المص باه ينزح منه ان ذكر ما لم يوصف من وصفه لئلا يحكي
 قبل ابيه ذلك باطل لما قبل من انه لا يحكي كل دعا من التي
 عليه السلام استجابا فانه ضعيف بل لانه ينزح الخلف في كلامه تعالى
 حيث قال في سورة الانبيا **واستجبنا له** فانه يدل على انه تعالى
 اعطى ذكر ما سأل مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسؤل
 ووصفه وقد اجاب عن رده بان الروايات معارضة والا كرون
 على هذا كذا قبل كذا في الكشاف **قوله** تعالى **فان** قد مره **ان** في ان كذا
 في الارض مرتين او لا هما قتل ذكر ما وحسن اربابا حسن انهم

الله والاضرة قبل تحيى من ذكر ما لا يقال الاستنبا فاجاب
 بانه يوثق فيلزم الكذب على كلامه عليه السلام على ما حاربه فلا
 يجوز الحمل عليه لانا نقول المقصود التعليل لا الاخبارا كانه قيل
 لم تطلبه فقال ليرثي ولا عصبا صفة عليه في عدم ترتيبه على
 ما عليه فان قلت لا يخص من الاخبار الكاذب على قوله ليرثي قلت
 لعلمه في الاخبار على طه كانه قال ان ثبت لي وليا يرثني في طه
 ولا كذا **قوله** **فان** قد مره **ان** في ان كذا **فان** قد مره **ان** في ان كذا
 كل ذلك لم يكن في جواب ذي اليد في وجود السهو
 وقال الله تعالى قل لبادي الدين اسوا يقيموا الصلوة اي ان قل
 اقيموا الصلوة وانفقوا بعموا الصلوة وسعوا لي جعل تعليم
 مترابا على مجرد قوله عليه السلام **ثارة** الى ان حق العباد المشرك
 بالاضافة الى الله والامان ان يكونوا بحيث يرتب امتنا طم
 على مجرد امره عليه السلام كما ان في قولك ان تضافت صحت
 صلوته **ثارة** الى ان الظاهرة هي العدة في صحة الصلوة حتى كانا
 مترتبة على الظاهرة وحدها ومن لم يدرك هذه التسمية اخبر
 اضمار الجازم اي ليقموا على طه **قوله** **ثارة** الى ان كذا **فان** قد مره **ان** في ان كذا
 اي لتعد الاحتياج ايضا الى تقدير القول اي قل لهم قولي لك ليقموا
 ورنه اضمار الجازم بطر اضمار الجازم في مثل قولي بوجه خير الجازم في
 جواب من قال له كيف صحت فان الجرم في الافعال بمسرة الجرم
 في الاسماء ولا خلاف في ان اضمار الجازم بطر اضمار الجازم بطر
 القرآن على ما هو بطر الضعيف **قوله** **ثارة** الى ان كذا **فان** قد مره **ان** في ان كذا
 ما اخرناه **قوله** **ثارة** الى ان كذا **فان** قد مره **ان** في ان كذا

ان تقدير الشرط شرط في غير هذه الاربعة ايضا فلا يترك الى اختيار
 الجازم البادري متا هو اوضح كلام وابتاع نظام **فرد** وامثال ذلك
 القرآن كقوله تعالى فاما ي فاعبدون وقوله اذ الذب كل اليها
 خلق اي لو كان معه الاخر اذن له هيب وقوله فاما ي فاعبدون اي
 كنتم ترهبون شيئا فاعبدوني ولا ترهبوا غيري وكذا تقدير
 الجزاء لهما اي لقول الاحوال كذلك كقوله القرآن ايضا منه ما قدم
 من قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار ونظيره ومنه قوله تعالى
 ان كان اي القرآن من عند الله اي منزلا من عنده وكفرتم به اي اكفرتم
 كونه حقا وشهدوا من سواي اسراء يعني عبد الله بسلام
 على مثله اي على مثل القرآن وكونه حقا وفي اني لم نوطئ من يعجز القرآن
 كما ان في تكثيره به تعطيا له فامس اي سمعنا به فامس به وشككتم
 عن الايمان ومنه ما قدم الشرط والجزاء مقدر اي الستم طالعين وهذه
 الصفة لانكار النفي وتقرير المنفي والمعنى كنتم طالعين قطعاً وشرطاً
 الجزاء ما ذكره على ان ما تضمنه الشرط المذكور يكتفي عن الجزاء
اشد انما الباء الخافض في البداء قوله سبق التقرض
 لذلك في علم الخوف انه قال هناك الضرب الذي ينصب الاسماء
 ايما وقع بسنة الحرف يا ويا ويا لنداء البعيد حمزة كقوله
 عبد الله اذ كان بعيد اعطاك او تقدير البعيد كقوله نفسك
 هيضما كقوله يا له الخلق او لما هو محتمل البعيد من تمام ادب
 كقوله او بالنسبة الى جد الامم الذي ينادي له كذا الله تعالى
 لبنيه يا وياي والتمه لنداء القريب وقيد بمط اي في جملة يا
 ووا للندبة خاصة واعلم انه اراد بتقدير البعيد في ما له الخلق انك

تنصير

تنصير نفسك كانه في مكان بعيد عن تلك المحضة بحدوث
 والاسم اي ادلا تنصير هناك بعد الجعل كل واحد من الترم
 والاسم عمره البعيد في اقتضا اعداد الصوت **فرد** ولكن
 بهما نوع من الكلام صورت صورت النداء وليس سدا منه قوله
 منج من الكلام على ان به اتم كونه مقولا عن النداء باب
 له امثلة كثيرة على قياس باب التبع المنقول عن الاحياء او
 الاستحباب او الامور باب التثنية المنقول عن الاستفهام وقد
 التزموا في هذا النوع حذف حرف النداء كقوله انهم التزموا
 باداة النداء فيما لم يتبق فيه معنى النداء اصلا بخلاف نحو قوله
 يا مظلوم ويا الله يا مدين ويا لها ويا لها اطفال ويا لها جري
 ويا عين ايكي اذ انبهت في النداء ولو تعدر **اعلم** على معنى
 انما فعل كذا امتحان صانده كس من الرجال اشارة الى ان نحو قوله
 ايها الرجل مع كونه في صورة النداء وحكمه في الاعراب النصب
 المحل على الى له والذي يكشف لك عن هذا ان اصل النداء كخص
 بطلب الاقبال ثم جرد عن طلب الاقبال وتقل الى كخص ما اراد بلفظ
 المناو في طلب الاقبال ثم جرد عن طلب الاقبال وتقل الى كخص ما اراد
 بلفظ المناو في عن من المثال بانف الية فاداءت انا اخرى الضف
 ايها الرجل لم يقصد قولك ايها الرجل مخاطبا لكونه اهل قصد
 به فاداءت عليه قولك انا وقصدت اختصاصه بالنسبة اليه
 اعني في الصفات فصار ما المعنى الى قولك انا في الصفات
 بقرارة من بين الرجال وتبس على ذلك س رالا مثلا المذكور واما نحو
 قوله عليه السلام انا معي من الانبياء لا يورث فيحمل ان يكون بتقدير يا

قصد الى الاحصاء على حقيقة وان يكون مقصدا بقدر اعني
او اخضع لخلاف نحو قولهم نحن العرب اقرب الناس فانية تقدير
الفعل الناصب فطحا وقد موم ان قوله اما اصل حطاب
يرطلب الاقبال منه على ذلك العمل فنيها على انه معناه لا ينبغي
ان يكون منها ونا فيه ولا يخفى امتناع هذا التوهم في مثل قوله
اللهم اغفر لنا ايها العصاة **قال** واعلم ان الطلب كثر اما
مخرج لا على مقتضى الظاهر لما ذكرنا النذر وهو طلب قد يستعمل
في غيره عقبة بان كل واحد من الطلب والخير ذكر في موضع الاخر
وراعى ذلك عادة في تعقيب القنوال بقره بذكر اجراح الكلام
لا على مقتضى الظاهر **قال** فلما يتقطن لها اي لا يتقطن لذلك
الملك من لا يرجع الى دونه اي عادة في نوعه في اي في علم البلاغة
والعوض بغير من قطع كناية عن المجد في الامر او البلوغ الى
الكمال فيه كانه اخذ به باضراسه لستمكن في اخذ او قطعة
بها حتى وصل الى اعادة وادرك فيه من الطعم اللذيذ يقال
قال عصفه وعصف به وعصف عليه وفي الحديث عصفوا عليها
بالنواخذة قوله ولا بعض فيه من قبيل مخرج في عراقيها واما الباء
في قوله بغير من فلا استغناء **قال** والكلام بذلك اي الكلام
في موضع الاخر متى صادف سمات البلاغة اي مكملاتها وما يعبر
في تحت ذاتها لا توابها الخارجية عنها من سمات البديهة
والعنونة **قال** ان ذلك لا كشف وابدى كذلك الكلام عرج
الجلال بلبس ما شئت منه اي بناية ما يمكن فان العاقل لا يرضى
من امثال ذلك الا بالهو الغاية والمنتهى **قال** ان رطم الكلام اي

ان رطم الكلام فيكون ساما لولا انه سبق وهو سارة الى اذكرة
باحث خط القرائن وذلك بقصة السؤال عن المتوفى بقصة
المتوفى **قال** اذ لا شبهة لتدليل بطريق العباس كانه قيل لا
يمتنع ان يحسن الكلام الواحد من متكلم دون اخر مع انما هو المتكلم
او محقق عندك لا شبهة لك فيه اصلك مع حركة **قال** اختلاف
المتكلمين كاختلاف المعاني فاذا سلمت اختلاف المتكلمين
حال الكلام في المحسن القبول بحسب الاختلاف الثاني اعني اختلاف
المقام بحسب الاختلاف الاول اعني اختلاف المتكلم لا يطره
قال فلا بد لحسن الكلام من نظمان له على لاجله بيان مخرج
على صحت اختلاف الظاهر لا وغير مقبول عند اختلاف المقام
ان قوله ومن صاحب اعرف اي ولا بد له ايضا من ذلك تفرع على ان
استحسانه من متكلم دون اخر واد بقره لاجله بيان الملك
المساك للمقام الترتيب لاجلها الكلام **قال** والالم يمتنع اي
وان لم يكن للكلام صاحب عرفان سمات الحسن غير خطأ اما لم
يمتنع اي عمل الكلام الذي وجد منه على غير سمات الحسن وحده
ينبغي الكلام عن الحسن لذات كونه اعني قصد الانطباع
على محضه الى ان ينزل منزلة اصوات الحيوانات ولا يعتد بما يتوهم
من الجواهر المماسية للمقام لان المحسن هو المعاني بالوصف للمكالم
فلا يمكن استخراجه من الكلام مع عدم قصده اليه فان امثال ذلك
اتفاقيات لا يلتفت اليها كما مر **قال** ولا بد مع ذلك اي ولا بد
مع ما ذكر من الانطباع على لاجله بيان والصاحب العرفان
من السامع الحازق والاصحح الصالح وغيره لا انتقاما

والترطه اعني قوله اذ اصله من ان الالف في
والبلية الكبرى من تلك الاصحح وضيرد بها للاصحح **قوله** لا يرى
به الدراي لا ترى الدر الثمين بدله ولا تعاقبه بل تفضله على
الدروسي مصدره وتوقفه صفة له والعايد مخذول اي يوق
الكلام بسببه المسحوب بفتح الميم وسكون الهمزة وفتح الحاء
المجتمعين ارداء الحز وافتلها **قوله** ولا امرنا بجد القرآن
نكر الامر نفينا له وان كان معنيا معلوما حتى صح ان يقال
لهذا اي دلان تماوت حال السامع وجب لتمامي حال
الكلام بخذ القرآن متفاد القدر ارتفاعا وانحطاطا بين
الطائفتين فان علماء المعالي والبيان اذروا القرآن
من بلاغة واستماله على اللطائف اصلا في حد الاعجاز والجملة
سورة بكلام الناس والتفوا فيه لصحة اللفظ واستقامته
المعنى الاصل بل من الجملة المتمدن من طعن فيه من جهتها ايضا
فما فضل ذلك فن دفع المطاعن **قوله** الجاهات المحمدية
الخبر موضع الطلب خبر اذ يستعمل الخبر موضع الطلب
استعماله في معناه لا ترى انه جعل فيها مثل وجه البدل
يمتنع عطف على الخبر الذي قبله اعني مات ونحوه وجعل مثل وايد
البدل عن عطف الطلب على الخبر دفعا لابهام خلاف المقصود وقد
توهم بعضهم ان الخبر المستعمل موضع الطلب يقع على معناه حيزه
وذلك بان يجعل ما هو متوقع الحصول عن له الحاصل في خبره واقعا
قوله تارة يكون بيان لما تقدم اي تارة يكون الجملة المحسنة
لاستعمال الخبر معنى الطلب قصد التقال بالوقوف وقوله التقال

على صفة المبنى للمفعول تعليل لقوله اذ قيل لك في قوله بلفظ
دون ان يقول بجله في حكم الماضي اشعار بان ذلك اللفظ
في معنى الطلب **قوله** وانه اي التقال نوع من حسن
في الكلام **قوله** اذا حسن اعتبارا ما هو ابعد اي من التقال
بلفظ الامر وذلك الا بعد مثل انا الكتاب عما ذكر لئلا
توهم منه بالتحقيق المستقيم وما هو ابعد من هذا الا بعد مثل
انا اهل الطرف اي اهل الكيس به مع لطافة الطبع انه
لئلا يتوهم بغير تحقيق اسمه لغة العرب العودل عن عبارة
الاغبيا اي تصدقون الرشيد خا من الحلفاء العيسية وقع
لتوهم النظر واما ذكر الوفاق في تصديقه فغيره فغيره
عن النظر بلفظ الخلاف وتقال بلفظ الوفاق اي اهل صلح
غيرها ما دون حين خرج الخ الالف لم يسمع ما عليه الاغبيا
من شجرة الخلاف **قوله** افترى اي اغفل ان خلق ارون وعمره
كان لا مرغرا نحن فيه من التقال والاحراز عن النظر حسن
عصب طرف لا عصب حسن افتتح بدل منه والداعي العلو
هو الحسن بن زيد بن محمد الحسن بن اولاد زيد بن علي رضي
الله عنه وهو الذي استولى على طبرستان وابلها في خلافة
المستعين بالله ويسمى بالداعي الكبير وشاعره ابو تقال
الرازي وقد اولى الامر بعد اخيه محمد بن زيد الى ان قتل بحال
قوله غير معنى التقال اي النظر اذ قد عرفت ان التقال يجب
معناه اللغوي تناول النظر ايضا **قوله** واهل سمية العرب
يعني ان ما ذكره تعالى من واقع الله او من اهل العرف العام

لا من المصطلح **قوله** فتارة لاظهار الخرص في وقوع الطاهر ان يترك اللام
في هذه العطفات ويقال هكذا او تارة اظهار الخرص وتارة
قصده الكناية وتارة محل الخطاب لتسارع العطف عليه
قوله تارة يكون قصد التقابل الا انه لا حظ في عطفها على
المعنى فان قولك المحبة المحبة لا يستعمل الخصر في موضع الطلب
كذلك امعناه ان يستعمل الخصر في موضع الخصر يكون كذلك **قوله**
اي عطف الطالب المحسن في الحكم مخلاف ما قيل انه تارة يخرج
الطالب حكم المحسن محلا تارة اخرى **قوله** وعليه اي على ما ذكر
من الطالب متى يتابع حصة الخصر المعروفة اي من امار ابو
صاحب السقط والسيرى السيرة الكليل واما ذيب هو السيرة
في النهار وهما في موقع الحال على ان المصدر بمعنى اسم العائد
اي يصحني ساريا او ناوتا او في موضع الطرف بقدر مضى
اي وقت سري او وقت تاذيب **قوله** وتارة قصد الكناية
كقول العبد للمولى وذلك لان حصول النظر الى المولى في الال
لازم لطلب النظر منه فغير بالذم عن اللزوم كما هو طريق
الكناية التي لها حسن في نفسها وقد انضم اليها من كناية اخرى
تدبر ختمها وهي رعاية الادب مع المولى المولى بترك
صورة الامر **قوله** وتارة محل الخطاب على المذكور اي على
المطلوب الذي ذكر فخلا كان او ركا وتكون لاحضا محلا للطلب
على المطلوب بلع محل من حيث انه يدل على تحقق الامتنال حتى
صح الاخبار عنه من حيث الصورة واما كونه باللفظ وضمن
حيث انه يدل على ان الخطاب محبة الطالب بهذه المناسبة

انه بحث لاخر ان يفسر الطالب في كلامه الى اللين محبة الطالب
كما اذا تمتعت من لا تحت ان يثبت الي الكذب يقول لك يا فتني غدا
اولا يا فتني يعني فبذلك قصد الايمان بما امرت والائتمار بما
نهيت كذا يثبت محبة الطالب الى الكذب انما هو ولو قيل الخصر
على معناه بان على معناه كونه يستعمل في موضع الطلب لا بلع محل
باللفظ وجه كان في غاية الظهور **قوله** وتارة مناسبات
اخر الرواية برفع مناسبات على معنى وتارة قصد مناسبات
اخر غير ما ذكر ولو عطف على قوله قصد التقابل لمضت مناسبات
او على قوله لاظهار الخرص وما بعد ليعمل وتارة مناسبات
اخر وذلك مناسبات كان يقصد الاخر از عن نسبة الخطاب الى
ما ذكره من عدم انصافه بالتقوى مثلا كما اذا قلت اللهم تقه
للتقوى بخلاف ما اذا قلت ونقد الله للتقوى اذ ليس فيه
هذه النسبة نظر الى ظاهر اللفظ وان قصد اظهار انصافه الى
كذلك نسبت الي كذا ابدل خبر او اظهار حسن اعتقاد المصطلح
بجمال جود الخطاب كقولك اعطيتني في موضع عطيتي وان قصد
السرور في ذلك كقولك اعطاك يدي كان ليعطيك الي غير ذلك
يتمدي اليه بالتأمل في المناسبات **قوله** واما من آية كلمة من ادب
لاستعران النفي واياه مبتدأ ومن اي القرآن ووارده صفتا ل
لها والحمد الواقعة بعد الاخبار وهذه الاسلوب مشهورة الى ان
استعمل الخصر في موضع الطلب الدليل على ان لا تعبد ولا تسفكون
وتؤمنون بما يدعون بمعنى الطلب هو ان خذ الحيات والذلال على
طريق النجاة اما يكثر في معارف الناس بالامر والنهي وان

المكتبة العدد الى الجبر الطار الرعية في وقوع المظن على الخاط
 عليه المبلغ حل بالطف بعد وصفه تحت الاشكال حتى صح الجبر
 بوقوعه ولو في الاستقبال **قوله** فاطر اي تفكر حتى تتبين لك
 ان ما ذكرنا من ان كون في هذه الاخبار في موضع الطلب حسن والمبلغ
 من اجل لا يقيدون ولا تسفلون على حذف ان الناهية في خروج
 المضارع الى الرفع على معنى بان لا يقيدوا بان تسفلوا ومن
 عمل توهمون على انه كلام متناف متاخر في النزول بناء على
 ما روي من انهم كانوا يقولون لو تعلم احب الاعمال الى الله لعملها
 فزلت الآية الحق ففكروا ما شاء الله يقولون ليس تعلم
 ما هي فدلهم الله عليها بقوله توهمون ومنها كذا وهو ان يقولوا
 سواء كان مقارنا في النزول او متاخر يخرج معنى الطلب بيان
 ما سبق سواء قدر منها سوال او لا فلا يكون جملة على التاخر
 وجها اخر يحتاج الى الاستحالة في موضع الطلب **قوله** ومن هذا
 القيل اي من اجل فصل الخبر المستعمل في موضع الطلب وقوله
 البلاء من سارة الى ان ربه الله تعالى او ربه الله اذا
 صدر عن غير البليغ لم يعمل على كنهه وليس تفيد من قوله اعاد
 الله من البشعة وضمك من الجبره ووفقك للبعوى معينا
 عما ذكره مما لان ذلك مثال للدعاء بلفظ المضارع عند
 بقائه ونهرا استشهاده ولذلك يقول البلاء الدائر
 فيما بينهم والكلية في ربه الله التقابل او الطهار الرعية
 في وقوع الرجة او الابناء عن استحقاقها وفي ربه الله
 احدي ما ذكره وان كانت في صفة الامر **قوله** ومن

الجبر

الجبر الحسنة لا يراد الطلب معام الجبر ولا يراد الطلب معام
 الجبر كنهين ثم عزم بقوله او ما شكلت كل ذلك عطا على السلب
 الا الى ما ذكرني ما مر لا يراد الجبر موضع الطلب كنهين ارباعا
 عزم بقوله وما ربه مناسبات **قوله** الطهار الى درجة اي الطهار
 لمع الرضا الى درجة كان الرضا في ذلك الدرجة مطلوب
 ذلك هو غاية الرضا كما لا يخفى قال كنهين طهار لغز اسمى
 بنا او اسمى لا ملومه لدينا ولا مقولة ان قلت الى بلومه
 انت لدينا ولا مقولة اي معوضة من قلاه اذا بعضه في
 قوله ان ثقت بالنفات من الخطاب الى العينة احراز اعني
 النفس الى العينة بطريق الى طه **قوله** قد كرر لفظ الامر سارة
 ثم عطف عليه لفظ او الامر بقصد الاسارة يريد ان المعنى على الاخبار
 اي انما رضى بما تفعلين في حق لا ملومك سارت او احسنت
 ولا ينفذك ان العوض **قوله** بنيتها بك اي يعطف الامر
 بقصد الاسارة بلفظ او على الامر بالاسارة على ان ليس الامر
 بالامر الايجاب وذلك لان الامر الشئ على وجه الاحكام المانع
 من الترك مع الامر بقصد معطوفا احدهما على الاخر ما يقتضيه
 للتجسيم بما يتصور وقوله لكن المراد هو الاباحة لا يمانى كونها
 الامر مع الجبر بل هو تقرب له من المعنى الجبري بتعدد عن مع
 الاثر الذي لا ينافي مع المعارم وقوله فاعل اكل ذلك حال
 من قوله ذكر لفظ الامر مع ما في خبره وقوله من ربه الرضا سارة
 الى درجة مطلوبة الرضا كما مضى وقوله او توحي الطهار **قوله**

يعني ان يتبادر جوابه عطف على قوله لو في اهل ربه الرضا للذة
 اخرى لا يراد الطلب في مقام الجزئية وانما في النكته
 الاولى اعني اطار مفعي الرضا فوقع الدخول تحت لفظ الطلب
 كما توهم جعل المعطوف والمعطوف عليه تفضيلا للنكته الاولى
 والمراد ان الكلام كغيره من احوال ما على اطلاقه ان يتبادر جوابه
 الدخول تحت لفظ الطلب اي الامتناعية اي يتبادر ذلك
 الدخول وقوعا كما اذا اشارت وعدم وقوع اذا حست وذلك
 الجواب الذي لا يتبادر هو اما لا يلزم ولا يتعصب بل ثبت على
 محتمل فكانه يطلب منها ان يسي ونظر في حاله او حسن ونظر
 في حاله حتى يتبين طلبا ثباته على محتمل بحيث لا يتغير ذلك اصلا
 وجعل ضمير تقادير راجعا الى ما اشارت محال وجهه رد قول كما يقول
 تمثيل اخر للنكته الثانية وهو ان خلاف البيت فانه ديار بين السكتين
 النكتتين كما عرفت وفي قوله ليستين بانك على الصيام صام هو
 ام لم يصم بصرح بان اطار الثبات نكته مستقلة برسها البيت
 واصله في اطار مفعي الرضا فوقع الدخول تحت لفظ الطلب
 فلا يمكن في ذلك على رتبة **قوله** وعليه ان على اطلاقه ان يتبادر
 الجواب هو منها ان لا يعرف لهم قطعا متبادر الدخول تحت
 لفظ الطلب هو الاستغفار وقوعا وعدم وقوعه وكذا الجاك
 في عدم تقبل نفقا اتم سوار وجه الاتقان طوعا او كرها ولا يفي
 على ذي ملكه انه لا ميعا الا اعتبار اطار مفعي الرضا في حين
 الاتقان فكل فيما حقا على بصيرة **قوله** من لطائف العباد
 يعني مثل كون الدخول تحت لفظ الطلب محموبا او مرغوبا فيه

او عجب او استعجابا فينبه على زادة حصوله لفظ الطلب
 والامر فينبه اخره مخطط اي الامر في باب التعجب مخططا في هذا
 الملك اي ملك اريد الطلب في مقام الجزئية والنكته فيه بعض
 ما اشترطه لطائف الاعتبارات كما استعرفه وهذا الاخر اطار
 انما هو على قول من يقول ان اكرم زنده فبانه يجب اصد
 اكرم زنده اي صار اكرم فزنده انما في الفعل ثم عدل الى
 صفة الامر بنسبها على ان ذلك الفعل اعني اكرم مثلا ما سعى
 ان يطلب فتعجب منه واما على القولين الاخرين اعني ان جعل اكرم
 بريد او امر من اكرمه والبا في رتبة في المعول او يجعل امرانه
 اكرم زنده صار ذاك اكرم على ان البا في رتبة فليس الامر بها
 بمعنى الجزئيل هو على معناه كانه قيل صيرة ذاك اكرم اي صفة الكرم
 واعتقده انه كذلك ثم استعمل في معنى التعجب **قوله** اذا ما من مقتضى
 كلام ظاهري لتعمل لكون سالت اخراج الكلام على مقتضى الظاهر
 مستغنية اي كثره متنوعة جدا فان سالت الكلام على مقتضى الظاهر
 كثره بحيث لا تحصى كما لا يخفى فاذا كان للاخراج على خلاف مقتضاه
 في كل واحد منها كانت اساليبه ايضا تارة بالصرح كما في
 اخر فنون الاسناد والمسند اليه المسند وكما في اننا بعض الحالات
 الماضية وتارة بالهوى كما في ايراد اخذت من هذا مقتضى الظاهر
 بالصرح بانها خلاف مقتضى **قوله** عرفت في البلاغة شبه اساليب
 الاخراج لا على مقتضى الظاهر بل على رتبة لما عرفت راسخا
 في ارض البلاغة بقرينة تلك العروق من موارد سحر البلاغة
 الا انه اغترت كلام فغير عن ملك الموارد بالافانين في الغنيب

المستتره فكانه جعل العرق مستترا من غير ان يحل على كل ما هو محمدا وسما
توهم ان في كل ما فيه فذلك قد سنها اذ ليست العروق والافاق
ههنا منسوبة الى شئ واحد كما ترى **ولا** كالاسلوب الحكيم اي
والحال انه لا اسلوب في تلك الساليب مثل الاسلوب الحكيم اي هو
افضلها واكثرها عونا واكثرها تشبها وهذا الاسلوب نوعان تلحق
المخاطب بغير تزيين **وتلحق** اي تلحق بالغير بالاول
ذكره من قول الشاعر فانه اقبح فيه يسكون هذا الاسلوب اي
انت المرأة مستكبة عندي مشاق مدلوله القوي ومعالجه الا
للصيفان والحال انها قد راى الصيفان يصدون من زلي وكانت
حتى ان جوارها المايله في ذلك فليقتبها بخلاف ما يرقبه وانها
برئاده الجذو ليحبل قوته تشكك حاله فيضرب انت وقد راى حال محرم
تشكك وكان في حال من غير ذلك والصف في الامل مصدر يطعن
على الواحد والكثير ومن الثاني اعني تلحق الامل بغير ما تطلبه سواله
قوله تعالى سالكك عن الامل فان المله على اتم لو عن
السبيل التي على تشكلات النورية في الهدال فاجيبوا بما ترى من
السبيل التي تليق بها على ان السؤال عن الغاية والثاني يدق هو اللين
بما لهم لان ذلك الاسلوب الناعم على التشكلات بعد عن ذماتهم
في ادراكهم في هذا صاحب الكليات من ان هذا السؤال كان عن
الحكمة حيث قال كانه قيل لم عند السؤال عن الامل والحكمة نقصانها
وتامها معلوم ان كل ما يوحده الدد وعلا لا يكون الا الحكمة بالغة
ومصلحته لعباده فدعوا السؤال عنه وانظر داني واحد تفعلونها
انتم مما ليس من الرقي شئ وانتم تحبوننا باراد على ما ذهب اليه

لم يعم في الآية اخراج الجوار على خلاف مقتضى الظاهر والاشك ان
النسب ما روي من ان الامل معا ذين حمل وتغلبه ابن غنم الانصا
واما عبارة ما بال الهدال به ودقيقا الخ فكما يحتمل السؤال عن
انها على تحمل السؤال عن نسب الغاي اي ايضا ومن انما ايضا قد راجع
بما لو كانت تنفقون فاهم سالوا غنى تنفقونه فاجيبوا ببيان
المصروف تنفيسا على ان السؤال عن المصارف اهم لهم فان النفقة لا تعد
بها الا اذا اصابته موقعا على انه قد ادرج في الجواب بيان المنفق
حيث قيل من خير اى الذي يكون فيه خيرا ومنه **توزن** ينزل سوال
هو على صبغة المحمل بيان لكيفية تلحق الامل بغير ما يطلبه سواله
ان الامل بقية او خبره التيق والجملة خبر هو والمجموع صبغة موضع
سؤال بهاء على انه يحتمل السؤال عنه والاصابة بيانية فانه بعد
جد اقوله التيق بجانه اي بحال الامل كما في الآية الاولى او اتم
اي الامل كما في الآية الثانية **ولا** ان هذا الاسلوب الحكيم
اشاره الى جنس هذا الاسلوب لا الى معين منه على طريقة قوله
عليه السلام يكون قوم في اخر الزمان يحصون هذا البوادق
قليل في الاستعمال ونظرة الحال هذا الحيوان الناطق اشارة
الى نوع الانسان ولوقال هذا الاسلوب اشارة الى الاسلوب
الحكمي لكان طر وقد جعل الحكم صبغة هذا بعد ما وصف بالاسلوب
فيرجع الكلام الى ذلك الاسلوب **ولا** لربما صادق المقام
اي طائفة مطابقة تامه وقوله من شاط السامع بيان ما سلمه قدم
عليه ونسب كلمة منهن بتعريضه كما في قوله من شاط السامع وحرك
اسكن من شاطه الايام فكيف كون سلبه لغير المنقول الذي

هو من اذ الوقر الحليم الورس المسحور من انزله السحر فحمله
طاشا وانكسرت الى اصل تبي الحديد المعرضه في فم الورس
قال فلان شدة تشكيت اذا كان قوي النفس ايا وفلان تشكيت
اذا كان بخلات ذلك والخارجي هو القبيضة كان من الدرس خرج
على علي رضي الله تعالى عنه حين رضي بالحكم والسخنة الضغينة
والفعل ان اعني الان وسل تنار عاني الناعل اعني غير ان حره
والادهم القيد والغرس الاسود ولا تشكيت الغرس ان مرض من تشكيت
وهو البياض الذي غلبت السواد متغايا باي فظهر من تشكيت
العباء فيز اري تحريها ما حالان من فاعل قال ترك العطف
بينها لان التعالي باعتبار ما تقدم على قال من قول الجاح والاراز
باعتبار ما خرج عنه من قول الخارجي واثا ركب بين اللونين
فما تشكيت العطف بين الحالين وقوله متوصلا حال
تالته معطوفة على مجموع الحالين بفتن اي ومتوصلا بما ذكر
من التعالي والاراز الى ان يرى الجاح والامر بالسكر الامارة
يقال اصفوه اي اعطاه من الصفه بالتحريك وهو العطف وصفوه
اي قيده من الصفاد بالسكر وهو ما يوثق به والوعد عام فاذابل
بالايجاد المختص بشرعين للمحر **قوله** ولكن عطف على معذر
اي هذا ما ذكرناه ولكن ومنفكس حال من صير كلاما وقوله منه
بيان لما نحن فيه فيكون حال المحرور قد تقدم عليه اي اذابل
الوطر من ابرادنا لما نحن منتصبون له ويصدد بيان به فرب علم البيان
واسميتا انه اراخذ في التعرض للعلمين هو تعرضه بخصوص مقام
استبد لا او ما يتعلق بالمعلوم من العروض والتوالي فانه مستتبنا

انظر فيما نظر الى التميم المراد منها محب المقامات لذلك فستتم
في علم المعاني ما لان وقد فرغنا بحمد الله تعالى عن شرح فوائده
بالبحر بيان ومن بعد التوفيق وعليه السكبان في تفسير الكشف عن
علم البيان فانه هو الموفق والسعوان
اراد ان هذا الفصل في ضبط معاد علم البيان الكلام فيه على قبيل
ما ذكر في علم المعاني الا انه اختصر العبارة منها فقولنا على ما
سلف من اننا اثرنا اليه صدر الفصل الاول **قوله** والخصص فيه اي
في علم البيان يستدعي تسدي قاعدة لتنضبط بها الحشنة المعيرة
في **قوله** هذا العلم اعني التراكيب الحبرية فانهما حيث اختلفتا
في وضع الدلالة على ما يقاد سلك المعاني فوضع لعلم البيان على ما
في المقدمة وقد توهم بعضهم ان موضوع الدلالات المختلفة في مراتب
الوضوح ليطهر كون معاقده مصوطة في فضله كصنيط قد علم المعاني
في فضله ونسبتي لان علوم الادب تحتها عن احوال الالهيات العرصة
كما تبين ذلك فيما اوردناه في صدر القسم الثالث من مجرهما
الى اقسامها المشهورة فيما بينهم ولا شك ان يكون ما من موضوعات
العلوم بالذوات بل **قوله** فانهما الحشنيات وايضا علم
يجت على احوال التي زواكيتية ولا شك انهما تفصيل الالفاظ دون
الدلالات واذا ادعي التشبيه من قاصده جمعه كان كجته عن
ما يد على التشبيه من الالفاظ **قوله** وهي ان محاذله ايراد المعنى الواحد
ربما بالمعنى الواحد معني واحد ام كبرادعي فيه مطابقة متفقة الحال
اما اعتبار تراكيب المعنى الواحد فلما عرفت من انه لم يكون الالفاظ
المفردة مفيدة للتسامع مع معانيها الا افرادها من لزوم الدور

ربما

لما هو مشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما من ان علم السان
 من علم المعاني لانه باحث على وجه كلي عن كيفية افادة التركيب
 نحو اصحابها التي تحت في علم المعاني عن افادتها اياها والبار في
 قوله بطرق متعلقين بما يراد بالمعنى في قوله بالزيادة متعلقين بمختلف
 واقترن على كرم ارباب الوضوح زائدة ونقصان لما مر في هذا الباب
 من ان الخارج عن هذه المراتب مرقود وقطعا والبار في قوله بالذات
 اما ان يتعلق بما يراد بالمعنى ايضا فيكون الايراد المتيقن بالظرف الاول
 اعني قوله بطرق عاملا في الطرف الثاني اعني بالذات على طريقتين
 فاولا اكلت من سنانك من العنب الاكل المبتدئ من السنان
 ابتداء من العنب فلا يكون مما يمنع اعني يتعلق في جرمه بجمعه واحد
 بفعل واحد بل ابلع كقولك مررت بزيد وعمر واما ان يتعلق بممكن
 فان قوله غير ممكن بمعنى لا يمكن فكانه لا اضافته ولهذا جاز انما
 زيد غير ضارب ان لم يحرك انا وزيدا فاضل ضارب لا متضاع عمل الم
 المضاعف اليه فيما تقدم على المضاعف وتوعد هذا الوجه بحسب المعنى وان
 اخذت الحار قوله فيما بعد واما يمكن ذلك من الدلالات العقلية
 وقد جعل قوله بالذات ظاهرا مستقرا حاله من يراد بالمعنى واما
 ترك التناهي في غير ممكن مع كونه خيرا عن المجادلة اما لان المقصود
 كون الايراد المذكور غير ممكن الا انه انما هو بالذات وبنيها
 على ان طلب الحال من العاقل كالمع والامان التباين المصادرة
 لا يتنفس اليه لكونها ما ولة بالفعل مع ان واما لانه جعل لفظ ممكن
 في عدد اناس **قوله** فاما اذا اردت تشبيه الحد بتقريب لقوله
 غير ممكن فان قلت المثال البرهني لا يثبت به قاعدة كلية قلت

اقول عطف بدعيه نه عليها بالمثل ويصح لها وايضا ان يقول
 الي ان الحار في جميع الامثلة كذلك واذا بين حال مثال فوه علم
 جرمية في جميع الامثلة على سوا تثبت القاعدة الكلية بكونها
 وان كانت نظرية وشمل في السمي في النظريات تصور البرهان
 الكلي في مثال جرمي تامسا **قوله** امتنع ان يكون كلام اراد
 بالكلام المركب مطلقا لان قوله حديثه الورد في الحار
 وصي لا استوي وجاز ان يحل على مصطلح الفاء فان بقدر
 متناه او جبراي في اخذ اوله وقوله الكل منصوب على انه
 حركون وصيرته لمقول قلت اعني حديثه الورد وقوله
 فاما اذا اتممت فاعلم لا يمنع اي اذا اتممت تمام كل كلمة
 منها اي من كلمات الكلام السابق ما يراد بها اي رادف تلك
 الكلمة قال مع ان كان عاما يكون المرادفات كلها موضوعه لتلك
 المفهومة كان فهم اي فهم السامع لهذا المعنى من المرادفات لفهم اياه
 من تلك الكلمات بالتفاوت ما دونه الدلالة عليه فان قلت جاز ان
 يكون الف السامع بعض الالفاظ المترادفة اكثر فيستقل فهمه من
 المعنى اسرع فتفاوت الدلالات الوضعية الوضوح قلت هذا
 التفاوت اما هو لاجل التفاوت في تذكرو الوضع والمراد ان الدلالات
 الوضعية بعد اوى في العلم بالوضع لا تتفاوت في انفسها لا يقال
 جاز ان يكون بعض الالفاظ مشتركا في بعض يقع هناك تفاوت في
 الدلالة مع التباين في العلم بالوضع لانا نقول هناك ايضا في نفس
 الدلالة بل هناك مما يحتاج في دفعه الي ترينه فادفع طهر ساد
 الدلالات في انفسها **قوله** والا اي وان لم يكن السامع على ان يكون

المرادفات بأمرها موضوعه لثبات لم يفهم السامع شيئا هو
 الكلام أصلا أي لا يفهم ذلك المعنى بالكلمة لا وضح ولا أوضح
 ولا خفيا ولا اخفى أما إذا لم يعلم وضع شيء من المرادفات فالامر
 ظاهر وأما إذا علم وضع بعض دون بعض فلا يفهم صيغة ما هو
 ذلك الكلام لأن الكل ينتهي بانتهاء جريته فلم يفهم ذلك المعنى شيئا
 من مراتب الوضوح ولا شيء من مراتب الخفاء أيضا وفيه معنى قوله
 أصلا وهو نصب على المصدرية أي انتفى الفهم انتفاء بالكلمة
 ووجه المناسبة أن الشيء إذا اوضح أصلا أخذ الكل وكذا أحكم كل
 ركن وقد يقال أراد أنه إن علم السامع وضع كل منها فهم المعنى
 بالتفاوت والأي وان لم يعلم وضع شيء منها فهم المعنى أصلا
 أي لا كلا ولا بعضا فلا يتفاوت وتظهر ما ذكرناه أن علم وضع بعض
 دون بعض لم يكن أيضا تفاوت في شيء من المعنيين وإنما
 يمكن ذلك بلفظ ذلك كما يقتضيه سياق كلامه إلى الابد المذكور
 فإنه المحكوم عليه صحة فيما سبق بعدم امكانه بالذلات الوضعية
 لا إلى التفاوت في الموضوع ولا إلى المحاولة وقوله في الذلات
 العقلية تتعلق ببعضها وأما عدل منها عن الباء المناسبة لما تقدم
 من قوله بالذلات الوضعية إلى كلمة في مبالغة وتبيينها على أن
 الذلات محيطة بامكان ذلك لا بمراد فلا يتعدى إلى الذلات
 الوضعية وقوله مثل أن يكون نصب على أنه مصدر يمكن أو حال من الذلات
 العقلية أو نصب بخبر أعني ولا يمكن أن يكون المحل به هو عين
 ما أضف إليه لفظ مثل بل كثير ما يكون مستقادا عما في خبره كأنه
 قيل مثلا يمكن امكانا مثل الامكان الذي في هذه الصورة

قوله

قوله ولما عطف على شيء أي يكون لما عطف بذلك لا يكون لما
 أيضا تعلق به **قوله** فإذا أريد التوصل لا يخفى عليك أنه لو حذف
 كلمة إذا مع شرطها واقتصر على الجملتين لظهر الترابط بين
 قوله في تفاوت الخ لا يستقام الكلام واتضح المبرام أو تفاوت
 تلك الثلاثة في وضوح التعلق وحقا به يصح التفاوت في
 افادة ذلك التعلق به أعني المعنى الآخر الذي تعطلت
 الثلاثة وعلينا تقدير ذكره إذا كان الأولي به أن يقول فإذا أريد التوصل
 بها أو فإذا أريد التوصل بكل واحد منها لأن التفاوت في طرق
 افادة التعلق بينهما ثبت إذا توصل إليه بتعدد وكذا صحة
 التفاوت فيه إنما يظهر بذلك لا بالتوصل إليه بواحد منها وقيل
 أنه أراد فإذا توصل بواحد منها ثبت طرق واحد أو اذ
 إلى طرق أخرى أخذ يمكن هناك ظهوره في التفاوت في طرق
 ذلك المعنى المتعلق به **قوله** وخفاءه والخفاء أراد بها نقصان
 الوضوح اعتمادا على ما مر من اقتضائه على مراتب وضوح الدلالة
 والمخفى ما قدره في المكان ذلك لا يراد في الذلات العقلية
 هو أنه لا خفاء في أن المعنى الواحد تعلق به أشياء متعددة وتفاوت
 تعلقها به في مراتب الوضوح بأن يكون تعلق بعضها ببل وسطحها
 بوسط واحد أو أكثر أن يكون بعض التعلقات أقوى وأوضح
 في نفسه من بعض أخذ فإذا توصل بهذه الأشياء إلى ذلك المعنى
 الواحد مر كبنا ذلك وإن كان مفزعا ثبت التفاوت في طرق
 افادة معنى واحد مركب من ذلك المعنى مع غيره ضرورة أن
 التفاوت في بعض مفردات الكلام يرجع إلى التفاوت في بعض

ذلك الكلام قد ظهر امكان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في مراتب الوضع
في الدلالات العقلية **باب** واذا عرفت في اي اذ عرفت ان
ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضع الدلالة على ما يمكن في الدلالات
العقلية دون الوضع عرفت ان صاحب علم البيان له فصل احتياج
الى التعرض لافانواع الدلالات الكلام يستمر عنده ما يمكن في الاخلاق
من تلك الافانواع مما لا يمكن فيه ذلك فيضبط عنده موضوع هذا
العلم بالاضطام هو قيد له اعني الدلالات المختلفة واما قال
فصل احتياج لان صاحب علم المعاني متباحث عن خواص استفاد
من التراكيب للدلالات مختلفة فله حاجة بالى معرفة انواعها ليعلم
فيما هو بصدد هذه لكنه لا حاجة له اليها في ضبط ما هو موضوع لعلمه
وصاحب البيان يحتاج اليها معاً وقوله فيقول شروع في التعرض
لبیان انواع الدلالات الكلام واعتبار الوحدة في اللفظة اشار
الى ان الوضع عنده انما هو للمفردات فيكون وضع المركبات
راجحاً حتى اذا قسمتها الى الانواع الثلاثة كان ذلك المصنف
راجحاً الى دلالة مفرداتها وترت تفسير مطلق دلالة اللفظة عما
على الشهادة وان ساق الذهن الى اننا لو كنا اللفظ بحال
يخرج من العلم بشئ اخر وكانه قال لمعروف ولم يعلم المعنى استخار
باللفظ الوضع يتوقف على كون المعنى مفهوماً للوضع
واما كونه معناه فهو باعتبار ملاحظة الوضع وانما هو على ذكر امكان
الدلالة حيث قال من ان تدل لان مجرد الوضع لا يحققه العقل
بل لابد من استعمال المسكلم وعلم السامع بالوضع وانه تأمل شروحه
من غير ما ذكره ولا نقصان بشارة الى انه اذا اعتبر زيادة



لا نعم

لازم مع ذلك المفهوم او نقصان جبراً من اجراء منه لم يكن الدلالة حسنة
مطابقة لعدم تطابق اللفظ والمعنى على الوجه الذي اعتبر في الوضع
وقوله يحكم الوضع متعلق بتبدل والمراد ان المعنى لهذه الدلالة
هو الوضع من غير احتياج الى من يتصل بالعقل ولذلك سميت وضع
وفي تفسيره يحكم الوضع تبيينه على اعتبار قيد الحقيقة من غير
كانه قال المطابقة دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث انه
كذلك فلا يمتنع فيه بدلالة اللفظ التضمن والالتزام فما اذا كان
اللفظ مشتركاً بين الكل والجزء وبين المزدوم واللام كما هو المشهور
واما سمي المعنى الموضوع له اصلها لانه المفرد والوضع اصالة وما
عداه من الجزء والخارج تابع له في ذلك **باب** يحكم العقل متعلق
به لانه يشير الى قيد الحقيقة في حد الدلالات على قياس ما مر في
المطابقة ومعنى كون الدلالة يحكم العقل ان للعقل مدخل
فيها لانه مستقل باقتضاها فان الدلالة على الخرد تتوقف
مدخلاتها لانه مستقل باقتضاها فان الدلالة على الوضع
للكل وعلى امر اخر يتعلق بالعقل وهو استنزام فهم الكل فهم
جوهه وكذلك الدلالة على الخارج اللازم تتوقف على الكل
الوضع للمزدوم وعلى امر اخر يتعلق به وان فهمه يستلزم فهم لازم
ومن هنا ترى حاجة استنزام هذه الدلالات الثلاثة
ضعيفة وكحصول الدلالة العقلية مما لا مدخل فيه للوضع
ولا للطبع كدلالة اللفظ الموضع من وراء الجدار على
اللفظ ودليل لفظ الصفا في سمية كل واحدة من الاخيرتين
بالعقلية ان سمية الاولى لها اوضاع بناء على ان العقل

ليس كل ما فيها نفس منها بالعقلية كمنهها باللفظي الا التزام
 ادون منها كحالات الاولى فاني الوضع كات في اقتضاها من
 بالوضع كمنهها بالمقام على سوار ولم يتركسمة كل
 بالعقلية ان اطلاقها عليها بالاشتراك للفظي ان اراد ان ذلك
 بالاشتراك المعنوي كما يقال الانسان والفرس في كل منهما حيوانا
 اي يطلق عليه الحيوان ولاحت في ذلك التعلق اي التعلق
 الذي بين المفهوم الاولي وهو ان يكون مما يشبه العقلاي ان
 يكون اردما عقلا تحت معنى ان يدرك المفهوم الاولي بدون
 المفهوم الاخر كما في دلالة التضمن مطلقا وفي بعض التزامات
 لدلالة الاعداد على الملكات واما عرض لسان حال التعلق
 افعالا في توهم كمنهها باللفظي التزام بالعقلية كمنهها
 مشروطة باللفظي العقلي كما ذهب اليه جماعة وذلك لانهم
 اعتبروا في الدلالة الكلمة حيث قالوا ادلالة اللفظ على معناه
 بالوضع كونه تحت كما اطلق فهم معناه بعد العلم بالوضع
 في الالتزام الى اشتراط الدوم العقلي وادهم خروج كمنهها
 بالحارة المستعملة بمعارف اللغوية عن الدلالات التي
 فالتموا ذلك وقالوا لا دلالة للفظ لا بد وعده على اصل
 الشئ بل الدال عليه هو المخرج المركب منه ومن القوة
 المستعملة اليه واما على العربية فقد اكتفوا في الدلالة الحرة
 وقالوا اي كون اللفظ تحت ان اطلق فهم منه معناه لعدم
 بالوضع فلم تحت عندهم في ذلك التعلق المختص انهم المعنى
 ان يكون تحت بل كفي هناك ان يكون مما يشبه العقلاي

اما العرف عام اي معروف فبما بين الجمهور كما بين سد والجراد
 او بعرف عام سوا كان عرفا خاصا كما بين النسل
 والسطان عند المتكلمين او كمنهها عرفا كما بين اقدم زندي على
 اخرنا بل وجرارة دين الحارة عنه وجبته وكما بين القفل
 والجود في عام التمتع او التمكن الي غير ذلك من التعليلات
 المتفاوتة والصراط ان يعتقد الحاطب من المفهوم ان يشاط
 يصح به انتقال ذهنية من احدهما الى الاخر سواء كان ذلك
 باللفظي مستندا الى العقلا او العرف او غيرهما اذ
 جسد المكن اي حار له ويشتر ان يطرح من حاطبه ذلك اي حاطبه
 الذي يعتقد ذلك التعلق المصحح للانتقال مطابقا كان
 اعتقاده للواقع او غير مطابق بحال المعنى الشئ اي قدرت عليه
 قوله واذا عرفت ان اراد المعنى الواحد على ظهور محله اي على
 تراكم متفاوت في وضوح الدلالة عليه جعل التراكيب كالمركبات فاد
 فيها كلمة على واطلق عليها الصور بناء على ان نظم الكلام
 كالصانع والمعنى بمرز ما يقع فيه الصياغة من اللفظية
 كما ان حسن المصنوع يظهر بصورة كذلك حسن المعنى يظهر بنظم
 تركيبه ولم يعرف الصانع قدما معناه لانها ذكرت
 بعبارة اخرى اعني لفظ طرق فكانا غير مذكورة ومن ثم ان
 اراد بالصورة هو المعاني الاول التي يتوصل بها الى المعاني
 الثواني التي هي المقاصد والاعراض مع ان المراد بالطرق فيما
 سبق هو التراكيب اللفظية وطحا فقد بعد عن رعاية الملائمة
 مع قوله واذا عرفت قوله وهي الانتقال الى الدلالة العقلية

ما بها الانتقال من معنى الى معنى وخروجها الى الدلالات العقلية
 بناء على ان الانتقال مصدر شئنا والقليل والكثير وان
 لفظ معنى في الاصل مصدر فحوز اطلاقه على التعدد فكانه
 قيل في الاستعالات من معاني الى معاني فبان نيل المقصود منها
 هو الدلالة العقلية للالفاظ وما ذكر في تفسيره قد يحقق غير
 ان يكون هناك لفظ اصلا احب بان المراد منها الانتقال من معنى
 الى معنى باللفظ فلا اشكال واعلم انه قد تفرقت الدلالات العقلية
 بالانتقال من اللفظ الى المعنى وتفرقت ايضا لفهم المعنى واللفظ
 وتفرقت السامع منه المعنى وكل ذلك في المسائل التي لا محل للمقصود
 وذلك لان الشبهة في ان تلك الدلالة صفة لللفظ قائمه متعلقة
 بمحناه كاللونه القائمة بالاراء المتعلقة بالاشياء فادفنتها
 بالانتقال او باحد الفهمين لم يكتسب على ذلك ان الانتقال
 وفهم السامع وهو موصوفه المعنى ليست صفة قائمه باللفظ لكنها
 منسبة اليها لفظا به اعني حاله قائمه به اي كونه بحيث يترتب
 عليه ما ذكرناه **ح** كل روم احد هما للاخر هذه الكاف تحذف
 بحسب المعنى على طريقة انتقال العنصر الموصوف مطلقا كالنار
 اذ بقصد ه الى ان العلاقة بين المعنيين هي لزوم احدهما
 للاخر لوجه من الوجوه اي سواء كان لزوما عقليا او عرفيا
 او خاصيا او اعتقاديا خصوصا كما مر وفي شدة علاقة بشاره
 الى هذه النعم ايضا كما به قبل بسبب علاقة تامة العلاقات
 ولم تلج الكاف على التمثيل وجعل اللزوم اخص من العلاقة
 من الطوائف من العلاقات لم يترتب حينئذ الجزاء الذي هو قوله

ظهر

ظهر لك علم البيان وجه اعتبار اللفظ على الشرط الذي رتب
 عليه اعني قوله واذا عرفت في ما في حيزه و اراد بالمدركات
 بين المعاني اللدومات منها يشهد بذلك ان قسم اللزوم
 علة الى ما يكون من الخائض او من جانب واحد واطلاق الملازمة
 والملازم ايضا على معنى اللزوم كونه منتهى ما يقال من هذين
 الشئين ملازمة متعاضدة او غير متعاضدة ولما كان الجزاء لازما
 لكل خصه وان لم يسم لازما اصطلاحا كان القهين والالزام
 معاد اخرين في ضابط اعتبار الملازمات من المعاني وان كان
 اختلاف اللزومات في الالتزام ام لا فان قلت الذي ينبغي ان
 هو ان يراد المعنى الواحد على صفة مختلفة فلا يتالي في الدلالة
 الوصفية بل في العقلية والملازم مع هذا ان الاعتبار الوصفية
 وحدها كونه حاز اعتبارا مع العقلية ان يكون بين الصاحبة
 من مراتب الوضوح فظهر حينئذ ان وجه البيان اعتبار الملازمة
 بين المعاني قد يكون من ان التراكيب التي يدل بها على
 الرضعة فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوصفية
 لا وحدها ولا مع غيرها وقد مر من ان رة الى ذلك في حد
 علم البيان فذكر **قال** ثم اذا عرفت ما فرغ عن تحقيق ما هو قيد
 لموضوع البيان اعني الدلالة المختلفة في الوضوح والى الدلالة
 العقلية نوعها شرع في ضبط محلات اصول هذا القول
 بصيرة الطالب في تحصيله كما فعل ذلك او ابل الوصول الاول
 كالذي بين الامام والخلف حكم العقل اراد ان العقل حكم
 بان ما لم احدث في بين الجنين من حكم كان كانه لم يدر

وطحا ولم يرد ان العقل اذن يسمى امام الاخر يستلزم العقل ان
 خلفه فانه باطل قطعا لا ترى ان الشخص المتواحد من كل منهما
 امام الاخر نعم العقل هو الشيء متقدما على غيره يستلزم العقل ان
 ذلك الغير متاخر عنه لانهما متضايقان فستلا زمان وجودا
 وتعللا وانما الامام بمعنى المحنة فانه متضاد لذى الامام لا الخلف
 الذي يلزمه وجودا فقط وانتقال الذين عن الامام الى الخلف كما
 من السواد الى البياض **ور** يحكم الاعتقاد اى حكم الاعتقاد
 الشائى من العرف العام اذ هو كعادة الجمهور وتعرف فيها بينهم
 ان طول القاء اذا كان له كراى علاقه سيف كان طويلا وانعكس
 والعلم يستلزم الحق استلزاما كلييا حكم العقل وهو انعكس والله
 يستلزم الجراة استلزاما كلييا حكم الاعتقاد الشائى من عارف اناك
 بلا انعكس **ور** ظهر لك ان مرجع علم البيان اعتبار ما يتبين
 هو حواسه لو لم نعلم اذ عرفت ويرد عليه انه لا يدخل المعرفة انعام
 البرزخ الى سمية هذا الظهور اذ يكفيه ان يقال ان تصور لزوم من
 شين كان احدهما ملزوما والآخر لازما فالانتقال الى الملزوم
 الى اللازم او من اللازم الى الملزوم فظهر ان مرجع البيان اعتبار
 ما يتبين من مقتضى بيان الانتقال من اللازم انما يمكن اذا كان
 ملزوما ايضا كما سيذكره فكانه قال منها وجه الانتقال من لازم
 هو ملزوم الى ملزوم فيثبت ان لذلك التفسير من طلبة ما في هذا
 الظهور **ور** ولا يربك بظاهرة الانتقال الى المشهور الشئ المتحول
 عليها ضم اليها من ارايه بمعنى رايه اى او قوله في رايته وشكك
 قد روي بفتحها ايضا والقصود ان النظر الى ظاهر الاعمال من

للازم

لما يسمى الى الامام كما في المثال المذكور و هو ان هناك جهة باله فلا يحصر
 مرجع البيان في سلك الجنبين لكنك اذا ناملت عرفت ان مرجع هذا
 الانتقال الى ما ذكر من الانتقال ليس لركبة منهما فانه اذا سمع لفظ البيان
 مطلقا يتبادر اليهم الى اكمل احواله فينتقل منه الى ملزومه الذي هو
 محله اعني الشئ ثم ينتقل منه الى لازمه الاخر اعني البرزخ فليس
 للانتقال الواحد فرد سوى ما ذكرناه **ور** يقال ان يقول اذا اصبح
 هذا الانتقال ان في لفظ واحد اطلاق واحد لازم ان يحول محارا
 وكنية متعاد ان التنا الى تحلف تاويل يدرجه في احدهما فقط
 حينئذ ذلك التاويل المهم له جدا والفاصل قوله فارجعه ماذكر تحليل
 للشيء عن ارايه اى لا يربك لان مرجعه ماذكر **ور** وقد سبق ان لازم
 دفع لان شئهم ان البيان ليس لازما للعبث اى هو لازم له بوجه
 من الوجوه التي تترتب نالها وذلك كالكاف لباقي ارايته بلفظ الف
 وان لم يكن لازما له لزوما عقليا ولما كان المثال المذكور اعني قوله
 رعيننا غيتا توصيا للبايعين القائلين بالانتقال في الجراة ما هو
 من الملزوم الى اللازم صح اولاهم اشار الى دفع ما يرد على القاعده
 بقوله والما نحو كون اموت السماويات اى عيشا واراد بقوله
 ونصل ترجيح الجراة الى الكلام المشتمل على بيان ترجيح الجراة الكلام
 المشتمل على بيان ترجيح الجراة على الخضر والنباتية على النحر
 وان لم يكن معترضا بوصول محمول ما تعلق عليه ذلك الوصول
 من كسبه الاخرات هو ان الانتقال من اللازم الى الملزوم معبر
 مساوئه ايا ان لا يتصور انتقال من العام بآلة على عمومته
 الى الخاص بل لابد ان يعبر عنه بالصير مساوياه مالت اى

يكونان اثنين فيكون الانتقال من اللازم الى الملزوم ضرورة الانتقال
 من الملزوم الى اللازم بشرط هذا الطريق نحو اسطرت السما
 سياتي في سلك عين العليث في جعله نحو اسطرت السما
 من المجازات المنقل منها من اللازم الى الملزوم للمجازات
 التي يستقل منها من الملزوم الى اللازم بطلبه على انه يري بالملزوم
 المتبع وبالاذا من التتابع والدرج التبعه اذ لو اراد بالملزوم
 امتناع الانكسار كونه من الوجه ان بقه كان التتابع
 عرفنا للبعث كما انه لازم له ايضا كذلك فيمخرجه السؤال ولا يصح
 الي ما عرفت بانه مكلف لا يمكنه وما للفظ بان الانتقال في الجار
 ديا من الملزوم الى اللازم وفي الكتابة ما عكس لو اعني الملزوم
 بمعنى امتناع الانكسار كونه من الوجه بان الانتقال حطفا من الملزوم
 الى اللازم وانتصر في الفرق من الجارز والكتابة بان الجارز
 ياتي في ارادة المعنى الاصل دون الكتابة كما في قوله كان اقرب
 وان الكتابة كذا الممره عطف على قوله فان الجارز وقوله فلا
 يصار بيان كقول طالع القاه ملزم الطول الجاد وفيه ايضا
 تنبيه على ان الملزوم واللازم هما **قوله** المستتبع والتابع الا ترى
 ان طول القاه من غير عكس اذ لا يريد بالملزوم امتناع الانكسار
 في الجملة **قوله** فلا علينا اي اذا كان انصاف علم البيان الى التوضيح
 للمجاز والكتابة المتماز من بان الانتقال في احد من الملزوم في
 الاخر من اللازم فلا يمس علينا ان تحذف كلا منهما اصلا على حدة فانه
 انفسه بل المتماز واللاتين بحسن العلم **قوله** واذا لا يفي شرط
 وجوبه فلا يفي لانه التوفيقية اي لا اعتبار باليوم والمطلوب بيان

وجه تعدد المجاز على الكتابة في تفرز مباحتهما وهو ان الكتابة مارة من الجار
 منزلة التركيب من المفردة وبذلك لا الانتقال في الجار من الملزوم
 الى اللازم وفيه اطلاق واضح بنفسه لا يحتاج فيه الى ان يعتبر
 متو اعمرا ازيد على الملزوم الذي باعتباره كان الملزوم ملزوما
 واللازم لازما والانتقال في الكتابة عن الملزوم الى الملزوم
 وفيه اطلاق واضح بنفسه بل يحتاج فيه الى ان يعتبر من زائد على
 الملزوم وهو كون اللازم سادسا للملزم او اخص منه حتى يصح
 كانه ملزم ملزومه لما مر من ان العام كما في عام اذ يتصور
 منه الانتقال الى خاص معين وفي قوله هو العلم بكون اللازم
 ساديا مساحية لان المعبر بها هو المساداة والاحصيه
 لا العلم باحد لهما وانما يجوز كون اللازم اخص منها على ما مر
 من ان المراد باللازم هو التابع وقد يكون اخص من متبوعه
 ولا يخرج بذلك عن كونه لازما وهو من الوجه المعبر عنه ارباب
 اللغة لا يقال اذا كان اللازم اخص كان الملزوم اعم فلا يكون
 طريق الانتقال في الجار واضحا بنفسه بل يحتاج فيه الى ان
 الى اعتبار امر ازيد تحلل الملزوم واما اخص لا ياقول المتبع
 هو الاصل فاد حصل في الدين فالظاهر الغالب ان الملاحظ
 معه تابع وان كان اخص منه بخلاف التابع اخص منه بخلاف
 فانه فرع فعد لا يلاحظ معه متبوعه المعين الا اذا كان ساديا
 لذلك المتبوع او اخص منه فان قلت قد يكون الانتقال في الجار
 من التابع كما في اسطرت السما ساديا فلا يكون صنفه المضي بنفسه
 قلت قد عرفت انه مكلف في مثل ذلك يدرج التابع يحكم ما يتبع

في او قد قيل ان اللام حصل ما هو في اللزومات الجزئية وان الكلمة وردت
 لم يعتبر اللزوم الحركي فيها تقدم حيث لم تحل العلم لاراء المحمودة
 فقامل و الاصول ان يمسك في تقدم الحجاز على الكناية بانه
 ينافي ارادة المعنى الاصلى دونها فيسرل منها فيسرل المفرد
 من المركب **قوله** نعم ان الحجاز يريد ان يبين ان التشبيه اصل
 ثالث من اصول هذا العلم وحيث تقدم على الاصلين الاخرين
 ولما كان احد الاصلين المذكورين هو الحجاز لا الاستعارة وكان المتبني
 على التشبيه دون الحجاز مطلقا صدر الكلام بذكر الحجاز وعقبه
 بانه اراد الاستعارة فالضمير قوله من حيث انها الحجاز في اول
 الاستعارة وقوله من فرد التشبيه صراحا وقوله لا تخفى ثبوت
 الضمير خزان او بيان للحج الاول وقوله سدي بتأنيث الضمير
 ايضا خبر ان الحجاز وقوله من حيث تعليل لتسدي قدم على
 وانت خبر بان ما قرر سدي تقدم التشبيه على الاستعارة
 وحيث على الحجاز مطلقا استحيانا كذا يقع الفصل من الواج
 الحجاز واما اخذه اصلا ثانيا فلما استدعيه اصلا بل الواجب ان يحل
 مقومه خارجة عن قضا صدق الفرض وقوبله ما قبل من ان دلالة
 التشبيهات من حيث هي تشبيهات دلالة وضعية لا عقلية وعقد
 عن ذلك ثبوت وان كان في الحقيقة مقومة خارجة كدثرة مباحنة
 وعموم تأصيله واحكامه وتغيب فروعه كدثرة رالية بقوله من فروع
 التشبيه وقوة نفوذه المطالب البيان كما يشير اليه قد ارتقى
 عن ان يحل مقومه فلهذه الضرورة اخذت اصلا ادعيا لا حقيقيا
 ولا يدنو عليك ان هذا الحكم بارد ارادته بزيه بالناوحي

العبارة حيث قال منها فلا بد من ان اخذه اصلا فالناوحي انه قال
 في الاصلين الحقيقيين فلا علينا ان يتحد بها اصلين الصواب
 في هذا المقام ما حققه بعض من اتخا وهو ان اللفظ يتوسط الوضع
 انما يفيد المعنى الموضوع له او ما له علاقة معه بحيث ينتقل الدرس
 من الموضوع له اليه في الجملة وهو سمي عندهم باللازم فاللفظ ان
 ان يستعمل في الموضع له كان حقيقيا وان استعمل في لارائه فاما ان يكون
 هناك علاقة المتشابهة او غيرهما فعلى الاول ان كان معه قرينة ثبوت
 ارادة المعنى الموضوع له كان استعارة وان لم يكن كان تشبيها على
 الثاني ان كان مع تلك القرينة المانعة كان حقيقيا وان لم يكن
 كان ثمانية فاصول علم البيان اربعة فادغممت استعارة الى الحجاز
 المرسل للاشتراك في مطلق الجازات صارت ثلثة وبطريق اخر
 ان التشبيه اصل حقيقى فاصول هذا الفن لا تزي ان له مراتب متفاوتة
 في الوضع وان فيه مراتب الكثرة واللطائف الساسه ما لا يحصى تحما
 تشبهه وقوله هو الذي اذا مدت فيه ملكك رمام البدر في فنون
 النحر البيانى وما يقال من ان المفرد هو اصل في التشبيه هو المعنى
 الوضعي فقط ليس بشئ فان قولك وجه كالدرة مثلا لا ترد به
 ما هو مفقود وضعا بل ترد ان ذلك الوجه في غاية الحسن والبطانة
 لكن ارادته المعنى لا ينافي ارادة المفهوم الوضعي ولا شك ان التشبيه
 مع كونه اصلا حقيقيا مقومة للاستعارة ايضا كما تحققت تقدم قطعا
قال ابراهيم الاول قد ذكرنا ان كل واحد من الجاز والكناية و
 التشبيه اصل من علم البيان ومقتضى ذلك ان يقولوا بها اصل
 الاول من علم البيان التشبيه اذ يقول البحث في الاصل الاول هو

في التشبيه لكنه لما جعل مقاصد الفصل الثاني اصولا لثمة جعل ايضا
 سوي المقصد اصولا لثمة بمنزلة الفصول والابواب في التبيين اطلاقا
 باسم المدلول على الدال على قياس ما بين منه في الفنون الاربع من
 المجزئة كمال الاصل الاول من علم البيان اي من فصل في الكلام في تشبيه
قوله واستراكا عطف على طرفين قوله مثل النصف صفة لا تراكا
 ما حوذا في قوله واستراكا **قوله** او بالعكس اي وان يكون الامر
 بعكس ما ذكره هو ان يشتركا في الصفة ويختلفا في المحسوسات في
 كطولين جسم وخط اذ في بعضها كطولين ان ودرس واقتصر
 على ذكر الثاني لانه ابعد من الاول في ان بعد اختلاف في الحقيقة
 وليس فيها ذكره على سبيل التمثيل دعوى حصر حتى ينتقص
 الاشتراك في بعض الذنابات والاختلاف في الحقيقة وقوله
 صفة تميز وطويلا يدل منه اذ نصبت راعني وكذا الحال
 في جمعه وان **قوله** والا اي وان لم يكن بين الطرفين اشتراك
 من وجه واقتراق من غير لم يصح التشبيه لانك جسم ما يدل على
 عدم صحة صفة هوان ارتجاع الاختلاف ان ثم انه قد تم في
 البيان التشبيهي بطلان عدم الاقتراق وقام على اطلاق
 عدم كلاك ان الاشتراك اخلا في مفهوم التشبيه فبطلان عدم
 اظهر من بطلان عدم الاقتراق الذي هو لازم التشبيه خارج
 عن معنونه وحاصل ما قدره ان ارتجاع الاختلاف بين الطرفين
 من جميع الوجوه حتى التعيين الذي هو ادنا ما ياتي **قوله** التعداد اذا
 لم يكن له ولم يكن هناك تشبيهي واحد صفة سطر **قوله** التشبيه الذي
 هو **قوله** تشبيهي تشابه تشبيهه في امر لان الشيء الواحد لا يتصف

بنفسه اي تشابه تشبيهه في امر لان الشيء الواحد نفس في امره
 ان التشابه تشابه تشبيهه في امر لان الشيء الواحد نفس في امره
 ان ذلك الامر ايضا وان ارتجاع الاشتراك بينهما يقتضي
 ان يكون التشبيه طلبا لوصف الشيء المتشابه حيث لا مجال
 او صفة بها اصلا يكون باطلا ايضا **قوله** والتشبيه عطف
 على فاعل لا يخفى اعني قوله ان التشبيه مستدعي وكذا وان حاله
 عطف عليه ايضا وقوله هذا القدر المحل لا يخرج جملة مقدره لقوله
 قدره بها ليس عليه قوله انما المحل هو المعنى ان هذا القدر
 المحل ان يستغنى عن اثنين النظر وكفاه اذ في نفسه على بعض
 ما احصاه منه الى توضيح كما مر لكن تفصل مضمونه ما عدا الافتراق
 كحجج الى انظار الدقة وهو اني ذلك المضمون طرف التشبيه
 عطف عليه وانما قال او غير ما يدل او بعيدا بنفسها على ان التشبيه
 بحسب غرضه كما ان قوله بحسب ابتداء وشهرته وحل النظر في
 كل واحد من المطالبات لثمة نوعا على حده رعاية لحسن البيان وجود
 التعليم **قوله** النوع الاول النظر في طرفي التشبيه فدم هذا النظر
 على الا نظار لثمة الباقية للتشبيه تشبيه بهما العدة في التشبيه
 فان وجه التشبيه يكون امر مشترك بينهما والعرض فيه يعود اليهما وحال
 التشبيه صفة لما هو متفرع عليهما وحصرهما في اقسام اربعة
 احدهما ان يكونا مستندين الى الحسن اي من ركنين باحد الحواس وقوله
 كالحذ عند التشبيه الاول بالثاني وقس على هذا سائر التشبيه
 والاصطلاحات الست والفراجه جمع فزوج بالتشبيه **قوله** اي براتج العنبر
 اي براتج العنبر وكما في اي وكطعم الرقيق عند الرطب يطعم

و كالمجلد اي وكلين الجلد الناعم المستند على الحرف قد سماح في
 لظهور المراد و جاز ان يقال في الكلام على ما تقرر من الناس من
 قولهم تحت العنبر وقت ريقه و الحرف لم يستجد في الحرف قد
 سماح في العبارة لظهور المراد و جاز ان يقال في الكلام على ما تقرر
 بين الناس من قولهم تحت العنبر وقت ريقه و الحرف لم يستجد
 جلده و الحرف قد عدت هذه اجسام محسوسة بالشم والذوق
 واللمس مما ان الجوس بها محل فيها الكيفيات **قوله** واما
 المستند الى الخيال هو المعلوم الذي تركته المتخيلة من الحسوس
 المتأخر من الحس الظاهر الى الخيال فهو وان لم يكن محسوسا فليس
 كل واحد من الامور المتحركة هو منها محسوس كعلام باقوت فتمش
 على رماح من زبرجد فانما كانت محسوسة بدوائها بل بموادها واما
 الشقيق فهو حقيقة فليس الكاف في قوله كالشقيق فدخل على
 الممثل به واما ذكره اشاره الى البيت الذي سياتي والقرن
 بفتح القاف والراجل يشد به بعيران والملة و الملة و الملة و الملة
 من لذه اي شدة و الصفة و اذا رت الخيالات في قرن الحس
 فالحس يما يدرك هو او مادته ما حذى الحواس الظاهرة واما
 اورد اما لانه لما ذكر الحس وكان المستند الى الخيال فربما كان
 مطنه ان يزداد فيه السامح ان حاله ما ذابل احد قسميه او لا
 وقد بينهما كما سبق على مثله عزيمة **ب** ان يكونا مستندين الى
 العقل اي مدركين به و اورد له مثالا و اوضح ان يكون المستند
 معقول المستند به محسوس و اورد له امثلة اشعار المتزكزة
 المعقولات الخفية بالحسوسات الظاهرة **د** عكس و اقصى على

مسار

مثال واحد منهما على قلته نظرا الى **قوله** واما الوهميات اريد
 بالوهمي ما لم يكن به و لا مادته و وصفه بكونه محض اعلاما مائة
 صورة يحسرها الوهم من عند نفسه باستعمال الخيلة من غير ان
 يركبها من الحسوسات كما في الخيالات فان المنة حيث
 كانت ممكنة بلا تفرقة بين نفاع و ضرر سببت في ذلك
 بالسمع فاضرع لها الوهم صورة يكون اليها في هذا الاطلاق
 شبيهة بالمحسوس او الناب المحققين للسمع و لذا الحال بين
 الاشياء و يدل عليها كالا انسان فمخترع لها الوهم صورة هي اليها
 في ذلك شبيهة بالتمسان و قد احسن من ل الوهمي ما لم يدرك هو و لا
 مادته بالحواس الظاهرة مع انه لو ادرك لم يدرك الا بها اذ قد مره بل
 يد عن العقل المحض و عن الوجداني و به ايضا على ان ليس له او بالتمسان
 المعالي الجسية المدركة بالوهم على انه ليس المراد بالخيالات الصور
 المرتسمه في الخيال و لا الخي الوهميات والوجدانيات المدركة بالحواس
 الباطنة بالاعتقالات فسر العقل ما لا يكون هو و لا مادته يدركا
 بالحس الظاهر فيقابل حسه للفسير ما تقدم و يقتسمان المدركان
 باسرها فظهر الحضا الطرف من في ملك الاقسام الاربعة **قوله** فاعرف
 اي فاعرف كون الوحدة والوجدانيات محقة بالاعتقالات كما عرفت
 كون الخيالات ملذودة في قرن الحس و الفاندخ في ذلك تقليل
 الا **ب** و تسهل امر الضبط على المتعاطي للمرام **قوله** النوع الثاني
 النظري وجه الشبه قدمه على الطريق الغرض لان وجه الشبه داخل في
 المشبه كالطرسين و الغرض و ان رقب النزوع في نفسه الى مقتضى
 ما فقهه و هي ان وجه الشبه محتمل تفاوت اكثر او مجمل هذه حذره ان وجه

وجه الشبه الحقيقة لظرفه سواء كانا أو بعضا منها والاصفة لها
 اما حصة اي مستندة الى الحواس الظاهرة والاعقلية هي عند الحقيقة العقلية
 اما حقيقة اي موجودة في الخارج والاعتبارية لا وجود لها في الحقيقة
 اما حقيقة من خواص الحقيقة والاصفة ليست كذلك والاصفة ايضا
 اما برحمتها امر واحد واكثر ونرجع الى تفصيلها فنقول قوله لا الحصة
 جارية على الشرط وجوابه كما ستعرف وضمن الحصة معنى تردد فليكن ذلك
 بين ان يكون الاشتراك بالحصة وبين ان يكون الاشتراك بالصفة بترك
 لفظ في اللفظ بين وادعى اختصاص التشبيه بالاشتراك بالحصة
 والاشتراك بالصفة بناء على انه اراد بالحصة هنا معنى الذي
 مطلقا اعني ما لا يكون خارجا فتقابل الصفة قطعا وكذلك مثل
 جسمين نصف واحد على الاطلاق في ان الجسمية بعض من تمام
 حقائق الجسم والاشتراك في الحقيقة المذكورة ما صدر الاصل الاول
 اراد به الاشتراك في تمامها فليكن مثل هاتين بالاسنان والفرس
 المختلفتين في الحقيقة ولفظ مثل نصب على انه حال من اجل ان
 اي مثل اشتراك جسمين في الجسمية واقتراهما في الساقين والسواد
 وكذا مثل الف ودرسن كان في اشتراكهما في حقيقة واحد في
 خفاء فصد بين الحقيقة بوصف اعتبار بينهما الاختصاص لان
 والاختصاص في الموصوفات اي الحيوانات الذي يجعل الراس في انوفها
 وصرح بلفظ الانصاف بينهما على ان الاختصاص خارجا عن حقيقة
 المدورة لا يقال قد علم ما ذكره في فصل الجان الذي لا يوجد ان
 الالف والشفة والرجل مطلقا فينا والاسنان وغيرها وان لم يكن
 الحفلة والحاذر مختصة بغيره من الدواب بالاصواب ان حال

وانما يفترقان بالاختصاص في الموصوفات وعدمه لا بالقول ما ذكره
 هناك من ان اطلاق انما هو بحسب عرف استعمال الطائفة على
 لوضع فلا منافاة وفي مثله الاقتران بالحقيقة كجوه وعرض
 لا يشتركان في شي من الذاتيات اعني الجسم والخطا سدا
 ذكره من اراد بالحقيقة منها معنى الذي مطلقا والوصف
 ابتداء بلفظ الوصف مع ما خبره في انه كركونه او فراسا
 واكثر وقوعا في وجه الشبه وفي يد الكلام حذف تقديره وحسن
 احصر الوصف محذوف ودل عليه بما ذكره بعد الوصف اعني قوله
 حين يحصر وكذا الحال في قوله والعقل ايضا لما انحصر اي
 لما انحصر العقل فيهما شرطان يحطون على الشرط الاول اعني
 قوله لا الحصة التشبيه وجواب الكل واحد اعني قوله فليكن ذلك
 فلا اختلاف في عبارته اصلا كما في كالكيفيات الجسمانية اراد
 بها الاوصاف الجسمانية المصطلح عليها اعني ما هو من قوله
 الكيف ولعلك عند فهمها ما ليست من تلك المعنوية قطعا كما لم يأت
 والحركات ولفظ مثل تجرد على انه يدل من الكيفيات وقيل منصرف
 على انه حال منها وذكر لفظ الانصاف تضرعا بانها اوصاف
 وقد مر ان المثل لا يجب ان يكون عين ما اضيف اليه مثل وقد مر
 الاول ان يكونا مبصرة بالذات كالاشوار فكان جعلها داخلية في
 الاولان كما زعم بعضهم فلم يصح بها وذكر الاسكال والمقادير والحركات
 على ترتيب فرها في الابصار من المبصرات بالذات وبكل هذه المعنويات
 من حيث انه محاط بحد واحد واكثر والمقدار ينقسم الى جنة وسطي
 او في حستان وسطي او في ثلث وسطي جسمها والاخر ان يرضى لهما لكل

والاول فان كان الخط اعني النقطة لا يتصور احاطة به وما قبل
 بها اي بالمد كورات من حسن والصح التابعين للخلق المكنة من التكون
 والكل وغير ذلك كما يستفاد من الاختلاف والاختلاف العارضة
 للمقادير وكالبريد والبطور والتوسط العارضة للحركات
 من الاصوات الضعيفة وصف الاصوات بعوارض متباينة
 بانها حصة واحدة مختلف بامور خارجة عن ههنا وذكر لفظ انواع
 في الطعوم وفي الراح اشارة الى ان كلا منها محتاج الى متعة
 والتفقه عن ايجاد الواعى بالشمرة عن الجمهور وقدم للموسيقى
 الكيفيات الاربع المسماة باوائل المسميات اعني الحرارة
 والبرودة السمانين بالاعلى والارطوبه والسكنج السمانين
 بالمنفعلتين واعاد لفظ من في قوله ومن الحفة والتقليل لكان
 الاختلاف اذ قد يفسر ان بالمدافعة الصاعدة والمدافعة
 الهابطة كما في الدق المسجوع فيه اذ يمكن تحت الى والحر
 المسكن في الهواء حينئذ كانا ملموسين بلارية وقد يفسر ان
 مبدأ اي يمين المدافعتين فيقع الاشتباه في ملموستهما
 واراد ما يتصاف الى المسميات المذكورة مثل اللطافة
 والكتافة والبرودة والشداسة **قوله** وبين ان يكون مستندا
 الى العقل يريد به ان لا يكون الوصف مستندا الى الحس
 كما عرفت فيكون احصاء الوصف في الحس والعقل ظاهر
 والعقل ايضا يعني كما ان يطلق الوصف القسم الى الحس والعقل
 كذلك الوصف العقل منقسم الى حقيقة اي لا وجود في الخارج
 واعتبر بالوجود لذاته ولو لم يكن بالحد من الكيفيات

متنوع

والمعرفة ادراك متعلق بالمفردة والعدم ادراك متعلق بالشيء التام
 والعدم ايثار الغير بالخير والشيء انما دة ما سعى لا للعوض العورة
 ما جعل عليه الانسان من الاوصاف والخلق ملكه يصدر بها على العالم
 بسهولة ولما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبة الى النفس
 والاضافات باسرها لا وجود لها في الخارج عند تم عطف النفس على
 الاعتباري عطفها فربما من العطف النفس في واورد للنفس امثلة اخرى
 فان كون الشيء مطلوب الوجود او مطلوب العدم عند النفس وكونه
 مطلوب عافية او بعيد عن الطبع امور نسبية لا وجود لها فيما وصف بها
 ثم مثل الاعتباري الذي ليس نسبيا بقوله او شيء بصوري وهي
 محض وهو عطف على قوله بكونه مطلوب الوجود وذلك مثل انصاف
 السنة وكل ما هو علم بما يتجمل فيها من الباطن والاشراف والصفات
 البديعة وكل ما هو جمل بما يتجمل فيها من السواد والاطلام وهذا التمثل
 ظهر ان العقل في وجه السنة يساوي الوهمي كما يتبين ذلك انظر في
 على ما مر **قوله** ومن المعلوم عندك هذه جملة ابتدائية ليست الواو فيها
 للعطف لان ما تقدم جوبه كلام اعني الشرط وحده فكيف يعطف عليه
 كلام تام بل هي الحال فيقول من قوله لا انظر التشبيه وما عطف عليه
 اي لا انظر التشبيه الخفية والوصف وانظر الوصف مطلقا
 في الحس والعقل وانظر الوصف العقلي في الحس والاعتباري
 والاحمال ان من المعلوم عندك ان الحقائق منقسمة الى البسيطة ودوات
 المحلقة وان الصفات ايضا كذلك وكان الانسب لسياق كلامه ان
 يقول والحقائق حين انخرت بين كذا وكذا الا انه بك الاثنان
 في العبارة وتورد ودوات اجزاء مختلفة يدل على انه لم يد باليسيط

الاخر اصل بل ليس له افعال مخالفة لاهية سواء لم يكن راجعا
 اصلا وكان له افعال مختلفة الحقيقة وفائدة قوله ما ذكر ان
 الاختصار ان سابق في الامر لا يستلزم ان يظهر للمخاطب احتمال
 وجه الشبه للتفاوت بل المستلزم ذكر ما ذكر فقد ذكر **فقد** في
 في التقسيم بعد التنبية على احتمال التفاوت **الاهية** **الاشبه**
 اما ان يكون امر او احد لم يرد بكونه واحدا ان يكون اجزا اصلا بل اراد
 كونه بحيث بعد في متعارف الله امر او احد سواء كان جمعا لاف
 لما مفهوم الجوهر مثلا او لاجزائه لكن اعتبر اجزائه متصفا بعضها
 الي بعض ووضع بارز مجموعها لفظ مفرد فانها بهذا الاعتبار تعد
 امرا واحدا على احد من الوجهين **قوله** اما حقيقة ملتزمة اي
 حقيقة للظرفين ملتزمة من كثرة التباين بحسب اعتبار الحكم
 انضمام بعضها الي بعض وقصده الي مجموعها حتى يقرر ملك اكثره
 بالافرة كشي واحد وقد صرح بعد المعنى الوصف حيث قال
 واما اوصافا معقودا على القولين الاخرين اعني ان يجعل اكرم
 يزيد امر من اكرمه والبارز ان في المحول او يجعل امرا من
 اكرم زيد صار ذا اكرم على ان البارز للعدية فليس الامر فيها كعني
 الخمر بل هو على معناه كانه قبل صيرته ذا اكرم اي صفا بالكرم وعقده
 انه لذلك ثم استعمل في معنى التعجب **قوله** اذا ما من مقتضى كلام
 ظاهري لتعديل لكن سبيل استخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر منتف
 اي كثيرة متنوعة جدا فان سبيل استخراج على مقتضى الظاهر كثيرة
 بحيث لا يحصى كما لا يخفى فاذا كان للاخراج على خلاف مقتضاه مدخل
 في كل واحد ساكنا كانت سبيلية ايضا **قوله** تارة بالتفصيل كما في

من مجموعها الي هبة واحدة وانما حملنا اليها الحقيقة على ما ذكرناه
 لانه اذا شبه زيد بعمر وفي الانبانية مثلا كان وجه الشبه امرا
 واحدا لا في حكمه فاما ان اذا شبه الحد بالورد في الحرة عدوجه
 وصفا واحدا مع تركيبة من جنسه وفضله والظاهر انه اراد بكون
 الحقيقة بسيطة او دوات اجزا مملعة ويكون مرص الوصف
 امرا واحدا او اكثر على ما ذكره او لا ما فصلناه منها من معنى الوحدة
 والالتزام من كثرة وجهه ويصير نظير ارتباط الاول التقسيم باخر المقتضى
 هذا الاختصار وجه شبه في هذه الاقسام الثلاثة ظاهرا لانه واحد
 او اكثر واكثر اما ان يقصد اشتراك الطرفين في مجموعة من حيث هو لا في
 كل واحد او يقصد اشتراكهما في كل واحد وقد قسم القسم الاول منها
 الى خمسة اقسام لان الواحد طرفاه حسيات قطعا واما عقلية وطرفا
 اربعة اقسام والقسم الثاني الي اثنين لان ما في حكم الواحد اما حسي
 واما عقلية والقسم الثالث الي ثلثة اقسام لان المعهود اما حسي
 ادخله على واما بعضه حسي وبعضه عقلية فالاقسام المذكورة عشرة
قال اما الاول **قوله** لا يسلع ادراك الحس من غير الحسوس جهة اي
 يجعل وجه شبه سواء كان جمعه او صفة وهذه احكم بدعي فان لا يحس
 لا يحس شي فيه والعقل فانه يدرك من المعقولات والمحمولات معا
 معقولة فوجه الشبه العقلي يعم انواع الطرفين الاربع المذكورة مما سبق
 اعني كونها حسيين او عقليين او كون الشبه عقليا والمثبه حسي
 او بالعكس وهذه اعم من قول علماء هذا الفن التشبيه بالوجه العقلي اعم
 اي اعم وجودا وتساولا وليس البيا في قوله بالوجه صله التشبيه
 بل هي للملازمة والطرفان في موضع الحال والعامل في اعم اي

اما حسي

كائنا بالوجه الحسي فالجسمي يمثل الوجه الحسي ما يحس به في الحواس
 الخمس الظاهرة والمعنى كالحركة اذا شبه الحذف بالورد فيها وكذا الحال
 في سائر الامثلة والهمس هو الصوت الحسي وهو الاقدام اخفى ما يكون
 من صوت القدم والمراد بالحذف ما يقابل الحذف فيكون سموعا مثله في
 قوله على زعم القوم اي المولى ليس بشيء بها فوضع لما يقال من ان طعم الحمر
 كمره **قال** ومنهنا كنه الكنه هي اللطيفة المستخرجة بالفكرة الموتره
 في القلب من تلك الارض كما اذا اثر فيها نحو قضيت والتحقيق يرجع
 الى حقيقة بحيث لا يشوب شبهة **قوله** ياتي ان يكون غير عقلي اي ما
 ان يكون شيئا لما ذكره من ان وجه الشبه لابد ان يكون امر اكلياً مشتركاً
 بين الطرفين فلا يكون مدركاً الا بالعقل لان الادراك بالحس مشروط بمكون
 جرمياً مادياً حاضراً عند الضرورة **قوله** وذلك انه متى كان جرمياً
 اورد تحسسه على طريقة ابرهه ان العقل فحرص ان يكون عقلياً لا جرمياً
 فيظهر الخلق **قوله** وقد عرفت اشارة الى ما سبق من ان تشبيه شي
 لا يكون الا وصفه له بمشاركته المشبه به ادرك جبهته ان يكون موجوداً
 في الطرفين **قوله** وكل موجود اي كل موجود مخصوص لان الكلام فيه
 لما مر وبقوله لا يشاع حصول المحسوس المتعين فله تعين اي شخص
 يتماز عن جميع ما عداه ويصير بحيث يمتنع فرض اشتراكه ومثل هذا
 المتعين الموجود في شي سوا كان هذا المتعين جرمياً او عرضياً
 يمتنع ان يكون هو بعينه موجوداً في شي اخر حكم ضرره العقل
 فانه مضطر الى هذا الحكم لا يجد الى الاستعاضة سبيلاً وبحكم التشبه
 على هذا المتعين ان ثبت ان تشبه عليه لنوع حواء فيه بالنعاس
 الى عقله وانما جبره بان الاعتراض على التبهات مما لا يحري نفعا

فلا ايجاه حينئذ لما يقال من المحال كون الحركة المتعينة حرة
 مع وجوده متعينة في حد ذاتها وليس هذا الا بما ذكره انما الذي
 يلزم منه ان يكون الحركة المتعينة موجودة في كل معبوده عن
 ولا استجالة فيه **قوله** وهكذا في اخواتها اي اخوات الحركة
 كالسواد في تشبيه شئى كالفه الغراب وكالبياض في تشبه
 ثوب بالشئ الى غير ذلك **قوله** بل يكون مثله مغلقاً بقوله
 فيمتنع ان يكون هو بعينه موجوداً مع المشبه به اي بل يكون
 مثل الشبه الموجود في المشبه به فلا بد ان يحد هذا المثالان
 عن التعيين حتى يحصل امر واحد كلي مشترك بين الطرفين هو
 وجه الشبه بينهما ولا شئى من الكلمات نحووجه وجه الشبه
 الذي فرضناه خبياً لم يكن خبياً بل عقلياً هذا خلف وان حمل
 وكل موجود فله تعين على اطلاقه كان الحكم بذلك اي بان كل
 موجود له تعين مانع عن فرض اشتراكه خفياً جرمياً او مستنداً لا يشاع
 وجود الكلي الطبيعي في الخارج وداعوا على ان وجه الشبه يجب ان
 لا يكون موجوداً خارجياً وكل ذلك مما لا حاجة به اليه في تحسسه ما هو
 بصدد **قوله** ويمتنع ان يقال بالغ في بطلان هذا القول حتى
 ممتنعاً والى بالفاء اي قوله فالمراد اشتراكاً بترتبه على ما سبق
 اي اذا محسوس ان ليس المحال من وجه الشبه المحسوس في طرفه الا
 المتكلمين فنحن نقول مراد القوم بوجه التشبه الحسي حصول المتكلمين في
 الطرفين وهذا كلام ركيك جداً لانه ان اراد به ان وجه الشبه
 هو المثالان المحسوسات الى ابعدا في الطرفين فقد تقرر بطلان
 بما مر من ان وجه الشبه شئى واحد مشترك والمتكلمين مسا كذا

وان اريد ان وجه الشبه حصولهما فليس حصول المحسوس امر محسوسا
وليس كذلك فليس حصول المتئين معا ولا حصول احدهما
معنيا فالشترك بينهما حصول احدهما لا بعينه وهذا ايضا
وهذا ايضا امر كلي فطعا فيكون عقليا لاحياء والافراد ان
يعترض منها بما ذكره غيره من ان المراد يكون وجه الشبه محسوسا
او معقولا كون افراده كذلك يجب عنه بانه تسامح وغيره
بان التحقيق في وجه الشبه هو انه عقلي لا حسي **قوله** فان المتئين
متساويان وذلك لان المتئين هما المتساويان في امر واحد
صارا به متساويين مع المتئين الحاصلين في الطرفين
وجه شبه فان كان عقليا اي امرا واحدا كلفا مشتركا بين
المتئين المحسوسين كان المرجح في وجه الشبه الذي جعلناه
حسبا هو العقل في الحال اي طهرانه كان عقليا لاحياء والافراد
ذلك الامر الواحد الكلي الواحد الكلي هو الذي كان مشتركا بين
الطرفين في المحسوس دون المتئين وان كان حسبا ما يكون مع
المتئين الاولين مثل ان احدا من محسوسات ايضا عقليا الكلام
اليها فيكرم اما التسلسل في الامور الموجودة المحسوسة واما
الانتهاء الي امر واحد كلي مشترك هو وجه الشبه في الحقيقة لكل
وتام المحسوس بوضوح علوم اخرين فيها بطلان التسلسل مطلقا
سواء كان الامور التسلسلية مرتبة او غير مرتبة بجمعة في
الوجود او متعاقبة وسواء كان التسلسل من جانب العلم او المعقول
قوله والعقل كوجود الشيء عطف على قوله الحسي كالحذو قد عرف حال
الكاف هـ ك وقد مثل لكل واحد من سائر الاربعة بحسب طهرانه

بعض ونسب بالاشبه على ان تشبه الوجود بالعدم في ذلك وجوده
كعدمه تشبه حقيق لا كما يرعى الشيخ عبد الله بن محمد الموصوفي
نفي وجوده كما في قولك هو ليس بشيء اي هو معدوم فلا يوجد
الا بحسب الظاهر وارادوا لعلم الملكة التي يتوصل بها الى ادراك
تفاصيل المعلومات فانها جهة وطريق الى ذلك الادراك على وجه
البدائي في الجملة كما ان الحيوة طريق اليه على وجه شبيه واذا
فسر العلم بنفس الادراك لم يكن لكونه جهة ادراك معني وشار
بقوله مطلق الا بتدريج اي بما ذكر من الاوصاف والنجوم الى ان
الا بتدريج باحد الى الطريق الشرعي وبالاخر الى الطريق الحسي
لكنها يشتركان في مطلق الا بتدريج المشترك بين الا بتدريج
والعقاس قد يستعمل لمعرفة القدر وقد يستعمل للآخر عن
الزيادة والنقصان والعدل شبه به انما في ذلك صرح به
والمراد بالسنن الطوائف المسكونة في الدين الاحاديث الرسول
عليه السلام حتى يكون محسوسة واداسية المحسوس بالمعقول فقد
ادعى ان المعقول ينزل منزلة المحسوسات به وصار واضح من شأبه
وصح ذلك تشبيه المحسوس به فيبطل ما قيل من انه لا يجوز الاستدلال
جعل الاصل فرعاً والعكس **قوله** وفي الشبهة الاشارة الى ان
وجه شبه الواحد وقوله في معني وحدتها اما بدل من قوله في اكثر او
متعلق بقوله تسامح وذلك لثبوت نوع من الكسب في العواض
الفائدة وفي كونها حسي ادراك وفي محصل ما بين الزيادة والجهت
والنقصان وفي استظهار النفس وفي عدم الخفا وكذا انما سبق
في الحسي من طب الراية ولذه الطعم وليس المتسلسل به كسب

الحرة والحفا والحرارة واللاهتاء واللاهتاء فانها واحدة حقيقة كونها
مدلوله لا لفظ مفردة تفهم من معناها الملك الا مثله فانما عدت من
من قبيل الواحد لانه لم يقصد في شئ منها الى هبة مسرعة من عدة
معان بل يقصد في كل منها الى معنى واحد لكنه قيد بمعية اخرى جعلت بالغا
وتتم له على قسما شيا في طرفي التشبيه من تقدير المفرد فاعرف
ذلك **قال** واما القسم الثاني قد سبق ان ما هو في حكم الواحد
اما حقيقة للظن بل يشبه من كثره واما اوصاف لما قصد من مجموعها
الى هبة واحدة قد مر منها انما به بوجه اخر وهو انه ان يكون
مستند الى الحس او الى العقل وابتداء في تمثيل الحس بما يكون انصافا
عدة قصد من مجموعها الى هبة واحدة ثم عقبه بما يكون حصة لمنه
وحال الكاف اي قوله كسقط النار معرفة غير مرة والمنور اسم
فاعل من نورت الشجرة تفتح نورها زهرها وادبالية الى صلة من تقارن
الصورة البتة الحاصلة من صفاتها المذكورة اعني البياض والشفرة
وصغر المقادير وتعارفها كالبينة على كيفية مخصوصة فيما بينها لا
ملاصقة ولا مفردة متباينة تنتمي ملك الكيفية المخصوصة
الى مقدار مخصوص للمجموع في الطول والعرض واما قال في المراتب
التي هي لان كواكب النيران المقادير في انفسها والتا في التا
للوحدة الفارقة بين الوحدة والجنس فيطلق على الذكر والانثى
ويفرق بالصفة فيقال شاة جلي وشاة جلية على تباين قولهم
شاه ذكر وشاه انثى والمراد بهما الذكر والانثى المقطوع الذنب
والغنى شجرة معروفة ولم يذكر منها وجه التشبه لظهوره مما ذكره
من صفات التشبه فكانه قال اذا شبهت بما ركذا في الله الى صلة

حركة

مركبة استحقاق الشبهة ما على راسه شجرة باعضا واراها ل
المرقش لا المفلوح اذ في كفة تؤذي المرأة الله المقصودة
وانما قال مع الاشتراك دون الاشتراك بغيرها باعتبار الية
الاجتماعية اذ بذلك يظهر وقوع قوله من الاستدراك
مع ما في حيزه بيان لقوله الله التي تؤذيها وادبالية عطف
باو اشتراك بان التشبيه لكل واحد من المرأة والبولقة مثال
لاجن فيه على حدة ولو اعاذ ذكر النسب لعطف بالواو هكذا و
كالنسب اذا شبهتها بالبولقة والمراد به المناوبة في العمل
يقال راجح بين رحليه اذا قام تارة على احدىها وتارة
على الاخرى كاللحرك هناك ياب بين الانبساط والانقباض
قوله وذلك اي وقولنا ان التشبيه في تلك البينة لان البولقة
الحركة تلك الحركة العجيبة مصدر يتحرك وقوله كانه بيان لملك
الحركة العجيبة والنعومة اللين والتلاحم شدة الالتصاق ثم
يدوله اي يندم ويظهره راي اخر يقال بدله اي ندم وقال
بدل اصير راجع الى اراي المعلوم بدلالة المقام والواو في
قوله والبولقة في ضمن ذلك اي في ضمن تحرك الذهب تلك
الحركة العجيبة بين الانبساط والانقباض للحال ومودبه خرقوله
لان البولقة وعامل في اذا اجمعت وماهية بقوله البينة المذكورة
قوله فان السمس يعلل لمعنى الكلام اي تشبيه السمس بالمرأة
والبولقة فيما ذكر من البينات الى الصلابة فيهما لان الشمس مودبة
لتيملك البينات ايضا يظهر لمن احد البصر اليها **قوله** وكوجه
التشبيه من منها شروع في تمثيل الحس بما يكون حصة لمنه فان

المشبه والمثبه به فيما ذكره هما شيان بخصوصان حاصلان
 عدة مخصوصة ووجه تشبيه بينهما هو الهيئة المشتركة التي هي في
 جميع لفظك المياتين في اقتصر في ذكر هذه الحقيقة المشتركة التي
 هي وجه تشبيهها على لفظ الوجه الاله عليها اجمال لان الطرفين
 المذكورين يدلان على تفصيلها فتقوله او كوجه تشبيه عطف على قوله
 بسقط النار نظر الى ان معناه كوجه تشبيه بسقط النار كان
 مشار النفع النفع العبار والمشار المرفوع من الغبار ارتفاع
 انما رفعه واسيافا متعلق بمشار على انه مفعول مفعول مفعول
 ان يكون عطف عليه وسماوي كواكب اى ساقطت وانما عطف
 الكواكب المشار اليها لانها تشبه حصة اتم **فليس المراد**
 تعليل المعنى الكلام اى وجه تشبيهها مركب ادلك مراد النساء
 تشبه النفع بالليل في السواد وتشبه السيف بالكواكب الساطع
 على التقريب بل مراده تشبيه الهيئة الحاصلة من النفع الاسود
 والسيوف البيضاء متفرقة اى في النفع بالهيئة الاخرى
 الحاصلة من الليل المظلم والكواكب المتفرقة في جوانب منه فوجه تشبيه
 حينئذ هو الهيئة التي هي مشتركة بينهما حقيقة لهما هيئة من مفعولة
 ومما يشبه على انه لم يرد تشبيها مفرقا ان قوله سماوي كواكب
 وقعت صفة الليل فالكواكب مفعولة على وجهين عن اعتبار
 الانضمام دون الفراق والاستعداد حتى يكون كمرارة الحال
 ليل كواكب فذلك كان الاولي ان يجعل واسيافا مفعولا
 مع لينة عن اعتبار الانضمام ايضا ولا شك ان تشبيه الهيئة
 المركبة من النفع المرفوع فوق الروس ومن سوف المفعولة

في جوانب منه حركات مختلفة منه حله ومضطربة متضادة منه
 والكواكب الساطعة في الخاء شي ووجه تشبيهه في السهجة
 والروعة تاليس تشبيه المفرد بالمتعدد وان كان صحيحا ايضا
 لوامع حال والعامل فيها معنى كان والتشبيه من تاليس اذ المع
 وادم السماوي ووجهها واللقمة صفة السماء وبسطة المتحدة اليها
 بعد طريقا اى حذرا وقوله دون شي اخر متعلق بقوله منشورة
 على باب اى منشورة على باب طارزق لا على شي اخر مما
 الله رزقي الحسن والقيمة وانما قال ذلك لان الاسطراف انما نشأ
 من نثر على باب طالينا سبها كما لا يخفى **ور** والمشتري قد ام
 جملة اسمته وقعت حالا او العامل فيها معنى كان وفي شام الرعة
 اى محل عال الرعة حال من يستمر في قدامه الرجوع الى المشتري
 والمراد رعدة في المنظر بان يكونا مثلا في النصف الشرقي ويكون
 المرح اقرب الى المشرق وقد تشرحت صفة المنصرف قال الفراء سكن
 اليم في شمع وسمعه من كلام المولدين والاصل فيها الفتح ولا كان من
 البين انه لا يصح تشبيه المرح بالمنصرف وان صح تشبيه المشتري
 بالسمعة المبرحة لم يبالغ منها في اعيان الهيئة ونقي التفرق
 كما سأل في البستان ان يقين بل اقتصر على ان قال فالمراد ايضا
 تشبيه الهيئة وقوله مشرقت حال من المنصرف ومعنى من ردة
 من قد آتت معنى الايات المذكورة بعد قوله وكوجه تشبيه لاجتماع الايات
 فان قوله والتبس من مشرقتها قد بدت الخ ليس حكم هذه الايات
 وانما سميت تشبيه المركب بالمرح لما صرح به من ان كل واحد من
 والمثبه به لهما هيئة مركبة من مفعولة كما لا يخفى فيها ايضا

والمدكور قبل هذه الايات يسمى المفرد بالمفرد لان كل واحد من
 طرفي التشبيه مفرد وان كان بعض تلك المفردات مفردا
 او بعضها غير مفرد وفيه تشبيه الكل مركب كما قصد هناك ثم ان
 البناء على كل مفرد ان والاضافة لتعيين فردا والثالث مفردا
 تشبيه والتعريف مفرد مفرد مفتوح نوره والظاهر ان
 معين للمراد لا قيد له وان يكون في يد الاشياء قيد للمرأة وان ذكر
 مع الحمار والموثقة فيه ان لها وقيد بطن انهما مركبان التشبيه
 هما من المفرد بالمركب فيكون هذا تشبيها كما ان على وجه رابع
 من تمام الادب الحاصل من اعتبار التركيب والافراد في طرفي التشبيه
 واعلم ان التركيب الطرفين او احدهما مستلزم مركب وفيه تشبيه
 بتلك كل **قوله** وفيه التشبيه المفرد بالمفرد والمركب بالمركب قد
 فصل اصباح الى سلامه الطبع عن الافات وصفاء القرين عن الكدور
 اذ لا حاكم في ميمز احد البابين عن الاخر اذ وقع التباس هو في ذكر
 من السلامه او الصفاء فاذا التباس التقيد بالمركب فان كان
 امر واحد هو اصل المقصد من التشبيه وكان عداه متعادلا
 في الاعتبار كان مفردا مقيدا او الا كان مركبا واد التباس التركيب
 اي تشبيه الاخر بالآخر فان لم يصح التشبيه ببعض الاخر
 كما في قوله كاتما المرح على ما تضمن التركيب وان لم يحصل من اعتبار
 الاجتماع ههنا تحسنة كما في قوله كان ملوث الطير تعين التفريق والاصح
 الحمل على كل منهما مع رجحان التركيب كما في قوله كان مثارا النقع وكان
 اجراما **قوله** ومن تشبيه المفرد بالمفرد قوله كان ملوث الطير
 وباسانصف عفا بكنهه اصطفا واما الطور ووالفانها قلوبها

224
 لدى ولربما اذ يقال انها لا تاكل الطير تشبيه الطير الطري
 من قلوب الطير بالغباب واليباس التعيين منها بالحرف البالي
 اي اوردوا التمر وانما اوردوا البيت ليكون مثالا لتحدي به في
 من التركيب والتفريق اذ لا يشبهه على ذي مسكة انه ليس للاعتبار
 الاجتماع فيه ههنا تعديها ويقصد تشبيهها انما الفضلة في هذا
 البيت من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب **قوله** واما ان يكون
 مستند الى العقل عطف على اما ان يكون مستند الى الحس هو الثاني
 من نوعي ما يكون في حكم الواحد ومثل له بكنهه امثلة الاول منها ما خرد من
 قوله تعالى اعمالهم كسراب تبقيع والثاني من قوله عذبه السدام اياهم
 حذر الدمن قالوا او ما خفرا الدمن قال المرأة الحن من منبت
 السور من قول من قال في جماعة متناسبة في خصائص الكمال هم كالحلقة
 المفرعة لا يدري اين طرفا فقتل هو قول من وصف بني المهلب للحج
 وقيل قول الانبارية فاطمة بن الحارث في منها صلبت بهم افضل
 واما بلفظ من في المثال الاول بلفظ المنتظم في المثال الثاني الى
 اعتبار التركيب في التشبيه ومعنى عنهما في المثال الثالث لظهور
 التركيب فيه بقوله المنتظم لذلك اي لاجل التناوب الحاصل في
 ما يقع عليه النظر من الظاهر والمطلع من طعمه او قوعه الطع والظهور
 ما يعلم من الباطن بالجزرة والمرس من ربه او نوعه الياس ومنبت
 السور هو اصل الرودي واذن كاضافة حارسه ورجل صدق
 في افادة المبالغة وخضراء الدمن منبت على المراحل والدمية
 انما الدار واذن انما رخير من صادم المصدر الى المعول من
 قولهم انثرت السمكة **قوله** او المعية بالرفع عطف على الحسنة

ولما ترك منها عبارة وكما اذا سميت اختار العطف باسمها على ان
كلا منها مثال على حدة يعني عن الاخر لا يقال حسن منظر الحسن
والخضر المحموس قطعاً فكيف عده عقلياً لانما نقول لما كان سوياً
المحضر عقلياً كان الجمع المركب منه ومن حسن المنظر عقلياً فان المركب
الحسي لابد ان يكون كل جزء منه محسوساً بخلاف المركب العقلي اذ لا يجب
ان يكون كل جزء منه عقلياً ولهذا اخصرنا به في حكم الواحد في هذا النوع
اعني الحسي والعقلي واعتبر تركيباً وجب شبه في المثال الثالث من حيث
انه اعتبر فيه تناسباً جواً مع اقسامها تفاوتاً فيما بينها واما
وصف كل من طرفي التشبيه في المثال بابل على وجهه لم يحج
الي التصرح به وقد فهم ان مثال الحسن من تشبيه تركب المركب والحق
انه تشبيه مفرد مفيد باخر مثله **واما القسم الثالث** ان يكون
ملك الامور يعني الامور التي تمت من قول ان لا يكون ذلك التشبيه امراً واحداً
ولان المراد من قوله الواحد ولما كان كل واحد من تلك الامور قد اعتبر في نفسه
بين الطرفين على حدة اعتبر كونه حسياً او عقلياً فصارت الاقسام ثلثة
بما تشبه بخلاف ما هو في حكم الواحد فانه منحصر في قسمين كما عرفت
السفاد نروا الذكر على الاشياء ولم يترك في الغراب فعمل له ان ينفذ
وقيل ليس له الا المطامحة وحسب الطلوع حسي وبما ان ذلك فعل
الزينة عقلياً **قوله** وعلم انه ليس ملزم بها بين اصحاب علم البيان
اي فيما بين ارباب البلاغة المكتبة انما لعين في موارد الكلام
ومصادره لان ما بالبلاغة السليقة ان يكلوها التصريح لوجه التشبيه
كأنما على الوجه الذي هو شئ في كل قديم كرون على اسم السيل او
النساج ولستوس مكان وجه التشبيه ما يكون مستبعداً عنه مستلزماً

ايامه على طريقة اراد المذموم واراده اللازم فانه مجاز سمعنا
قال لما يكون وجه تشبيهه في المال لان المستبعد المذكور وجه تشبيهه
في الحصة والمال **قوله** فلا بد من التنبية عليه اي على ما ذكر مكان وجه
التنبية اي ما ورد له امثلة **قوله** ولا ملل عطف تفسير لقوله
لا تشغل اي ولا تشغل اللسان بتنازعه ورواها في المعنى المستبصر
ولا يتكرار كما في قوله وليس قرب قبره وقوله شاملاً
شلول **قوله** ولا يكون غوية اي لا يكون بحيث يحتاج في معناه
الى التفسير عن الكتب المبسوطة لقوله كما كاسم اي جمعة واطم اي ظلم
وحجت اي تحرت او الى الحق فذلك النظر لقوله ودرست ابرجاً
وقوله شكره لكونها غير ما لو كانت صفة كاشفة لغيره وخشنة ومها
ولله على ان الكراهة في الجمع دالة تحت الغزاة المفرقة بالوشة
ولما تشبهت معانيها في التعميد اللفظي والمعنى منضبط بالتصنيف
على انه جواب التنبية فبشبه اي تقبض عطف عليه وضميرها لا اله الا
كما ان ضميرها للتعالي وقوله كالعسل مقول لقولهم **قوله** معلومة الاجزاء
اي المقدمات باخره واما اسند الايقينية السالفة ان يكون
تأليفها مما يفيد اليقين كالقياس لا مما يفيد الظن كما لا يستقر الاول
قطعية الاسناد انما يكون شاملة على ترايط الاتجاج **قوله** فسيب ردق
منعوق لقولهم في الالفاظ وقولهم في الحق فهو تفصيل لها **قوله** على ان وجه التشبيه
في المال اي في الحصة الترتول اليها الظاهر هناك اي فيما ذكر من
تشبيه الالفاظ وتشبيه الحجة بغيرها اي غير الحلاوة وما
عطف عليها وذلك اي فذلك الغير للزعم الحلاوة ولازم السيل له
وارتد عن تشبيه الالفاظ بالعسل والار والنكس ولازم الظهور في

الشمس فانما النفس من اضافة المصدر الى القول الاول وناقى
 هو المفعول الثاني والفاعل المتروك هو كل واحدة من السلسلة وانه
 وقوله فان النفس ما في الحصول لازم الحلاوة ولازم السلامة وارقة
 في الالفاظ الموصوفة تلك الصفات يلد كونه على صفة المبنى للفاعل
 مع رفعه هو الرواية لكن المشهور هو المعتقد في ان لردت الطعام
 بالكمرة الوجة ليد اصفين ان اي بعيد لما الذي يتساع وتكون
 بسلاحة والنسيم الذي يحلل برقة **ور** ولازم الطور على لازم الحلاوة
 عطف على لازم الحلاوة والصير في كونها وحالها للبصرة والبطر
 وفي معهما التسمية والظلمة لا يعال مطلق الظهور معشرك من الشمس
 والوجه قطعاً فلا حاجة الى جعله من قبل التسليم لا بالقول هو وان كان
 بينهما لكن لم قصد تشبيه الوجه بالنفس ظهوراً في نفسها بل قصد
 ظهور المطلوب بها كظهور المحسوسات بالنفس وانه امع ازاله الحجاب
 التي هي لازمة وتابعة لظهورها في حد ذاتها غاية الظهور **ور** كالذي
 نحن فيه فان ازاله الحجاب امر اعتباري لا تحقق له في ذات الوجه ولا
 في ذات الشمس وكذا كون الشيء بحيث يشرح عنه الصدر وتنفيد منه
 النفس شاطا وكونه بحيث يميل الطبع اليه وحب دوده عليه من
 الاعتبار التي لا تحقق لها في نفسها فالاول فعل السري في شخص
 المستخرج بالاعتباري هو انه لا يمكن امر اظاها دل على مكانه بامور
 موجودة **ور** واول تشبيه ان يكون ركنهم اي ترك
 اصحاب علم البيان المحقق في وجه التشبيه وهو انهم لم يحفروا
 في العقل كما يتبين حقيقة على ما هو عليه من كونه امر اكلية مشتركة
 على ما سطر التشبيه عليه بل سوه الى حسي وعلى من سطر تشبيه هذا

ا

اي من قبل انهم يدرك مستنبح وجه تشبيه مكانه وذلك جعل
 هناك وجه تشبيه من الحد والورد المحرر المحسوس وهو مستنبح
 مستنزه لا هو وجه التشبيه منها في الحقيقة اعني الحرة الكلية
 المستندة الشكر التي هي مخولة قطعاً كما جعلوا منها وجه التشبيه
 الالفاظ والعسل الحلاوة المستنبة المستنزه لا هو وجه التشبيه
 في الحقيقة الا ان السابح هناك محمول على مستنبة وليس مراعاة
 والناج منها غير محمول على متبوعه وامر اعتباري وانما قال تشبيه
 لاحتمال انهم لم يثبتوا للتحقق الذي ذكره فبنوا الكلام على ما
 هو المتعارف فيما بين الجمهور من ان الحرة والسواد والبياض
 امور محسوسة بلا فرق بين ما هو حسي محسوس ما هو كلي معقول وقد
 جارينا بهم نحن اي وافقناهم وسرنا معهم في ذلك اي في ركنهم التحق
 حيث قد ناوله تشبيه الواحد وما هو في حكم الواحد الى حسي عقلي
 وقلم هذا وان كان معلوماً مسبقاً من ان تشبيه الشيء لشيء الاوصاف
 له وصفاً له من ركنه التشبيه في امر كونه ارادته يثبته مهنياً
 على انه قد يشبهه الحال في بعض المواضع فيجعل وجه التشبيه في ليس
 التحصيف مشتركاً بين طرفيه **ور** فاذا صادف اي صادف وجه التشبيه
 حقه صح كما ذكره فان مطلق الصلاح مالا استعمال الفساد مالا استعمال
 اعم من ان يكون حسي او عقلياً مشتركاً بين الملح والنجو كما ان مطلق
 لائمه مشترك بين النجوم واصحاب البسي عليه السلام **ور** فلم يفرق
 الفاعل تفصيلاً بين استعمال النجوى في الكلام والعتيت الوقوع في غير
 شاق والتعتيت ان يكلف ذلك الوقوع ويصح قول المتعنتين
 ان يقال النقل في النجوى مختص في الكلام على استعمال الوجوه القوية

التي نفهم بها العارفون باحوال الله المعاني المقصودة بلا حلف والكثرة
فيه ان يركب استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة التي كل نفهم
ما قصد بالكلام واما لكثرة قواعد التخييل في انفسنا فلا حرج في تفهم
معناها لان الكلام لا يستعمل الا في معرفة ما يتوعد النجوى **قوله** ليس مما
يحيى الا ان بل المهم لنا ان لا يصح منها لتطابق المثال في قصدها من
وجه شبه غير مثال لطرفه واعلم ان الطرفين اعني في الكلام وفي الطعام
حالا ان عليهما معنى المشابهة المستفادة من الحاف اي النجوى كاشاني
الكلام واستعماله في المشابهة الملح كاشاني الطعام النوع الثاني
المتطابق في الغرض من التشبيه فقدم على النظر في احوال التشبيه لان الغرض
اهم واما كان التشبيه مكررا القياس في ابتداء شيء على آخر كان الوجه ان يكون
الغرض منه عابدا الى المشبه الذي هو كالنفس وقد كان عوده اليه
اغلب اكثر لكنه قد تغلب القضية في التشبيه فيعود الغرض منه الى المشبه
به حيث كان هذا مغلويا بكنوز الاول حيث ربطت ثم الى ترائي ريشه
عنه وليس مستري يكون في قوله فاما ان يكون لبيان حاله راجعا الى
الغرض كما يشاهد الى الوهم من مسان كلامه لان الغرض هو نفس بيان
حاله لانه لبيان حاله وكذا الكلام في اخواني بل هو راجع الى التشبيه
كما يدل عليه قوله فتشبه التشبيه لبيان المكان ولا يدع عليك
ان قوله ما لون عمامتك سوال عن لوننا ليعرف كونه بيضا او خضرا
او صفرا فمورد كل لون هذه محمول على ظاهره والمقصود تشبيه
اللون باللون لا تشبيه العمامة بالعمامة في اللون والعرض بيان
حال اللون المشبه اعني كونه احدا لا لوان المحصورة ليستين بوجه
قوله لبيان مقدار خاله يعني ان حاله معلوم فابدي بيان مقدار

227
في الشدة والضعف والقلة والكثرة الى غير ذلك في قولك كذا كذا سواد
من جهة اذ المراد كالتعريف بل على ذلك قوله هو في سواده حيث جعل المشبه
ذات شي وجعل السواد وجه شبه الا انه المحم لفظ الملوك ليزداد اكتشاف
مقدار سواد المشبه الشدة **قوله** لبيان المكان وجوده اي بيان
وجود المشبه المكان ظاهر لا يتعلق به شيء الاستماع اصلا
الى حدودهم اي توهم ذلك الحرف اخراج ذلك الواحد عن جنس المشبه مثلا الى
نوع اي جنس اشرف البشر والضرب في راحة راجع الى اذل علمه في الكلام
اي وال حال ان وصول ذلك الواحد في الفضيلة والكمال الى حدودهم اخراج
عن جنسهم امر شبه المتشبهات بآية ظاهرة لا كونه مستبعدا عما لا
فانت في ذلك التفصيل الذي رفته مدع لا مكررا لمتشبهات ذلك الامر
التشبيه لشيء محقق اذ لا يستبعدا وانما راجع الى المكان بحيث لا يحوم له
شابه فاما حاله كمال المسك اي حال ذلك الواحد وهو وصوله الى حد
يوم اخراجه بل اخرجه ادعاء كمال المسك وهو وصوله الى حد اخرجه
كما هو مشهور فقد اكتشف به التشبيه المكان وجود المشبه الذي
هو حال ذلك الواحد كذا فابلا تشبه **قوله** لقوله شانه اي ان المشبه
كعدم تشبهه على فائدة في المثال المذكور وزيادة تقريره اي ان تشبه
السلع وفي قوله فخرتك في سعيك في كرمي على الما رب بل والمراد
ان سعيك في **قوله** فاك تجد تمثيلك هذا من التقرير بالانحاف فان تصوير
المعقول بصورة المحسوس تقرير شانه في راس مع تقريره كالملاخص
اذا احضر ذلك المحسوس حتى يشاهد كذا كذا تمثيلك هذا جعلت
السامع متشابه الكون شبيهه شتمل على فائدة **قوله** لا بد من اي
ابرار المشبه الى السامع وادراكه كذا كذا من الاعتراف

والتعظيم والالافه والتشويق وحسن اعتقاد وضده وما يسمى بها **أخبار**
 ترميه أي تزيين الوجه وهو يغفل لا فرعا أو شجرت بعد تحليله فرعا
 والمجدور هو الذي أصابه الجدي والسبحه العذرة والدكر كسر
 الدال وقع البياض مع ديك والظاهر ان قال في صورته نونا لا يركب
 وصفي لا أصابي مكانه جعل اسوه الفعل بفعل من العيوب على الشدة
 كالبض وسود من اللون في قوله فانت ابيضهم سريال طليخ وقوله
 لانت اسود في عيسى من الظلم واردة تغليل لا ظار أو شجرت على
 قياس استعار **نقل** لا أي للمخ في جرم موقد عن صحة الوقوع الى انفسه
 عادة حيث صورته بصورة البحر المذكور الممتنع عادة لا غفلا لا تحمان
 ذوبان المسك كثره جدا حتى بعد بحر البسترف اي بعد امد طرعا
 جدير **أورد** وجه اخر يعني غير النقل من صحة الوقوع المعقود الى شياخ
 العادي كالذي نحن فيه يريد البحر المذكور فاذا احضر أي المشبه به
 في الناس استطرف هو لندرة فيستطرف المشبه ايضا لا فترانه
 بامرنا ووردته في صورته وهذا الاستطراف الراجع الى المشبه
 المتفرع على التشبيه هو الغرض منه دون استطراف المشبه ففهما
 ذكر من تشبيه الفم بالبحر استطرف المشبه من جهين **أورد** واما مع حضور
 المشبه عطف على امان في نفس الامر وضمر في الذهن اي مع حضور المشبه
 في الذهن في اوان الحديث وقوله مثل حضور مصدر لفقد في المعنى
 اي واما ان يكون مآدر الحضور في الذهن مع حضور المشبه فندرة
 مثل ندرة حضور النار والكبريت مع حضور البنفسج **أورد** ولا يورد
 حيث استدارا هو الظاهر الثابت في نسخ الرواية والمراد البنفسج
 الى البحر المعروف لكونه على لونه تزهو أي تلمع من انوارها اذا كسر

ونحو

وانتهى حمر البواقيت شقائق السمان والفاات سافات البنفسج
 فاذا احضر أي اتصال النار باطراف الكبريت احضار مع الشبه التام
 الذي بينهما استطرف المشبه بده غنائ اي معانقة بين صورتين
 متباعدتين في العادة وفي بعض النسخ احضار راي المشبه اي البنفسج
 وهو ظاهر لا يقال الاستطراف لاجل المعانقة المذكورة نعم البطرس
 معالانا نقول لما كان الكلمة في الشتم على التشبيه متوقفا بغيره كان
 المعتمد بها استطرافه قال **نقل** عبيد القاهر ولا استطراف في تشبيه
 البنفسج باو ابل نار الكبريت وجه اخر هو ان الشجر اذا كسر
 لسانه غصن طري يرف واوراق رطبة من لبها يجر جسم سوي
 عليه اليس ومبني الطباع وموضوع الجبد على ان الشجر اذا
 ظهر من مكان لم يجد ظهوره منه كانت صباه النفوس به اكثر الشف
 به **أورد** الا لعين ما نحن فيه يعني الاستطراف الثاني من
 كون المشبه به مآدر الحضور في الذهن مع حضور المشبه وقام بيت
 المطلع قوله من بعد ما كل السلي البلاء ما اي عرف به الرطل وباراد
 نفسه ديار الاجبه معرفة توهم او متوهم لا استيقنا لما ذكرنا من
 البلي بدار ما اي مواضعها جمع بله فاعيا والديار اي اتخذها عا
 رعاية للمحقق البقاء ترحي اي تسوق الطيبة ولدا اعني
 في صورة عمنه قلت قد وقع اي عني في معضده ما عساه اي اي شي
 عني عني ان قوله وليرة تشبه به هذا المشبه الذي ذكره
 اعني اتره روق الاعن والحال ان عدا اعر الى حلف جاف اي
 غليظ الطبع بعيد عن ادراك الباسات الدقة فكيف يهتدي الي
 بصلح ان يكون مشبه به لما ذكره اذ ليس بظرفه نظير بصلح ان

منه

فقد كره ولا راد الي ما يندرج حصره مع حصر ذلك المشبه واصحاب
جاء باقرب صفة من بعد موصوف وظهر الاستطراف استحال الوجود
حسب اقال واما الغرض العائد الى المشبه جعل مرجع الغرض العائد
الى المشبه الى اقسام كونه انتم من المشبه في وجه التشبيه لان هذا
الاسم هو الكثرة المتبع فيه وغيره ماذر كما يستلزم اليه غيره الصبح
اول ما يدور من بياضه وفي قوله حين يتحدج دلالة على كمال المدح في
كرمه ومعرفة حتى الفرح في يده اياه حيث لمعاه بالبشر والطلافة
وكان النجوم بين دجابه مع دجيه وهي الظلمة والضمير لليلة او
للنجوم والظاهر ان تعال سن ملاحت بين ابتداء اي من احداث
بيع الا ان الشاع قد شبهها على اثره السن وقد التذرع والبيت
من تشبيه المركب بالركب كما يدل على ذكر لفظه بين في النظر من قوله
حين راي شرط جوابه قصد في تشبيهه هذا واداروا بالمدى اصول
الدين وما تشبهت فروعهم دخل السن بالذكر لان الكلام وقع فيها
نعم نعم بقوله وكل ما هو علم وان حمل المدى على معنى الالهة كان منها
بالمنفي في النور والاستضاءه جعل صاحبها اي لجعلها صاحبها
والمجد السلوك لذلك فيغفر من العتور بمجيء السقوط على الوجه وهو
منسوب على انه جواب المنفي يقال تزدني في اليسر اي سقط فيها والمهواة
موضع الهوى اي السقوط والضلاله تعال المدى يحمل على العقائد
الباطلة وعلى المعنى المصدري والبدعة تعال السبه وقد طوي
ذكر ما يقابل الشريعة اي الطريقة الباطلة والظلمة الظلمة ولم يرد
بقوله تفصيل السن في الوضوح على النجوم وتزول الظلمة البديع في
الانفدام توفى الدجاء اي حادس الليل كانه جمع رجا ان التشبيه

البيت التشبيه المفقول اراد ان يفصل المية على الهبة في هذا المثال
الى تفصيل الاجزاء على الاجزاء **قوله** وصفت بالسواد اي على سبيل
التوسيع المشهور واد بقره اعرفت واشهر بالسواد من الظلمة
ان الاعرفه والاشهره باعتبار الامية لكونه شالا لا بهام
كون المشبه به اتم في وجه التشبيه وذلك ان يحمل معنى كونه اتم في
وجه السبه اعم من كونه اقوى في وجهه بحيث يتناول ايضا كونه اعرف
واشهر فلا يحتاج الى تاويل تشبهه الى السبه الظلام يوم
لما ذكر من ادعاه كونه اعرف واشهر نعم عطف على يوم النوي فواد
من لم يعشق الطمار النظرافة فان العزل كسر الراي وهو المائل
الى الف اي عي ق اوه قلب من يعرف العشق ولا شك ان
الهاشي بوصف تشبه السواد كانه حجر اسود في الغاية فنظم الشاعر
القلب الهاشي في سلك يوم النوي وادهم انه ايضا اتم في السواد
من الظلام **قوله** كان انتضاء البديري انبلا في الصلح نضاضا
سيفه وانتضاءه اي سله والنجى بالمد المخلص والباس السند
والا تخسار الانكشاف حال حشرت كمن عن ذراعي اي كشفت ولا شك
ان انتضاء البدر من تحت غيمته انتقال من حاله غير طام الى حاله ملائمة
ولذلك النجى من الباسا فوجه تشبه منها داخل بينهما ادا كل منهما
انتقال مخصوص والانتضاء مكرر على الحسن اما فيكون اعرف واشهر
في نفسه وبما فيه من الانتقال المذكور فاد قلب التشبيه كان اقسام اعرفه
النجى في نفسه وبما فيه من ذلك الانتقال طاهرا واما اقسام كونه اتم
بما فيه من ذلك الانتقال اعني وجه تشبهه فانما يظهر اذا كان انتضاء
اتم في نفس الامر من النجى في ذلك الانتقال او حمل الامر على ذلك المعنى

في شبه هذه اي صورته الانضاء ملك اي صورة النجاء **و** قد كل
 السبل السماك لما كان لعان الكواكب في الدنيا في المظلمة التي جعلوا
 النظام كانه كل به عيبتها فابهرت واشترقت ولما وصف الاخلاق
 بالضيقة والسوء في تعارف الناس على سبيل الاستمرار تشبها بالان
 بالامكن الضيقة والوبس بحسب الشئ عز ان اخلاق الكرام شئ لم
 وجعلها اضلا في السوء فبشبه بها الارض الواسعة **و** ومن الامثلة
 لما كان عود الغرض من التشبيه الى المشبه به ما يرى سبعا
 عقب امثلة الايات بامثلة من الايات وبالغ في كون الاما
 من هذا القبيل ان كور في الاولى والثانية لفظ من الامثلة وحكم على
 التالفة بكونها منصوبة في هذا القالب **و** لان الكلام في الربو ا
 اي في حله لا في السبع فالمناسب ان يقال انما الربو مثل السبع كما يقال انما
 البنيذ مثل الخمر واما ما منقول له لقولهم وانما زغوا كون الربو اتوا
 واعرف بالحل بناء على ان الزيادة التي هي العضود من المباد
 كحكمة دون السبع **و** لم يرد التوجيه متعلق بعالم وصمير راجع
 الى المن لا يخلق لمن لا يخلق وانما كان التوجيه فيه اريد الدلالة على
 انهم جعلوا غير الخلق اقوى وانهم في استحقاق الاتوبة والعبادة
 وقوله لكونه تعليل لا اقتضاء المقام بظاهرة اياه والصبر راجع
 الى المن لا يخلق لمن يخلق اي هذا الكلام الزام لا وملك
 الدين عبدا الا دنان ولا ملك ان المقصود في هذا المقام
 الزامهم بهذا الكلام مقتضى المقام لظاهرة وقوله تشبها بالان
 اي تشبها بالانضمام به في استحقاق العبادة وسمي الالهية
 بالحق بالحق وانما غير انضمام لمن لا يخلق انما لكونه من الخلق واما

لأنهم

لأنهم عبدا وحق المعبود ان يكون من اولي العلم **و** وعندي ان الذي
 البلاء القرانية هو ان يكون وذلك لان نقطة من يكون مصداقا على
 حقيقة ويكون انكار تشبيه الاصنام بالله تعالى على الملح وجه واكد فانه
 اذا لم يصح تشبيه الحي العالم القادر من الخلق به تعالى فكيف يصح تشبيه
 العاوية عن تلك الصفات به تعالى عن ذلك علوا كبيرا فيكون الانكار
 حينئذ يشهد بالتوجه الكثر ونضم الى ذلك حسن التوضيح ايضا ولا يخفى
 حيان ما اختاره في اصل التشبيه المذكور وقوله تعريضا لتقليل لكون
 الانكار موجها الى ما ذكره ضمير لانا انكار الوجه وكل من متعلقه تعريضا
 على تضمن معنى الكشف ويكون عطف على ان يكون وعني بقوله تشبيه
 توجه تشبها قصد به التوجه وعلى مكان متعلق بتشبيه وفي اختصار فلا
 تدرون على ان لا يعقلون انكار بان كون تشبيه النجا ومنكر اذا كان
 تشبيه الحي العالم القادر منكر امر معلوم غير محتج الى تعادل الى
 يدركونهم لا يتدرون **و** مصوب خبر مبتدأ قوله عز وجل وانما غير
 الاسلوب لانه على طريقة رند اسد مع فعل مسمى عن التشبيه اعني اخذوا
 لمعنى جعل هو له مثل الله اني هو مطوح الهوى النفس منع ما يدعو اليه
 فكانه يعبد كما يعبد الرجل الله وهذا القالب شاره الى عود الغرض
 الى التشبيه اعني ايهام كونه اعم في وجه تشبه واذا حسنت القابل
 عرفت ان تقديم المفعول الثاني الذي هو التشبيه وجعله مشبها
 بالمفعول الاول قد اصاب موقفه حيث دل على انهم جعلوا الهوى اعم
 واتوا بها هو وجه التشبيه اعني الطاعة والانقياد فيصير الانكار الكد
 والتوجه يشهد ولفظ تر محذوف على انه حراب الامر وقوله هو اعم
 لاشبهه في هذه الالهة وليس المعنى انهم تشبهوا هو اعم بالله وكونه الطال

المعنى انهم جعلوا هو اعم لما اى معبود ايعبدونه حتى الله ان يكون معبودا
 ثانيا لكنه جعل معبودا اول على طريقة القلب من احوال الكلام بل التشبيه
 بينهما قوله هذا القلب إشارة الى مطلق القلب لانه كونه في ضمن التشبيه
 ان المعقولة السابقة وليس شئ لان لفظ الله ان قصد به مفهومه اعني
 معبوده لم يصح ان يحل معبودا اول كقولنا عليه بالهوى اصلا وان قصد به
 الذات كان الكلام على التشبيه قطعيا ولا يحل ان يكون التشبيه بما هو
 باعتبار كونه خصوصية ذاتة تعالى بل يكفي هناك مطلق معبودا اول و
 لا يحل ايضا كون التشبيه قويا بل كلفنا كونه قطعيا فانه تشبيه ضمنى
 وهو ما ذكرنا بمعنى اننا لم كون التشبيه به اعم في وجه التشبيه من التشبيه
 لان التشبيه به اراد به جنسه الكلي فرد منه لا يستوفى وفي بعض
 النسخ واضح به اى كونه التشبيه على تاييد وجهه ولم يذكر منه شيئا
 الحال لقوله من بيان المذمور وقد ذكرهما معا فيما عرفت فيما سياتى
 ايضا وقوله اراده تعليل لقوله شبهة بلحمة واعتبر اراده في الاستقحاح
 دون الاستحسان لان الوجه المحمور مستقبح في نفسه فانه ان يشغل
 اليه عيب استعجاب السوء بخلاف الوجه الاسود فان لم يطلو فيه فغل
 اصل الاستحسان وقوله لا تشاع تعليل لقوله لم يصح ثم ان تشاع
 تقرير التشبيه باب ما به التقرير الا يبلغ مخصوص بما اذا اراد التشبيه
 التقرير فيجب ان يكون قوله لا تشاع تعريف المحمول بالمحمول متناولا
 لما عدا التقرير فاذا ذكره والاظهر ان متناوله ايضا لانه نظير مع
 ما عداه في سلك الذكر معا واذا عرفت ذلك ظهر لك انه انما ايجز
 كون التشبيه به اخض به وجه التشبيه وافوى حاله مع فيما اذا قصد
 بالتشبيه التقرير لا في قطع ما ذكره حتى يرد عليه انه ناقص كلامه

انما ذكر ذلك
 لانه عام
 في كل
 من
 كان
 له
 وجه
 تشبيه

فانه اذا
 كان
 له
 وجه
 تشبيه
 كان
 له
 وجه
 تشبيه
 في
 كل
 من
 كان
 له
 وجه
 تشبيه

حيث صرح فيما بعد بان يحكى في بيان المذمور كون التشبيه به على حد مذكور
 المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص وظهر ايضا انه ادعى الاخر
 انما في جميع ما ذكره او فيما عدا التقرير منه وقد صرح فيما سياتى بالاعتناء
 معتبرة في بيان الحال والمذمور وكذا في بيان الامكان وفي الترتين
 والتشويه وان لم يصح ما يعتبر به في التقدير لكنه لما عرفت شروط
 الائمة هناك فان قلت ما وجه اقتضا الترتين والتشويه كون
 التشبيه به اعرف به التشبيه ان كون التشبيه مستحسنا او
 مستقبحا كاف هناك قلت وجهه ان يقال ليس وجه التشبيه بين
 الوجود الاسود ومقالة الطبي مطلق السواد والا فلا تترين بل السواد
 المحض من اللطيف الذي من شأنه ان يسيل الطبع اليه ولا يشك
 ان مقالة الطبي بهذا العرف واشهر وكذا ليس وجه التشبيه بين الوجه
 المحذور والسوي المنقورة مطلق الطهية المشتركة والا فلا تشويه بل
 لا بد ان يعتبر معا الاستطراف عطف على معرض الترتين اى ولا
 للبرازة في معرض الاستطراف والمعنى ولم يصح ايضا ان يذكر
 التشبيه به لابرار المشبه في معرض الاستطراف وقوله نقلنا تعليلا
 لقوله شبهة به لا تشاع معقول به لنقلنا واللام دعامة
 وليست طرف تعليل النقل لا تشاع وقوله اول الوجه الاخر الذي
 للاستطراف في السمة المذكور على ما تقدم وهو نذرة حضور التشبه
 به في الذهن مطلقا فكانه قال او نقل النذرة المحصور من البحر المذكور
 الى ذلك الفهم ليستطرف واما الاستطراف الثاني من نذرة
 حضور التشبه به في التشبيه كما في حديث البغض فلا نقل ولا تعليلا
 لا الصورة المحتشجة الى الواقع ولا الصورة الناذرة الى كسر الوقوع فلا نقل

انما ذكر ذلك
 لانه عام
 في كل
 من
 كان
 له
 وجه
 تشبيه

لم يبق واما قوله مثل اذكر فمثل لتلحق الفعل الوجه الآخر واقع بازاء
 فيكون الوجه ان الفعل بالوجه الآخر يستطرق استطراف المشتقات العادة
 وورد بانه يلزم حينئذ ان يكون عدم صحة الابرار في معرض الاستطراف
 حاليا عن التعليل وان لا يقع شئ بازاء قوله لا متناه تعرف المحمول
 وايضا ليس بحسب اللفظ في مقتضى قول الاستطراف يقتيد بكونه
 لفعل لا متناه بل هو مطلق لفظا لا يتغير عن استطراف المذرة
 بانه مثل ما ذكر من الاستطراف لا يخلو عن ثبوت عدم وفعل لتلحق
 لعدم صحة الابرار في معرض الاستطراف والمراد مثل ما ذكر من متناه
 تعريف المحمول بالمحمول وتقرر الشئ باب وبه فالمتعين لم يصح
 الابرار في معرض الاستطراف لا متناه بيان استطراف الشئ عالا
 يكون اعرف منه بالاستطراف واقرى به واخص به ويرد عليه ان
 الاستطراف عرض من التشبيه كما هو الكلام في وجه التشبيه كون
 التشبيه اعرف به واقرى به وايضا الاستطراف المذرة كقرب
 على ابرار الواقع في صورة المتشبه او الكثرة الواقع في صورة المتشبه
 مختصا بالتشبيه فلا يتصور كون التشبيه اقوى منه ولين يثبت الي
 ان المراد مثل ما ذكر هو امتناع تعريف المحمول الى اخره على ان لفظ
 الممثل مع ذلك ان يكون التشبيه في التشبيه الاستطراف اما اعرف
 بوجه التشبيه واقرى به وكيف يلزم ذلك من ان التشبيه كلما كان اندر
 حضورا في الدارين كان الاستطراف اقوى لانفعال حار ان يكون حضورا
 من التشبيه كونه اعرف منه بوجه التشبيه واقرى به لا نأقول من المعلوم
 ان ليس بغير المذرة اعرف بالمتشبه كونه ولا اقوى منها من العرف فيه
 موقد فان كنت قد حكم باننا جعلنا الغرض العائد الى التشبيه باسم كونه

اتم بنا على ان حقه ان يكون اعرف بوجه التشبيه واقرى به واقرى به
 وفيه البناء انما يصح اذا وجب في كل تشبيه ان يكون اقوى في وجه
 التشبيه اصله ~~استطراف~~ حتى تنزه في التشبيه
 المقبول كون التشبيه ~~استطراف~~ فيه اتم وليس الامر كذلك
 لما نهى عن عليه قلت قد نهى عن ~~استطراف~~ ايضا على جواز تقرر الامر
 باشتغال الاعرف وان يلتقي في ذلك الايهام بكون التشبيه
 اقوى في غالب الاستعمال واقام في منها شئ وهو ان
 كلامه يقتضي كون التشبيه في التشبيه الاستطراف اعرف واقرى في
 وجه التشبيه لان قوله او معرض الاستطراف داخل في خبر قوله لم يصح
 الواقع خبرا لا متناه كون التشبيه اعرف واخص واقرى به وهذا ايضا
 لا يختلف باختلاف تفسيرات قوله مثل ما ذكر وعلم ان جمع فيما بعد بين
 التفرقة وتنزيل الناقص قوله الكامل في اقتضاء كون التشبيه اتم
 في وجه التشبيه فلو ذكر من ان المتبادر من التشبيه الجان الناقص
 بالكمال ~~استطراف~~ لكفاه في ذلك الايهام بكون قوله الموقر ترك
 التعرض ~~استطراف~~ لهذه الاقسام التي ذكر منها مع انه سباني
 تواصل احوالها ~~قوله~~ وربما كان ثبوت ربطه بها الى قوله في العرض
 كما اشار الى كثره الغرض الاول محله مرجع الغرض العائد الي
 التشبيه كما هو وقوله عند التشبيه بغير ابرار وهو على التشبيه
~~قوله~~ تشبيه ما ذاقه سبق انه وجه نظره في كلام التفات وانه
 يحل على الحديث ان التشبيه اذا تشبه فيكون ماداني احدى وجهه موقولا
 به للتأني المحذوف لكون الاول الا عليه والتشبيه هو التشبيه
 يقال سناه اذا تشبهه والصاحب هو الممثل من عباده صاحب

العبد في ذمته وتولاه بعده ولحق بالاصحاب الكافي في كسر في بيان
 وتمامه **قوله** واحد بعد واحد اي متعاقبين انتهى الى النفس من غير
 اي هو كالخبر في كونه منتهى بل هو اريد منه في ذلك **قوله** ليكون كل
 واحد تحليل لا اعتبارا كمالا في الشبه فانك اذا قلت هما مثلان في الشبه
 كان كل منهما بالنظر الى المعنى شبيها وشبهاء بالقياس الى الاخر وجودا
 بل تحليل المعنى قوله فالأخر ترك التشبيه اي ينبغي ان ترك تحابا واحترارا
 من رتبة احد التباين على الاخر يجعل احدهما تعبيرا وشبهاء والاخر
 شبيها مع تباينهما في السجاني فان الصفاتين في رتبة من غير
 اي من كون كل واحد من الطرفين في التشابه بينهما وشبهاء من
 حيث المعنى فان قلت كيف يقع التشبيه في الالها
 مع استمرارية ما ذكر من الترتيب المحال قلت ذلك
 الاستدراك من حيث النظر الى التباين في وجه الشبه وهو بعض هناك
 ما يرجع جعل احدهما شبيها لكون الكلام نسبوا لسان حاله كما اذا
 لغيت في سبك قلت بدت عنه كالرجح او طلع الفجر قلت بدت كغيره
قوله صح فيه العكس اي من غير ان يعدبها معلوما واذ ذاك اشار
 الى وقوع التشبيه بالتشابه قوله غير ما لي عليك يعني به ما مر في
 حقه ان يكون اعرف بوجه التشبيه واخصر واوفى فاذا قلت لو كان
 لكون ذلك لم يرد به بيان حال بل اردت الى كمال الشبه فانه امر مطلوب
 ايضا الا انك اردته في صورة التشبيه وقوله متى كان طرف لان حال
 يعني انه اذا جعل وجه تشبيه المعنى فقط كان الطرفان متساويين
 فيه وحل العكس واما اذا نظر من وجه البياض والسواد كان
 الوجه اوفى في ذلك وكذا الحال في الشمس والقمر والديار فانه اذا لم

المشبهات متعادلة حتى
 يجب كون المشبه عرفت

يقتصر

يقتصر في وجه التشبيه عليها على ذكر كل اعتبار قوة الاشراف مثلا كما
 الشمس اوفى في شهابها والبراد كخصوص في اللون خصوص الصفرة
 المستحسنة وقوله لكون وجه التشبيه تحليل لقوله فصيح ان حال لون
 مع ما في حيزه ومعنى زيادة اختصاص وجه التشبيه باحد طرفيه ان يكون
 له حيزه فالتباين وانساب الى احدهما كما لجره بالقياس الى الآخر **قوله**
 واعلم ان التشبيه متى كان وجهه قد استند اطلاق لفظ التحليل على مطلق
 التشبيه في عماره الكشاف وغيره الا انه قد يخص قسم من التشبيه
 وهو ما كان وجهه وصفا غير جميع اي غير محصور ولا عقلا وكان مع
 ذلك سرعا من عدة امورا اي من عدة امور معتدلة في طرفه لامن عدة
 امور ترك هو منها فان المتبادر من انزعاج وجه التشبيه انزعاج من طرفه
 لا انزعاج من جواربه الترتيب هو منها فعلى ما ذكرنا يكون كل واحد
 من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كما ان وجه الشبه فيه ايضا مركب و
 توهم بعضهم ان المراد انزعاج وجه الشبه من عدة امورا هي احوال
 ثم التقي في التمثيل ترك وجه الشبه وحده فعد منه تشبيه الزمانا
 لغتوقد وتوسل بعض المكلفين بذلك الى تحوير احوال الطرفين في
 الاستعارة التمثيلية بناء على ان كل تشبيه تمثيلي اذا ترك التشبيه
 الى الاستعارة صارت استعارة تمثيلية فاد كان الطرفان هناك مفردين
 كاتامتها ايضا كذا لك ان هذا التحوير صاف لما سباني من لفظ
 المقياس بالاختصار الاستعارة التمثيلية فيها هو مركب الطرفين ثم ان
 قد يكون الوصف غير حقيقة مطلقا فانه قد يكون المصنف والما الشبه
 التاير فعد الكيفي بان لا يكون الوصف محققا حتما حيث يقال التمثيل
 هو تشبيه المستترغ من امور واذا لم يكن التشبيه عكسيا يقال انه

التثنية ولا يقال ان فيه تمثيلا او ضربا مثل وان كان عقليا حار
 يتضمن عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا ومعنى قوله خص بهم التمثيل انه يتر
 هذا الاسم عما عداه من اق التثنية حيث اطلق عليه هذه المقص
 وجع المصنف **فان** تشبيه المحمود وهذا التشبيه صهي مقصود معنى الكلام
 وقد اعتبر في كل من طرفه امور عدة اما في جانب التشبيه فالحسود مضطرب
 ونظمية للمقاولة ليتوصل بها الى الشيء عن وجع باطنه وجرك على مضطرب
 وركبته لتتبع علك منطلبة اما في جانب التشبيه فالنار
 المقصودة بطبيعتها للاهتباب وعدم ابدادها بالخط في اسراع الفناء
 بسبب ذلك فالتشبيه حاله خصوصية للمحمود ومركبة من امور التشبيه حاله
 خصوصية للنار مركبة ايضا من امور ولا شك ان الهبة والحالة
 من ما بين الحالتين متفرعة عن عدة امور وانما امر محتمل فان تلك الحالة
 هي كونها مخبوءة عن عاينها وبها ليس في فهمها الفناء وضمير المحمود
 ولحظ اذا في ابدالم تاخذ طرفه محمودة والمصدر هو الذي استعمل هذه
 وسببها بالغة وقوة من قدامه بيان ما يتوهم فقد تعرض لوجه
 التشبيه في التشبيه اولى به بطوره فيه وقد استر الى تركب
 التشبيه في قوله وان من اديته حيث قال بالعبود المسية او ان
 الغرس المتوق باوراده ونسبة يقفه بعد الذي اهرت من مية
 والى تركيب التشبيه هناك حيث ذكر كون البصير محمد الملاحق الى
 بعينه كونه اولا على ذلك والى تركب وجه التشبيه في التشبيه حيث
 قال من تمام الميل اليه من كونه تحت مال اليه مثل ما ما يستحسن
 حاله اسما بالاطلاق من جهة كونه تلك الصفات بعد كونه على حالها
 وسببها عن بيان وجه التشبيه المشبه بطوره فيه **وكالذي**

اير

اي وكوجه التشبيه في قوله غرس في حال الماهقين **فصنفهم** **الذي**
 انشان المذكورة فيما سبق لميل الذي اي كمال الجمع او الفرج
 اي كمال الجمع او الفرج الذي استوفى ما اعطيه اي طلبه و
 وهو سطوحها وارتفاع لهما فلما اضاءت الدما حول المستوف
 من الاكمن والاشياء او اضاءت تلك الاكمن والاشياء بالنار
 فيسبب الهدى نور المستوف من اي احد نورهم وامسك ومضى به
 وبالمسك الله فلما مرسل له تمهيد الملح من ان يقال اذ به واما قوله
 الصبر في استوفى وحوله وحوله في قوله نورهم وما بعده نظر الى حال
 اللصط والمفني **فان** الى السبي مطلوب اي يسره ونهله وهذا المطلوب
 طاهر في المشبه المطلوب الخلاص من التعرض لهم والهدى فهم ذلول
 في عداد المؤمنين ليس اركوهم في خطوهم واستناب القوي به
 الايمان باللسان واتباع المؤمنين في طواير احوالهم وانفلاتك
 انساب اطلاق الله المؤمنين على ابرارهم واقضاهم من الجمع
 واتهم عندهم سمة التوافق **وكالذي** اي ولوجه التشبيه
 الذي في قوله تعالى ايضا اي سواها حال لما نحن فيه كالذي في الآية
 والعطف بادى قوله تعالى او كصبت تنسبه على ان كلامه القصير
 في تحصيل المقصود والتشبيه قياتهما تشبهت حال الماهقين **فصنفهم**
 فقد اصرب وان محبب بينهما قد اختلف في توضيح المقصود **الذي**
 فعل من صاب يصوب اي نزل ونظمت على المطر وعلى السحاب للضياء
 فان اريد به السحاب فغنى ظلمة سمحة وبطبيعة منضمة اليها ظلمة الليل
 وكون الرعد والبرق في السحاب واضحا وان اريد به المطر سمحة ظلمة
 وانت لهما تناسل النور وظلمة اطلال غمامة مع ظلمة الليل والاعراعد

والبرق حيث كانا على علاه ومصبه وملتبس في الجملة فهاهنا الضياء
ويجعلون استنباط كانه قيل كيف حالهم مع ذلك الزعد المائل قوفي
اطلاق الاصابع على الانامل مبالغة يخلو عنها ذكر الانامل ومن الصواعق
متعلق يجعلون على معية ان ذلك الجعل من اجل الصواعق والاصابع
فصفة زعد تنقص معاشقة من نالها تمر بشي الا بالملك ومنتصب
الموت على انه معول له الجعل المعدل **قوله** واصل النظم او مثل ذوي
الشبه في ذوي مراد بحسب المعنى واما بحسب اللفظ فلو لا ان الضمائر تتحول
اصابهم في اذا انهم تطلب ما رجع اليه لم يجمع الى صدره في نظم الكلام و
اما اخرج الى تقدير مثل كبدن المعطوف على وقف المعطوف عليه اعني كبدن
الذي استوفى لانه لو لم يقدر لكان الشبه في ذوي الصيب كما توهم
المضف لان الشبه به اذا كان مركبا وادخل عليه الحاف كان بحسب
داخل على الهيئة المشرقة من مجموع الكلام لا على المفرد الذي يليه الا ترى
الى قوله تعالى انما مثل الحمرة الدنيا كما اذ ليس المقصود منها تشبيه
الدنيا بالدنيا ولا بمفرد آخر يحمل لصدوره ومن البين فيما ذكرناه قول السيد
واما الناس الا كالديار والما بها يوم حلولها وغدوا اذ وقع فانه لم
يشبه الناس بالديار بل تشبه وجودهم في الدنيا وسرعة انهم
عنما بحلول اهل الديار فيها وسرعة ارجاعهم عنها وتركها خلافا
وقوله اذ لا يخفى اما تحليل لقوله واصد النظم لمثل ذوي صيب باعتبار
استتماره على تقدير مثل او تحليل لقوله دل عليه واراد بقوله ان التشبيه
حال المناقضين والمعنى اذ لا يخفى ان ليس تشبيه حال المناقضين كايضا
وداير الكلام او بين مثل المستوفين وبين ذوات الصيب يعني لو لم
لفظ مثل لزم ان يكون قصد المناقضين دائرة من كونها متشابهة

الشمس

المستوفين وانما تشبه ذوات ذوي الصيب وقد عرفت ان بطلان هذا
قوله انما التشبيه اي تشبيه حال المناقضين وادبر من صفة اولئك اي
المستوفين وصفة هؤلاء اي ذوات ذوي الصيب اي تارة وسرعة
حالهم بصفة اولئك وايضا بصفة هؤلاء بالترديد على سبيل النسبة فلا
من تقدير لقوله من وفي وهو بصفة تشبيه النجاسة التي انشأه الى ان
لفظ المثل استعمل من القول السائر المثل مضرب بمورده لقصص الرجال
او الصفة اذا كان لها شان ومنها غرابه وانما في هذه الاستعارة
لانهم لم يضربوا لاولاد او اهل النسيب الا قولا فيه غرابه من بعض الوجوه
قوله ونظير اي ونظير قوله او كصيب في ان تشبيه المشبه بغيره
من حيث التشبيه منها في الغاية شي وفي الحقيقة شي او مقدر على صورة
المضاد والمضاد اليه ومعني من انضوي الى اللد من جنس يتوحد
الى لفة الله فالاضافة في انضوي اضافة احد المتشاركين الى الاخر
كانه قبيل من الانصار الذين يحضرون بي ويكونون معي في لفة الله ولو
كان معناه من يضرب مع الله لم يطابقه الجواب اعني قوله نحن انصار
الله اي نحن الذين يحضرون الله اللهم الا ان يهتد من انضوي اي نحن
انصار بني الله **قوله** فاقع تحليل لكونه نظير لقوله او كصيب اي هو نظيره
لا نقول في اوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله وادبر بين
كون الجوار من وهم اصفياء عيسى عليه السلام وطلعت انصار الله كما يشهد
به اسماء المعجزة وكونه نحن انصار الله وبين قول عيسى للجوار من
من انصارى الى الله كما تقتضيه ظاهر النظم لكن المراد هو التشبيه بالاول
رعاية لما تقتضيه سد المعنى وانت خبير بان هذا الدور انما يصح
ان لو كان لا اقتضاه ظاهر النظم وجه صحة في الجملة وليس الامر كذلك

قال بعضهم لفظ بين مناد داخل على المشبه على طريقة ترك في زيد كمال
في التشبيه بين زيد وبين الاسد لا داخل على امرين ردة تشبيهية
ثالث بينهما كما في قوله اذ لا تخفى ان التشبيه ليس بين المستوفين الى امرين على
قال فان لفظ الحوارين في عبارة الكتاب هو من القلم او اريد بالمؤمنين
لانهم حواروا محمد صلى الله عليه وسلم كما ورد في حق الذين اذعنوا عنى وحوار
من مسمى وادعى ذلك الى ان لفظ الحوارين في بعض النسخ بلفظ المؤمنين
وعلى هذا القول يكون ما نحن فيه نظير قوله او كصيف بانه مشبه به شئ باخر
في الظاهر من ان المراد تشبيهه بقدر على صور المضاف والمضاف اليه لا في
قوله التشبيه بين شئين تشبيه بهما المشبه كافي قوله او كصيف وقوله يستعمل
صفة مصدر كما وسند الى ان يكون العائد الى الموصوف معناه اذا المعنى
هو مع لفظه قال الالة انصرفا وقع ما قال فاعلا مستعمل ومقدم الحجاج
يروى بالنصب على الحكاية وهو مصدر وقع طرفا بتقدير الزمان اي ازمنه دم
الحجاج ويجوز ان يجعل مقدم اسما للزمان فلا يحتاج جيبه الى تقدير الزمان وكان
الاولى ان يجعل ما قال عيسى بن خوياسك حقوق بنهم **قوله** ثم نظر المذكور الى نظرها
ذكر من لا يتبين ولفظه ثم للتراني في الرتبة ولو قال ثم نظيره لتبادر من نظيره
او كصيف كما تشبه به قوله ونظيره عند كل ذي فطنة ولا شك ان البتين
سواء كانا الاليتين في ما ذكره من حذف المضاف والمضاف اليه ولا يوجب
في ذلك انه المضاف اليه المقدر في الآية الاولى والبتين يكون مضافا الى ما
هو مذكور فيها انا في الآية فالى مجرور الكاف اعني الصب واما في البتين
فالى الاصب وضمير البرق بخلافه في الآية الثانية اذ يحتاج فيها الى تقدير آخر
مضاف الى مجرور الكاف غير الوقت الذي اضيف الى ما قال وصدرت الاول
ان من راي الى راي برق شريف الى من ابصر في جهة برق شريف الى شريف بجاء

ما به بمعنى انه غص بكثرة حيث اسال الجار بكسرها وروى عنهما وهو
اسم مرفوع مجزأ من اي قصد العقيق وهو موضع بحري اليه مباد مجزأ
وصدر البت الثاني فاذا ذكرتها العادة طلوعها العادة اسم فريده
في اصل العادة الانثى والفرس العقيق المرفوع على عدوه بتامه بل يعني منه
تشبها بوقت الحاجة والطلع العرق في الشئ لوجع في ارجل اي اصاب بها
العادة وخبرة عدوه عرق في شئها والحال انما جعلتني من عرقه
من طارق بفتح الى المهملة وكسر الزا على سائر فريده جده اقلوا لا طلوعها لادركه
قوله على ما قد راي هذا القولين نظيران للمذكور في حذف المضاف والمضاف
اليه كما بين على الوجه الذي قدره الامام المسجح ابو علي الحارثي وقوله من سأل
بيان لما قد رواه اسند التقدير الى من يوثق قوله كذا يمنع التقدير في الاول
بالجمل على التجوز في اسناد الاسماء الى البرق وفي الثاني يجعل الاصح مجازا عن
المباعدة القريبة في المقدر من الاصح فلا يحتاج الا الى تقدير لفظه او كان
الشيخ الحارثي لم يلقه الى ذلك لبعده والسبق اسم من سقاء الله العيش
واسقاء اي اسأل سقيا سقاء اي سأل البرق فحذف المضاف الاول فصار
اسأل سقيا به ثم حذف المضاف الثاني فانقلب الضمير المجرور مفعولا مستكنا
وكذا الحذف لفظا واسماءه تدبر كما انقلب اصح على انه مفعول ثاني لجعل
ثم انه راد في التاميس بحذف المضامات من الكلام قلعا لتوهم الاستبعاد
فعال هو سأل اي جاز في الكلام منه قوله تعالى فكان قاب قوسين اذ بينه
حذف منه مضامات متشابهة اعني مقدار مسافة قرب وحذف مضاف آخر
على حدة اعني مثل وذلك ان ضمير كان الجبرل ليس هو قاب قوسين اي
مقدار قوسين بل اصل الكلام ما ذكره فحذف لفظ مثل من حركه كان وحذف
المضامات الثلاثة على التاميس من اسما فانقلب الضمير المجرور الراجع الى الجبرل

مرفوعا مستكنا في كان قوله وان قوله او كصبي يروي نفع الهمة عطف على ان
التشبيه يكون المعنى ولا يخفى ان قوله او كصبي الخ من باب التمثيل لان وجه
التشبيه في قوله هو من غير ان يكون له من غير ان يكون له من غير ان يكون له
هذا المحطوف في سلك ما جعله عليه ككون اصلا لفظا على حذف المضاف الذي
هو لفظ مثل والصواب هو الرواية بالكلية عطف على قوله واصل اللفظ او كصبي
دوي كصبي الخ فيجوز حتى اصله في تحقيق ما هو بصدده من بيان كون
وجه تشبيه امر او شيئا من غير ان يكون له من غير ان يكون له من غير ان يكون له
الصبي وفي انهم اما لم اولها نفع اولها جميعا والمقام المطع المعاني
هو اما انهم فامر واتباعهم المومنين صورة ومفاساتهم الا هو اللفظ انهم
ينزل الوحي اليها شرف عن سرارهم وما انطوي عليه ضارهم وقومهم بذلك
في محاور ما يله قوله وكذا الذي في قوله عز وجل ان طاعة تقضي ان
يغال وكالذي في قوله عطف على ما تقدمه من نظائره لكنه عدل عنه وادرجه
من صنف هو الموصول مع صلته وجره هو لفظ كذا فوجب ان يعطف على مقدر
كانه قال فالوجه في تلك التشبيهات السابقة كما بينا او صاف غير صنفه
وشرحه في امور عدة وكذا الذي في قوله عز وجل ان طاعة تقضي ان
ولا يجوز عطف على قوله وان كما ترى ما نحن بصدده اي غير حقيقي من غير ان
امور لانه من ثمه بيان الآية السابقة اعني او كصبي معناه حملوا التوراة
انهم كلّفوا عملها والعمل بها ثم لم يحلوا في اي لم يعملوا بها فكانهم لم يحلوا
اسفار اي كتبها من كتب العلم فهو مبني بها ولا يدري منها الا
بموجب تشبيه وظهره من الكد والتعب فان التشبيه بتعبيل كقول
ان قيسن التمثيل والرواية في لفظ الاسفار الصب على انه مفعول الحامل
والباري بالانتفاع متعلق بالمتعلق على تعيين معنى احدى وجهيه

راجع

راجع الى الحرف الماخوذ من ماقده وقد توهم من قوله وركبا من بعده لعل
ان تركب وجه التشبيه وصدده كاف في التمثيل وليس شي فان وجه
التشبيه هو من هنا كونه مركبا من غير ان يكون له من غير ان يكون له
تفتن في العبارة فذكر فيما سبق الا متراج من امور متعدده في الطور
والمتن منها بالتركيب لظهور كونه من غير ان يكون له من غير ان يكون له
صفة تدل على انما على انه بمعنى المكرة كالحار والليم والالان غيرا
تعرف منها بالاضافة لا شتمار الوصف الذي نحن فيه كعبارة الحقيقة
وجاز ان يكون بدلا منه وقد منع النجاة من تعريف غير باللام مع كونه مضافا
وان كان نكرة لم يوجد ذلك الصب في كلام العرب كقولهم في العبارة بعض
العلماء كما انهم جعلوه بمعنى المعايير والرواية في ما قدمه بالفاء والدال المعجزة
ويوجد في بعض النسخ بالقاف والدال المهملة **قوله** لا لئلا يسهل اي لا لئلا
الذي نحن بصدده من الوصف غير الحصة في كثير من المواضع بالوصف
العقل الحصة نوع خفاء في حقيقة فظن انه وهمي وقد يكون الوهمي نوع
ظهور لوضوح الاسباب الباعنة على توهم فظن انه عطف خصة بالتفسير
من كون الوصف المعبر في التشبيه المستخرج من عدة امور وهمية
حتى يكون التشبيه تمثيلا او عقليا حتى يكون التشبيه غير تمثيلي يحتاج
غاية الاحتياج الى ما ملل صادق عن ذكره حتى يروى الالباس النابت
في تلك المواضع ولا يدري ارتباط قوله كاسيما ما قبله من باول و
هو ان يقال انه بعد ما ذكر الباس الوصف الوهمي بالعقل الحقيقة كانه
قال يقع فيه الالباس من هذه الجهة ومن جهات اخرى كاسيما
المحالي التي يترشح هو منها فما اترشح الوصف من تشبيهه في
فاورث ذلك الا متراج الخطا لوجوب انتراعه من كثر وجهيه

ولا يخفى على ذي مسكة انه صرح في هذا المقام بانتراع وجه تشبيه من معان
متعدده هي اجزاء التشبيه به لا اجزاء الوجه التشبيه لكن من ذلك على ما بينه
فيما حققناه لك تعريف التمثيل من انتراع وجه التشبيه في انما هو
من امور عدة في طرفه حال ابريت السماء صارت ذات ريق و
قوما نصيب نزع الى نقص اي يقوم اشعث اي تفرقت بفعل اشعث
الرج السحاب فاشعث اي صار ذا فشح كما يقال كبه فاكبت اي صار
ذاك ك تجلت اي انكشف معناه اي مقصده **قوله** بوج
انتراع وجه التشبيه من مجموع البيت وذلك لان المتراع من الاول
هو الابداء المطع وحده واما الانتهاء المونس فنسج من المطر
النائي متي فشا اي ساع واشتد استعماله على سبيل الاستعارة
يعني ان يذكر اللفظ الدال على بهر كنه من امور متعددة وتزيد بهر
اخرى مثلها مشبه بها كما ينبغي في تقريره واراد مقوله لا عبرة
صار تحت لا يستعمل على سبيل التشبيه اصلا وذلك مثل قولهم
لو ذات سواد لظنتي دون ذلك حرط القناد وبالصفت
صبغت اللبن **قوله** لا تعراي لا تعراي لفظا لها عاودت هي عليه في
اصلا من تذكر او ما نيت او افراد او تشبيه اوجع الى ذلك لان
الاستعارة كما يستعملها ان يذكر اللفظ الذي هو بارز التشبيه
ويراد به تشبه فلو غير لفظ المثل لم يكن واردا على طريق الاستعارة
فاداروت القليل بقوله بالصفت صبغت اللبن في المدح لم تغير
كسرة التاء وان غيرها لم تكن مثلال ما خودا حذو لا لا وعمل
صاحب الكنت فعدم التغيير ان الامثال البيرة لا يكون الا
الافعال فيها غرابة من بعض الوجوه نحو وظ على ملك الغرابه وخرت الالف

عن التغيير **قوله** النوع الرابع المنظر في احوال التشبيه من كونه قريبا او
بها انقسم على حده وقوله مقبولا او مردودا انقسم افراد ذلك
لم يقل او مقبولا بل ترك الواو ايضا اشعارا بالاسعلا والهام
في ذلك اي في بيان احوال التشبيه وهناك إشارة الى النظر في احوال
الى الكلام في بياننا وضميرها للاصول وكلمة عسي مفعول لا فاده عدم
القطع بالاحد او ما قلناه بالصلح صد او صعدا وادراك الشئ محملا
ان يدرك الانسان من حيث انشئ او انشأ بل ان يفتل رادرا
مفعلا مثل ان يدرك الانسان من حيث انه جسم نام حساس متحرك
بالارادة ناطق **قوله** وقد سبق تقريره في باب الفصل والوصل وذلك
انه بين هناك الجامع بين الحمل مطلقا لشيء النوع الحيواني منه فانه زاد
في تقريره بارادته وحكومات **قوله** ومنها ان استحقاق الامر
الواحد آتسر هذا الاصل الرابع القرب من الاصل الا ان ذلك في
ادراك الامر الواحد والتعدد **قوله** انتم من اي من ميل النفس الى
العقليات فالجراعي الى متعلق لمجيء الضمير ولا استيعاد فيه **قوله**
واعني بالحسبات ذهنية الى ما تحل الظاهر من انه يتبع ادراك
النفس الناطقة للحركات الدانية المكفوفة بعوارض مستحص من
المقادير المتعددة المتعادية والاوضاع المختلفة فاحياج بما ذكره
من ان ميل النفس الى الحسبات انتم من ميلها الى المعقولات
المعقولات التي تحرك النفس من الحسبات الحقيقية فان ميل النفس
الى هذا النوع من المعقولات المسج بالحسبات اريد من ميلها الى
من ميلها الى المعقولات الصرفة كمنوم المستع والواجب الممكن
وذلك لوجوبه **قوله** زياد يعلق النفس بهذه الحيات بسبب تجريره

الى المعقولات كما هو المشهور
بأنه من ذلك قال المراء
بالحسبات منها ص

اياها بقوتها العقلية عن الشخصات المتتعة الارشام فيها ونظمها كمد
 في سلك اعداها من العقولات حيث صارت بالبحر يدكليات مثلها ولا شك
 ان النفس اذا ارتفعت بشي كان ملها اليه اتم واكثر والثاني زيادة
 الف النفس هذه الحيات ايضا اي مع زيادة تعلقها بها وانما
 زاد الغيا بها لكثرة نادها الي النفس سبب كثره طرق التادى و
 ولا مزية في ان زيادة الالف تقتضيه كمال الميل بقوله وزيادة ميلها
 بزيادة خبره لزيادة تعلقها وقوله ولزيادة الغيا عطف على لزيادة
 تعلقها واما قوله على ما نهت عليه فاشارة الى ما ذكره في التلثة التي
 اوردناها في وجه الشبهة من انه اذا كان محسوسا كان حواسا قطعاً واذا جرد
 حتى صار كليا كان عقلياً فنبه ادراك الحس الى الحس ادراك الحس
 الى العقل فنبه من على ان النفس العاطلة لا تدرك الحسات المحسوسة
 والا كان ادراكها ايضا مشوباً الى العقل فيفهم منه ان عليه دليلها
 في الجملة وان لم يكن يدور اهاك هذا ما ذهب اليه ديني الكلام عليه لكن
 التحقيق ان المدرك للكليات والجزئيات هو النفس الا ان صور الجزئيات
 ترسم في الالهة لا في ذاتها فنب ادراكها الى الآلات اعني
 الحواس كما ينب العطف الى الكين وكيف لا والحكم بالكل على
 الحس في مثل ذلك زيد انشأن هذه البياض لون تقتضيه حضور
 المحكوم عليه والمحكوم به عند الحكم ولا يجوز ان يكون الحاكم هو الحس
 لا متاع ادراكه للكل هو النفس فلا بد ان يكون مدركه للحس **قوله**
 واما ما يقال زيف هذا الوجه بها على ما ذهب اليه من متاع ادراك
 النفس للجزئيات واما على التحقيق الذي عرفته فهذا الوجه وجيه
 وان النفس في مبداء العطرة حاله عن المعلوم كلها ثم انما يعمل

حواسها فذكر الحسوات وثبتت مساكنات فيها ومبانيات فتنزع منها
 كانية ولا شك ان الالف لا اقام كمال فيكون الميل اليه ثم قوله
 تقدر هذه الفاء جواباً عن في الحقيقة واحدة على غير ما يقال اعني
 شتي وبعد طرف معمول للطرف المنقر الواقع صفة شتي اعني معمول
 وما عطف عليه وعن افادة تعلق بمعمل لانه اسم مكان من غزلة
 وبالف منزل عطف على بمعمل وعن كحس متعلق كحس البعد
 من كونه بالف منزل ومتعلق الروية في كما ترى كونه على ذلك الوصف
 اعني كونه بمعمل وبالف منزل والمقصود بقوله كما ترى ان انما
 بذلك الوصف واضح هو صفة اخرى شتي متاخرة بحس المعنى عن
 ذلك الوصف كما ترى واما ما بالغ في ترسيف هذا القول فانه المبالغة
 لان الحسوات التي تقدم ادراكها على انه ادراك المعقولات ليست
 مدركة للنفس على اختياره فلا يتصور ميلها اليها فضلاً عن كمال
 الميل نعم ان يكون للحواس المدرك اياها الفة بها كالميل اليها تام
 لمحضها العلم طبعاً لا ترى ان كل احد يحس الادراك ويميل اليه
 من غير ان يكون هناك سبب خارج يدعو اليه فانه لا يرضي احد بان يذهب
 الى الجهل ولو في امر حسي وان اذ عرض عليه ما في وسعه ان يدركه
 اقبل عليه محاسن همه كما ان هذا العوام بالقياس الى كلمات العوام
 وحكايات القصص واذا سمع ما لا يصل اليه فهمه كالميل الى الحقيقة
 من العلوم الجلية انما زلت عنها نفسه واعرض عنها جانباً **قوله** من
 اي من حدث معاد كما صرح به في بعض السج وهذا المثل يدل على ان
 من هذه المعاد مكرهه كما ان المثل الثاني يدل على ان مجرد الصورة
 مسئلة وما استفيد من هذا المثلين معاً هو كراهة المنكر وطهارة

المتجوز اقوي والمبلغ ما ادعاه اولامن ان يجد صورة عند احب اليها
 من هذه معا **لو** لم يعمري ان التوفيق بين حكم الالف وهو موجب
 للميل على ما مر في بحث الحيات من ان زيادة الف النفس بها تقتضي
 زيادة ميلها اليها وبين حكم التكرار وهو كونه موجبا للتكرار كما ذكر
 في هذا الاصل اخرج شئنا الى التامل وذلك لان الالف مع شئ لا
 يحصل الا بتكرره فلو كان التكرار مقتضا للتكرار لكان المألوف
 الكره شئنا وامتنع النزاع اي الاشتقاق والميل الى المألوف
 لكن الوجه ان تشديد الالف موجب للميل والاشتقاق الى
 المألوف وبذلك كونه مكررا لا يستاق اليه فوجب ان لا يكون التكرار
 والاعادة موجبا للتكرار والتامل الذي يجب ان يفعله حتى يظهر
 صحة اجتماع حكم الالف والتكرار وبزوال التناقض بينهما ان حال تكرار
 ما يكون نافعا لزيد اوجب الالف والميل وتكرار ما ليس كذلك يوجب
 التكرار وعدم الميل فتولنا ان التكرار والاعادة يوجب التكرار
 والنفرة ليس حكما كليهما حتى لا يصح ان يجمع كون الالف موجبا
 للميل **قال** فنقول مناسبات قرب التشبيه ذكر القرية مسماة
 فالاول اعني ان يكون وجه امر واحد امثلي على الاصل الرابع وتقرت من
 هذا السبب ان يكون وجه التشبيه امرا حملا لا تفضل فيه وهو مني على اصل
 الاول الذي يقارن الاصل الرابع كما مر والتشبيه الثاني اعني كون
 التشبيه مناسبا للتشبيه مني على الاصل الثالث والتشبيه الثالث
 اعني كون التشبيه غالبا في المخصوص في حواه الصور اي القوة التي
 يمتنع فيها المدركات على الاصل الثاني فقط فرع على هذا على اصول اربعة
 من تلك الاصول السبعة فممن هي سبب البعد المقابلة لا سبب القرب

على تلك الاصول الاربعة ايضا تشبيه الحرة الصغيرة بالكورانا
 في الشكل والمقدار ولذا الحال في تشبيه الحرة المذكورة بالفعل
 واما تشبيه العينة الكسرة السوداء بالاجاصة ففي الشكل والمقدار
 واللون **وقد** لجمعة من الجهات اي من الجهات المقننة لعينة المخصوص
 كما كثر رر على المحس في النمل والبدر وكشدة الى جهة في الوجود **وقد**
 او تشبيه نحو قوله كان مثارا زادا لفظ نحو ههنا لانه تشبيه مركب
 كما سبق بخلاف تشبيه القطر وتشبيه الزرافة فان وجه تشبيههما مركب
 فخطوانا قال قبل تشبيه احداهما بالآخر في الحاج اذ بعد التشبيه
 في ذلك لا يبقى بعد التشبيه بينهما وفي المثل الحج من الخوص يقال
 انها كلها دنت عن صوب عات اليه الا اذا ربح في وجهها فانها
 لا تعود وقابدة قوله قبل تصور التشبيه من الطرفين ما عرفت انما
وقد لكونه شيئا وهما سبق ان المراد بالوجهي ما لا تحقق له اصلا
 ولا هو مأخوذ من امور كل واحد منها تحقق في نفسه كتاب الغول مثلا
 فان الانسان لا يجمع ان يملك نوعا من الحيوانا يفتك الناس بسعي
 بالغول في اخراج الاله الا يهلك لذلك الحيوان على صورت
 الناب وضد اليد القلبي والمشرقي مضاجعي يقال سيف من في
 اي منسوب الى المنار في قبي فري من ارض العرب قد نومن
 الريف المستوية النصال المجدرة والزرق جمع الازراق و
 محم القنقني شقائق النعمان وفي الصحاح ان الشقائق
 يطلق على الجمع والواحد وانما اضيف الى النعمان لانه في ارضها
 فكثر فيها ذلك اذا صوب الى مال الى النعل او تصعد الى مال
 الى العلو وما ذكر من علام باقوت الحج مأخوذ من مفردات كل

واحد منها موجود محسوس وان لم يكن المركب الماسح منها موجودا
اصلا **قوله** كما في قوله عز من قائل اما مثل الحيوة الدنيا فان نسبة
به فيه مركب من حمل به اخلت حتى صار ثكافا جلة واحدا
ومعنى اخلط استمك سببه ثبات الارض ما ياكل الناس
والانعام من الدروع والبقول والجناسات وحرها اي ما ينز
به والحرث في اصل هو انه هب وارسل اي تمنت و
ظن اهلها اي اهل النبات وانت ضميره لاكتسابه البات
من المضاف قادرون عليها اي على حصدها ورفع علمها
فجعلنا اي النبات حصدها اي شيها ما حصدها كان لم تقن
بالاس اي لم تمنت ولم تكن قبل ذلك في زمان قريب غايه القرب
يقال عني بالمكان اقام به وجاز ان يكون الصغار الموصيه في
الاهل ما بعد للارض على حذف المضاف فقد شبه في الاله
مثل الحيوة الدنيا اعني حاطا العجسه النان التي هي لفضتها بسرعة
والغراض نعمها بغنة بالكلية بعد ظهور قوتها واعتزاز الناس بها
واعتمادهم عليها ووال حضرت النبات فجاءه وذو به خطا لم يبق
له اثر اصلا بعد ما كان غضا طريا قد التفت بعضه بعضا وزر الارض
بالوانه وطرأوته ويقوي بعد ضعفه بحيث طمع الناس في قطنه انه
سلم من الجوع فان قلت قد يظن ان المشبه هنا مفرد قلت ذلك فاسد
اذ ليس المشبه مفهوم مثل الحيوة الدنيا على اطلاقه بل هو حال مخصوص
مركبة من معان متعددة ملحوظة في ضمن الفاظ متنوعة مرادة كما اشترنا
اليها ههنا سوار فلما انها مقرر في نظم الكلام اولها وانما نشاء ذلك
الظن من حيث ان مفهوم لفظ المشبه امر مهم بخلاف المقصود

من الفاظ اخر ما ذكره معه كما في قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا فان نسبة
منه كافي في قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا فان نسبة
هو من حيث الذات لا من حيث المفهوم على طريقة قولك كل القوم
وما يرشدك الي ان المركب قد لا يكون بعض الفاظ المذكورة مع
مرادة قطعا قوله وما الناس الا كاليدار يديره فكيف انت الله
تعالى مرده تفصيل له المعنى **قوله** خيالها كان او عقليا لا تخفى ان
المعنى في مثل هذا التركيب على التسوية اي سواء كان كونه خياليا
وكونه عقليا وقد مر انه تحت فيه تفهيم الجبر وقوله من امور خسر كان
الاول مكان في موقع الى ان وصفيه حاله للتشبيه وفي البعد متعلق
بحاله لانه كالقصة والبناء والحديث يصح عمله في الطرف **قال** واما
كون النسبة مقبولا فالاصل فيه هو ان يكون الشبه اي التشبيه كما
في بعض النسخ صحيحا وقد تقدم معنى صحة التشبيه وهو ان يكون
الشبه شاملا لطرفيه والاشبه الالهيان وذلك بان يكون كثر الال
فيما بين الجهور لظهوره وقوله مثل ان يكون مثل يكون التشبيه كاملا في
تحصيل ما علق به من الغرض واما قال محسوسا لانه اصل في المشبه
ان يكون محسوسا سواء كان المشبه محسوسا او معقولا وقوله ان محسوس
بيان لانه من جهة متعلق بيان حال المشبه **قوله** فانفس بتدليل المعنى
الكلام اي اذا كان المشبه محسوسا لعرف شئ بما هو وجه الشبه في بيان
الحال او المقدر كان التشبيه وانما بالغرض مقبولا لان النفس الي
لا عرف عند ما اميل في اميني على القاعدة السادسة وعلى الحاشية
ايضا كما انت رايه بقوله لا سيما فيما فيها به اكمل اي لا مثل البصر
في الاعرف الذي ميل النفس اليه اكمل وهي المحسوسات والطرف اعني

قول اي لا مثل القول في الاعرف الذي ميل النفس اكمل صدره لم يحصل
 في لا سيما **قوله** لكن يجب في الثاني اي في بيان مقدار حال المشبه به مع
 ما ذكر اي مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه به لا ازيد ولا انقص
قوله او مثل ان يكون المشبه به اتم محسوس في امر حسي هو وجه شبه
 راد منها باعتبار كون وجه شبه حسي اشارة الى ان الاصل فيه ان
 يكون محسوسا وتنزل المشبه الناقص منزلة الكامل مثلا قول المشبه
 المقلوب ايضا الا ان النقصان والكمال هناك بحسب الادوار كما
 ترى في قوله وبدا الصبح كان عتمة **قوله** لمثل تقدم المراد ما تقدم
 هو ان النفس الى الاعرف اميل ولا متي صادقة قبل والمراد
 الى الامم الاكمل اميل ولا قبل **قوله** سلم الحكم معروفة كالمسك
 فان خرج عن مرتبة الدما بواسطة الفضيلة امر لم معروف فاذا
 شبه بحال من فاق نوعه بحيث بعد في نوع اشرف كان ذلك
 التشبيه كاملا فيما مقصده من بيان الامكان المشبه **قوله** براد محال
 التبرين بالنصب عطف على بيان امكان الوجه وقد سبق مما سلك
 المشبه به في التبرين والتشوية اعرف بوجوده المشبه واما كونه
 سلم الحكم معروفة في التبرين التشوية على توهم فلا محري لغيا
 لانها من الاعراض والكلام في وجه المشبه وقد سبق مثل في التوهم
 في الاستطراف **قوله** ليعود عن التصور هذا بحسب المعنى قائم
 مقام مطلقا ومن ثم عطف قوله او نادر المحصور فيه المشبه
 على قوله نادر المحصور في الدمن ولم يكن من عطف الخاص على العام
 لا كقوله **قوله** يطلع عليها اي يطلع ذلك النادر على النفس لا تصور
 اي لا تنصوره النفس لديه اي لدى النادر من هذه الجهة وتتمثل

اي ولا تتمثل وتنصور النفس من تعوي النادر عن كراهة معاد ووجه
 في صحة هذا ان الفعل ان اعني يتصور ويتمثل بالتدكير على
 انها لا زمان مستندان الى ضميرها وحاصل المعنى على التقديرين
 ان النفس تتمثل الى النادر ولا تنفرد عنه لا تستماله على لذة التجرد
 وتقرية عن كراهة الا عاودوه هذا القربح على القاعدة السابقة
 هذا اي هذا كما ذكر وصح مسلكه للقرب وتوله من القول صفه محدودة
 اي انحرافه في شئ من القول وقوله في مسلكه اي مسلك القول بيان ذلك
 المحذوف **قوله** تفتنت لا سباب بعده اي هذا التفتن انما هو
 لمكان التعاليل فاذا عرفت سباب القرب عرفت ان ضدادها
 سباب القرب للبعد والعزاية واذا عرفت سباب القول عرفت
 ان ضدادها للرد والرداءه فذلك طوبى منها ودر سباب الرد
 واعتمدنا في معرفتها على فطنك لا يقال مغلي هذا كان ينبغي ان
 لا تعرض هناك لا سباب البعد بعد تعرضه لا سباب القرب
 لانما نقول كان يمكنه ذلك الا انه تركه بناء على ان البعد والعزاية في
 التشبيه اهم فالعرض لا سبابه ادلي ولم يترك سباب القرب
 بل تعرض له كما هناك ايضا لان التشبيه القرب تشبيه صحيح قد
 يكون مقبولا ومطلوبا بخلاف المردود فانه انما يعرف ليحترز عنه
 لا ليطالب فاستحسن ان يفرض معرفة سبابه الى معرفة سباب
 ما يقابل **قوله** ولن يذهب عليك يقال فذهب عليه كذا اذا فاته
 سبب العقلة عنه **قوله** وجري اي التشبيه لذلك اي لتفاوت
 الاسباب في ثبوت قبوله وردة نحو مجري التشبيه في شئان قربة
 وبعده يعني انه متى كان سباب القول والرد اقوى كان مسيئتها

اكمل واشد على قياس تفاوت الترتيب البعد نقصا وكم لا يحسن تفاوت
 قونا ونقصا **و** اعلم ان ليس من الواجب التشبيه في كل التشبيه
 غير ان التشبيه **يا** الكلمة بينها على انها قد يكون حرفا نحو كان زيد اسدا
 وقد يكون فعلا نحو زيد يشبه اسدا وقد يكون اسما نحو زيد مثل
 الاسد وقد يكون دايمة بين الاسمية والحرفية نحو زيد كالاسد **قوله**
 عداي عدو كوكب زيد اسد التشبيه مثل التشبيه في قولك كان زيدا
 اسدا لا في كونه اي كون زيد اسدا ابلغ اذ قد حكم فيه نظر الى الظاهر
 بانه هو هو وحكم فيه بانه يشبه الاسد وكلمتها **قوله** ولا ذكر التشبيه
 لفظا اي ذكر اللفظ وانما اعتبر به القيد لان التشبيه المحذوف قد يكون
 مذكورا تقديره الا ترى ان استقامة التركيب في اسد يتوقف على
 تقدير زيد بخلاف الاداة المحذوفة في زيد اسد فانه يحتاج اليها
 لصح المعنى دون التركيب **قوله** واي اسد معناه كاطل في الآية
 وهو عطفت على اسد عطفت الخاص على العام وقوله كفي جواب اذا
 كان وفاعله مستتر عايد الى كون التشبيه محذوفا فامثل حذف في
 قولك اسد والنقص كبير العاف وفتح الصاد مصدر فهو قصر
 بشرائط اي شرائط الحذف اعني قيام القرائن الحالية او المتعاقبة
 موجبة كانت الحذف او مجوزة وقوله في قوة الافادة طرف لكفي
 اي كفي ذلك الحذف الذي هو ذكر تقديره في قوة اداة التشبيه
 على الوجه ابلغ كما كان ذكر النقص مفيده لذلك **قوله** اما كفي لان قصرة
 لا تنصل الى قوة تلك الافادة لتخل بها والسر في ذلك ان منشأ
 تلك القوة هو الحمل بالمواظاة وهو مشترك بينهما **قوله** وانما الواجب
 ان الواجب في التشبيه ليس هو ان يذكر التشبيه ولا يترك ذكره

اصل

اصلا بل الواجب فيه انه اذا ترك التشبيه لم يكن معرضا عنه اعراضا
 مثل الاعراض عنه في هذه الامثلة المشتملة على المرفوع والمضبوط
 في الجرد فان مثل ما ذكر من امثلة لا بعد تشبيها بل استعارة
 وسابك بان حاله فان قلت ما معنى الاعراض عنه بالكلمة قلت
 هو ان لا يكون التشبيه مقصدا لتمام الكلام به ولا متويا مرادوا ايضا
 وقد عرفت مثال المعذر لصح الكلام والامثال المنوي المراد من
 غير احتياج الى تقديره لان تمام الكلام لفظا هو الذي ذكر في الكفا
 انه مطوي على سنن الاستعارة كقوله وما يستوي البحران
 به اعذب ذرات شافع خرابه **قوله** ملح ابلح اذ لم يرد بالبحرين
 السلام والكفر على سبيل الاستعارة بل اريد به البحران حصصه
 كما يشهد بذلك سياق الآية الى قوله وترى الفلك فيه بواخر عنه
 من لدن دون سليم نهادة قاطعه **قوله** تشبيه اسدام والكفر
 مكانه قيل اسدام محذوف ذرات والكفر ملح ابلح فلفظ التشبيه
 منوي في الارادة غير مقدر في نظم الآية لكونه مغيرا للنظم **قوله** في
 مثل في الموضع يلتبس التشبيه بالاستعارة فيفرق بينهما بان التشبيه
 في الاستعارة يكون مستغلا في معنى التشبيه بحيث لو افهم اسم
 التشبيه مقامه لاستقام الكلام الا انه يفتق البالغة المستغلة
قوله الاستعارة في التشبيه يكون مستغلا في معناه الحقيقي فلا
 يستقيم اقامه اسم التشبيه مقامه قطعا وبذلك يعرف كون
 التشبيه مراد متويا وان سلك معذرا في نظم الكلام كما في هذه
 الآية واذا اخفقت ما صورناه انضح عندك ما ادعينا من انما
 التركيب في طرفي التشبيه التمثيلي قد يكون بالفاظ معذرة في الكلام

او منوية فيه فذكر **قوله** وقرينة المحذوف البسطة اذ اراد لقوته كقوله
 واي اسد وانما قال بغير حجة اشارة الى ان الجملة لا تتخذ بالبسطة
قوله استدعي اي ايقاعك اسدا خبرا لرزيد ان يكون هو اي
 زبده اياه اي الخبر الذي هو اسد كونا مثل كون زيد اعلم الخبر
 في زيد منطلق يعني فيما اذا كان الخبر المفروضة صفة وقوله وان
 الذي طرف لمعني المماثلة والا اي وان لم يكن هو اياه كان
 اسد مجرد تعديدا بلا اسناد بينهما والاستحقاق اعراب لهما
 والمفرد **قوله** فبغيره لا بد في لفظي معنى به الكلام من احد
 امرين اما جعل اسم الجنس الذي هو اسد وصفا بمعنى شجاع
 واما جعله على حذف اداة التشبيه والاول متبع فوجب المص الى الثاني
 فان قلت لا اثنين في ان اسد جعل اسد بمعنى شجاع مجازا قلت
 لا يشبه عليك ان في اسد جعل اسد في مفهوم الشجاع كان مجازا
 مرسل من باب التلويح اسم الذات على الصفة الى الابد فيه
 المسببة عنه لا استعارة اذ لا يتصور تشبيه مفهوم الشجاع بـ
 الاسد واذا جعل اسد بهذا المعنى على زيد لم يتصور ايضا تشبيه
 لكننا قطعنا ان هناك قصدا الى تشبيه الجملة فاستغنى جعل
 وصفا تشبيها عارضا واما تعلق الحاربه في مثل قوله اسد على
 وفي المروب نعام فليس لان اسم الجنس اخرج عن معناه المحصص
 واستعمل في معنى جري او جبان على ما توهم بل لانه لو خط مع
 معناه الحقيقي على سبيل التبع ما هو لازم له وفهم من في الجملة
 واما القدر كاف للامال في الروايات قلت رايته اسدا ابوه
 جاز وكان ابره مرفوعا بمعنى التشبيه اي تشبها بـ اسد ابوه **قوله**

واذا عرفت ان وجود طرفي التشبيه يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه
 وذلك لانك لا عرفت ان التشبيه بالمكن مرذوفا بالكلية مفعولا
 صفيا لم يخرج الكلام عن التشبيه الى الاستعارة لان الكلام حينئذ ينعبر
 بالقصد الى اثبات التشابه وذلك مناف للمبالغة المطلوبة في
 الاستعارة بحمل الشبه على التشبيه به على ما ذكرنا في عرفت
 ان وجود طرفي التشبيه سواء كان وجود التشبيه هناك لفظيا او تقدير
 او منويا يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه اي الاستعارة واذا
 عرفت هذا فعد عرفت ان نقد كلمة التشبيه مع وجود الطرفين
 لا يؤثر في اخراج الكلام عن التشبيه لاجل ان كل من حيث نطق ان مثل
 زبده اسد ليس تشبيه بل استعارة بخروج وجه عن الله الاصلية
 للتشبيه وعرفت ايضا ان نحو هذه الالة المشتملة على وجود
 الطرفين ضروريان التشبيه دون الاستعارة سواء حمل التشبيه
 هناك على التشبيه او لا لقوله رايته بقدان اسد ولعني منه
 كلاهما من التجريد ومعناه ان ينزع من مرذوي صفة امر اخر مثلا
 في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها فكانه قيل
 لي هذين المثالين بلغ فلان في الاسد مرتبة صفتها ان ينزع منه
 اسدا اخر وصفتها بخفي تقدير اداة التشبيه وقد يحس التجريد في
 غير التشبيه كقولك لي من فلان صديق جسيم اي بلغ من الصداقة مبلغا
 صحيحا ان يتخلص منه صديق اخر **قوله** وهو اسد في صورة انسان من
 قيل ما حمل فيه على التشبيه اسم التشبيه بالالان وصف بالالان المشبه
 كقولهم هو بدر سكن الارض ونحوه لا تعيب مثل ذلك لا تحقق ان
 اداة التشبيه لا تغير صورته كان يقال هو كالاسد الالان في صورة

وهو كالبدرا ان لم يكن الارض وقوله اذا بطرت اليه لم ير الا اسدا
قريب من هو اسد مع زناوة حصرة في اه سديته ولا بعد في تقدير
الاداة كان يقال لم ير الا اسدا وان عرفت جبهة الاسد
يدل على لزوم الاسديته لا تقدير الاداة بعين وفي قوله ليلقنك
منه الاسد دلالة على ذلك اللزوم مع التجريد وقوله فملك بفلان
يدل على راد المشبه بلسانه كان الاسديته منحرفة فيه وقوله وليس
هو ادب بل هو اسد انك قوله انما هو اسد في اداه حصرة في
الاسديته ويمتاز عنه بالتفريق والتفني وبان المنفي في انما هو اسد
يحمل ان يكون شيئا اخر غير الاسدي من الحيوانات التي توصف بالجرأة
كل ذلك شبيهات بجملة اسمية وقعت خبر القولة ان تجزأت بفلان
اسد الخ **ولا فرق** اي بين هذه الامثلة وبين قوله هو كالاسد
الا في شأن المبالغة فانها تبلغ منه اوراد ان لا فرق بين هذه الامثلة
في انفسها الا يكون بعضها ابلغ من بعض وانما لم يدرج شيئا منها
في الاستعارة لاقتضاها كونه المشبه المذكور في الكلام مستعملا
في غير معناه الخفيف وليس الامر في شي من هذه الامثلة كذلك
فهي من التشبيه اولاد اسطه بينه وبين الاستعارة عند ان
ذهب جماعة الى ان التجريد الواقع في صورة التشبيه واسطه بينهما من
السبب من قال ان نحو زيد اسد من قبل الاستعارة لانه احرى
فيه بالمعنى به على المشبه مع حذف كلمة التشبيه وهذه اختلفت
لغوي راجع الى تسمية الاستعارة والتشبيه بحسب الاصطلاح قال السج
عند التاثير فان ابيت الا ان تطلق عليه اسم الاستعارة قال حسن
وقول ادوات التشبيه فلا يحسب اسطه كقول زيد اسد وهو من السبب

وان من قول بعضا وبعض ان الخطب في الطلقة كقولك زيد اسد
اذ لا يحسن ان يقال زيد كاسد وحسن ان يقال كان زيد اسد
وان لم يحسن قول شيئا منها الا بتغير صورة الكلام كما مر كان
اطلا فاقرب **والخطب** الايض هذا التفرع على تقدم اي اذا
كان وجود الطرفين مانعا عن الحمل على غير التشبيه كان الخطبان في الآية
محددتين من باب التشبيه شبه اول ما يبدو من الفجر المستعرض
في الافق بالخطب الاسود وقوله من الفجر بيان للخطب الابيض هو كج
ويعلم منه بيان الخطب الاسود ضمنا كانه مثل من الفجر وما يمتد معه
من حركته الفجر ولولا بيانها لكان من الاستعارة اذ مراد بها
ظلمة المشبهات على تقدير عدم البيان فان قلت هذا ترك البيان
ولم تقصر على الاستعارة من نوع خفاء لا احتمال توهم القصد
الى المعنى وان كان مرجوحا جده افاضح الى زيادة في حكم هو من
التشبيه يحتاج اليها كل واحد اذا تولى الى ما فعل من تشبيه الحال مع
البيان على عديم بن حاتم فانه روي انه عهد الى عقالين بعضا
وجعلهما تحت راسه وكان يقوم بالليل وينظر اليهما واخبر بذلك
رسول الله عليه السلام فحكى قال ان كان وسادك لعرضنا انما
ذاك باض النهار وسواد الليل وقيل كان هذا الاستعارة قبل نزول
البيان لقوله من الفجر **والاصل** من مراتب التشبيه ذكر في الاصل
الاول ان التشبيه سدي طريقين اوجه تشبيه اوله لا يصار اليه الا
لغرض وان حاله متفاوت بين قرب بعد وقبول ورد ويعلم منه
ان الطرفين والوجه كان له لتوفيق عليها دون الغرض فان فاعل التشبيه
خارجة عنه متوقفة عليه بحسب الوجود ولذا حال الشيء صورة متغيرة

عنه وقد نه عن قريب على ان ليس من الواجب التنبه ذكر كل الشبه ولا ذكر
المشبه لفظا ويقسمه من ان اداة التشبيه من اركانه ايضا وقد ذكر ذلك
انه اذا عرفت التشبيه يقال هو الدلالة على ثباته امر لا غير تشبي
ما لكاف ومخوفا واذا صور بالمثل قبل زيد كما الاس في الشجاعة فضا
اركانه اربعة ولما اشار الى ان في حذف اداة التشبيه مبالغة اراد
ان يذكر منها مراتب التشبيه في القوة والضعف بحسب اركان الاربعه ذكر
وهذا فابني الكلام على ان كثر التشبيه به لازم قطعاً وجبته اما ان يكون المشبه
مذكوراً او مخفواً وعلى التقديرين اما ان يذكر وجه الشبه او يحذف جهات
الاسم اربعة وعلى التقديرين اما ان يذكر الاداة او تحذف صارت
ثمانية والصواب في القوة والضعف ان حذف الاداة يفيد قوة من حيث
انه جعل المشبه كانه نفس المشبه به وان حذف وجهه يفيد قوة اخرى
من حيث انه يعلم المشبه به بحسب الظاهر فالشبه على هذين الحدين
جامع لما بين التوبين كالسابع والثانية والمستعمل على حذف الاداة
وحده فيه القوة الاولى كالثالثة والرابعة والمستعمل على حذف الوجه
وحده فيه القوة الثانية كالخامسة والسادسة وليس بينهما من حيث
الحدين لا القوة الاصل كالأولى والثانية وقد استأر بقوله وهي ايضا
قوة الى ان القوة الحاصلة بحذف الاداة اكمل من القوة الحاصلة بحذف
الوجه وانما قال في مذكور الاداه فيها نوع قوة بزيادة لفظ نوع لانه
لم يصرح هناك بحقيقة القوة فاستأر بها اجمالاً بانها نوع من القوة
ومن قال انه زاد لفظ نوع اياد الى ان هذه القوة اقل من القوة الاولى
بحذف الوجه فقد وهم فاقطعت حذف المشبه به جار كافي فذلك في
جواب قول القائل من تشبه الأسد فانه تشبيه قطعاً او معناه تشبيه

244
زيد فلا يحصر المراتب في تلك التي احبب اليه ليس شبيهه اذ لم
يقصد به بيان اشتركاها في امر بل قصد بيان الفاعل هو المبالغة
وان لم يخل الكلام في امر بل قصد بيان تشبهات المفعول ولم يرد
مثلة فيها **قوله** واعلم ان التشبيه اي الشبه يقال بينهما شبيه اي
تشابه وتماثل ولم يرد بما ذكره انه يجعل التضاد الذي هو كون
الشيئين متناقضين بحيث لا يجتمعان وجه شبيه بينهما لا يشتركا
فيه لانه على تقدير صحة التماثل فيه ولا تنكسر بل اراد ان الوصفين
المتضادين لما اشتركا في صفة التضاد جاز ان يجعل احدهما
عين للآخر بحسب الادعاء شبيه احد موصوفيهما بالآخر قصد الى مخرج
اي اتيان شئ يخرج او الى تنكسر اي استمر او خيرة مثلا يجعل
الحسن سجاعة فيقال للحيوان ما يشبهه لاسد ويجعل النحل سحابة
فيقال للنحل انه حاتم ثان وكل واحد من المتألفين يصلح للتشبيه
التماثل بل قد يقصد ان معاً **قوله** ثم ينزل منزلة شبيه التماثل
الى جعل احد المتضادين عين للآخر حتى يحصل هناك معنى واحد
مشترك بين موصوفيه المتضادين على قياس وجه شبيه في صورته
التماثل والتماثل وما تقدمه توطئة لهذا التماثل ومعنى قوله انه
حاتم ثان انه واحد اخر مشارك للاول في الجود حتى كان مستحقاً
وتقدير اداة التشبيه فيه ليس بخن اذ لم يرد انه كحاتم ثان
قال الاصل الثاني من علم البيان في الجازي مضمن التعرض للصفة
يريد التعرض للحقيقة على سبيل البعثة لما بين مفهوميهما
شبه التماثل اذ قد اعتبر في مفهوم الحقيقة استعمال الموضوع

وفي مفهوم المجاز الاستعمال في غير الموضوع له ولا شك ان بعض غير
 الموضوع له وايضا تحقق المجاز وان لم يتوقف على الحقيقة
 ولم يستلزمها ايضا الا انه يتوقف على المعنى الحقيقي
 فاستلزم ان تذكر الحقيقة في اصله ضمنا وتقدم في ذكره عليه
 عليه ايضا **قوله** والكلام في ذلك اي في بيان المجاز متضمنا
 لبيان الحقيقة متفكر لا تقدم التعرض هو بيان ان سبب دلالتها
 ما زال هو الوضع او ذوات الكلم ومفكر الى تقدم التعرض
 لمعنى الوضع متفسره وللوضع بالاشارة الى انه من هو
 كانت على طريقة التردد وانما اخفق الكلام في ذلك الى ما ذكره
 لما سبب من جهة الوضع والاول في تعريف الحقيقة والمجاز
 تقسمها الى اللغوي والشرعي فغيرها **قوله** في حقه اي في ثبوته
 للفظ لا في وجوده في نفسه لان الاختصاص مراعاتي
 بحكم التقييم اي العطف الحاضر بلا شبهة اما الدارات اي ذوات اللفظ
 من الحكمة عنه اراد عباد بن سليمان الضمري وشا رلفظ يحكى الى
 ان اختياره للاول ليس ثابتا يقينا لما سبب من احتمال
 التأويل والاخرى وكثير من المحققين اختاروا الثاني واليه شئنا
 اختاروا الثالث **قوله** لكان يستغنى عنه اي لكان يستغنى عن ذلك
 اللفظ عن سماء الداء الى معنى اخر بحيث لا يفهم منه ذلك المسمى
 اصلا سواء كان قوله مضربا من ضربات المعنى الشا كاني المجاز
 واما بوضعه كاني العلم المسقول ملكا فعلم قطعا انه لا يستغنى
 الى المجاز والعلم في شئ من الالفاظ **قوله** في معنى الهندية اي اللغة

الهندية لا يقال لعل هناك شرطا فقيدها فلهذا كسب دلالته بالاما
 على معانيها لانا نقول في لم يكن الدلالة على معنى مستند الى ذوات اللفظ
 وحده كدلالته على الالفاظ **قوله** لما تقدمت اشارة الى ما ذكر من ان الالفاظ
 اسم الزمان والاطلاق على العطف ان من تلك التقادير **قوله** استلزم
 ثبوت المعنى مع انتفاء لم يرد به ذلك بل يرد من قولك هو جوف كونه
 ذلك الشخص في نفس الامر متصفا بنبوت السواد وعدمه معا فان رويته
 باطل قطعا او لم يقل احديا ان تحقق الالفاظ في نفسها يستلزم تحقق معانيها
 المفهومية منها كما ان تحقق اللفظ في نفسه يستلزم تحقق الالفاظ بل اراد
 بلزم ان يفهم منه نبوت السواد وانتفاءه عنه لا شاع الحكماء الدلالة
 عليها عن ذوات اللفظ كما يستلزم ان يفكر عنه دلالة على وجود الالفاظ
 بمعنى فهمه من خلاف ما اذا كانت دلالة على المعنيين المتماثلين
 بالوضع يجوز تحلف الدلالة على اللفظ وقد يقال مستغنى ولا ريب للفظ
 بذاته على معنيين متماثلين بالوضع منسوبة ذاته لهما وهذا مع كونه
 غير قطع اقرب مما ذكره المصنف لان من سمع اللفظ المشترك بين المتماثلين
 استعمل منه ذهنا الى ملاحظتهما مع الحزم بانها ليس امراد من تلك المعاني
 في قوله هو ناهل ولا شك ان الدلالة الشائبة من ذوات اللفظ عند كل
 ذلك في فهم المعنى منه لانهم لو لم يرد للمعنى فبدر **قوله** ان الحروف
 خواص الظاهر ان القائل بهذه الخواص لم يعلم ان تقابل وبخواص الالفاظ
 اية في الحروف ولكن تشبها معا الى الحروف والجرم تشبها معا الى
 في تخرج الحروف ومنع النفس ان يجري معنى والتمس تقابله ويحقق ذلك ان
 النفس الخارج الذي هو وطعم حرفان بكيف كلف بكيفية الصوت

سعى يحصل صوت قوي كان الحروف مجزأة وان لم يكن بعضها بالاجزاء بحري
مع الحرف كان الحرف فمهمسا والحروف المهموسة هي الحروف في قولك فمهمسا
حصة وما عداها مجزأة هذا هو المشهور واختار المصنف ان المجزأة هي
المجزأة المحركة في قولنا فمهمسا وان عداها المهموسة والشد
ان المهموسة الحرف في محركة الحصار انما لا يحركى كما في حروف اجد كقطبت
والجاءه ان يحركى الصوت حركاتها والتوسط بينهما ان لا يتم الحصار
ولا يحركى كما في حروف لم يرعونا **قوله** وغير ذلك يريد به الاستعلاء
والانخفاض والاطباق والانفتاح والقلقة او غير ذلك من الصفات المذكورة
للحروف في مباحثها ومستدعية صوته خواص وصبرتها ومنها
وسميتها لغزوتها والمعنى وقولنا ان الامل التماسا لعل على ما عمل
اذا اخذوا مثل ما ترى صفة قضاء وبما يني منسوب اليها من اي شدة
والرضاوة **قوله** وان التراكيب ان يكون معناها ما فيه حركة كانه وان هو
ضرب الفعل الجدي هو الثمار الذي يحيد الى عمل عن طلة التثنية وقوله الضم
في فعل يناسب ان يوضع لا فعل الطابع الدارمة وهذا لم يتغير العبر في
مضارعهم وان فعل الطبعية بانه والتبديده فعل يناسب التكرار
في معناه **قوله** وفي ذلك نوعان من التراكيب الكلام في انفسها
بالعلم لا بحرفي عليك ان اعتبارا بالناسب بين اللفظ والمعنى بحسب
خواص الحروف والتراكيب يتباين في بعض الكلمات كما ذكره وانما
اعتبارها في جميع كلمات لغة واحدة فالطاهر انه متغير في طبعها
في كلمات جميع اللغات **قوله** والحق بعد اي الحق بعد جميع ما اشترنا
التبعية عن ان الانفس الكلام باعتبار خواص حروفها وازائها نوع تاي

في اختصاصها بالمعاني احد المدينين الاخيرين لا المدح الاول لان
ذلك النوع من التأثير ليس كافيا في اختصاص المقتضى للذات بل هو
ما صرح به باعث على تعيين بعض الالفاظ بماذا بعض المعاني دون
ويزيد الحق من المدينين مثل منه الى التوفيق لتعارض الادلة من الحسن
فما بين في موضعه والتوفيق من الله بما خلق علم ضروري بان هذه الالفاظ
وضعت بماذا تلك المعاني واما بالوجهي الى الواحد او جماعة واما بالاسماء
على احد الوجهين فلما كان الالهام اقرب هذه الوجوه اجازته وعطفه
التوفيق كانه تفسير له وصرح بالوضع في المذهب الثاني في السقوط عليه
الاصطلاح ونسب الى انه لا يتاين من واحد بل لابد فيه من اربع بين الجماعة
ولم يصرح سمي بطرق الكلام لظهور انه الزيد والقارن كما في افعال
بل صرح به في المذهب الاول النوع حقا فيه وقولنا في المواضع منصوص
على انه مصدر موكدة لنفسه **قوله** والوضع عبارة ارا فيه الوضع المتعلق
بالكلام لان الكلام في هذا الوضع دون الوضع الثاني بل للذات الاربع
واختار اللفظ على اللفظ استارة الى اختصاص الوضع بالمفردات
عند وقال معنى بالتشكيك اي معنى كان وتعين اللفظ بان معنى
بنفسها قد يكون على وجه آخر كنعين لفظ الفرب بارادتها
يسمى وضعها شخصيا وقد يكون على وجه كلي كوضع المستعان مثل اسم الفاعل
والمفعول والمضمر والنسب في فعل الامر والفعل المبني للمفعول الى
غير ذلك مما يتعلق بالهيئات فانها ليست موضوعا لخصائصها
بل لقواعدها كانه قال مثلا اسم الفاعل من كذا على صفة كذا وهي
هذا وضعها نوعيا وليس في الخارج وضعها بالتفسير المذكور لا لخصي

الاخيرين ص

ولا نوعي اذ لابد في تعيين المجاز اربعة من اعتبار رتبة اما خصية
وهو ان يكون او كونه في اعتبار واضح اللفظ انواع العلاقات المجازية
فانه لم يكتف باعتبار واحد بل اعتبر بها ان يكون هناك قرينة
واله على المعنى المراد ومن قال في المجاز وضع ان لم يعتبر في تعريفه
فقد نفىها فوجب عنده ان يكون اعتبار الواضع للعلاقات وضعا
نوعيا لكنه متفرع على وضع سابق فيكون وضعا تاما **قوله** اذ عينه
بازا ما اردت اي ما اردت من المعاني اي مع ما كان لكن ان يكون
غير اعلى قانون العلاقات المعتمدة في اللفظ الله **قوله** وان الوضع
تعيين الكلمة ابدل منها اللفظ بالكلمة إشارة الى ان اللفظ ما ذكره
السبعين صارت كلمة ان المذكور في تعريفات المعنى والمجاز هو
دون اللفظ وما شرع فيه الا ان تمسك للشرح في تعريفاتها **قوله** على
مستغنى وذلك لكونها من مصادرها مستغنى لا يقال الدبر
من المعنى الاول الى الثاني كما ثبتت عليه في صدر فصل علم البيان
قوله على ما ابي على ما ذكر من ان الكلمة المستعملة بطلت بآثاره معناه
تكون حقيقة واخرى معناه فيكون مجازا اوله ذكر الكلمة لادخالها
في المعنى كما سيصح به بحث بين خلاصة اصل المجاز والكناية ومعنى
ادخالها في المعنى ان يحل اداة المعنى الموضوع له استعمال اللفظ فيه
المعنى اعم من ان يكون وحده كما في الصحيح او مع ارادة معي المعنى كما
في الكناية واما اداة معي المعنى على اللفظ الذي في المجز وحده
فان المعنى قد سبق وانه المتضمن للمجاز وتقدم على عليه والتاويل
في الوضع هو ان لا يكون وضعا حقيقة بل ادعائيا اذ لابد حينئذ ان يكون

مبنيا على ما دل ذلك اعني الوضع الماويلي اما لو جرد في الاستعمال
ان استعار المعنى الموضوع له لغرضه بطريق الادعاء متالفة
ثم يطلق عليه اللفظ فتكون مستعملا فيما هو موضوع له ادعاء
لا حصصا وسر عليك في مباحث الاستعارة الحقيقية
التاويل الذي هو معنى ذلك الادعاء وانه لا يقتضي كون
المستعار مجازا عقليا وحقيقة لغوية بل هو مجاز لغوي ثم
ان الاثر از هذا القيد عن الاستعارة عمالا خاصة اليه في صحة
الحرف لان لفظ الوضع وبما سبق اذا اطلق متاويلهم
الى ما هو بالحق دون التاويل لكنه اراد دفع الوهم لكان
الاختلاف في الاستعارة بل هي مجاز لغوي او حقيقة لغوية
ونظيره في دفع الوهم لا حترار في هذا الواعل فقد تقدم
العدل عليه عن المبدأ الذي رند قام وعلى الحال في هذا النوع
بقيد الاطلاق وفور على افع القولين هو ان الاستعارة
مجاز لغوي لا مجاز عقلي هو معنى لغوية متاويل على ذلك الادعاء
فكيف يصح ان تعد الاستعارة مستعملا فيما هي موضوعه
على القول الصحيح بل هو متعلق بقوله حترار كما انما حترار في
المعنى عن الاستعارة على القول الصحيح الذي هو انه
مجاز لغوي واما على القول الاخر فهو انه مجاز على وجه لغوي
فالحوار الاخر از عنها لكن لا يشك حينئذ ان تقدم قوله على
اصح القولين على وجه الاستعارة المستعملة في الواقع فاصلا
بين تعد ما عطف عليه المعنى والاستعارة واعترض على هذا

الحمد بانه لا بد فيه من التقييد بمصطلح الناطق كما هو المشهور
 اكتب لئلا يشغل بلفظ الصلوة مثلا اذا استعمله اللغوي
 والادكان المحصورة لا شتما لها على الدعاء فانه حينئذ روطا
 مع دخوله في الحد ورفع بان الحشة مرادة اي المستعمل فيها مع
 له من حيث انها موضوع له وما ذكره من المثال ليس كذلك ومن
 اورد قيد اصطلاح النجاة في حد الحقيقة اراد به مزيد التوضيح او توهم
 ان الحيشة لا تعبر في الحدود **قوله** ولكن ان تقول وضع في هذا الحد
 قوله لا يدل عليه بنفسها موضع ما هي موضوع له في الحد ان يتبين على
 ان الوضع اعني تعيين اللفظة بآراء معينة بنفسها يستلزم ذلك اليها
 عليه بل هما متساويان اذا خضعت الدلالة بما للوضع من جعل فيه
 ووضع ايضا في هذا الحد قوله دالة ظاهرة موضع قوله من غير تاويل
 في الوضع في الحد اني واحترز به ايضا عن الاستغارة فورد عليه ان
 الاستغارة وان فرضها مستعملة فيما هي موضوع له بناء على ان
 الوضع اعم من الجمع والتاويل لكن ليست مستعملة فيما يدل عليه
 لاحتمالها في الدلالة على ما يريد بها الى القرينة كما سياتي في بحث
 الاستغارة وجوابه ان يدعي ان من جعلها مستعملة فيما وضعت
 مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء على استنساخ الوضع دلالة
 اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستغارة عند كونه المشترك بطريق الاستغارة
 في انما دفع مراعاة المعنى الاخر لا الحصيل الدلالة على المعنى المراد
 مخرج ان يكون دلالة المشترك الماخوذ مع القرينة دالة ظاهرة صالحة
 بغض اللفظ كما في الاستغارة مخرج المشترك عن الحد ايضا ويمكن ان

يدفع مان ذلك في الاستغارة ادعاء في المشترك كحقيقة فلا يلزم من عدم
 الظهور في الاستغارة عدم الظهور في المشترك **قوله** او القراء دخول
 في الحد الثاني فذلك لقرض البيان في رفع بعضهم ان معنى قوله او القراء
 الى قوله منتبها الى الوضعين هو ان القراء مثلا لما وضع لكل واحد من
 من معنييه مخرجا ترمي ضمنا ان يكون موضوعا للحد المشترك اعني مفهوم
 الاحد الدائر بينهما وذلك لان تعيين اللفظ لكل واحد بخصوصه لعين
 اللفظ لكل واحد بخصوصه لعين اللفظ للاحد المطلق لا المجموع المعين
 من حيث انه مجموع فانه غير لازم فاد استعمل لفظ القراء مطلقا اي غير
 متبذ بالنسبة الى احد وضعيه كان مستغلا في الاحد المطلق الدائر من
 معنييه فان الاحد المطلق معناه الذي يدل عليه نفسه مادام منتزعا
 الى الوضعين فتورني ان لا يتجاوزا ما يدل عليه معنييه في الواقع
 اي وكما استعمال القراء في غير المتجاوز وهو الاحد اله اربا وما
 مضاف اي وكما استعماله في ذي ان يتجاوزونه كما ترى مردود
 جدا اما ولا فلان الوضع لكل واحد منهما بخصوصه لا يستلزم
 الوضع لمفهوم الاحد المطلق المشترك بينهما وهو مالا شتره
 ولو صح ذلك لا يلزم كون اللفظ مشتركا بين معنيين فقط ولو حب
 اذا اطلق لفظ القراء يتردد بين معاني ثلثة اعني ذلك المفهوم الكلي
 وفردية اما ما بينا فانه يعلم قطعا انه اذا اطلق لفظ القراء فقد اريد به
 احد معنييه لا الا بالعلم فليكن يقال ان المقصود بذلك المفهوم
 الكلي وان اللفظ مستعمل فيه واما ما بينا فان الحكم بكونه موضوعا للحد
 المشترك يستلزم كونه مترواها بافتراض اني معنييه مع كونه مشترك بينهما

وذلك محال بل لا يحد ولا يرضى بالترامه من له ادنى معرفة باللغة فالصواب
ان يقال اراد ان القراء اذا لم يخصوا واحدا وضعه بآدمه الى الله
ان المراد اما بهذا المعنى واما ذلك بعينه وكل واحد من يدين المعنيين
وضع اللفظ له خصوصه فيكون مستعملا فيما يدل عليه نفسه كالمعنى
من ان الوضع يستلزم دلالة اللفظ بنفسه ولا شك ان المعنيين
متساويين في التبادر اجمالا وان اللفظ لا يحاويرهما الى المعنى ثالث
فيكون دلالة على ذلك المعنى المراد ظاهرا لانها ليست مبرورة
بالقياس الى دلالة ذلك المشترك على معانيه المجازية فقوله وان
وانما و لم يرد ان اللفظ مستعمل في عدم التجاوز بل اراد انه في ذلك
الاستعمال لا يتجاوزهما فكانه مستعمل في عدم التجاوز وشارق قوله
غير محجوب بينهما الى ان المشترك لا يصح استعماله على معانيه اما مطلقا
كاذناب اليه المحجور واما على الخصوص اعني اذا كانت المعاني متضادة
كما في لفظ القراء ونظاره **قوله** اما اذا خصته بواحد فخصص في دور
القراء بمعنى الظاهر واما في قوله القراء لا يجمع الخصاص فلا ثبات
للمعنيين في الخصاص تعيين للظرف **قوله** كما كان الوضع عينه بارادة
يعني ان تعيين لفظ القراء بارادة الظرف نفسه يقتضي ان يكون هو الذي
عليه نفسه اذ لا يجمع لذلك التعيين الا جعله بحيث يدل عليه
وانما اخرج الى المخصص لدفع المراجع فالقرينة في المشترك لتعيين
الدلالة لمحصلها وفي الجواب لمحصل الدلالة في الجواب مقتضى الدلالة
ولاشارة الى هذه التفتان التي اوصفها قال وانه اي ما ذكره
حال المشترك محصنا باحد وضعه غير محصن بآخر لمقتضى فصل شامل

منك

منك فاحيط اي استعمال الاحصاط في التامل **قوله** المستعمل في معناه
بالتحقيق خرج بقوله معناه ما عدا الاستعاره من المجازات لان النسخ
من لفظ المعنى اذا اطلق هو ما وضع اللفظ بارادة وخرج تعديدا
الاستعاره فانها مستعملة فيما هو معناه بالتداول والكتابة ووجه
في الحدود الثلثة للمعنى كما بينهما عليه ولا بد في الحد من الاخر
ايضا من اعتبار قيد الجسنة او الصريح باصطلاح القاطب
وهذا لما خذ يريد به ما ذكره من انه متى تعين عندك صفة
الوضع نسبت الحصة اليه يعرفك اي يحطك عارفا بما كان
الحصة الى اكثر من تلك الثلثة وذلك ان يتعين مثلا ان الوضع
من تلك الثلثة وذلك الحالة او المتكلمين فيقال حصة
او كلامية واما ما لا وقد يسمى مثال هذه اصطلاحية وعرفه حاشية
قوله واما المجاز ذكر معنا كلمة اما انهما ما بشأن المجاز كونه
مقصودا اصليا واورده حدودا ثلثة مقابلة لحدود الحصة على
ترتيبها وقوله بالتحقيق متعلق بموضوعه اي مستعمل في
الموضوع له التحقيق فتناول الاستعاره المستعملة في الموضوع
لانه ولي ولما كان لم يكن اعتبار الجسنة منها كما اعتبرت في
حد الحصة اذ لا معنى للاستعمال في غير الموضوع له من حيث انه
معارفه احتاج الى ذكر قيد اخر يقوم مقام قيد اصطلاح القاطب
في التفسير فلهذا اعتبر كون المعنى المستعمل فيه غير انسيب الى
نوع حصة تلك الكلمة مستعملة في معنى معارفا لما وضعت له في
اللغة مطلقا وجاز حصة ان يكون ذلك المعنى المعارفا عن معنى التامل

او العرفي مثل ان يستعمل صاحب اللوح لفظ الصلوة في الاركان
المخصوصة ولفظ الغائط في قضاء الحاجة فانها محاربان دخلان
في الحد وانما قلنا مطلقا احترازاً عن المشترك المستعمل في بعض معانيه
المحصية فانه مستعمل فيما ينجز الموضوع له معينا لا مطلقا و
لذا اذا كان نوع حقيقيا شرعا وجب ان يكون ملكا للكل مستعملا
في غير معناه الشرعي مطلقا مع جواز كونه عين معناه اللغوي مثل
ان يستعمل الشارع لفظ الصلوة في الدعاء وقس على ذلك اذا كان
نوع حقيقيا عرفيا والبار في قوله بالنسبة متعلقة بالخبر وكان
اعاد لفظه الغير لظهور تعلق هذا الجارية واما ذكر استعمالها في
اظهار المتعلق الجار الداخلة على الغير وقوله احترازاً عن الجرح لا يحول
على حذف اللام دون عن اي احتراز ليلابحج واما حمل على زيادة
كلمة لا كما في لفظ العلم اهل الكتاب اي احتراز عن الجرح وقوله نظرا
تعليل للاحتراز ولا بد في قوله احتراز عما اذا لا تفوق من تقدير مضان اي
خروج ما اذا التفت وقوله لا بالنسبة معطوف على محذوف اي فيما يكون
موضوعه بالنسبة الى غير نوع حقيقيا لا بالنسبة الى نوع حقيقيا
وانما جعل اطلاق لفظ ابدانه في العرف على الجار بطريق المجاز
بناء على انه في العرف مخصوص بالفرد والبعث **قوله** فتقع اي الكتابة
مستعملة في غير ما هي موضوعه له وذلك لانها ليست موضوع
للممكن عنه بل للممكن به وهو مستعمل في الممكن عنه لانه المقصود الا
من الكتابة لا المعنى الموضوع له اعني الممكن به فانه مراد على انه
الى ذلك المقصود الاصل ومنهنا بحث وهو ان الموضوع له اذا لم يكن

مقصودا

مقصودا اصليا في الكتاب لم يكن مستعملا فيه لما يصرح به قلنا
يندرج الكتابة في حدود المحصية اصلا او يكون تقييدها
للمحصية بالتي ليست بكتابة لغوا وبما ان كتاب عنه يخرج
في آخر بحث الكتابة بان اللفظ اذا استعمل فاما ان يراد معناه
وحد وهو المجاز او يراد به معناه وغير معناه معا وهو الكتابة
وعلى هذا يقال الكتابة مستعملة في مجموع المعنيين وذلك ظاهر
يقال ايضا انها مستعملة في كل واحد منهما لكونه داخل في العرف
الاصلي ولا استحالة في كون احدهما العرف الاصل وسيله الى الجرح
الاخر فلهذا الاعتبار تدخل الكتابة في المحصية بحسن تقييدها
بالتي ليست بكتابة هذا وانت تعلم انه قد لا يقصد بالكتابة
معناه الموضوع له اصلا كما في قولك لمن لا يجازله انه طويل
الجاذ وقصد الى طول قامته واما ما يقال من انه لا يد في الكتابة
من ان يقصد تصوير المعنى الاصل في ذهن السامع ليستقل منه
منه الى الممكن عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكتابة من
حيث التصور دون التصديق فليس شي اذ لا بد في الجار ايضا
من تصويره المعنى الحق لفهم المعنى المجازي المشتمل على الكتابة
المصحح للاستعمال فذغوى كور الموضوع له مقصودا التصور
في الكتابة دون المجاز حكم فالأدلى ان يقتصر في الكتابة على
جواز ارادة المعنى الموضوع له لعدم وجوب القرينة المانعة
عن ارادته في الكتابة بخلاف الجاز فان هذه القرينة واجبة
فيه وصيغته محل الكتابة فاما ما على حد **قوله** في معني معناه

بالحقيق في الطرف اعني قوله بالحق معلق بمحاذ حال منه
والعامل فيها معنوي كانه قبل المستعمل فيها بناسب معناها
بالحقيق وقايدته ان لا يخرج الاستعارة عن الحد فانها ليست
في معنى معناها مطلقا لكونها مستعملة في معناه بالتأويل
استعمالا في ذلك اعني معنى معناه والجار اعني بالنسبة
بمعنى المستفاده من معنى معناه وقوله في ذلك النوع لا يخرج
معلق بمحاذ اي ما يكون معناه في ذلك النوع وعرض على
المجاز انه يجب ان يراد فيها قيد خرج العاطف لكونه هذا القيد
مشير الى التاويل في ذلك العيد مثل قوله لعلاء ومنها
قوله على وجه الصبح واجيب بان عبارة الحد وشعره بان ذكر
الكلمة عن قصد ولا قصد في ذكر العاطف وهو غلط اذ ليس المراد
به ما يكون هو اهل اللسان بل ما يكون خطا في اللغة صادر عن
قوله واعلم اراد به تحقيق قيد الاستعمال المأخوذ في تعريفات
والجواز وهو كذا ام حتى لان مستبعات التراكيب ليست حيا
استعمل فيها الالفاظ واما كون هذا التحقيق مناسبا لادراج الكسابة
في حد الحرفة فقد اشترطنا اليه والى ما له وما عليه **قوله** ومن حق
الكلمة في الحرفة بان ليس استعارة الحرفة عن القرينة ومدة
بغير الكسابة لان الكسابة لا يتر في دلالتها على الملكية عنه الى
قرينة وان لم يفتقر اليها في دلالتها على معناه الاصلي والبناء
في نفسها متعلقة بان تستعني وقوله لتعنيها تعليل للاستعانة
ببعضها عن غيرها فان تعني الكلمة نفسها المعنى حكم الوضع

استعانة

الاستعانة **قوله** واما يظن بالمشرك يعني قد يظن ان المشرك
مع كونه محصية غير كونه حجاج الى قرينة فلا يقع الحكم بان الحرفة غير
الكسابة على الاطلاق مستعنية بنفسها عن العبر وذلك ظن فاسد
فان المشرك اذ لا يرين وضعه تبادر منه الفهم الى الموضوع له وان
لم تعلمه بعينه لكن لما لم يذهب الفهم الى غير الموضوع له كان في
دلالة على الموضوع له اجمالا يستغنيا عن القرينة واذا اخصص باحد
وضعه تهبط ليدل الا بنفسه على معين وذلك المحصص في
المراجعة لا لتحصيل الدلالة واقصاها كما مر **قوله** وحتى الكلمة في
المجاز مانع في اصيل المجاز الى القرينة حيث قال وحتى المجاز
بترك لفظه من كان حقة منخر في عدم الاستعانة عن القرينة وقوله
ليعنيها على صفة المضارع لتعليل لعدم الاستعانة اي لتعني
ذلك الغير الكلمة لما يراد منها **قوله** وبذلك الحرفة حرفة اراد
بيان المناسبة بين الاصطلاح والمعنى اللغوي **قوله** لكان المناسب
اي لوجوده على ان المكان مفعول بمعنى الكون اي النبوت والوجود
وجاز ان يكون لفظ المكان مفعلا لاجل التخييم اي لتبني النشأ
قوله اذا وجب اي ثبت وطنا **قوله** الواجب بالثبات كذا
يتوهم منه معنى اللازم عقلا او شرعا **قوله** واجب لها ذلك اي
يتوهم في موضعها واقد الكد به قوله نابتة في موضعها الا صلي
رعاية لما تقدم من قوله فمعناه الواجب **قوله** فهي غدي للثبات
في الوجهين اما على الوجه الثاني وهو كونها فعلا بمعنى فاعل فظا
لانها في الاصل صفة للكلمة فلا بد من ان تبت واما على الوجه الاول

وهو كونها فعلا بمعنى نفعول يحتاج الى تكلف وهو ان يفسر
الحقيقة في الاصل صفة موصلة غير متحررة على موصوفها
الكلمة تحت التانيث كما مررت بتقبله بنى فلان وانما ان
هذا التكلف صرا على ان اصل في التانيث هو التانيث وذهب
الى ان التانيث على الوجه الاول للنقل من الوصف الى الاسم كما في
الاكيد والديحة والبطيخ **قوله** لان المجاز مفعول من جار المكان
يريد به انه مصدر بمعنى اسم الفاعل اي الى رتبة المعنى
ثم نقل الى الكلمة التي وقعت مكانها افعلي اي جازية وانما
فسر قوله غير ما هي موضوعه له بقوله وهو ما لا يدل عليه نفسها
لم يرد اظهار بقولها عن مكانها افعلي ولما كان المجاز مصدرا
بمعنى الفاعل مستبعدا ذهب بعضهم الى انه من قولهم جعلت
هذا مجازا الى حاجتي اي طريقا اليها من المكان **سلكه** فان
المجاز طريق الى بصر معناه **وسلكه** **قوله** وعبار
التناسب لما ذكرناه روعي التناسل في تسمية الكلمة
بالحقيقة والمجاز راعي ان اعتبار التناسل مع لاقدم
لاستباه الاسم الذي روعي فيه التناسل لصفه على اقوام
بسبب اعتبار المعنى القائم بالغير في كل منهما ثم بين الفرق
وارال الاستباه بان اعتبار المعنى في التسمية صحيح
ذلك لان اسم على غيره فاداسمى لسان له حمرة ما حمرا كان يسمى به
ذاته المحضوثة وكان اعتبار الحمرة لشرح تسمية حمرا على تسمية
باصفر فيكون الحمرة خارجة عن المعنى حتى اذا زالت الحمرة كان العلم باب

على حاله اذا على خصوصية ذاته بحيث لا يصح اطلاقه هذه اللفظ
على انسان اخر له حمرة واعتبار المعنى في الوصف لا يصح
الطلاقه على تمام ذلك المعنى فلفظ احمر اذا كان وصفا لم يعتبر
في مفهومه خصوصية معنية الحمرة فالحمرة داخلية في مفهوم
لفظ احمر وصفا لما خصوصية ذات يصح اطلاقه على كل ما كان
به الحمرة مطلقا وكذا الحال في لفظ الحفصة فانه اذا كان اسم
جنس للكلمة المذكورة كان الثبوت او الاثبات خارجا
عن مفهومه غير صحيح لا اطلاقه بذلك الوضع على غير تلك الكلمة
واذا كان صفة صح اطلاقه على كل ثابت او متبديت بوضع
فان قلت ما يقول في كتاب والاهما من قبيل الاسماء ام
الصفات قلت بل هما من قبيل الاسماء الا انه اعتبر في معناه
مع خصوصية الذات خصوصية المعنى ايضا وصار بذلك
اقرب الى الصفات من نحو احمر علما فظهر ان اعتبار
المعنى في الاسماء على وجهين احدهما ان يكون جارحا
عن المعنى كما اذا سمي من له حمرة باحمر اي جعل علما له والثاني ان
يكون داخلية ما خود امر خصوصية الذات كقولنا راحة
وان اعتبار المعنى في الصفات على وجه واحد وهو ان يكون
داخلية المفهوم ما خود امر ذات ما به على الاطلاق
الضابط ان ما اعتبر ذات لم يصح خصوصية المعنى فهو
يصح اطلاقه على جميع محال ذلك المعنى وما اعتبر فيه خصوصية الذات
فما سمي سواه لم يعتبر فيه معني كالفرس والجد او اعتبر

على انه خارج عن المسمى سوار كان اسم كالحقيقة او علميا
او على انه داخرا كالكتاب والالام المعاني في غير
الاسماء التي دخلت في معنوياتها المعاني الصفات ان
توصف ولا يوصف بها على عكس الصفات فقال اختلف
واحد قديم ولا يقال شئ الى ان يقال كتاب كرم ولا يقال
شئ كتاب **قوله** ان ترل معقول له مقدر مضاف اي
الوجه لتسوية مخافة ان ترل **قوله** لفظ اطلاق عليه اي على
الانسان الذي يوصف بالحر وقوله عن الاخر متعلق بما في اي
من معنى البعد **قوله** وان كثيرا سووا اي بالشيء
ما اعتبار المعنى ومن الوصف **قوله** لكونه محار غفول
من كذا اي من الاله بالكثر اذا حار واصله **قوله** اول كونه
معمودا استقفا من كذا اي من الاله بالفتح الله اي عبده
المقصود ان لفظ الله علم لخصوصية ذاته تعالى وان احد
هذا المعنيين معتبر في المرح التسمية سوار قبل انه خارج
عن لول العلم كما هو الظاهر في الاعلام او داخل فيه اذا
تفاوت الحال بهما بخلاف امر علم الجوارز والحرية قول
العلم ان كانت الحرية داخله في مد كونه **قوله** فطوبى اسارا
اي حيث جعلنا لفظ الله سبب هذا الاتفاق وعبار
المعنى فيه من قبل الصفات التي يجب ان يخرج عن كونه
اسما ويزم حوا اطلاقه على غيره تعارون اي سبوا
والحال ان موضع السبب مكانهم الذي هم فيه كذا وسارا

فالمع

255
فالمعنى اي عفر لهم عفر اما صد عنهم من سبها الى الباء
وسهم ايانا **قوله** وحده الحفص والمجاز عند اصحابنا في هذا
النوع اي في علم البيان وهو طرف لاصحابنا وابراد كلمة
كل في الحد ودرت المع في عبارات الادباء لان اقرب الى فهم
المعلمين واضبط كانه قيل كل كلمة اريد بها كذا في حقه
ولاشك انهم يعنون منه المعنى المشترك الصادق على كل فرد
من الحفص اعني الكلمة اريد بها كذا فيحصل منه المقصود بالحد
مع تقريب الى الفهم ونشارة الى الضبط فهو لم كل كلمة اريد بها
ما وقعت له في وضع واضح بمنزلة ان يقال اي الكلمة المستعملة
وضعت له فخرج عن المجاز المستعمل فيها وضع له في اصطلاح
التأطير بقيد الجنية كما في حده وكجرح استعاره ايضا بقيد
الوضع لان المتبادر من اطلاق الوضع هو الوضع بالتحسين
كما مر فلا حاجة الى التقييد بعدم التأويل كما اريد في
وخرج باقي المجازات بقيد الوضع ظاهر فقد سار في خدم
حده **قوله** نعم واضع اللغة وعمره وذلك لانه يتكبره
وايهامه دل على انه اريد به واضع اما اي واضع كان ولو
لباد الفهم الى واضع اللغة لان كل واحد والسابق في اعتبار
هو وضعه وبما في الاوضاع كما حره عنه لان اضحى بها
نقلون الفاظا موهومة في اللغة لمعان الى معان اخر
قوله وانما يدرون هذا القيد تقرير للمعنى الاول
فان قلت بلا خمد على الاخر اعني المجاز مطلقا فان المعنى

المجازي استند وقوع اللفظ له الى غير الوضع اعني العداوة
المنصحة لا لاطلاقه عليه مع استتارها الى وضعها هو موضع
له قلت انما لم يحل عليه لان معني وقعت له في وضعها وضعت
له فلا يتناول من المجازات الا المجاز الذي اخرجناه بغير
الحسنة ولا يمكن اخرجها بعد الاستناد في الوقوع الى غير
الواضح **قوله** والذي يقع له الكلمة في غير الوضع هو ما يتناول
عقلا بساطة الوضع لا يقال في التفسير للاسم بالاضح فان
الكلمة قد تقع في غير الوضع لما ليس له ما عقلا بل عبادا او
اعتقادي لا بالاقول قد تسامح في العبارة قد نزلنا هو معتبر
في الدلالة عند الكل على قصد التمثيل دون المحصر ولا يابى عليه
في ذلك لانه بعد بيان ما ذكر تقدير اللفظ الاول ولك
ان تقول ان اراد بالتناول العقلي ما يعبر العادي عقلا
ايضا **قوله** فانها تكون واقعة بحسب قوله ان اراد
وقوع العشرة لكل واحد من الخمسين على كل الانفراد والظاهر
ظاهر والدلالة بضمين وان اراد وقوعها لمجموعها كان
اراد مبنيا على ما قد بين ان العدد لا يتركب من اعداد
التي تحته وكانت الدلالة الزاغا وقولهم في هذا المجاز كل
كلمة اراد بها غير ما وقعت له في وضع واضح يتناول العادة
لانها لم توضع لما اراد بها في وضع واضح حقيقة ويتناول
المجازي المسعمل في ما وضع له توضع اخرى وقولهم ملاحظة بين
الثاني والاول اي لملاحظة علاقته بينهما يخرج الحصة

في غير

ما هي موضوعة له بوضع اخرى يخرج اللفظ ايضا لكن برده على عدم
الكلمة اذ لم يتحدد بالقرينة المانعة من ارايه الموضع فيكونها برده على
حدود اللفظ فقط وبني بيان الحدان ايضا ولم يحصل مقصوده بقوله
فما لم يولي ووطئتم فتمثل **قوله** وعلم ان الكلمة حال وضعها اللغوي الكلمة
اسم ان وخرجه الجمل لا سمية عن قوله حتما ان لا سمي والطرف اعني
حال وضعها معقول ان السمي المقصود المعنى والدام في ما عرفت متعلق
بما في حتما معنى الفعل وجاز ان متعلق ايضا حال وضعها فيقدر الكلام
بما في حتما حال وضعها ان لا سمي لما عرفت والاصل ان الاشتغال بعينها
الحقيقة والمجاز لا استعمال حال الوضع فلا حقيقة ولا مجاز في قوله كالجمل حال من
المستتر ان لا سمي حال الحدوث فلهذا قوله لا سمي ساكتا ولا متحركا ولا
يسم بذلك لانه ساكن هو يكون الثاني في المكان الاول والمركب هو يكون الثاني
في المكان الثاني والمجاز حال الحدوث يكون في مكان الاول فلا حيلة ولا يكون
قوله واما حال الوضعين الاخرين اي الشرعي والعرفي في الكلام كذا
ان لا سمي حصة ولا مجاز الاخرين حتما في حال الوضع الاول اي اللغوي ان لا سمي بهما
على الاطلاق اي لا يكون حصة حصة ولا مجاز اصدا وحتما في حال الوضعين
الاخرين اي الشرعي واللغوي ان لا سمي بهما مع تقييد الحصة بوضعها
اي لا يكون حال الوضع الشرعي حصة شرعية ولا مجاز الحصة شرعية ولا يكون
في حال الوضع العرفي حصة عرفية ولا مجاز الحصة العرفية ولما اكتفى بذكر الحصة
الحصة بوضعها لانها اصل فكر المجازين الاضافة الى الحصة ولم يعلل ولا مجاز
بغيره ولا مجاز عرفيا **قوله** وان كان الاطلاق قد يحمل ذلك فان فرض
فصل شرعي او العرف اللفظ المعنى اخرج بعد الوضع اللغوي وقيل استعماله

في معناه محسوسه فحينئذ لا يكون الكلام حقيقيا ولا مجازا اصلا ولا عاجزا في الالفاظ
 هذا الاحتمال الذي فرضه اخصاص الشارع او اهل العرف قطعا لم يوضع في اللغة
 اصلا **قوله** في الاصلين اي المجاز والكنية وقد استدل بلفظ التخصيص الى انه
 كان في كلامهم العلات وبعضها صرح بشتمه الى على الحشو ايضا **قوله** وان
 نسوقه اي نسوق ما عند السلف ومرتبا حاله منه وكذا قوله مغرور او الاواب
 او حوش يقال ادرت البهيمه تادوبا بد بالضم والكسر اي توخت والاطمة
 الاراءه والتمام ما على الفم من التقارب فاعلى على من فاعل نسوقه كما ان
 منبهين كذلك قوله اجرد اليه اي ركاب انكارهم والشا والتا به انا خوا
 نك الركاب ليد به فاذا اسما جاي ما يرويه وما نحن زراه وما نحن زراه
 على الخصوص في مجيئه اي وسطه فراه اي ذري تاملت وهو بالفتح الكنف
 والستره وبالضم جمع ذره بضم الدال وكسرة ذوي اي على الشيء عن سطره
 طلبهما اي عن طلب الاطلاع على حقيقته ما يرويه وما نحن زراه **قوله** اعلم
 ان المجاز يعني به ما يطلق عليه لفظ المجاز الى زلا الى زالمفسر فيما سبق فانه في
 المفرد والكلمة فلا يتناول الى العقل الذي هو في الجملة **قوله** واللغوي
 فسان الظاهر انه اراد به اللغوي فسرته لغوه وهو مقدم فيجوز عندنا
 الرجوع الى حكم الكلمة لا يندرج في اللغوي المفسر لما تقدم اصلا وقد اوجب بان
 المصنف كما ينبغي معترف بان هذه اللمح في اللغوي غير متناول للمجاز الرجوع الى
 حكم الكلمة ومعترف ايضا انه ينبغي مجاز بل لمحق به فيكون هذا التقسيم على
 رأي السلف كما التقسيم الاول لكن يزعم ان هذه اللمح في اللغوي ايضا
 ايضا فالاول ان يقال اراد بالمجاز اللغوي الذي جعله ما يطلق عليه المجاز
 اللغوي واما الاعتراض بان الاستعارة التمثيلية كقولك اراك قد قدم خلا

ونوف

ونوف اخرى لا يندرج في المجاز اللغوي ايضا لاختصاصه بالمفرد
 خلا حجاج في دفعه الى التناول بما يطلق عليه المجاز اللغوي بل
 كيفية ان يقال قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه كالاسم اذا جعل
 قسما من الحيوان **قوله** وطها انقسامك اي والاستعارة نفسها
 كثيرة ومباحث جمه كما سيعر عليك **قوله** مجاز لغوي قدم في
 على اللغوي لان الاول في المفرد والثاني في الجملة وقدم اللغوي
 الرجوع الى المعنى على الرجوع الى حكم الكلمة لان الثاني ملحق بالمجاز
 وقدم من اقسام الرجوع الى المعنى غير المفيد لان المتضمن للمفاد منسوبة
 المركب بالقياس اليه وكذلك المتضمن للمعنى في التسمية منسوبة
 المركب بالقياس الى الحالى عنها مع ان مباحث غير المفيد اقل من
 مباحث المفيد الحالى وهي اقل من مباحث الاستعارة فقدم ما
 كان مباحثه للاستعارة اقل تعريفا للحاظر في التوجه الى الالفاظ
 ويملوه الكلام اي يملوا المجاز العقل الكلام في الحقيقة
 العقلية اي تتبعه في وصله على حده واما تقديم الحقيقة اللغوية على
 مجاز فلا نه اخذ في حدوده **قال** الفصل الاول المجاز اللغوي
 الرجوع الى معنى الحكم كك ان يجعل قوله المجاز اللغوي خبرا للفصل
 الاول كما يقتضيه عدة للفصول الخمسة وكان الظاهر ان تحري في
 جميع الفصول على سن واحد الا ان مقتضى وعدل عن ذلك في السلك
 الحرة فاستعمل فيها كلمة في بناء على التناول الذي عرفت من اصول
 والفنون وكذا ان يجعل الخبر في الفصل الاول والثاني محذورا
 العهد ما يدل عليه فتقدم هكذا الفصل الاول في المجاز اللغوي

مراجع الى معنى الكلمة غير المقيد ويكون قوله الجازم نسبة اخرى
ما بعده اعني قوله هو ان يكون الكلمة الى ساقية وفي محل ان يكون
على هو مسامحة شاعرية في الكلام ولا بد من تقدير مضاف
يصح به الحمل اي هو واد ان يكون الا ان المصريح بهذا المصاح
في الكلام مستبعد **قوله** مع قيد ان الفت مرسون يدل على اعتبار
القيد في مفهوم المرسن استغناء من الرسن مع ان نقل الية العود بناء
الفهم من موارد الاستعمال يشهد ان به وباعتبار قيد في المنفرد والجازم
في مفهوميهما ايضا وقد سبق منا ان دل عليه كلامه منها من ان الالف
والشفة والرجل مطلق لا يخص بالانسان لا ينافي ما ذكره في صاحب
وجه شبه من اختصاصها بالانسان **قوله** استعمال الالف مع غير زائد
قيد اي يستعمل في معنى الالف الذي هو معري عن ذلك القيد فيصير مطلقا
وحد البيت مقول وجابجا مرجحا اي مدققا مطولا وفاحشا اي شعرا
اسود كانه في واختار ان سر حاما خرد من سراج اذ يقال سرج اليه وجهه
احسن وبوجه وقيل بمعناه كالسيف السري في الدود والاسود اذ اياها
كان في الكلمة غريبة تحمل لغضا حتمها والقرينة الدالة على كون المرسن
في البيت مطلقا نسبة الى الانسان لا يقال فحينئذ قد استعمل مقيدا
تقدير اخر لا مطلقا لا فاقول لم يستعمل هو في خصوصية عضو الانسان
بل في المطلق الموجود في ضمة يعلى قياس قوله رايست رجلا فالك لا يرد
به خصوصية زيد مثلا **قوله** او نقل المنفرد في مثل ان يستعمل المنفرد
استعمال الشفة بان تجرده عن كونه شفة بغيره ويكون المراد منه مفهوم
الشفة مطلقا وانما احتاج فذلك فلان غلبة الشف مع استعماله في الانسان

التي قرنته والاعلى ان المراد بالشفة لا غير الجازم ان براد به شبهة منه بشفة
الغير في الغلط فيكون المنفرد استغناء لاجاز غير مقيد ولا محال
طحا الاحتمال في قوله **قوله** سمي هذا القبيل ابتداء الكلام
ليسان **قوله** لا اختصاص بمكانه اذ يصح حكم الوضع اي اي
وضع كان فيكون التصرف فيه في امر وضعي وهو المراد كونه لغويا اعني
باعتبار الجازم العقل الذي يكون اختصاصه بمكانه الا يصح حكم العقل
فيكون التصرف فيه عقليا **قوله** عند المصير ظرف لقيام به من امر
بمعني انه اذا نظر الى ما يرد بهذا القبيل من الجازم كان قايما مقام احد الطرفين
فكما ان احد الطرفين اذا اقيم مقام اخر لم يقصد به معنى اخر بل ذلك
بعبارة فلا يعد مقيدا كذلك المنفرد اذا اقيم مقام الشفة لم يقصد به
بالمعنى اعني العضو المحض وذلك لكون الشف في حيزها
عنه تابع عارض لها كانه منسلة امر خارج عن مفهوم المنفرد فلا يرتب على
قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاطلاق على الاعمال
يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق فانه لا يغيرها لغير ذلك
اليدي على العدة القيد تصويرها بصورة ما هو مظهرها وايضا في كل
من يدين الاطلاق في اطلاق آيات التي بيته كما سبقت وليس ذلك
في المنفرد لا كما للمعنى حقيقة نعم اذا اردت تشبيه انفس الانسان و
ورجله بمرس الدوات ومنفردا ووازا واستعملت هذه الالفاظ
في تلك المعان المشبهة بمعانيها الاصلية كانت مجازة مفيدة
فيل الاستغناء ولا استعماله في كون لفظ واحد بالقياس الى معنى واحد
صالحا لان يكون باعتبار رسن محو راسه من لغوين اعتبارا بغيره الجهل

الناس في الجازم واللغوي الرجوع الى المعنى اي الى المعنى العلم لا الى الحكم
هو ان تعدي الكلمة لم يذكر في هذا التفسير ما يميز هذا القسم عن غيره
والاستعارة اما اعتمادا على ما تقدم في قسم الجازم الى اقسامه واما
نظرا الى انه لا تعدي في الاستعارة بناء على ادعاء كون الشئ
المشبه به ولا في غير المفيد ايضا لبقاء ما هو اصل المعنى واللام في قوله
لتعلق الشبه بها متعلق بان ترادو ما بينهما اعتراض في قوله انها
تصدر عن اليد اه الى ان اليد بمنزلة السبب الفاعل للشيء واستعمالها
للاياتي بمعنى الشئ لا ياتي كونها في الاصل مجازا لغويا قد صار حقيقة
عرفية **قوله** وكذا اذا اردت اي بافظ اليد القوة او القدرة
كانه اراد بهما معني واحد كما يشهد بقوله لان القدرة الى آخره
والمشهور ان القوة صفة تمكن بها الحيوان من مزاوله الافعال
الشاقة والقدرة صفة تؤثر على وقف الارادة واستعمال
واستعمال اليد في المعنى المشهور للقوة غير معروف وشار بقوله
اكثرنا يظهر سلطانها في اليد الى ان اليد كالسبب المادي للقدرة
ولو قال اذ بها يكون البطش ليكون تعليلا لظهور سلطان القدرة
في اليد لكان اظهر شهادة العطرة السليمة **قوله** ولذلك
ولان ارادة النعمة او القدرة بلفظ اليد مثبتة على تعلق
بين المعنى المراد والمعنى الاصلي بحكم لا يطلقون لفظ اليد
على ما ظاهرا بسببه وبين الجارحه اذ لا بد من الحلاوة المصححة
في الجازم المتعدي عن معناه **قوله** ونحو ان يراد المرادة
بالرادية المرادة المرادة طرف الماء الذي يستقي به على الدائم

التر

التي تسمى رادية قال ابو عبيد لا يكون المراد الا من جلد من بعام بجلد
يبتلع وجمعها المراد والمراد اما الطرف الذي يجعل فيه الزاد
اي الطعام المخذ للسفر فهو المراد وجمعه المراد **قوله** اوان
البعير لم يذكر ههنا لفظه نحو لقوله مما تقدم اذ هناك اسم الحامل على المحمل
وههنا عكس وهذا عطف بما ووقال نحو من جهة الدورية اي المحورية
التي هي ربة من الحامية والحوض يفتح الى المعنى والعار اسم لا يابى
السبت واسقاطه في الاصل ثم استعير في البعير الحامل له حتى طين فانه
بينهما كما يشهد عبارة الصحاح والرسبة الطليعة من ربات القوم
اذا كنت طليعة لهم في مكان عالي والثناء للبانة كقوتوف وعلامه و
لم يرد نورا كما هنا الشخص كله ان هناك تشبيها حتى يتوهم انه استعارة
الا ترى انه لو حمل على ظاهره الذي هو تشبيه لكان من قبيل اطلاق اسم
المشبه على المشبه به حقيقة لا ادعاء كما في الاستعارة المكينة بل اراد بحقيق
العلاوة وتأكيده الاشارة الى ان اسم الخبز لا يطلق على الكل الا اذا كان
لذلك الخبز مزيدا خصا ص وارتيابا حتى كانه الكل بعينه لكونه
من جنسها اي لكونه نعت من جهة السماء فالسما للعت من جهة المحل
والسبت **قوله** او بالاسم عطف على النبات اي اوان راو العت
بالاسم فانه ايضا من اطلاق اسم السبب على السبب كاطلاق
النبات على العت الا ان العت سبب قريب للنبات وسبب بعيد
للسم وصد السبب اقبل الحسن من ربا به يصف عتيا ليعال
ههنا القوس هو ارفع يديه وطرحهما معا وعجن برطيه وارتاب
السبب اي من **قوله** ومن هذا الباب ما في من اطلاق اسمه الابا

على الغيث او يطلق اسم السبب على السبب البعيد يعرف بمفسر من
انزال الارواح بالحوال الى ، فانه جعل لفظ ثمانية ارواح من الاتعام
مطلقا على السبب البعيد الذي هو الغيث وجعل الانزال اقباعا على حقيقة
ومنهم من جعل انزال مجازا بمعنى قضى او قسم لان ثمانية وقسمه ثلث
وصف بالزول من السماء من حيث انها كتبت في البوح **قوله** لا سيما
اذا نظر الى ما ورد في الحديث كانه وجه ذلك التفسير اظهر اذا نظر اليه
بطريق ان مدار امره في معيشتها على انزال الماء من السماء ويزول ما
سوى من الحافة بحيث ينبت شجر من الماء من مهاد الارض
فالهواء من مفرجه بيت المقدس وقيل كل صخرة كسرة من جبل وقيل
في اي ما ورد في الحديث من انزال الماء الى الصخرة ثم قمته فهو معنى
قوله الم تر ان الله انزل من السماء ماء ، اي الى الصخرة فسلكه ينابيع في الارض
اي عيون ومساكن ومجاري في الارض كالعروق في الاجساد فقال
سكنت الشئ في الشئ فانكلك فيه **قوله** وما نحن فيه اي من اطلاق
اسم السبب على السبب قوله اي مطرا هو سبب الرزق وكذا رزقكم اي
السماء المطر الذي هو سبب رزقكم وقال بعضهم هو ان يشبه التلبس الذي
من الرزق والسماء يتلبس بالرفقة ولون الرزق في السماء فيكون حكما
حكما لا لغويا الا انه لما كان الغوي اكثر كان الحمل عليه اجدد وهذا هو
لان ذكره محي الغوي ايضا الا انه في كلمة على طريقة الاستعارة و
يكون منها مجاز حكما ان لو نسب ثمنه غير السماء للرزق الى السماء
فقد بر **قوله** وما ينخرط فصد عما سبق لانه قد ذكر في التحويز
في الفعل مع الاختلاف في هذه الاء واضلله الله لانها على

حققتها

حققتها عند اهل السنة وفيه السكك شارة الى اعتبار علل في
السبب المتناوله لاطلاق اسم السبب على السبب كما في اكثر الامثلة
وبعكسه كما في مثالي الاكاف والدم ومعنى اللفظ به الصق به
اللفظ يقال اللفظ بكذا اي بزه به فهو متغير بغيره وفسر البداية
باللفظ دون خلق الابداء رعاية لما هو مذهبه من ان حق المكلف
بابتدائه ثوابا فلا بد ان يكون فعلا احيا ربنا وفسر الاضلال بالخذلان
لا يخلق الضلال لئلا يذكره وللاضلال عن نسبة البقيع التي تعالج
قوله اي العباد المستلزم للشارع هذا صريح في ان اسم البارئ
عن العباد اطلاق على سببها اي العباد وعند صاحب الكشاف ان
النا كناية عن ترك العباد فاجاز منها الاستلزام هو المتناهي
اياء اي النار دال على ان اسم النار اطلاق على سببها على اموال
البيات فيكون المعنى انما ما كانوا في بطونهم اموال الشامي المود
الى النار فاندفع توهم التكرار وفي بعض النسخ استلزام كل
اموال البيات اي اياها بزيادة لفظ اكل اشعار اجبت سببه ملك
الاموال للنار واول البيت ان لنا احمره عجا فاما الاحمره جمع
حمار والعجا في جمع اعجف على غير قياس جلاله على سمان وقوله
علفا ثمن الكاف بيان سببه الاكاف للمعاق كما ان قوله للعلف
من ذلك العلق وبين الاكاف شارة الى علاه والمنسبة الثانية
للعلف وقديتوهم قول القائل مبتداء وللعلق خبره وكذا توهم
مبتداء وللعلق بينهما اي تعلق مسببة اليه للدم خبره وعلى
هذا الوجه ان يفسر قوله هذا السكك باطلاق اسم السبب على السبب كونه

كما ترى بعيد عن مساق الكلام **قوله** ومن مثل الجار لما كان التوهم
بالفعل من ارادته نوعا كثيرا الموارد شلح الاحتمال فصد عما قبله
من اطلاق ما وضع للسبب على السبب وقوله اجعلت على صيغة
للمفعول مع التانيث مستند الى قرآن بنا ويل المعطية او الجملة وانما
ذكر المصدر عني احتمالا لاظهار متعلق الجار في قوله بقرينة الفاء
ووصفه بجاريا لنتم به كون قوله اجعلت مع ما في حيزه بيانا لقوله
ومن مثل الجار في قوله تعالى فادوات **قوله** ولهم بالجر عطية على الفاء
بعني ان القرينة مجموع الفاء والمسته تقيضة ووجه ذلك ان الفاء
دلت على ما في الاستعارة عن المعنى المراد بقرات المسته تقيضة
دلت على تقييد الاستعارة على نفس القراءة فلا بد ان يحج بها بان
يراد بقرات معنى غرض القراءة ولا ينبغي يراد منها سوى ارادة
القراءة **قوله** ولا تنفقد قد نقل بعض القراء ان قوله هو الى
ما في الاستعارة عن القراءة منهم الوهيرة والنخج وابن سيرين ذلك
خالف المعقول اذ فيه اضرار عن الوسوسة المؤدية الى المعنى بالقراءة
والاعتداد بهذه الطاعة الا ان الجمهور على التقديم طلبا للخصور
المهم في حال القراءة فلهذا كسبي عن الالتفات الى من يوحى بالاستعارة
وعندنا خير ما من ضعف مجال في ساليب الكلام وعدم احاطة
بالواع الجازات وقلة اعتداد بالطريقة المشهورة **قوله** تقرينة
فقال في قوله تعالى جازان فقال فحصل لنا على قياس ما
قبل في فاقبلوا العكس على تقدير كون الفعل نفس التوبة بناء على
ان حق التفصيل ان يعقب الاجمال في الذكر واذا حمل على الباس

على الا يداك كان اهلكنا بمعنى اردنا اهلكنا كما في الباس
بعد ما اريد بالهلاك وقد مر انه قد مر ان الباس على عذاب القبر او عذاب
بالحكم بحبه وشتماره واما حمل الباس على عذاب القبر او عذاب
الاخرة فاما لا يصح لان الحال اعني قوله بيانا او هم قائلون
كل الالباء وانما خسر وقت البسات ووقت القبوله على البسات لا تأ
وقت العقلة والدرع فزول العذاب فيها اشده واوضح **قوله** تقرينة
انهم لا يرجعون قولي ان هذه بالفتح على ان لا زائدة فالمعنى وهو ان
انهم يرجعون اي تمتنع رجوعهم من معاصيهم فذلك ان الله اياهم
او على ان هناك مبتدأ محذوف اي وحرام عليهم ذاك اي الذكور
في الالة السابقة من العمل الصالح والسعي المشكور لانهم لا يرجعون
عن معاصيهم فيكون الامام محذوف عن ان حذفا مطرد او قولي ان
بالكسر فلا بدح من حذف المستد او على التقادير كلها هو قرينة
على ان اهلكنا بمعنى اردنا اهلكنا لان الرجوع عن المعصية لا يصور
فمن اهلكوا حصصه بل فمن اريد اهلكهم **قوله** ومنه ما امتت
فصد عما قبله اما الحذف قرينة واحتياجه الى مزيد بيان واما
لان صاحب الكشاف حمله على حقيقة حيث قال انهم يؤمنون بل
على انهم اعني من ليس افسحوا على ابياسهم الايات وعهدوا
انهم يؤمنون عند فلما جاءتهم نكروا او خالفوا فاما بملكهم الله
لغالي فلو اعطاهم ما يفتخرون كما في الكشاف الا ان ذكر المصنف
رحمة الله اذ هو معني والتمس في الوعيد وذلك ان ترتيب الكلام
اما انهم على ما سبق لم يصح ان يكون للوصف بالهلاك مدخل فيه

ان كل الالهات على ارادته ويقدر في الكلام اراده اهلاك هؤلاء
 فيكون معنى الآية كل وفيه اردنا اهلاكهم في يوم واحد من
 ملك القوي انهؤلاء يومنون ونحن على ان ملكهم وفي هذا
 الانباء عن صوابهم على عدم الايمان ومن الوعيد اراد اهلاكهم
 بالحق **قوله** وانما حملت الامتناع اي امتناع من امر استعادة
 عما ذكرت من كون قرأت بمعنى اردت القراءة على فصيحت
 العظم اي صبيح بجالي في فنون المجاز وهو الاصل مبرك البابل حول
 للشرب عاملا بعد نيل لانه اي لان التجوز بالفعل عن الارادة
 حري فيما هو بعد من كون قرأت بمعنى اردت القراءة حريضا
 مشهور انكاد اي ذلك الحري المستفيض وقوله من اذا تكلم
 مفعولان ليرك في كل اذا فخر وجاز ان يكون صلة للموصول اي
 من يكون ويحصل في زمان بكلمة بخلافه وليس صلة بغير مفعول
 ثالث له اي يكاد يريك المسكلم بخلافه لمن خالف السيرة المبررة
 التي تلقاها واولو العقول بالقبول الا ترى انك اذا قلت حلت
 ثم اركبة صيفا كان مستنكرا احد الخالف ذلك استعمال المشهور المفعول
 البس كل احد لما كان حرمان التجوز بالفعل عن الارادة
 فيما هو بعد حريضا مستفيض بان قوله وعليه فمعنى شاره الى ان
 له نظائر كثيرة لان كل احد يقول للبناء وبيع البيت والخط
 ضيق لكم وطول النوب والحكاية ووريليم وروح التبن الى غير ذلك
 مما اخلصي وانما قال حاشي له عكس الى ان كل واحد من الالفاظ
 بمعانيها انما هو حكم الوضع دون العقل لان مفهوم التفسير

وضعه

وضعه جعل الشيء صيفا وانما اقتضا هذا المفهوم ان يكون
 حرة سابقة فشهادة العقل قطعا واراد بقوله التوسعة
 معنى السعة مجوزا **قوله** فيتل اي كل واحد ويروي بصيغة
 الخطا الصب وكذا الحال في ثم يامر **قوله** مجوز مراد اي
 المجوز والمفعول مراده بحسب مجوز ارادته وهو السعة والحاصل
 جعل السعة المجوز ارادتها كالواقع ثم امر بعسر فاقتضى مجوزا
 الموصوع لتعسر السعة المحققة بتعسر السعة المقدرة بهذا الفعل
 بشي او لا يكون المثال حينئذ من قبيل التجوز بالفعل عن الارادة
 اصلا فلا يظهر كونه ابعده من التجوز في قرأت بالحق اي بمعال
 نزل الارادة المتوهم المتعلقة بالسعة ثم لا السعة فغيرها
 لان ما ل هذه العبارة اعني صق الى قولك غير السعة بمعنى
 غير ارادة السعة الى ارادة عدمها فكذا استكشف كونه ابعده
 التعسر بالفعل عن ارادة المحققة والى ذكرنا اشار اليه بقوله انما
 الذي هناك هو مجرد مجوز ان يريد الحفار التوسعة اي هناك
 ارادة مجوزة متوهم ثم قال فنزل مجوز مراده وارادته السعة
 مرادها ارادته لا معناه الجمع في قوله ذلك الفاعل وبني
 عليه كلامه مع كون معتزلا بان صيق فيم الركن من نزل ارادة
 التي نزلت ذلك الشيء سرله والتعسر عنها به وقد يقال احداث
 الشيء صيفا فليس جعل للقطعة مجازا فانه اقرب كونه ابعده
 المص **قوله** اما يحج حرات اخرى على معنى يحج ان يكون ذلك
 التجوز الاقرب الذي هو قرأت اخرى واجري وانما كرر اجري

١٠ **قوله** اجري مع العطف نظر الى استفاضة حرمانه في الاعد
 كانه قال يجب ان يكون في الاقرب اولى بالحرمان واكثر استفاضة
 في الاستعمال **قوله** وامثال ذلك بالرفع عطف على المرفوع
 السابقة اي ومن امثلة المي زامثال ما ذكر من الالهة المتقدمة
قوله مما تعدي سان للامثال ونفوذ الكلمة مطهر وقع موقع العابد
 الى الموصول كانه قيل من الكلمة التي تعري عن معناه الاصل **قوله**
 لتعلق بينهما متعلق متعدي وقد بالغ في تعميم وجه التعلق بقوله فوبا
 كان الى لكنه اراد ان شرط بان يكون نوعه معتبرا في اللغة اذ بان
 شئ من الاوسما تعلق بوجه ما مع قطع النظر بانه لا يصح التجوز
 من جمع الاشياء **قوله** وللتعلق هذا التحليل لتوهم الحمل على صفة
 المبني للفعول والمبادان من مذهب الجمهور هو ان كلمة لا في ان لا تجد
 صفة اي راد على كمال في قوله تعالى ليلدا علم وذلك لانه لا يشبه على احد
 ان المانع انما يمنع ابد على الكعبة على وجود لا عن تركه فالمعنى
 ما منعك عما انسى وعندي انه يجوز ان لا يكون كماله لا راد على بل
 يكون قرينة للحي في منعك وبيان ذلك ان بين المانع الصار
 عن العود وعن الداعي الى تركه تعلقا معتبرا هو ان الداعي الى
 التمسك بغيره كونه صاريا على العمل في ان يستعمل منعك بمعية
 ويكون الى راد على منعك كلمة التي دون كل من اي ما منعك الى ان لا
 تسيروا انظر ان يقول مراد به دعاءك لا انه تسامح في العبارة
 قد كرمك دعاءك ما دعاءك لعدم الالباس ويجوز ان يقال اراد بالضمير
 في به لفظ منعك المقرون بكلمة ما كانه قال ما منعك بمعنى ما دعاءك

وطره

قوله وطره ما منعك اذ بانهم قصد الجمهور لا مريدة اي ما منعك ان
 وعند منعك بمعنى دعاءك الى عدم اشباع في العصب لند ونند
 على المعاصي والمقابلة من امن مع من كفر او الى عدم محو كماله في
 عن وقع من الغنم ولا يكون فيما بينهم **قوله** ومن امثلة الى المستنسخ
 منه قصد كان الاختلاف فيه ولا انه باب على حيا له وكلمة الكلام في
 مجازا المعنى الى التوضيح للتناقض وذلك لان قوله على عشرة الاكلام
 متناقض بظاهره لا متضا داو له موت الواحد في ضمن العشرة فتنقضها
 اخره فغيره وقد افترقوا في التقصيص عن هذا الاشكال فقامت منهم من علم ان
 والمستثنى منه واذا الاستثناء بمنزلة كلمة واحد حتى كان العوارض
 بمعنى واحد كقول السوء عبارتين احدهما مختصرة في لفظ السوء والاخر
 مطلقا لعشرة الاواحد اضعف طاهر ومنهم من اجتا رانه اريد بلفظ
 عشرة مثالا احادها باسرها واخرج ما داه الاستثناء لبعض على النسبة
 الذي يقتضيه العبارة بظاهره انهم حكم بالتسوية والاتفا فاعلى لفظ
 عشرة باقية على معناه الحقيقة الذي انزل عليه جليل افراده وقد اخرج بعض
 احاد عن الحكم فلا تناقض اصلا ومنهم من ذهب الى ذكر المص من المستثنى
 منه مجازا فيما لا يجد الاستثناء والعشرة فلا يستعمل في التسوية وقرينة الجار
 قوله الا واحد فيكون من اطلاق الكل على الجار فان قلت اذ اريد بلفظ
 العشرة التسوية لم يدخل الواحد فيها فلم يلزم الا واحد اخر احاد الا يتصور
 الاخراج الا بعد الدخول مع اتفاق الادباء على ان الاستثناء المتصل
 اخرج الشيء عما دخل فيه غيره قلت قد اجاب عنه في فصل الاستثناء بان
 الواحد في حكم العشرة ليس مقدر اقبل الكلام كبر ارادته والامام اخر

كلامه اوله من قبل السامع لتناول العزلة الواحد كسب الوضوح فظهر
ان كنهه كون المنه من غير ان ينسب على لزوم التناقض فالاولى ان
يؤخر الكلام في الاستسقاء الى الفروع عن العلم بالامات عمالت قصص
من البياحت والحوار عما توجه عليه الشبهات **قوله** ما تقدم معنى
ان شبيهه من النوع من الجوارح المتعددة من مكانه الاصل ولعمري ان
بمكانه الاصل كالموضع لا يحكم العقل ومعهما التعلق بمعنى الحكم على
والاشبهه من غير التعلق بشبهه شابه الحق المعنى الذي اراد به لما
سكن في اخر تحت الثانية من ان معنى الجوارح على الاستعمال على التعلق
من اللزوم الى اللازم ولا شك ان الحق اللزوم شابه الحق اللازم هذا
اذا كانت النوع او القدرة من الجوارح المتعددة او ان لفظ اليد فقط فكذا
بمعنى ما اراد به من النوع او القدرة لمعونه القوية وانما قال شبيهه لان
المعنى الاصل ليس مراد حتى يكون شابه اصل المعنى هي المرادة
فهي في كل منصرفه شبيهه شابه الحق المعنى الذي اراد به **قال** افضل
الاول في الاستعارة التورية المنه في الاستعارة بالثانية والاول
بالثانية التورية المعنوية وهو ان لا يصرح بها كما يدل على جعل احد طرفي
منهها والاخر شبيهها به كونه مقصود او ترميزه الطرف الاخر ارادة
الطرف الاخر على سبيل التورية كمال الاستعارة المصريح بها حيث
ذكر لفظ الشبهه وادركه بالثانية كونه واما على سبيل الادعاء
كما في الاستعارة المكنية عنها حيث ذكر الشبهه وادركه بالثانية
لا خصمه وقوله عما حال من فاعل ترميزه وقوله الا على ذلك اني على
الادعاء المذكور حال من فاعل يدعيه وادركه بالثانية كونه

الثالث في الاستعارة
فسر الاستعارة بمعنى
المصدرى وذكر احد
طرفي التورية على اطلاق
لتناول المنه به كما
كما

مطلقا

مطلقا او بالقياس الى المنه فتناول اسم منه كما في المصدر
وما يكون من لوازمه كما في الملكية والمقصود بذكر الحالين اعني مدعيها
ودالا كحقيق ما ينسب عليه الاستعارة لا الاخر اعني قوله بافراجه في
الذكر يريد بذلك ان اسم المنه ليس بذكر امعه لا لفظا ولا
تقدرا ولا بانه على ما مر منه **قوله** ان المنه نسبت اي علقته
اطفاره وهذا المثال موزون وفيه اشارة الى البيت المشهور
لا في ذوب وقوله بادعاء السبعية طها اي للمنه تخرج بان
المراد من لفظ المنه هو السبع الادعاء اعني المنه المصور
بصورته لا السبع الحقيقي وقوله برز جواب حتى ادعينا وفي موضع
طرف لبرز بعد بعبده بالظرف الاول اعني فمصادق وقوله
نظر التعليل لبرز على معنى حكمه ضرورة نظر الى ظاهر الحال **قوله**
ظهرت مع ذلك اي ظهرت المنه مع الخلق او البات المنه
لها ظهور بفضل السبع مع الخلق او ان في ان السبع كذلك
بمعنى وهو ان يكون له خلق في باب ولفظ كذلك حال من شتر
في شتر وانما خبير بان ذكره لا يدل على ثبوت معنى الاستعارة
في لفظ المنه كما يتبين من منه في الاستعارة بالثانية بل يدل
على ثبوت معناها في انساب الخلق للمنه وهو المعنى بالاستعارة
التجيلية عند غيره كما ستعرف **قوله** وكذلك الصورة المتوامة
على شكل الخلق او انما يشبهه الى الاستعارة التجيلية على مدبه
وسير عليك كحقه وانما قال في شبيهها اي في صورتها متماها
باسم الخلق لان الشبهه لا ان البرز بواسطة الشبهه الذي هو مخرجه

اكتفاء الشجاعة اسم الأسد لا بواسطة التسمية الا ان جعل مصدره
 للمفعول وقد عدم الفرق بالنظر الى الدعوى لانه اذا نظر الى الحقيقة
 كان الفرق ظاهرا اذا المتحققة سماه باسم الخلد وضعا دون التواتر **قوله**
 ومنها سوال وجوب ذكر فضل الاستعارة بالكتابة ان الاصرار على
 ادعاء كون التسمية كالتسمية عند ادخالها في التسمية كالاسد في اللغة
 بحقيقة التسمية ولا اعتراف بها اقوى من التصريح باسم جنس فلم يتم الجمع بين
 الاكوار البليغ والاعتراف الكامل واجاب عنه بالتأويل في اسم التسمية كاستعارة
قوله ويسمى التسمية سوار كان هو المذکور كما في الاستعارة المخرج بها كقولك
 في الكلام سوار او التروك كما في المكنى عنها كقولك اظنار التسمية مستعاره و
 يسمى اسم التسمية بكلفظ الاسد في المثال الاول لفظ السبع في المثالي مستعارا
 وهذا اعتراف منه بان الاستعارة في اظنار التسمية لفظ السبع التروك للفظ
 التسمية المذكور وهو مخالف لما اختاره من ان الاستعارة في لفظ التسمية لكنه هو
 الحق الذي لا يجحد عنه كما سيأتي بحكمه في مباحث الاستعارة بالكتابة
 والا دلي بظاهر عبارته ان يقول التسمية مستعاره الا انه راجع لطيفة فغير
 عن التسمية به قصد الى ان في اسم المفعول مستعارة راجعا الى الموصول وان
 الضمير المحذوف في راجع الى التسمية المذكور سابقا ومن المعلوم انه لا يستلزم في
 السابق بل الجار والمجرور العائد الى الموصول فاعل لاسم المفعول وقد نقل
 عن بعض انه قال بالالف واللام في قوله التسمية مستعاره اسم موصول
 الذي بخلاف قوله ويسمى التسمية به لا حاجة الى ارتكاز ذلك في وجه
 كلامه كما عرفت مع ابناءه على جعل لفظ التسمية في عدة الاسماء عن غير قصد الى
 معنى المفعول كالنور والكافر فيكون الضمير راجعا الى الموصول المذکور كما في

المذكور

المتعارفين فذلك نسبة به وجعل لفظ التسمية المذكور منها بحسب الرصف دون الاسم
 محل الاول على انه منبسط الى الثاني على انه منبسط **قوله** والذي في جعل
 مستعاره لتعذر ادخال المستعارة في جنس التسمية مستعاره هو السري امتناع دخول
 الاستعارة في الكلام وذلك لان معنى الاستعارة على المبالغة في حال السري على
 انه عين التسمية وذلك انما يحصل اذا كان التسمية مستعارة لوجه سري ولا شك ان
 مشهورة ما وصفت لها حتى ان اسماء المعنى عن اوصافها انما ما واما
 الاشارة فليست تسمية ما وصفت له ذلك فليقع الاستعارة في الكلام الشخصية
 الا نادرا كما اذا تضمنت نوع وصفية اي دللت على انما سبب خارج
 اي عارض فلا تنفق عرضة فحينئذ تستعار الكلام فيقال رايت اليوم حاما او
 مادرا **قوله** وما جرى مجراها يعني كضميمة بحبان الفصاحة وباقول العتي
 والغبطة **قوله** واما عند هذا النوع لغويا بين اول الوجه في تسمية استعارة
 ولم تعرض لوجه تسمية مجاز او معنوية ومبدا وتضمنا للبا لغوي التسمية
 لظهوره ما تقدم بل تعرض للوجه لغويا اذ فيه خلاف **قوله** احدهما انه لغوي
 نظر الى اي قال بعضهم انه لغوي نظر الى ان لفظ التسمية مستعمل في غير ما وضع له
 عند التحقيق وقوله فاما وان ادعينا الى افرجه بيان للوجه مستعمل في ذلك والظاهر في قوله
 فلا تنجاء وزائدة لانه خبران لا احراز وان ادعينا ونحوه ان جعل خبرا فيكون الجواب
 الذي ظهر على التسمية من بين التسمية او الخبر على قياس ما قيل في قوله وكنت وما
 بينهما من الوجه والصورة رد الى معنى الجموع من حيث هو مجموع والمراد
 به بعض اخرائه بالنسبة الى بعضه وبعبارة اخرى عطف ورسا برسان بالارادة
 الصفات بيان لى راي في مال اسد من ياتي جنس ذلك المذكور من الصفات
 التي لا شك في ثبوتها للاسد كونه ظاهرة في الحواس لا بصار مدركة بها واللام

في وحين كانت ابتدائية لا موطنة وجو الشرح طمقد رذل عليه قوله لكن
اي وان كانت الشجاعة من انشا واصاف الاسم اختصاره ومن لم يمتها
اقوالا مذكرا فيه لم يصح رد ذلك المعنى المحقق للاسد وانما يكون ذلك
ان لو كانت اللغة وضعت اسم الكثر - للغة لم تضع الاسم طاهر
بل وضعت الشجاعة كانه في مثل تلك الخسة الاسدية وقد تسامح في هذه العيا
او مقصوده ان الاسم موضوع للملك الخسة الموصوفة في الواقع بالشجاعة لا
موضوع للشجاعة المخصوصة او طامع تلك الصورة حتى لا الاسم عليها مطابقة
او تضمننا وكذا ان تسامح في قوله ولو كانت وضعت تلك الشجاعة اي الحالة
التي تعرفها او مراده ان لو كانت وضعت لمفهوم الشجاعة لم امر رابعة
ان يكون لفظ الاسم وصفها كلفظ الشجاعة لا اسما **قوله** ان يكون اسما في الالسان
الواصل الى غاية الشجاعة من جهة التحقن لاسم جهة التشبيه لانج فرد من افراد
مدلوله والجراد بالمدلول في اسم الشجاعة يقال جراد والمقدم مصدر مسمى من
الافدام **قوله** ان يكون في اسم الكثر المدقق على الانسان الشجاعة استعارة
مبنية على التشبيه والتشبيه على ذلك **النقد قوله** ان الصراط المطلوب بالقرينة
مقلوبا على وجه اذا كان المطلوب بهامض الكلمة عن جعلها على وضعت بهامض
صار المطلوب بها الان كجانب جعلها على ما وضعت له واللوازم كلها متفقة
اتفاقا فلهذا المذموم **قوله** وما بينهما انه ليس بعوي اي بل هو محال على
معنى ان التقرن في امر على وذلك ان المسكامة قد ثبتت لاسدية للرجل
الشجاعة لظن الادعاء فكان لفظ الاسد جاقيا على معناه العوي الا ان
ثبوت تلك المعنى منها بتصرف العقل على وجه الاستعارة فلا يكون محارا
لغويا بل عقليا **قوله** وموسع فاعلم ان يكون اطلاق اسم الاسد ولفظه ذلك

الى الرجل ولفظه هذا الى الصبح وقوله القبح ذلك في الدعوى لعليل لم يمتنع ولفظه
ذلك اشارة الى لون الاطلاق عن غير ان قوله ان يكون متعلق بقول اي قل
لي جواب هذا الاستفهام وموضع تعجب خبر يكون واسمه لفظ قوله اي قول ابن
العبد وقد عطف موضع وقوله على خبره واسمه مع رعاية ترتيبها بعاطف وحده
حيث قال وموضع عن تعجب قوله لا تعجبوا انفسكم موضع ورفع وادوا الى اصل
انه لا معنى لتعجب من تظليل انسان صح الوجه لا خبر بل انما تعجب من تظليل
تظليل التمس الخصة ولذا الامعة للنهي عن تعجب بل من على التنازل بلاسيمة لسان
الحيل انما ينهي عن تعجب بل من بلاه للملازمة القم والبه التخصيص والعلا الشعار
ليس تحت الدرع والشباب فتكون هي الملازمة للبدن يقال زر القمص
اذا شدا زرارده ولحمه اي ابصره بنظر حق والمعج بكسر المعجم ما شده المراء
على راسها **قوله** ومع الاصرار يريد قد ثبت ان المسكامة بالاستعارة
يدعي للرجل مثلا معني الاسدية ولا يعترف اصلا بانه رجل فهو مصر على
انه اسد وعلى الكاراة شي غير الاسد ومع هذا الاصرار **قوله** ان يقال لم
يستعمل الكلمة فيما وضعت له بل يجب ان يقال انما يستعمله فلا يكون اسم الاسد
ح مجاز لغويا بل عقليا بالمعنى الذي عرفت وانما عطف قوله وانه شمس وانه
بالواو اعتمادا على ظهور المراد مما سبق من العطف باو حيث قال واطلاق اسم
الشمس والشمس **قوله** ومدار ترديه الامام هذا مصدر مسمى ومبتدأ جرحا
على هذين الوجهين ليس قوله بارة واخرى طرقا لترديه اذ ليس الترديد محالا
في كل منهما بل سوط للقول المستفاد منه اي يقول بارة انه لعوي واخر
انه عقلي والمراد بهذين الوجهين هو النظر الى كونه مستعملا في غير ما هو له
المتحقق وانظر الى الدعوى المذكورة الاصرار عليها **قوله** لا بالو تعليمها

اي لا يتركه من لا هو التفسير وقال لا يلوك نصحا اي لا يمنعك **قول** لك
 اذا وقفت لما بين وجه كل واحد من القولين شرح في نصره القول الاول اعني
 كونه مجازا لغويا فاستدل الى ان بين اصرار التفسير على ادعاء الاسدية للرجل وبين
 نصبه قرينة دالة على ان البشركم المخصوص مدافعة ظاهرة فادخلت وجه
 التوفيق بينهما كلف ذلك الوجه العطاء عن بين القولين واراك ان الصواب هو
 القول الاول لانه يظهر ذلك الوجه بالاسدية المدعاة للرجل راجعة الى عدم المعيار
 ولا يتك ان لفظ الاسد موضوع للتعريف فقط فاستعار في غير التعاريف لما
 يكون على سبيل المجاز اللغوي وقوله مصدفة على صبغة القول صفة ثالثة لغوية
 ومضاهة مسلمة عند اي عند السمع وانما اعتبر السلم عند لانه منشأ
 ايهام الكافي والمدافعة **قول** على نحو ما اركب متعلق بقوله على ادعاء ان
 افراد جنس الاسد قسمان بطريق التناول والمعنى على ان ندعي ذلك وتكريره
 كائنا على نحو اركاب المبتني هذا الادعاء في عدم نفسه واصحابه قوما من
 الجن بواسطه صدور امور غير مبنية بالمداهمة وفي عدم جازم جنس الطير بسبب
 سرعتها في السرفانة جعل كل واحد من الجن والطيور من معدن واحد **قول** متعارف
 الا ترى انه ليس المعنى على تقدير اداة التنبيه اذ لا يصح ان يقال نحن نقوم
 من الجن في ذي ناس فوق ما هو كظير لها بخصوص الجمال وقوله مستهدا
 حال من فاعل ان مني وادراك صدق عواك والمراد بالخيالات العرفية الغضائية
 التي تقع في النفس خيال مقبولا في العرف بلا تصديق بها وقوله من حكمهم
 بيان للخيالات وبعض النبايات المناسبة لها تلك الدعوى من ان
 الاسد لا يهرب من الذئب في الانسان لا يكون بحيث لا يهاجمه احد
 الرواية في انه ليس بامد يفتح الهمة اي من حكمهم بانه ليس بامد ولذا

الى

الحال في انه ليس بالانسان وانما هو اسد وقد روي انما هو وحده **قول**
 ولكن محل من القول في الحال بناء على تضمن الحكم مع القول **قول** وان
 محصص على ان يتبين ان وجه التوفيق هو بناء على دعوى الاسدية على القسم
 الى المتعارف **قول** ومن البناء على التنوع اي تنوع افراد الشيء الى
 متعارف في غير متعارف فان الاخبار عن النجدة بالضرر بالوجه جميع يدل على ان
 النجدة فمان متعارف كسلام عليك وحياتك الله اي ملكك قال يعقوب
 النجدة لمد معناه الملك في غير متعارف هو الضرر بالوجه جميع من اهل الدنيا
 اذ لا محال لجل الكلام على تشبيه النجدة بالضرر ولم يرد ايضا كتحية منهم
 ضرب وجع واول البيت فدخل قد كلفت خطا بخل وكذا الاخبار بما
 عن العتاب يدل على انه نوعان متعارف وهو محال طلبة الدابة الى مداهمة المودة
 وغير متعارف وهو اعمال السيف وليس المعنى على تقدير اداة التنبيه في عباد
 وتقدير في السيف باطل قطعا واما قوله عوجل الامن اي الله بغير تسليم فان
 حمل على ان تقديره الاسلام من ان الله برفع السلامه على الابدال كان مكنيا
 على ان افراد المال والبشر نوعان متعارف وغير متعارف اذ ليس المعنى
 على قصد التشبيه وتقديره اي يوم لا ينفع الاسلامه كمال وبنين ويجوز ان يحمل
 قوله لا ينفع مال ولا بنون بمعنى لا ينفع شئ فيصيح ابدال السلامه بلا تنوع
 ولكن ايضا ان تنصب السلامه المقصودة بحمل الاستثناء منقطعاً وان لا
 تقديره اصلا ويحمل من اني مضى المحل على معنى لا ينفعان احدا الا اسم
 العذب الذي انفق ماله في سبيل العدل وانما رده على طريق الرضا
قول ومنه قوله وبلدة فضله لاحتمال ان يقال اذ حال المستني منه منها
 ليس مبنيا على التنوع المسلم وجوده بل على التعليق بالجمال كما صرح

في الكثرة في اي انما يكون بها ليس ان كان هذه الاشياء **عشرا** وحل
 الآية السابقة على هذا التعليق مما يراه نظرها يقال بالدارس اي
 احد والعنفور ولد الطيبة وولد البقرة الوحشية والضاد العفس
 لابل البيض نحا لطباضا شئ من شعره واحدا غنيس والثاني عيسا
 فالشاعر جعل افراد الانس من متعارفا وغير متعارف اي رتبة
 وقطعتا ليس بها ليس الالهة الوحوش والابل **قوله** تفارق الدعوى
 الباطلة اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التي لا تطابق الواقع مع ان صاحبها
 يعتقد مطابقتها اذ حشد لا يتصور من صاحبها قصد التاويل فقلنا
 عن نصب القرينة المألوفة عن جوار الكلام على ظاهره و اراد بالكد لا
 يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقتها فانه ايضا لا يخصص تلك
 القرينة فاما ان ذلك المدعى لا ينصبها الا ان الكد المذكور ليس مثل
 ذلك المدعى في البسرة عن قصد التاويل لان مقصوده ترويج ما دل عليه كلامه
 بظاهره ولا يفتح في مقصوده هذا التاويل بل نصب القرينة فلهذا لم يفتي
 منها بان في نصب القرينة واقتصر في الدعوى الباطلة على ذكر البسرة
 لانه اذا كان تبرع التاويل كان عن نصب القرينة شديدا فقد ظهر وجه
 التخصيص في كل واحد من البسرة وفي نصب القرينة لمن كان له قلب
 بيان وصف الاستعارة اراد بوصف الاستعارة حدها قال
 في اول علم الاستدلال الحد وصف الشئ وصفا مساويا **قوله** اما حسابا
 عقليا اي تحقفا حسابا او تحقفا عقليا وقد عرفت معنى التوحي المحض هو ان
 يكون صورة تخبر عنها التوحيد يستعمل الوسم اما كصورة انانية الخلق
 المنية المشبهة بالسبع **قوله** ثم ينقسم كل واحد يعني ان كل واحد من حقيقة

والجمل

والتجسّد الى طبيعة واحتمالية الا ان الاقسام الى صمد من جهة واحدة لا
 الاحتمالية المندرجة في كل منهما قسم واحد في الجوهر ولا اختلاف الا في
 العبارة والاعتبار فلهذا لك قال فلهذا اقسام اربعة ولم يقل خمسة وقد اشار
 الى اتحاد العبارة ايضا **قوله** الاستعارة المصروفة مع الاحتمال المحقق
 فان قلت لماذا لم يعتبر التحقيق والحصل في الاستعارة المكنية عنها اما
 باعتبار المشبه المشترك اما باعتبار المشبه الذي هو على قياس اعتبارهما
 في المصحح بها انما يحسب الصورة او يحسب المعنى قلت لانه لم يوجد في الاقسام
 فيما ورد في استعمال البلاغ من الاستعارات المكنية عنها **قوله** ربما ضمت كلمة
 رتبة اشارة اما الى فلهذا وقع هذا القسم في كلامهم او الى مخالفة لما هو المتعارف
 عنده من رد التبع الى الاستعارة بالكتابة **قوله** وانما اراد بالاصلة ان
 يكون معنى التشبيه داخل في استعارته دخولا اوليا وذلك بان يكون المعنى
 للاصلة المستعار صالحا للموصوفه كالصادر وسائر احوال الاجناس
 الانفعال والصفات المستعملة منها وما في حكمها من اسماء المكان والزمان
 والاداء والحوادث فلا بد خلفها معنى التشبيه لا يتبعها المصداق في الحال
 وما شئت منها واما المتعلقةات بمعانيها كاني الحروف وسياك تحسب
 ذلك في صحت استعاره التبعنة **قوله** وربما تحقفا او رد كلمة التعليل
 لان كثيرا من استعارات خالصة عن التبريد والشرح ومنها رتبة الحروف الى انها
 اما تعتبر ان بعد تمام الاستعارة يبرهنها ولم يذكر الاستعارة الحالية عنها
 لا الى معنيها او لم يشترع شيئا منها باسم على حده ولا حاجة لشيء منها الى
 بيان ذلك قال ومن اقسام الاقسام الى صمد من هذه الانقسامات مما يسهل ان
 كان الانقسامات اربعة اقسام الاستعارة الى المصروفة والمكنية عنها

وانقسام المصريح بها الى الحقيقة والتجسيم والقطعية والاعتقالية
وانقسام الاستعارة الى الاصية والبنية وانقسامها ايضا الى الحرة
والمرشحة **قال** القسم الاول في الاستعارة المصريح بها الحقيقة القطعية
قد مر على سائر الانقسام لانها العزلة في الاستعارة وقد سبق منا غير مرة
وجاء ايراد كلمة في امثال هذه العبارة وقوله اذا وجدت متحول القول
ان يدعى على التوسع في تقديم الطرف على عامل الواقع في خزان وادراك الحقيقة
ما يعم التسمية والحركة فريد وحام مختلفان في الحقيقة الشخصية عن الهوية
المخصوصة ولما لم يكن الامور الوهمية حقيقة لا اختصاصها بماله محض كانت
التجسيمية خارجة عن المذكور واذا اعتبر بنوع الجسم بطريق القطع
الا احتمالية ايضا خارجة عنه **قوله** على وجه التسمية بينهما اي بين
الضعف والا قوي وقوله ان يدعى غير لقوله ي ومنه من الساحة لعدم
في المراد كثيرة في عباراتهم والضمير في افرادهم راجع الى اسم مرسوم الاقوال
وتوصلا لتعليل يدعى وبذلك اشار الى اطلاق اسمه عليه والمطلوب في الحاشي
على وجه التسمية وفاعلا وبانها حالان من المستند يدعى وذلك اشار الى الا
الذكور **قوله** كذا يحل اي المفرد بالذكرة وهو الاسم المشبه عليه اي عليه اي ما سبق
منه الى الفهم والتأويل للذكور هو جعل افراد البشري فبين متعارف ومعارف
والعام في كمين متعلق بانيها ولفظ التماثل صفة لدلالة الافراد
ودلالة القرينة لان كلمة بين الثانية بمعنى فاعامل في الداليتين واخذ
فلا يلزم تعدد العامل في الصفة ووجه التماثل بين الداليتين ان الافراد
بالذكر مع قطع النظر عن القرينة على ان المراد باسم الله مثلا له لم
والقرينة على ان المراد به غير ذلك المثل وانما حصل اعتبارها اهم

الا متباين عن الكذب **قوله** مثال ذلك اي مثال ذكرناه في تفسيره
التي نحن بصدد وقد اكثر من الامثلة روي الزادة التوضيحية وتسمياتها
من الاختلاف فان استعارة منه والمستعار له في الامثلة الثلاثة الاولى
بيان الا ان وجه شبه في المثال الاول عقلي متقد واعني الجرأة والقوة
وفي الثاني سمي متقد واعني الاشراق والاستعداد الملبس وفي الثالث
عقلي واحد اعني كثرة المنفعة والمستعار له في المثال الرابع عقل المستعار
منه حسي ووجه شبه عقلي مركب هو الابداع عن قبول الزيادة والنقصان
قوله فتدعي الاسدية بالنسب عطف على ان يكون لا على ان يكون نفسا
المعنى وقوله فتقول بالنسب عطف على تدعي كبري منه فري التفسير
المتعاطف مع ما في جزاءه واحد للبند الذي هو مثال ذلك **قوله** وان
يكون عندك وجه جميل مع ما عطف عليه اعني تدعي ما خورين مع ما عطف
بها خبرتان لذلك المستند معطوف على الخبر الاول وان وقاما حالان
يدعي **قوله** بعد اجرت العادة اشارة الى ان تشبيه العالم بالبحر لا حاو كثر
فوائد لجزءه وانما حسن البليغ بناء على ما اشترى تشبيه قوله
بحر وان في كونهما حسنة بمرعها فاما لولا انهم التفسير الحسن ذلك
التشبيه الاستحسان الكامل وقد يقال لم يعتبر كون القوافي والقرائيد
كشي واحد لم يحصل هناك معنى مشترك هو وجه تشبيه بين العالم والبحر
المسلك المصمود هو مثله ان تقول رايك بحر اشكال والنقطة اس الفجر
اعني القبان **قوله** ومن الامثلة انما فصله لانه نوع من الاستعارة
التي هو بصدد ما مبني على انزعاس التصادم والحاقه بشبه التناوب
وهذا النوع يخص باسم الاستعارة التهكمية او التمجيدية وله اساليب كثيرة

كثيرة كقولك رات حاتما اي يجيذا وحالدا اي جمانا وسبحان اي دالكا وحي
 وذلك لا ياتي كونه مثالا لما هو فيه اعني كونه جزييا اضافيا وقد تم تحقيق
 استزاج الشبه من نفس التصاد في اخر صياحت الشبهة الا انه انقصناك على
 ذكر الضديين المتشاريين في التصاد وادابهما المتشابهين المتشركين في
 التماثل على الاطلاق وعطف منها التقيضين على الضدين فاراداما الضدين
 ما وراء التقيضين من المتقابلين لكنه اراد بالتصاد منها ايضا في مطلقا
قول ثم ادعا عطف على بوسطه شروع في اعتبار الاستعارة بعد اعتبار
 التشبيه وانما اورد لقطعة ثم لان ادعا كون احد الضدين او المتشابهين
 من جنس الاخر اشد استبعادا من استزاج الشبه من نفس التصاد **قول** تو
 عليه البشارات اي الالامات ربما كانت بمعنى واحد كالمذنب في رات في الاله
 المذكورة بمعنى به ما من برمي وفي الحمام وتيسم وتكلم والاضاوة في ميزان
 اميرنا وكذا قوله بقلته ونسب اسماله وسبي اولاده فان كل واحد من هذه
 الثلاثة قرينة على واحدة الاستعارة البشارة للانداز **قول** وربما كانت
 مربوطا بعضها ببعض كون قرينة واحدة كأنها خاصة مركبة للاستعارة بالتماس
 الى الاستعارة ومعنى تنكفي تنقلب من لغات الاناء اي قلبية والباء
 في بها للتحديد اي تعللها بحسب حاجب والاقران جمع قرن بالكسر وهو
 في الثوب وقوله انظر شروع في بيان تركيب القرينة وحين اراد طرف لما اذا
 مع تقدمه عليه وقد سبق له نظايره وتقريرا بمعية مفرقة حال من معول
 اراد اني استعارة السحاب فان استعارة خيمه سحاب لا بل من المذبح
 انما حئت للبرت به العادة من تشبيه الجواد بالسحاب لخطا الى المتشابه
 قطرة وبالجوا الغياض اي الكثير ماوه والقرينة المركبة في هذا المثال من عدة

معاني في نبوت الصاعقة وكونها من أصل سيفه وقلب حجاب ابابا
 اروس اقوانه ومع هذه القرينة الملية من تلك المعاني لا ينبغي شهوره
 استعاره السحاب للنامل وكانه اورد لتقسيم القرينة الى هذين القسمين
 القسم الاول من الاسام الثمانية للاستعارة لظهور تركيب القرينة في هذا المثال
 هو من قسم الاول من الاستعارة اقسام **قول** ومن الامثلة استعارة
 وصف احد صورتين من النوع اخر من الاستعارة المصريح بها الحقيقة
 القطع لا يكون الامر كما هو وان شئ صورة من صور متعددة وشبه بصورة
 اخرى شئنا وتدعي دخول الصورة الاولى في جنس الصورة الاخرى وبما
 في التشبيه فمطلق على الصورة المشبهة اللفظ المركب الدال على الصورة
 بها فيكون الخروج في مجموع ذلك اللفظ المركب لا في شئ من مفرداته بل يكون
 باقية على حلقها قبل هذا الخروج من كونها حقيقة او مجازا فاذا شبهت مثلا
 صورة تردد البعوض بصورة تردد من قام ليدرب وادخلت الصورة المشبهة
 وقلت اراك انا البعوض تقدم رجلا ونورا اخرى لم يكن في تقدم
 ونورا استعاره بعية ولا في رجلا استعاره صلية او لم يقع بهذا
 الخروج تصرف في هذه الالفاظ بل في باقية على احتياقتها التي كانت عليها
 قبل هذا المتعلق بمجموعها من حيث مجموع واذا عرفت هذا فنقول اراد
 في قوله استعاره وصف احد صورتين اللفظ الدال على الصورة المشبهة
 بها فان الاستعاره موصلة المشبهة باحد خصوصيات الاستعارة المصريح بها
 وانما عبر عنه بالوصف لانه اللفظ كوصف كالتشبيه المعين ولم يقل اسم احد
 صورتين لان المركب استعاره والوصف في قوله الوصف الاخرى
 البيان فكانه قال استعاره لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى

فيكون الاسم في قوله لوصف الاخرى دال على العرصة لا بل الاستعارة ولو ترك
لفظ الوصف في الاخرى لكان اولى واخرى كما يشهد له قوله فليس هو اي صورة
المشبه به اي لفظه واصله الصورة الى المشبه به ببيان كما يدل عليه
قوله فتشبهها بصورة يزود انسان ومبني تقدم رجلا وتخرج اخرى لا تقدم
رجل او مربي نارة وتخرج اخرى فان سببه المزدوج في الدار كذا او منهم من
قال المراد بالرجل المخطو فان المترد ويخطو خطوة الى قدم وخطوة الى خلف
وهذا هو الذي نسميه التمثيل على سبيل الاستعارة دل هذه العبارة بغير حكاية ان
الاستعارة التمثيلية مختصة بما ذكر من استعاره وصف احد صوتين
متردين من امور لوصف الاخرى ولا يخفى على ذي بصيرة ان الصورة
المترعة من امور على ان يلاحظ فيها كل واحد من تلك الامور على حدة حتى
يعتبر منها بالاجزى صورة وخدايش مترعة منها ولا يشبه عليها ان كان
تلك الامور على الوجه المذكور لا يكون الا بالفاظ المذكورة او مفعولة في نظم
الكلام او منسوبة في الارادة فوجب ان يكون كل واحد من طرفي الاستعارة
التمثيلية مركبا كذلك لان كل تشبيه تمثيلي فهو بحيث اذا ركبه التشبيه
الى الاستعارة كان استعارة تمثيلية فان قلت ماذا تقول في قوله تعالى
سلمكم كمثل الذي استوقد ناراً فانه بعد تشبيهها تمثيلاً فلا شك ان التشبيه هو
نقص المماثلين المخصوصة المفصلة فيما تقدم من الايات والمثبه به قضية
الاستوقد المخصوصة المذكورة عقبه وليس شي من ايتين العصبين المخصوصين
معقوباً من لفظي المسلمين الماني المشبه بظاهرة الماني المشبه فذلك المعنى سلمهم
في اظهار اللامان والبطان الكفر الى اخر قصتهم فذلك الالفاظ مفعولة في الارادة
بدل على ذلك ان صاحب الكشاف جوز ان يكون ذلك الالفاظ من التشبيه الموقوف

وجعل في الاشياء البشهيح مطوي على سبيل الاستعارة كما سلف حقيقة
بما لا حرج عليه ولا شك ان الفرق بين الفرق والركب الا بان كل اشياء
في الفرق يعتبر كل واحد منها على انفراد وشبه بانها سببه فيكون
هناك تشبيهات متعددة وفي المركب يعتبر مجموعها من حيث هو و
بمجموع آخر يات فيه فيكون هناك تشبيه واحد ولما كان ذلك الاستعارة في
الفرق منسوبة لاحماله كانت ايضا المركب كذلك فان قلت فليكن
لا يكون الكافي في قوله كمثل الذي استوقد ناراً او كمثل الحار واحد على
حقيقته كما لم يدخل عليه في قوله تعالى ماء انزلناه من السماء قلت نعم ومن
قال انما في الاسان الاولين داخل على المشبه به وذلك في الاخرة فقد توسع
نظرا الى ان المثل مبهم يتبدل بقضية المخصوصة من حيث الذات بخلاف الماء
فانه لا يتبدل بقضية اصلاً **قوله** ولكون الامثال كلها تمثيلات على سبيل
الاستعارة لم يذكر منها قيد فتوال استعمال اعتماداً على ما سبق في آخر
مباحث التشبيه المنبسط وقد تحققت هناك البتة في عدم وجود التغير
التمثيلي والله اعلم **قال** بقسم الله **قوله** تعذر بما اي بعد الصورة
الوهمية المخصصة وانقصتها منسوبة لها اي للصورة المحققة وهذه
الجملة صفة ثالثة لصورة فان محصية صفة الوهمية ومفعولها على صيغة
اسم الفاعل حال المستتر في ان تسمى اي ان تسمى حال افرادك لاسم
المحققة المذكور وتحسن بعضهم جعله على صيغة المفعول حال لا من اسم
صورة ولقد تسامح المقص في بان ما سبق بقوله من كون سببه شعراً
محققاً محققاً لان الظاهر ان حال من سببه المحقق والاعتناء بالادراك
ومعنى قياس نقول مع الميم وضم الهمزة مسوقاً لسير من الرحمة ونقصه

نقول المقيت على فلان اذ ارحمة وتبينها مصدر ان شبهه كانا
 كان النسبة **قوله** قباخذنا نصب عطف على شبهه وما يكون عطف على ما
 يلزمه والجارد المجرور عطف على المحصور حال من يكون الا انها توسطت
 بينه وبين عطفه ومن الباب بيان له وتام عطف على قوام يقال
 فرسه الابد واقرسه اي دق عنقه وهو لفظة **قوله** ثم نطلق بالنصب
 عطف على فتاحه وفي لفظة ثم اشارة الى تراخي رتبة اطلاقك عن
 الموضع في التصوير والاخر **قوله** على سبيل الافراد اي افراد سبيل
 المحقق وان نصنفها عطف على الافراد وقوله ما قوام الكلام المحقق
 فيعمل ولو قال وهو صورة اللسان بترك فظ التصور وكان احسن
 المعنى واوفق لقوله فيما بعد وهو صورة الزمام وانما خرج التثنية في قوله
 الثلاثة التي اوردنا الاستعارة المصح بها التحيلية القطعية حيث قال
 الشبهة بالبيع وشبهه بالكلم والنسبة بالانافة لظن ان الاستعارة
 في الانبار واللسان والزمام لاقى النسبة والحال والحكم يختص المثال
 بالتحيلية ويتضح ايضا قد توجد عند بدون الاستعارة بالكتاية كرسبح
 ح ان يقال هذه الامثلة التي خرج فيها بالثنية لم يوجد تركب التثنية
 انما الذي وجد فيها قوام اطلاق النسبة وانما بها ولسان الحال وزمام الحكم
قوله ورام وطار ولاحاجة في توجيه ذلك الى ما اركبه من اجزاء صورها
 ومحمية تحفة فانه تعصف ظاهرا بل كفيه ما ذهب اليه غيره من ان هذه
 الالفاظ اعني الاطوار والحواس لم تغفل عن معانيها الاصلية حتى تخرج
 الحار المفسر المستعمل في غير ما وضعت له بل هناك تصرف عفا هو انما
 معانيها الاصلية للمور المشبهة بالبيع والمكلم والنام وهذا التصرف

بالكناية

العقل هو المسمى بالاستعارة التحيلية على سبيل الاثر ان اللغوي في الا
 ولهذا فسرنا التحقيقية بحمل الشيء الشيء والتحيلية بحمل الشيء **قوله**
 القسم الثالث **قوله** في كذا كذا ان يكون النسبة المتروكة قد تسامح في حمل
 ان يكون خبر الفقرة في علمي امر وفي تقدم كذا كذا وهو مصدر لان يكون على علمه
 وقد جعل كذا كذا خبر الاول ان يكون خبرا ثانيا وقوله من وجه متعلق بصاح
 لا بالتحقيق ولا بالحمل ايضا اي هو صالح من وجه للحمل على المتحقق تارة ومن وجه
 آخر للحمل على ما لا تحقق لآخر **قوله** ونظيره اي ومثال ما نحن فيه من استعمال
 المصحح بها الاحتمالية قوله زهير صحا القلب اي افاق عيني كرمي سلمي و
 اقصر باطله اي امتنع وعري من عريته تحلية عريانا والصبي اما من قوام
 هو صبي من الصبي بالكسر والعصر والصباء بالفتح والمد والمان من الصبرة
 بمعنى الميل الى الجهل والفتور ومنه التصا والراحد ما ركب من الابل ذكر اكل
 او انني **قوله** مع النفس اي مر بها ومنعها عن التلبس بذلك اي بما كان
 يركبه او ان الصبي معرضا حال من مركب وقوله فقال اعطف على اراد
 ان ينزل وانما اقصص على ذكر المصراع الثاني لانه الدال على الاعراض
 الكلي والمتمثل على الاستعارة المطاوعة والضمير في الاثنا للافرا من الدواجل
 واراد بالركوب كويها وبالانكباب انكبابا كان يركبه او ان الصبي وقوله
 خير بقيت بما بقيت على صفة القيام فهي منها من الافعال الناقصة وقوله
 حروب بيان للنوع والظرف اعني متى وطئت معمول الما دل عليه الكلام اي لعدم
 تعاد الالات في اي نوع فترضة متى وطئت النفس على احتسابه وقوله
 متركب على وطئت ما خرد امع عطف عليه اعني رفع وقطع **قوله** انما
 اي من تلك الالات والادوات والدواجل والعبر بذكر العين الغبار بقيت

عطف على بقية الأقسام الرواحل لذلك لعدم بقائه من الأقسام مع
 لا اله ولا إله طاهر **قوله** حتى قوله أي إذا كان مراده من ما ذكرنا فالله
 حتى يلقى بقوله أفراش الصبي ورواحله بعد استعاره تخيلة وذلك لأن
 المتبادر إلى الفهم تنزيل الأفراس والرواحل منها منزلة آيات المنية
 ومخالبها باني نسبة الصبي بمعنى الصورة أو شبه ما تركب أو أن الصبي أي
 الصغر من التصابي بحجة من جنات السير المحتاجة إلى أفراس ورواحل كالج
 والجماعة فيخرج له صور كالأفراس والرواحل ويطلق عليها أسماء الأمور
 المتخيلة لم إذا عرض عن ذلك التصابي الأعراض الكلي صار كذلك بحجة
 إذا فصيها الوط فاهملت الأقسام فعملت الكلمة **قوله** وان كان أي
 وان كان قوله أفراس الصبي ورواحله يحمل احتمالاً لا يحمل احتمال الأفراس و
 والرواحل استعاره لا مخرجاً أما على كدواغى النفوس وشهواتها و
 وأجسامها كالأموال والحرام والأعداء والى هذه أشار بقوله أو عن أن
 التي فلما تأخر أي تأخر في اتباع النجى والجمالة وجراد بالصفالة
 والبطالة إلا أن الصبي وأول العرو على التقدير يكون الاستعارة هي
 والرواحل حقيقة والبطالة بالكسر عدم استعمالها بالمهمات **قوله** وكذلك
 أي ومثل قول زهير في احتمال التحقيق والتحليل علت كلمة فان الذي طهر
 من لفظ اللباس عند الصبي بما ملهم فيه هو حمل على التخييل بالشيء كونه
 في التأخر يدي لباس قاصد للتأثير صالح فيه فيخرج له صورة كاللباس
 ويطلق عليها أسماء الموصوف لما هو محسوس وإن كان لفظ اللباس يحمل عند
 أن يحمل على الحس وكسب بالاعتبار لما يحيط بالإنسان عند جوعه من
 انتفاع لونه أي تغيره وزماته هيته فيكون من قبيل استعاره المحسوس

هذا وإن خير من الحمل على التخييل البلاغ بلاغة القرآن لأن الجمع أو شبه
 بالموثر القاصد الكامل فما تولاه ناسب أن يخرج له صورة ما يكون له للآخر
 لا صورة اللباس الذي لا مدخل فيه وإنما التحقيق الذي ذكره فانه يحمل
 بحسن إيقاع الالفاظ على اللباس فالأدلي أن يجعل اللباس مستعاراً للامر متحقق
 معقول هو ما يدركه الإنسان من الضرعة الجوع والخوف فذلك الضر من بعض الناس
 ويلازمه كان محيطاً شبه باللباس فاستغفله منه ومن حيث أنه منقوعه
 شبه بطعم المرو والشيخ فوقع عليه الالفاظ المنية عن هذه الاصابة لأن
 بالذاتية يندم الادراك بالامسية من عكس في اللباس شعراً بأن مخرج
 بها وكفى عنها وقد يقال لباس الجوع من باب التشبيه كالجوع الذي إذا تم الجوع
 الذي هو في الاصابة كاللباس أخيراً إذا فهم على كسب الناس تشبیه تقوية
 لمعنى الاصابة **قال** القسم الرابع في الاستعارة بالكناية قد اختلف فيها على أقوال
 الأول ما ذهب إليه الجمهور وهو أن المستعار في مثل قولك اطعموا الغنم تشبیه
 هو اسم التشبيه المكون عنه أعني لفظ البيع مثلاً وما ثبت للتشبيه المذكور أنه
 هو المنية من لوازم التشبيه أي اطعموا كناية عن لفظ البيع وكونه مستعاراً للمنية
 قال في الكشف من إيراد البلاغة ولطائفها أن يكونوا عن ذكر النسي المتعار
 ثم رزوا إليه بذكر شي من روادف فيه هو أنك الرمرة على مكانه أيضاً
 فلا قلت تجل يفر من قرانه وعالم يعرف منه الناس فقد نهت على النجاء
 هو العالم بخروج هذا القول بالصواب الذي لا حل فيه لفظاً ولا معنى أناني ما
 إلى بعضهم وهو أنه قد ضم التشبيه في النفس فلا يصح نسي من أركانه هو
 التشبيه عليه بأن ثبت التشبيه من محض التشبيه فيسمى ذلك التشبيه المستعار
 بالكناية ويحذف عنه لانه لا مناسبة في تسمية استعاره وعلى القولين لفظ الطاهر في المثال

المذكور سابقا على حصة معناه وانما هي المنية استعارة مجازية كما ان الثابت في
المص من ان الاستعارة بالكناية انما هي في لفظ المنية المستعمل في البيع مثلا فانه ادعى
للمنية السبعية في ذلك المثل على اسمها ويرد عليه ان لفظ المنية في المثال المذكور
مستعمل فيما وضع له على سبيل الحقيقة فلا ينبغي في الاستعارة التي هي مجاز
مستعمل في غير ما وضع له والادعاء السبعية للمنية فلا يجري نقلا لان ذلك لا يخرجها
عن كونها موضوعا لفظ المنية معناه كما ان ادعاء الشهادة للنجاة في الاستعارة
المصرح بها لا يجعل موضوعا لفظ الله وبر ما يجاب عن ذلك بان ليس
بجانب عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر مع امر خارج صا حار جاعلة دون العكس
فيكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له ولا يكون لفظ الله ربنا موضع له
وضع له فاعلم ويرد عليه ايضا ما مر من انه ينافيه ما قد صرح به فيما سلف من ان
المستعار هو اسم المنية سواء كان هو المذكور او المتروك وقوله ان تذكر
المشبه الى اخره فليس للمعنى المصير للاستعارة بالكناية ومنه يعلم قطعا ان
الاستعارة بمعنى المستعار هو اسم المنية كما علم ذلك ايضا من تحديد مطلق
الاستعارة السابقة للمصرح بها والمكتنى عنها وقوله انصبا صفة موكلة لقرينة
بعد اضافته نصب اليها وقيل المعنى تنصب القرينة للاستعارة **قوله** ان تنصب
وتضيف بالواو ويروي باو فان نسبة كما في مثل قولك رايت نجارا يفرس
اقرانه والاضافة كما في قولك نجارا المنية وليس الجال وزمان الحكم وانما
وجب ان يطوي في الامثلة تشبيه المضاف اليه وبترك ذكر المشبه ليكون
مثالا للاستعارة المكنية كالان المضاف ايضا مثل الخيلية وفي قوله وهو قولك
الشبيهة بالسبع وهو قولك الشبيهة بالمتكلم متاخر ظاهرا لان ضمير هو راجع الى
المشبه فينبغي ان يقال وهو السبع وهو المتكلم وقد تعال ضمير هو راجع الى ذكر

ولفظه ذلك محمول على معناه المصير **قوله** لا ينفك عن استعارة الخيلية
لان وجه الاستعارة بالكناية بدون الاستعارة الخيلية وذلك لان الاستعارة
المكنية على ما ذكره لا بد لها من ان يشبه شي من اللوازم المساوية للمشبه
وهذه الاشارات لا تصور الا بطريق التخييل واختراع صور ومهمة تشابه تلك
اللوازم وفيه يحجب لان التخييل عند اصحاب كالمشهور انما هي انما تلك اللوازم
بعضها للمنية من غير ان يخرج هناك صور تشابهها ويطبق عليها اعماد فلا يكون
التخييل بالمعنى الذي ذكره لازما للمكنية عند سم والالتجمل لمعنى انما تلك اللوازم
بعضه مستوفى انما ايضا ليس للمكنية عند سم فلا يصح قوله انما عليه مسا
الاصحاب **قوله** وستقف اذا انتهينا الى اخره الفضل يعني به اصل الثاني
الذي هو في الجار على تفضيل منها اي في قرينة الاستعارة بالكناية فانه ذكر هناك
ان قرينتها قد يكون امر مقدر او محيا كاياب المنية وقد تكون امر محققا كاست
الرجح فاعلم من هذا انما المكنية عند عن الخيلية وقد سبق منه انما كاك
الخيلية عن المكنية في نحو محال المنية الشبيهة بالسبع فلا لزوم منها عند
اصلا وانما عند غيرة الخيلية لا ينفك عن المكنية وقد تنفك المكنية
عنها كما في قول تعالى يفضون عهدا من بعد فان العهد منها شبهة بالتخييل
مستعمل في ابطال العهد كما صرح به في الكفا فيكون المعنى استعارة بصرحة
حيث ان ابطال العهد بعض التخييل ثم جعل لفظ المشبه في المنية على سبيل
الاستعارة التصريحية السبعية فهنا استعارة مكنية في العهد وليس معنا
محتملة فان قلت اذا كان المنقضى مستعمرا في ابطال العهد لم يدل على ان
العهد استعارة مكنية قلت بل دل على انك من حيث ان استعارة لا ابطال
انما ساعدت من حيث تسمية العهد بالتخييل فلو لا استعارة العهد بالتخييل

لم يصح استعاره النقص للباطل والضابط في قرينة استعاره بالكناية عنه
 ان يقال ان لم يكن للمشيئة المذكورة تابع بشيء لازم المشبه به كان ذلك اللازم
 اذا ثبت المشبه به باقيا على معناه المحقق وكان انبائه له تابع استعاره
 بحسب ما في اطار المنية وان كان له تابع كذا كان اسم ذلك اللازم مستعارا
 لذلك التابع استعاره تصريحية كالنقص المستعار للباطل العهد وكذا لا فرا
 المستعار لبطل النجاء وقوله وكلا اعتراف المستعار بالانقضاء الناس بالعالم فقد
 ظهر ان الملكية لا تستلزم التجنيد عند عدم اصلا وقد يقال ان ادب قوله لا تنفك
 الاستعاره بحسب ما في الاستعاره بالكناية لا لازم للتجنيد لا تعارفا عند
 وجوبه لصح الحكم ويكون قوله يستفاد اشارة الى ما ذكره في اخر فصل الاستعاره
 ان المحسوس قد توجد بدون الملكية حيث قال ان حرج التجنيد بحسن الملكية اذ اكا
 تابعة للملكية كانيات المنية وقبلها بحسن الحسن البالغ اذا لم يكن تابعها كما في الكلام
 لكن حرج هذا الوجه ان وجود التجنيدية بدون الملكية قد علم ما سبق من تجاها
 المنية المشبهة بالسبع فلا فائدة في هذه الحالة **قوله** كاف في بكت شروع في السؤال
 والجواب التبارك بينهما في اويل فصل الاستعاره فقد رتب السؤال ان مني الاستعاره
 كانت او كنيته على ادعاء المستعار له داخل في جنس المستعار منه دعوى اصرار
 لا شك ان مثل هذا الادعاء ياتي الاعتراف بحقيقة المستعار له بل موجب الجواب
 وقد ذكر المستعار له في الاستعاره الملكية باسم جنسه وهذا اعتراف تام بحقيقة
 فيلزم الجمع بين الحارجية اشارة الى اولى من الاعتراف بها اعترف بانها
 والجواب انما حل باسم المشبه الملكية بالفعل لسماء في التصريح به فان ادعا
 دخول المشبه في جنس المشبه به كانيات في التصريح بكنهه نصب القرينة المانعة عن
 حوجه المشبه به تجنيد بينهما ما جعلنا في التسمية فردا غير متعارف من افراد

المشبه به ورجعنا مع القرينة الى المتعارف منها كذلك سمي ذلك
 اذ ادعاء في الملكية ذكر اسم المشبه به فيها بان جعل اسم المشبه بها
 المشبه به غير متعارف وتترله ممرله اسم المتعارف مراد فانه ادعاء
 فلا يكون التصريح باسم المشبه حين اعترافا بحقيقة فقوله لما قدمت
 متعلق بحسب هو حال من الياف اي كانيات ملكيات جسي في صفة
 وقوله وادعاء انه كذلك مرفوع على الانذار وكذا قوله والاستعاره
 بالكناية وقد تكلف نصها عطفها على ان الاستعاره وهو تعبد
 والوجه في نصها الاعترافا بحقيقة الشيء انه مشبه بالمتعارف ونقد
 لا ترى اعترافا تعسف وقوله كما انما تدق هناك متعلق بقوله ندعي
 منها وقوله بالبرهان العهد اشارة الى طريق التناول اليه كبرياتها
قوله ان يصح انهم بحقيقة واحدة فان المنية اذا دخلت في جنس السبع
 كان سبها موضوعا لذلك الحس كلف السبع الا ان وضع احدهما كذلك الحس
 جميع ووضع الاخر ادعاء فيكون سبها له متعارف كالمترادفين
قال القسم الخامس الاستعاره الاصلية هي ان يكون المستعار اسم جنس
 اراد باسم الجنس اسما والاعلى مفهوم كلي غير متمثل على تعلق معنى بذات
 فيدخل فيه محور جمل من الاعيان وكيفية وعود من المعاني وكخرج
 الصفات واسماء الزمان والمكان والاشياء المشتقة من الافعال
 والاصل في الموصوفة هي الخلق اي الاحساس التي هي مدلولان اسما
 الاحساس المعنى المذكور وذلك لان الحروف والافعال معزلة عن المعنى
 واما الصفات فهي بحسب معنوماتها تنقسم الى وصف بها فحقها ان
 لا توصف وسير عليها اسما من هذا الكلام فالتا صالة الاحساس

في الموصوفية يقتضي اتصالها في كونها مشبهة لما ذكره من النسبة موصوف
 بتمشركه المشبهة والمقصود منها اتصالها في كونها مشبهة بالاسماء
 استغارات اصيلة قلت وصف المشبهة بكونها مشبهة في النسبة يقتضي ملاحظة
 وصف المشبهة بتمشركه النسبة في ذلك الوجه فاصالة الاجناس في الموصوفية تقتضي
 ايضا اتصالها في كونها مشبهة بها **قوله** في المسألة ادعى القول بعدم المعقولة
 يراد السؤال بهذه الاشكالية يحتاج ادعى القول في انجاب الثاني منها
 لموصوف الاول الاول الا انه لما لم يجر تقييده لاداءه الى ضرورة الاول العوالا
 على تضاد مع زيادة توهم انه وصف الاول واما على القول بالاصالة فل
 اورد هذا السؤال لان خلاف الاصل جائز واقع كثيرا **قوله** القسم السادس في
 الاستغارة التبعية هي التي تقع في غير اسماء الاجناس اراد بالاسماء الاجناس
 مع ما ذكره انما لكس الاعلام المتضمنة لنوع وصفية ملحقة باسماء الاجناس لا بالاسماء
 فالاستغارة الواقعة فيها اصلية ايضا وكذا الحال في اسماوات المستغارة
 للمعقولات اذ لم يجعل داخل في اسماء الاجناس المذكورة وانما قرون بالاعمال
 الصفات المشتقة منها لان التبعية في الكل من وجه واحد ولم يذكر اسماء الزمان
 والمكان والالة لانها في حكم الصفات واعاد الكاف في الحروف لان التبعية
 فيها من وجه آخر والتشبيه يعتمد كون النسبة موصوفة بعينه يتضمن ملاحظة
 وصف النسبة كحافزنا فالواقع موصوفا كالافعال والصفات الحروف
 يقع مشبهها به فلا يتصور حرمان الاستغارة فيها اصبارا وانما خرج موصوفه
 المشبهة دون النسبة بناء على ما مر من ان التشبيه الشيء لشيء وصفه
 بتمشركه النسبة في امر ولاشك ان ذلك يلزم وصف النسبة بصفات
 ملاحظة فيتم بقصوده **قوله** وانما المحتمل طائفي في الاعمال والصفات

المسألة

المشتقة منها مصادر في الحروف متعلقات معاينها توضح المقام
 على تحقيق معنى المنسدر في الوقت والفعل وقد بسطنا الكلام فيه في بعض
 رسائلنا فلتكتف منها بإشارة حنية هي ان الناظر في المراد ربما جعلها
 ان يشاهده التصور الصورة المرشمة فيها بحث يستغرق في مشاهدتها
 ولا ينفذ في المرأة قصد اقتلاعه في هذه الحالة ان الحكم على المراد شي
 مع كونها مبصرة قطعاً وربما جعلها منظورة بالذات ملحوظة قصداً فيمكن
 بهذه الحالة الملاحظة من الحكم عليها بما لها من تقاسم جوهرها وصفاً وجهها
 وعلى هذا قياس الخط المذرك بالبصرة فالابتهام مثلاً معنى متعلق بغيره فاد
 لاحظة العقل قصد او بالذات كان معنى مستقلاً بالمفهومية ملحوظاً في ذاتها
 لان الحكم عليه به وهو هذا الاعتبار مدلول لفظ الابتهام او اذا لاحظ العقل
 من حيث انه حال بين السرد وجعله كتمشاهدة حالها في ارتباط احدهما بالآخر
 خرج عن الاستقلال بالمفومية وعن صراحته لان الحكم عليه به وهو هذا الاعتبار
 مدلول لفظ من كونك رت من البصرة فلفظ الابتهام موضوع لمطلق الابتهام
 ولفظ من موضوعه للامتهاد ان المحصورة لا بالادفاعة متعقودة حتى لم
 كونها مشتركة بل بوضع واحد عام كان الواضح قال غنيت لفظ من كمال
 واحد من الابد ان المحصورة ذهبت فاقبل ان الحرف وضع باعتبار معنى عام هو
 نوع النسبة كالابتهام معين بخصوصية النسبة لا يتقبل الا بالنسبة اليه فالحال ان
 متعلق الحرف لا يحصل متعلق لا يحصل فرد من ذلك النوع وهو مدلول الحرف لل
 العقل ولا في الخارج وانما يحصل متعلقه فيتعقل متعلقه فذلك مما قرنا
 وشبهه اذ كان بما قلناه ان ذكر متعلق الحرف انما هو لفظه معناه انما
 حصوله في الذهن بدون متعلقه ومن ثم قبل الحرف يستقل بالمفومية وقيل انما

الحرف يدل على معنى في غيره واما يقال من ان لفظه من مثله موضوعه
لما وضع له لفظ الابداء الا ان الواضع اشترط ذكر المتعلق في دلالة
منه ان دلالة الابداء انما لا يمنع ان يثبت اليه او لا فاما هذا الشرط
ولا دليل عليه سوى التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وهو شرط كالحرف
والاسماء اللازمة للاضافة والفرق بان ذكره في الحروف لتتميم دلالتها وفي
ملك الاسماء لتحصيل غايتها حكم وايضا لمزم ان يكون معنى مكنى صالحا
في نفسه لان حكمه عليه وبه الا انه ليس مفهوما من لفظه فاذا ضم اليه ما يتم له
كان صالحا لذلك ولا يقول من له ادنى معرفة بحال اللغة ان ادنا مفهوم
الفعل كالابداء مثلا فيتمثل على معنى مستقل بالمفهومية هو معنى الابداء
مطلقا وعلى نسبة مخصوصة من حيث انها جارية من طرفها والنعرف حالها
منها احد سماء بالآخر وحال هذه النسبة الداخلية في مفهوم الفعل كحال النسبة
اي دلالات الحرف في عدم الاستقلال بالمفهومية والاحتياج اليها كالمشتق
اليه ومن ثم قيل وضع الافعال لقياس الى ما اعتمد فيها من النسبة ووضع عام
ذكر الفاعل وجوب ذكر الحرف فظهر ان مجموع معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية فلا
يصح ان يقع حكما به فضلا ان يقع موضوعا محكوما عليه ضرورة ان كل واحد
من الحكماء عليه وجب ان يكون ملحوظا بالذات ونقصه حتى يمكن ان تصور
النسبة بينهما ولذا النسبة الداخلية في مفهوم الفعل لا يصلح للمعرفة
واما الحديث المعبر عنه وان كان مستقلا الا انه اعتبر في مفهوم الفعل من حيث
انه منتسب الى الفاعل فلهذا وجب ان الفعل باعتبار الحديث المأخوذ
في مفهومه مستند اذ ما ظاهرا يصح ملاحظة وفي ضمن الفعل حيث ان موضوع
غيره نعم في الحديث من حيث انه مدلول المصدر كلفظ الفعل مثلا يصلح

يكون

يكون موصوفا فثبت ان النسبة باللفظ مثلا واستعماله اسمي من
منه قيل بمعنى ضرب ضربا شديدا او اما الصفات المشتقة من الافعال فهي كذلك
على ذوات مبهمة باعتبار معان متعينة في المقصود منها فقام مثلا معناه
ذات بالقيام وهذه المعنى اذا لاحظ العقل طلب ما يربطه ويحرك عليه
عنده ولذلك كان حتميا ان يقع موصوفا بالصفة وايضا الذوات المبهمة
ليست مشتركة بما يصلح وجه نسبة في الاستعارة فلا يجوز ما ينه في
الصفات الا باعتبار معاني مصادر المتعينة على قياس معرفة في الافعال
واما اسما الزمان في المكان الا ان المشتق من الافعال هي وان كانت على ذوات
متعينة بوجه ما الا ان المقصود ان يفسر منها ايضا معاني مصادر الواقعة فيها
او بها فيكون الاستعارة فيها ايضا متعاطفا ولو اريد التشبيه بالاستعارة كقول
الذوات المتعينة يعبر عنها باحاطة اليه عليها مطابقة فاذا قيل للقبور قد فسد
فقدت الموت يارق لاداء القبور مات كان الرقاد **فوق** فيقع الاستعارة
هناك اي في المصادر ومتعلقات معاني الحروف ثم يري بها اي في
الافعال والصفات والحروف ففي المصادر بعد كما اشترنا اليه ان معانيها كانت
بما معان اخرى واستيعبر للمعاني المتشابهة سماء المتشابهة ما تم اشتقت
منها الافعال والصفات وفي متعلقات معاني الحروف بقدر انها كانت
بما معان اخرى واستيعبر للمعاني المتشابهة سماء المتعلقات ثم يري
التشبيه والاستعارة في الحروف كما سمع **فوق** لان الكلمة اذا سميت
اسما سميته بمعنى الاسم طاعة من الكلمة اذا كان معناه بحيث لا يحكم
وبه سميت اسما اذا كان معناه بحيث لا يصلح لشيء من ذلك سميت حرفا
فلا تسمية والحرف من صفات الكلمة بحسب معانيها لا بحسب خصوصياتها

فإذا اتخذ معنى فكم يتبع وكان احدهما اسما كانت الاخرى اسما ايضا
فلو كان معنى من معنى لفظ الابداء الذي هو اسم صفة كان ايضا اسما
وقس على ذلك حال سائر الحروف وما تفسر بمعانيها **قوله** وانما هي
متعلقات بمعانيها وعرفت ان معنى لفظ الابداء هو الابداء **مطلقا**
وان معنى من ظرواح من الابداء ان المحصورة المعصورة من شيئا معينة
فإذا اراد التعبير عن تلك الابداءات عن غيرها بالابداء المطلق الذي
هو مشترك بينهما ولازم لها تسهلا على المتعلمين فقال معنى من هو
الابداء الفانية اي المساوية او كذا يقال معنى الى الابداء العاية ومعنى الى
العرضة ومعنى في الظرفية ومعنى اللام الاختصاص ومعنى الابداء
الى غير ذلك مما ذكرنا في تفسير معنى الحروف فمراد متعلقات
الحروف هي هذه النسب المطلقة المشتركة من معانيها المحصورة المستلزمة
لكل النسب المتعددة المطلقة والى هذا اشار بقوله اي اذا افادت
هذه الحروف معاني رجعت اي معانيها الى هذه المعاني التي ذكرت
في تفسيرها بجمع استلزام وهو استلزام المعنى للمطلق فظن متعلقا بمعاني
الحروف بمرسها بمعانيها وانما جعلها معر لغتها حيث قال اعني متعلقات
معاني الحروف باعتبار معناها عند تفسيرها نظر الى ان الالفاظ المذكورة عن
التفسير كلفظ الابداء واخواته عبارة عن تلك المتعلقات فبذلك **قوله**
قوله فلا تفسر منقطع على قوله فتعذر الاستغارة هناك ثم تسري فيها
والحق ايضا دلالة الحال لا ينبغي بابقى فظن الناطق بعني ان وجه
من دلالة الحال فظن الناطق هو الضاح المعنى وانما يريد بظن الناطق
في المسببة اعني الدلالة بالايضاح في المسببة اعني النطق وتجعل مساوية محسوبا

في عدد **قوله** وكذا قوله عند ساطع ففسرهم هذا من اللفظية التمهيدية
الفعل وما قاله قوم شعيب بن صالح الصفه فادوا من جواهرهم قلت على اسم
ارادوا بالجله الرتبة السابعة العوى **قوله** وما تخ منه اي ومن قبل الاستغارة
المتعلقة بالصفات من المتضادين فان كان والاعوصفتان مستغارة
تمليح لا حكماء **قوله** وعلى هذا اي وعلى قياس ما ذكر من ان لا تستغارة الفعل
الصفة الا بعد تقدير الاستغارة في مصدرها لا تستغارة الحرف ايضا الا بعد
تقدير الاستغارة في متعلقه **قوله** فاذا اردت استغارة الفعل
تغير معناه بل في ما قرره منها انك اذا قلت مثل خلق الله خلق لعلم
يعبدون او لعلم يتقون لم يكن كالعقل فيه محمول على معنى الجمع الذي
هو الترجي المحصور على الوجه الذي عرفت في معاني الحروف لا استدعاء الترجي
في معنى التبعين بل مستغارة لا رادة المحصورة المتعلق بفعل
الكان من الفعل وركه وكان المعنى الجمع كالعقل مستغارة بالمفهوم
اذا اراد ان يفسر عنه بالترجي كذا معناه الجاري المراد في المثال المذكور
غير مستغارة بالمفهوم واذا اراد ان يفسر عنه بالارادة فلا تصور تشبيه
احد به الاخرين غير المستغارة بالمفهوم بالاخر الا بتجاوز ذلك بان تقدير
تشبيه ارادة الفعل بالكان بالترجي من الترجي منه في ان متعلق كل منهما محتمل
من اودام واجام مع رجحان بالادام ثم يدخل المشبه في نفس المشبه
به مبالغة حتى فانه صار لفظ الترجي مستغارة الارادة وقد تقرر لك
الارادة المحصورة بمسألة ذلك الترجي المحصور فستغارة لفظه كلفعل
ولما كان استغارة لفظ الارادة تعالى منه غيا واعد الاعتزال او ردها وطوبى
وما يما هو بسط الكلام للتميز ثم ذكر المقصود واقفي فيه كلامه ايضا

مثل ان ينفي على اصول العدل لم تعرض له كالتوحيد لان مقصوده منسالم متوقف
 على اصوله وتعالى وقد مر صفتان حكيم وقوله ان يكون اي عن ان يكون قد نتاج
 فيه ان الفعلان وقوله ما خلق الله انسان خيرا لان الصانع وما اوقعه فلما قدم
 انظر في توسعا على عالم كان العاطف داخل على في الظاهر واودع عطف
 على كرم مضادة الفعل كحكي الشهوة والمخفرة انه يصرف الانسان على العمل
 عليه حتى نار عنه اي الانسان ابدى الدواعي النفسانية من الشهوة والنفرة و
 التصوارف العقلية فوقف تلك الايدي بالانسان حيث الحيرة حاصله
 لا تقدم اي لا تقدم للانسان عن موقف الحيرة ولا تخرجه عنه والمقصود
 تأكيد حيرة ونسبها وقوله بحكم الحيرة حال من صممه بمرور في مشدداو مخففا
 وما لا يورثه ثانيا في مفعول كحل **قوله** والابح العقل الى مقرر ومبين لعدم ابرائه
 الا القنادر والاخلص بها كاجاني ذلك المقام مولد لما قبله **قوله** وانما فعل
 ذلك اي اقامه في ورطه الحيرة وقسمه الاحسان بالكاف لا سيما الى ذلك
 العظيم والتمتع واللام في التمكن متعلق بالكلف وقوله ما لا يحسن فعله
 حقه الله اشارة الى ما ذهبت المعقولة اليه من ان التفضل بالنعمة العظيمة
 المقية حازرون التفضل بالعظيم فلا بد من الكلف ليكتسبوا اختيارهم
 استحقاق الثواب الذي هو متوقع دائما مفعولة بالعظيم خالصة عن شوب
 كل متعص حتى الامتنان **قوله** من التعظيم اي من حصول التعظيم العظيم
 للدوام كائنا في ضمن التمتع بالاعين رتبة لا اذن سمحت ولا خطر على
 بال احد من انواع الشهوات المستلبة والمشتورج الرواية وخطر
 على قلب بشر وخصه صفة مفعول بالنسبة والتخفيف ايضا وقعت حالا
 من ما لا يخلو من انواع الشهوات **قوله** فيكتسب عطف على التمكن

والمستر

والمسترفه لالسان والبارز لما لا يحسن فعله **قوله** لا بالغير معطوف
 ما دل عليه ان شاء اعني بالاختيار ولد لا كاي ولان تعرض من الكلف
 هو ان يمكن بالاختيار وقوله يمكن مراد امر كما او مراد احوال متد علم
 في ذلك اي فيما اراد منه اعني اختياره لما يتم له ملك السعادة جمع
 عليه اي اعذاره التي من شأنه ان يمكن بها فانه تعالى ضابط على
 ونقلية ووعده واعد والطف بالاحصى فلم ينق للكلف عدا صلا او
 حاله في رجحان اختياره للطاعة مع تمكنه من النعمة كالحال المرحي منه
 في رجحان اختياره لما يترجى منه مع تمكنه مع خلافه وصار ارادة تعالى
 اياه واتقاده منه بمنزلة الترتي على ما حققته **قوله** فكتسب عطف على ان يتي وكان
 الظاهر ان يقول فكتسب حال الفد المكن بحال المرحي على صفة المفعول لان
 منها هو المعنى الجاري لكلمة فعل الذي يعبر عنه بالامادة وهو حال قائم باليد
 متعلق بالكلف والمشتبه به هو معناه الحقيق الذي يعبر عنه بالترجي وهو حال
 قائم بالترجي متعلق بالترجي منه الا انه عدل عن ذلك الظاهر رعاية للادب
 في ترك الصريح بتشبيهه تعالى بحال غيره اعني الترتي وذلك تشبيه حال الكلف
 بحال المرحي على صفة المفعول ووصف خلاصتها بما يدل على ان وجهه من
 وهو ان خلاصتها مخير من الفعل وان لا يفعل اذ لا يشبه ان يظهر من التشبيه
 المذكور وجه ذلك التشبيه المقصود ووجهه اعني تشبيه ارادة تعالى بالترجي
 في ان كل متعلق بكل واحد منهما مخير من الفعل وان الفعل مع رجحان ما يحب
 الفعل كما استبرأه فوالعالم الذات اشارة الى مذهبه المقصود
 ان يقول العلم بما في حقيق الترتي اذ لا يتصور الا من لا يعلم حال الامور المستقلة
قوله وعليه اي على ما ذكر من كون العمل مستعارا للمعنى الارادة قول ب النقرة

علام الغيوب فان قوله لعلم تقوى حال من على حلتها على تلك الاستعارة
وجعل حالها من هو لا يستحق لعل على حصة التبرجى اي جعله راجع للتقوى
سببه اذ لا معنى له في رجاها العباد ما يتقوا عليهم عبي التقوى وايضا
يجب ان جعلها حالاً مقدره لان رجاها هم انما يحدث بعد كمال العقل و
السكران وكذا القاعدة في جعلها حالاً من على عباد اي عباد راجع
ان يلقوا على رجاها العباد اعني التقوى ووقع في عباراتهم ان معنى لعلمكم
تقوى انكم تقوى فتوهم بعضهم ان لعل منها بمعنى كى وليس في بل اذ كرو
بيان للمعنى الى اصل كنهه ربط لعل بما قبله بعد الاستعارة التي هي
هذا وقد تجال بعضهم من عبارة الكتاب ان الاستعارة المذكورة في
لعل تشبه في معنى ذلك جو اجتماع السبعة والتشابه في التحليل فاجد
اذة ص المص في ص كلامه بان المشبه والمستعار منه اصاله هو معنى
البرجى واعلم من ذلك مع ما في كلامه ان المشبه والمستعار له هو الارادة
برى التشبيه والاستعارة فيما بين معنى لعل حقيقة ومعناه المرائى
على الحقيقة ولا شك ان كل واحد من البرجى والارادة والعينه المعنى والمجاز
لكل لعل معنى مفرد كعنه الانسان والاسد فلا يكون شي من طرفي استعارة
لعل صورة من صورة من هو فلا يكون استعارة تشبيهية لا حصراً فيما بين
صورتين من عتبت من موردة على ما هو دعوى كون استعارة لعل
تشبيهية ناشئة من سوء الفهم والقصور في دقائق الصناعة ورجاء
قواعد وكذا الحال في استعارات سائر لغات كاللام وفي على وغيره
فان معاني الحروف ومتعلقات معانيها كلها معان مفردة بل اشتباه
على ذي مسكة بل الحال في استعارات الافعال والصفات ايضا كذلك فان

مصادر

مصادر ومعاني مفردة قطعاً ولعلك تشبهني الان من حيث كسب ووصف لما نحن
فنقول ما بعد العصبية لاراد بالمفرد في طرفي التشبيه وجهه لا يكون له حراً
فان الانسان في تشبهه بالاسد في الشجاعة تشبيه مفرد بمفرد في معنى واحد بل
يراد بالمفرد ما دل عليه لفظ مفرد لا بد له من معنى واحد وهذا لا يشك فيه من
راد في حرة بعلم البيان في حينه يكون التبرجى والعصبية والطرفية والاستعارة
والابتداء والانتها ونظائر ما معان مفردة وكذا احكامها الخاصة التي
هي دلالات الحروف المشهورة وكذا الحال في الضرب والقيل والجمع وسائر
المصادر فادخرى فيها استعارة تبعية كالاستعارة من معنى مفرد الى صورة
منزعة من موردة فلا يكون لك الاستعارة تشبيهية وادخرى ذلك
فاعلم ان قوله تعالى اوليك على يدى من هم يحمل وجوه ثلثة ان تشبه الهدي
بالمركب في الاتصال الى المقصد فنشأ عن بعض لوارده وهو ان الهدي على
الاستعارة بالكنية وهو الذي اختاره السكاكي حيث استعاره في
الى الملكة **قوله** ان تشبه تلك المتقين بالهدي باعتداء الراكب على مركوبه
التمكين والاستقرار ثم استعار كلمة على منها على الطريقة التي قد تباين في لعل
فيكون استعارة تبعية ان تشبه صورة من صورة من السعى والهدي بمسكة
تباين استقرار الصورة من صورة من الراكب والمركوب واعتداءه عليه تمكينا
منه وعلى هذا جميع ان يكون في جميع الالفاظ الدالة على الصورة التباينية
وراد بها الصورة الاولى فيكون مجموع تلك الالفاظ استعارات تشبيهية
ولا يكون في شئ من مفردات ذلك المجموع تصرف عكس من الاستعارة
بل يكون في ما فيه على حالها كما اعترفوا لهم في تقدم رجاها وتوخر اخرى فلا
استعارة حينه في كلمة على حتى تكون تبعية كالا استعارة تبعية في تقدم

حرة على ص

مثلا الاله اقصر من تلك الالفاظ ذكر كلمة على لان الالفاظ هي الصورة
 المستعارة من اركب المركوب واستقراره عليه فبدل المعونة والاحوال
 على ان سائر الالفاظ الدالة على سائر اجزاء هذه الصورة منونة في الارادة فيكون
 في علم المفسر كاعرفه فيما سلف ولا مبالغ في حال استعارة كلمة على وهذا
 من هذه الصورة لان هذه الصورة ليست بمعنى على ولا معلقا بها فيكون
 مستعار من سائرها وكذا نقول حتم الله على قلوبهم ان يفقهوا الشبهة فلو تم
 بشيء محتمل في استعارة لودستى منها وجعل انبات الحتم لها تشبها على ذلك
 كان من قبيل الاستعارة بالكناية وان حمل على ان الشبهة فيه هو المعنى المصدق
 المحتمل للشبهة احدث حاله في قلوبهم مانعه عن نفوذ الحق فيها كان طاق
 التشبيه في نفوسهم والاعتناء به في حق التشبيه في صورته من غير تشبيه
 والحتم الوارد عليه ومعناه صاحب من الانتفاع به والشبهة صورة منزع
 من القلب والحاكم الحادثة ومعناها صاحبها ان يتفهم به في الامور الدينية
 فلهذا كان التشبيه مركبا من نفوس من مورعته وكانت الاستعارة
 تشبكية والمستعار مجموع الالفاظ الدالة على الصورة المشبهة بها الاله
 اقصر منها على لفظ الحتم الدال على هو العدة في هذه الصورة فلا يكون
 اذن في ضم استعارة تبعية من فوائده الانتصار حوار الحمل تارة على التبعية
 واخرى على التنبؤية وقد ذكر في الكتاب هذا الوجهان وسمى اولها استعارة
 والتبعية ثانياً واما الاستعارة ما كان في المفرد والتبعية ما كان على
 سبيل الاستعارة في المركب واذا تحققت ما اوحيناه لك فاحد من
 الثانيين ما يشبه في الحال من الحروف والافعال واخر من الوجوه المدورة
 ما كان تشبها في المقام اذ دخل في تحصيل المرام كن من على بصره ولا يتبع هو

الذين

الذين اذ سمعوا اعدوا او اذ افكروا اجنطوا **قوله** قدرت الاستعارة في
 معنى الغرض تلخص افهده في الالام انها موضوعة لغرضية ما بعد ما قبلها
 اعني الغرضية الموضوعية المتعلقة بها فاذا قلت احسن اليه ليؤديه لم يكن الالام
 باقية في معنى الاحتياج لاستحار كون الاله اذ غرضنا للعباد من اجل حسن
 استعاره للترتيب الموضوع الذي بين الاله والاحسان فمعنا الجاري المراد
 سببا كعنا المحتج في عدم الاستقلال بالموضوعية فلا تصور حرمان التشبيه
 الاستعارة منها اضراره وانما بل لا يكون لانه ان شئبه اول ترتب
 مطلوب من العمل عليه الغرضية في مطلق الترتيب وبذلك الشبهة في حتم التشبيه
 حتى كان صار لفظ الغرضية مستعار الترتيب ليس مطلوباً وغرضاً كذلك
 يصير الترتيب الموضوع الذي هو الاله اعلى الاحسان بمسألة الغرضية الموضوعية
 الالام منها ذلك الترتيب على قياس غرضه في استعارة لعل فتشبهه
 بترتيب وجوده من امر من مطلوب بالاول منها الثاني اي تشبهه الغرضية
 التي هي المطلوبة الثاني بالاول في الترتيب الاله تسامح في العبارة **قوله**
 ومن ذلك قوله على كلمة فالنقطة الالهوية وذلك لانه استعارة الالام من
 الغرضية لترتيب العداوة والحزن على الالفاظ **قوله** وقد ظهر ما نحن فيه اي من
 جريان الاستعارة في الحرف تبعاً وفي اسم الاجناس اضراره مع ما علم
 حوار جريان التسمك والتمسك في التبعية والاضحية معا وانما كان حوله ربما
 ان تعد استعاره سببية من حيث انها استعارة للتبعية الترتيبية لعل
 سببية وقد ذكر في قسم التحويلات الموعود في ما ذهب اليه الاخفش من كون
 اسماء اشياء لازم حروف الجر عنه وهو التبعية ولكونه في مقابلة كم وعلى يد
 فالجاء عند ان تعد استعاره سببية لا تبعية **قوله** علم ان مدارك الاستعارة

المتبعة في الفعل والمفصل بها انما قصد الاستعارة لبعثه كونهما في الالفاظ
 بها من الصفات لان قرينة البعثة في الحروف غير مضبوطة وقاله اقرنتها على
 ان نسبة الفعل ما عطف عليه لان نسبة البعثة في قوله في قوله في قوله
 القرينة غير كافية في ذلك فقلت زيدا اذا كان جيا حاضرا اي ضرا شديدا او
 الى المفعول الاول طلاق الاول على الثاني الى الخمس متعاقبة بقوله والى الثاني واول
 بيت ابن العبر جمع الى الثاني امام اي جمع لنا العدل والاضاف والرفعة
 في امام قتل الخيل اي ارادوا فسادا واحيا الحاج اي عسى به وابداه فنية كل
 واحد من هذين الفعلين الى مفعوليه قرينة الاستعارة **قوله** صبحنا البيت
 من زهير اي وضعنا مكان الصبح وهو ما يشرب بالفرجة يقال صبحنا
 والفرجة المصيلة المنسوبة الى فرج من حارة من غلبة من اللبن والاول من اخوه
 المرتفات النبوة المجردة المدقة قرينة الاستعارة ايقاع الصبح على المفعول
 الثاني اعني المرتفات وتعلم البيت البارزوي ارومتها دورها اي الملك
 اصحاب اهل الزوجة اصحاب المرتفات وبيت القطامي هكذا انقرضتم
 نقدر بهما كان خياط عليهم كل ذرا واستعار القرى لا يصلح الاسنة اليهم واعلم
 فيهم والقرينة ايقاع القرى على الدباب وبيت الطعنان المنسوبة الى انهم
 وهو الفاظ من الاسر او هي الاسر انفسها بان يجعل الباء للبالغة كما في اوجه
 واخرى ووداري نقداي يعطع والاراد من يصنع الدروع من الرزق
 الرزق وهو احوال الخلق بعضها في بعض قوله او الى الجور اي الى الثاني الجور
 في تشبيه مستعار للانداد والقرينة النسبة الى قوله بعد انهم **قوله** او الى الخس
 يعني به الاكثر فان اسناد القرى الى الرباح يدل على انه مستعار لمعناها
 شيئا وكذا يدل عليه ايقاعه على المفعول الاول احيى اي الرضا وابقا

على

على المفعول الثاني اعني الاقطار والخرن بلاد العرب وهو في الاصل الماعل من الارض
 وحريرة حال من الرضا حال ازهر النبات اذا طهر واداسري طرف لتقري
 وفي الاضغان متعلق بسري وقد يقال صفة السري هو السبر بالليل قبل طلوعه
 من اسناده الى النوع وتعليقه بالاجنان على انه مستعار لمجرد الحصول في العمل
 وعلى هذا كان لفظ الجمع محولا على حصصه لان نسبة الى الجور قرينة للاستعارة
 ههنا ايضا وفساده ظاهر اذا لم تحذف على ذي فطانه ان معنى قوله او الى الخس
 اليه يكون قرينة لاستعاره واحد للاستعارات متعددة اذ قد علم ذلك
 هذا ما توهم من ان قوله الاجبان متعلق في المعنى بالفعلين على السارح وان جعل
 معناه بحسب التعليل **قوله** في هذا الفصل يعينه في قسم الاستعارة البعثة **قوله**
 انهم جعلوا ابريدانه يمكن ان يحكم بانفساء الاستعارة البعثة بالكتابة ويجعل ما يتوهم
 انه منها اخلافا في الاستعارة بالكتابة ردوا للصبط بتقبل الاقسام فاورده
 من الاستعارة البعثة في الاعمال وبين كيفية ردها الى الاستعارة الممكنة
 بان قلت فحبل قرينة البعثة استعارة بالكتابة وجعل البعثة قرينة لتلك الممكنة
 وهذه الفلت ظاهرا للخرمان فبادره وكذا في قوله فسرهم بعد انهم بان جعل
 العذار الائم استعارة بالكتابة عن النعم المقيم على طريقة الحكم ويجعل البعثة
 اليه قرينة لها وكذا في مثل قوله ليكون لهم عدوا خريانا بان جعل العداوة
 والخرن استعارة بالكتابة عن المعلة الغاية التقاط كالجثة والبيتى وجعل
 ادخال الام قرينة لتلك الاستعارة وكذا في مثل قوله اصلحت في حروف
 النخل بان جعل الحروف استعارة بالكتابة عن الظروف ويجعل ادخالها
 قرينة في عليها قرينة لها واما مثل قوله لعلكم تتقون فلا تصور قرينة
 لان القرينة هناك استعارة بالكتابة على تعالي بل جعل الاشارة استعارة بالكتابة

بكل جعل الوداد

عن الجرح وجعل لكل قرينة وكذا الاقرب ربما يود الدين لان القرينة
فيه مناسبة فالحال كقوله الوداد اكثر استعاره بالكتابة بالعلمة
بكلما بالكتاب ويجعل في كل قرينة لها وكان حق العبارة ان
بحرف الشرط ذكر رب قرينة لها في قوله ولو انهم جعلوا ويقولون
البحر اسدارة وجعلوا ايضا الله ميات استعاره ليكونا
على جعلوا داخلين في كيفية الرد بالعلمة ومرتبة ذلك الشرط الذي
خواه قوله كان اقرب الصبط **قوله** فتدبره تدبراً فترى ان
الشيعة الى المكينة فردود ما ذكره بعض الفضلاء من انه قد يكون التشبيه
في مصدر الفعل مثلاً هو المقصود الاهلي والواجب الجلي ويكون التشبيه في
متعلاتيه تابعاً لمقصود الغرض فيكون الاستعارة هناك
بعبارة لا مكينة كما في قوله تفرى الرياح رياض الخزن فان التشبيه من هو
الرياح عليها وبجركها لا زارة ما خرج كما هو جلياً لها وما فيها وبين العري
تشبيه من في نفسه وليس التشبيه ابتداء من الرياح او المصنف ولا
من الرضا والصف ولا من الايقاظ والطعام نعم لاحظ التشبيه
من هذه الامور حاله ذلك التشبيه فلا يصح مثله والتسوية الى المكينة وقد
يكون الامر بالعكس كما في مقصود محمد الله فان تشبيه العهد بالجل محمول
مستفيض تشبيه ابطال العهد محمول مع التشبيه الاول ففي مثل
الاكتفاء بالمكينة والتسوية وقد يكون قرين التشبيه مصدر الفعل
متعلقه على السوية وزاجياً كل من التشبيه المكينة كما في قوله انطق
استعاره بكه واسرار عليه نصح فيما يوردانه اذ جعل الحال استعاره
بالكتابة كان قرينتها يعني لطف امه ميباً ومن المعلوم ان العلامه بين

ذلك

ذلك الامر الوهمي وبين المطلق الحقيقي ليست الا المتشابهة في القول
يشتبه استعاره المصريح بها في الفعل ولا يتصور ذلك الاتباع لمصدر
فلم يتبين له مراده وقد يجاب عن هذا بان مقصوده بتسوية التشبيه
بالكتابة وليس شئ لان الاقرب الى اللفظ انما يحصل في التسوية
لا يتقيد بها الا ترى كيف يسهل التشبيه بالكتابة في ضبط اقسام الحجاز
على رايه كما استعمل هناك المجاز العكس **قوله** قد عرفت ان بعضهم يخلطون
العبارة هذا الحد تناول العبارة المفردة والمركبة فيندرج فيه الاستعارة
التشبيهية والاستعارة في الالفاظ المفردة وقوله على هيئة النقل للامانة يخرج
ما استعمل في غير ما وصفت له في فصل اللغة اذا كان استعمالها فيه موضع آخر
كالصلح في الامانة المحصورة يخرج المجاز المرسل ايضا اذ لا امانة فيه لان
المقصود بها جعل ما غار الموضوع تحت يقوم مقامه باسما مثله ما خاله
في حبه ما تامل من التسمية يخرج الكتاب على الحد ايضا اذ ليس
فيها امانة بهذا المعنى فلا حاجة اذن الى ما مر من المصنف لقوله ولا اريد
على المعاني من وجوب تشبيه الغير بالنسبة الى نوع الحقيقة يخرج عن الحد مثل
لفظ الصلح مستعملاً في معناه الشرعي بوضوح ومن وجوب اعتبار القرينة
المانعة اخراج الكتاب واما تشبيه الوضع بالخير فقد عرفت انه مستعمل في
في هذه الامور واشتهر ان الاستعارة المكينة على راي مولانا داخل في عموم
لان سجع المذكور بطريق الكتاب في اطار المشبه قد علف على غير ما وضع له
الحج واما حد اكثر للاستعارة المصريح بحمل الشئ الذي لا اجل المبالغة في
التشبيه فقد اورد عليه نحو السد من ميات التي حذفت في الاداء
واورد ايضا على حد من التشبيه بحمل الشئ الذي لا اجل المبالغة في التشبيه

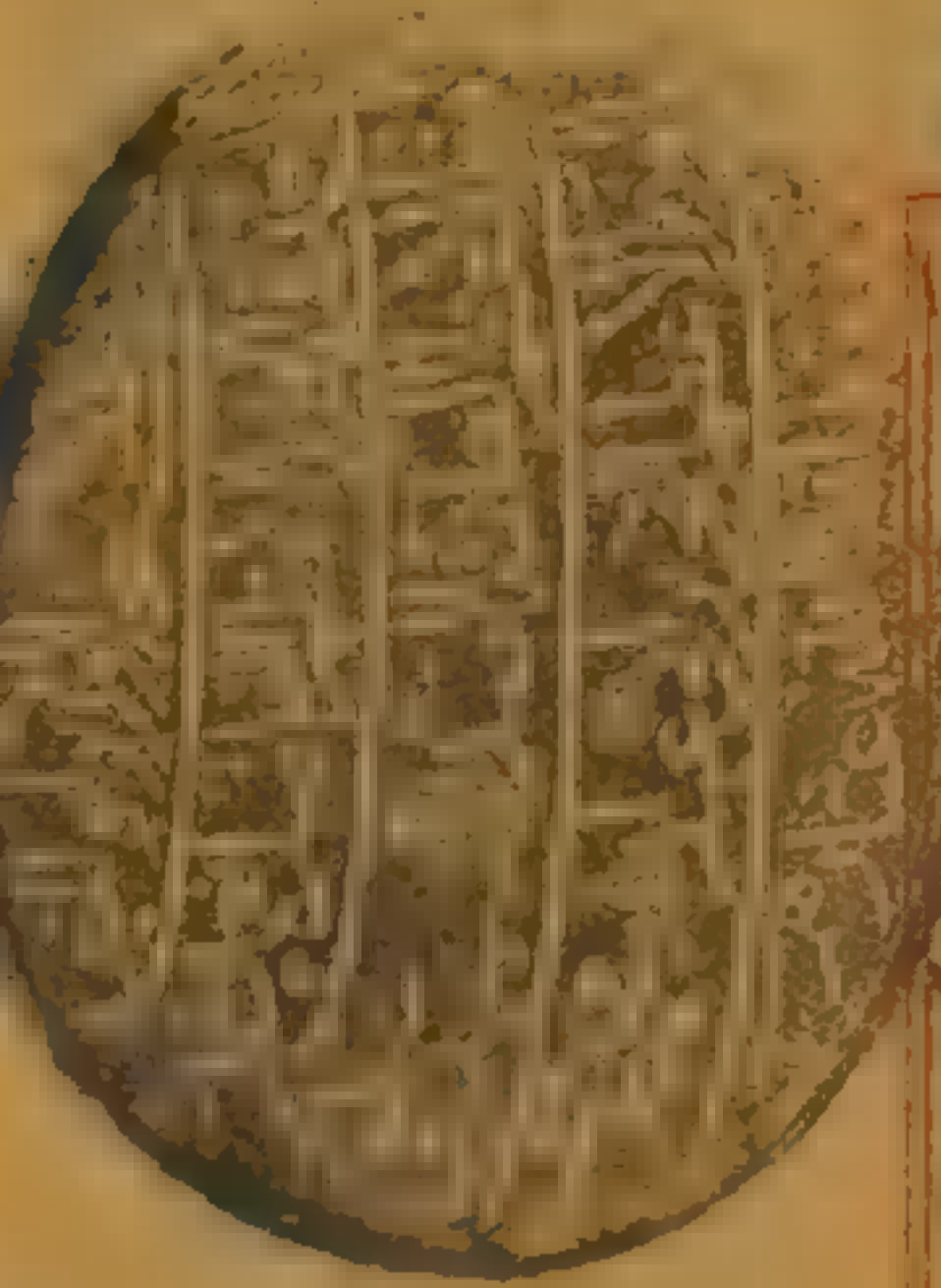
رتساو الحسنة التي لا يكون تابعه للمكانة كقولك اطعم المنة الشهية بالسبع و
 الماء الكلام اذا لم يقصد تشبيه الكلام سمي له ماء وانما رزق اعلمهم ان
 لو عدوا مثل ذلك الحسنة واما اعتراض بان هذا الحد ليس فيه جارها
 اللفظ في غير الموضوع فاما يتجه عليهم اذ ادبوا في الحسنة الى اعتراض
 الصورة الوهمية لكنه من محرمات السكاكي فظهر ان قوله ولا ريب على الحكاية
 ليس فيه مزيد فائدة **قد** العلم السامع والقسم الناعم اعلم من بين
 القسمين انهما عينا في استعارة وخلق وشاركتا في انهما كراهما
 احد طرفي الاستعارة وقد يقال ان في قولك علم ان الاستعارة كقولك عدي سدا
 انشعارا بانها كرايان في الاستعارة المصحح بها دوى المكسب عنها كقولك للصوت
 كما سمعوه ان ياراد في المكسب على قرنتها اغني اثبات لازم واحد بعد شيا
 لها ونية بذكر العقبة والحق على ان اعتبار التجرد والترشح انما يكون بعد تمام
 الاستعارة فلا بد من المصحح المجزئ او لا قرنته المكسب عنها شيا فقولك
 رابت كرا سكاك وشت اطعم المنة استعارة مطلق لا تجزئة ولا مرجح
 وكأنه في الصغار نظر الى تعدد مواد الاستعارة والافان صوة الوجه كانه
قد اذ عرفت بذلك ما ذكرنا او باحد الاثرين من المذكورين
 عرفت بصحاحات اراد بصحاحات طرأ له الا انه خصص العبارة عما اذا
 على ما سبق وقد يوسم ان قوله بل انما للمستعار من صوة المعطوف عليه
 بالتأويل كانه قبل ومني عقت واحد منهما طرأ وشارت بالسكنج في
 الموضوعين هو الرواية المعول عليها واذا عرفت ان الحاصل فيهما وكل
 منها قرنته للاستعارة وما عداها محرمات المتألفين الاولين شرح في الكلام
 ويجوز ان يحمل القرية الحالية فيصح ما عرفت بالتمهله في ومنتت وحاوت

بالحجم

بالحجم والشوكه ندع الياس والحد السدا يقال هو ساك السدا سالي
 بالسدا على الحد وقد تحذف الياء وحري للاعراب على الكاف والضم
 المصقوع والعصب السيف القاطع وقوله ما اكثر علومه من قسيل تغزغ النظام
 في الظاهر وقد جعل من قسيل الصقيل بقدر القول وقوله لا يزال يتكلم
 صفة ثانية لغيره وقد سكاك جعل من تغزغ الكلام والظفر الكسر واللبدة
 بالكسر الشعر المتركت من كنفه اليد والبراش السباع كالاصابع
 للانسان والمخالب اطعم البراش والبرش صوت الاسد صدره وجر
 واخر الى ممتد مرتفع حده ثم الامواج ضرب بعضها بقضا يقال عاض
 الماء على غاري الاصول فاض الماء فيضا اي كثر حتى سال **قد** بل الكوف
 المعبر نحو احد انما شئنا على الصوة الوجهة كانه كما انشأ اليه واما عا
 لكونه الاصل ظاهر المصدر **قد** كيف كان اي سواء كان وضعا كوما
 كما مر او حالا كقولك شاورت في ذلك الاسد شاكسا سدا او فعلا مسندا
 اليه كقولك امثلا ذلك البحر دررا او موقعا عليه كقولك قد طار الدود ذلك
 البحر زواهر القوائد وعلم ان ترشح الاستعارة ما في على حنقه فلا يعتبر
 فيه تشبيه ولا اتحاد وكذا قال صاحب اللسان في قوله تعالى وعصموا
 بحبل اللين جميعا انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعدد وانه صام استعارة
 للوقوف بالعدد او ترشح الاستعارة الحبل بما يشبهه فادفع الترشح في كلا الاستعارة
 هذا وقد عترض على السكاكي بما به لما اعتبر في نحو اطعم المنة صورا وهمية
 تشبهه بالاطعام لانه ان فتر شئها في ترشح الاستعارة لان كل واحد
 من الاستعارة المختلفة والترشح قد ابيات بعض لوازم التشبيه لا فرق
 بينهما الا بالاعتبار المشبه في التخييل لفظ الموضوع له وفي الترشح

الموضوع المنسب به وذلك لا يجري فرقا منه بيا وجيب ان الارام في الحقيقة
 قد افترق لفظ لا ملامه بحسب الظاهر فاصح الى انهم امر ممكن بحسب في
 الترتيب قد افترق لفظ بلا ملامه فاصح فيه الى ذلك فهذا القدر من العلم
 كاف في هذا ذهب اليه **قوله** ومبني الترتيب على تناسلي التشبيه كون الترتيب
 على تناسلي التشبيه لينا في اجتماع مع الترتيب المبني على ذكره لحوار ان
 التشبيه في بعض الصفات قد يعرض **قوله** بناءك على القلو المكاني اي مبنياك
 عليه فهو مقول يستلزم جازان يكون مصدرا له والمقول به متروكا ونصحه
 استعار الصعود من الارتفاع المكاني لعلو المرتبة في مدارج المعاني ثم هي عليه استنى
 على الارتفاع المكاني وهو ان يطن الجول ان له حاجة في السما وخضوع الطن الجول
 لان الذي في كفي عليه حاله فيطن ان له حاجة في السما وما غيره فهو يعلم ان الذي
 اعناه عما سواه فلا حاجة له في شئ اصلا فلا يطن به ذلك الطن واللام في الطن
 لام الابداء دخلت على الذي يتقد رقد وبروي بطن واذا اراد السبعة
 التي في تصعد الى المكينة قبل تقد الكلام ويصعد المكارم فيجمل المكارم
 استعاره بالكناية عن الامكنة المتعددة ونسبة الصعود اليها قرينة لاستعارتها
 وبنو نوح قوم اشراف كانوا بعد ادم هرين في علم النجوم وعلم مصدر علم
 لم ياهم بالحساب الجالس عليهم بالنجوم واحكامها مستند الى الحس السداسي
 فيما بين المجن بل الى مشاهد السما وما سما من النجوم وما طما من الحركات و
 الخواص والاحكام فلا استعارة في قوله سمو اي صعود او صعدت على
 على الى الب اي سامين صاعدين واثبات في قوله ترق في المكينات الصبا
 اي التي يصعد الوصول اليها متعلقة بسما والارتفاع منها مشاهد السما
 واحوال النجوم فانها منسلة الطن الجول كونه استعاره الصعود بملء اي السما

موضوع بلوع وصمير لسلطانها راجع الى مبلغ باعتبار المعنى وملككم الاسباب
 الى المكينات الصغار لا عدتكم اي لا تفقدكم ولا تزلزلت بعدكم بل لا اي لا
 من يقوم مقامكم بعدكم اي في قوله ما سواكم نوع تماون ليس هو اهتم نوع تماون
 انخل اي نسب الى نفسه ليس له الاستعارة في قوله سمو اي صعود او صعدت
 نصب على الخالب اي سامين صاعدين والباء في قوله ترق في المكينات
 الصواب اي التي يصعد الوصول اليها متعلقة بسما والارتفاع منها مشاهد السما
 السماء واحوال النجوم فانها منسلة الطن الجول كونه استعاره الصعود **قوله** مبلغ
 اي السما موضوع بلوع وصمير لسلطانها راجع الى مبلغ باعتبار المعنى وملككم
 الاسباب اسارة الى المكينات الصغار لا عدتكم اي لا تفقدكم ولا تزلزلت
 بعدكم بل لا ولا رايت من يقوم مقامكم بعدكم وقوله ما سواكم نوع تماون ليس هو اهتم
 انخل اي نسب الى نفسه ليس له الاستعارة في قوله سمو اي صعود او صعدت
 والفتح لغز من يقول في اي بقوله اعلاكم في السما ترتب ذلك اقول انما فهم
 البدر وهو بيان كيفية تدبيرهم في السما والرفق من ادنى السيارت عني
 العمر الى اعلاها عني زحل وقوله وتلزم من الارام عطف على ان في وقوله
 مما لا يليق بان لغير الله اوله والتعجب معناه اي الضابط ان يلزم المستعاره لا
 يليق الا بالاستعارة منه وهو في البيت الاول التعجب وفي الثاني انهي عن تعجب
 وفي الثالث عدم البراج اي الروايع والذباب عن تلك وفي الرابع استعارة
 المشي نحوه وتمايمه ولم ارتملي متباينكم **قوله** وما ترى اي اتراب في
 تناسلي التشبيه وما يفرغ عليه من البناء والارام المذكورين وما ترى هؤلاء
 الشعرا كيف تركوا فيما فعلوا المرتبة غير ملغف اليه وكلف تناسل
 حديث الاستعارة بالحكمة حتى زعموا ان المستعاره تحفه المستعاره قارونه



بالملق لا يتك الحصة **وقد** كان لم يحرا الاستعارة منهم على اللى على قلب
 ولا راو داى ولا طيف اى ولا راو لا طيف خيال منها **و** اذا كانوا
 للبناء مطا لا الهوا الشرا فقط واراو الاصل المشبه لانه المقصود
 الكلام ظاهر او اليه يعود الغرض غالبا كما هو بالفرع المشبه و ذلك لانى
 لونه اصلا وكون المشبه فرعاً نظر الى وجهه شبيه ويقولوا عطف على اللى ينو
 اى يستوعون ان يقولوا قوله لى شبيه غيبه و لا شك ان قوله المذ
 استعارة اتفاقاً الا المقصود بالتشبيه هو التمثيل الاخر واما الاول
 لتوقف المعنى عليها ولد لا التما على مكان التشبيه كانه قيل لاجل تقييد معنى فاني
 بدو ودم كل من كان طلع ليلاً وقوله انما تطلع الشمس كثره المشبه على المقصود
 كل طبع معناه يتوقف على ما اورد قبله وقوله فهم افرح اى اذا كانوا المعنى
 اذا كانوا مع الاثراف بالاصل فى التشبيه يجوزون ان لا ينو اية الاعلى الفرع على
 الامثلة المذكورة فهم مع جده اللى فى الاستعارة الى الخوار الى ينو اية الاعلى الفرع
 اقرب الى اصل انهم فى التشبيه معترفون بمعاير المشبه به ومع ذلك يجوز على
 احكام التشبيه وفي الاستعارة منكرين لمعايرة اباد فيكون اجزاء تلك
 عليه اولى **وقد** اذ اعرفت اقسام الاستعارة **وقد** والى وان لم تضاد
 فكما شرطت عن اللى بى ما كتب نفق ان الشروط فيها وجبت التشبيه
 فى اللى الاول من شرط ان يكون مقتولاً او منى صورة التشبيه وكما ان يحصل اعلق به
 سلامة عن اللى البند ال وارضى عاتيه جات حسن التشبيه بالاستعارة المصح بها
 المحسنة والاستعارة المكنية ال المحسنة لانه من حيثها نفسها الى تلك الجات
 كما سبكر **وقد** وان انشتما من اللى تمام عطف على رعاية اى وان انشتما
 وانما قال عن جات اللفظ ان المعنى على التشبيه قطعاً وقال انكم تتكلمون للفتل

لوزيد

لوزيد عليه باب من هذا المشبه المذكور بالمشبه اما صريحاً او ضمناً كما فى المخط
 والاسود او بان يدكر وجهه شبيه كما فى قوله والاحت من روح البدر بعد اى من تصور
 مثل روجه فى البعد والعلوم تنق بها ك استعاره بل بعد مثل ذلك تشبيها ولا حدان
 يقال ان قوله قد رار اى على القرصه انما من راجع التشبيه فيقول حسن استعاره فيه
 لا يخرج الى التشبيه لان ك المشبه فيه ليس على وجهه شاعر كما يكونه مشبها بل
 فيه راجع الاستعاره كقوله لى ذلك اى ولان من راجع استعاره ان الاسم ك
 التشبيه من جانب اللفظ ونص اى تخبر بها خص هذه التوضيح الاستعارة النظمية
 لان المذكور فيها لفظ المشبه والمراد هو المشبه فاذا كان وجهه شبيه جلياً بغيره
 فيما بين الاقوام ظهر تشبيهه وادرك ان المراد هو المشبه واذا لم يظهر لم يدرك
 واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه وادركه معناه وانتم انتم من
 خواص تشبيهه بل ك على تشبيهه فلا ضرب في خفاء وجهه به ما ك يقال عاتيه
 البسيت تعبه اذا خبته ومنه العمى والعزى كطاهرا اذا غمى مراده والاسم اللوع على
 وزن اللفظ **وقد** كما اذا قلت ان مثالا من الاستعارة التمثيلية قد ر
 ذكر القرينة ولا يمتنع ان الجاهل والاولى خود مما من قول ان
 من انى الى الصبي الثاني مملوز و من قوله السلام الناس كابل ما به لا تجد فيها راحله
 الجاهل فهم قتل جده **وقد** واما حسن استعارة التمثيلية فحسن استعارة
 بيه كانت بالقطعا فمى انما اذا كانت صور مخزعة عند تصور المشبه بصورة
 المشبه بى الاستعارة المكنية كان حسن انما يتبعها كحسن انما اذا انضم الى
 المحسنة التابعة للمكنية التكاثر وبنى ك المشبه ليعطى غيره لوقوعه فى محسنة
 المحسنة والرد بانضمام المشابه اليها ان يجمعها فى لفظ واحد كما فى
 تعالى يدلفون ايدهم بعد قوله لا يبايعون الله فلفظ الله فى يد الله استعارة

بالكتابة الذين يلقون بالابدي ولفظ اليد استعاره بحسبه اريد بالصورة المحررة
باليد مع ان ذكر اليد في حق تعالى لا اجتماع مع ذكر اليد في حق الناس كقوله
ادواوا حسه **التي** بحسبه **قوله** فلما تحسن الحسن البليغ على فله غيرا بعد طحاكم بقله
دون النفي لانها قد تحسن الحسن البليغ على فله اذا لم يكن تابعه تابعة للمكنية كان يقال ان
المسبة المشبهة بالسبع ونظائر ما على ما ذكرناه واما قول الطائي عني انا تمام لا
تسقي ماء المدام فاني صبت قد استعدت ماء كاسي فليست التخييل فيه تابعة للمكنية
ولا هي من ذلك القليل الذي يستحسن او ليس ظهر المدام شبهة في ما يبع مستكره كالمطل
والخوض الاجن ماوه حتى يشبه ويحمل بصورة شبهة بالماء فكانه توهم المدام
بلا ملاحظة تشبيهه بذي ما يبع مستكره شيئا رقيقا به توام سرمانه في النفس بغيره
فيها واطلق عليه اسم الماء وشرح هذا الاطلاق بذكر السقي وراعي فيه المشاكلة والاد
بما ابياء ومع ذلك كله لا يخفى كونه سجا مستحسنا فقوله ولذلك اشار الى ان
التخييل من اعتبار قيد اخر وهو انها خارجة ايضا عن القليل الذي يستحسن في عبارة
عن جهات المحسن كلها بل مكتسبة للتعجب كما عرفت وليس قوله تعالى وحفص لهما
من قبل لا يقتضي ماء المدام كالمدام كما توهمه الطائي على ما نقل عنه لان الطائر
عند اشفاقه وتعطفه على اولاده يحفص صاحبه وينقيه على الارض وكذا عند
تعبه ووهنه والانس ان عند تواضعه يطا طام من راسه وحفص من راسه
وله تواضعه باحدى حالتي الطائر على طريق الاستعارة بالكتابة وبضاب الخياط
اليه قرينة طاهر الامور المناسبة للحالة المشبهة بها على انه يجوز ان يحمل الالة على
الاستعارة التمثيلية هذا واما ما يقال من ان الكلام كلفين الما فبعبارة تشبيه
المدام بمطلق الما مستقيم جدا **قوله** ولما ان الاستعارة مبنية على التشبيه يرد ان
مطلق الاستعارة مبنية على التشبيه انعمت مثلا انقسام التشبيه انقسمت باعتبار

حال

حال طريفها والجامع بينهما في الاستعارة الى الحسن والعقل وكان الاولى به ان يقول
متنوع الى ستة انواع الا انه ترك ههنا ما طراه حسان والجامع بعضه حتى بعضه
عقله كقولك رايت شمسا في الحمام اي انسانا تشبها بها في حاسة الطبع وبها
السان اما النذرة وقوعه في الاستعمال وعدم وجدان مثال له في النزول واما انه ربه
باعتبار رفعا وجهه حتى وباعتبار اخر فيها وجهه عقلي ومثل للنوع الاول اعني
استعاره لحسوس محسوس بوجهه حتى بقوله عراكم واستعمل الراس شيئا فانه
استعير فيه النار للشيب بطريق الكتابة حيث استعمل الاستعمال الذي هو صحيح
النار الى الشيب والجامع بينهما الالبساط مع البياض والامارة والكل
محسوس ثم الاستعمال مع كونه قرينة للمكنية مستعار لا يشار الشيب بجامع
مع تندر التلا في فيكون استعاره بخرجة بين محسوسين بجامع عقلي فيكون
قبيل النوع الثاني ومثال النوع الاول من الاستعارة المصريح بما قوله تعالى والراج
طهر عجا حيد الخوارفانه استعير فيه لفظ العجل من ولد البقرة للميمون الذي خلقه
الدينا من جلي القبط بجامع الشكل **قوله** فالمستعار له الراج يريد انه شبه الراج
عن اشياء المطر والقاح الشجر باربل الذي لا يولد واطلق لفظ الشبه اعني الراج و
اريد به المشبهة به بادعاء على طريق الاستعارة بالكتابة ودل على ذلك ما نصفت
الراج بالعقيم الذي هو من خواص المشبهة بالنظر الى المسبة او يقال رجل عقيم كما
يقال امرأة عقيم فالنظر في حسان الجامع اعني عدم ظهور التبع والازرع على هذا
ذكره والاحسن منه ان يقال في العقيم استعاره مخرج بها بعبارة فالتعريف منه اني ارجو
من الصفة التي تمنع من الاجيال المتعارفة ما في الراج من الصفة المانعة من الانثى
والالقاح والجامع المانع المذكور فالنظر في حسان يكون من قبيل النوع الثاني
قوله وكذا قوله تعالى وانما ينبغي ان قوله يشبه منه النهار مثل قوله الراج العقيم في انه

استعاره محسوس بحس كجاء عطفه فان المستعار منه ظهور المثلوع من جلدته والمستعار له
ظهور النهار من ظلمة الليل والمستعار السبح الموضوع للادول فالطرفان جيان والمباح
ما يعقل من ترتب من احد الامر من على الاخر فان ظهور النهار مرتب على ازالة
الليل كما ان ظهور المثلوع مرتب على كسب الجلد واعترض على ذلك ان سلب النهار
من الليل لا يناسب ظهور النهار بل ظهور الليل وايضا لو اريد ظهور النهار ليقبل فادام
مبصرون لان المرتب على ظهور النهار هو الاضواء لا الاظلام اعني الدخول في الظلام
فالصواب ادخال اجزائه غير من ان المستعار منه كسب الجلد عن كجاء الشاة والمستعار
لا ازالة الضوء عن مكان الليل ولفظ ظلمة فان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها
بصوره فاذا غابت الشمس فقد كسب النهار عن ظلمة الليل فظهرت ظهور المثلوع
بعين سلب الابه عنه والجامع ما ذكر من ترتب امر على اخر واجمع على ان السلب
تارة بمعنى النزع والكسب كقولك سكت الابه عن الشاة اي نزعته منها وجرى
معها الاخراج والاطهار كقولك سكت ان من الابه اي اخرجتها من فاهه
واقف النزع عند التماهي في حمل الآية على المعية التي لان كلمة المفاجاة اعني ادا انما
يحسن مرقعها على هذا المعية كما يقال اخرج لنا النهار من الليل فاجاء نادخول الظلام
لانه بمنزلة ان يقال نزع عنا ضوء النهار فاجاء دخول الظلام لانه بمنزلة ان يقال
كسرت الكوز فاجاء الانكسار واما لفظة الفاء فانه يستعمل للتعقيب العرفي
وذلك مما يختلف بحسب الامور والعادات فربما يطول الزمان المتوسط بين
ولا بعد ذلك في العادة ممتد كما حمل في هذه الآية فان بعد النهار وان
يخرج ابد من الليل ويخرج في الظلام لكن لما كان دخول الظلام الشامل بعد زواله
بالكلية بالصور العام امر اغريبا عظيما ينبغي ان لا يحصى في الابعاد اصغاف ذلك
العدد الممتد ولم يعمد بل جعل دخول الليل مناجيا لا يخرج النهار بل يخرج

هذا وقد ايد قولهما بان مفاجاة الظلام بعد ظهور النهار واضاءة للعالم لتبطل على نوع
غاية تعقير الفزيرة اتمه ارفسكون اذ في كونهما آية من مفاجاة ظهور الليل بعد
النهار وبيان ظهور النهار المشرق من الليل الظلم اشبه بظهور المثلوع من الظلمة
الساكن من ظهور الليل كما لا يخفى فقد اكشف ان اليوم من اجل عبارة الشمس المستعار
على القلب اي ظهور ظلمة الليل من انوار النهار فليست محسوس وان لا ينسب بها ان
يقولا اظهار النهار واطهار المثلوع بآية ان لفظ الظهور بار اظهار في الموضوع
قوله فالمستعار له الارض المحرومة من التبرينة هذه استعاره بالكلية شئت الارض المحرومة
المتبرينة التي ورد عليها الامور المراد من رزنها بالنبات ورد عليها الامور المراد
لرزنها بالنبات الموقن الناهض الذي ورد عليه بار لم ونقته وانبت لها
الحصيد على انه استعاره كسليه وقد عده في الكشاف من باب التشبيه حيث
قال فجلنا اي فجلنا رزعا حصدا اشبه بما يحصى من الزروع في قطعه
وتمتصا له كان لم يعن رزعا لم يثبت قال ولا بد من تقدير المضائق في هذه المعنى
والالم ستم المعنى والاسم في الوقت القريب كما قيل كان تغن انفا
وكذلك في الحصيد اخايد من قد اجمع منها استعاران بالكلية في لفظ واحد
للفظة هم في جلنا هم حيث شبهوا بالنبات وبالنبات في لفظ واحد والجمود المخصوص
باننا وجاز ان كل حصدا من التشبيه في الكشاف اي جلنا هم مثل الحصيد كما هو
جعلنا هم رماذ اي مثل الرماذ وذاك يجوز ذلك في حامدين او ليس لنا قوم حامدين
حتى يشبه بهم هؤلاء الكرم حازا من الامور المتحركة الشبيهة في الصفة
بان يشبه بلك النوم كجاء والنبات وحمودا في القطع والابتنصال **قوله** ومن
انما لست قوله غيرهم من بعضنا من مرقعنا جعل المرقع مصدر بمعنى الرقاد فقيده
استعاره بقرينة صليته وانما اسم مكان فقيده بقرينة استعاره

صدور هذا الكلام من المولى وليس السبع قرينة لها افعال العتمة من لوم اي لوطه
كما يقال بعث المولى ابي شرسيم والى تبع عدم ظهور الافعال يرد عليه ان هذا
الجامع لا يصلح جامعاً لانه في المسئلة اعني الموت اقوى واشهر فلا بد ان يقال الجامع
هو لوم ابي البعث فالحق في النوم اظهر واعرف **قوله** وهي محي السافر عند ظهور هذا
القد جعل القدم مراداً عليها وانما المحي من قبل الحركة المحسوسة **قوله** والجامع في
المدة في البين لا شك ان هذا الجامع في قدم المسافر اشهر وهو اول من الاخذ
في الخرافة بعد الاحوال ان الاستغارة في قدمها تفرقة تبعه طرفاً والى جامع
بينهما كلهما عتمة ويرد عليه انه اذا كان قد منا بمعية اخذنا في جزاء اعطاه بعد
فلا يعني العتمة بالي فالصواب ان يحل من قبل الاستغارة التمثيل قال في الكشاف
ليس منه قدم ولا ما يشبه القدم لكن مثل حال مولود واعطاه الى علمه
في كثر من صدره وانه ملوف وقرى ضيف ومن علي اسير وغير ذلك من تكرار
ومحاسنهم بال قوم خالفوا اسلطانهم واستقصوا عليه فقدم الى اسبابهم وقصد
ما تحت ايديهم فاصد ما وقرقها كل غرق ولم تترك منها انزاولا غير او قد اشار
في اول عبارته الى ان المفرد استغارة التمثيل لا استغارة فيها يسها بل ي
باقية على حالها من جهة او مجاز وفي آخرها الى ان القدم قبل هذه الاستغارة مجاز
مرسل عن قصد الموصول الى المقصد لانه مقدمة للقدم **قوله** الثقل ان الاس
والجن سيما بذلك اما لانها ثقلا الارض في كالجوارح اما لانها متقلان
بالثقل وانما لانه اراهم وافرارهم فالفرار عند خبره ومع استغارة
والجن لان الاستغارة بينهما اعتراضات كسب الاستغارة والقرينة وعرض
ايضا في اعتراض ولفظ ذلك اشارة الى الخلاص عن التهام اي امر على ودي
ان الاخذ في الخرافة عتمة فالطرفان اذن عتمة ان هذا اعلم الرواية بالفاهة

قوله فالطرفان اذن عتمة ان هذا اعلم الرواية كما صحت في النسخة المفعول عليها واما على
رواية الواو فيجعل ذلك اشارة الى الجامع الذي يدل عليه لفظ واحد عن افراد
الفاعل عن الماهم للاخذ في امر واحد قال في الكشاف سخر فيكم سحر من قبل
الرجل من يهددو سافر في كل بر يد ساجد للاتباع بك من كل ما يشغلني حتى
لا يكون لي شغل سواه والمراد بالتوفيق على الكفاية فيه والانتقام وكون ان
سببته الدنيا وتلع آخرها وينتهي عند ذلك شغل الملق الذي اراد به قوله
كل لوم يهوي شأن فلا ياتي الانسان واحد وهو خرافة من فجل ذلك غرا عظم
على طريق التمثيل **قوله** العتمة والعتمة مستعاران يريدان تهم لئلا عتمة
بأبها وقوة تاثيرها فيهم شبهت بالانسان المعطاة على غيره المبالغة في افعال
الضرر اليه فتوهم لها صورة كصورة الحال المحقة الوجدانية عتمة الحال العتمة
الباعنة على تلك المبالغة وتستعمل منها لفظ العتمة والعتمة لذلك الحال المتوهم وكل
منها استغارة مصرح بها تخيلية بالغة للاستغارة بالكتابة يقال فلان تهم عتمة
اي سطر من شدة عتمة ومعنى سمعوا لها لفظ سمعوا لها صفة عتمة فان الحالة
الغصية اذا اشتدت لا يخلو عن صفة **قوله** فالستغارة منه موهباك اللسان عن
الكلام اراد ان يشبه بكون العصب والكساره عن الحمل على انتقام بسكون اللسان
وامساكه عن الكلام والجامع بينهما الانتقال من حاله شدة على نوع حركة الى حاله
اخرى شدة على نوع سكون ففي سكت استغارة مصرح بها بحقيقة تعبية
جاز ان يجعل العتمة استغارة بالكتابة فتقابل تلك العتمة قرينة للمكتوبة
قد تساهل في قوله الجامع هو لان الانسان مع العصب الى اخره لاحظ في بيان
جانب المستغارة وخذ **قوله** ومن الرابع اي ومن سحر استغارة المحسوس
قوله غراسمه بل عتمة فان العتمة وهو رمي جسمه كالمثل المحسوس وارا

الحق على الباطل معقول والجامع هو اننا نرود في اليقين والكل مع وهو كسر
بحيث يصل الى الدواعي ويستغنى عن محسوس واذن الباطل امر معقول
والجامع الا بالكل ومعنى بل في لفظة هو اننا نرود عند اتحاد الله وتنزله
عن اللبس انما ليس من شأننا ذلك بل هو اننا نرود الحق الذي من جملة
على الباطل الذي من عداد الله المحقق ونقبة **قوله** فصل المساس هو بالفتح المس
وهو ان يصل جسم الى جسم بحيث لا يكون بينهما فصل وهذا محسوس شبه امر
معقول هو اصابة الشدة ومقاساتها والجامع الوصول التام **والشفا**
له التثبت اي تثبت الدلالة على وجه الاحاطة بهم كانه قبل اثبت ازالة محطه بهم
احاطة الخيمة او القبة بصاحبها وقبل المستعار منه ضرب الطين على الحائط والجامع
على القول الاول هو الاحاطة وعلى الثاني اللزوم **قوله** ثم وقع مستعار الشدة
ما نطم اي وقع مستعار الارغاجهم ازعاجا عن سبب ما نطم واصحابهم
والجامع الاتباع في الاضطراب **قوله** مستعار لتبليغ الرسالة بعد الامكان
والجامع التأثير التام كانه قبل ان الامر امانة لا محكي كما لا يثبت صدق الرحابة
قال الفراء اراد فاصدع بالامر اي اظهر ذنبا يقال صدعت بالحق اذ كانت
به جوارا قوله ثم وقع مستعار الدلائل اي لذكرنا على وجه التذكير والاشارة
والطعن فيها والجامع التوغل في التلبس فهو من هذا القبيل اي من استغارة
المحسوس للمعقول **قوله** فالوادي مستعار للامر اي الامر الذي يستعمل الكلام فيه
انواع الامور والجامع كون كل من الوادي وذلك الامر مظنة الخير واليهما
مصدره على وجهه اي ذنب من الغشق او غيره وقد استعمل في الامور
على سبيل النجاة والجامع بينهما الخيرة وقوله هذه الامثلة اشارة الى الخوض في
والنهيان **قوله** من الخاسر اي استغارة المعقول للمحسوس يقال في صراري ماردة

والعقود تجاز الى من في العقول الطبعية ما يستعمل العقول كثره المارة و اراد قوله
فمنه في النوع الخامس فهو ظاهر لانه من النوع الرابع اي استغارة المحسوس
للمعقول كما صحت به عبارة **قوله** لعل لي في البعض نظر او ذلك لان استغارة
الشيعة عند مردوده الى المكينة واذ اردت اليها فربما لم يبق المثال مطابقا
لما مثل له كافي طغي الماء اذ اردت الى المكينة كان طرفاه محسوسين وايضا حصل
ظهور اليها مستغارة الخمار عبد القاهر كما استرنا اليه في ان كثر المستغارة
ازالة ضوء النهار من طيلام الليل كاذن اليه غيره وايضا حصل وقد منا الى علموا
من استغارة التقليل اظهر من اعتبار الاستغارة في القدم كما حفصة وكذا
جعل في فنبذوه ورايهم وقوله في كل واحد يهيون من الباطل على سبيل
الاستغارة اقرب جعل القدم الذي هو محكي مخصوص بوسطه فبذره امر عقليا
مستغارة اظهر النبات والاشجار والثمار امر عقليا مبنيا بامور محسوسة وحمود
النار انما امر ضوئيا فيكون امر عقليا حسيا وان شئت من هذا تفصيل فذلك
بالعقش عن سائر الامثلة الفصل الرابع فيه بقوله من يضر المجرى كبرا
لذلك بسبب بعد العهد لطول فصل الاستغارة وقوله عند السلف حال من المبتدأ
اعني كلمة هو فكله والحق في الحال ثبوت الخير للمبتدأ فانه معي فعلى سبيل
ان يكون عاما فيها وجعله طرفا لاطر **قوله** واما الرفع فحجاز اي حكم في كلمة
ربك بمنزلة المعنى المجازي في الى والمعنوي كما ان الجرح حكم اصلي لها بمنزلة
المعنى المجازي هناك واما المجاز فهو كلمة ربك لمجاورتها حكمها اصلي الى حكم
بدل على ذلك هو ان يكون الحكم مقولا الى اخره الا ترى الى قوله في المجاز
غير المبتدأ هو ان يكون الحكم موضوعا الى المجاز في الخالي عن المبتدأ في التشبيه
هو ان يفتدى الكلمة عن معنوها مع ان المجاز في هذا هو الكلمة بلا سبب وشهد

ايضا ما ذكرنا في قوله فيما بعد وهو استمر الكلام في التعدي عن الكل الى غير
اصل **قوله** فالاول واسأل اهل القرية وذلك لان المجاز لا يصل طلبا
 الى ما خلق الله في الجوارح والشعور والكلام فهو وان كان جازا الا ان
 ذلك لما يكون عند خرق العادة اظهار للمخبره او الكرامة وليس الكلام
 في ذلك المعنى فالاصل ليس مثل شئ في المقصود نفي ان يماثل شئ لا
 يعني ان يماثل شئ في الكاف رايده وقد يقال لازياده مما اصطلح
 قصد نفي مثل تعالى بطريق ركيك بانه ان وجوده تعالى مبطل قطعا فلو
 كان له مثل لكان لذلك مثل مثل هو ذاته تعالى فتشبهت مثل مستلزم
 لثبوت مثل له مثل فنفي اللام قصد الى نفي اللزوم وجاز ان يحل
 الكلام على طريق كناية فانه اذا نفى المثل عن مائة يكون على ان
 اوصافه كما في كسب نفي المثل عنه بطريق المبالغه الا ترى انك تقول
 مثلك لا يحل مراد به نفي الجمل عن كماله قصد الى مثل له سواء
 امكن او لم يكن **استعفاء** وهما هو ان لا يظهر لذلك الكلمة ذلك الكلام
 معية كالباء في قولك بحسبك زيد وكفي ما يدرك الكاف في كثره على رغبة
 اما الباء في خبر ليس وما قلنا النفي فلا يجد مثله مجازا **قوله** ورأي في هذا النوع
 الى آخره منها بحيث هو ان الذي نقل من كلام السلف دل على ان الكلمة
 المنقولة عن حكمها الاصل الى غير بطون عليها المجاز لتعديها عن ذلك الحكم
 الاصل الى غيره وهذا معية آخر للمجاز غير الذي فيه يكمل المستعمل في غير موصوفات
 له فيكون لفظ المجاز عند من استمر كما بينها وهما مجازا في المعنى الاخر لاجل
 المشابهة في التعدي من مراد الى امر غير صلي ولما كان المحذوم به كره
 المجاز سائلا لهذا المعنى الاخر كذا السلف لم يدركوه شيئا له كذا

عباراتهم

عباراتهم التي نقلها عنهم فيما سبق ونقسمهم الى مجاز الى ما يرجع الى المعنى و
 ما يرجع الى الحكم الكلام باعتبار ما قبله بما يطلق عليه لفظ المجاز كقسمهم
 اما الى اللغوي والعلمي فليس منها عمد كما ان بها على السلف اطلاق
 لفظ المجاز وذلك مما لا يناقش فيه اصلا فانه او قد فهم من كلام بعض صوفيين
 ان لفظ القرية بعد حرف الهمزة صريح رغبة وان لفظ كل مستعمل بمعنى مثل
 وانهم يسمون مثل ذلك مجازا بالنقصان والزيادة **قوله** الفصل الثاني
 في المحال للقول **قوله** هو الكلام المفاد به اي المركب الذي افيد به خلاف ثبت
 عند الحكم اي خراف ثابت اعتقاده بحسب طاهر حاله من الحكم هو اي
 النسبة في ذلك الكلام سواء كانت تامه او غير تامه يضرب من التام الى
 بنوع من طلب الموضع الذي ياول يرجع اليه كالكناية من موصوفات
 وانما عاد لفظ الخراف ليعظم تعلقه بالوساطة ولا يبعد عن معلقه وذكر
 المصدر في افاده لما يخاف لما عند الحكم بوساطة العقل لا بوساطة
 وضع **قوله** ليدل على طرده اي طرده من المدخل ليس من المدخل وفيه ذلك
 لان المراد بما عند العقل لا يستلزم عنده وخلاف ما عند العقل لا يستلزم عنده
 يدل على ذلك في فيما بعد وليس العقل امتناع ان يكون الخرافة نفي
 الكعبة ولا امتناع ان يرمي الابره وحق الحيد لا يقال النبات اربع النبل غير
 محتمل عند العقل واللام لعينه عاقلا فلا بد من قول المجاز في خلاف
 ما عند العقل كما لم يدخل في خلاف ما عند الحكم فلا ينقض طرده لانه لا
 نقول الا بامتناع من مخرج محتمل العقل بالنظر الصحيح لا بالبداهة فانما اهل
 تنقصه في النظر فغلط فيه الى هذا المعنى انما يقول وان كان الحكم
 الجاهل من حكمه بخلاف العقل في نفس الامر اي هو مخالف للعقل في نفس الامر

ليست تتعلق باللام في
 الخلاف والمعنى ص

وان لم يدرك العقل به بتمتة اياه في نفسه الامر طرقت لمعنى المحال
 ثم اوقد اعترض بان قول الجاهل خارج عن الحد بقوله يضرب من التناول لانه
 انما يقوله على اعتقاد لا عن باول فلو قيل خلاف ما عند العقل لم ينتقص طرد
 الحد به وحب عنه بان اخرج شي واحد عن الحد بقيد من التناول فاما عند الحكم
 بقيد اخرج قول الجاهل وادخال كونه من الاثر وضرب من التناول فلو قيل اخرج
 قول الجاهل وادخال الكذب سببا فقد نفرد كل من هذا الجهد من فائدة
 واستر في فائدة اخرى كونه سادها الى كل منهما الاستناد الى التناول
 اولى فلو كان كسبها اليه بقى ههنا شي وهو انه كان حق العبارة في ان
 يقول يخرج عن الحد قول الذي يدل قوله ليلامح طرده فالمتناع طرد
 الحد لا يعمم في المعنى الذي ذكره صكرا **قوله** ولذلك اي لان المعنى في الجاز
 خلاف ما عند الحكم لا خلاف ما عند العقل **قوله** او يغلب ما لم يعمد على العلم
 داخل معه في حيزه الذي عم المعطوف والمعطوف على كافي فلو كان في ريدا
 وعمر واي ما حازني واحد منها والمعنى لا يكون نحو ان الصغير على الجاز
 ما اعمى العلم والظن كما يكون مخالفا لاعتقاد القائل بل يكون عليه اذا
 ثبت احداهما اي اذا علموا او ظنوا انه قال عن اعتقاد حلق على الجاز واذا
 علموا او ظنوا انه قال عن اعتقاد حلق على الحصة واذ لم يعلموا ولم يظنوا
 سادها ترادوا من كونه مجازا صادقا او كونه حصة كاذبة كل لم يصح
 الظاهر ان كسبه كل لعدم الاحتياج الى تقدير ضم المعقول في لم يصح مع
 الوزن الا انه يفيد في العموم ان كل كلمة كل دارة في غير معنى معقول للفعل
 المتعدي بعد ان يخرج الى الرتبة لعموم النفي المتبعض لعموم فكاه قال
 لم يصح شيئا من كاذب في الشرح والقناع وفي الشرح في حوالى الراس

وعن قوله عن فزع بمعنى بعد كما في الطيرة اي من اعين الراس فزع بعد فزع
 وجذب اللبالي مضى بها اسرى واحدا فاما بعد التبراي مضى به وقوله
 ان يفسى او اقال حال من اللبالي بتقدير القول اي يقول في حقه ذلك ويجعل الا
 بمعنى الخبر اي بطل او تسرى فيقوت جنده مع الحياطة واما خطا على
 طريقة الالتفات اي ابطى ان ثبت ليهما اللبالي او تسرى اذ لا تفاوت
 الحال لذي بعد ذلك حسب طرف لقول اني انجم والاكسار لا تكسار
 يقال حشرت كمرعي عن ذراعي فاحسرو قوله لكونه مجازا بل احتمال اعادة الجاز
 من قوله يقول اني انجم والبار في ما اتبعه متعلق يستدلوا المستتر في قوله
 انجم والبار عايد الى الموصول المفعول الثاني فحزوب اي تبعه اياه اي
 جعله تابعا لقوله من عنة فسرعا ومن قوله بان لما انصهر في افواه لابي انجم او
 لشعره ومعنى واراك سكر والشاهد صفة لقوله المذكور من قوله انما
 قيل الله **قوله** وليد مستع على ليلامح طرده ولا يصدق ذلك اي
 ولا يصدق من يتفقا لاما متناعين كون كسا الحليفة الكعبة ويزعم انهم
 من الجاز العقل **قوله** ليخرجه عن الكذب عنه فلا يكون مطابقا لاعتقاده بل
 مخالفا لما عند الحكم الا انه يصدر رويك فلا ترتب فيه تاو لا اصلا
 فيخرج عن الحد بيقوله يضرب من التناول حازم ذلك ان يكون صادقا
 للواقع **قوله** وبي اذا ادعي اي ثبت موضوع بربانه اذا قدر ان نسب الي
 القاد المجاز لعلته مفهوم انت مبتدأ بحسب الموضوع في اصل اللغة او بحسب
 وضع اخر طاري على الموضوع **قوله** كان في غير القاد المجاز كما
 انت البرع حرا جاعل معناه الموضوع هو اليمين التي معية تخرم يكون كل من
 ح مجازا لقول اي وضعها منوها الى الوضع مطلقا ولم يكن مجازا عقليا مع

اي عما يقوله الحكم فاصدا
 به صدور الكذب كما

ان هو كائنت الرشح يحدد بصدق عليه ذلك التقدير ان كان عام سادته خلت
 ما عند الحكم من الحكم في البرهان والبرهان في تبيينه ليس بالبيان بالبرهان
 بالتقدير الختار كقولك ان يكثر زغبه بغيره وهو ان يكثر الختار بان كونه
 يكون بوساطة العقل لا بوساطة وضع من لا وضعه فقولك وضعه عطف على
 ادعى ان ان ثبت موضوع في اصل اللغوي لا استعمال في التقدير الختار او وضع
 لذلك استعمال في حرف خاص او عام والتفكير في قوله وضع بغيره تحول
 الا ووضع كلفا لانكاره في سياق النفي نعم افراد ولو عرفت باللام
 لتباد منه الوضع اللغوي لانه اصل السابق على عده وانما قال
 في وضع اللغوي ان ادعى طائفة من الناس قد ذهبوا اليه وفي وضع غيره ان
 اتركب لانه يجوز ان يتركب ذلك الاصطلاح وان لم يتركب اليه
قوله ولا اجل هذه الصورة اي ولا اجل انه قد عني لو ان ثبت مثلا موضوعا
 في اللغوي لا استعمال في الختار او قد يتركب وضعه لك بعد وضع اللغوي كساج الحكم
 يكون نحو ان ثبت استعمال العقل مجازا عقليا الى بيان التقدير الختار الختار
 في شي من الاوضاع فان قلت للحاجة في ذلك الحكم الى بيان عدم التقدير
 اذ قد ثبت عند العقل الالهي لا بصدق الا عن الختار فادك استدل الى غيره فقد
 تعدي مكانه الى حكم العقل فيكون مجازا عقليا قطعاً فان فرض مع ذلك
 ان وضعه من الاوضاع قد عني ايضا الختار كان مجازا لغويا مع كونه مجازا
 عقليا اذ انما فاه منها قلت ان المجاز انما ينسب الى العقل اذ لم يكن
 هناك تصرف امر لغوي الا ترى اهم حملوا المجاز الى شي متعلقا للغوي
 وايضا لا فاه في اعتبار المجاز العقل على حد من انما راحة للغوي
قوله فليس اصل معوماتها وضعاً يعني ان الذي يتعلق بالوضع هو ان

اي هي اذا ادعى

مثلاً لاثبات الالهي لا لاثبات الضرب وانه لاثباته في زمان في الالهي في
 زمان مستقلاً وحاضراً اما ان ثبت في زمان او غير قادر فلا يعلق في الوضع **قوله** فاعل
 عن احد من ربات اللغة خص اللغة بالبرهان لانهما العدم في الوضع والتخاطب مع الوجود
 المذكورة حاربه ايضا في سائر الاحكام وضرباً بالاختصاص **قوله** وحكم العقل بان لا يطحا
 من مؤثر قادر كان ساداً قال ان العقل حاكم بالافعال لا بطحا من مؤثر قادر فوجب ان
 صنعها موضوعاً للاستدلال الى القادر لكونه مطابقاً للعقل وانما لم تعرض الرواه العقل
 في البقاء اعتماداً على شهادة العقل به فاحاط بان حكم العقل بذلك على تقدير تسليم
 يقتضيه ان يترك بغيره الافعال في الوضع استغناء عنه بشهادة العقل فان لم يحل
 حكم العقل بذلك ليدل على تركه التقييد فلا فاعل من ان لا يحل دليل على وجوده وانما قلنا
 على تقدير تسليمه لانا لا نسلم ان العقل حكم بآد كرم اذ لا شبهة في ان العقل يجوز
 انفعال عن الافعال القادر بوساطة مؤثر لا بوصف بالقدرة استدلالاً كالافعال المتولدة
 من افعال اخرى صادرة عن القادر مثل حركة الخاتم بواسطة حركة اليد على ما تقرر في علم الكلام
 على من المعبر له واد اجوز العقل التام من غير القادر بما فاعل لا يجوز منه استقلال
قوله ومنها ان فعل الالهي شبهة على ان افعاله حازر استعمال في جميع الافعال ثم ان
 مصدره يعمل كثيراً في غير القادر الختار كما اشار اليه في ذلك خصه بالاستدلال وذكر
 ان التعاقب بين الفعل ومصدره محذور الا قران بالزمان فلو كان فعل موضوعاً
 للاستعمال في القادر كان مصدره ايضا كذلك رغم ان يكون قولنا فعل النار في
 النار يستحسن ونحوه في غير التبريد وفعل السقوية في البدل سها الصغر مجاز
 لغوي معلوم مجازية لكل احد من العارفين بوضع اللغة واحكامها لكن دعاء
 ذلك بوضع بعض عن الاضاف بخلاف اعلم انه في انبات الرشح واحياء
 الروية واشباهه كذا العدة ونظائرهما ليس في ذلك المنة من جهة عن انصاف

مثلاً

قائل **قوله** ومنها ان يخلق معنى ان يخلق العقل بها لا تصد عن علما
 الا بالاختار وادخال اخرى حكم العقل بها لا تصد عن علما الا بغير اختار
 فلو عرفت الوضع **نسب** الاول انما لا يترفعه **نسب** الاخرى الى غير المختار لعدم
 الفرق بينهما في رعاية مطابقة الوضع للعقل لكن اعتبار **النسب** الى غير المختار
 في مفهوم هذه الافعال عالم العقل به احد السلف فلهذا ان لا يكون **النسب** الى المختار
 معتبرا في الافعال الاولى **قوله** لم يقدح في الحكم من كان الاصل في اراد الحكم **النسب**
 النسبة وفي قوله فالحكم في **نسب** الرشح الى اخره تسامح لا في ادخال المختار في الحكم
 في **نسب** الرشح العقل مكانه الاصل هو الله عز وجل وفي هزم امير المؤمنين عكره واما
 قال بساغة العقاب ولم يقل عند العقل كما قال **نسب** في المثال الاول **نسب** من ان
 العقل غير كلف لتعريف المكان الاصل في هزم امير المؤمنين عكره في تعينه في **نسب**
 الرشح وقد شبه بقوله لا لغوا لعدم رجوعه الى الوضع ان المراد بالمجاز اللغوي ما
نسب الوضع مطلقا **قوله** وكثيرا اي كثير من الارباب سمي به النوع مجازا حكما
 لتعلقه بالحكم اي الاستناد بمعنى النسبة وذلك لان المعنى عن مكانه الاصل في مثل
نسب الرشح هو الاستناد كشيء تلك الكلمات ولذا جعل بعضهم المجاز في التعريفين
 صفتين للاستناد في الكلام **قوله** مجازا في الاستناد والنسب وانما هو تحت
 تجارته واما لم يلق فاما بعد مجازا بنا على قصد اشارات النبي صلى الله عليه وآله
 الاشارة برشدك الى ما ذكرنا انهم فروا بخسرت وسر فعل هذا القول فاما لم يلق
 بل صالحة او ما تحت تجارته بل رجواني تجارته لم يجر مجازا اضلا **قوله** كما في
نسب الرشح العقل فالعقل نفسه حكم باستحالة صدور الاناث عن الرشح واما
 مكانه الاصل هو الفاعل المختار به لا يفرج في استقلال العقل بعلمه **قوله** كان
 منها انه ينظر فيما عند من المقدمات التي يختص بها ليعرف كحمار واما في هزم

الامير الخبيث وكما الخليفة الكعبية فالحق العقل يجوز ضد العقل عما استند اليه كبحان
 في علمه بان مكانه الاصل هو جند الامير واما في الخليفة الى الاستعانة بالعاية
 لكن لا يخرج المجاز عن كونه عقليا اذ ليس مع كونه عقليا انه علم عقل العقل
 وحين لم يعباه انه ليس متعلقا بالوضع فلا يجوز الاستعانة في ذلك بالوضع
 وجازت بغيره نعم اطلاق اسم العقل على الاول التيقن لكونه اوثق في **النسب**
 الى العقل واطلاق اسم الحكم على الثاني التيقن لكونه اوثق من غيره عن القسم الاول
قوله لا يتردد بين اربع صور لا مزيد عليها او رد عليه في جعل المجاز العقل صفة
 للكلام والحكم به فيه يجوز ان يكون جملة كافي لو كان له صام والمجمل لا
 توصف عند كونهما صفة وضعه ولا مجازا او وضعه لانه اجز في تعريفها الكلام فلا
 يخصر المجاز العقل باعتبار الحكم عليه والحكم به في تلك الصور الاربعة وحيث
 ماره بانه اراد بالكلية في تعريف الحكم والمجاز اللفظي الوجه وما في حكمها واما
 ان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقل هو استناد صياح الى بناءه واستناد اسم
 الفاعل الى ضميره لا استناد الجملة الفعلية او الاستناد الى زيد ومن ثم ترى بعضه
 المستند في المجاز والخليفة العقلين الفعل وباشبهه من الصفات والمصادق
 مستند انسان لا بوصف حقه ولا مجازا فلا يسل الاختصار **قوله** كثر الوضع
 في كلامهم ربة الغرة يعني على راي السلف فيه رد على الموقوف المجاز في القرآن
 عقلا كان اول لغوه بمراسم يوم كونه تعالى محورا او فسادا **قوله** استناد
 الافعال الى متعلقها الاول اعطف عليه اي قال هذه الاقوال ملتبسة
 باستناد الافعال الى **نسب** الاصل الى غير ما في طاعة العقل واما ذكر العقل
 مع الوجدان فانه هو الحكم منها على العقل منها مستقل بعرفه المكان الاصل في ما
 روي كانه في الاستناد الى الحكم العقل منصوص على انه حال من هذه والعاية الى

فان قلت الاختصار في الصور
 الاربعة باطل قطعا لكون
 طرفي الاستناد واحدا مكانا
 قلت قد عرفت انها في غير

وفي الحال ضمير فيها **قوله** او مكانه اصله استناد الزعم الى صاحب التجارة يريد ان
الكان الاصله استناد الزعم استنادا لصاحب التجارة ولذا الحال في استناده تقصا
او اما ولا بالخبر ان كما مر وانما استناد الى التجارة لتبليها بالفاعل المفعول او لكونها سببا
فيه وفي جعل العلم باليات فاعلا حقيقة زيادة ارسان رعاية لمذهبه والحق ان
حسبه هو الله واليات سبب بعد العلم به السبب قرب السخره كالماده لا يتا
نمرة والفاعل المفعول هو الله والحر كالعلة الصورية لوضع اوزارها اي افعالها
من الالات والاسلحة والارض مكان الاجزاء انما طام من الدفان والاموات بالكلية
وبالجمله كمال استناد الفعل في هذه الايات لتبليها بالفاعل المفعول في طائفة
قوله ولا يخفى في ذهابك بمعنى ان الجاز ان كان لغويا فلا بد من معنى حقيقي اذا
اسعمل هو فيه كان جمعه وذلك لان الاستعمال في غير الموضوع لرفع التحق الموضوع
رفع التحق الموضوع لوان كان عقليا فلا بد هناك من شيء اذا استند اليه كان
حقيقه لان الاستناد الى غير ما هو له في التحق ما هو له وما لا تحق الاستعمال في المعنى
الموضوع له فليس يوجب كما استمر في اصول الفقه وكذا لا يجب التحق الاستناد
الى ما هو له كما اشار اليه بقوله فاعل في التقدير اذا انت استندت الفعل اليه وحده
الجموع واقعا في مكانه الاصل **قوله** ان يكون متعدي عنها هذه الجملة صفة حقيقة وهي
الفتح يكون متعديا عنها اي يكون الجاز متعديا عن تلك الحقيقة فالجملة ايضا
طال الا انها صفة سببية وقوله فلا يجوز يعني بصيغة الخطاب سبب من يجوز معطوف
لا يخفى ان اي لا يجوز في كونه الا معنك الا يكون الكايم احد من هذه الافعال
في التقدير وقد رد هذا الكلام على الشيخ عبيد القاهر حيث ادعى ان الجاز
ان يكون للفعل في الجاز العطف فاعل في التقدير اذا استطاع ان يقول منها غير
فصل عنه الفعل واستند الى الحق والوجه **قوله** وفي الجنب هذه الواو

على المفعول الثاني لصيرني اعني بصيرت لعل في فائدة تها كما كيد لصوق الثاني بالاول
على قياس ما قيل في الصفة والجاز ان اعني الله واللام متعلقان بصيرت اي صيرت
هو اك حيث بصيرت المثل في الجنب اي طائفة من سبب حواك ويروي تخيني فيكون
بدل لمن في قيل الواو عطفه لاحد الطرفين على الاخر الا انه قدم المعطوف الى صيرت
المثل الجنب في قوله ولكن حكم امر من الحكيم معطوف على الجوز فيها اي في الامثلة
ونظيره وقوله فاما شئ من صوب في نسخ الرواية على انه معقول ارضي ونحو
الرفع على حذف الضمير ارضاه وعلى التقديرين فالمعنى اي شئ ارضاه
العقل لانه استناد هذه الافعال اليه فهو اي فائدة في ارضاه العقل اذ كان المكان
الاصل وقوله فاذا ارضي قيل الجمل الذي قبله وقوله جاز في قوله واذا ارضي
في اقدمي قد عطف عليه قوله واذا ارضي في بصرني وقوله واذا ارضي في بصرني
وجواب الكل قوله فقل فاعل اقدمي ذلك اي المذكور او ناء هو نفس وفاعل
بصرني ويريد هذا اي المذكور ثانيا وثالثا وهو الله سبحانه وتعالى المصنف
في بدل جمده في تعيين فاعل اقدمي ولم يات بشئ يعتد به فان فسرك في ذلك
بعينك في معارف اللغة فكيف يكون مؤداه لك حصة بل هي فائدة لاجل
الحق واما لو كانت حاشتي نفسي في الجاز اي حاشتي حظاتها وكذا في حاشتي
نفسني حيث جعلها جعلتها مسرلة شخص كذا لا ترى كيف اضطررت حيث فسر
معنى اقدمي نفسي لاجل حق على علان بقوله لعل اي ذمت لذلك ففسر
حاشتي نفسي على اني ابعثه طوت وحيث قال الحق وحاصله يرجع الى معني اقدمي
قد رتي على الله وم الله اعني بصلح شئ منها فاعلا حقيقة الا وحده ولا يخفى
صاحبه انما الفاعل المفعول هو القادر دون الراعي كما صرح به والصواب ان
يقال ان الواقع منها ليس الا قد وما جاز اذنك بغيرك وبعينك

حدث الفعل من التقدم واستند الى الذي في ان ردت باندي معنى على القدم
كما هو الظاهر في لفظ تقدم مجاز الغويا ولا تجاز في الاستناد وان ردت
معناه المحقق فلا بد من ان يقال ان الفعل المتوهم في هذه الصورة
ويبلغ فيه حتى يدخل الحق في حيز التقدم وجعل نسبة التقدم اليه قرينة لذلك
فكون استعارة بالكفاية ولم يكن هناك مجازا فعلى ايضا وبعد ظاهر وانما ان
قصد المبالغة في خطية الحق في وجود التقدم فقرض بها كقدم من فاعل
ثم استند الى الحق فان قيل الاستناد من الفاعل المتوهم الى الفاعل المجازي فيقول
من الفاعل المتوهم المتحقق الذي انما يفيد المبالغة في نسبة الفاعل الى
للفعل فيكون المجاز في الاستناد لا في الفعل ولا شك ان هذا الفعل ليس
امكان على كونه استنادا الى حقيقة او لا فائدة الاستناد الى الفاعل المتوهم كمالا
استاده الى الحق فانه يفيد المبالغة في نسبة التقدم للمحقق كانه مؤثر وقيل
الحال على كونه صريحا ويزيد في حيز الشرح ان هذه الاشياء ليس بها فاعل
يصح ان يستند الفعل اليه لان هذه الاشياء كلها مقدمة من فاعل متوهم للفائدة
المذكورة انما المتحقق بها كقوله التقدم والصورة وازداد الجس في انما
هي به كمال الاما ان ارادى لم يطبع على مراده قطع في الفاعل لا بد له من فاعل
الكامل وانه بان المجاز في قوله فلا بد له من اصل **قوله** كونها حقيقته من مذهب
على انه معقول لقوله والظن بالحق في نوعا من العلوم يريد علم الكلام فانه حق في
ما يحتاج اليه العقل من مباديه وانه لا بد عند المعتزلة في صدور هذه الاشياء من
معرفة اليه فلا يتصور ان يكون الوجود اليه فاعلا لا حقيقة وقوله في ما استند
ظرف ليرد كقوله **قوله** اما الحقيقة العقلية ما عند الكلام اي عند مجاز
اعتقاده نظر الى الظاهر سواء اعتقده في الواقع او لم يعتقده وحاذا

بعضهم

بعضهم من طاهر حاله ان يعتقده فيه اي الحد كقولك حاد زيد معتقدا انه لم يكن
اذا قصدت ترويحك بحسب الظاهر لغرضك فيه فبذلك يدخل فيه كونه انسانا
ما لم يستند فيه فعلا ولا هو بمعبود وقيل مطلقا طرد الحد لان مثلا لا يحتمل حقيقة
كما لا يحتمل مجازا ايضا وكجرح عنه كونه عدلا او قسدا به عدل بحسب واما ان قصدت
انه ذو عدل او عادل فهو دخل في **قوله** مع كونها غير مفيد من لما في العقل من
الحكمة فاما ذلك لان العقل بطله الصحيح كما استرنا اليه الحكم بانحاله صدور الانباء
عن البصير وصدور الشفا عن الطبيب **قوله** اسبح هناك نبات اي اشياء تخرج
منها ان يقصد باللفظة مقام التعريف لا انه عليه صك او منها ان الحكم ليس كما
يقبله عقل الدهري او الجاهل بل مما قبله وهمه الذي غلب على عقله واخذ بحجود
تقليده اخره ومنها ان يسمى كل ما يعتقده مطلقا مقبولا عند العقل فان لا حق
به الدم عند العقلاء **قوله** ومن حق هذا الجاهل الحكمي تقديم هذا الكلام المتعلق بمجاز
العقلي على تعريف الحقيقة العقلية واما انه ليربط به حديث نظم المجاز العقلي في مسلك
الاستعارة بعد فرغ من تعريف الكلام في هذا الفصل على اي الاحكام فان
هذا المجاز لا يرتكب الا ذلك اي النوع تعلق وشبهه من الفاعل المجازي والمحقق في
ملازمة العقل لوجه اعتقده وقد يكون ملازمة العقل بوسط حرف كافي الضلال
البعيد والاسلوب الحكيم اذ يقال هو بعينه في ضلاله وحكمه في اسلوبه من
دوران الانباء بمل من قوله من نوع شبهه او بيان له وقوله دوران الفعل اي
دورانه نصير على المصدر من المصدر **قوله** نسبت اليها كونه اي من الحاله
والجئون بنا على ظهوره لغرض لا وجه لصحة تحفه ولا مجازا وكلام في نظم
قوله ولما سمع مصدره والبعثه وكلمه سماعك منهم في المجاز العقلي انه مجاز
في الانباء ربما او تم سماعك اخصا بالحق المجازي بالحق لان لفظ الانباء

يتبادر منه الى الجواب الذي في النسبة الخيرة لكن لا يخصه بالخبر ان المراد بالانبات كما
مرت اليه الاشارة هو النسبة البتوتية سواء كانت تامه جزئية او انشائية او غير تامه
كالنسبة الانشائية في مكار السبل والنهار والنسبة الوصفية في جادني رجل عمل النسبة
التعلقية في قوله يا سارق السبل اهل الدار وتوكلت امر فلان وكا النسبة
بين الحكم المشتق وفاعله نحو صابم في نهارة صم وكذا قوله شر مكانا وفصل سدا
فان التميز بينهما فاعل كحسب المعنى وقوله ما اتممت منزله الشرط وجوابه فيفعل
الدهر والذات في مواته اذ في ظرف معنى سبق وقوله ان هذه الاداء مغنول
واذا تأملت الجوار العقلي وجدت الحاصل من النتيجة عليه ان يقال فالاذني صيد ان يحل
الجوار العقلي وصف الاداء لانه المتعدى عن موضوعه الاصل عن المسك وانما وصف
الكلام بالتحدي ابتعا لاسناد وكذا القول في الحقيقة العقلية وايضا انما يتبعها الى
العقل بلا واسطة **قوله** النهي ثم انه ان يقول انما جرى به افلا ينبت البرج شيئا ولا يخر
الاخبار ثم انما قلت بل تناول النهي منها بالامر كما اولت النفي بالانبات في ما نام
بل قد قلت لا حاجة الى ذلك لان النهي يل على تاتي الفعل ممن نهى عنه فيضمرب بنسبة
في غير موضعها بخلاف النفي اذ لا يدل عليه فلا بد ان يلاحظ معه ثبوت النفي اذ لا بد
للمنفى عنه فخرج ما نام الى معنى فهو وما ركبت الى معنى حست كما مر وفي قوله
وبناء القصر اي مثل النسبة بين الوزير وبناء القصر في ذلك اي فيما ذكر من خبر وما
عطف عليه **قوله** الا اي وان لم ينبت القصر الكلام على راي الاصحاب فالذي ثبت
تقر عندي فهو قسم من النوع اي الجوار العقلي في سلكه كعبارة بالكتابة قبل
بناء اصحابه من هذا النظم من عبارة الكشاف حيث قال وقد يستدل بهذه
على طريق الجوار السمي استعاره وذلك بمضاهاة الفعل في ملابسة الفعل كما
يضاهي اصل الالب في جراءة فتستعار له اسم الا ان صاحب الكشاف لم يرد ان

هناك

هناك استعاره في سمي من طريق الاستعداد بل الاستعداد استعاره من محل الا صلي
الى محل اخر لا استعاره الا خطا لانه فقود السمي استعاره ارادة استعاره عقلية
لا لفظية قال الشيخ عبد القادر شيبه الروح بالقادر في تعلق وجود الفعل ليس هو
التشبيه الذي يقاد بكاد والكاف فتوحها وانما هو عبارة عن الجملة التي راعاها
الحكم حين عطي الروح حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو ان قولنا تشبيه بالمتبسم
رفع بها الاسم ونفس الخبر فقد ظهر من كلامه ان في الجوار العقلي تشبها لفعال
المحيي بالفاعل الجمعي لكنه ليس هو التشبيه الذي يبنى عليه الاستعداد او المقصود
الاصل في ثبوت البرج مثلا هو الاستعداد الى البرج لا كونه بمنزلة القادر داخل
جسده بطريق الادعاء كما دعم المصنف وجعل نسبة الاسماء اليه قربة لذلك الخ
ان ادعى فانه ركيك جدا كما لا يخفى وكذا جعل الامر داخل في جنس الجارية مستعجلا
نعم ان الاستعداد لا يميز الى بعض خواصه لم يحد ان يقصد هناك الياء في تشبيهه
حتى كان هو الا انه اختار رد الجوار العقلي مطلقا الى الاستعداد بالكتابة كما اختاره
في التبعة ايضا بل انه الى حصل الضبط بتقليل الاقسام به او قد عترض عليه
بانه ذكرها سبق ان المراد من التشبيه المذكور في الاستعاره الكنية هو تشبيهه فلما
نظم الجوار العقلي في سلكه لزم ان يكون المراد تشبيهه في قوله تعالى فهو في عيشة راضية
صاحبها وما في قوله تعالى من ما راق فاعل النفس وان لا يصح لاضافته في نهارة
صائم لا يستحال اجزاء السمي الى نفسه وان لا يكون الامر بالابتعاد طمان في دورها
فاو قد لي يا ماني وانما نقف جوار نحو انبت الروح فليكون الفاعل الجمعي هو
الله تعالى اذ لا يشترع في الوجود فكلما متغفلة اتقانا واجبت ان المراد من
في الاستعداد بالكتابة هو تشبيهه ادعاء لا حصة على ما علم من كلامه جركا فالمراد
بعيشة حصة العيشة لكن بصورة لصورة صاحبها داخل في حصة ادعاء بطريق الياء

ونصب القوم وكذا الحال في غيرهما وعلى هذا الوجه ترفع المفاسد كلها بحسب ما دلتها
قوله وانني جرحه اجل وما عطف عليه يعني ونقسم عندي وبناءا حاد او ما مفعول
قوله واياها كان متعلق بها معا اي اجل الجرح لولا قسمة هذا
 بانها او بنا ولفظ هذا صفة لقولي واشاره الى نفي الجرح العقلي بالرد الى
 ولفظ ذلك صفة لقولي واشاره الى نفي الاستعارة المتبعة بالرد الى الملكية
 ايضا ولو قال قولي في مجاز الراجع الى حكم الكلمة اشاره الى نفيه الذي توسط ذكره
 من ذلك التبيين لكان حسن لفظه بهذا نصب المصدر والى مفيد بدل منه او
 بيان له اي انقسام الى مفيد والى غير مفيد وقوله والمفيد عطف على المستتر في قسم
 لتوقع الفصل وقد عطف عليه قوله والاستعارة واخواته ولم يتعرض في هذا القسم
 للتجديد والبيح لانها في المحقق من صاف الاستعارة واحوالها لا من قبيلها
 بالذات وقد مر الاشكال الوارد عليه في نطق الحال قوله تحصيل اقسام ثلاثة متعلق
 بمجرب اي ونقسم كل من المحقق والحسب الى طبعه وجماله انقسامات ملتبسة
 تحصيل اقسام اربعة كما يتوهم لان الاحتمالية فيها متعاقبة واحدا عرفت وقوله
 محققه بالقطع مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والطرف الواقع في الجملة اعني قول
 علما وهو اي على ذلك الوجه وقد عطف على هذا الخبر ولفظ موقفة وقوله فاختار
 ايها شئت كانه اشاره الى ان جرح المحقق غير جامع كجرح مثل قول الدهري شئت
 ارجع العقل وقول الجاهل شفع الطبيب المبرهن من لان الحكم منها ليس على ما هو عليه
 العقل وقد حارب عنه بان ولفظ موقفة في زعم القائل وانما خبر بان الاول
 2 ان ترك التباين يقتضي المفسر وفيه بقاء للملكام اما يقال من انه
 اشاره ايضا الى ان مثل قول المفسر في خلق الله الاعمال بناء على انه سبب بعيد
 للخلق وقوله ارض الله الكافر بناء على كونه الشيطان من اضلاله داخل في حد

المحقق

المحقق فلا يكون مانعا خارج من الجرح لان الحكم المفاد ليس محجبا عن موضوعه
 اي محجبا في العقل فلا يكون جامعا فينتج عليه ان هذا لا يطابق مذهبنا فالاولي ان
 يقال ان القائل به القدر اذا قال خلق الله العباد لعلنا نعلم انه محلهما كان مجازا
 خارجا عن حده داخل في حد المحقق علم زعم المحقق **قوله** الاصل الثالث من علم البيان
 في الكناية هي ترك التصريح فسر الكناية بالمعنى المصدرية ويعلم منها كناية بالمعنى
 المقابل للمجاز فسر الاستعارة ايضا بمعنى المصدرية ويعلم منها الاستعارة
 التي هي قسم من المجاز واورده في تفسير ترك التصريح اشاره الى تعالها والى ان
 الاصل في الكلام هو التصريح فان في الكناية معنى خفاء وقد مر ان الجرح اذ يلزم
 النسي ما يتبع ويروده وبلوذه اياه ان يكون له معنى لا يصح للانتقال منه الى
 متبوعه سواء كان لفظا عقليا او عاديا او اعتقاديا او ادعائيا والمعاد من
 قوله الى ان لا يدرجه ليشغل من المذكور الى المتروك ان اللازم مراد في الكناية لكنه
 ليس محصورا في نفسه بل قصد به ان ينتقل منه الى بلوذه الذي ترك التصريح بذكره
 وهذه انما هي لما سباني فيما بعد من ان الكناية يراو بها معناه ومعنى معناه
 معا ومن ان الكناية من قبل المحقق وتكمل ان يريد ان لفظ اللازم المذكور قبل
 في معنى اللازم المتروك ذكره مع جوار ايراد معجبة اللازم ايضا وهذه اموات من قبل
 لما سبق من ان اللفظ انما يكون متعلقا بما هو الغرض الاصلية منه ولا يسند كونه
 قريب من ان الكناية لا تسمى في ما راد المحقق وقد سلف من كلام متعلق بهذا
 المقام في اوائل الاصل الثاني **قوله** ينتقل منه اي من طول الجرح او من اللفظ
 المذكور الى طول القامه وانما حصنها العرب بالذكر لانه وقع في كلامهم
 فلا توهوم الصحيح كناية عاد من كونها محدومه غير محتاجة الى السقي قال
 فابهم توهوم الصحيح لم سطو على فصل اي لم تمشد نطائرها للحد من بل تخرج

و ربما يجعل نودم الضم في كلام غير متوالية عن العجلة والكسح **قوله** من
اخفاء وجه التصريح اي اخفاء طريق التصريح ولوقال به من اخفاء وجه
الميل لانه كان طر و دلالة كنى عطف على قوله لما فيه وذلك اشارته الى اخفاء
وجه التصريح وقوله كيف نزلت اشارة الى الوجه الرابع الوجه الرابع من الكتب
التي ليست وده من يليف الحروف الثلاثة اذ قد اهل منها اثنا عشر مائة
بأشياء الكاف او النون والكسح صدر باب ام او ان او نبت وانزاع
طاري على معانيها لم وضع لها ابتداء في هذا نوع خفاء وثقا بها في العلم
اعني الذي وضع غامضا لاجل ابتداء بلا خفاء فاذا ذكره كان يصح ما ذكره
فذلك قال من خفاء وجه التصريح بما اتم الكلام واما النقص فهو علم قصد
حال الاشارة ابودم وقد اشرنا في مباحث التعريف بالعلمية الى هذه الاقسام الثلاثة
قوله ومنه اي من قبيل كنى في العذر والجواب جمع جايه وهي الالهية المستطاعة
بمعانيها اذ استأصله والملمة النار له من لم يملك ان يزل به وتضمنه معنى
الاستعداد قال علي بن ابي طالب المستطاعة على صنعة المفعول مستطاعة
المشي وقوله المراه على وزن جفر زجها وقيل تكونها هذه المعنى والصفة
المنقوبة التي محل في الحايك النور حين يسبح ويقال لها الكهربية **قوله**
و حذر ان يصير نحو الملقط وقد حذر ايضا عن التصريح بلفظ حيث غير عنه لمعقوب
الكنى قبل الكل ثم ان الكناية بمعنى ان مطلق الكناية وان تضمن معنى الخفاء في
الجملة كما ذكرنا في السبب في افراد في ذلك على سوا بل مما لا يفرضها لعل
الى بعض بالوضوح مما يستلزم في ذلك احوال حيث الكناية حيث من وجه
تسمية هذه الاقسام باسمها وان كان كونا للكل في باب الوضوح التسمية في
الخفاء المطلق كالحق وكما ذكرنا لفظ التفاوت اشعارا بامتناع التفاوت

المنقوبة

وضمنه معنى الاقسام حيث عدله الى **قوله** احدهما ان الكناية لا تأتي في ارادة
المعنى اي لا تأتي في ارادة المعنى بلفظها اي بلفظ الكناية وفيه الفرق
اعني حذر ان اراده المعنى في الكناية دون الجازم والمعمد في الفرق
الا ان ضمنه الكنى محو ارادة في الجملة وان مقتضى ارادته في المحل الذي استعملت
فيه وعلى هذا يكون قوله تعالى الرحمن الرحيم استوي كناية عن الملك وان لم
تصور منها قعود على سرور كذا يكون قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القسيمة
كناية عن انهم وترك الانعام عليهم وان لم يملك النظر سحاه وتوكل في
ان هذا الكلام محض من يجوز عليه النظر وفي حق من لا يجوز عليه ذلك محض رعي
سبيل الكناية في غير الكناية جواز ارادة المعنى في محل الاستعمال فاذا
لم يترسم محو استغناء عن الكناية لان اللفظ قد جعل في المعنى كمنه حتى لو نظر
عن المعنى المحقق في محل يتبع ارادته في نصار مجاز الوجود التوسعة المانعة
ارادة المعنى الاصل كما في الجازم في الجوز في العينة في الجازم في كوارث
الحكام **قوله** واني والجازم اي وكيف لا ياتي في الجازم ارادة المعنى في الحال ان
الجازم لزوم من معانده لارادته اي منافية لها ولزوم معانده الشيء معانده
الشيء اي مناهي له **قوله** والثاني ان معنى الكناية على الانتقال من اللزوم الى اللزوم
اراد باللزام السابق واراد في كماله ان الانتقال من اللزوم الى اللزوم يحتاج
الى جعله مساويا للزوم او يخص منه ما سبق انما هو اليه وتحقيقه في ترجيح
الكناية على التصريح لكنه مع ذلك لا يخرج عن كونه تابعا و قد عرفت ان كون
الانتقال في الجازم من اللزوم الى اللزوم يحتاج الى الكلف الذي اركبه في صدر الفعل
قوله لا يخرج عن قسم ثلثه وذلك لان قصد الكناية في الكلام انما ينسب الى ما
نسته كانت واما منسوب امانته فالاول الذي يسمى موصوفا والثاني صفة والمثالث

تخصيص الموصوف الى انبائها وطاوسيتها الى فلا يطلب بالكتابة الا بالاحد
الثالث وذلك بان لا يترك لانه الذي يرد في استقل منه الى لفظ الطلب في قوله
طلب نفس الموصوف وطلب نفس الموصوف في المطلب بالكتابة نفس الموصوف ونفس
النفس لا طلبها وهذا تركه في تفصيل بين النفس من فاعل لفظ النفس
فيها ان يحصر الموصوف امر متعلق بها معا وكل منها مطلوب بها
في الجملة لكن ليس المطلوب فيه نفسه والمراد بالوصف هو الموصوف لا النفس النحوي
قوله القسم الاول في الكتابة المطلوب بها نفس الموصوف النحوي عليك ان تقسم
المطلوب بالكتابة الى اقسام ثلثة في قوة التقسيم الكتابة الى اقسام ثلثة يطلب
بها تلك الاقسام ان المراد بقوله القسم الاول والثاني والثالث اقسام الكتابة
وقد عرفت الوجه في ايراد كل في غير مرة وقوله عارض مرفوع على انه صفة للوصف
وانما وصفه بالغرض لان الصفة هي صفة لا تدل على اصلها على موصوف
معين بل على موصوف واذا بالاختصاص بالعلم المحقق كما في الوجه في القدم
وغير المحقق كما اذا اشتترز يد بالخصايه مثلا او صار كما في كتابها بحيث لا يعتد
بخصايه غيره وانما حكم بان الى صفة المفردة يكون كناية قرينة لانها صفة الماهية
غير محتاجة في جعلها كناية عن موصوفها الى تصرف واعتماد بخلاف الى صفة المبركة المحتاجة
في ذلك الى ان يكلف اختصاصها بما ذكره الصم والتفصيل فذلك كما ثبت في صفة
وقوله اخر مفعول الصم اي بان تضم اي لا ما اخر واخر **قوله** عن قول كل عدائي عن
دخول كل عدائي عن قصدك فيه اي في ذلك المجموع ولا شك ان كل واحد من الحجة
مستوى العامة وعرض الاطفا مشتركة بين ملائسان وغيره والمجموع مختص
ولم يعتبر في هذه القسم وجود الوسط وعدمها من الموصوف الصم والعمى
فما في العيب والاطن بالكتابة الى ان بل اعتبر في القسم الثاني الوسط

قال

من الكتابة والمطلوب بها لظهورها فيه وجعلها ممتدة القرب البعيد بها
وصد الكلام بكلمة ان حيث قال ان الكتابة في هذه القسم ايضا تعرب تارة وبعد
اخرى بناء على انه مطبوع لتردد السامع في قوله التقسيم الى القرب والبعد
كالقسم الاول **قوله** فالقرب متى انتقل الاوان بحسب المعنى ان هو انتقل
بالا على صفة المبني للمفعول ان المفعول انتقال السامع من كناية الواقعة
في كل انك الى مطلوبك لا انتقال وقد قيدي في صحة بناء الخطاب **قوله** من قرب
لوانه اراد ما لا قرب ليس منه ومن مرفوعه وسطا صلا ووضوفا لا قربية
بناء على انه ما من شي الاول لوانه لم تشره متقاربة القرب والبعد بعضها بال
وسط وبعضها بالوسط وحين وبعضها بالكثر على ذلك محله يقال اجل
اي كثر الضايف خسران ما به وبلمرته بلا وسط كثره الاضيف كما بارم
طوال الجاد طول القامة كذلك **قوله** وهو هو اي ذلك الفرق هو ان قولنا طويل
كناية سارحة اي خالصة ليس فيها شايه نصح لان الطول بمنه الى التجاد
ظاهر او حصة فليس فيه ضمير قطعا وقولنا طويل التجاد كناية مستند على
نصح ما وذلك لان الصفة الى لما اضيفت الى بعده ولا بد لها من فعل
يرفع بها وجب ان يكون مستندة الى ضمير يعود الى فلان وهذا الوجه نصح
بنية الطول الى الا ترى انك اذا قلت هند حسن فيهما لم توجب الصفة
لاستناد الى الفاعل الظاهر المذكور واذا قلت هند حسنة الوجه استنادا
الى ضمير هند وكذا الحال في غنية الصفة وجهها في قولنا طويلا التجاد
وهم طول التجاد وطويلا في قولنا طويلا كجاءها وطويلا كجاءهم طول كجاءهم **قوله**
وباسحقنا ما تقدم لي عطف على الجثة ووجه الاعارة في ذلك ان طويلا
السرحة والاستمال على نصح ما تقدم له في الآية ان يقال ان قولنا

اخرج الخط المصنف في المحيط الاوسط من باب التسمية كذا اعتبار
 الضمير حال الاضافة اخرج الكناية المذكورة عن كونها ساوغة الى كونها منسوبة
 المصحح فان قلت اذ كان في الطول ضمير يعود الى رتبة مثلكان تلك تسمى كناية
 كناية عنه والقياس على الآية المذكورة في ذلك ايضا قلت ان اعتبار الضمير
 الحكم لفظي هو احتساب الصفه التي يرتفع بها وهي في المعنى مستندة الى الصفه التي
 ومن قبل المستند الى الضمير موطول الجاد لا الطول مطلقا فلا يخرج حقيقة بل
 هناك كناية منه واما البيان في الآية اعني قوله من غير فقد انصبي الى ذكر الطرفين
 على وجه مني عن الحمل على التسمية فذلك اخرج من الاستغارة بالكلية **قوله** ما يكون
 واصحا وذكرك بان سئل الذي من اللازم بلا واسطة الى المطلوب استقلاله
 تامل كافي في مثال طول الجاد وكثرة الاضافات وانه خفي وذلك بان يحتاج في المثال
 الى نوع تام فلا يتيسر كما اقبل لمن رفته نظرك في الكناية معرض الغفلة عن البلاهة
 وكما في الكناية بمرض الوسادة عن عرض الغفلة والواسطة في شئ من امكن التبيين
 مع فله الوضوح واما اذ كني بمرض الوسادة عن البلاهة فلا يكون كناية
 بواسطة واحدة فلا يكون ما نحن فيه وانما يحسن الكناية عن الكناية اذا كانت التسمية
 مستمرة جدا كخفة الصبح كمرض الغفلة فانه يشتمل على كناية عن البلاهة
 منزلة البلاهة وكذلك كثرة الاضافات منزلة منزلة المضاف فيحسن ان يكون كثرة
 الاضافات بكثرة الراد وكحسن ان يكون بكثرة الراد وعن كثره اوراق الخط تحت القدر
 بواسطة بواسطة لوازم متسلسلة تتحقق السعد بواسطة واحد ايضا نظرا
 الى كثره الاول في الاستعمال كالمثال الذي اشترنا اية فلا يلزم صدق ان يكون هناك كناية
 متوسطة بين القربة والبعيدة ثم من كثره الصيغ الى انه حصة في
 كانه غم في المثال من الوسيلة الى العضد والعضد منه ولم يرد في المثال من بعض

اعتبر في السبعة
 توسط لوازم متسلسلة

الوسيلة

الوسيلة الى بعض متوسطة كناية بكونها جنان الكلب في ممدول الفصل
 فان كل واحد منها كناية بكون من احري عليه مضافا **قوله** وما كان في من عيب
 ما شرطه في محل الرفع على الابتداء وخبره الجملة التي شرطه مع جرائها لان الجايد البهائي
 الشتر وحده والمرصد موضع الرقب اي من الارخص ذلك الشخص مكان الرقب اي من
 الكلب اي بطون دون الدار والهدر صوت الكلب دون نباحه من فله ضربة على اذ
 من برد او غيره وقيل بمريره صوته للعضد بناه صوته للاعلام ولفظه له كثره
 بعد لفظ الحر بعد قوله طبعيا وايضا قد كتب في بعض النسخ على انانية علامته
 السمع دفعا لتوهم زيادة سهوا وقوله شعر ما تقرأ ناديب خرفان حين الكلب
 ساحة راجع الى من هو مرصده كذا ضربه كونه اي ذكون من هو مرصده كذا
 موصوفا يكون ساحة مقصدا ان افاض شعر كمال شهرته بحسن القوي فقول
 صاحب الساحة في موضع المضمرة والندبات على صفة الفاعل النوق التي تنكوا
 اولادها اي تنبعث من بنت الناقه صارت ذات تلويح في سجع والصرف الى الطباع
 على غايته لانه فيكون داعيا اليه كناية الى الضرب وقوله الفصل في باب
 لقوله واولاد داعي **قوله** ومن هذا النوع اي ومن البعيد وقوله فباك من قبل الالتقا
 اسهل ان يكون حيث الوصول الى الخوا لا حاج بظرد الناس عنه ما هو الذي ذات
 اية ويقال ايضا دار اية اي بها اهلها وعمرت الخراب عمره فاعلم اي
 معمر كذا افق بمعنى مد فوق **قوله** وانصا الى ابايه لذي القربى ضمير لانصا الى
 والاقال القريب وقوله ذلك انشأ اشارة الى انشأ الذي هو فوق الانشأ لام
 بالابنة الذابرة وهو مصدق انه في لفظه ذلك بعد انشأ صفه والسند باب الدار
 على تسمى بغيرهم احيى سطرطاهم وبنالك اشارة الى ذلك سنده عبد العزيز
 على ما اراد من اي على ما اراده من وفهم احسان عبد العزيز الى اخيه وضمير راء الكلب

كذلك المستر في حكمه والبار للضيف وهو عجم حكمة ماله والوجه في زيادة اللطف ان
كلمته اياه من اجل حبه له مع انه ليس من شأنه الكلام فيه غراية يستحله ودلا على ان
الشيء بالضيف كان اريد ما ذكره نصيب **قوله** ومنه اي من هذا النوع البعيد
قول ان هربت لا امتنع يقال امتنع العديك اذا جعله متمتعا به والعز
جمع غايه وهي حذرة العبد بالسياح من الابل والجمال والطبا والفضايل **فصل**
وهو ولد النادر اذ فصل عن الام وقربه الاجل كناية عن بركة النحر فشتق باب
على جواب النفي المستر في العود والبار في بياضه الانتفاع والضمير للفصل
والمستعمل عطف على ابا اي وما استملح العود من حركات الفصل لهما
ويحتمل بربان الظاهر كون اليا في الفصل صلا لا متع فكون عبارة عن **فصل**
كما مر وحمل الكلام من جعل اليا سبب على معنى لا ابق العود بسبب فصاها **فصل**
عبارة عن نحن العود كما قرره نظر لها اي للفصل في بعض النسخ نظر
من هذه الجهة اي من جهة سلامتها عن النحر ودل بمعية انه لا يقربها هذا على الوجه
الاول ثم لقوله لا يبقى لها فصاها فالضمير لا يقربها وابعده للفصل وعلى
الوجه الثاني تمت لقوله لا ابق العود فالضمير للعود **قال** القسم الثاني في الكناية
المطلوب بها تخصيص الصفة بالوصف لم يرد تخصيص الصفة بالوصف فخصها
في التنبؤ اعني الجمل كخصها في الاثبات اعني اثبات الصفة
الموصوف وتقيده بما به سواء كان هناك قصور الى حصر او لم يكن وقد سبق نظره في
علم المعاني اثبات المستدرك اعني ذكره ويشهد لما ذكرناه انه جعل حلا الطريق
الى تخصيص الصفة بالوصف بالشرح نحو ذلك في بيان الخشوع وحصل السجدة وان
الشرح سمح ولا شبهة في انه لا حصر في سمي من هذه الامثلة **قوله** فيقول النصيب
على ان جواب النفي والمعنى اراد ان لا يكون نصيب سببه لان الجول والنجور ان يكون

منصوبا

منصوبا معطوفا على لا يصح لفساد المعنى وقوله فان الطريق لتعليل انقضاء الشرح
بالخصيص ان يقال انما حلا من الخشوع والمروءة له الذي لا اوبال مثل ذلك
ما سببه كونه معنى حصل السجدة هو معنى سمح فلهذا لم يرد من قبل الاستناد الا ترى الى
ولو لم معنى صرب فعل الصرب وانما جعل الصفة شبهة وبالي حكمها واحل في معنى
الاستناد لان تضمنها للضمير لوسطا من شأنها للفعل في قوله بقدر ضمير ان
الخشوع في سمح العايد اليه اشار به الى ان الصريح المعبر في هذا المثال شبهة
الى الضمير سببه الخشوع الى المستدرك وقوله كما هو متعلق بقوله ان لا يصح واما جمع
ما تقدم من الامثلة القسم الثاني من الكناية فان الوصف في تلك الامثلة يركز
بطريق الكناية الا ان سببه الى موصوفه مصرح بها كما اوضحه لقوله او ما ترى الى آخره
ولم يفرص لامتثال القسم الاول لان الصفة هناك كالجمل مصرح بها وكذا شبهتها
الى موصوفها الا انه عبر عن الموصوف بطريق الكناية فلا يشبه فيها اصلا
ولم يرد بطول النجاد خصوصية هذه العبارة بل اراد به ما به كفي الكناية عن طول
القائه مما به لعل على طول النجاد ولذلك سبب من الحال في طول النجاد وطول النجاد في
الاول اضيف النجاد الذي نسب اليه الطول الى زينة وذلك بحسب المعنى اضافة
لطول النجاد الى وجه الضمير كما تحققت فكون نصيب سببه طول القائه
اليه ايضا واما استند الاستدراك المعنى الى العكس الذي اضيف الى عبد العزيز
المخاطب فقد اضيف اليه انس الجلب التام مقام وفور الاحسان وذلك نصيب
برفورا حسنة وفورا ما صنع جواب حين اراد ولما لم يقصد منها معنى استقام
حاز ان يكون حين يعمول الصنع اي غناء حين اراد ان لا يصح تخصيص السجدة بالمروءة
والذي صنع صنفا عجيبا وقوله جمع الى آخره بيان لذلك الصنع العجيب والاشباع
في كون الصفات مجموعة في شبهة موصوفها فلهذا كان الكلام مجعلا على الكناية

دون الجاز **قوله** ان المجاز قدوة وفي اكثر النسخ ان جعلها قدوة والمقصود انها رتبة
 محل ملك الاوصاف محال ولا بد ان يكون محلها ذاتية انما هي الاوصاف
 بين الخشخشة كونه رتبة الشان ذاتية والمالم يتم عرضه بما ذكره جعل القبة مضروبة
 عليه فانتقل الى قيام ملك الصواب **قوله** ومنها اي ومن مثل القبة الثالث وطول
 وهو ايضا لطيف كمال الاول والمجد هو الشرف ويقال لها بالآباء والكرام والحجب
 للرجل في نفسه والاشياء التي يكون الصفة بين التوبين تعاملها صونها كما مر
 النظر اني ذكره ان فوطم المجد من ثوبه والكرام من برده فعمل على ضمير الموصوف
 كاشتمال طويل بجاده عليه وهو فاسد لان الصفة اعني المجد والكرام مخرج به في فوطم
 وكبني عنه في كاشتمال بجاده وقد عرفت ايضا ان نسبة طول القامة الى الموصوف مخرج
 به في فوطم وكبني عنه بباقي طول بجاده كما فصل منها وليس فوطم مخرج به في
 المجد والكرام الى رتبة مثلا اذ لم يسند المجد الى ثوبه والكرام الى برده حتى يكون
 اضافة التوبين والبردين الى ضمير تصريحا بينهما الى كاشتمال طويل بجاده ولو كانت
 النسبة في ذواتهم مخرج بها لخرج فوطم عن الكناية بالكلية او ليس للتوبين مجزئ
 به عن مخرج صاحبها كاشتمال بطول الخاد عن طول القامة فلا تامة في الصفة ولا في النسبة
 ولو صح ان يقال زيد ما جرد برده لكان اسنادا مجازيا لا كناية **قوله** والطف وذلك
 لاشتماله على مزيد مباغاة في محله بالطف **قوله** اثبت لابن العميد مساعي لان
 المساعي وهي الكارم اليه فتم منها بنيتها لولا جعلها نظام عقد مستفاد من
 حمل النظام على المساعي مع اضافة الى عقد وكون مناط العقد جدي المجد يعلم من استبعاد
 المجد دوابه لجيده فانه يقيم منه ثبوت له بشهادة العموي **قوله** فنية بذلك اي
 بما ذكر من اثبات المساعي وما يعقبه على اعتناء به تزيين المجد وثبته تزيينه اما
 على اعتناء به ثبته على محبة لرفان الايمان لا بربن شيئا الا اذا اعتنى بـ

واجبه ونه بذلك على انه ما جرد ان غير المجد لا يعتنى بـ ثبته ولا محبة ولا
 لان الرجل مساعيه انما بربن محبة لا محبة غيره **قوله** ولم تقصده لك اي لم
 يقصده في مدحه بالمجذ اثبات فحده بالطريق المذكور والطاهر من عياره ان
 هناك كناية شين اجدها عن اثبات المجد كما ذكرها والاخرى عن اختصاصه به
 وهي انه جعل حصة المجد على جميع افراده كما تقصده المقام الخطي وعنه لان يوم
 ذلك العقد لجده فنية بذلك الدعاء على طلبها دوام بقاء ابن العميد لان نظام
 ذلك العقد مساعيه فلا تصور دوامه الا بتمتع دوام بقاءه ونه مطلقا
 بقاءه على احصاء رتبته واعتناء به ثبته فنية وانما يستغنى عنه تعذر فلم يطلب
 دوام بقاءه وقوله حتى حكم متعلق بقوله جعل المجد المعروف اي حتى احكم بما ذكره
 تخصص المجد بربن العميد اي يقيد به واثباته له والكد ابلغ بالكد
 حصره فيه بعد تخصيصه به **قوله** وحاصله ليني ان حاصل معنى البيت والمقصود
 ما ذكره وانما قال في المال لا رتبة في الظاهر لعقد مساعيه نظامه الا انه
 اذا حقق رجع الى رتبته به ولانك ان تزيينه به من روادف حصوله له
 فصار كناية عنه كناية في ذلك ترغت الوزارة بقلان اذ حصلت له هذا
 الحاصل الذي قرره بدل على ان المقصود الاصلى اثبات المجد لا الاصل
 الذي قرره بدل على ان المقصود الاصلى اثبات المجد لا الحصر فيه
 اذا ما ثبت وقد يتوهم ان المذكور في الكتاب عنوان البينونة بالملكية
 حلت فيه فثبت اقتضاه جعل منها في التصريح الاول محكوما عليه وجعله
 اذا ما حلت للملكية ببيوت وقد يتوهم ان المذكور في الكتاب عنوان البينونة
 بمنجاة من يوم كناية عن صفة العهد واستادها الى منها عن تخصص ملك
 الصفة بها ففي هذه الجملة كناية عن على طريقه فوكك كناية عن راد في

عن كمال سياقي ويرفعه ان جعل الاحمال كالتباين ان يلازم قصودا
 من الكلام على سبيل الكناية لا وسيله له انه قال في اخر اخصاصا
 للحاجه عن التلوم بها وظهر ان ليس هناك كناية الا عن كسر طرطص بها
 ان ذكره اولاً من عفاها انشأه الى معنى كمال النجاه ولذلك عطف عليه
 ساحتها وكمال كمالها على طريقة التفسير فتصروا شعوب ذلك بقوله قصد
 الى نفس النجاه عن التلوم الى آخره **قوله** على سبيل الكناية متعلقان بغير قصد
 جواب حين اراد قول ابن ابي عطف على قول السفي فانه اراد
 ان يجمع الجواهر في البيت كناية عن معنى المصراع الاول كناية عن
 الوصف اعني اجماع الجود وعدم تفرقه فان هذا الاجماع يستلزم
 لا يجوز وجوده ولا كل دونه والا كان مغفرا لاجتماعه بهذا اللازم من
 ملونه واستدراك الجود لانه على عدم تورعه في المصراع الثاني كناية
 عن كسر الجود بالمجروح بحمله كناية عن جهة من حيث انه بصير الجود حيث يصر
 اي بصر حيث يبر ويصل في الاول كناية عن التضافه بالجود لانه اذا لم يحركه لم
 يكل في مكان دون مكانه كان معه في مكان واحد وفي الثاني كناية عن لزوم
 الجود له ومعنى الاستدراك دفع توهم المفارقة عنه **قوله** متوزعا لقوم منه
 جرد هذا وجرده بذلك المعنى التوزيع لقاده ولا شك ان تنكير الجوار
 في سياق النفي هو المناسب للتفاهم لا لتضياعه ان الجود محدود فممن
 افراده ولا يخل ايضا دونه وقوله بتبنيها لتعليل النفي وذلك لاشارة الى
 نفي ان يجوز محذره والمعنى لم يحرك شي من افراد الجود والا كان قائما ككل
 هناك محالاً لمحل سبب الافراد فيلزم التوزيع وكذا لم يكل شي من افراده
 دونه لمثل ما ذكر فيكون عدم تورعه مستلزما لكل واحد من عدم الجوار

وعد الخلق

المحلول فكل في مجموع العدد من عدم تورعه ولكن ان يقول عدم تورعه
 استغفار الجمع المركب من الجوار والمحلول دونه فكل في نفي في الجوار كناية
 لا اي شيء ان يجوز محذره والتبني لكونه وفي ان يكل دونه لمثل ذلك التباين
 اي بما ذكر من التعيين **قوله** ثم حضري تخصص الجود من بعد اي من بعد ان
 تورعه وقوله بعد ان غرظ طرف ايضا لمخصصه وانما ذلك لا يجوز ان ياتي
 بمعنى المقام المشتمل على نفي التفرق بين افراده **قوله** كفاية عن ثبوت لا اي
 باسره للمحدود ومن كفاية اي من تخصص الصفة بمخصصه فيكون
 كناية عن ثبوتها له ومطابقة الشيء لموقعه ومكانه الذي يظن فيه **قوله** ليس به كناية
 ليس المظنون بالذي يظن اي فصار ابعادا الكلام في كناية واحد وكما جمع
 كناية من فبين في المثال المكون اجمع فسامها التلوية مثل واد كسر الزا
 في ساحة العالم اي زيدا اذا كان شهرا **قوله** الثاني تقييده اي تقييده كونه
 الراد بساحة محروفا كناية عن النسبة الى **قوله** وعلم ان كناية في القسم
 الثاني والثالث خصهما بالذكر لان كناية في الاول عامي عن الموصوفين
 فوجب ان يكون مذكور كناية لا صريحاً وقوله فلان يصلي ويركي من القسم الثاني
 لموصوف مذكور لانه كناية بالتحصين والتركيب عن الايمان في المقصود وان كانا
 موصوفين كذا اليعن الغيار كناية عن اليهود موصوفين كذا موصوفين في المراء
 بالامثلة المذكورة فالتقدم في القسم الثاني من قوله فلان طرطص كناية الى آخره
 وما تقدم في القسم الثالث من قوله ان السماحة واخواتها كلها متوزعة
 لموصوفات مذكورة **قوله** ان من هو الذي يصلي ويركي ولا يود في الخاسم
 لما صرح فيه بذكره ايمان لم يكن يصلي وما عطف عليه كناية عن الايمان بل كناية
 منها بغير الايمان في غير اليهودي متعلق عن يهوده الذي هو استغفار الايمان

عن اليهودي مطلقا وقصد به التعريض بمؤد معين فهذا كناية من القسم الثالث مسوقة
للموصوف غير مذكورة ونظيره هدي للتقريب أو أفسر الغيب بالمعنى المصدي أي الغيب
عن حصة النبي عليه السلام أو عن جماعة الموصوفين عن طرده الذي انتفا
يد أنه عن غيرهم مطلقا وقصد به التعريض بالتأنيص والماز في الغيب
الغائب عن الحواس الصالحة وصفاته وأحوال المعاد وغيرها فلا يعرض فيها
وإن ثبت مثالا من القسم الثاني لموصوف غير مذكورة ذلك الذي لا يودي هو الذي
يصلي ويذكر قاصدا كحر الأمان في الذي لا يودي إلى نفسه عن اليهودي مطلقا
معرضا بمؤد معين ثبت قبل أن الموصوف إذا لم يكن مذكورا لم يتصور كون النسبة
إليه صوابا بما قبله من القسم الثاني من الكناية القسم الثالث منها
معي كانت الكناية عوضا أي موقوفة لاجل موصوف على ما عرفت كما يطلق
اسم التعريض عليها من سببها لأن المقصود منها هو التعريض بما لم يذكر **قوله** لو كان
ذات مسافة ترسمة متناول بالوسط فيه وما فيه وسطه واحد وأخره ثلث
بالنسبة أو الخائب أو استشهد بالبسبب لأن المخاطب يقتضي الانحاء الدال
قرب المسام والضمير في ابن المنوق وحسبنا أي كافيات أنهن لا يررن سوى
كريم وقوله غير خاف خبر فانه من خفي بالكسر والفتح هو من خفاه أي خفاه
كان إطلاق اسم الأبياء والأشعاره عليها من سبب لانه إذا لم يكن
قديرا به كما في النجوم وأرمر من اسم الدال على مطلق الإشارة وإنما لا يضاف
الاسم إذا أطلق بنادر من القرب والظهور ومن الأولى ليس بعض الأبياء بغير
شابة الخفاء فينفق اسم الإشارة **قوله** وكقول البحر في عطف على قول
إلى تمام مع تحليل الناصب الأجنبي عني هو أن الشذو لا يفي أن قوله
قوي من قوله غير خاف والبر من الخشب ما باقي بكرة تعالى محل البداء

انقطع

انقطع مطر ويسر أرضه من الحلاء فهو محل قال ابن السكيت ولم يقولوا محل
ورما جاء ذلك الشعر وقوله كما ترى أقوى في الظهور من قوله ظاهر
من الجمع وذلك لانه جعل فيه مسلمة فهم على وجود الكرم فهم فذلك انكر خلوصهم
عنهم مع كونه منهم والما في الاول فعد ذلك على كرم أي سبحانه بزيادة المقيدة
بحرف الاستعارة في الثاني اجاله على ربه المحي طوب ورمي بزيادة في الثالث
طلب نسبه اشرف على حصول طرفة الدعا في زان براد طلبت جعلهم
قوله واما قوله انما قصدنا قبل الان تحصيل الرصف فيه على المع وجه ذلك ولا
من الظهور بحيث لا تسببه للمع أي والندى هو العطر والوجود صور اسخنة
تقتضيه أفاد ما سمع في العرض انها منهنومات معاير ان فذلك خطبا
حظي الاثنين يقال تبدلت التي باخرى واحدة بدل من الاخر والمنهية المحر
والجلس ونفري صيغة الحكام على بناء المفعول من عداه صل على العوار وهو
ومساو يوم أي مقداره مستعار من المكان ثم نكوه عطف على قيا وقوله
في افاده متعلق من حيث المعنى بالطرف الواقع خبر البعد الفاء التي وقعت
جوابا لما اعني قوله على ترى **قوله** وعلم ان التعريض تارة يكون إلى اخره لم
يرد بقوله وان لم ترد الا غير الخطاب انه يجوز ذلك ان تريد تارة ضمير الخطاب
في اومتي فتستوف الخطاب وحده فيكون مجازا اذ ليس بين الخطاب وبين
لزم بعينه في الكناية او المجاز على ان قوله ان اذ متني فتستوف كلاما
عرفا على تهديد الخطاب بسبب الايذاء ويكرهه لروا عنهما هذا المودي
فان اريد به تهديد الخطاب مما تهديد مودي آخر كما كناية كان كناية وان
اريد به تهديد غيرته فقط كان مجازا كناية ولم يتوض منها للقرينة في الجار
لشبهة امره بل تعرض لها في الكناية بحيث قال معناه اعلى واين الجواز لان

الصورة ظاهرة ظهورا تاما في مجرد الحصة الصريحة اعني تامة بالمطالب حصة
ظهور التعريض كالمع في الصدق كلاما من الكناية هو المجاز الصادق بدوئية
وبين كل منهما عموم من وجه بانهما من كلامه وان شئت جميع الحال
فما تمع لما تذكره قال صاحب الكشاف فان قلت اي فرق بين الكناية والتعريض
قلت الكناية هي تذكير الشيء بغير لفظ الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا يدل
على شيء لم تذكره كما يقول المحلل للمحتاج اليه حيثك لا سلم عليك وكانه انما
الي عرض يدل على التعريض يسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد وقال ابن الاثير
في الاثير في النثر السائر الكناية ما دل على معنى بجزء من كلامه على جاني الحصة والمجاز
يوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على
معنى لا من جهة الوضع الحصة او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة وتخص
باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله في محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه
لم يوضع احقيقه ولا مجازا او اعما فهم المعنى من عرض اللفظ اي جانه به عينا
فنقول المقصود مما ذكر في الكشاف هو الفرق بين الكناية والتعريض كما صرح
به في السؤال فلا ينقص ما ذكر في حد الكناية بالمجاز وقد علم من كلامه في الفرق
ان الكناية تستعمل في غير ما وضعت له وان اللفظ في التعريض مستعمل في معنى دل به
المعنى على معنى اخر لم يذكر فلم يكن اللفظ هناك مستعملا في المعنى الاخر الذي هو
المعرض به والا كان المعنى الاخر مذكورا بذلك اللفظ المستعمل فيه بل دل على
الاخر بذلك المعنى المذكور بمعونة الساق ولذلك قال كانه انما الكلام الذي
عرض اي جانب واشارة الى وجه اشتقاق التعريض والاشارة الى المعنى المستعمل
فيه يكون واقعا متفقا للكلام على طريقة الاستفهام لا في جانب حتى قال الكلام
اليه وكذا الكلام ان الاثر يدل بصرحة على ان المعنى التعريضي لم يستعمل فيه اللفظ بل

هو دل على بارة وسيافا فاذا الصور بالخصه بعض الفضل
اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحصة المجردة ويقابلها المجاز واما الكناية
فمستعمل فيما لم يوضع له اصلا في الموضوع له شيئا والتعريض كالمع
كل من هذه التسمية وذلك بان قصد بعض اللفظ معناه حقيقه او مجازا
او كناية ويدل سياقه على المعنى المعرض به فلا يوصف اللفظ بالتعريض بل
المعنى التعريضي بحصة ولا مجاز ولا كناية لفقدان استعمال اللفظ فيه
كونه معتبرا في حدود هذه التسمية فلا يكون اللفظ بالتعريض الى حيا
او المجازي او الكناية عنه تعريضا بل لا بد ان يكون هناك معنى اخر فادلت
المسلم من مسلم المسلمون من بعده ولسانه وادرت به التعريض بالمعنى الاصيل
اخصار الاسلام بغير سلموا منه والمعنى الكناية عنه المسلم المعنى الاصيل
هو انتفاء الاسلام عن اليهودي مطلقا وهو مصود من اللفظ استعمالا لا
المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقا فهو في الاسلام عن اليهودي
المعنى نفس على ذلك حال الحصة والمجاز اذا قصد بها التعريض ثم ان
المجاز قد يصير حقيقة عرفية كانه استعمال في غير الموضوع له ولا يخرج بذلك عن
كونه مجازا تحت اصله وكذلك الكناية قد تصير بكثرة استعمالها في المعنى
بمنزلة التعريض كان اللفظ موضوعا باراه فلا يدحضه هناك المعنى الاصيل
بل حيث لا يتصور فيه المعنى الاصيل كالا استواء على العرش استوى
وبسط اليد اذ يستعمل في شانه تعالى ولا يخرج بذلك عن كونه كناية في اصله
وان سمى حصة مجازا متفرغا على الكناية وكذلك التعريض قد يصير تحت
ان يكون الاشتقاق فيه الى المعنى المعرض به كان المقصود الاصيل الذي
استعمل فيه اللفظ ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا الى اصله كونه المجاز ولا

لكنوا اول كافر به فانه تعرضت له بحسب علمهم ان لو كانوا قبل احد هذا
المعرض به وهو المقصود الا اني منها دون المعنى المحيى واذا كلفنا
علمت ان قوله التعرض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز
به ان اللفظ في المعنى التعرضي قد يكون كناية وقد يكون مجازا كما لو تموده
بان اللفظ اذا دل على معنى دلاله واضحة فلا بد ان يكون محققا او مجازا او كناية
فان تشبهتم هذا المنقوص مستنبات التركيب المتفاد منها على سبيل التبعين
كما مررت ومنقوص ايضا بالمعنى المعرض به فانه وان كان مقصودا اصاح
الله عند لول عليه السياق لا باسعمال اللفظ فيه كما عرفت بل اراد ان التعرض قد
يكون على طريقه الكناية في ان يقصد المعينات معا وقد يكون على طريقه المجاز
بان يقصد المعنى التعرضي وحده فقولك اني متي فتعرف او ارادت به
معا كما ان على طريقة الكناية تهديد الخطر مراد باللفظ استعمالا تهديده غيره مراد كسابقا
واذا اردت به تهديده خطره فهو المعنى المعرض به كان على طريقة المجاز والكمج
ذلك عن كونه تعرضا كما تحققت والتشبيه على هذا المعنى المراد باللفظ على سبيل
الموضع فحينئذ **قوله** قائل اي بابل المذال الذي اوردناه للتعرض على هذا
الذي ذكرناه فانه قد مر حال ما بالامسلة وروما عليه فقد نهت على ما هو
الكل من ان التعرض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز
وعلم ان بابل لغة واصحاب الصياغة للمعاني مطبقون تشبيه انطباع
الى ارباب البلاغة المكتوبة عن علماء البيان طاهره والارباب البلاغة السليقة
فهم ايضا مطبقون على ذلك بحسب الخيال لانهم كانوا يعلمون هذه المعاني
بجملته ويعتبرونها في نوار الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات ونفا
والمع من انشا لغة لاس البلاغة اي انجاز الكل واوضح في الدلالة على ما اراد

به من الجملة على ما اراد به معنى اوقع انشد مكنيا ويا ترى ان النفس وتوذا
حال من ضمير قولك والمذموم الذي هو شايد لم يكن مراد ان يحب المعنى الا انه
لفظه مذمورا فادخل رعي الغيت فكأنه قبل ما كغيت نشاء به سيات
رعنا به وانما قال عتار واحد لانه اذا تعدد الاعتبار كالعادة والعقل
مثلا لم يكن هناك استحال بل جاز ان يكون مرادوا بحسب احدهما وغير مراد بحسب
الآخر **قوله** احدهما ان الصريح التشبيه اعترافا بكون المشبه الكمال بمعنى ليس
الاستغارة هذا الاعتراف بل فيها ادعاء المشبه من جنس المشبه وانكار
يكون شيئا غيره فلا يتصور تفاوت في وجهيه **قوله** نظير ما تقدم حكم
اولا بان السبب يكون الكناية اوقع من الانصاح هو نظير ما تقدم في المجاز
نظرا الى ان الانتقال في الكناية من اللزوم ثم اضرب عنه بقوله بل غير نظرا
الى ما عقبه به من بيان ان الانتقال فيها ايضا من اللزوم بنوع صرف
وذلك لان اللزوم مالم يعتبر معه ما يصير مساويا للزوم المحض لم
منه انتقال اليه لاستحالة الانتقال من العام باقيا على عمومته الى الخاص وقد
تمت الكلام في سلف والواو في قوله ومع الانصاح لعطف قوله مدعي لا يبيته على
قوله مدعي بيته والنظر في اني معا ومع الانصاح مع لول المعطوف عليه والمعطوف
قوله في هذا الاصلين اي الى راء الكناية وخصما بالذکر لانه قرر فيها كلام
السلف ورتبه فيها الانواع فوالا الانواع مما كان يلحق بها طبق بعضها
بالعض في كل واحد من التميز والترتيب والتشديد والتطبيق حقيقة
على الوجه الذي يوجب مقتضى صماء البيان ولم يكن انتقال هذه التفرقة
في اصل التشبيه لان مباحته كانت مستوفاه مرتبة على ما ينبغي في كلامهم
فاشار الى ما اوردته في هذا الاصلين ثم عند ذوى البصار وهو ضامن ان

في كونها حقيقين في سائر الحقيقة المفردة بما يراد بها معنى الأصل لا المقيد
 التي اراد بها معناها واحدة اعني الحقيقة المفردة بما يراد بها معنى
 معنا اعني الكناية فانها داخل في الحقيقة المفردة بما يراد بها معنى الأصل لا
 يقيد بعد م ارادة غيره كما ان خبر اليه جاءه وقد صرح منها بان المعنى
 الأصل م اراد في الكناية قطعا وقد مر في كلامهم والمجاز المرسل م اراد في الكناية
 الباطنة في التشبيه فيكون غير المعنى داخل فيه كما يصرح به واثبات ما هو
 مختص بالشيء المشبه في مثل قولك خالطت المنيمة **وقد** روي اننا اشار به الى ما
 اجازته من المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية فليس عنده مجاز عقلي بل المجاز
 كونه لغوي وقوله على وقف غمك وعلك اشارة الى المعنى موافقة ما عند
 المسكلم ومخالفة كما مر في عبارة اشعار بالاسناد اليه المتصف بالحقيقة
 المجاز العقلي اشارة وقوله ما فاد مستخدم على معنى القول هو الرواية في
 معناه الاراد في بعض النسخ على صيغة اسم الفاعل ومعناه المذموم وكلاهما
 صحيح منها بان المعنى الأصلي م اراد في الكناية قطعا وقد مر في كلامهم والمجاز المرسل
 هو المجاز الخالي عن المعاني في التشبيه فيكون غير المعنى داخل فيه كما يصرح به
 واثبات ما هو مختص بالشيء المشبه في مثل قولك خالطت المنيمة **وقد** روي اننا اشار به الى ما
 ونسب اليه في مثل قولك خالطت المنيمة **وقد** روي اننا اشار به الى ما اجازته من
 المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية فليس عنده مجاز عقلي بل المجاز كونه
 لغوي وقوله على وقف غمك وعلك اشارة الى المعنى موافقة ما عند
 ومخالفة كما مر في عبارة اشعار بالاسناد اليه المتصف بالحقيقة
 اصالة وقوله ما فاد مستخدم على صيغة اسم الفاعل ومعناه المذموم وكلاهما
 وفي بعض النسخ على صيغة اسم الفاعل ومعناه المذموم وكلاهما صحيح

لشما

في كونها حقيقين في سائر الحقيقة المفردة بما يراد بها معنى الأصل لا المقيد
 التي اراد بها معناها واحدة اعني الحقيقة المفردة بما يراد بها معنى
 معنا اعني الكناية فانها داخل في الحقيقة المفردة بما يراد بها معنى الأصل لا
 يقيد بعد م ارادة غيره كما ان خبر اليه جاءه وقد صرح منها بان المعنى
 الأصل م اراد في الكناية قطعا وقد مر في كلامهم والمجاز المرسل م اراد في الكناية
 الباطنة في التشبيه فيكون غير المعنى داخل فيه كما يصرح به واثبات ما هو
 مختص بالشيء المشبه في مثل قولك خالطت المنيمة **وقد** روي اننا اشار به الى ما
 اجازته من المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية فليس عنده مجاز عقلي بل المجاز
 كونه لغوي وقوله على وقف غمك وعلك اشارة الى المعنى موافقة ما عند
 المسكلم ومخالفة كما مر في عبارة اشعار بالاسناد اليه المتصف بالحقيقة
 المجاز العقلي اشارة وقوله ما فاد مستخدم على معنى القول هو الرواية في
 معناه الاراد في بعض النسخ على صيغة اسم الفاعل ومعناه المذموم وكلاهما
 صحيح منها بان المعنى الأصلي م اراد في الكناية قطعا وقد مر في كلامهم والمجاز المرسل
 هو المجاز الخالي عن المعاني في التشبيه فيكون غير المعنى داخل فيه كما يصرح به
 واثبات ما هو مختص بالشيء المشبه في مثل قولك خالطت المنيمة **وقد** روي اننا اشار به الى ما
 ونسب اليه في مثل قولك خالطت المنيمة **وقد** روي اننا اشار به الى ما اجازته من
 المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية فليس عنده مجاز عقلي بل المجاز كونه
 لغوي وقوله على وقف غمك وعلك اشارة الى المعنى موافقة ما عند
 ومخالفة كما مر في عبارة اشعار بالاسناد اليه المتصف بالحقيقة
 اصالة وقوله ما فاد مستخدم على صيغة اسم الفاعل ومعناه المذموم وكلاهما
 وفي بعض النسخ على صيغة اسم الفاعل ومعناه المذموم وكلاهما صحيح

بشيء كناية على الاستعمال المألوف في الكلام لا في المعنى بل في اللفظ
قوله والاولى في الجملة المقروءة ما فاداه لازم داخل في الكناية لانها
تكون كناية عن شيء فاذلت محييتها عن اللوم فاصدا في افادة كناية
كان كناية عن شيء واذلت تحت عن اللوم كان يصري بها في الجملة على قياس
الجملة المفردة تنقسم الى التصريح والكناية **قوله** واذ غرضنا قد توهمنا تشبيه
من التعريف والصواب انه من الجحيف من المعرفة كناية شبيهة لوجوه العلم
بتفاوت التشبيه وقوله وقضيا الوطء كمال الاطلاع تشبيه الطاء وقصوده
بعد الكلام كناية ضمنية تصل الى شروعي في تعريف البداية كانه قال لما
عن معرود مقاصد علم البيان بعد فراغنا عن معرفة خواص التركيب علم المعاجز
لما ان ينزل في وضع البداية التي توصل به من العلم الى تحصيلها والى المقصود
منها **قوله** وعرفنا فيها اي في الجملة المفردة والجملة التصريح والكناية
قوله من الاصلية المتبعة على راي الاصحاب دوننا اشارته الى ما احاراه
رد المتبعة الى الكناية وقوله الى الضعف والقوة اشارته الى مراتب التشبيه
في مباحته وانما تعرض للتشبيه في هذا الضبط لكونه مذكورا في حد البداية وبعد
نعلم انه من مقاصد علم البيان جملته لا ادعاء التشبيه المرسل الى التشبيه
التمثيل الساذج ليس على سبيل الاستعارة **قوله** فتقول البلاغة هي بلوغ الكلام
في تعريف البلاغة الكلام اي في بلوغ المتكلم في مادة المتعاطية تركيبه حاله
اختصاصه بتوفيق خواص التركيب المذكورة في علم المعاجز وما يرد في انواع
التشبيه والمجاز والكناية المعروفة في علم البيان على وجهها فالمراد بالتركيب
التي اضاف اليها الخواص منها ما قرره في مقدمته بالتركيب الصادر عن
له فصل من معرود بعد اضاؤه الخواص اليها وليس قوله هناك في تركيب البلاغة

واحد في تفسيره بل هو حكم على تلك التركيب انه يصدر عن كناية التركيب المتعاطية
انها متعاطية فان صدقنا انها متعاطية فانها ما فاداه لازم وان يكون مفهوم
البلاغة ما جود الى تعريف البلاغة حتى يرد عليه انه تعريف في ضرورة ان
مفهوم البلاغة يتوقف معرفته على معرفة البلاغة فيحتاج الى ان يحاط
بأن معرود البلاغة يتوقف على معرفة البداية لوجه ما على معرفتها بهذا الوجه
وقد يحاط به ايضا بان المراد بالتركيب هو التركيب المتكلم وليس في اذ لم
يعرف لها خواص حتى يضاف اليها لا يقال كيف يتصور تولد الكلام من خواص
غيرها لاننا نقول لا يزيد بها بل يوفى بها تحتها تحتها صوابا بل تحت انواعها
على معنى ان يورد في تركيبه تشبها على مثال تلك الخواص الموجودة في تركيبه
استعمالا على ما هو متعارف في ذلك الحال في ايراد ذلك النوع على وجهها فتركيب
الكلام مفهوم من قوله مادة التشبيه فما اشارنا اليه لان قوله خواص التركيب **قوله**
وطحا اعني البلاغة يريد بها بلاغة الكلام اعني كون الكلام محبوت وفي قوله
التركيب حقا وادور فيه انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها وعدم
تأري طرفها عبارة عن غاية البعد عنها وما ذكر من البيان من الطرفين
والتفاوت في البلاغة على مراتب بينها تفاوت المحرر اما بحسب التفاوت في قوة
كميات الاحوال ومقتضاياتها والافتقار على عانتها كما هو متعارف بحسب
التفاوت في معرفة انواع التشبيهات والمجازات والكينانات القدرة على
ايرادها على وجهها وقدرتها من حيث الى الخرد والاحاطة بقواعد من العلمين
لا يقيد ذلك بل لا يجمعها من فضل المولى وجد طبعه ومن ذلك ايضا فنهاك
مراتب من رعايته والارادة المذكورين لا يفي بها علم البشر اصلا ولا يخل
قدرته قطعا وهي سماه بحد الاصح راي المرتبة التي هي التشبيه عن الاشياء

لا

تتمها و هذه المراتبة تشمل على تسعين اول الطرف الاعلى من البلاغة اعني
منتهى البلاغة ولا يتصور تجاوزها اماه والى ما يفرق الطرف الاعلى اعني
المرتبة العليا التي تتقاصر القوي اليه في بعضها ايضا الا ترى ان اساطير الحكماء
في مرتبة الاعجاز مع كونها متفاوتة في طبقات البلاغة ولقد احسن من قال
بريان و در فصاحت كي بود يكسان سخن و در جود نديم بود چون حافظ و چون عجمي
در كلام ارزي چون كه وحي منزلت كي بودت به اخوان من ارض اديبي
واما الطرف الاذني من بلاغة الكلام اعني قدر من البلاغة اذ انقص من شي
التحق ذلك الكلام باصوات الحيوانات كما ذكر في صدر الكتاب فهو دخلت
قدرة البشر فظهر ما تقرانه لم يرد بوقية الخواص حقا وبإيراد تلك الانواع
على وجهها توفيق الحق باسرها وإيراد الوجوه بها ما يلما يصدق عليه
الجملة انه توفيق الحق وإيراد الوجه **قوله** يدرك ولا يمكن وصفه بربوبية الاعجاز
مع كونه يدركا لا يمكن ان يصعد بغيره بما يدرك به غيرنا سواء كان
كدها او نقيسها وذلك لغاية لطفه ودقته وتسميه في تصور الوصف
بامر من احد ما وجد اعني استقامة الوزن في الشعر فاما في الكلام وجدانا
بلا تشبيه وتقصير عابرا عن كسب صفتها واكتساب حسي اعني اللامه فاما
تخسرها وتخرج عن صفها **قوله** يدرك الاعجاز عذري هو انه يدرك
اي ما يدرك به الاعجاز هو القوي الدقيق التي يدركها في دقائق الكلام ووجه
محسنة الطبع لا يجد ولا التغيير على وجه التشبيه ولا امر غير متصل
الى ادراك الاشياء ثم الذوق ان كان فطريا لا يقاوم ادراك الاحس في
الكتابة الى طول حده بين العلمين واذا ما به القوي لقواعد الاساتيد
فهو الغاية في ادراك الاعجاز **قوله** نعم البلاغة بعين الاعجاز نفسه وان لم

مصر

وصف ونسفه بحيث يدرك به لكن الامور المودرة الى كون الكلام معجزا اعني حجة
من البلاغة قد تحت عكسها بما ينسب له ذلك فكل على مساهمة الاعجاز
وقد اشار ساذكرة الى احصاءه في اخر النظم من اين وجه الاعجاز هو امر
ممنسب اليه والفقهاء كما يجدوا في باب الذوق اما ذوقهم من الصف
اي صرف البديهي في ذوقه في العرف من معارض مع قدرتهم عليها او من
على اسلوب عجائز لا يلبس كلامهم في عظمهم واشهرهم لا سيما في مطالع
التصور ومطالع الاماي مثل يونون يعملون فيهمون او من سلكه مع طوله
حد اعني التناقض من استحقاقه على الغيوب فلهذا اقول فلهذا في وجه
الاعجاز لا سادس لها والصواب منها ما احصاه كما قررنا في كتابنا واما
القصا حيا من البلاغة وانما في طرفها والمراست التي منها كان مطيع
كبر والسامع في امر القصا حيا انما دانها في تلك ان يصدر بكلمة اما
تجمل فيهم ما يطلق عليه القصا حيا بالاشراك الى التحين وفكر كلامها على حدة
وجعل حلو من اللفظ عن تقديرها الى الشبه لانه بالنظر الى افادة اماه و
قوله خلوص الكلام شارة الى ما قد اشتغاق والمساكنة بين النعم والخطاب
والقوي يقال فصح اللحن اذا حده رعونته وذهب لسانه فصح الاعجمي
اذ خالف عباره عن اللكنة واللحن في هذه الكلمة تفسر القصا حيا الوجه الى
اللفظ كونه عذري لان الكلام في قصا حيا الفهم وذكر كونه عذري فلهذا
علامه ثبوت بها وادركون الكلام اذ در على السنين والتفري استعمال كثره
انما واستعمالها لان يكون هناك كلمة اخرى معاني اقل منها وادراكها لا
قائمة غير الواجب وكذا اراد لقوله اخرى ان يكون الحكم حاد جدا فاما على قوائين
اللفظ سائبة عن مخالفة العباس اللغوي كلكم الادعاء في الاجل مثلا والمولد

من لا يكون غير محضاً وما احده المولدون كالمعبد والطوبى للاجره الذي هو
 ما اخطأت فيه العاده كثيره مشهوره وسلامه الحكم عن تناقضه وان لا يغفل
 الناس التلطف بها متتابعه ثقل متتابعه او غير متتابعه كما هو المبرج في هذا الى
 الدوق السليم الذي في بخار الخروف او بعد ولا الى ترشها في الصعود والنزول
 والسلام عن ثنائى الكلمات معيره في فصاحة الكلام ومرصده الدوق ايضا وهو
 كالاول قسم الى ما هو متناه في الثقل كقول ليس في قبر حرب قبر والى ما هو غير متناه
 فيه كقول كرم متى امده امره والورى فان هذا الكثر ارجح من الى والحق
 موجب للتساوي خلاف قولنا فسيم ان غير صاحبه فكر ان يحل فكره
 من الغنى ومقصودى في موضع لفكره في شكل طريقك الى تجدد الفكر
 وهو عزمه على كل موضع وبالكبح المعية وعراى صعبا منه المنسك حتى
 يقسم الى صلب الكلام بما فعل فكره ويوزعه ويشعر طيبك بما هو مراده بحيث
 يتجلى التوصل الى المعية الذي اراده **قول** وما ضلح به ابراهيم بن هشام المعيرة
 المجدوى حال هشام بن عبد الملك بن مروان ومحصل معناه ليس مثل المدوح
 الفضيل والكمال الا ان احده هشام الخليفة فله اسم ما وفي الناس خروجه
 بدل من قبله وقد فصل بينهما بما ترى والاعمال استثناء وادبوا الى المدوح
 خيره وقد فصل بينهما كى كفاصل بالخير من حى وصفته اى بقا به فاصحاب
 هذه الامور الخالفة فلا ضول مع جوارحه انما صار الكلام معقدا لا يفهم
 معناه من لا يعلمه **قول** او كقول الى تمام في ما زروا به حرا في المعنى
 باليد فصلت ما يك بعد صلبه يقال قد سقى الاخشاب من ير حابها ان صار
 ما زروا ثابته اى هو عنى ما يك تالى المصنوع الى كيد السماء في هو باولم
 يكون كذا المتكلى كاشف اى كاشف انشده في المضاف وحصل انسان به لا

كان جرير الكثرها
 كثر كثرها او لا

ذلك

ذلك المحذوف فلا يكون من تقدم المضاف اليه على المضاف الا انه صا
 معقدا والمراد بالثنين هما في الغار النبي صلى الله عليه وسلم وابوبكر رضي الله
 واما تقي المأخذ فقصه الى اثبات التصادق لانها كانا على قوة احكام الدين
 وهن قد اجتمعا على افساد المسلمين والمعاطف جمع معطف هو موضع
 العطف اى الميل سوار الطريق ومنه معطف الوادى والمنار اعلم
 للطريق يقال تيسرت الشى اى عليه بينا والوجه بكسر التاء وصنما الجهد الى
 يتطوى بوجهه اليها والطية البنية والمنزل الذى يطوى اليه الطريق يقول
 بعضى طيبة اى نيسة التى اتوا بها وبعدت عما طيبة اى المنزل الذى اتوا به
قول واذا قد وقفت على السلام وعلى الفاح المعيرة واللفظ انا ذكر الطاهر
 ان يقال فاما ذكره بالاذ قد وقفت على ما في اكثر النسخ وهو ان يمدح معجزة
 وقد فضل المصنف في هذه الآية ما ذكره صاحب النسخان مجمل اوزاد عليه كسا وما
 عسى يحول الكشف وستره صلا ما ي الكشف لك في هذه الآية الحى الذى
 بستر وجهه البلاء والوصا حتم كلفه عسى شغارا بان يكون كذا
 مستوره عنك تحاشى ان يحتمل في الجمل لا لك بعد احاطك بقواعده من
 العلمين بسعي ان يحتمل ملك الوجه ملاجى **قول** نعم ان ساعدك بعينى
 بعد مشاهدته به الوجه ان ساعدك اى اعانك الدوق ادر لك من هذه
 الاعجاز الذى ادر لك من كدها وانها وفي هذا الشارح الى ما يستحق من اللطاف
 وجوده يمكن كشف اللثام عنها واما تعسف الاعجاز فلا يدرك الا بالادق
 روى انهم كانوا قد علقوا القصايد السبع على باب الكعبة ويقولون لا تخطوا
 حتى تطلع على ما هو اوضح منها وكانوا يعجزون في افضح ما ينزل من ليات
 القرآن حتى نزلت هذه الآية فلم يبق لهم طريق الى العباد وادعوا طما

قوله ما قد اوردت من مجرد اشارة الى هذا العوضه **قوله** اما النظر فيها فانه
علم البيان قدم النظر فيها من هذه الجهة لان فيها ان لطائف البيان
وادق والطف **قوله** ويصل بها الى بالحي والاشجار والكنائس والقرى
والسراج والتبريد والظاهر ان عطف على فيها وقوله فتقول خرف قوله واما
النظر فيه فتساع لا يضرب المقصود **قوله** ان ليس معنى اردنا ان معنى هذا
الكلام الى اخره وقوله فانه بلغ من ان يقال فزودنا وقس على ذلك
فما مضى ففرضي فاستوت الطوفان المطر والماء العالي يعني كل شئ حال
عاش الماء اذ قل في غار فغاضه بعد تحريكه في الجودي حتى بالموصل وقوله
اردنا عطف على اردنا قوله في الكلام جواب لما اردنا **قوله** على تشبيه
اعني المراد منه اعني الذي يرد منه ان يتعلق به فعل وهو منها الارض
بالماء الذي لا يتاخر منه كمال فوف من الماء العتيق وان هذا تشبيه
للشئ الذي يستحق **قوله** تشبيه يكون المراد اذ لاحظ المراد منه وهو الله
عز وجل بالخلق والافلاك والحق في المراد في الموضوعين باعداد الظاهر
هذا التشبيه الثاني لا يراد به ان هو تشبيه الاول كانهما تشبيه
واحد كما ينبغي عليه **قوله** في يكون المقصود متعلق بالثبوت واثباته الى وجه
النسبة وهو ان يكون المقصود متعلق الامر به سريعا غايه السهولة على القاصد
قوله تصور ان عطف لسان الكلام على التشبيه اي في الكلام عليها بصورة
لا فائدة له العظيم فلان السهولة والافاض لا تخير المفهوم وان كان
وانما عطف هذه الاجزاء على السهولة في حق لسان المفهوم وان كان
الشيء محدة وقوله كانهما متعلقا في موضع الحال من المتشبه في قوله وانما عطف
بذل المفهوم عطف على لسانه وانما عطف او عطف على قوة

على ما بعد من ودخل
في لسان كلمة ما قبل
هو عطف ص

فما عطف اعني
من المراد

والضمير

والضمير في سرادقها للبيان والافاض جمع فاما العطف والكاف في كماله وكذا
قوله في قوله لا ينفك عن قوله لا ينفك من قوله لا ينفك من قوله لا ينفك
والا لوجب عطف على التشبيه بالاضاف بل هو خرافة لا غير الاضمار متعلق
قوله ثم سمي على تشبيهه في الارادة فيكون التشبيه بين كونه في كونه
بناء على الكلام عليه ان يكون جميع ما في قوله في كونه في كونه في كونه
الى اخره مبنيا على ما في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
تعالى قبل مجاز من سمي في الارادة كانه قبل اريد ان يريد ما في كونه في كونه
طوفان السماء ووجه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
المجا في مبنيا على ما ذكر من تشبيهه في كونه في كونه في كونه في كونه
المجا واذ يصح ان يراد حصول شئ متعلق بالثبوت ولا يصح ان يقال في كونه في كونه
الارض والسماء بطريق الله على سبيل الاستعارة بالكنية مبنيا على التشبيه الاول
اعني تشبيه المراد منه بالماء الموصوف بملك الصفة فانه اثبت منها التشبيه
ما هو من التشبيه اعني الخطاب الله وقيل يقال اردنا الاستعارة مبنيا
تصريحه بتعريف تشبيه الله بانه على تشبيهه في كونه في كونه في كونه
والخطاب المتبادر الى الخاطي ليس شئ في كونه في كونه في كونه في كونه
تعالى للتشبيه الاول فكيف يحل اصل التشبيه على ان قوله للتشبيه انه كونه
يراد المحل على هذا المعنى وقوله ثم استعار لغور الماء عطف على فعال الوهم قال
وان لم يكن هو ولا قوله ثم استعار الما مبنيا على التشبيه في كونه في كونه في كونه
قوله فقال كذا على ما مر ولا محذور في ذلك اذ لا يلائم شئ من كونه في كونه في كونه
لا يجوز عطف على الكلام ولا على كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
للتشبيه المقدم ذكره ثم لتفسير قوله ثم سمي على تشبيهه في كونه في كونه في كونه

لشق الارض الماء كما في الكساف اولى ما ذكره اذ لا فعل الارض في غودر الماء كما شخص
 الفلج وانما قد يقول في المطعوم لان البلع جمعه فيه واما قولك طعت الماء وتلعت
 الزيتون فمن قبل المجاز ثم ان هذه الاستعارة على هذا السلف فيكون المعنى
 استعارة به بحكمة تبعه ومع ذلك يلين بحسب اللفظ قرينة للاستعارة بالكناية
 في الماء كما مر في تقصير عنده واما عند فسيح ان يكون الفعل بامتناع
 كالانبات في امنت الرمح وهو بعد او يحل مستعار الامم منكم كما في نظمت
 الى اقل من القول بالاستعارة التبعية فامروا بما جعل قرينة استعاره الماء للعدا
 ابلعي باعتبار اصل وضعي لان معناه المراد هو استعارة الارض في غودر الماء او تشبيه الارض
 خواص المشبه به اعني الله **قوله** الله المقدم ذكره الى تشبيه الثاني وهو تشبيه
 المراد واما اعتبار صورته اعني كونه صبغة امر استعارة اخرى لمكون المراد واما اعتبار
 صورته اعني كونه صبغة امر استعارة اخرى لمكون المراد واما اعتبار كونه امر خطا
 ترشح الاستعارة بهذا المعنى الاستعارة الكسفة التي في الماء في فان قرنتها
 الله او ما زاد على قرنته الكسفة يكون ترشحا لها كما في قوله واهل الله او
 استعاره بضمير تعينه حتى يكون خطاب الامر ترشحا لها فقد عرفت ما فيه
 تشبها لا اتصال الماء بالارض اتصال الملك بالملك فيصح بان المجاز منها
 لغوي في الله الاضافة الله الى على الاتصاف الملك الى على في النسبة الاضافة
 الله الى كما توهم وطه جعل الخطاب في ما ذكره ترشحا لهذه الاستعارة حيث ان
 الخطاب يدل على صلوح الارض للملكية **قوله** للتشبيه منها في علمه كان يعني ان كان
 من الخطر والفعل يريد على ما تقدم في المعنى يريد ان الارض منها ايضا على سبيل الاستعارة
 للتشبيه المقدم ذكره وهو تشبيه بين المراد بالامر المحرم النافذ او الخطاب
 في الامر ترشحا للاستعارة الله **قوله** ثم فان وعطف الى اخرى يريد ان

نعم

نعم في فعل بعينه يستتبع ذلك ان ترك ذكره وبني الفعل المعنوي او انه كما هو
 لذلك الفعل على صبغة المبني للفعل ويستتبع الى ذلك الفعل على صبغة المبني للفعل
 المعنوي فيكون كناية عن كنهه من الصفات التي هي الفعل الموصوفها **قوله** وقال بعد عطف
 على سوي السيفينة وهو لا يسلو كما تقول الاعداء البصر في اي ترك البصر في فعل
 هذه الافعال كلها سلوكا وقوله ان ملك الامور الى اخره بيان كناية او
 تحليل لسلوكا بتقدير الام اي سلوكا سيما لان ملك الامور العظام الصافي الارض
 فاعل معين فلا محال له ان يسم الى غيره **قوله** ويكون تسوية وفي بعض
 او ان يكون وعطف على ان يكون غيره واما غير الامور حيث لم يقل ولا سوي
 السيفينة لان الفعل منها كان مبنيا للفعل بخلاف تقدم والاضافة في قوله
 اي جعل السيفينة فاره الى المعنوي وفي اقراره الى الفعل اي الغرض ثم عطف
 على ثم قال يريد ان تعرض بدعا اظهارك على قوم نوح فان ساكني مسكنهم يحسون
 مثل هذا الاظهار والدعاء عليهم واما قال ظلم لا انفسهم لا غير لان ضرورة
 الكذب راجعة اليهم لا حقيقة بهم لا يتعد اسم الى غيرهم وقوله ختم مصدر ختم
 واما كان ختم اظهار المكان السخط وختمه استحقاقهم اياه الى خط لان الدعاء
 بالملك بعد ملكهم والوصف بالظلم يدلان على السخط العظيم واستحقاقهم
 اياه لكونهم ظالمين **قوله** ان قبلة عطف على مكان السخط اي واطهار لاقبلة
 الطوفان وتلك الصورة المادية هذا الحكم ما كانت لا تظلم كما يشعر بقلبي
 الحكيم توصيف بناسبه قوله وهو طري فابدى كل في اي في ان المراد
 بيان ما هو اصل السيفاد من غير ان يلاحظ اعتبارا راسخا فيها فلهذا
 يا سبب لا اعتبارا في غير احوالها كلها في هذا المعنى على ما تقدم في
 لا اعتبارا في اي والضمير في العلة والخرجات الكبرى او المعنوي

اي الامر الذي يستدعي مقام طما لعمه يقال بها دون اي حقرة واصاوه
الي نفسه لتفرض تشرفا للارض في كبرها لافترها اذ الله تعالى لم يقل يا ايها
الارض مع كبرها في هذا اسماء الاختصاص قصد الى الاختصاص والافترار عن
التبني الشرفا لعمه التي لا تباين في المقام ولعمد الارض احضروا ادوني
من الغبراء والمعدن ولفظ السما من الغبراء والمعدن في احصاء لفظ السما وراية
المطابقة ايضا لانها بهذا الاسم اشتهرت مقابل للارض في انما كان خطا التي تسمى
الارض والارض اذ في ان تسمية الوصل ان اعتبر تساوي في عدد الحروف والاشارة
في جملتها في التبع ولا يثبت على في خبره لقوله بعد الباء في ان كالتجديس والمطابقة
على تعيين التبعين لثبوت علم المعاني ان لا يستلزم اي لا لا يستلزم نظر الى
مقام وزاد في ان يطلق التبع عن كونه في مقام علم العلم المذهب
كما ان التبع في الامور في علم الارض كل ما كان عليها من الجبال وغيره ولا علم
ان لم يطلع الماء وحده علم ان الغصود بالادعاء اسماك السما عن سائر الماء
علم كونه تعلق التبعي اختصارا للاختصاص عن الجمل السبعين عند قوله
اي الاختصار للاختصاص عن الجمل السبعين وهو ترك ذكر حصول الامور
الامر لان مقام الكبرياء وكما ان التبع في ذكره الذي ربما اوتى كان
قوله والاستغناء بحرف التعريف في ذلك لان اللام بدل الحذف اليها
مهمه هي الكبرياء والامانها لثبوت غناء الاضداد في الاضداد في الاشارة
واختيار استوت على موتها لثبوت خواتم التبني للتعريف اعتبار الكون
الفعل المتبادل الاستغناء اعني الجمل السبعين في الصفات على صيغة المبني للفاعل
في قوله وفي خبري بهم ان استوت احضروا من موت وحيث المصدر اعني عند
يستعد لعمه لثباته في الفعل المصدر مع اختصار العبارة وفي قول

بعد

اي اوحده من السبعين والاختصاص فابن اري في الدلالة على انما كان
لعمه اوحده من السبعين والاختصاص فابن اري في الدلالة على انما كان
النداء بذكر اللام والاطلاق انظم في مقابلة مقام المباني في كل نوع
في علمهم على انفسهم على زيادة التبني على قطاعة سواء اختارهم الكليد من
حيث ان كبرهم للرسول علم على انفسهم لان ضروره يعود اليهم **قوله** يا ايها
لعمه النداء وقصد العليل لعمه اول لعمه مقيد بالانفصال الاول في ذلك اشارة
البحر على متبني اللام في كبرها في امور اختصه والمقصود في شرح الاستغناء الكليد
الارض والسما حيث بينهما بالامور في علمهما الطريقة التي تسلك مع
الاستغناء الطوفان منها اي الارض حيث فارتور **قوله** لا **قوله** سبها ايجل قوله
وغيره الماء تابعا لعمه الارض والسما لانهما بقية الماء كما بينه وانما في ذلك
بالنازل من السماء وان كان في الاية مطلقا لان سماء الارض ما يفهم من قوله المني بارك
ثم اتبعه اي ان بعض الماء بالهوى المقصود اصل من العوض ثم اثنى ذكر المقصود
السفينة لما خروجه في الوجود ثم ختمت العوض بالنعوض اليه من كونه **قوله** من حجاب
الباء اي علم البيان المعاني الباطن عن حجاب الكبر وعلم اليها انما تفتح عن
الواعي شبيهة بالحجاب والكمالية **قوله** في مختصه منية سما على صيغة المفعول بالرفع الروا
والالتواء الا عولج وانما في الطريقة جمل الاشوك والمراد المطلوب من الكلام
وارتاده طلبة قوله لاذ جربت انما عن قوله لا تعقب ولفظ سابق في الموضع
بضم التاء وهو المطابق للدرية والرواية الموعول عليها وجعله من السابق بحرف
احد ما بنى المضارع وهم قوله من انما اشارة الى المعنى يصل الى القلب
فيل منقرا اللفظ في الاذن بحسب اي صلية مستعمل استعمالا كثيرا على الفصحى بهم
ليست فاحذنه المتولد من اخطات فيه العامة جارية على قواين الله سليمة
عن تباين الحروف والكلمات بعيد من الشاعرية اي كبرها في السمع يقال سمي

أي كره الطعم وغذية اللسان بالتركيب وطرفه والاسلم المستقر من اللسان وقد
 درشان التبريل تعجب من شأه من شأنه على نكته لا كصحي لذلك منه بقوله لا لائل
 العالم إلى آخره وأراد به التبيين على كثرة اللطائف ليست تحصر بهذه الالام بل
 عامة الأيات والآيات المذكورة ليست مقصودها على ما ذكره من النكت **قوله** لا تسبح أي تلك
 أي تلك اللطائف المحض من المحض ويروي بوجهه وقد كره الفعل أي لا تسبح المحض بل
 اللطائف **قوله** لا أن المقصود أي لم أذكر جميع ما أدركت من لطائفها لأن المقصود لم يكن إلا
 مجرد الأثر والقيمة أي إلى كيفية اجتناب الثمرات العلية إلى أن لا يعلم في باب
 النفس بعد أصول علم الدين أي الكلام الذي لا يدرسه في تأويل المبهات ورد ما
 الحكيمات وهو هذه الكبرى في معرفة معنى القرآن أو ما منها أي من هذين العلمين
 ويروي منه أي من علم المعاني والبيان والظواهر في باب التفسير بعد علم أصول
 متعلقاتها أو ما على معانيها أو من كل علم في باب التفسير بعد علم الأصول خارج
 أن يتناول جميع النفي المستفاد من العلم ولفظ أو ما عطف عليه يروي في قوله
 على أنه خبر لا أو صفة لا كما محلا والخبر محذوف كافي رواية النص ما توصفه
قوله ولا تكشف للقباع عن وجهه عجايزه أو ما كشف القباع عن وجهه البلاء
 القوابية لتخلي وتوصل بها إلى إدراك نفس العجايز بالدوق فلا يباين كما مر من أن
 العجايز لا يمكن وصفه بحيث يدرك به خصوصيته ويعرف حقيقة **قوله** هو الذي وجد
 الضمير لأنه راجع إلى علم المعاني والبيان شعبة منه أو إلى علم المعاني والبيان
 أعني أن بعد لفظ العلم مفردا مضافا إليها كقوله ما أنفع على ربه من بدل
 منها ونوفيه كلام ربه العزة حق من البلاغة من حيث أنه يعرف كونه في عاقبة
 والتأويل لفظ غلط في كل موضع أقوى التفسير الكشف عما به لفظ
 بظاهره وقيل التأويل هو الذي يسمى التفسير الذي هو كشف عن ظاهره أو بطنه

قيل

وقيل التفسير ما يتعلق بالرواية والتأويل ما يتعلق بالدراسة وروايت السيف ما رده
 وأكمل ومنه ردت الصلح قد ضمت ضمها أي حرمة ومنفعة من ضامه أي طمأنينة
 ونفعية واستلقت على صيغة المبني للمفعول من استلبه النبي إذا أخذته منه نفعة قوله
 أن وقعت نفعة الهمة أي لأن وقعت أوبان وقعت فأخذوها أي ملكوها في مأخذ
 أي ما لك مردوده وحلوه على ما مل أي لمعنا غير مقصوده وأقول في رفع الصوت
 بالكاء وويل من لوع لا نها كلمة عذب يقال فلان عذب ليل من كذا أي يقول أو
 من أمره كذا كان الأيات بسبب ما خدم ثم رفع أصواتها بالكاء وسبب تحريمهم
 تقول يا ويل من هذا الجملة **قوله** مع متعلق بلا ترى أي ثم مع ما ثبت أنه العلم
 أي علم البداية التأويل للعلمين من الزلف الظاهر والفضل الباهر أي الطالب
 على كثير من العلوم لا غاية كشف الغطاء عن وجه العجايز المودعي على تصديق النبي
 صلى الله عليه وسلم المشتمل على سعادة الدارين لا ترى منها السوء حاله وذلك
 لعلة المغتربين بناء وكثرة السامعين من جوانبه وأركانها والضم الطلسم
 أي ابتلى ساء خفاي أولاه ذلا وكلفة مشقة وأشار إلى قدره من تليقني
 بقوله ابن الذي يهدله قواعد بوشش هو عليها ويرتلك شواهد أي مثله
 يستند عليه ما وبين له حدوده أو رسوما يكتب بها تصورات النظرية
 ووضع له أصولا وروايت من منى عليها مسائل الفرعية وجمع له حقا وبرا
 قطعية يستدل بها على أحكامه الكسبية وأنشأ إلى كثره لفرقة في أي المغتربين
 بقوله وتبخر إلى غيره والرجل جمع راجل والرجل النسيان علم أي علم وأما
 سباء أولاد سباء من حيث في طعان أرسل الله عليهم سبيل أنعم فمروا
 في البلاد ونحو عسان الشام وأما رديف والأزديعان وصاروا علما
 في الشرف فيقال هو الأيدي سباء ونحو الأيدي سباء والصارح من

لا يمار بالمدح

التمس في الدور ما عاينها **قوله** نصح في النظر صحاح أكثر البوصلة أصول الفقه
الحقيقة والمجاز والصرح والكناية وغيرها فانها من هذا العلم وقد ثلثنا صاحب
الأصول وعدا أي بعد غير ما ذكرنا مرة بعد أخرى فإليك كذا كثر أم مباحث
العلم متوفرة في كتب النحو والتفسير **قوله** لكن البعد استدراكا استلزاما ليعلم
من العلم الضم والتفريق أي لم يوفق الله في الجمع متفرقا واصلاح شانه
قيل لكنه عسي ان يوفقني لذلك حيث وفقني لتحريك القلم فانه يقوم بما هو
على ما ينبغي واذ وقت شرط خرا وعسي والخلة خبر لكن ان يعطى مخرج في بعض
نسخ الرواية على صنعة المنسب للمنفصل في الميل اعطى القوس ناسبا أي ناخبا
و برسمها يضرب القوس الشيء إلى من يعرفه ويقوم باصلاحه والحوال الجمل
والقوة ايضا **قوله** واذ قد قرر اراد مخرجي البداية علم المعاني والبيان وسوغني
اقتضاه اللفظية والمعنوية واخذله اذ اورد ان لا يطلق على ثوابه
لنقصه من الكلام يريد ان تلك الوجوه بعد الكلام متلذذا بالبدء والفضاء
خارجا عما هو في الكلام التلويح والوصح يدل على ذلك قوله ورثه على دراهم التحسين
وفي قوله فلا عيب اي لا بأس علينا لا لاصح كنه على ان الوجود المحصور لا يدخل
طفا في الاضطرار عن الخطا وتطبيق الكلام على مقتضى الحال ذكره اذ لو كانت
لوح عليه ان فصلها كسائر اجزاء علم المتأنيذ فلا يجوز ان يكل الاستحسان
علم المتأنيذ على الحساب البدعي كما حققناه هناك فذكره للطائفة والحنيف اثناء
نكت الآية من حيث النظر في علم المتأنيذ على سبيل الاطراد والتبع كما انما الى
قوله وسي ان جمع متضادين متقابلين في الجمل والماضي الجمع بينهما مطابقة
ادفيه التام وتطابق بينهما من ثقت من الشئ ان اذ جعلت احد سلك على
الاخر اي وثقت في الحكم والاصح ان مطابقة كذا من الامانة والايه

از این

والنا، والنز، ومن الار والاذال ومن الصبح واليكاء، ومن العلاء والكثرة
 وبين الايقاظ والرقود **قوله** ان جمع من شئ من شئ لم يرد بالتوافق منها
 التناسب بل طواف التضاد سواء كان بينك تناسبا او لا كما بين الصبح والليل ومن
 اليكاء والكثرة مثلا ولا بد من الكلام من تقدير معطوف ونوع في مقابلته الشراي
 ومن صدها واضداده **قوله** ثم فاذ شرطت منها فيما من المتوافقين او اكثر
 شرط اي قيد اعتبر ضد ذلك العدد هناك اي فيما من ضدها او اضداده
 وعلى هذا يخرج من تعامله نحو ما احسن الدين في الدنيا اذا جمعا وتجمع الكفر والافلاس
 بالرجل او لم يعتبر الكفر والافلاس ضد الاجتماع في المعنى على اعتبار الاجتماع
 ويدخل فيها نحو قوله تعالى فليصل فليصل فليصل فليصل فليصل فليصل فليصل فليصل
 شرط في شئ من الطوائف فمعه متعاده وخصه من الصبح والليل وتجمع العلاء والكثرة
 وان كان فيه مطابقتان كما عرفت **قوله** اعطى اي حقوقه والحق الله فلم يعطه صدق
 بالملك الحسني اي من الامام او بالملئونة الحسيني وبني الحسينية اي بنو الحسين
 اي ساطف به ولو فقه حتى يكون الطاعة ابرار او عبيد واستغنى اي
 به فيما عند الله كان تغنى عنه فلم تنفع او استغنى شهوات الدنيا عن نعم
 الجنة فلم تنفع وهذا الاعتبار اعني كون الاستغناء مشاركا لعدم الاتفاق كان
 الاستغناء ضد الاتفاق فغيره للعري اي خذ حتى يكون الاطراف شري على
 او سمي طريق باليسري لان عافيتها اليسري وطريق الخير بالعري لان
 العري **قوله** هو تيسر انشاده الى ان التيسر في تيسر المعنى **قوله** في قوله
 ليس بقطعة له لو وقع في محبة فان كان بين ذلك الشيء والغير علاقة كجور
 من العلاء المشهور فلا اشكال ويكون المشاكال موجبة لمزيد الحسن في
 وحراها وان لم يكن كما بين الطين والمطاط فاما ان جعل الوقوع في الصبح علا

مصحح للجاري في الجملة والافلاحة للتعريف عنه والاشراج السوال على الاحمال وكذا
مجردم جوابا للامر من اجاد النبي شته طنجو اي ضبطوا غيره لو فوعه في صحته
تحقيقا واما قوله صيغة الداء في لفظ الله على انه مصدر مفعول لقوله انما
بالله فقد وقع في صحبه للصحح تقديره اذ ذلك ان البصائر كاذبة فيكون
اولادهم في ما اصغر سمونه المعجوده ويحفلون ذلك نظير الهم واذ
فعل احدهم بولده ذلك قال الا ان صارنا حقا ففعل المسلمين
ولو اصغنا الله بالايان صبه وطهره بانه نظير الهم صفتكم وتطهركم
ايما البصائر وخرا الاخذاد عدل تطوا ففعله اعتد المشاكلة والامر
الجلد في ابطال المصرة في ابطال في ابطال المصرة الى العزم حيث لا
نه فلا يطبق على كل واحد من الاطراف المشاكلة وانه الاطلاق لفظ النفس عليه
وان اريد به الله تعالى فلا شك في قوله بل يداه مسوطتان مشاكلة قول
اليهود يداه ممدولة ومع قوله عشت ايديهم نادركم كذا في الحديث ان
الله سبحانه عن الجود التام والمالم يمان منها المعنى الا في كان حجازا
متفرعا على النباه فامروا فلا مشاكلة واطلا في سبه على جرائها مشاكلة
ايضا وقد يقال سببه الله جميع لانها من السوء وفيه عبارة عن
بين المشابهة وذلك على ما في قوله لا يذكر معان بالفاظها قوله تعالى
والشمس والقمر بحسبان وقول النجزي في صفة الابل الا ايضا كما لفتي المعطاة
بل الاسم بل الاوتار وقوله لا يذكر معان بالفاظها معان اخرى
كقول المعري وحرف اي مائة ضامرة كقول اي مرثي الصنع والتجارة او
حرف النون في الضم والافتاء تحت الهمزة فاعل من اية اذ مرثي
والدال قال من لوت النافذ فيقتبها ويسيرها يسير اريد يوم اي

دال اراي الرثم اي انا راليدار غير المعطاي غير ما فاعطى على الرسوم
والاداءين اسم القسم الثاني ابرام مراعاة النظير لان هذه الالواح اما يكون متساوية
صفتها اذ اريد بالحرف حرف الجاء وبالنون والار والالحروف المحصورة
وبالنقط اتباع النقطة على الحرف **قوله** في ان نزوح اي توقع انت
بين معنيين فافهم في الشرط والنجار بان ترتب امر واحد على كل منها كما
البحر في على الشرط غير اني البهاج الهوي اي اردماده وزوده على الجراد
اي اصاح اي المحبوب الى الوشي اي الحام الذي سمي الحديث في مشاكلة
البحر **قوله** وهو تلف واحد الضمير للجمع الى التلخيص لانها معان واحد
المحسنة المعنوية وقال ابن سبويه في التلخيص باللفظ والشرط
في الاكثر ايضا كقوله فعل المزام توننا ومرتبا في مقلبتة وخصفته ورفقة
والدكريننا والاحكام كقوله تعالى وقالوا ان رجل الله الا من كان هودا او
نصاري والعصاة وح قد يكون الشرط من سائر قبيل كذا في البيت
وفي قوله تعالى جعل لكم الليل والنهار لتسكوا فيه ولتبتغوا وقد يكون على
عشر قبيل كذا في قوله كيف اسلوا وبت حرف وعصن وعزال الخطا وقد
اوردنا وقد يكون من سائر وقوله من غير تعيين فهو لمصدر يسعها اي انما
كانا بلا تعيين في فعله مفعول له لترك التعيين لا يقال قد تعين المحرور في
لتسكوا فيه ليعود الى الليل فلا يكون الاية من اللفظ والشرط انما نقول
التعريف هو محسب المعنى دون اللفظ فان ذلك الضمير للعود الى النها
من حيث اللفظ فلا تعين فليما اصلا **قوله** وهو ان يخل مسكين فصاعدا
نوع واحد اي في امر كل واحد رواه الكشاف ان النساء يسكن الهمزة قبل
اوله على ما في نسخة من نسخة ان النساء بالهمزة مفتوحة وانما كان في

مفسدة عظيمة لان الناس يسارعون الى اتباع الهوى والفرح وهو متناه
عن ان يكابه والجد يساهم في غسل اليد فاداهم تحت كانت غايته في المفسدة والايه
سأل لادخال سمن غي المال والنبه على حكم واحد عني زينة الجنس الدنيا
كما ان البيت سأل لادخال ما هو اكثر في حكم واحد فاعلم ان سمن معاكس **قوله** فتوقع
بينها بينا كما وقع الشاعر من لوال العظام ووال الامر وهما من نوع واحد
سبا بينا يكون الاول فطره ما والنا في بدرة عين **قوله** ثم تصفا اي عيب الى
كل واحد من الجرس او الاجزاء على المعنى فهو عندك وبهذا القيد امتار
المعنى عن اللفظ والسراد اما انما وعلى التفسير ما ك فاقبت من بين التعيين
في قوله فهذا طويل وفيه انصر فان كل واحد منها يصلح للتساره الى كل واحد
من جري قوله اديان قلت من حيث اصل اسم الانساره حسنة معتنة
لما يريد به فان شئت الحال على السامع لم يضر قصد الكسب فان شئت
الصدق والخلق بالمسك فند اجمع بينهما وقد جعل وجه شبه في الاول السواد
وفي الثاني الطير فلهذا التفرق بينهما وهو ان جمع امور كثيرة تحت حكم
اي مجمع ما فوق الواحد من الامور تحت حكم واحد عملها ثم نفهم اي نوع
التقسيم في اجزاء تلك الامور الكثرة ما ان الضيق الى كل منها ما هو له عندك
والمصطفي موضع الاقامة بالصفة المرشح موضع الاقامة **قوله** السع **قوله** في
جاءه للممدوح اذ لم يزل يكون ارضهم مضطرا له وميرجا حذر سكتة
فيما بل اراد ان يجمع ما فيها تحت تصرفه حاله لم يقدح في حكم واحد
ثم قسم البيت الثاني بان اضاف اليه الى المسكوبات والفعل الى ولا
النسب الى الاموال والجزايق الى الذروع وغير ذلك المسكوبات والاولاد وكل
ما استحق رعاها او توصلها في العبادية بينهما وبين ما جمعوا او ما رعا **قوله**

قص

قوم اذا حاربوا سم في البيت الاول صومل حصر الاعداد ولوع بالوا
ثم معهما الى البيت الثاني تحت حكم واحد هو سجد اي تحريره التي جعل عليها الانسان
والخلايا جميع حذيفة لمع الطبيعة والخلق والمراد بالبدع محدثا تشاؤنا
قوله ومنه الجمع مع التفرق والتقسيم لم يضر معونه نظيره مما سبق و
بقوله كما اذا قلنا على الخطا في المثال من اشعاره وقد جمع فيه محاسب
وبال محاسب التشبيه بالنار وقرن بان الجسد في الاول الضووي الثاني
ثم قسم بان اضاف الى المحاسب الاصل الى كسر الدلال واذضاف الى افعال افعال
الحال وبك ان كان هذا القليل اي بالجمع مع التفرق والتقسيم فان قوله
لا تكلم نفس اي لا تكلم جميع اهل الموقف في انما لا تكلم يوم ما في الله
اي امره وقوله نعمهم اي وسعد تفرق والجمع بيان بينهم فلا انه ليس بها
باعتبار حتمه الاذخا في عدم التكلم فلذلك قاله لكان لمحو هذا
القبيل ولم يعل ومنه وقوله فاما الذين سقوا واما الذين سجدوا الغنيم
اذ قد اصبحت صنف فله الى كل فريق من الشقي والسعيد فله من اعداء اليه
او معيهم لم يلبسوا استثناء بقوله الا ان ساءدرك محرم على طاهره في حق اهل
النار لان فساق المؤمنين يخرجون واما في حق اهل الجنة فيعمل على ان لا يلم
نعا اخرى فوق نعم الجنة فلهذا الله سبحانه ونيل رضوانه فليسوا مقصورين
ابدا على نعمتها نعمها ولدفع لونه انقطاع لعنهم الجنة باجرا استثناء
على طاهره فاني الاول عطف بقوله عطا عمر محمد ود اي غير موطوع ولا دخل
في الزم تشبيها بغيره استثناء من اذ قد نصبت القوم على اجراء التماثل
على خلاف ظاهره واما ما يقال من ان اشياء ايضا اخرى على طاهره لان
المؤمنين الذين سجدوا اما لانهم سقوا اما لما في فقد فازتوا الجنة انما

العراب فلا يكون مخلد في الجنة وقت دخول الجنة فإني الجلود في ربا
 كما ينتقض ما قره ينتقض باقوا أيضا فليس من لان خلود كل شخص في الجنة
 يتصور بعد دحوه فيها فلا يصح استثناء الفاسق من حكم الخلود باعتبار ما مضى
 زمان حال غيرهم فيها وأيضا جعل الفاسق داخلين في الثقباء والسعداء باعتبار
 خلاف ظاهر الآية أدق فرق فيها من أهل الموقف بالثقلان والسعداء في حجب
 الكشف إلى ان الاستثناء الأول كالتثنية لان أهل النار هم عقوبات احوالهم و
 لدغ الحيات والعقارب فليسوا مقصودين على التعذيب بالنار بل يعلبون بوجع قعر
 الكبد التي في آخر منه وهو ان يخطو بها الطريق وتبعد وشف لا استعمال
 بالبر والنجار إلى التعذيب التبادر إلى الذنوب سواء كانا مختلفين ومجازين
 او مختلفين **وقد** كذا في النص على صفة المبتلى للمعول أي يذكر ذلك للفظ
 لا يقع المعنى القريب فيهم السامع ابتداء الحال إلى ان يظهر في الحال بالماثل
 او بالقرينة المارة وان لم يرد باللفظ المعنى البعيد كما في البيت فان الشعر اومع
 بأول كلامه اركاب العرب على الافراس اللهم أي اليهود ومن قولهم فسر اسم
 اسود مع ان لم يرد بعد اسم بالاسم أي اليهود من الجدي ووضعت على اجسامهم
 يدان عليه فوجدنا عليهم أي البسائهم بس الطمان طابح من لره المعنى
 القريب لقولهم لا اخرج على العرش استوي هو الخلود لا استقرار فاد استوي
 انت ومن جعل على السالك كنه مختم في حقه فاستطاع ان لم يرد اما استبداد عليه
 مجازا كما يقال استوي على العراق أي استوي عليه واما الملك على طرفة الحكمة
 والمعنى القريب لقوله لا اخرج على العرش استوي وهو ان يرضى صورة كنه
 والتمت مطلوبات بده المعنى ولا يمكن الخروج في خفاء وجب كل القصة
 على التوكل المسحوق واليمين على القدر الباهر او يجعل الكل من القليل

والمعنى

والتصور لا يقداره تعالى عليها وكذا ما تحت تصرفه كيف شاء والآخر من
 مقابلات القرآن كاليد والرج وابتداء إلى محبة إلى عدم ذلك كما لا يصح
 من القليل أي من ما لا يسم التبادر معانيها القوية إلى الفهم مع ان المراد
 بها معانيها البعيدة التي لا يعلمها الا الله والآخر من العلم على المذهب المتبع
 جمهور المتأخرين اول اعلمها الا الله وحده على رأي اكثر السلف وانما قال ان
 التثنية استثناء من حيث ما ينساق ال من إلى معناه المراد بالكلية بعد
 لقوله بل يده مبسوطة **وقد** منه ما كيد المدح بالشيء الدم لم يفسر ولا يستغنى
 باسمه عن قوله موا البذر رايت لصدمه في فلما عقبه باده الاستناد اومع
 السامع قل اني اطق بالبعد ما نهى من صفات الذم فلما وليها صدمه مع
 اخرى كذا ذلك الحكم بما يشبه الذم ما كذا انما كانه اراد ان يثبت له صدمه
 فلم يجد اليه سبلا وكذا الامتناع لا انقطاع يعني الاستدراك وسوي مستعاد له
 لكن صرح فيه وقد كود الدم ما يشبه المدح على قياس تقدم كذا فلان جابل الا
 ماسق وقد جرى مثله لا ما كيد فيما ليس به حاد ولا ذم كذا ولا كذا انما كيد ما كيد
 غير سلف من النساء او ما سلف فانه يفتق بالمحال أي لكل لكم ما كيد ما كيد
 غير سلف فاكملوا انكم كنتم **وقد** هو ايراد الكلام مجازا لوجوب مختلفين
 احتمالا على سواء فلا يتناول الكلام لا بهام واعتبر بعضهم كون المعنيين
 مختلفين غاية الاختلاف أي كونهما متضادين حتى قال فانه لم يكن كونه
 مدحا والآخر داما روي عن يثارة قال في خطاطة عود خطاطي عود قبايات
 عيشة هو اقبلت ثيابا ليس ترى ايدى ام يحا فان في البيت عيشة هو
 كمثل ثمنه بغيره اعني تساوي العيشة في الابصار والمعنى وثنى ثمنه راعي ساواها
 في المعنى **وقد** التثنية استثناء من القرآن مدخل في هذا النوع باعنا بعضا بعضا

اللفظ ولا تقلد الا بحا والاطباء قد سبق ان اعتبارها بالاصار انما
 فيما بين الجمل وقد حرم ان فيما بين غيرهما ايضا **قوله** ومن القسم الثاني الى
 الى اللفظ التخصيص وفسره بشاره الكلمات في اللفظ وادراكها كالمستبين معنى
 اللفظين بخوارزمية احد المتجانسين كما سبكره وادراكها بشاره المتجانسين
 على وجه مخصوص يعرف بتعدد انواع المعبره فمنها تمام وذكرا بان
 يتفق حروفها وحركاتها وسكنات وانما يتفاوتان في المعنى فالوجه الاول
 الدار والثاني يلقى الواسع ومنها النقص هو ان يختلف المتجانسان في اللفظ
 الى صمد من الحركات والسكنات دون الصورة ففصل اراد بالصورة النوعية
 فان الحروف انواع متميزة بصورتها النوعية فالعين دون الحرف وهذا وان كان
 بحسب المعنى الان لانه من عبارته بعيد جدا وادراك الصورة الخطية فان المختلفين
 في الخط دون اللفظ من قبل التام كما سبكره وادراكها في اللفظ والصورة معا كذا
 جالسا على صبغة الامر ولا حاكم لافليس تمام فان غير في النقص لا يكون
 فيه اختلاف الصورة اصلا كما هو الظاهر من العبارة لم يكن ناقضا ايضا
 وان قيل المعبره النقص اختلاف اللفظ في صورته سواء كان محله اولها كان
 ناقضا ثم ان الاختلاف في البرد والبرد بحسب اختلاف الحركة صفا واما
 بين الشركه هو حباله الصيا والشركه بمعنى الاشتراك انما هو بحسب اختلاف
 حركة الشين فتحا وكسر او اختلاف حال الراءه كركه وسكونه او اختلاف
 اللفظ من الراءه من التفرقة بحسب اختلاف حال الفاء حركه وسكونه او اختلاف
 حال الراءه كحرفا وتشددا الا ان الحرف المشددا لما كان في الصورة الخطية كالحرف
 عذرها واحد الاخرين فذلك جعل مفردا ومفردا كالشرك والشرك متفقان
 في المادة مختلفان في اللفظ فاعلم ان ذلك لا يشكل عليك الحال في عدها

اللفظ المختلف

المختلفين في اللفظ ومن منها يعرف ان المراد البضاب بالصورة فيما تقدم
 الخطية لا النوعية **قوله** وهو ان يختلفا بزيادة حرف وذلك انما في الاول كقولك
 مالي وكما لي او في الوسط كجودي وذلك انما في الاول كقولك حطبي وكحي
 جدي اي اجتهادي وسببي وقد عرفت ان المشددا كالحفف فتا اختلاف بينهما
 الا بزيادة الراءه او في الآخر كجوكا س كاسب والاول اسم فاعل من كسا بكسوه
قوله التخصيص المضارع او المطرف اي تميزها بالماضي قبل المضارع ان
 يختلفا بحرف والمطرف ان يختلفا بحرفين وتعارف المخرج مع غيره كالحرف
 بحرف واحد انما في الاول كالمش من مس الاطلاق اذا اشتد وطاس من مس
 الطريق درس والحي يقال سني وبين كني ليل درس وطرس طامس وانما في
 الوسط كجوكا سبب وهو ما يرمي في النار حسب وهو ما بعد من الفاحر وانما في
 الآخر كجوكا سبب بقرين وقسم وهو معنى الحرف يقال كنتم من الامم اي من
 او بمعنى سعة البطن والسبع فالكنتم يطلن على البطن والنعان ايضا
 ولم يقتصر هذا التقسيم للحرفين بل اورد مثال من المتخالفين كجونس في الوسط
 ومعنى خشي جعلتني حيس الخط او القدر **قوله** وهو ان يختلفا في اللفظ
 هذه العبارة يتناول الاختلاف بحرف واحد وبحرفين الا انه لم يشمل
 الا بالاول **قوله** سمي بخمس لخصف وذلك لانه قد يصفى احداهما بالآخر
 وسمي بخمس لخصف ايضا لتساويهما في صورة الخط الا ان التخصيص الصحيح
 والخطي وهو ان تشابه اللفظان في الكتابة بوجه غير اللاحق ايضا
 والعام لتمام القيت وهو لا فساد **قوله** اذا اورد على نحو قولهم اي اورد
 المتجانسان بحيث يكون احدهما مصححا للآخر لصقانه سمي بالتخصيص
 مردوا وكرر اورد اسوا كان منها بخمس تام مثل وجوه وجوه

او بحسب ما قيل من ان يكون لهون وساء ونباء او بحسب ما قيل من ان يكون لهون وساء ونباء
 وسم **قوله** لسمي بحسب ما مشهور وذلك لان لهونا فكل من لهونا سمي بحسب ما مشهور
 بحرفين متقاربي المخرج توهم الحسب طرف وليس كذلك لعدم كون الحرفين متقاربين
 وليس كذلك كان الحرفان الاخيران مجتمعين منها اعني العين والسين متقاربين في صورة
 الخط بخلاف ان يجمع حرفي وليس كذلك لان الحرفين لا يجمعان في اللفظ
 في صورة الكتابة وقيل لو كانت عين العينين كلمتين متحدتين كان بحسب
 تصحيف اولاهما لكان مضارعا فعدت بحاديه صيغتان فذلك سمي بحسب ما مشهور
قوله سمي بهذا التسمية لانه ليس له في اللفظ والاشتقاق في التركيب
 والافراد فان مركبا صيا في اي لم يكن صاحب به والنا في معر د اسم فاعل
 من دهر وان كانا في الخط ايضا سمي بالتحسين معروفا لا فاعلا في صورة
 الكتابة فان كانا ان فاجام لهما مركب من اسم لا وجره كذلك جاملها مركب
 الفعل والفعل ليس تاره بان يكون احد المتجانسين مركبا لا لاني كون الآخر
 ايضا مركبا واخرى بان اسمها وجره لا للاحد ان لفظا واحدا لا خمسة ولا عفا
 بخلاف الفعل المتصل مع استتار فاعله كما ملنا فانها بان في العرف
 لفظا واحدا **قوله** وما يلحق بالتحسين اي يلحق بالتحسين فانه احداهما ان قوله
 ان يجمع بين اللفظين شبهه الاشتقاق وهي بالاشتقاق وليس
 قال حرفا واو في قول والقائلين بظن في من قلنا بقلبه اذا الغضنه
 كذا الجني منقوض هي منه جنيته مضاعف من جنة اي ستره فليس باللفظين
 في كل واحد من المثالين رجوع الي الفصل واحد الاشتقاق الا انه قد مشهور
 في بادي الراجح والذاني ان يكون اللفظان راجعين في الاشتقاق الى اصل
 واحد فاعلم من قام والقيم فاعلم منه والرجاء بعينه البنت المعروفة

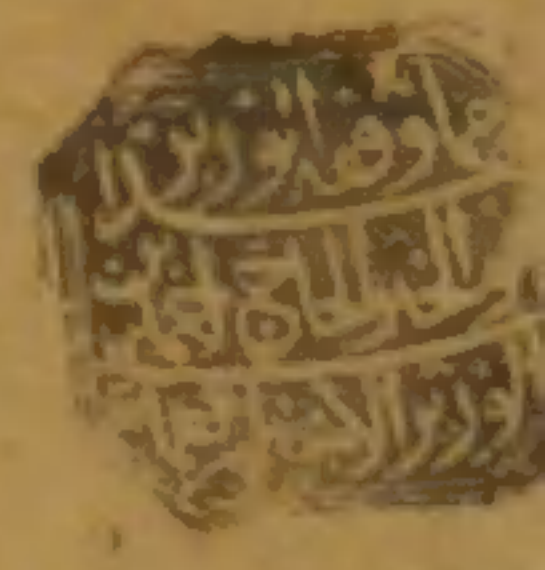
والزرق

والرق ما هو من الروح والرحمة اذ لم يوجد في اللفظ تركيب الراجح الباري
 فالرجح اصله الواو ومعنى قوله فروح ورجحان رحمة وسعة رزق ومن جهات
 الحسن غير اسلوب الكلام في باقي الاقسام فغضوها بحركات الحسن ولم يقلوا فيهم
 الثاني او من لغتنا في العبارة واراها بكلمتين المتكررين في لغة متجانسين
 بالمتجانسين باجمع اقسامها باللفظين بالعلم الحق بسبب الاشتقاق وبشبهته
قوله كما اذا قلت اور دنا لا من عند نفسي مكرر الوقوع الكلمة الاخرى في احد
 مواضعها الخمسة وقد يناقش في عدة الخامس من ارجح على الصدر او اعادة
 نحو المصراع الثاني والرواية في مشهور في اللفظ من اشهر الناس كذا او جاء
 اشهر بجمع وصح وظهر **قوله** والاحسن في هذا النوع ان يرجع الصدر والعجز الى التكرار
 اي لا يكون الكلمتان مكررتين بل اما متجانسين او ملحوظين هما وانما كان في
 احسن لوصول الافادة في صورة الاعداد **قوله** ومن جهات الحسن العطف وهو
 فمبين للربط وهو ان يكون حرف احد اللفظين ملحوظا لآخرهما في اللفظ
 الاخر كالفتح والحق وقيل البعض وهو ان يكون ترتيب بعض حروف في الآخر
 كالعوارس جمع عورة بمعنى الفعل القيد والروعات جمع رعدة وهي الحوف
 ومثال العلوب المجمع اي الذي جعل كجناحين قول الشاعر لاح انوار الهدى
 كنه في كل حال والعلوب المستوي هو ان يكون مجموع كلمتين او اكثر في
 او غيره بحيث اذا عكس ترتيب حروفه حصل ذلك المجمع بعينه ففي غير الشعر نحو
 فولك كليل لميك وخان اذا تايخ وقوله تعالى ربك فكروني التوحيات
 كقول الجريسي اس اربلا اداعرا وارع اذا المراد اساء فانه اذا قلبت حروفه
 كان الحاصل عينه واما في مصراع كقول الآخر من تلكا بك الفرس اس امر
 من اسه او اساء اي عطاه والارمل من لا زوج له عرا لاني واليه بك طالع

معروف وأربع أم من رعاه حظه واسا الماسح الحجج أي داوية أو من
 بينهم أي أصحبت وقد جعل مقصورا من أساء أو مضرا من أبي بالكسر أو آخر
 يقال كبا لوجهه يلبو كبا أو اسقط **قوله** ومن جملة الحسن السجاء جمع السجاء
 قصد إلى الكلمات التي في أو آخر العرف بمنزلة التواني في الرسم ولو بدله بالجمع
 وشبهه بالتعقيد لكان أنزى ما تقدم وما خرج من إيراد الحسنات البدعية
 بالمعاني البصرية والعافية على المذهب الأصح من آخر حرف في البيت إلى أول
 ساكن يليه مع حركة المتحرك الذي هو قبل ذلك الساكن وقبل مع ذلك المتحرك
 أيضا وقيل هي الكلمة الأخيرة السبب وقد يطلق العافية على الروي وهو
 الحرف الذي يني عليه الشعر وينسب إليه فيقال قصيدة الأمية أو رايه ولم
 يطلق السجاء على أصل القرآن تأديا لأن السج في الأصل هو الرخاوم مخ
 والترصيع في الشعر أن يجعل في أحد جانبي العرف من اللالي مثل ما في الجانب الآخر
 وفي الاصطلاح هو أن يكونا جميع ما في إحدى القريتين من الألفاظ أو أكثر
 ما فيها مساوية الأوزان موافقة الأعيان أو مقاربة الأوزان والأعيان
 لما يقابل في القريته الأخرى مثال الما واد في الوزن والتعقيد في جمع
 الألفاظ قوله تعالى ان النيا اباهم ثم ان علينا حسابهم وقوله ان الأبرار
 لغني لغنيهم وان الفجار لغني غنيهم لان حرفي العطف اعني ثم في المثال الأول
 والواو في المثال لا مقابل لها في القريته الأولى ومثال الثاني في الوزن
 في بعض الألفاظ وتعارفها في بعضها قوله واتينا بها إلى آخره فان
 تعارب هذين في الوزن وتسمت تعاربا مستتب الجوز وأصل
 في جمع ذلك أي في جمع ما ذكر من الحسنات اللفظية ان يكون الألفاظ
 نواع للجمال وذلك بان يترك المعاني على سجيها فيكتسب من الألفاظ

ما يلق به فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وإذا جعلت المعاني تابعة للألفاظ
 بان يقصد إلى تحصيل الحسنات اللفظية ويجعل ذلك مقصودا
 أصليا جاءت الألفاظ مكلفة في تشويب وجوه المعاني وكانت
 كفضل من جنب في عهد من ذهب وقد شغف بعض المتأخرين من
 الكتاب والشعراء برعاية الحسنات اللفظية البدعية خيل اليه
 انه إذا جمع عدة منها في كلامه فلا بأس بان يلق مقوده منه في
 عيبا، ووقع سامعه من طلبه في حيط عشواء وقد يقال انما رغبوه
 جميع ذلك إلى جمع ما ذكر من الحسنات المعنوية فان زيادة
 الاهتمام برعاية المطابقة أو المقابلة مثلا قد ذهب ما والكلام
 ووجب الخل في الانتظام الا ان قوله ان يكون الألفاظ نواع للمعاني
 يمنع الخل على هذا المعنى وكذا يمنع تفسيره لما ذكره أو لا بقوله اعني
 ان لا يكون أي الألفاظ مسكفة أي يتأهبها مع كلغة ونسقة **قوله**
 ولورد الأصحاب منها أي في فن البدع انواعا من الحسنات
 مثل كون جميع الحروف من الكلام منقوطة كقول الحريري فتشني في
 مجففتني تجبي تجف يفتن عب الحن أو غير منقوطة لخطبة المعروفة
 الحمد لله الممدوح الاسماء المحمودة الا لا، أو كون بعضها منقوطة
 البعض الآخر غير منقوطة وذلك اما بان يكون كله منقوطة
 واخرى منقوطة كرسالة المنفعا، اكرم ثبت الله جس سجد
 يعين واليوم عص الله هر من حدودك تشين اما بان يكون حرف
 منقوطة واخر غير منقوطة كرسالة الرقطا، اخلاق سيدنا محب
 ويعقوبه بك وبالحيف بانته بك ان يكون إحدى عيني القري

سودار والاخرى ررقاء والرقطة ان يكون في الشاة لوط سود
ويصن ولا يخفى ان النقط وعدمه راجع الى تخمين الحظ دون
اللفظ وكذا ما يعبر من اتصال حروف الكلمات ويسمى الموصل
كما في قوله فتشتي البست او انفضا لها ويسمى المقطع كقول
ابو الوطواط وادرك ان زرت دار وودورة او درار و
ورد او در او لما اختصر المصنف الكلام في المحاسن البديعية
وفوض استخراجها اليك فاعناه في ذلك لان مباحثها
مستوفاه في كتب اخف عليك بها ان لم تقدر على استخراجها
واذ قد تحققت اي اذ قد علمت على وجه التحقيق مما ذكر في
المقدمة من هدي العليمين وما ضبط وفصل في التوصلين من معارفها
وسالما ان علم المعاني هو معرفة خواص تراكيب الكلام
وان علم البيان هو معرفة صفات المعاني في صور متفاوتة و
تأديتها بطرق مختلفة وانما هو لفظ العالم المضاف اليها انشاء
الي قبح الارتباط بينهما وكون البيان شعبة من المعاني وبين
غاية العليمين منها بقوله لتوصل بها اي معرفة الخواص
والصفات التي توفى مقامات الكلام حقها اي غايتها
ما تقتضيهام من الخواص ما يباينها من الصفات مع ان الغاية
المذكورة في المقدمة هي الاحتراز عن الخطا في التطبيق
المطابقة اليه اي على ان المقصود هو الاشارة الى
اعني التوفيق التي ذكرها الاحتراز عن الخطا رسله اي تلك
التوفيق ولما كانت الوسيلة اظهر في يادي الراي جعلها



غاية هناك نعم كرسنا ما هو المحقق وقيد التوفيق بحسب ما ينبغي به
وقد كاكب اي شدة لان ذلك هو المورد المطلوب
من حصيل هذين العليمين **قوله** وعندك علم حاله ولفظ
علم منون وان مقام الاستدلال منقول وعلمت جواب اذ
قد تحققت والمقصود بيان انه يجب عليه ان يشرح في الكلام
لكلمه علم البلاغة وذلك ان من جملة مقالات الكلام مقام
الاستدلال على المطالب التصديقية المتوقعة على تصور ان
اطرافها المحتاجة الى الحد فمصر صا علم المعاني والبيان معروف
الخواص الاستدلالية ومعروف تاديتها بطرق متفاوتة
في وصور الاستدلال والمص لا انتصب لافاده هذا العلم
وجب عليه ان لا يكتفي بشي هو من اجل فوجب ان يورد
في كتابه علم الاستدلال المشتمل على علم الحد لانه جزء من علم الملك
كما صرح فيما مر وحققه منها وفيه اخرايس الله تعالى عنه و
لفظه من كثر فوايد هذا العلم ونظم فرايدون قال الله سبحانه
ان يرفع به المسترشدين وان يجعله دخرا لنا
يوم الدين وقد بحر الفراع من تاليفه
اد استادي العبد من كتب وتماما
وحسن الله ونعم
الوكيل



مهم
محرر في السابع ٢٢ شهر جمادى الثاني سنة ١٠٢٦

خاتمة